

# حاشية العطار

لشيخ الأزهر الإمام حسن بن محمد العطار الشافعي المصري

على موصد الطالب

إلى قواعد الأعراب

تحقيق

طلال جاسر فلاح النداوي

أنور صباح محمد أمين



حاشية الإمام حسن العطار على موصل الطلاب للعلامة الأزهرى

تحقيق : أنور صباح وطلال النداوى

الطبعة الأولى: ٢٠٢٢م

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار النور المين



دَارُ النُّورِ الْمَنِينِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ

عمّان، الأردن، تليفاكس: 0096264615859

Email: darannor@gmail.com

www.darannor.com

جميع الحقوق محفوظة، ولا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تجزأته في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق من الناشر

All rights reserved. No part of this book may be reprinted, reproduced, transmitted, or utilized in any form by any electronic, mechanical, or other means, now known or hereafter invented including photocopying, microfilming, and recording, or in any information storage or retrieval system, without prior permission from the publisher.

# حاشية العطار

لشيخ الأزهر الإمام حسن بن محمد العطار الشافعي المصري

## على موصي الطلاب إلى قواعد الاعراب

تحقيق

أنور صباح محمد أمين      طلال جاسر فلاح الندّاوي



2022

حاشية الإمام حسن العطار على موصل الطلاب للعلامة الأزهرى

تحقيق : أنور صباح وطلال النداوى

الطبعة الأولى: ٢٠٢٢م

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار النور المبين



دَارُ النُّورِ الْمُبِينِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

عمّان، الأردن، تليفاكس: 0096264615859

Email: darannor@gmail.com

www.darannor.com

جميع الحقوق محفوظة، ولا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تجزأته في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق من الناشر

All rights reserved. No part of this book may be reprinted, reproduced, transmitted, or utilized in any form by any electronic, mechanical, or other means, now known or hereafter invented including photocopying, microfilming, and recording, or in any information storage or retrieval system, without prior permission from the publisher.

## شكر وتقدير

إلى فضيلة الشيخ، من الإمارات العربية المتحدة

**عادل عبد الرحيم العوضي**

- منحتنا الكثير من النسخ الخطية،

- ومعها ما لا نحصى من أخلاق القرون الأولى،

- لعلّ تحقيقنا هذا يفي بعض ما لك من شكر.

**المحققان**





## مقدمة التحقيق

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فهذا تحقيق «حاشية حسن العطار على موصول الطلاب إلى قواعد الإعراب»، يجد طريقه إلى النشر، ليقدم صورة غنية عن مناهج التأليف ومصادر التدريس في القرن الثالث عشر الهجري.

فبعد أن نضجت أبواب النحو العربي ومصطلحاته حتى عصر ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، حرص العلماء على استيعاب المطولات للدارسين، فوضعوا المتون المختصرة، وظهرت الحاجة إلى شروح الكتب السابقة، حتى كانت سمة غالبية في القرون المتأخرة.

ثم جاء عصر الحواشي، وبرزت فيه كثرة النقل عن المتقدمين، والموازنة بين النصوص السابقة، ولعل مرجع ذلك إلى حرص العلماء على نقل التراث للدارسين، وكثير من الطلبة قد لا يتمكن من الاطلاع على المؤلفات بيسر، وانتقاء المادة المنقولة فرضتها الطبيعة التعليمية بملاحظة مستوى الطلاب ودرجة السهولة والصعوبة في تأليف الحواشي.

ومن تلك المتون التي دارت حولها الشروح والحواشي: «الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري»<sup>(١)</sup>، لقي قبولاً عند الطلاب، وعني به علماء العربية، واتخذت عنايتهم صوراً وأشكالاً متعددة، فبعضهم مزج الشرح بالمتن، كما فعل خالد

(١) حُقق في طبعين، الأولى: بتحقيق: رشيد عبد الرحمن العيادي، دار الفكر، ط ١، سنة ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

والأخرى: بتحقيق: علي فودة نيل، الرياض، سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) في: «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب»، وآخرون فصلوا بينهما، كما فعل العطار في حاشيته هذه.

كان العطار يصف ما يمرّ به أبناء عصره، من خلال ثقافته الواسعة في علوم اللغة والمنطق، والهندسة والفلك وغيرها، إذ سادت حالة من الجمود، بالموازنة مع المتقدمين، فقال: «قصارى أمرنا النقل عنهم، بدون أن نخترع شيئاً من عند أنفسنا»<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك تراه - في حاشيته هذه - يدقّق تدقيق العالم، في النسخ الخطيّة التي بين يديه ويوازن بينها، يتثبت من الألفاظ وما سقط منها، قد لا تسعفه النسخ أحياناً فيدعوك لتحريرها، أو تدفعه نحو نسبة كتاب إلى غير مؤلّفه<sup>(٢)</sup>.

كان على صلة وثيقة بأشياخه، فينقل عنهم - مثلاً - ما يلخص طبيعة اللغة الاجتماعية، من: أن اللغة هي الاستعمال. ولم يكن مجرد ناقل، بل كان واعياً حين ينقل عنهم، كتوثيقهم ابن مالك حين يتفرد بشاهد شعري<sup>(٣)</sup>.



(١) حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/ ٢٤٧).

(٢) كما حدث حين نسب إلى الشمني شرحاً لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب، وإنما هو: للزيلي.

(٣) نقل العطار توثيق ابن مالك، عن: (حاشية المطول، لحسن جلبي الفناري ٣٨٢) في قوله: «وهو [أي: ابن مالك] ثقة لا يستشهد إلا بشاهد عربي».

وقول الفناري: «ثقة» تحرف في المطبوع إلى «لغة». ينظر: (حاشية المطول لحسن جلبي الفناري، مخطوطة: نور عثمانية برقم ٤٤٠٥، لوحة ٢٤٧ / ب) وصورته كالاتي:



## ١.

### المؤلف (١)

١ / ١ : اسمه ونسبه:

كان يوقع كتاباته باسم: حسن بن محمد، الشهير بالعطار. ويضيف أيضًا: الأزهري، المصري مَوْلِدًا وَمَنْشَأً، الإسكندري غُرْبَةً وَتَوْطُنًا، الشافعي مَذْهَبًا، الْخَلَوَتِي طَرِيقَةً<sup>(٢)</sup>.

٢ / ٢ : حياته (١١٨٠هـ - ١٢٥٠هـ)<sup>(٣)</sup>:

ويمكن تلخيص سيرته بحسب السنين كالآتي:

١١٨٠هـ = ١٧٦٦م: ولادته تقريبًا، في القاهرة.

١٢٠٠هـ = ١٧٨٦م: أول مؤلف له، وهو في النحو.

١٢١٣هـ = ١٧٩٨م: الهروب إلى أسبوط بعد الاحتلال الفرنسي لمصر.

١٢١٣هـ = ١٧٩٩م: عودته إلى القاهرة وكتابه المقامة.

١٢١٦هـ = ١٨٠٢م: مغادرة مصر إلى تركيا عن طريق دمياط.

---

(١) لا نرى داعي للإطالة في الترجمة، ومن الكتب الحديثة التي استفاضت في الحديث عنه:

- حسن العطار، لمحمد عبد الغني حسن، (ط دار المعارف).

- الجذور الإسلامية للرأسمالية في مصر، بيتر جران (ترجمة: محروس سليمان، دار الفكر).

(٢) ينظر: الحواشي الرومية (مخطوطة: محمد عاصم، ٥٣٣، لوحة ٢٦) وحاشية نتائج الأفكار (مخطوطة:

محمد عاصم، ٥٦١، لوحة ١٠١). أفادنا بها الأستاذ: سامي معوض (من مصر).

(٣) ينظر: الجذور الإسلامية للرأسمالية في مصر: بيتر جران ١٤٩.

١٢١٧هـ = ١٨٠٤م: زيارته الاسكندرونة (بلاد الروم).

١٢٢٥هـ = ١٨١٠م: رحلته إلى دمشق ودراساته الصوفية هناك.

١٢٢٥هـ = ١٨١١م: رحلته إلى فلسطين.

١٢٢٩هـ = ١٨١٤م: استكمال أعماله الرئيسة في الطب وعلم الكلام والحواشي.

١٢٣٠هـ = ١٨١٥م: عودته إلى القاهرة، واشتغاله بالتدريس والكتابة.

(١٢٣٥هـ - ١٢٤٠هـ) = (١٨٢٠ - ١٨٢٥م): تأليفه في المنطق واشتغاله معلمًا لأبناء

الأمراء.

١٢٤٣هـ = ١٨٢٨م: المحرر العربي للوقائع المصرية (الجريدة الرسمية المصرية)،

وبدأ كتابة عمله في أصول الدين.

١٢٤٦هـ = ١٨٣١م: تعيينه شيخًا للأزهر، وإنجاز كتابه في أصول الدين.

١٢٥٠هـ = ١٨٣٥م: وفاته.

/ ٣: شيوخه<sup>(١)</sup>:

من شيوخه الشافعية:

- أحمد السجاعي (١١٩٧هـ).

- أحمد بن موسى العروسي (١٢٠٨هـ).

- أحمد بن يونس (١٢٠٩هـ).

- عبد الرحمن البناني المغربي (١١٩٨هـ).

- عبدالله الشرقاوي (١٢٢٧هـ).

(١) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (١/ ٤٩١).

- عبدالله بن علي سويدان (١٢٣٤هـ).
- محمد الصبان (ت ١٢٠٦هـ).
- محمد بن علي الشنواني (١٢٣٣هـ).
- ومن شيوخه المالكية:
- أحمد برغوث (١٢٢٤هـ).
- أحمد بن موسى البيلي (١٢١٣هـ).
- محمد الأمير (١٢٣٢هـ).
- محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (١٢٣٠هـ).

١ / ٤ : تلاميذه:

ومنهم<sup>(١)</sup>:

- أحمد عارف حكمت (ت ١٢٧٥هـ)<sup>(٢)</sup>.
- حسن بن إبراهيم البيطار (ت ١٢٧٢هـ).
- حسن بن علي قويدر (ت ١٢٦٢هـ).
- رفاعة بن رافع الطهطاوي (ت ١٢٩٠هـ).
- محمد بن إسماعيل، المكي ثم المصري، المعروف بشهاب الدين (ت ١٢٧٤هـ).
- محمد عياد الطنطاوي (ت ١٢٧٨هـ).

---

(١) ينظر: حسن العطار، لمحمد عبد الغني حسن ٢٥.

(٢) إجازة المؤلف له في: غرائب الاغتراب لأبي الثناء الألوسي ٥٣٥ (تحقيق: أحمد الشرقاوي، ط ١، مكتب الصفوة، تركيا ٢٠١٩م).

- يوسف الحسني (ت ١٢٧٩هـ).

١ / ٥: مؤلفاته:

له مؤلفات كثيرة ومتنوعة، فُقد بعضها، منها<sup>(١)</sup>:

- الإنشاء.

- تحفة غريب الوطن في تحقيق نصر الشيخ ابن الحسن الأشعري.

- تفسير مقولات أرسطو لابن الفراج عبدالله.

- تقارير العطار على حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على شرح قطب الرازي على

الحاشية.

- التقييد والإيضاح لما أغلق وأطلق من كتاب ابن الصلاح في علوم الحديث.

- جواب العطار عن سؤال جاء إليه من أساتذته الشيخ ثعليب.

- جواب العطار عن سؤال جاء إليه من الشيخ الفضالي.

- حاشية الخطائي على شرح المختصر لسعد الدين التفتازاني.

- حاشية العطار (الصغرى) على شرح السجاعي على المقولات.

- حاشية العطار (الكبرى) على شرح السجاعي على المقولات.

- حاشية العطار على السمرقندية في علم البيان.

- حاشية العطار على حاشية ابن الفتح، (المسمى تاج الصعيدي)، على شرح تأسيس

الأشكال لموسى بن محمد السمرقندي.

- حاشية العطار على شرح البهنسي على الرسالة الولدية لمحمد المرعشي.

(١) الجذور الإسلامية للرأسمالية في مصر: بيتر جران ٣٤١ (ملحق ٣).

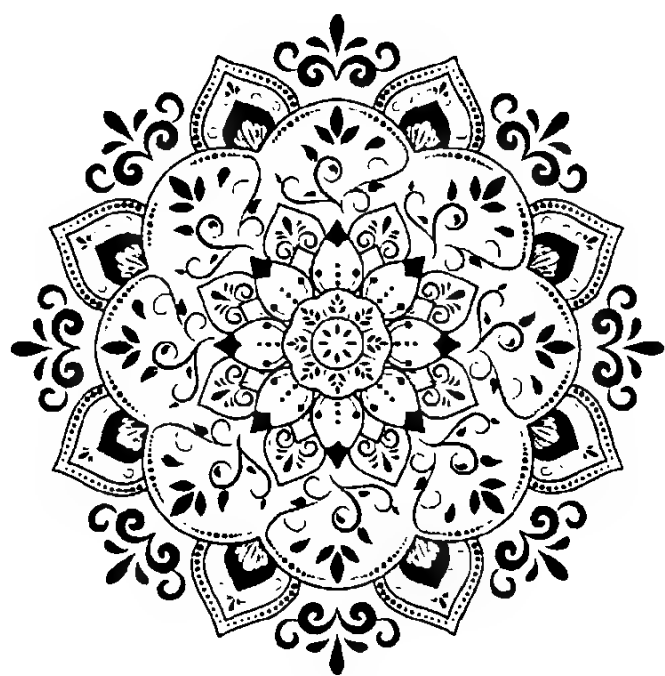
- حاشية العطار على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع للسبكي.
- حاشية العطار على شرح خالد الأزهرى المعروف باسم موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام.

- حاشية العطار على شرح خالد الأزهرى على الأجرومية.
- حاشية العطار على شرح خالد الأزهرى على متن المقدمة الأزهرية في علم العربية.
- حاشية العطار على شرح زكريا الأنصارى على متن ايساغوجى للأبهري.
- حاشية العطار على شرح شريف الحسينى على هداية الحكمة لأثير الدين الأبهري.
- حاشية العطار على شرح عبيد الله الخبيصى على تذهيب المنطق.
- حاشية العطار على شرح عصام الدين الإسفرائينى.
- حاشية العطار على شرح عصام الدين على رسالة العضدية.
- حاشية العطار على شرح على الرسالة الولدية لمحمد المرعشى.
- حاشية العطار على شرح محب الله البهارى على سلم الأخضرى.
- حاشية العطار على شرح مصطفى بن حمزة الأترولى المسمى بنتائج الأفكار في شرح إظهار على إظهار الأسرار لمحمد بير البرغلي.
- حاشية العطار على شرح ملاحنفي على أدب البحث لعضد.
- حاشية العطار على لامية الأفعال لابن مالك.
- حاشية العطار على متن النخبة في أصول الحديث.
- حاشية العطار على مقولات السيد البليدى.
- حاشية العلامة عبد الغفار على فوائد الضيائية.

- حاشية المغني في النحو.
- حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على حاشية الشريف الجرجاني على شرح قطب الدين محمد الرازي والمسمى لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار.
- حاشية على تعريب الرسالة الفارسية في البيان لعصام الدين الإسفراييني.
- حاشية فصيح الدين لمحمد النظامي على شرح قاضي زاده الرومي.
- ديوان الخشاب. جمعه: العطار.
- ديوان العطار.
- رسالة التدمير على أزمير.
- رسالة العطار في علم الكلام.
- رسالة العلامة حسن العطار في الاجتهاد.
- رسالة تتعلق بختم شرح الأزهرى على الآجرومية.
- رسالة تتعلق بموضوع علم الكلام.
- رسالة جمع فيها بعض مقطوعات شعرية في فنون مختلفة.
- رسالة في البسملة والحمدلة.
- رسالة في الرمل والزائرجة.
- رسالة في الفرق بين الإمكان واللاإمكان.
- رسالة في حل لغز بعض العلماء من لتبالون.
- رسالة في كفاية العمل بالاسطرلاب والمقنطر والمجيب والبسائط (الميقات).
- رسالة هل الماهية مجهولة أم لا.

- شرح العطار على رسالة تشريح الأفلاك في علم الهيئة.
- شرح هداية الرامي لمحبي الدين تقي الدين السلطان الدمشقي.
- الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجماعي والفردى.
- قلائد الدر في المقالات العشر.
- كتاب الأكر لثيودسيوس، ترجمة: قسطا بن لوقا، وآخرين.
- المقدمة التي كتبها حسن العطار لكتاب: مجموعة في علم التصريف.
- منظومة في الفرق بين أم المتصلة والمنقطعة.
- منظومة في علم النحو.
- هداية الأنام لما أتى من الأحكام.
- هذا جواب الشيخ حسن العطار عن سؤال الفقير مصطفى البديري.
- هذان مسألتان من المسائل الأربعين التي صنفها الإمام فخر الدين الرازي في علم الكلام.





## ٢.

### الكتاب

٢ / ١ : عنوانه:

لم ينص العطار على عنوان معين لمؤلفه هذا، واستفدنا في وضع العنوان من تسمية عمله هذا بأنه «حاشية»، في أكثر من مناسبة<sup>(١)</sup>. ثم في مقدمة حاشيتنا هذه، صرح أنه علقها: «على شرح» الأزهرى المسمى: «مَوْصَلُ<sup>(٢)</sup> الطُّلَّابِ إلى قواعد الإعراب».

٢ / ٢ : نسبته إلى المؤلف:

أشار العطار إلى مؤلفه هذا، أثناء تعداد مؤلفاته، بقوله: «فمنها: حاشية شرح قواعد الإعراب»<sup>(٣)</sup>. وزاد في موضع آخر في الدلالة على أن حاشيته التي وضعها إنما هي على شرح الأزهرى خاصة بقوله: «وله زيادة تحقيق في هذا المقام في حاشيتنا على شرح القواعد للمؤلف»<sup>(٤)</sup>.

من ناحية أخرى، فمن المعروف أن للعطار مؤلف على شرح الآجرومية، وقد أشار إليه، في حاشيتنا هذه، بقوله: «وقد أوضحنا ذلك مع البحث المذكور في ما كتبناه على خاتمة الشارح على الآجرومية».

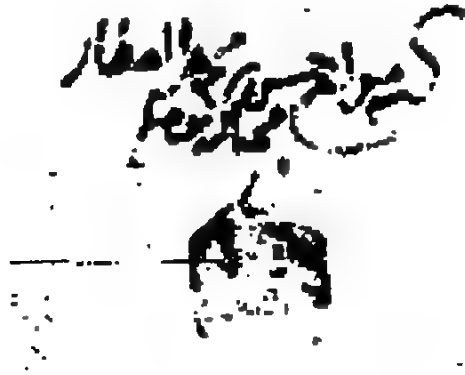
(١) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (١ / ٤٩١).

(٢) هذا ضبط العطار للكلمة.

(٣) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (١ / ٤٩١).

(٤) حاشية العطار على الأزهرية ٣ (ط مصطفى الحلبي).

يضاف إلى ذلك أنّ نسخة (د) جاء في أولها توقيع المؤلف بخطه وهو: «كتبه مؤلفه حسن بن محمد العطار»، وصورته كالآتي:



٢ / ٣: زمن التأليف ومكانه:

أشارت النسخ في خاتمتها إلى أنّه فرغ من تأليف مسودتها، في الجامع الأزهر، عصر يوم الجمعة، في رجب سنة ١٢٠٩ هـ.

وفرغ من تبويضها، في جمادى الثانية، سنة ١٢١١ هـ.

٤: مصادره:

يمكن تقسيم المصادر الأساس التي رجع إليها العطار في حاشيته إلى قسمين:

أولاً: شروح «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وهي:

- أوثق الأسباب، لمؤلفه: عز الدين ابن جماعة (ت ٨١٩ هـ).

وأوله: «الحمد لله الذي جمّل أولي الألباب بحلل مفاخر جمال الإعراب».

- شرح قواعد الإعراب، لمؤلفه: محيي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩ هـ) <sup>(١)</sup>.

وأوله: «الحمد لله الرّافع لقواعد الدين والإسلام».

- كاشف القناع والنّقاب بإزالة الشّبه عن وجه قواعد الإعراب، لمؤلفه: محمد بن

(١) طبع بتحقيق: د. فخر الدين قباوة، في دمشق.

الشيخ عبد الكريم البركلي الرومي (ت ٨٦٤هـ) <sup>(١)</sup>.

وأوله: «الحمد لله الذي جعل النحو أهم الوسائل إلى تحصيل علم الشريعة والقرآن».

- حل معاهد القواعد اللاتي تثبت بالدلائل والشواهد، لمؤلفه: أبو الثناء أحمد بن محمد بن عارف الزيلي السيواسي الشمسي، (ت ١٠٠٩هـ) <sup>(٢)</sup>.

وأوله: «الحمد لله الذي رفع أسماء العلماء بفعل الخشية».

ثانياً: حواشي «موصل الطلاب» <sup>(٣)</sup>، وهي:

- حاشية الزرقاني (كان حياً سنة ٩٦٥هـ). مخطوط.

- حاشية الشنواني (ت ١٠١٩هـ)، المسمّاة: هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب <sup>(٤)</sup>.

- حاشية المدابغي (ت ١١٧٠هـ). مخطوط.

(١) اعتمدنا المخطوط منه في توثيقنا. ثم اطلعنا على طبعته: في المطبعة العامرة سنة ١٣٠٠هـ، ونسبته إلى: «شيخ زاده». ونُسب هذا الشرح خطأ إلى: محمد بن مصطفى القوجي ت ٩٥٠هـ (بتحقيق: إسماعيل مروءة، ط دار الكفر). ينظر: كشف الظنون (١/ ٨١) وإيضاح المكنون (٤/ ٣٦٥) وهداية العارفين (٢/ ٢٤٥).

(٢) طُبِعَ بتحقيق: د. عمر الدليمي، لبنان ٢٠١٢م. ونسبه العطار (لأبي العباس أحمد بن محمد الشمني ت ٨٧٢هـ). وجاء اسمه في المقدمة: «أبو الثناء أحمد بن محمد»، وفي خاتمته: «وقد وقع الفراغ من نقله إلى البياض عام سبع وسبعين وتسعمئة، [...] وكان التأليف في قصة الزيلة». ولعل سبب الخطأ في النسبة: الاشتراك في (أحمد بن محمد)، ثم اشتبه (الشمسي) بـ (الشمي) فنسب إليه.

(٣) من الحواشي المطبوعة بأخرة حاشية: تيسير الأسباب لمطالعة موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لمؤلفها: محسن بن جعفر بونمي (المتوفى سنة ١٣٧٩هـ)، بتحقيق: أمين سالم عبدالله باسليمان، دار النور، الأردن ٢٠١٤م.

(٤) طبع قسم منه، بتحقيق: محمد شمام، تونس ١٣٧٣هـ= ١٩٥٣م.

٢ / ٥ : مصطلحاته ورموزه:

جاء في حاشية العطار بعض المصطلحات والرموز، وهي:

إلخ: إلى آخره.

المصنف: ابن هشام.

الشارح: خالد الأزهرى.

بعض الشراح: عز الدين ابن جماعة (ت ٨١٩هـ).

ش: الشنواني.

ق: الزرقاني.

ك: الكافيجي.

م د: المدابغي.

م: الشُّمْنِي.



## ٣٠ التحقيق

٣ / ١ : نسخته:

تيسرت لنا أربعة مخطوطات، ثلاثة منها من المكتبة الأزهرية، بالإضافة إلى نسخة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وهي كالآتي:

- نسخة (أ): وهي مخطوطة المكتبة الأزهرية برقم ١٥٨٢٨.

عدد اللوحات: ٩٤ والقياس: ٢٣×١٦,٥ وعدد الأسطر: ٢٥، بقياس والخط مشرقى معتاد خالٍ من الضبط والشكل. الناسخ هو: خليل عمر الشافعي. كتبت بتاريخ: يوم ١٣ من شهر محرم سنة ١٢٥٨ هـ. وهي أقدم النسخ التي وقفنا عليها.

- نسخة (ب): وهي مخطوطة المكتبة الأزهرية برقم ٦٨٢٣٤.

عدد اللوحات: ١١٥ وعدد الأسطر: ٢٧ والقياس: ٢٣×١٦ والخط: مشرقى معتاد، قليل الضبط. الناسخ هو: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد السبكي الشافعي. كتبت بتاريخ: ضحوة السبت، الثامن عشر من شهر جمادى الأولى، من سنة ١٢٧٧ هـ. عليها وقف، نصه: «وقفت هذا الكتاب على طلبة العلم المقيمين بالأزهر خاصة، كتبه محمد بن إبراهيم».

- نسخة (ج): وهي مخطوطة المكتبة الأزهرية برقم ٣٣٦٥٧.

عدد اللوحات: ١٦٤ والقياس: ٢٣×١٩,٥ وعدد الأسطر ٢١ الناسخ: مهدي الكرداسي، وعليه تملك: أحمد عطائي السلموني بتاريخ ١٢٥٣ هـ.

- نسخة (د): وهي مصورة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة برقم ٦٤٩٩.  
عدد اللوحات: ١٢٠ وعدد الأسطر: ٢٥. لم يُذكر النسخ ولا تاريخ النسخ، وعليها  
إجازة مختومة بتوقيع المؤلف ونصه: «كتبه مؤلفه حسن بن محمد العطار». ومع ذلك فهي  
كثيرة الأخطاء.

### ٣ / ٢: منهج التحقيق:

- وضعنا في الأعلى كتاب «موصل الطلاب» لخالد الأزهرى، و«حاشية العطار»  
العطار تحتها.

- في «موصل الطلاب»<sup>(١)</sup> للأزهرى، استفدنا من ثلاث مخطوطات:

الأولى: نسخة الحرم المكي برقم ٣١٢٥، كتبت سنة ٩٢٢هـ، وهي أقدم نسخ  
الكتاب، لم تُعتمد في الطبقات السابقة.

والثانية: مخطوطة جامعة الملك سعود في الرياض، برقم ٤١٨٥، في (٥٨ ورقة)،  
كتبت سنة ١٠٥٢هـ.

والثالثة: (نسخة الرياض) برقم ٢٨٦٧، في (٥٤ ورقة)، كتبت سنة ١١٣١هـ وهي  
جيدة ومقابلة.

- اعتمدنا في «حاشية العطار» على نسخة (أ) لتقدمها، واتضح لنا أنها تشترك مع  
نسخة (ج) في أصل واحد. وأما نسخة (ب) فهي من أصل مختلف. ونسخة (د) عليها ختم

(١) له طبقات متعددة، منها:

- بتحقيق: د. عبد الكريم المجاهد، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط ١، سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.
- بتحقيق: عبد الكريم حبيب، ط الإمامة، حمص - سورية، ١٩٩٩م.
- بتحقيق: أبي بلال الحضرمي، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م، والطبعة الثالثة، دار الآثار، ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.
- بتحقيق: علاء الدين عطية، ط ١، دمشق - الشام، ١٤٤٢هـ=٢٠٢١م.

المؤلف، ومع ذلك لم نعتمدها، لكثرة الأخطاء فيها التي منعنا من إثبات الفروق بينها وبين النسخ الأخرى، واقتصرنا على المواضع الضرورية منها.

- حافظنا على نص المخطوطات، ولم نتصرف أو نصحح في المواضع المشككة إلا عند الضرورة بالاستدلال بنص سابق أو لاحق للمؤلف.

- وقفنا على أغلب المصادر التي النقل عنها المؤلف، وهي في الغالب مخطوطات، حتى وقفنا على أكثر من نسخة للكتاب الواحد، ولم نكتف بالمطبوع منها بل ضمنا إليه مخطوطاته الأخرى، للتوصل إلى ما هو أقرب إلى نص المؤلف.

- لما كان كثير من المصادر المستعملة في التحقيق مخطوطة، نقلنا نصوصها في الهامش، وفي مواضع أخرى أثبتنا صورها.

- خرّجنا الآيات والأحاديث والأمثال والأشعار.

وكتبه

أنور صباح محمد أمين

أربيل - العراق

٢٥ / رجب / ١٤٤٢ هـ = ٩ / آذار / ٢٠٢١ م





# نماذج من المخطوطات







حاشية العلامة الشيخة حنة العطار

على شرح العلامة الشيخ خالد

على قواعد الإعراب للإمام

جال الدين ابن هشام

رضي الله عنهم

الجميعين

سبي

م

حاشية

٦١٢٢٦

شور

وقفت هذا الكتاب على طلبة العلم المقيمين  
بالزهر خاصة كعبة محمد بن إبراهيم



بسم الله الرحمن الرحيم بوصول شكرى نتمنى سلامة  
يرك منيبتنا منسوخا من النسخ وما كان في الكفر ما تشعب  
به كنف الخفوس وينتاد بكم انما ينظر الى آية شروس  
وصلى وسلم على اهل بيته وعلقتك من بيتك محمد  
معه رطل الحسان ومورث على ثلاث وعلموا وصاحب الخفوس  
الطوارق والقبول الحروب مسلة وسلة ما لا يتخطى  
ما توالي الملوان اما هو فيقول في الفخر ليرتد الفغار  
حسن منكم العطار هذه اما تريت به صلاة الخاطر وسبح  
به الدهن الفاتر من على ان تشفع بغير هذا يا صفا الطر  
وشرك به ليرى كوكبا سما الفروس علقها على شرج  
العلامة الشيخ خالد الزهرى السمين بوصول الطلاب الى  
موايد الامران اقتطعت شرائها من شراج الكنايا وبيع  
وطنتها على عظم الغلر ما جيب فها تكم الله تعالى  
بجيب اللبيب وسيرة الحكمى الاربى شرما افنته به الفخر  
عابا يما سم وما كان فاطري ايتت به مسطقت لغير  
الغزير سحر ابن صاحب راسا بصورة الشيخ الزهرى قاتلها  
وهو الشيخ المداين وشي الشيخ الشرايف في الكنايات  
وفى الشيخ الكفرى وكان لا يبيع وغيرهم اصبح باسم علة  
نقلا بسمه ورسالة الله تعالى الشيخ بها الى يوم الدين محمد  
حسن وسبح الوفاى عا الله بسم الله تعالى راسا بصورة الشيخ الزهرى  
اعلم ان من من خلفه شفعة في راسا بغير ذكر بسم الله اما  
من قد عاكي حقه والى والى كتبه عليها ك بغير ذكر  
السلم او راسا بصورة الشيخ والى سلمه والسلام على من لا ينه  
وعلموا بحسن الجمع اما بغيره فلو ان جليله لكان والى  
من عابها هرا لاشع الام العام على حال الدين ابن  
حسن من الله تعالى سلب بركته هذه فراك جليله ان  
وبما هذه النسخه شرح الشيخ عبد الكريم الموصى الانا ذكر  
بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم بوصول شكرى نتمنى سلامة  
يرك منيبتنا منسوخا من النسخ وما كان في الكفر ما تشعب  
به كنف الخفوس وينتاد بكم انما ينظر الى آية شروس  
وصلى وسلم على اهل بيته وعلقتك من بيتك محمد  
معه رطل الحسان ومورث على ثلاث وعلموا وصاحب الخفوس  
الطوارق والقبول الحروب مسلة وسلة ما لا يتخطى  
ما توالي الملوان اما هو فيقول في الفخر ليرتد الفغار  
حسن منكم العطار هذه اما تريت به صلاة الخاطر وسبح  
به الدهن الفاتر من على ان تشفع بغير هذا يا صفا الطر  
وشرك به ليرى كوكبا سما الفروس علقها على شرج  
العلامة الشيخ خالد الزهرى السمين بوصول الطلاب الى  
موايد الامران اقتطعت شرائها من شراج الكنايا وبيع  
وطنتها على عظم الغلر ما جيب فها تكم الله تعالى  
بجيب اللبيب وسيرة الحكمى الاربى شرما افنته به الفخر  
عابا يما سم وما كان فاطري ايتت به مسطقت لغير  
الغزير سحر ابن صاحب راسا بصورة الشيخ الزهرى قاتلها  
وهو الشيخ المداين وشي الشيخ الشرايف في الكنايات  
وفى الشيخ الكفرى وكان لا يبيع وغيرهم اصبح باسم علة  
نقلا بسمه ورسالة الله تعالى الشيخ بها الى يوم الدين محمد  
حسن وسبح الوفاى عا الله بسم الله تعالى راسا بصورة الشيخ الزهرى  
اعلم ان من من خلفه شفعة في راسا بغير ذكر بسم الله اما  
من قد عاكي حقه والى والى كتبه عليها ك بغير ذكر  
السلم او راسا بصورة الشيخ والى سلمه والسلام على من لا ينه  
وعلموا بحسن الجمع اما بغيره فلو ان جليله لكان والى  
من عابها هرا لاشع الام العام على حال الدين ابن  
حسن من الله تعالى سلب بركته هذه فراك جليله ان  
وبما هذه النسخه شرح الشيخ عبد الكريم الموصى الانا ذكر  
بسم الله

بعضهم علامة التوثيق في السلم ورجعة شدة العناية  
 وركاءه والاعتناء ومعلم في ومعلم في واستمر الطيبة  
 أبي خلوها من الحيل التي ياتقني إليها **ففي**  
 إذا جى العالم لئن لئن التفتة على التعلل الصبر والنزول  
 وحسن الخلق ولا يبع المستر تدر تالتت الشعة على  
 العالم العفلى والادب وحسن الفهم وصلين  
 الله على سيدنا محمد قال ابن عبد السلام ليست  
 صلا تلتا عليه صل الله عليه وسلم شفاعة لم لا مثله  
 لا ينفخ لعله بل سلا تلتا عليه لكلمة على ما لا لا  
 من رسل الله وقد قال عليه افضل الصلوة والسلام  
 من رسل الله صلى الله عليه وسلم من رسل الله  
 فادعوا له رسل الله صلى الله عليه وسلم من رسل الله  
 على النبي صلى الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم  
 يا من قال امره ولقاءه خلت النبي صلى الله عليه وسلم  
 ما يتناحى له الذي **رجعنا** من استمر  
 ورجعنا لله رجعتنا من رسل الله صلى الله عليه وسلم  
 ان لا يحرمنا من شفاة من رسل الله صلى الله عليه وسلم  
 ان ملنة نعيم جنته ورجع الله تعالى والدين  
 وشفاة نعيم جنته واخبرنا ورجعنا ورجعنا  
 سعادته ورجعنا من رسل الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم وكما رسل الله صلى الله عليه وسلم من رسل الله  
 الباري صلى الله عليه وسلم من رسل الله صلى الله عليه وسلم  
 رجب سنة الف والاربع مائة ورجعنا من رسل الله صلى الله عليه وسلم  
 الشريعة على صاحبها افضل الصلوة والسلام  
 ووافقه الغفار من تبيينها على يد الوليد بن  
 السبيعي المكي في شهر جمادى الثانية من سنة  
 سنة الف ورجعنا من رسل الله صلى الله عليه وسلم

الطلع

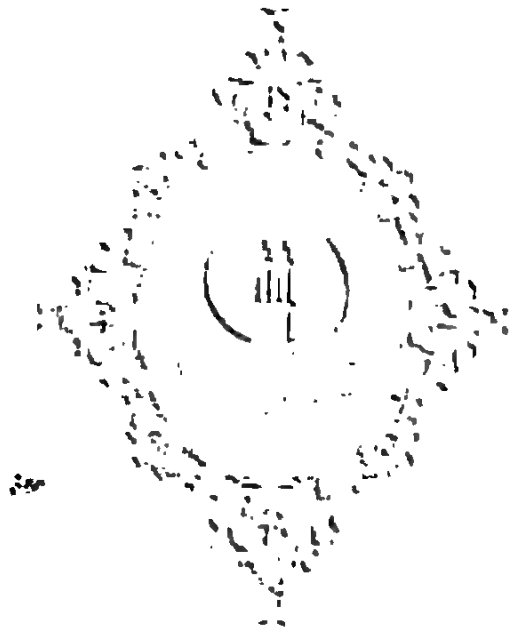
الطلع على كائناته والشامل لما رقتاه من سما إلى  
 دعوة به خرونا ولم بها اجر ورجوعه عند الله تعالى  
 فان الله لا يضيع اجر المحسنين ورجعنا من رسل الله صلى الله عليه وسلم  
 محمد النبي الامي وعلى له ورجعنا من رسل الله صلى الله عليه وسلم  
 ووافقه الغفار من تبيينها على يد الوليد بن  
 السبيعي المكي في شهر جمادى الثانية من سنة  
 سنة الف ورجعنا من رسل الله صلى الله عليه وسلم



حاشية قواعد الدعاب للشيخ حسن العطار ١

حول  
موسم  
ربيع  
١٥

دخل في ملك الفقير الى الله تعالى احمد افندي عثمانى المولى  
ابن المرحوم شيخه مصطفى المولى امنا اليك يا العزيز ورفيقا في





١٦٤

من الميل غير ما يلقي اليها قبل ذا جمع العالم ثلاثاً تمت  
 النعمة على العالم العقل والآدب وحسن الفهم وصلى الله  
 على سيدنا محمد قال ابن عبد السلام ليست صلته بنا عظمى  
 صلى الله عليه وسلم شفاعة له اذ سئلنا لا يشفع لئله بل  
 جلا شفاعته شكره علينا اولانا من اصايدِه وقد قال  
 عليه افضل الصلوات من اسدي اليكم مفردو فافكافيوه  
 فان لم تستطيعوا فادعوا له ولتذا يشتر قول الحكيم المقيم  
 بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم القرب الى الله تعالى  
 فاستال امره وقضاء حق النبي صلى الله عليه وسلم عليه  
 فالجودته الذي جعلنا من امته وقضنا العمل بشفاعة  
 سبحانه وتعالى ان لا يحسن شفاعته وان يخطئ بمفرقة  
 السائلة نعم جنة ورحم الله والمينا وشايعه واخوانه  
 واحبابنا وصدقنا واباهم سعادة الدارين بحمد الله  
 عليه وسلم وكان الفراغ من التلخيص في شهر ربيع الاول  
 وذلك في شهر ربيع سنة ١٢٩٩ من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوات  
 واتم السلام ووافق الفراغ من تبليغها على يد المؤلف توفيق  
 المبارك في شهر جمادى الثانية من سنة ١٣٠٠ ولا يحسننا الخلق على كبرنا  
 والتامل لما رقتناه من صالح دعوة يدخلنا وله

بلا اجر وثواب عند الله فان الله لا يبيغ اجر

المحبين على يدك بها القدر مهدى

الكر والى عزة له ولوالديه

ولما عجز ولاخوانه

بجهد سنانهم

والله



مرء عا شبيه الفصحى الامم العالم  
العلامه البحر الفقامه وحير  
دع وفهمهم سوي  
واشادي النالج

حب

المطام

علي قوا

علا

عربي

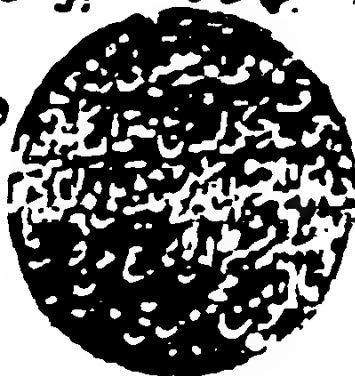
الشيخ اب مشام في خطه العربيه  
علي التا والكمالك  
والحمر للمعلي

لا حال

المطبعي نهاما بعبا كاته وكاتب الخط الحقة الارض مرفون

وان يخرعيا فسر كغلا مقمره في الناس في عاي الملا  
لا نواير منه عبي وقل جلمت منه عيب وعلا

حرف  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠









[النص المحقق]



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بموصول شكرك نستمدّ صلة برك، فهب لنا من سوايغ النعم، ومنايغ الكرم ما نتصبّ به لخفض النفوس، وينقاد به من المعاني من<sup>(١)</sup> كلّ آي<sup>(٢)</sup> شُموس، وصلّ وسلّم على أفضل خليقتك، ونخبتك من بريّتك، محمّد مصدر كلّ إحسان، ومورد كلّ ظمآن، وعلى آله وأصحابه النّجوم الطّوالع، والغيوث الهوامع، صلاة وسلاماً لا ينقطعان ما توالى المَلَوَان.

أمّا بعد:

فيقول المفتقر لرحمة الغفار، حسن بن محمّد العطار:

هذا ما أشرقت به مرآة الخاطر، وسمح به الذّهن الفاتر من عبارات تتضمّخ بعبيرها رياض الطّروس، ويشرق بدراري كواكبها سماء النفوس، علّقته على شرح العلامة الشّيخ خالد الأزهرّي، المسمّى بـ «مَوْصِلُ الطّالِبِ إِلَى قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ»، اقتطفت ثمراتها من شراح الكتاب وحواشيه، وحلّيتها بما يلاحظه العقل ويناجيه، فجاءت - بحمد الله تعالى - بُغْيَةً<sup>(٣)</sup> لليب، ومنيّة للذكّي الأريب، ثمّ ما أخذته من الغير، فإنّي إليه ناسبه، وما كان خاطري أبو عذرتّه<sup>(٤)</sup> أتيت به مطلقاً عن العزو ليُعلم أنّي صاحبه، رامزاً بصورة (ق) للشّيخ

(١) (ب): لنا.

(٢) (أ) و(ج): آن.

(٣) (أ) و(ج): نفيسة.

(٤) سقطت من (ب). والمعنى: استنبطه ولم يُسبق إليه، يُقال هو أبو عذر هذا الكلام وغيره أي هو أول من

سبق إليه. ينظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (٢/ ٣٦٩).

الزرقاني<sup>(١)</sup>، و(م د) للشيخ المدابغي<sup>(٢)</sup>، و(ش) للشيخ الشنواني<sup>(٣)</sup> مُحشِّي الكتاب، و(م) للشيخ الشُّمْنِي<sup>(٤)</sup>، و(ك) للكافيجي<sup>(٥)</sup>، وغيرهم أصرَّح باسمه عند نقله لرسمه، وأسأل الله النَّفْعَ بها إلى يوم الدين، وهو حسبي ونعم الوكيل.



- (١) هو: أحمد بن محمد الزرقاني المالكي، كان حيًّا سنة ٩٦٥ هـ. له: حاشية على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (مخطوط). ينظر: معجم المؤلفين (٢/ ١٠٢).
- (٢) هو: حسن بن علي الشافعي المصري الأزهري، الشهير بالمدابغي، المتوفى سنة ١١٧٠ هـ. له: حاشية على موصل الطلاب. أولها: «فهذا ما فتح به الوهاب من الحواشي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب». ينظر: هداية العارفين للبغدادي (١/ ٢٩٨) وفهرس الفهارس للكتاني (٢/ ٥٦٣) والأعلام للزركلي (٢/ ٢٠٥) ومعجم المؤلفين (٣/ ٢٤٨).
- (٣) هو: أبو بكر - وكنيته اسمه - بن إسماعيل بن فخر الدين الشنواني الوفائي العراقي، وبيت الوفائية هو أحد بيوت أربعة: بيت ينسب إلى (وفاء) وأصله من تونس، وانتقل إلى مصر في أثناء المئة الثامنة، والثلاثة الباقية تنسب إلى (أبي وفاء) وهي بيت من العرب وبيت من الحجاز وبيت من العراق، وهذا البيت الأخير هو الذي منه صاحب الترجمة. المتوفى سنة ١٠١٩ هـ. له: هداية أولي الأبواب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب. تنظر: مقدمة تحقيق: حاشية الشنواني (طبع الجزء الأول، بتحقيق: محمد شمام، تونس ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٣ م).
- (٤) كذا نسبه العطار (لأبي العباس أحمد بن محمد الشمني ت ٨٧٢ هـ). وإنما هو: أبو الثناء أحمد بن محمد ابن عارف الزيلي السيواسي الشمسي، المتوفى سنة ١٠٠٩ هـ. له: حل معاهد القواعد اللاتي تثبت بالدلائل والشواهد، (طُبع بتحقيق: د. عمر الدليمي، لبنان ٢٠١٢ م). وأوله: «الحمد لله الذي رفع أسماء العلماء بفعل الخشية». وجاء اسمه في المقدمة: «أبو الثناء أحمد بن محمد»، وفي خاتمته: «وقد وقع الفراغ من نقله إلى البياض عام سبع وسبعين وتسعمئة، [...] وكان التأليف في قصبة الزيلة». ولعل سبب الخطأ في النسبة: الاشتراك في (أحمد بن محمد)، ثم اشتبه (الشمسي) بـ (الشمني) فنسب إليه.
- (٥) هو: محيي الدين أبو عبدالله، محمد بن سليمان الرومي الكافيجي، المتوفى سنة ٨٧٩ هـ. له: شرح قواعد الإعراب، مطبوع بتحقيق: د. فخر الدين قباوة، دمشق ١٩٨٩ م.

قال الشارح، رحمه الله، آمين: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

قال الشارح، رحمه الله، آمين: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

اعلم أن نُسَخَ المتن مختلفة، فنسخة شارحنا بعد ذكر بسملة المصنّف: «أما بعد حمد الله حقّ حمده»<sup>(١)</sup> إلخ، والتي كتب عليها (ك) بعد ذكر البسملة: «الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمّد سيّد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد: فهذه فوائد جليّة»<sup>(٢)</sup> إلخ، والتي كتب عليها الشُّمْنِيّ: «قال الشيخ الإمام العالم العامل، جمال الدين ابن هشام، نفع الله المسلمين ببركته: هذه فوائد جليّة» إلخ، وعلى هذه النسخة شرح الشيخ عبد الكريم الرومي<sup>(٣)</sup>، إلاّ أنّه ذكر بسملة المصنّف، و(م) لم يذكرها لعدم تكلّمه عليها، إلاّ أنّه لم يثبت عنده أنّ المصنّف لم يسمل، لأنّ في كلامه ما يقتضي أنّه بسمل، حيث قال: «فإن قلت: لم ترك المصنّف الحمد الثابت بحديثه، ﷺ. قلت: إنّ تركه غير مُسَلَّم، لأنّ الإتيان بالتسمية الدّالة على صفات الكمال، إتيانٌ بالحمد بعينه لغةً وعرفاً»<sup>(٤)</sup>.

فنشأ من هذا أنّ المصنّف بسمل. وهل حصل منه حمدٌ صريحاً أو لا؟ أمّا على نسخة (ك) فالأمر ظاهر، وأمّا على غيرها فيجّاب عنه: بأنّ البسملة مشتملة على الحمد كما

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ٥٩ (تحذ: رشيد عبد الرحمن العبيدي).

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافجي ٤٠ - ٤٤.

(٣) هو: محمد بن الشيخ عبد الكريم بن عبد الوهاب البركلي الرومي، المتوفى سنة ٩٦٤ هـ. ورد اسمه في مقدمة شرحه المخطوط. وهو مطبوع في المطبعة العامرة سنة ١٣٠٠ هـ ونسبته هذه الطبعة إلى: «شيخ زاده»، أي: ابن الشيخ (زاده، بمعنى: ابن أو ولد، في اللغة العثمانية والفارسية). وعنوان شرحه: (كاشف القناع والنّقاب بإزالة الشّبه عن وجه قواعد الإعراب)، وهو شرح ممزوج على (الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام). وأول الشرح: «الحمد لله الذي جعل النحو أهمّ الوسائل إلى تحصيل علم الشريعة والقرآن». ونُسب هذا الشرح خطأ إلى: محمد بن مصطفى القوجي ت ٩٥٠ هـ (بتحقيق: إسماعيل مروّة، ط دار الكفر). ينظر: كشف الظنون (١ / ٨١) وإيضاح المكنون (٤ / ٣٦٥) وهداية العارفين (٢ / ٢٤٥).

(٤) حل معاهد القواعد للزيلي ٦٧.

.....

سمعت، أو أنه جرى على ما هو الشائع عند محققي الصوفية، من أن الحمد هو: إظهارُ صفة الكمال، ولأن الإتيان بالحمد أوائل الكتب أمرٌ غيرُ مجمع عليه، فكثير من العلماء لم يأت به، كالبخاري في صحيحه، لكن قال شاه حسين في حواشي الألوغية: الأولى أن تُصدّر الكتب بالتسمية والتحميد، ليستفيد الطالب أن هذا الكتاب تامٌّ شرعاً، فيبذل جهده في تحصيله، ويكون ذلك داعياً لإقبال الناس عليه.

أو أنه حمّد لفظاً لا خطأً.

وأما قول (م): «ولو سُلم ترك الحمد، فلعله إنما تركه اعتذاراً، وكسراً لنفسه، وادّعاءً بأن كتابه هذا من حيث إنه كتابه ليس من الأمور ذوات البال حتى يُصدّر بالحمد كسائر الكتب»<sup>(١)</sup>.

وأما قوله في مدح كتابه: «هذه فوائد جليّة»، فبالنظر إلى نفس المسائل والكتاب وما قلنا بالنظر إلى نفسه، فبعد كونه بعيداً، لأنّ ادّعاء أن كتابه ليس من ذوات البال، لا يُخرجه عن كونه منها في نفس الأمر، فتطلب له التسمية بهذا الاعتبار، على أن كسر نفسه لا يجرّ إلى ترك ما هو مطلوب له لا يُسلم إلا على ما وقع في نسخته هو، أمّا على ما كتب عليه شارحنا فلا، لكنّه يحتاج إلى التأويل بما ذكرنا.

فإن قلت: ما منشأ هذا الاختلاف؟

قلت: لعلّ أن الصّادر عن المصنّف بعد البسملة: (هذه فوائد) إلخ، وهذه زيادات من الطلبة أتوا بها لتحصيل بركة الحمدلة كما في نسخ، وللتعريف بالمؤلف<sup>(٢)</sup> كما في

(١) حل معاهد القواعد للزيلبي ٦٨.

(٢) (ب): للمؤلف.

.....

أخرى. ثم إنَّ (م د) عدَّد في البسمة أربعة مقاصد، ولم يتكلَّم عليها، وهذا بعد كونه ممَّا يجرُّ إلى القصور، إذ البسمة لا ينحصر الكلام عليها في هذه المقاصد، كيف وهي الجامعة لمعاني الكتاب الذي لم يُفَرِّط فيه من شيء غير لائق في صناعة التدوين، إذ لا معنى لتعداد شيء لم يُبيِّن، بل هو مجرد تطويل، ونحن نذكر لك ما هو اللائق في هذا المقام، فنقول: إنَّ الباء تحتمل الزيادة والأصالة، فعلى الأوَّل لا تحتاج إلى متعلِّق<sup>(١)</sup>، وعلى الثاني تحتاج، والمناسب جعلها أصلية فتعلِّق، والكلام على المتعلِّق سيأتي.

وقولهم: الزائد هو الذي لا يفيد معنى، أي: من معاني الحروف الأصلية، كالإلصاق في الباء ونحوه، فلا ينافي أنَّه يفيد التقوية، وإلا لكان دخوله عبثاً يُصان عنه الكلام البليغ، كيف وقد وقع في القرآن.

ومما يؤيِّد هذا، ما قاله ابن القيم<sup>(٢)</sup> في سرِّ الصناعة: إنَّ معنى قولهم: زیدت الباء، أنَّه إنما جيء بها توكيداً للكلام، ولم تُحدث معنى، كما أنَّ (ما) من قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِّيشَقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥، المائدة: ١٣]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، و﴿مما خطاياهم﴾<sup>(٣)</sup> [نوح: ٢٥] كذلك<sup>(٤)</sup>.

قال (ك): «ومعناها، هنا: المصاحبة، والملابسة كما في قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، ويجوز أن تكون للاستعانة، نحو: كتبتُ بالقلم، والأوَّل يناسب الدراية،

(١) (ب): إلى متعلق.

(٢) كذا في المخطوطات. وهو خطأ.

(٣) هذه قراءة أبي عمرو: (خطاياهم). وفي المصحف من قراءة حفص عن عاصم: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥].

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (١/ ١٤٣).

.....

والثاني يناسب الرواية، لكن الأول لَمَّا كان أرجح، رُجِّح على الثاني<sup>(١)</sup>.

وعطف الملابس على المصاحبة مرادف، والمراد: الملابس على جهة التبرُّك، فالتبرُّك جزئي من جزئيات الملابس، وعَرَضُ لها كالضاحك للإنسان، وليس هو معنى وُضعت له الباء كما قد يُتوهم.

ووجه كون الأول مناسباً للدراية، أي: القواعد، أن الملابس من أفراد الإلصاق، الذي وُضعت له الباء، إذ هو المعنى الحقيقيُّ لها، ولأن استعمال الباء في الملابس والمصاحبة أكثر من الاستعانة، ولدلالاتها على تلبُّس آخر الفعل بالتبرُّك باسم الله، ولأن في التبرُّك باسم الله من التأدب ما ليس في جعله بمنزلة الآلة التي لا تكون مقصودة<sup>(٢)</sup> بالذات، وإن أُجيب عنه بما ستسمع.

ومناسبة الثاني للرواية أي: الحديث، إفادة أن ذا البال لا يتم إلا بالتسمية، فيشبه الشيء الذي يتوقف على آله، ولا يُشكِّلُ عليه ما اشتهر من لزوم كون اسم الله آله، وفيه: إساءة أدب، فإنه أجيب عنه: بأننا نلاحظ في الآلة جهة التوقف، لا أنها غير مقصودة لذاتها، على أن الفاضل عبد الحكيم قال في حواشي المطوّل: «إن هذا بالنسبة للآلة الجزئية الحقيقية».

وإنما كُسِرَت وكان حقها الفتح، لأن كلَّ حرفٍ مفردٍ أوَّل الكلمة، حقُّه أن يكون مفتوحاً، إذ الفتحة أخفّ الحركات، لاختصاصها بلزوم الحرفية والجرّ، ولتوافق حركتها عملها.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: «ربّما فتحت الباء مع الظاهر، فقالوا: بَرِيد، حكاه أبو

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٢.

(٢) (ب): التي تكون غير مقصودة.

.....

الفتح<sup>(١)</sup> عن بعضهم<sup>(٢)</sup>.

والاسم: مشتق من السُّمو عند البصريين، لكونه رفعةً وشعارًا للمسمّى، فحُذِفَ الآخر، وبني الأول على السَّكون، فزِيدَ عليه همزة الوصل، لأنَّ دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرّك، ويقفوا على الساكن.

قال الخفاجي<sup>(٣)</sup> في حواشي البيضاوي: «وإنما كان الوقف على الساكن، لأنَّه ضدَّ الابتداء، فأُعْطِيَ ضدُّ وصفه، ولأنَّه انتهاءٌ وعدم، فناسب السَّكونَ الَّذي هو عدمُ الحركة»<sup>(٤)</sup>. ثم قال: «والحركة والسَّكون حقيقة، من صفات الأجسام، فوصفُ الحرفِ بها مجاز، ثمَّ شاع حتَّى صار حقيقةً عُرفيّةً».

ومن السَّمة عند الكوفيين بمعنى: العلامة، فتأوّه عوضٌ عن الواو، كما في عِدَّة، فيكون أصله: وسَمًا، فحُذِفَت الواو، وعُوضت همزة الوصل.

ومجيء سُمى كَهْدَى لغة قليلة، قال الشاعر:

وَاللّٰهُ أَشْمَاكَ سُمًّا مُّبَارَكًا      آثَرَكَ اللهُ بِهِ إِثَارَكَا<sup>(٥)</sup>

قال (ك): «فإن قلت: الابتداء بالساكن ممكنٌ أو ممتنع؟ قلت: الحقُّ هاهنا هو

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (١٣ / ٢).

(٢) ينظر: التذيل والتكميل لأبي حيان (١١ / ١٩٠).

(٣) (ج): «الكافيجي». وفي (أ): «ك»، وهو رمز الكافيجي، وفي الحاشية إشارة إلى نسخة أخرى فيها: الخفاجي.

(٤) حاشية الخفاجي على تفسير البيضاوي (١ / ٤٠).

(٥) للقناني. ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ١٠٤ و ١٣٤ وشرح كتاب سيويه للسيرافي (٥ / ١٩) وأمالي

ابن الشجري (٢ / ٢٨١) والمقاصد النحوية للعيني (١ / ٢٠٤)

.....

التفصيل، بأن يقال: إن كان السكون للسّاكن لازماً لذاته كالألف فممتنع، وإلا فمممكن، لكنه لم يقع في لغتهم، لسلامتها من اللكنة»<sup>(١)</sup>.

أقول: هذا أحد أقوال ذكرها الشّهاب الخفاجي في حواشي البيضاوي.

الثاني: أن الابتداء بالسّاكن مطلقاً ممكن، لكن تُرك لما فيه من اللكنة والبشاعة، وقد قيل: إنه موجود في لغة العجم، وإنما تُرك لتعسّره لا لتعذّره، واختاره الشّريف.

وقال غيره: الحق أن وجوده في الفارسيّة غير ثابت، وإن لم يقدّم الدليل على استحالة.

الثالث: أنه متعذر مطلقاً كما هو الشائع.

ولفظ الجلالة علّم على الذات المقدّسة، لأنّه يُوصف ولا يُوصف به، ولأنّه لا بدّ من اسم تجري عليه صفاته، ولا يصلح له ممّا يطلق عليه تعالى سواه.

قال (ك): «ولأنّه لو لم يكن علّماً، لما أفاد التّوحيد، لكنه مفيد فيكون علّماً.

فإن قلت: إفادته التّوحيد موقوفة على العلميّة، والعلميّة موقوفة على الإفادة، فيدور؟

قلت: الإفادة موقوفة على ذات العلّم، بدون اعتبار كونه علّماً، وهو لفظ الجلالة، والعلميّة أي: كون اللفظ علّماً موقوفة على الإفادة، فلا دَوْر، لاختلاف الجهة، وأنت خير بأنّ كون الشيء بديهيّاً، لا يستلزم أن يكون وصفه بديهيّاً.

فإن قلت: أليس هذا إثبات اللّغة بالاستدلال، وذا لا يجوز، فإنّ اللّغة لم تُبن على

المشاحّة؟ قلت: ليس الأمر كذلك، بل هو في الحقيقة تصوير المنقول بالمعقول، ليُرى أنّه

.....

من المباحث القطعية<sup>(١)</sup>.

أقول: قد تمنع ملازمة دليله، بأن إفادة التوحيد تحصل بالقرائن الخارجية على تقدير كونه كلياً انحصار في فرد، فلا تتوقف الإفادة على العلمية، ولأن الشارع جعل هذه الكلمة أمانة على التوحيد مختصة، كما جعل «الله أكبر» مفتاحاً للصلاة دون غيرها، فتكون الإفادة بطريق الشرع، ويؤيده: أن من نطق بهذه الكلمة حُكِمَ بإسلامه، ولو لم يكن عالماً بمعنى العلمية، فضلاً عن أن يكون عالماً بأن هذا عَلم، وقيل: إنه وصف في أصله، لكنه لما غلب عليه تعالى بحيث لا يُستعمل في غيره، صار كالعلم فأجري مجراه<sup>(٢)</sup>.

أصله: إله، وهو اسم لكل معبود، ثم غلبَ على المعبود بحق، على وزن (فِعال) بمعنى: مفعول، أي: مألوه، وإليه مال البيضاءوي.

واعترض عليه، بأنه إذا كان في الأصل وصفاً، ثم عرّض له معنى الاسمية بالغلبة، لم يكن لله تعالى في أصل الوضع، بل إلى عروض الغلبة اسم تجري عليه صفاته، وهو ظاهر الفساد.

وبأن الغلبة في الصفة لا توجب العلمية، كما قال في الكشف: إن الرحمن «من الصفات الغالبة»<sup>(٣)</sup>. فكيف يكون<sup>(٤)</sup> الله علماً بالغلبة؟

وأجاب شيخني زاده في حاشيته عليه عن الأول: بأن منشؤه، عدم التفرقة بين الغلبة

(١) شرح قواعد الإعراب للكافجي ٣٨.

(٢) (أ) و(ج): مجرى.

(٣) الكشف للزمخشري (١ / ٢٤).

(٤) (أ): «فيكون»، بدلاً من: «كيف يكون».

.....

التَّحْقِيقِيَّةَ والتَّقْدِيرِيَّةَ، والغفلة عن إغناء التَّقْدِيرِيَّةَ عن الوضع، وعن الثاني: بأنَّه لم يدَّعِ أَنَّهُ عَلِمَ حقيقةً، بل قال: إِنَّهُ صار كالْعَلَمِ.

ثم قال في بيان الفرق بين الغلبة التَّحْقِيقِيَّةَ والتَّقْدِيرِيَّةَ: إِنَّ الغلبة التَّحْقِيقِيَّةَ: عبارةٌ عن أن يُستعمل اللفظ أولاً في معنى، ثم يغلب على آخر<sup>(١)</sup> كالصَّعِقِ، والتَّقْدِيرِيَّةَ: عبارةٌ عن أَنَّهُ لا يستعمل من ابتداء وضعه في غير ذلك المعنى، لكن يكون مقتضى القياس، أن يُستعمل في غيره، ولفظ الجلالة، والثريّا من هذا القبيل.

قال الرومي: «واشتقاقه من أَلَهَ - بالفتح<sup>(٢)</sup> - بمعنى: عَبَدَ، وبالكسر بمعنى: تَحَيَّرَ، لأنَّ العقول متحيرةٌ في معرفته، أو من أَلِهْتُ إلى فلانٍ، أي: سكنتُ، لأنَّ القلوب تطمئنُّ بذكره، وتسكنُ إلى معرفته، أو من أَلَهَ: إذا فَرَّعَ من أمرٍ نزل به، لأنَّ العائد يفزع إليه، أو من أَلَهَ الفَصِيلُ: إذا حرص على أمه، لأنَّ العباد يحرسون عليه بالتضرُّع في الشدائد، أو من وَلَهَ وهو أيضاً بمعنى: تَحَيَّرَ، فكان أصله: وَلَهَ - بكسر الواو - فقلبت الواو همزة، لاستثقال الكسرة عليها، فحذفت الهمزة، وعُوِّضَ عنها الألف واللام، وقيل: أصله لاهٍ مصدر لاهَ يَلِيهِ: إذا احتجب وارتفع، لأنَّه تعالى محجوبٌ عن إدراك<sup>(٣)</sup> البصائر، ومرتفعٌ عمّا لا يليق به، وقيل: أصله لاهاً بالسريانيَّة، فَعَرَّبَ<sup>(٤)</sup> بحذف الألف الأخيرة، وإدخال اللام عليه».

وتفخيم لاهه إذا انفتح ما قبله، أو انضمَّ سُنة.

وحذف ألفه لحن، وقد جاء لضرورة الشعر:

(١) (ب): الآخر.

(٢) «بالفتح» سقط من (أ).

(٣) (أ) و(ج): درك.

(٤) (أ) و(ج): فاعرب.

.....

ألا لا بـ بـارك الله في سُهيل إذا ما الله بـارك في الرّجال<sup>(١)</sup>

الشّاهد في الشّطر الأوّل.

و(الرّحمن الرّحيم): صفتان مشبّهتان من رَحِم بالكسر بعد النّقل إلى (فَعْل) بالضم، أو بعد تنزيله منزلة اللّازم، كالفعل المتعدّي إذا قصد منه الاستغراق، مثل: فلان يعطي.

وقول بعض الحواشي: إنهما بُنيا للمبالغة من مصدر رَحِم بتنزيله منزلة اللّازم، أو بجعله لازماً، ونقله إلى (فَعْل) بالضم، سهو ظاهر، فإنّ هذا التّأويل إنّما يُصار إليه عند الأخذ من الفعل لا المصدر، على أنّ قوله: «أو بجعله لازماً ونقله إلى (فَعْل)»، ظاهره أنّه محتاج للنّقل بعد صيرورته لازماً، وقد علمت أنّه لا حاجة إلى النّقل إذا صير لازماً، إلّا أن يُجاب: بأنّ الواو بمعنى: (أو) وهو من عطف السّبب على المسبّب فتدبر.

وقيل: إنّ الرّحمن علّم، بدليل وقوعه في القرآن كثيراً متبوعاً لا تابعاً، وجرى عليه الأعلم وابن مالك، وعلى هذا فيُعرب بدلاً من لفظ الجلالة لا نعتاً، كما يُعرب نعتاً إذا كان صفةً، والرّحيم: نعت له لا للجلالة، إذ لا يتقدّم البدل على النّعت.

ويظهر أثر الخلاف في الجارّ للرّحمن، ما هو؟ فعلى القول الأوّل بأنّه نعت، يجري فيه الخلاف في تابع المجرور في غير البدل، أهو مجرورٌ بما جرّ المتبوع، أو بنفس التّبعية؟ والأصحّ<sup>(٢)</sup> الأوّل.

وعلى القول بأنّه بدل، يكون مجروراً بمحذوفٍ مماثل في العامل في المتبوع، لما تقرّر

(١) بلا نسبة في: الخصائص لابن جني (٣/ ١٣٤) وسر صناعة الإعراب لابن جني (٢/ ٣٥٢) وخزانة الأدب للبغداد (١٠/ ٣٥٥).

(٢) (١) و(ج): «ولا هي». بدلاً من: «والأصح».

.....

أنّ البدل على نية تكرار العامل.

قال (ك): «فإن قلت: من أين علم أنّ الرحمن ليس بعلم، مع أنّه مختصّ استعماله بالله؟ قلت: من جهة أنّه<sup>(١)</sup> يقع صفة، وأنّ معناه: البالغ في الإنعام، لا الذات المخصوص، وأيضا لو كان علما لكان قوله: لا إله إلا الرحمن، مفيدا للتوحيد»<sup>(٢)</sup>، لكنّه لا يفيد التوحيد، فلا يكون علما. ولك منع هذه الملازمة ببعض ما قلنا في الملازمة السابقة.

قال أيضا: «واستدلّ بعض المحققين باختصاص الرحمن بالله تعالى، على أنّ المجاز لا يستلزم الحقيقة، وأما قول الشاعر في مُسَيِّلِمَة:

وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا<sup>(٣)</sup>

فليس بحجة، لأنّه تعنّت في الكفر»<sup>(٤)</sup>.

أقول: هذا الجواب غير مرضي عند الفضلاء، فإنّ التّعنّت لا يُخرج البدويّ عن عربيّته، فالأحسن<sup>(٥)</sup> ما قيل: إنّ المختصّ به تعالى هو المعرّف لا المُنكّر، ورحمانا في البيت منكر.

فإن قلت: يلزم على هذا أن يكون للرحمن حقيقة استعملت، لأنّ المعرّف فرع عن المُنكّر مع أنّهم قالوا: لا حقيقة له؟

(١) (أ) و(ج): أن.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩.

(٣) بلا نسبة. ينظر: الكشف للزمخشري (١ / ٢٤ دار الكتاب العربي ط ١) وشرح التسهيل لناظر الجيش (١٠ / ٥٣١٧).

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٩.

(٥) (أ): فالأحق.

.....

وأجيب: بأنّ (ال) لما كانت كالجزء من مدخولها، غايرت بين المعرّف والمُنكر.

تنبيهات:

الأوّل: قال ابن القيم في البدائع: «الوصلات في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها إلى غيرها، خمسة أقسام:

أحدها: حروف الجر، وضعوها ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور بها، ولولاها لما تعدّى الفعل إليها، ولا باشرها.

الثاني: هاء التّبيه، وضعوها للتوصل بها إلى نداء ما فيه (ال).

الثالث: ذو، وضعوه وصلة لوصف النكرات بأسماء الأجناس غير المشتقة.

الرّابع: الّذي، وضعوه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، ولولاه لما جرت صفات عليها.

الخامس: الضّمير الّذي يربط الجمل الجارية على المفردات أحوالاً وأخباراً وصفات، فإنّ الضّمير هو الوصلة إلى ذلك»<sup>(١)</sup>.

وانظر ما وجه كون هاء التّبيه وصلة لنداء ما فيه (ال)، مع أنّ الوصلة إلى ندائه (أي).

ويجاب: بأنّها لما كانت لازمة لها جعلها وصلة، فلذلك استغنى عن ذكر (أي)، فإنّها من الوصلات، وهو بصدد تعدادها، وسيجيء لهذا كلامٌ يتعلّق به.

الثاني: عبّر ابن مالك في شرح التّسهيل عن باء الاستعانة بباء السّبيّة<sup>(٢)</sup>، وعليه اقتصر.

(١) بدائع الفوائد لابن القيم (١/ ١٢٨ - ١٢٩).

(٢) ينظر: شرح التّسهيل لابن مالك (٣/ ١٤٩).

قال في شرحه: «هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل تعداها مجازاً، نحو: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] و﴿تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فلو اقتصر إسناد الإخراج إليها في قوله: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ﴾، وإسناد الإرهاب إليها في قوله: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِ﴾، فقل: أنزل ما أخرج من الثمرات رزقاً، وما استطعتم من قوة تُرْهِبُ عَدُوَّ اللَّهِ، لصحَّ وحسن، لكنّه مجازٌ والآخر حقيقة، ومنه: كتبتُ بالقلم، وقطعتُ بالسكين، فإنه يصحّ أن يقال: كتب القلم، وقطع السكين.

والنحويون يُعَبِّرون عن هذه بباء الاستعانة، وآثرتُ على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السببية فيها يجوز دون الاستعانة<sup>(١)</sup>.

قال أبو حيان: «وما ذهب إليه من أنّ ما ذكره النحويون من باء الاستعانة مندرج في باء سببية قولٌ انفرد به، وأصحابنا فرّقوا بين باء السببية، وباء الاستعانة، وقالوا: باء السببية هي: ي تدخل على سبب الفعل، وباء الاستعانة هي: التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة، ك: كتبتُ الكتابَ بالقلم، و: عملَ النجارُ البابَ بالقَدوم، و: بريْتُ القلمَ بالسكين، و: خضتُ الماءَ برجلي، ولا يمكن أن يقال: سببُ كتابة الكتاب هو القلم، ولا سببُ عمل النجار هو القَدوم، ولا سببُ بري القلم هو السكين، ولا سببُ خوض الماء هو<sup>(٢)</sup> الرجل، بل السببُ غير هذا، فجعلُ هذا سبباً ليس بواضح، ومثّلوا للسبب بقولك: ماتَ فلانٌ بالغَيْظِ وبالجوع، وحججتُ بتوفيق الله، وأصبت الغرضَ بفلان»<sup>(٣)</sup>.

الثالث: قال ابن مالك في شرح التسهيل: «باء المصاحبة هي التي يحسن في موضعها

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٤٩ - ١٥٠).

(٢) سقطت «هو» من (أ) و(ج).

(٣) ينظر: التذيل والتكميل لابي حيان (١١/ ١٩٣).

## الحمد لله .....

مع، ويغني عنها وعن مصحوبها الحال، كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠]، أي: مع الحق، ومُحَقًّا، وكقوله تعالى: ﴿أَهَيْظَ بِسَلَامٍ﴾ [هود: ٤٨]، أي: مع سلام ومُسَلِّمًا<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ شمس الدين أبو الفتح<sup>(٢)</sup> في شرح الجمل: «الثالث: باء المصاحبة، وبعضهم يسميها باء الملابس، وبعضهم يقول: الباء التي بمعنى مع، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، أي: مصاحبين لحمدك، أو ملاسين له، أو نسبح مع حمدك». وبه يظهر ما قلنا سابقًا من أن عطف الملابس على المصاحبة مرادف.

قوله: (الحمد لله)

في (م د): «أي: جميع أفراد الحمد من جميع أفراد الخلق، أو جنسه المتحقق في ضمن أي فرد فيها أو المعهود شرعًا، وهو ما حمد الله به نفسه، وحمده به أنبياءه وأوليائه، والعبرة في مقام الحمد المطلوب، كماله<sup>(٣)</sup> بحمد هؤلاء، إذ حمد غيرهم بالنسبة إليه لقلته، لا يُطلب وحده في هذا المقام مملوك<sup>(٤)</sup> ومستحق ومختص به تعالى لا يُشرك فيه غيره، فاللام في (الحمد) إما للاستغراق وهي التي يحل محلها (كل)، أو للجنس وهي الدالة على الحقيقة بمجردها، أي: من غير تعرضٍ لشيء من أفرادها، أو للعهد الخارجي العلمي، لحضور معناه في علم المخاطب».

وفيه: أن (ال) الاستغراقية هي: التي يُراد بها الحقيقة في ضمن جميع الأفراد، فمدخول (أل) هاهنا حقيقة الحمد، وهو الثناء من حيث تحققه في جميع أفرادها،

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٥٠).

(٢) هو: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي الحنبلي. ينظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٣٢٦).

(٣) في (أ) و(ج): «كمال». والمثبت من (ب) ومخطوطة حاشية المدابغي.

(٤) في نسخة لمخطوطة المدابغي: «ملك».

.....

وهو معنى قوله: «أي جميع أفراد الحمد»، وحينئذ فزيادة من جميع أفراد الخلق مستدرَكٌ بل مضرٌّ، لإخراجه الحمد القديم، مع أن المقصودَ شموله، كما هو اللائق بمقام الثناء.

وقوله: «أو جنسه المتحقق في ضمن أي فردٍ منها»، يفيد أن (ال) الجنسية، أعني: التي للحقيقة، يكون مدخولها الماهية بشرط شيء، وليس كذلك، بل مدخولها الماهية من حيث هي هي<sup>(١)</sup>، إنما المعنى الذي ذكره معنى (ال) التي للعهد الذهني، وهو غير مُرضٍ هنا، لنبو مقام الحمد عنه، إذ هو مقام إظهارٍ للثناء لا إبهامٍ له، ولمنافاته لقوله: «وهي الدالة على الحقيقة بمجردها»، أي: من غير تعرضٍ لشيءٍ من أفرادها، ولأن الذي ارتضاه صاحب الكشف جعلها للحقيقة من حيث هي هي، كما قال السيد في حواشي المطول بعد سرد كلام، فدل ذلك على أنه اقتصر في معنى الحمد على الجنس من حيث هو هو، فأنت ترى كيف تناقض كلامه في النلف والنشر، وحينئذ فالأولى حذف قوله: «في ضمن أي فردٍ منها»، لفساده.

وقوله: «وهو ما حمد الله به نفسه، وحمده به أنبياءه»، ينبغي أن تكون الواو بمعنى أو، يعني: أن المراد بالحمد المعهود، ثناء الله على نفسه، وهو الحمد القديم، أو ثناء غيره عليه، وهو الحمدُ الحادث، والغيرُ مخصوصٌ بهذا النوع الكامل، فقوله: «والعبرة» إلخ، بيانٌ لمنشأ التخصيص في الغير، وقوله: «مملوكٌ» إلخ، يشير إلى أن اللام على كل من التقادير الثلاثة<sup>(٢)</sup> التي في (ال) تحمل هذه المعاني الثلاثة، وهو ما أخذ به بعض الحواشي، فقال: إن الاحتمالات تسعة، وهو كلام ظاهري متساهل فيه.

(١) لم تكرر اللفظة في (أ): هي.

(٢) (أ) و(ج): الثلاث.

.....

والتحقيق: أن (ال) إن جُعِلَت عهدية، والمعهود الحمد القديم، فلا تُجعل (ال) للملك، إذ الحمد القديم نوعٌ من الكلام النفسي كما حُقق، وهو صفةٌ قديمة لا يوصف بالملكية، وإن جُعِلَت استغراقيةً فالتوزيع، فما كان من الأفراد حادثاً صح، وما لا فلا.

ثم قال (م د): «وكونها للجنس أولى، كما قاله الزمخشري»، ثم علّل ذلك بما لا يخلو عن دغدغة وتساهل، ونحن نذكر لك خلاصته، فنقول:

قال السيّد في حواشي المطوّل: «والسبب في اختياره - أي: الزمخشري - الجنس، أن دلالة اللفظ على الجنس، وعلى اختصاصه بالله تعالى، لا يُحتاج فيها إلى الاستعانة بالمقام، مع أن اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الأفراد، ويؤدي مؤداه، فلا حاجة هاهنا في تأدية ما هو المقصود، أعني: انتفاء المحامد عن غيره تعالى وثبوتها له، إلى أن يزداد على الجنس معنىً زائداً يُستعان فيه بالقرائن والأحوال.

فإن قلت: إذا استُعِين بها صار اختصاص أفراد الحمد مصرّحاً به، وإذا اكتُفِيَ بدلالة جوهر الكلام، يكون مفهوماً ضمناً، والأوّل أولى، فلمَ اختار الثاني؟

قلت: الاختصاصان متلازمان، فإن كان المقصود<sup>(١)</sup> اختصاص الجنس فالأمر ظاهر، وإن كان اختصاص الأفراد فقد جعل اختصاص الجنس<sup>(٢)</sup> دليلاً عليه، وسلوك طريقة البرهان من فن البلاغة<sup>(٣)</sup>.

وبه تعلم أن ما وقع في بعض الحواشي بعد تقرير وجه العدول، ثم أدخل (ال) التي

(١) (أ): القصد. و(ج): المقصد

(٢) سقط من (أ) و(ج): «الجنس فالأمر ظاهر، وإن كان اختصاص الأفراد فقد جعل اختصاص الجنس».

(٣) الحاشية على المطول للسيد الشريف (٣٦ ط العلمية).

للاستغراق لإفادة العموم أو للجنس أو للعهد خلل، لأنّ قوله: (أو للجنس، أو للعهد)، لا يصحّ عطفه على الاستغراق بالنظر لقوله: (أو للعهد)، لمنافاته لقوله: (لإفادة العموم)، لأنّ العموم لا يحصل على جعلها عهديّة ولا على إفادة، لأنّه يفيد أنّ الجنس والعهد مفادان لـ (ال) الاستغراقيّة، وهو فاسد.

ومن البعيد قول (ك): «إنّ اللّام هاهنا للتعليل، بمعنى: أنّ الحمد ثابت لأجل الله، كما في قولك: الدّار لفلان»، إذ لا يقال: إنّ المحمودَ باعثٌ على الحمد، وثبوته، إنّما الباعث المحمود عليه.

ويؤيّده ما في (ش) أنّ: «المحمود عليه ما كان الوصف بالجميل بإزائه ومقابله، بمعنى: أنّ الموصوف لما كان له ذلك الشّيء، ذكر جميله، وأظهر كماله، فهو لأجل حصوله له، لولاه لم يُوصف، أي: لم يتحقّق ذلك الوصف، فهو كالعلّة الباعثة للواصف، أو هو العلّة».

بقي أنّ المحمود عليه لا بدّ أن يكون فعلاً اختيارياً كما صرّح به السّعد<sup>(١)</sup> في «حواشي الكشف»، وأشعر كلامه به في «المطوّل» موافقاً للرّازيّ كغيره، فلا يكون ثناء اللؤلؤة على صفائها حمداً.

قال المحقّق اللّاري<sup>(٢)</sup> في حواشي الفوائد الضيائية: فإن قيل: قد نسب الحمد إلى ما لا اختيار له كالصّبر والمقام في قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وفي قول الشّاعر:

(١) السعد التفتازاني، وهو: مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني، سعد الدين، المتوفى عام ٧٩٣هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٢١٩).

(٢) عبد الغفور بن صلاح اللاري، المتوفى عام ٩١٢م. ينظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٣٢).

المُلهم .....

والصَّبْرُ يُحْمَدُ فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا إِلَّا عَلَيْكَ فَإِنَّهُ مَذْمُومٌ<sup>(١)</sup>

فالجواب: أنهما يؤوّلان بالحذف والإيصال، فتقدير الأول: محموداً أنت فيه، وتقدير الثاني: أن الصَّبْرَ يَحْمَدُ عَلَيْهِ فَهُوَ الْمَحْمُودُ عَلَيْهِ لَا الْمَحْمُودُ، لَا يَقَالُ: الْأَصْلُ عَدَمُ التَّأْوِيلِ، لِأَنَّا نَقُولُ بَعْدَ نَقْلِ الثَّقَاتِ مِنْ<sup>(٢)</sup> مَثْبُتِي اللُّغَةِ يَكُونُ التَّأْوِيلُ لَازِمًا.

قوله: (المُلهم)

اسم فاعل من الإلهام، وهو إلقاء معنى في القلب بطريق الفيض.

قال بعضهم: وَلَا يَكُونُ إِلَّا خَيْرًا، وَأُورِدَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾

[الشمس: ٨].

وَأَجِيبْ بِأَنَّ الْإِلْهَامَ فِي الْآيَةِ مَعْنَاهُ: التَّعْلِيمُ.

وَالَّذِي فِي بَعْضِ حَوَاشِي الْمَطَوَّلِ أَنَّ الْإِلْهَامَ مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ: الْإِعْلَامُ، وَحَيْثُ لَا تَرِدُ

الآية.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ يُفْسَّرَ الْإِلْهَامُ بِالتَّوْفِيقِ، لِأَنَّ الْحَمْدَ شُكْرٌ لِلْمُنْعِمِ، وَشُكْرُ الْمُنْعِمِ وَاجِبٌ

بِالشَّرْعِ، فَحُكْمُ الْحَمْدِ نَظَرِيٌّ، وَلَيْسَ حَاصِلًا بِطَرِيقِ الْإِلْهَامِ، وَإِضَافَةُ حَمْدٍ لِلضَّمِيرِ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ بَعْدَ حَذْفِ الْفَاعِلِ، أَي: لِحَمْدِ الْخَلْقِ إِيَّاهُ.

وَلَيْسَ التَّقْدِيرُ: لِحَمْدِي، بِجَعْلِ الْفَاعِلِ الضَّمِيرِ، كَمَا دَرَجَ عَلَيْهِ بَعْضُ<sup>(٣)</sup> الْحَوَاشِي،

لِمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْمَطَوَّلِ مِنْ أَنَّ إِضَافَةَ الْمَصْدَرِ تَفِيدُ الْعُمُومَ، وَالْمَقْصُودُ: التَّعْمِيمُ فِي جَمِيعِ

(١) قاله: العُتْبِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ الْبَصْرِيُّ، الْمَتَوَفَى عَامَ ٢٢٨ هـ. يَنْظُرُ: تَارِيخُ الْإِسْلَامِ لِلذَّهَبِيِّ

(٥ / ٦٧٩).

(٢) (أ) و(ج) سقطت: من.

(٣) (أ) و(ج) سقطت: بعض.

لِحَمْدِهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ رَسُولِهِ وَعَبْدِهِ .....

أفراد الحمد الصّادرة عنه، وعن غيره حتّى يلائم التقرير المتقدّم، وهو لا يحصل إلّا بما ذكرنا، لقصور تقدير الضّمير على استغراق أفراد الحمد الصّادرة عن المتكلّم، وهو صحيحٌ أيضًا، لكنّ اللائق بمقام الحمد هو<sup>(١)</sup> الذي ذكرنا، وفي الحمد أوّلًا على الذات، ثمّ على الإلهام الذي هو صفة فعل، تنبيهٌ على تحقّق الاستحقاقين الذاتي والوصفي، فتدبّر.

ولام (لحمده) للتّقوية متعلّقة بالملهم لما ذكر في «المغني» أنّ: «اللام المقويّة متعلّقة بالعامل المقوي، نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [البقرة: ٩٧، آل عمران: ٣]، ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧، البرج: ١٦]. ثمّ هي ليست زائدة محضة، لما يخیل في العامل من الضّعف الذي نُزِلَ منزلة القاصر، ولا مُعدّيّة محضة، لا طرّاد صحّة إسقاطها، فلها منزلةٌ بين المنزلتين»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (رسوله وعبدّه)

في (م د) وكذا في بعض الحواشي: «قدّم الوصف بالرسول للسّجع، وإلّا فالموافق لحديث: «ولكن قولوا عبدُ الله ورسوله»<sup>(٣)</sup>، تقديم الوصف بالعبوديّة، ولأنّه أشرف الأوصاف العليّة».

أي: فمقتضاه أن يُقدّم وعكس، لتحصيل السّجع، والذي يظهر أنّ العبد وقع في مركزه، لأنّ التّرقّي يكون من الأدنى للأعلى، فيقال: عالِمٌ نَحْرِيرٌ، وجَوَادٌ فَيَاضٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) (أ) و(ج) سقطت: هو.

(٢) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٧٦ (دار الفكر ط ٥).

(٣) ينظر: سنن الدرامي (٣/ ١٨٣٢ برقم ٢٨٢٦).

(٤) ينظر: الكشف للزمخشري (١/ ٢٥).

.....

والعجب من البعض، حيث غفل عن هذه النكتة مع أنه قررها عند الكلام على البسملة، وعبارته: وإنما قدم الرحمن، والقياس يقتضي الترقّي من الأدنى للأعلى كقولهم: عالمٌ نَحْرِيرٌ وجوادٌ فياضٌ، لأنّه صار كالعلم.

ويجاب عمّا في الحديث: بأنّ النبي قدّم في كلامه العبوديّة على الرّسالة، تواضعًا، أو نظرًا لتقدّمها في الوجود على الرّسالة، لطريان الرّسالة عليها.

والسّبب في أشرفيّة وصف العبوديّة، أنّ الألوهيّة والسيادة والرّبوبيّة، إنّما هي في الحقيقة لمن دونه، ففي الوصف بالعبوديّة إشارةٌ أيّ إشارةٍ إلى كمال اتّصافه تعالى بهذه الصّفات<sup>(١)</sup>، ولأنّ العبوديّة لكونها انصرافًا من الخلق إلى الحقّ في حقّه ﷺ أكمل من الرّسالة، لكونها بالعكس من ذلك، ولأنّ العبد يتكفّل مولاه بإصلاح شأنه، والرّسول متكفّل بإصلاح شأن الأُمّة، وفرقٌ ما بينهما.

والرّسول مصدرٌ بمعنى: الرّسالة، يطلق على الواحد وغيره، ومن العرب من يثنيه ويجمعه، وورد الاستعمالان في القرآن المجيد، قال تعالى: ﴿إِنَّا رُسُلَا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧]، أي: موسى وهارون، ﷺ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ [هود: ٦٩]، ﴿إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾ [مريم: ١٩]<sup>(٢)</sup>.

قال الشّيخ يس<sup>(٣)</sup> في حواشي لقطة العجلان: «وليس كونهُ بمعنى: الرّسالة إطلاقًا

(١) (أ) و(ج): الأوصاف.

(٢) (أ) و(ج) سقط: «أي: موسى وهارون، عليهما السّلام: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ [هود: ٦٩]، ﴿إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾ [مريم: ١٩].»

(٣) ياسين بن زين الدين بن أبي بكر ابن عليم الحمصي، الشهير بالعلمي. المتوفى عام ١٠٦١ هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٨/ ١٣٠).

.....

آخر، كما يوهمه كلام شيخنا الغنيمي في شرح الشعر اوتية<sup>(١)</sup>.

أقول: ما يوهمه كلام الغنيمي صريح كلام (ش) هنا.

وبين المرسل والرسول فرق، لأنه ليس كل مرسل رسولاً، فالرياح مرسلات، والرسول اسم للمبلغ عن المرسل، ومن هنا حسن: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، دون: نبأناك نبياً.

قال (ش): «إطلاق السيد على نبينا ﷺ، يوافق ما ثبت في الحديث أنه قال: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»<sup>(٢)</sup>، ولكن هذا في مقام الإخبار عن نفسه بمرتبته، ليعتقد<sup>(٣)</sup> أنه كذلك، وأما في ذكره والصلاة عليه ﷺ حين سألوه عن كفيته، فلم يذكر لفظ السيد، وقد تردد نظر الشيخ عز الدين في أن الأفضل ذكر السيد مراعاة للأدب، أو عدم ذكره رعاية<sup>(٤)</sup> للوارد نقله عن الأسنوي.

قال: وفي حظي أن الشيخ عز الدين بناء على أن الأفضل سلوك الأدب أم امثال الأمر؟ فعلى الأول يستحب دون الثاني.

وأفتى ابن تيمية بترك زيادة (سيدنا) قبل (محمد)، وأطال بعض الشافعية والحنفية في ردّه وتزييفه.

ومحمد: بدل من سيدنا، لا يقال: هذا يقتضي أن إثبات السيادة له ﷺ غير مقصود،

(١) حاشية ياسين على فتح الرحمن (للأنصاري) على لقطة العجلان (للزركشي) ٣.

(٢) سنن ابن ماجه (٢/ ١٤٤٠ برقم ٤٣٠٨).

(٣) (أ): ليفيد.

(٤) (أ) و(ج): مراعاة.

.....

لأنَّ المبدل منه في نية الطَّرح، لأنَّا نقول: المراد بكون المبدل منه في نية الطَّرح أنه غير مقصودٍ بالذَّات، بل ذُكِرَ توطئةً، وهاهنا الأمرُ كذلك، إذ المقصود بالذَّات الصَّلَاة عليه ﷺ<sup>(١)</sup>.  
بتصرف.

وهذا الجواب وإن شاع لا يلائم السَّؤال، إذ جَعُلَ المبدل منه غير مقصودٍ يعيد البحث، فالأحسن أن يقال: إنَّ هذا ليس كلياً، بل قد يكون المبدلُ منه هو المقصود.

قال في التذكرة<sup>(٢)</sup>: سلكت العربُ في المبدل منه مسلكين، أحدهما: أنه<sup>(٣)</sup> ليس في تقدير الطَّرح، ولذلك أخبرَ عنه بعد أن أبدل منه، نحو:

إِنَّ السُّيُوفَ غَدَوْهَا وَرَوَّاحُهَا تَرَكَتْ هَوَازَانَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ<sup>(٤)</sup>

وتقول: الَّذي مررتُ به أبي عبدالله، ولو فرضت أطراح الأول لخلت الصَّلَة من عائد، وأمَّا سلوكهم عدم الاعتداد به ففي قولهم في الغلط: مررتُ برجلٍ حمار، لأنَّه لم يقصد بالخبر.

قال الشيخ يس: وفيه تصريحٌ بأنَّ ما عدا بدل الغلط ليس في تقدير الطَّرح. والحقُّ أنَّ المسلَكَيْنِ يجريان فيما عدا بدل الغلط، ومثال ما سلكت به مسلك الطَّرح قولهم: إنَّ زيدا عينُهُ حسنةٌ، وإنَّ هنداً جفنها فاترٌ، بنصب العين والجفن، فأنث الخبر في الأول، وذكر في الثاني، لأنَّ المعتمد عليه هو البدل، والمبدل منه في تقدير الطَّرح، وبذلك يجمع بين ما وقع

(١) إلى هنا ينتهي كلام الشنواني، وفي الفقرة الأخيرة تصرف في النقل.

(٢) التذكرة لابن هشام، وسينسبه العطار إلى: المصنف.

(٣) (أ) و(ج): أن.

(٤) للأخطل. ينظر: ديوانه ٧٤ (تح: قباوة، ط٤) والزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (٢/ ١٢).

وعلى آله وصحبه وجنده.....

في كلام العلماء من التنافي، والوقوف عند آخر العبارات قصور.

والأولى: أن يُعرب عطف بيانٍ جيء به لمجرد المدح، فإن عطف البيان قد يأتي لذلك، وخرج عليه الزمخشري قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧].

قوله: (وعلى آله)

اشتهر أن إعادة لفظ (على) ردُّ على الشيعة الناقلين للنهي عنه<sup>(١)</sup> حديثاً موضوعاً، وجرى على ذلك (ش) هنا.

ونقل المحقق اللاري في حواشي الفوائد الضيائية: أن الشيعة إنما يمنعون إدخال (على) في التشهد، وحينئذٍ فلا يصح هذا نكتة لإعادة لفظ (على) عمومًا، وقيل: إنها زيدت الإشارة إلى تفاوت القدرين، فإن الواصل له ﷺ مغايرٌ للواصل إليهم، وفيه: أنه لا يظهر إلا إذا كان العامل في المعطوف مغايرًا للعامل في المعطوف عليه، مع أن العامل فيهما واحد، على أن ما وهبَ لنبينا من العطايا فهو يعم مسلمي البرايا، فالأحسن التعليل بموافقة الوارد.

قوله: (وجنده)

نقل (ش) عن الجوهرى أن الجند هم: الأنصار، والأعوان، قال: ودمشق وحمص وقنسرين والأردن وفلسطين، كلُّ منها يسمّى جُنْدًا<sup>(٢)</sup>، لإقامة الأنصار والأعوان بها في ذلك الوقت.

وأقول: من أين هذا التخصيص، إذ الأعوان والأنصار أقاموا في غيرها من البلاد أيضًا،

(١) (أ) سقط: عنه.

(٢) ينظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٤٦٠ جند).

وَبَعْدُ:

فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى مَوْلَاهُ.....

كالعراق وفارس ومكة والمدينة، على أن مكة والمدينة مبدأ نصره الإسلام فليُحرّر.

قوله: (وبعد)

في (م د): «أن فيه عطف الخبر على الإنشاء». وأجاب: بجعل ما بعد (بعد) إنشاءً معنيّ قُصِدَ به مدح الشرح<sup>(١)</sup>. وأنت خيرٌ بأن هذا مع بعده لا داعي إليه، لأن الواو على تقدير كونها عاطفةً تجعل جملة الحمد خبريّة، لأن المُخْبِرَ بالحمد حامد، ويكون من عطف الخبر على الخبر، ولك جعل الواو استئنافية استئنافية نحوياً، وهو ظاهر، أو بياناً على القول باقترانه بها، وإن رده عبد الحكيم في حواشي المطول، وبعد: معمولٌ ليقول، فالفاء زائدة، وفي الكلام التفاتٌ على مذهب السكاكي من التكلّم إلى الغيبة، على أن الواو لو جعلت عاطفة، وجعل ما بعدها خبريّة، وجملة الحمدلة<sup>(٢)</sup> إنشائيّة، فليس من عطف الخبر على الإنشاء، بل يُجعل من عطف القصّة على القصّة، ومثّل له السيّد - قدس الله سرّه - بقوله: زيد يُعاقبُ بالسّجن والإزهاق، و: بَشْرَ عَمْرًا بالعفو والإطلاق.

قوله: (فيقول)

الفاء واقعةٌ في جواب (أمّا) التي نابت عنها الواو، كذا في بعض الحواشي.

وفيه: أنّه يلزم عليه الجمعُ بين العِوض والمعوّض، لأنّ وقوع الجواب مقترناً بالفاء

(١) قال المداغبي (مخطوط): «إن جعلنا الواو في (وبعد) عوضاً عن أمّا وليست عاطفة، فلا إشكال، وإن

جعلناها عاطفةً أشكل بأن فيه عطف الخبر على الإنشاء فيما لا محل له من الإعراب والجمهور على

منعه إلا أن يقال إن جملة (وبعد) إلخ، يحتمل الإنشاء لأن الغرض منها مدح الشرح».

(٢) (أ): الحمد.

الغني، خالد بن عبد الله الأزهرى: فهذا .....

دليل على تقديرها، والمقدّر كالثابت، فكيف تُجعل الواو عوضاً؟

وما وقع في الخيالي<sup>(١)</sup> من أنه كثيراً ما يجمع بين أما والواو كقول صاحب المفتاح: (وأما بعد)، فقد رده<sup>(٢)</sup> عبد الحكيم<sup>(٣)</sup> في حواشيه عليه: بأن (وأما بعد) هذه ليست هي<sup>(٤)</sup> التي للاقتضاب التي الكلام فيها، بل الواقعة في كلام صاحب المفتاح فذلكة، أي: إجمالاً للكلام السابق بمنزلة قولك: والحاصل.

فإن قلت: من المقول أيضاً البسمة والخطبة، فلم لم يُسلط القول عليهما؟ قلت: قدما امتثالاً للحديث، ولتعم<sup>(٥)</sup> بركتهما القول ومقوله.

وبهذا ظهر أن قول بعض الحواشي أن ما هنا إلى آخر الكتاب مقول القول، قصور.

قوله: (الغني)

في بعض الحواشي: (ال) للكمال، وأقول: لعل هذا معنى مستحدث من قولهم: الشيء إذا أطلق ينصرف للفرد الكامل<sup>(٦)</sup>، وإلا فكثيراً ممن تكلم على أقسام (ال) لم يتعرض له.

قوله: (فهذا)

(١) هو: أحمد بن موسى الخيالي الرومي شمس الدين، المتوفى عام ٨٨٦هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٢٦٢ / ١).

(٢) (أ) و(ج): رد.

(٣) هو: عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السّيالكوتي، المتوفى عام ١٠٦٧هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٢٨٣ / ٣).

(٤) (أ) و(ج): سقط: هي.

(٥) (أ) و(ج): وليعم.

(٦) (أ) و(ج): الكمال.

## شرح لطيف.....

المشار إليه: ما في ذهنه قُدمت الخطبة أو أُخرت، كما حققه الجلال الدَّواني<sup>(١)</sup> في حواشي التهذيب، وكذا الفاضل اللاري في حواشي الفوائد الضيائية، وإن اشتهر التفصيل في عباراتهم، وجرى عليه هنا (ش).

واستعمال اسم الإشارة هنا مجاز، لأن ما في الذهن ليس بمحسوسٍ مشاهد، واسم الإشارة وُضع ليُستعمل في مشاهد، ثم إن الذهن قد يقوم به المفصّل.

والشرح: اسم للألفاظ الدالة على المعاني.

وحقق المعتصم بلطف الحق في شرح العضدية: أن أسماء العلوم كالكتب من قبيل علم الشخص، نظرًا إلى أن تعدد الألفاظ والمحلّ غير معتبر، بل هو تدقيقٌ فلسفي، والمعنى: هذه المعاني المفصلة في ذهني، مدلوله لهذه الألفاظ، وطاش ما أطالوا به هنا.

قال (ش): «والنكتهُ هنا» - في استعمال اسم الإشارة في أمرٍ معقول - «الإشارة إلى إتقانه هذه المعاني حتّى صارت لكمال علمه بها، كأنها مبصرةٌ عنده، ويُقدّر على<sup>(٢)</sup> الإشارة إليها<sup>(٣)</sup>، أو الإشارة إلى كمالِ فطنة الطالب، بحيث بلغ مبلغًا صارت المعاني معه كالمُبصرات عنده، واستحقّ أن يُشار له إلى المعقول بالإشارة الحسيّة، وفي ذلك مبالغةٌ في حث الطالب على تحصيل المعاني<sup>(٤)</sup>، أو الإشارة إلى أنّها سهلة التناول، قريبة المأخذ، كالأمر المحسوسة».

أقول: هكذا شاعت هذه التوجيهات، لكن ردّ المحقّق اللاري الوجه الثاني: بأنّه إنّما

(١) هو: محمد بن أسعد الصديقي الدواني، جلال الدين، المتوفى عام ٩١٨ هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٣٢ / ٦).

(٢) (أ) و(ج): إلى.

(٣) (أ) و(ج) تكرار بزيادة: والإشارة إليها.

(٤) هنا كلام للشنواني، لم ينقله المؤلف اختصارًا.

## على قواعد الإعراب.....

يحسُن لو كان الخطاب خاصًا، والأمر في الكتب بخلاف ذلك.

ويمكن أن يجاب: بأنه من قبيل حُسْن الظن بالناس، والله در القائل:

وما عَبَّرَ الإنسانُ عن فَضْلِ نفسه بِمِثْلِ اعتقادِ الفضلِ في كُلِّ فَاضِلٍ<sup>(١)</sup>

وفي جريان الاستعارة في اسم الإشارة بحث لم يتمّ الجواب عنه، فالأولى: أن يجعل<sup>(٢)</sup> مجازًا مرسلًا علاقته الإطلاق عن التقييد.

وعلى تقدير جعله استعارة، هل هي أصليّة أم تبعيّة؟ أجرى الاحتمالين (م د)<sup>(٣)</sup> واستظهر الأول تبعًا للشيخ يس. والذي حقّقه العصام<sup>(٤)</sup> في الرسالة الفارسيّة هو الثاني. وقد أوضحنا ذلك مع البحث المذكور في ما كتبناه على خاتمة الشارح على الأجروميّة.

قوله: (على قواعد الإعراب)

قد علمت أنّ الشرح: عبارة عن الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة،

(١) لأبي الحسن، عمر بن محمد النوقاتي. نسبة إلى نوقات، موضع بسجستان. ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات ابن الأنباري ٣٢ والآداب الشرعية لابن مفلح (٣/ ١٠٦ ط الرسالة).

(٢) (أ) و(ج): تجعل.

(٣) قال المدابغي (مخطوط): «واسم الإشارة راجعٌ إلى الألفاظ المستحضرة في ذهن الشارح، نزلت منزلة المشخص المحسوس المشاهد بالبصر، لأن هذا وبقية أسماء الإشارة إنما وضعت لتستعمل في المحسوس المشخص المشاهد، والألفاظ ليست مشاهدة وإن كانت تحسّ بالسمع، فلم يستعمل هذا هنا فيما وضع له فيكون استعارة، حيث شُبّهت الألفاظ بالمشخص المشاهد في مطلق الحضور، واستعير لها لفظ هذا، فهي استعارة مصرّحة تحقيقيّة؛ لتحقق الألفاظ ذهنًا، وهل هي أصليّة أو تبعيّة؟ إن نظرنا إلى أنّ لفظ هذا في معنى المشار إليه فهي تبعيّة؛ لأنّه حينئذٍ في معنى المشتق، وإلا فأصليّة، وهو الظاهر، كما قاله الشيخ ياسين في بعض حواشيه».

(٤) هو: إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفراييني، عصام الدين. المتوفى عام ٩٤٥هـ.

## سألني بعض الأصحاب، .....

والقواعد: عبارة عن النسب كما هو أحد الاحتمالين، ثانيهما أنها القضايا، والأول أرجح وهو المراد هنا، فهو من ظرفية الدال في المدلول، والتعبير بـ (على) إشارة إلى تمكن الألفاظ من المعاني حتى إنها لا تزيد عنها، ولا تنقص حتى يلزم الحشو، أو القصور، وفي الكلام مجاز استعارة.

قوله: (سألني)

قال الراغب: «السؤال إذا كان للتعريف يتعدى إلى المفعول الثاني، تارة بنفسه، وتارة بـ (عن)»<sup>(١)</sup>، وهو أكثر، نحو: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥]، وإذا كان لاستدعاء مالٍ، فإنه يتعدى بنفسه، أو بـ (من)»<sup>(٢)</sup>، وينفسه أكثر، نحو: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ﴿وَسَأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْفَقُوا﴾ [الممتحنة: ١٠]، ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢]»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (الأصحاب)

جمع صَحِب بالكسر مخفف صَحِب بالسكون، أو جمع صاحب<sup>(٤)</sup> كما نقل عن الدواني<sup>(٥)</sup>.

(١) (أ) و(ج): أو عن.

(٢) (أ) و(ج) سقطت عبارة: «نحو: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥]. وإذا كان لاستدعاء مالٍ؛ فإنه يتعدى بنفسه، أو بـ (من)».

(٣) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (٤٣٧، سول، ط دار القلم). نقلاً عن الشنواني.

(٤) بخصوص (الأصحاب)، نقلاً عن الشنواني: «قال الدواني: جمع صاحب أو جمع صَحِب، تخفيف: صَحِب، بمعنى: صاحب».

(٥) النقل عن حاشية الشنواني.

## يحل المباني، .....

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١]، إنه جمع شاهد<sup>(١)</sup>، كما نقله عنه السمرقندي في حواشي المطول، قال: «وإنكار الجوهرية مجيء فاعل على أفعال<sup>(٢)</sup> لا ينهض على الزمخشري، إذ قد خطأه في مواضع عديدة».

والصاحب لغة: مَنْ بينك وبينه مواصلة ومداخلة، وعرفاً: التابع للغير، الآخذ بمذهبه<sup>(٣)</sup>.

قوله: (يحل المباني)

في المختار: حلّ بالمكان، من باب ردّ<sup>(٤)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ تَحُلْ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾ [الرعد: ٣١]، أجمع القراء على الضم، وحلّ العذاب يحلّ - بالكسر - حلالاً: وجب، ويحلّ - بالضم - حُلُولاً: نزل، وبهما قرئ في السبع قوله تعالى: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، وما هنا يُقرأ بالضم<sup>(٥)</sup>.

ثم في (م د): أنه مكنية، أو تصرّحية، أو مجاز مرسل، أو كناية<sup>(٦)</sup>.

وفيه أن جعله مكنية إساءة أدب<sup>(٧)</sup> بالمصنّف، حيث شبه ألفاظه بالشيء المعقّد، وفي

(١) نص قول الزمخشري (الكشاف ٤ / ١٣٠ دار الكتاب العربي ط ١): «والأشهاد. جمع شاهد، كصاحب وأصحاب».

(٢) ينظر: الصحاح للجوهري (٦ / ٢٣٠٥ جني).

(٣) النقل عن حاشية الشنواني.

(٤) مختار الصحاح لأبي بكر الرازي ٣٥٩ (حلل، ط بولاق).

(٥) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٢٢ والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (٥ / ٢٤٣ ط دار المأمون).

(٦) قال المدابغي (مخطوط): «وفي الكلام استعارة مكنية، وتخيل، أو استعارة تبعية، أو مجاز مرسل، أو كناية، كما هو مشهور».

(٧) (أ) و(ب) سقط: أدب.

## وبيّن المعاني، سمّيته «مَوْصَل» .....

جعله كناية، يردُّ عليه أنَّ المعنى الحقيقي يصحّ مجامعته للمعنى الكنائي، وهو غير متأتّ هنا، وجعل قوله: (وبيّن) من عطف العام على الخاصّ، بناءً على أنّ فكّ<sup>(١)</sup> التراكيب يلزمه بيان المعنى، وهذا كلام لا يتمّ، إذ قد تفكّ التراكيب مع خفاء المعاني، كالتعرّض للإعراب، فإنّه بيان للألفاظ مع عدم فهم المعاني منه، وأعاريب المتون شاهد عدلٌ على ذلك.

قوله: (المعاني)

جمع معنى: اسم مكان، أو اسم مفعول، وهي الصّورة الذهنيّة من حيث وضع الألفاظ بإزائها كما في القطب<sup>(٢)</sup> على الشمسيّة.

قال السيّد في حاشيته عليه<sup>(٣)</sup>: «المعنى ما يقصد بالفعل من اللفظ، أو ما يمكن أن يقصد<sup>(٤)</sup>، فهذان معنيان اصطلاحيان».

قال السيّد عيسى الصّفويّ: «وذكر الجامي معنى آخر يحتاج فيه إلى نقل، وهو المقصود من الشّيء».

قوله: (مَوْصَل)

بضمّ الميم، وفتح الواو مع تشديد الصاد، من وصل المضاعف، وهو مرفوعٌ على الحكاية، أو منصوبٌ بـ (سمّي).

(١) (أ) و(ج): ذكر.

(٢) هو: قطب الدّين محمد بن محمد الرّازي، المتوفى سنة ٧٦٦هـ. وكتابه: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية». ينظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٣٨).

(٣) (أ) و(ج): على.

(٤) (أ) و(ج) زيادة: «أن يقصد بالفعل من اللفظ أو ما يمكن أن يقصد».

الطلاب إلى قواعد الإعراب» نافعٌ إن شاء الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ .....

والطلّاب: جمع طالب، ككُتّاب جمع كاتب، ويُجمع على طَلّبة وطلّبين جمع تكسير وسلامة.

قوله: (نافعٌ إن شاء الله)

في (ش) نقلاً عن «الراغب»: «النفع: ما يُستعانُ به في الوصول إلى الخير، وما يُتوصّل به إلى الخير فهو خير، فالتفع خير وضده الضرّ، قال تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [الرعد: ١٦]»<sup>(١)</sup>.

ولا شك في توقّف النفع به على تعلّق مشيئة الله تعالى به كسائر الكائنات، ويجوز عود (إن شاء) على جميع سابقه»<sup>(٢)</sup>.

يريد: أنّه مرتبطٌ إمّا بـ (نافع) لقربه، أو بكلٍّ من (يحلّ) وما بعده لعمومه، وبتفسير النفع الذي هو مبدأ المشتقّ، فهُمَ منه بالأوّل معنى المشتقّ، فهو أنسبُ من الاقتصار على تفسير المشتقّ، كما في (م د) زاعماً أنّه المناسب.

قوله: (الباء متعلّقة بفعلٍ محذوف)

جوازاً لا وجوباً، إذ ليس من مواضع الحذف الواجب، ولأنّ تقدير الفعل خاصّاً يدلّ على جواز الحذف، كما أشار إليه بقوله: (تقديره<sup>(٣)</sup> افتتح)<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: مفردات الراغب الأصفهاني ٨١٩.

(٢) الشنواني.

(٣) (أ) سقط: تقديره.

(٤) الزرقاني.

.....

وعلى هذا فالظرف لغو، لتعلقه بخاص، ومقابله المستقر، وهو ما كان عاملة عامًا كالاستقرار والحصول، كما في اللب<sup>(١)</sup>.

وقيل: اللغو ما يكون عامله<sup>(٢)</sup> مذكورًا، والمستقر ما يكون محذوفًا مطلقًا، وما قررنا جارٍ على الاصطلاح الأول.

قال (ق): «وذكر الشارح في شرح الأزهريّة: أنه متعلق بمحذوف وجوبًا، وفيه نظر». والجواب: أن كلام الشارح هناك محمول على جعل الظرف حالاً من فاعل الفعل المقدّر، أو خبرًا، فإن الحذف حينئذ يكون واجبًا.

ولمح للردّ على (ق) (م د) بقوله: «وهذا التفصيل أولى من الاقتصار على أحد الشقيّين»<sup>(٣)</sup>.

قال (ك): «والمحذوف ثابت لغةً ساقط ذكرًا، وإلا فلا يكون الحذف من الأبحاث المتعلقة باللغة»<sup>(٤)</sup>.

(١) لبّ الألباب في علم الإعراب، وأوله: «الحمد لله الموجد من العدم...». للفاضل الأسفرائيني، محمد بن محمد بن أحمد، تاج الدين. المتوفى عام ٦٨٤ هـ. ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٥٤٣ - ١٥٤٥). والنسبة إلى بلدة، ضبطها ياقوت: (أسفرائين)، بفتح الهمزة وجوز غيره الكسر، وبكسر الياء وهي لا تهمز على الأصح وجوز بعضهم همزها، وياء أخرى ساكنة، وهي بلدة في خراسان من نواحي نيسابور. وضبطها الفيروزبادي: «(إسفراين)»، بكسر الهمزة والمثناة التحتية، واقتصر على ياء واحدة. ينظر: معجم البلدان لياقوت (١/ ١٧٧) والقاموس المحيط (١٢٠٥، سفرن) وتاج العروس (٣٥/ ١٩١، سفرن) والأعلام للزركلي (١/ ٦٦).

(٢) (أ) و(ج) سقطت: «عامًا كالاستقرار والحصول، كما في اللب. وقيل: اللغو ما يكون عامله».

(٣) المدابغي.

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٤.

.....

ومن هنا ورد البحث المشهور في مقدّرات القرآن، وحاصله: أنّه إن كانت هذه المقدّرات من القرآن لزم أنّ القرآن حادث، لأنّ المقدّرات حادثّة مع أنّ القرآن قديم، وإن كانت ليست منه، لزم

أنّ القرآن غير تامّ المعنى، هكذا اشتهر، وإيراد السؤال على هذا الوجه غير حسن، فإنّ القول بأنّ القرآن قديم مغالطه، لأنّ القديم هو المعنى النفسي لا اللفظ الذي الكلام فيه، فإنّه حادث، إذ المراد بقولنا: مقدّرات القرآن، اللفظ المنزل المقروء، فالأحسن في إيراده أن يقال: إنّها لو كانت منه لزم التعبد بتلاوتها وتواترها<sup>(١)</sup> من الرسول ﷺ مع أنّها ليست كذلك، ولذلك اختلف فيها، وإن كانت ليست منه لزم عدم تمام معنى القرآن.

وحاصل ما أشار إليه الشهاب الخفاجي<sup>(٢)</sup> في جوابه: أنّ المقدّرات من معاني القرآن لا من لفظه، وذلك لأنّ صحّة المعنى تتوقف عليها، فالألفاظ القرآنيّة دلّت عليها بدلالة الاقتضاء، لتوقف فهم معناها عليها، فقوله في البحث: (إنّها لو لم تكن منه لزم عدم تماميّة معنى القرآن)، لا يُسلم، إذ لا يلزم ذلك إلّا لو لم تكن معانيها منه، نعم الألفاظ ليست منه.

وقولهم: معنى القرآن قديم، المراد به: المدلول الالتزاميّ وهو الكلام القديم، لا مدلول العبارة، فإنّ منه ما هو قديم ومنه ما هو حادث، كما حقّقه القرافي.

ثمّ تقدير المتعلّق فعلاً هو مذهب الكوفيّين. قال ابن هشام: «وهو المشهور في التفسير

(١) (أ) و(ج): وتواتر السماع.

(٢) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي ١ / ٣٣).

.....

## والأعاريب<sup>(١)</sup>.

فالجملـة فعليّة، وبسم: ظرفٌ لغوٍ متعلّقُ بالفعل، والمجرور في محل نصبٍ بذلك الفعل على المفعوليّة، وقدّره البصريّون اسمًا فالجملـة اسميّة وهو إمّا مبتدأ وبسم: ظرف لغوٍ متعلّق به، فمحل المجرور نصبٌ به على المفعوليّة، وقولهم: المصدر لا يعمل محذوفًا، خاص بغير الظرف،

لتوسّعهم فيه، والخبر محذوف، والأصل: ابتدائي بسم الله كائن، وإمّا خبر وبسم: ظرف مستقرّ متعلّق به، فمحلّ المجرور نصبٌ به على المفعوليّة، والأصل: ابتدائي كائن بسم الله، إلخ.

فعلى كلا الاحتمالين: المبتدأ وخبره<sup>(٢)</sup> محذوفان، إلّا أنّ بسم الله<sup>(٣)</sup>: على الأوّل متعلّق بالمبتدأ، وعلى الثاني متعلّق بالخبر، وينبغي على الوجهين: أنّ حذف المتعلّق واجبٌ على الثاني، لعمومه دون الأوّل، وإنّما اختار الشارحُ مذهب الكوفيّين، لما تقدّم ولقلة المحذوف، لأنّ المحذوف عليها كلمتان، وعلى الثاني ثلاث كلمات، ولأنّ الأصل في العمل للأفعال، وبكثرة التصريح بالمتعلّق فعلاً كما في آية: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، وحديث: «بِاسْمِكَ رَبِّي، وَصَعْتُ جَنِّي»<sup>(٤)</sup>.

(١) مغني اللبيب لابن هشام ٤٩٥.

(٢) (أ) و(ج): والخبر.

(٣) (أ): «لان بسم». (ج): لا ان بسم.

(٤) مسند أحمد (١١/ ١٩٠ برقم ٦٦٢٠ ط الرسالة) والجامع المسند الصحيح للبخاري (٨/ ٧٠ برقم ٦٣٢٠ ط طوق النجاة).

.....

### تنبيهات:

الأول: قال صاحب اللباب: «قول النحاة: الجارّ مع المجرور في محلّ نصب، محمولٌ على المسامحة، إذ لا شك أنّ منصوبَ المحلّ هو المجرورُ فقط، بشهادة المعنى المستقيم، وبدلالة الذوق السليم»<sup>(١)</sup>.

قال (ك): «ويدلّ لذلك إدخال كلمة (مع) على المجرور، فإنّها تدلّ على المتبوعيّة والأصالة، ألا ترى أنّهم يقولون: جاء الوزيرُ مع السلطان، ولا يقولون: جاء السلطانُ مع الوزير.

فإن قلت: الجارّ تعلّق بمعنى الفعل والمجرور له تعلّق به، فما الفرق بينهما؟ قلت: تعلّق الجارّ من جهة الإفضاء، وتعلّق المجرور من جهة المعموليّة، ومعلومٌ أنّ محلّ الإعراب إنّما يتصوّر في الجهة الثانية فقط»<sup>(٢)</sup>.

الثاني: قال المصنّف<sup>(٣)</sup> في تذكرته: القياس أن يُكتَبَ وأن يقال في أوائل الأشياء، بعد بسم الله الرحمن الرحيم، وبالصلاة على محمّد، وآله، لأنّ متعلّق الباء في (بسم الله) محذوفٌ، تقديره: أبدأ، على رأي الكوفيّين، فالمعنى أبدأ بهذا وبهذا، و: كائنٌ ومستقرٌّ على مذهب البصريّين، لأنّهم يرون أنّ الجارّ والمجرور في محلّ رفعٍ على الخبريّة، فالمعنى: ابتدائي كائنٌ بهذا وبهذا، فأما كتاباتهم: وصلى الله، فوجهه<sup>(٤)</sup>: أن يكون أبدأ بالتسمية، وأصلي على محمّد،

(١) نقلاً عن الكافيّجي. وفي اللباب للأسفرايني ٨٥: «والمنصوب المحلّ هو المجرور فقط».

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيّجي ٣٣.

(٣) هو: ابن هشام.

(٤) (أ) و(ج): من جهة.

تقديره افتتح، .....

فوضع الخبر موضع الطلب، مثل: اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يثبت عليه، وأنجز<sup>(١)</sup> حُرّ ما وعد، وهو من باب عطف إنشاء على إنشاء، فلا يختلف عاقل في جوازه، وقول قوم: إنه من باب عطف الخبر على الإنشاء فلا يجوز إلا بغير عطف، فاسد من أوجه:

○ أحدها: أنه ليس كما ادعوا.

○ الثاني: أن الإتيان به بغير عطف يؤدي إلى عدم الارتباط، وكونه كلامًا آخر منفصلاً، وهو غير سديد.

○ الثالث: أن الطلب يعطف على الخبر، وبالعكس في الأصح، وإنما ضعفه من جهة أنه لا يفيد أن الصلاة مبدوء بها قصدًا، بل يفيد أنه إنما بدأ بالبسملة، وأنه صلى على النبي ﷺ، أما كون الصلاة للابتداء، أو لغير ذلك فلا، والمقصود غير ذلك.

الثالث: المتعارف أن يقال في المعمول: متعلق - بكسر اللام - وفي العامل: متعلق - بفتحها - والسر في ذلك أن المعمول ضعيف والعامل قوي، والمناسب جعل الضعيف متعلقًا - بالكسر - والقوي متعلقًا، ويصح الفتح في المعمول، والكسر في العامل، لأن المتعلق نسبة بينهما.

قوله: (تقديره: أفتتح)

أولى منه: أولّف أو أصنّف<sup>(٢)</sup>، لما شاع أن تقديره خاصًا أولى، رعاية لحق المقام، ولإشعار ما بعد البسملة به<sup>(٣)</sup>، فهو قرينة على المحذوف، ولدلالته على تلبس الفعل كله

(١) الضبط من (ب). وأما (أ) و(ج): الخبر.

(٢) الشنواني.

(٣) (أ) و(ج) سقط: به.

يقدر مؤخرًا لإفادة الحصر عند البيانين، والاهتمام عند النحويين.

بالتسمية بخلاف مادة الابتداء والافتتاح، وما قيل: إن تقدير مادة الابتداء مناسبٌ للابتداء بالبسملة المطلوب فهو أولى، فمدفوعٌ بأن معنى الابتداء بالبسملة الإتيان بها قبل الشروع في المقصود، وهو حاصلٌ سواء قُدِّرَ المتعلِّق ابتداءً أو غيره، وكذا ما قيل: من أنه يقدر عامًا، قياسًا على تقدير النحاة متعلِّق الظرف المستقرّ عامًا، لأن محلّ ذلك إذا لم توجد قرينة الخصوص.

قوله: (إفادة الحصر) إلخ.

علة لقوله: (يقدر مؤخرًا) ونكتة لمخالفة الأصل، إذ أصل العامل التقديم، فلا يؤخر إلا لنكتة، وظاهره: أن التقديم عند البيانين لا يكون إلا لإفادة الحصر، وعند النحويين لا يكون إلا للاهتمام، وليس كذلك<sup>(١)</sup>، بل كلّ منهما قائلٌ بالأمرين معًا.

وأجاب (ق): بأن الحصر هو المقصود بالذات للبيانين، والاهتمام المقصود بالذات للنحويين.

وفيه: أن الاهتمام قد يقتضيه المقام، فيكون مقصودًا، على أن الاهتمام ليس من مباحث النحويين، لأنهم إنما يبحثون عن الكلمات من حيث الإعراب والبناء، وأما التقديم والتأخير فليس من أغراضهم، وبالجملة: فهذه العبارة وإن اشتهرت لا تخلو عن دخل.

ولعل وجه كون المقصود للبيانين الحصر دون الاهتمام، أن الاهتمام لما لم يصحّ جعله سببًا وحده للتقديم إلا مع بيان وجه الاهتمام، كما نصّ عليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، حيث قال: «إنّا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، لكن ينبغي أن يُفسّر وجه العناية بشيء، ويُعرف له

.....

معنى<sup>(١)</sup>. لم يصلح وحده لأن يكون مقصوداً، بخلاف النحويين فإنهم يوجهون مخالفة الأصل، كتقديم المعمول بالاهتمام، لما أن غرضهم مجرد تصحيح الألفاظ، فيتخلصون بأي نكتة تلتبس، وبما قلنا يظهر لك ما في جواب (ش) حيث قال: «إن الشارح أضاف لكل قوم ما اشتهر عندهم».

ثم اعلم أنه ليس المراد أن التقديم عند البيانيين للتخصيص دائماً، بل هو لازم له لزوماً جزئياً يعني: أن التخصيص لا ينفك في غالب الأمر عن تقديم ما حقه<sup>(٢)</sup> التأخير، إذ التقديم قد لا يكون للتخصيص، بل لمجرد الاهتمام على ما فيه، أو التبرك، أو الاستلذاذ، أو للسجع وما أشبه ذلك، حتى قال ابن الأثير في المثل السائر: إن التقديم في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، لمراعاة حسن السجع، لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري<sup>(٣)</sup>.

وأنكر ابن الحاجب، وابن أبي الحديد صاحب الفلك الدائر<sup>(٤)</sup>، كون التقديم مفيداً للتخصيص، وهما تابعان لسيبويه، فإنه قال، وقد تكلم على: ضربت زيداً: «وإذا قدمت الاسم فهو عربي جيد، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء»<sup>(٥)</sup>.

قال ابن جماعة: «والحق عندي هو هذا، ومن ادعى الإفادة بشيء من ذلك فعليه البيان».

قال بعض الفضلاء: «والحق ما ذهب إليه أهل المعاني، فإن الطبع يميل إليه، والسجية

(١) دلائل الإعجاز ١٠٧-١٠٨، اختصاراً نقلاً عن الشنواني.

(٢) (أ) و(ج): ما احتمله.

(٣) ينظر: المثل السائر (٢/ ٢١٢ تحالوفي).

(٤) ينظر: الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد (٤/ ٢٤٧ ملحق بالمثل السائر، تحالوفي).

(٥) الكتاب لسيبويه (١/ ٨٠-٨١ ط هارون، ١/ ١٤٧-١٤٨ ط البكاء).

## حرفٌ فيه معنى الشرط .....

العربية تحتوي عليه».

ولعمري لقد أبدع عبد القاهر في استخراج هذه الدقائق، واستنباط هذه الحقائق، على أن سيبويه سيفٌ صقيلٌ في هذه الضربة نبا، وجواد سباق لكنه في هذه الحلبة كبا، وإلا فما قرره أهل المعاني المرقصُ المطرب، والطراز المذهبُ المعجب.

قوله: (حرفٌ فيه معنى الشرط)

أي: وليس بحرف شرط، إذ لو كانت أداة شرط لاقتضت فعلاً بعدها، لكنها لم تقتضه، وهي من أغرب الحروف، لقيامها مقام أداة شرط، وجملة شرطية، ولكونها دالة على الشرط، -علم أن معنى قولك: أما زيد فذاهب، الإخبار بأنه سيذهب في المستقبل، لأن جواب الشرط -جنب أن يكون مستقبلاً، وليس في كلام الشارح ما يفيد الحصر حتى يرد أنها أيضاً تستعمل لتفصيل والتوكيد، فقد قال الرضي: «إنها موضوعة لمعنيين: لتفصيل المجمل، ولاستلزام شيءٍ لشيء، وهذا لازمٌ لها في جميع استعمالاتها بخلاف معنى التفصيل»<sup>(١)</sup>.

والرضي وإن لم يصرح بالتأكيد، بل بالشرطية والتفصيل، لكن التأكيد لازمٌ لكلامه، لأنه ناشئ عن الشرط، وذكره في «المغني» قال:

«وَقُلْ مَنْ يَذْكُرْهُ، وَلَمْ أَرْ مَنْ أَحْكَمْ شَرْحَهُ غَيْرَ الزَّمْخَشَرِيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ: «فائدة (أما) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد، وهو منه عزيمة، قلت: أما زيدٌ فذاهبٌ، لذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ»<sup>(٢)</sup>، وهذا التفسير أفاد أمرين: بيان كونه تأكيداً، وأنه في معنى

(١) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٤٦٦ تحريوف حسن عمر).

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٣٧ ط هارون، ٤/ ٢٧٣ ط البكاء).

## بَدَلِيلُ دُخُولِ الْفَاءِ فِي جَوَابِهَا.

الشَّرْطُ «(١)» «(٢)».

ولم يُرد سيبويه أن معنى (أما) كمعنى مهما وشرطها، لأن (أما) حرف، فكيف يصح أن يكون بمعنى اسم وفعل؟ وإنما المراد: أن موضعها صالحٌ لهما، وهي قائمةٌ مقامها، لتضمّنها معنى الشرط.

وما قاله (م د): إنها لفصل الخطاب مردودٌ، بل الذي لفصل الخطاب هو: (أما بعد)، لما نقله التفتازاني آخر علم البديع عن ابن الأثير من إجماع المحققين من علماء البيان، على أن فصل الخطاب هو: (أما بعد)، لأن المتكلم يفتح كلامه في كلّ أمرٍ ذي شأن بذكر الله، فإذا أراد أن يخرج إلى غرضه، فصل بينه، وبين ذكره تعالى بقوله (أما بعد) «(٣)».

قوله: (بدليل دخول الفاء في جوابها)

علّله ابن مالك بتأويل (أما) بـ (مهما يكن) «(٤)»، وردّه أبو حيان: بأنّ جواب (مهما)، لا تلزمه الفاء إذا كان صالحاً لأداة الشرط، والفاء لازمةٌ بعد (أما)، كان ما «(٥)» دخلت عليه صالحاً لأداة الشرط أم لا؟ ألا ترى أنّه يجوز: (مهما يكن من شيء لم أبال به)، فدلّ ذلك على أن وجوب دخول الفاء ليس لأجل تأويلها بمهما يكن «(٦)».

وإنما لزمّت الفاء بعد (أما)، ولم تلزمه بعد غيرها من الشروط، لأنّ (أما) لما كانت

(١) الكشف للزمخشري (١/ ٩٣).

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ٨٢.

(٣) المثل السائر لابن الأثير (٣/ ١٣٩).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٢٩).

(٥) (أ) سقط: ما.

(٦) كلام أبي حيان في: تمهيد القواعد لناظر الجيش (٩/ ٤٥٠٩).

بَعْدَ بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِ الزَّمَانِيَّةِ، وَاخْتُلَفَ فِي نَاصِبِهِ فَقِيلَ: فَعَلٌ مَحْذُوفٌ وَهُوَ الَّذِي نَابَتْ أَمَّا عَنْهُ. وَقِيلَ: أَمَّا لِنِيَابَتِهَا عَنْ الْمَحْذُوفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ، وَالْأَصْلُ عِنْدَهُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ. حَمْدِ اللَّهِ بَدَأَ بِالْحَمْدِ، تَأْدِيَةً لِحَقِّ شَيْءٍ مِمَّا وَجِبَ عَلَيْهِ، وَالْجَلَالَةُ: اسْمٌ لِلذَّاتِ الْمُسْتَجْمِعِ لِسَائِرِ الصِّفَاتِ. حَقٌّ حَمْدُهُ أَيُّ: وَاجِبٌ حَمْدِهِ الَّذِي يَتَعَيَّنُ لَهُ، .....

دلالته على الشرط بنيابتها عن (مهما يكن) <sup>(١)</sup>، ضَعُفَتْ فَاحْتَاجَتْ لِلزُّومِ الْفَاءَ، لَتَدَلَّ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ، بِخِلَافِ (مهما)، وَغَيْرِهَا مِنَ الشَّرُوطِ، فَإِنَّ دِلَالَتَهَا عَلَى الشَّرْطِيَّةِ <sup>(٢)</sup> بِالْأَصَالَةِ <sup>(٣)</sup>. (ش) بِتَصَرُّفٍ.

وبه تعلم أن قول (م د): «قلت الفرق» إلخ <sup>(٤)</sup>، صوابه: أُجِيبُ، لِإِشْعَارِ عِبَارَتِهِ بِأَنَّهُ الْمَجِيبُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ <sup>(٥)</sup>.

قوله: (بدأ بالحمد)

قد علمت في الكلام على بسملة الشارح، ما يزيل عنك الشكوك هنا.

قوله: (والجلالة اسم)

(١) (أ) و(ج) سقطت: «وإنما تلزمه بعد غيرها من الشروط، لأن (أما) لما كانت دلالتها على الشرط بنيابتها عن مهما يكن».

(٢) (أ) و(ج) سقطت: «بخلاف (مهما) وغيرها من الشروط، فإن دلالتها على الشرطية».

(٣) الشنواني.

(٤) نص كلام المدابغي (مخطوط): «فإن قلت: ما لفرق؟ قلت: الفرق أن (أما) لما كانت دلالتها على الشرط بنيابتها عن (مهما يكن)؛ ضعفت فاحتاجت للزوم الفاء لتدل على الشرطية؛ بخلاف (مهما)، وغيرها من الشروط فإن دلالتها على الشرطية بالأصالة».

(٥) لأن المدابغي نقل الجواب عن الشنواني.

ويستحقه كمال ذاته، وقدم صفاته وتقدس اسمائه وعُُموم آلائه، .....

كان الوجه أن يقول: والله عَلم، لأنّ لفظ الجلالة ليس هو الاسم ولأنّ الاسم يشمل الصّفة إلّا أن يقدر في الأوّل مضاف، أي: مسمّى الجلالة، ويراد بالثاني: العَلم بالقرينة الذهنيّة، أفاده القليوبي.

وإذا تأملت وجدت الوجه في ترك هذا التأويل، لأنّه حيث أريد بالثاني، أي: الجلالة، العَلم اعتمادًا على القرينة، فأولى أن يراد به ذلك بدون تكلف، تقدير<sup>(١)</sup> على أنّه بعد هذا التّكلف يصير المعنى والمسمّى أي: الذات الواجب الوجود اسم، وفيه فساد، ألّهم إلّا أن يؤوّل بمدلول اسم، وهو رجوع إلى تكلف غير الذي تُخلّص منه.

وكّل هذا نشأ من فهم أنّ المراد من قوله: (والجلالة) هذا اللفظ، وأنت خيرٌ بأنّ هذا ليس مراد الشّارح بل مراده بالجلالة لفظ (الله)، وإنّما عدل عن قوله: (والله) إلى قوله: (والجلالة)، تفخيماً لقدر الاسم وتعظيمًا له كمسمّاه.

وقوله: (ولأنّ الاسم يشمل الصّفة إلخ) هذا الشّمول مبني على فهم أنّ المراد بالاسم: ما قابل الفعل، وليس هذا مرادًا، بل المراد به العَلم فتدبر.

قوله: (ويستحقه)

تفسير ليتعيّن، وبه يندفع ما يقال: إنّ الحمد لا يكون واجبًا إلّا إذا قيّد بالنّعمة لفظًا أو نيّة، وليس في كلام المصنّف الأوّل، والثاني محتمل، فكيف يجزم الشّارح بأنّ حمد المصنّف واجب؟

ووجه اندفاعه: تفسير الوجوب بالاستحقاق بدليل العطف، لا الوجوب الذي هو

(١) (أ) و(ج): فتدبر.

## وانتصابه على المفعوليّة المطلقة والصّلاة والسّلام عطفٌ .....

أحد<sup>(١)</sup> الأحكام الخمسة، ثمّ المراد بكون الحمد واجباً، إذا وقع بإزاء النّعمة، الإثابة عليه ثواب الواجب، أو أنّه واجبٌ حقيقة، إذ هو شكر، وشكر المنعم واجبٌ بالشّرع.

لكن قال الشّيخ زكريا في حواشي جمع الجوامع: ليس المعنى أنّه إذا أنعم على عبده بنعمة يجب عليه أن يحمده عليها، بالحمد اللفظي أو المعنوي<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وانتصابه)

أي: حقٌّ على المفعوليّة المطلقة، والعامل فيه النّصب هو (حمد) والتّقدير: بعد حمد الله حمداً حقّ حمده، فهو من نصب المصدر بالمصدر، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿جَزَاءُكُمْ جَزَاءٌ مَوْفُوراً﴾ [الإسراء: ٦٣].

قوله: (عطفٌ)

بمعنى: معطوف، وهو خبرٌ لمبتدأ محذوف قدره (م د): «هو».

ثمّ إنّ (الصّلاة) معطوفةٌ على الحمد قولاً واحداً، و(السّلام) إمّا معطوفٌ عليه أيضاً أو عليها<sup>(٣)</sup>، على القولين في تكرار<sup>(٤)</sup> المعطوف بالواو. هل<sup>(٥)</sup> يُعطف على الأوّل أو الملاصق؟ ورُجّح الأوّل بخلاف غير الواو، فإنّ كلاً يُعطف على ما قبله، وعلى الرّاجح فالمناسب هما، ويُجاب: بأنّ المصدر لا يثنى ولا يجمع، ومدلول الضّمير هو المصدر،

(١) (أ) و(ج) سقط: أحد.

(٢) كذا في المخطوطات. وفي حاشية الزرقاني (مخطوط) وحاشية زكريا الأنصاري (١/ ١٥٣) بلفظ: المنوي. ينظر: حاشية زكريا الأنصاري على شرح المحلي على جمع الجوامع (١/ ١٥٣ ط الرشد).

(٣) (أ) و(ج) سقط: عليها.

(٤) (أ) و(ج): تكرر.

(٥) (أ) و(ج): بل.

## بالجرّ عطفٌ على حمد الله .....

أو يقال: إنّ مرجع الضمير ما ذكر، فقوله: (وهو) أي<sup>(١)</sup>: ما ذكر، وعلى المرجوح فالمناسب (هي) أي: الصلاة، ويُجاب: بأن التذكير باعتبار اللفظ أي: هذا اللفظ عطفٌ، إلخ.

ولعل إسقاط الشارح المبتدأ، ليصحّ تخريج كلامه على كلّ من المذهبين وإلا لو ذكره لكان نصّاً في أحدهما.

وفي نسخة: (عطفًا) بالنصب على الحال، أي: حال كونهما عطفًا، أي: ذا عطفٍ، أو يؤوّل بمعطوفه أو معطوفان على التأويلين السابقين.

وقوله: (بالجرّ) متعلّق بمحذوف أي: يُقرآن بالجرّ، وإنما لم يصحّ رفعهما، لأنّه يلزم عليه الفصل بين (أما) والفاء بجمله<sup>(٢)</sup> غير شرطية، لكن صرح بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آسَوَدَتْ أُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، الآية، أنّ جواب (أما): فذوقوا، وقوله: ﴿أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، اعتراض، وعليه فيصحّ الرفع هنا كما لا يخفى.

### فائدة:

قال الغزالي<sup>(٣)</sup> في الخصائص: «قال النّحاة: من خصائص المصدر أنّه لا يُثنى ولا يُجمع، إلّا إن جُرّد نحو: ضربةٌ وضربتان وضربات، أو تختلف أنواعه كعلم النحو، وعلم الفقه، وعلم الطبّ، أمّا المصدر من حيث هو فلا يُثنى، ولا يُجمع، لأنّه لا يقع على القليل والكثير من جنسه، ولذا وُحّد السّمع، وُجّع الأبصار، كما قال المفسّرون.

(١) (أ) و(ج) سقط: أي.

(٢) (أ) و(ج): بين أما والفاعلية.

(٣) كذا في المخطوطات. وإنما هو: شهاب الدين القرافي المالكي، المتوفى عام ٦٨٤هـ.

.....

وفيه أبحاث:

الأول: لفظ المصدر إنما وُضع للقدر المشترك، ولذا أجمع النحاة على أنه لو فُسِّر بضربة واحدة يكون حقيقة، ولو وضع للكثير كان مجازاً في القليل، وحيث كان موضوعاً للقدر المشترك فلا يدلّ على الأفراد الكثيرة، لأنها أخصّ منه، والدّال على الأعمّ غير دالّ على الأخصّ.

الثاني: أنّ أسماء الأجناس، نحو: جماد وحيوان، إنما وضعت للقدر المشترك بين أفرادها، فهي كالمصادر يتعدّر تشيتها وجمعها، حتّى يعرّض لمسمياتها ما يوجب التعدّد من العوارض والمُشخصّات، وهي من حيث هي، لا تقبل شيئاً من ذلك، وحيثّ يسقط ما اعتمده المفسّرون في جمع الأبصار وتوحيد السّمع.

الثالث: الاستثناء في قولهم: (المصدر لا يُثنى ولا يُجمع إلا إن جرد، أو اختلفت أنواعه)، يجب أن يكون منقطعاً، فإنّ المصدر هو الماهية الكلية، والذي ثنى وجمع أفرادها، فالنفي والإثبات ليس لشيء واحد، كما هو شرط الاستثناء المتّصل<sup>(١)</sup>.

وفي قوله: (فلا يدلّ على الأفراد الكثيرة) إلخ، نظرٌ كما صرح به المحقّقون، من أنّ لفظ العام إذا أطلق على الخاصّ لا باعتبار خصوصه، بل باعتبار تحقّقه<sup>(٢)</sup> ليس من المجاز في شيء.

(١) ملخصاً من: الخصائص للقرافي ٢٧٣٧ - ٢٧٣٧ (الخصيصة التاسعة عشرة، تحقيق: د. ناجي محمود).

ولعله لم ينقله مباشرة منه. ينظر: حاشية الشيخ ياسين الحمصي على شرح لقطة العجلان وبلة الزمان للزركشي ٧ (ط العلمية).

(٢) (أ) و(ج): محقّقه.

على سَيِّدَنَا مُتَعَلِّقٌ بِالسَّلَامِ على اخْتِيَارِ الْبَصَرِيِّينَ، ومتعلق الصَّلَاةِ مَحذُوفٌ  
تَقْدِيرُهُ: عَلَيْهِ، ولا يجوز أن يتعلّق المذكور بالصَّلَاةِ، لأنّه كان يجب ذكر  
المتعلّق بالسَّلَامِ، على الأصَح.

قال في المطوّل في بحث الاستعارة: «وهذا يشبهه على كثير من المحصّلين فيتوهمون  
أنّه مجاز، ويعترضون أيضًا بأنّه لا دلالة للعامّ على الخاصّ، ومنشؤه عدم التّفرقة بين ما يقصد  
باللفظ من الإطلاق والاستعمال، وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج»<sup>(١)</sup>.

قوله: (على سَيِّدَنَا)

عدّيت الصَّلَاةُ بـ (على)، لتضمّنها معنى العطف على القول بأنّ لها معنى واحدًا  
يختلف بحسب ما تُضَافُ إليه، فسقط ما يقال: إنّ الدّعاء بـ (على) للمضرة.

ووجه السّقوط: أنّها هنا ليست للدّعاء، بل مستعملة في العطف، غايته: أنّه يراد من  
العطف هنا معنى مجازي هو الرّحمة، ولئن سلّم أنّ معناها الدّعاء فقرينة عدم إرادة المضرة  
أشهر من نارٍ على علم، وضمير (نا) راجع لمعشر العقلاء أو الخلق، والأوّل أولى، فيكون  
التّفضيل على الغير في الأوّل أولى، وفي الثّاني صريح، ولا يلزم على الثّاني التّفضيل على  
الناقص، وهو تنقيص، لأنّ محلّ ذلك إذا فضّل عليه بخصوصه، لا على طائفةٍ اندرج فيها  
الناقص.

قوله: (متعلّق بالسَّلَامِ)

اختار هنا التّنازع بين أسماء المصادر، ونقل في التّصريح: أنّه لا تنازع بينهما<sup>(٢)</sup> ولا تنافي،

(١) المطوّل للتفتازاني ٥٨٤.

(٢) (أ) و(ج): بينهما.

وفي نسخة: وعَبْدُهُ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى سَيِّدِنَا، وفيه من أنواع البديع:  
المطابقة. مُحَمَّد.....

لجريانه هناك<sup>(١)</sup> على قول، وهنا<sup>(٢)</sup> على مختاره، ويحتمل أن يكون مستقرًا في محل نصبٍ على الحال منهما، أي: وبعد الصلاة والسلام حال كونهما كائنين على سيدنا محمد، ولا يلزم عليه مجيء الحال من المضاف إليه مع انتفاء شرطه، إذ التقدير: مهما يكن من شيء تأخر عن الحمد، والصلاة إلخ، ففي<sup>(٣)</sup> الحقيقة: الحال من مجرورٍ لا من مضافٍ إليه، تأمل.

قوله: (وفي نسخة)

النسخة التي تجردت عن هذه الزيادة أرشقتُ عبارة، لأنّه يحصل بهذه الزيادة ثلاث فقر، والفقرة من السجع بمنزلة الشطر من البيت، فتصير الثالثة فذة لا مقابل لها، وهو خلل في السجع، ولعلّ الشارح في خطبته تأسّى بالمصنّف أخذًا بمقتضى هذه الزيادة، فوافقه في تعدّد الفقر، وروّيها، فإردُّ عليه ما ورد هنا، لا يقال: إنّ زيادة (وعبدّه) محصّلة لنوعٍ بديعي وهو الطباق فيحسن السجع،

لأنّا نقول: هذا حسنٌ عَرَضِيٌّ لا يُلتفت إليه إلّا بعد تصحيح معروضه، وحينئذٍ لا عبرة بتحصيل الطباق مع كون السجع مختلفًا، نظير: سيفٌ خشبٌ يُحَلَّى بحلّةٍ من الذهب.

قوله: (البديع)

هو علمٌ يُعرَفُ به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، والمطابقة

(١) (أ) و(ج): هنا.

(٢) (أ) و(ج): هناك.

(٣) (أ) و(ج): فرفض.

بَدَل من سيدنا، .....

التي تعدّ في البديع، الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة، وهي هنا<sup>(١)</sup> الجمع بين السيد والعبد.

وذكر القليوبي: أنها بين اسمين كما هنا، وفعلين نحو: ﴿يُخَيِّءُ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وحرفين نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وفي الجملتين نحو: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الإنعام: ١٢٢]، انتهى، وللتنظر فيه مجال فتأمل.

قوله: (بدل)

أي: على نسخة إسقاط (عبد)، وإلا فهو بدل من (عبد)، فلا يصحّ مع وجوده، كونه بدلاً من سيدنا، لأنّ عطف النسق لا يتقدّم على البدل، ومثل البدل عطف البيان.

فقول الشّارح: (بدل من سيدنا) لا يصحّ، اللهم إلا أن يقال: إن قوله: (وعبد) محكيّ مرادّ به الإخبار بما في بعض النسخ من الزيادة، لا أنّه أتى به ليشرح عليه، ويؤيده: كتابته في بعض النسخ بالمداد الأسود<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز أن يُعرب محمّد نعتاً، لأنّ العَلَم يُنعت ولا يُنعت به، وما ذكره الزّمخشرّي في الكشف في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [فاطر: ١٣]، من أنّه: «يجوز في حكم الإعراب، إيقاع اسم الله تعالى صفةً لاسم الإشارة أو عطف بيان، وربكم خبر»<sup>(٣)</sup>، إنّما يصحّ بناءً على تأويله بالمعرّف باللام كالمستحقّ للعبادة، وإلا فتجوز نعت اسم الإشارة بما ليس معرّفاً باللام<sup>(٤)</sup>، وبما ليس بموصولٍ، ممّا أجمع النّحاة على بطلانه، وقد صرح هو أيضاً بامتناع كلّ من الأمرين في مفضّله، وأيضاً صرح في أوائل الكشف بأنّ

(١) (أ) و(ج): هذا.

(٢) (أ) و(ج) سقط: الأسود.

(٣) وتكملته: «لولا أن المعنى ياباه». ينظر: الكشف للزمخشري (٣/ ٤٦٠).

(٤) (أ) و(ج) سقط: «كالمستحقّ للعبادة وإلا فتجوز نعت اسم الإشارة بما ليس معرّفاً باللام».

لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأُعربت المعرفة  
بدلاً فصار المتبوع تابِعاً كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝١﴾ **اللَّهُ** ﴿١﴾  
[إبراهيم: ١ - ٢] في قراءة الجرّ، نص على ذلك ابن مالك.

هذا الاسم لا يُوصف به، واستدلّ بذلك على علميته.

قوله: (لأن نعت المعرفة) إلخ.

قيّد الكلام بالمعرفة، لأنّ الكلام هنا فيها، ولأنّ نعت النكرة إذا تقدّم، لا يجب أن  
يُعرب بحسب العوامل، بل قد يكون حالاً نحو:

لميّة موحشاً طلل<sup>(١)</sup>

قال الرّضي: «واعلم أنّه إذا صلح النّعت لمباشرة العامل إيّاه، جاز تقديمه وإبدال  
المنعوت منه، نحو: مررتُ بظريفٍ رجلٍ، قال الشاعر:

والمؤمن العائذات الطيرَ يمسحُها رُكبانُ مكّةَ بين الغيل والسّند<sup>(٢)</sup>

وقريبٌ منه قوله تعالى: ﴿وَعَرَّيْبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، لأنّ حقّ ﴿وَعَرَّيْبُ﴾ [فاطر: ٢٧]،  
أن يتبع ﴿سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، لكونه تأكيداً له، نحو: أحمر قاني<sup>(٣)</sup>، وإن لم يصح لمباشرة

(١) تمامه: يلوح كأنه خلل. ينظر: ديوان كثير عزة ٥٠٦ (تح: إحسان عباس) والكتاب لسيويه  
(٢) ١٢٣ / ٢ ط هارون، ٢٠٦ ط البكاء) وشرح الكتاب للسيرافي (٢ / ٤٥١) وتحصيل عين الذهب  
لشتمري ٢٧٩ والمقاصد النحوية للعيني (٣ / ١١٣٠) وخزانة الأدب للبغدادى (٣ / ٢١١).

(٢) ديوان النابغة (٢٠ صنعة ابن السكيت بتحقيق: شكري فيصل، و٨٦ بتحقيق: ابن عاشور). ورواية  
الأصمعي: «بين الغيل والسّعد»، ينظر: ديوان النابغة (٢٥ بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم) وخزانة  
الأدب للبغدادى (٥ / ٧١).

(٣) يقال: أسود غريب وأبيض ناصع وأحمر قاني. ينظر: الغريب المصنف لأبي عبيد (١ / ٢٧٧).

وعلى آله هم كما قال الشافعي أقاربه المؤمنين من بني هاشم وبني  
المطلب ابني عبد مناف، .....

العامل إياه، لم يُقدّم إلا ضرورة<sup>(١)</sup> والنية التأخير، كما نقول في: إن رجلاً ضربك بالدار:  
إنَّ ضَرْبَكَ رَجُلًا بِالْدارِ<sup>(٢)</sup>.

ويجب أن يشترط لصحة الحال، صلوحها لذلك، وعدم المانع من تقديمها، ليخرج  
بالأول: الوصف في نحو: جاءني رجلٌ أحمرٌ، ونحوه من الصفات الثابتة.

وبالثاني: نحو: مررتُ برجل ضاحكٍ، لأنَّ الحال لا تتقدّم على صاحبها المجرور  
عند الجمهور، ويغلب في نعت النكرة أن يصير حالاً، ولا يجب ذلك على الأصح.

قوله: (أقاربه المؤمنون)

فيه تغليب، والمراد: ما يشمل المؤمنات، والذي ينبغي حمل الآل<sup>(٣)</sup> في كلام المصنّف  
على الأتباع، ليدخل ما ليس من أقاربه من الصحابة وغيرهم من بقية الأمة، لأنّه الّلائق بمقام  
الدّعاء وبمقام المصنّف، وهو عدم إهمال الصّحب، بل يصير فيه تورية وهو أن يُذكر لفظُ له  
معنيان قريبٌ وبعيد، فيراد البعيدُ اتكالاً على قرينة خفية، وفيه نزاع، راجع حواشي عصام  
على السمرقندية.

قال (ش): «وأفتى ابن عبد السلام، بأنَّ الأولى الاقتصار على ما ورد من ذكر الآل  
والأزواج والذرية، دون الأصحاب، وهو ظاهرٌ بالنسبة لصلاة التّشهُد، أمّا الصّلاة خارجَ  
الصّلاة فالأولى ذكرُ الصّحب فيها، لأنّها إذا طُلبت على جميع الآل ومنهم مَنْ ليس بصحابيٍّ

(١) (أ): لضرورة.

(٢) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٢٧). قال المحقق في الهامش: «ضربك: نعت، في المثاليين».

(٣) (أ) و(ج): الأول.

من بعده أي من بعد مُحَمَّد، وأشار بذلك إلى أن الصَّلَاة على الآل مُرتَّبَةٌ وتابعة للصَّلَاة على مُحَمَّد ﷺ فهذه فوائد جُمْلَةٌ مقرونة بالفاء على أنها جَوَابُ أما، وأشار بهذه إلى أشياء مُستحضرة في ذهنه .....

فعلى الصحابي أولى».

قوله: (من بعده)

حال من الصَّلَاة والسلام، أي: حال كونهما كائنين بعده أي: بعد محمد على حذف مضاف، أي: بعد الصَّلَاة والسلام عليه، وأشار به إلى أن الصَّلَاة تكره استقلالاً على غير الأنبياء، لأنه شعار أهل البدع.

قوله: (على أنها جواب أما)

أي: بتقدير القول، لأنَّ الجزاء مترتب على فعل الشرط فيكون مستقبلاً، والفوائد مرّ محقق في نفسه غير مترتب على شيء، فهو في الحقيقة متعلق جواب الشرط، واستشكل بقاء الفاء إذا حذف القول، مع أنها تحذف معه كما قال

في الخلاصة:

وَحَذَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَثْرِ إِذَا<sup>(١)</sup>

فالأحسن أن يُجاب بما صرح به الفاضل الروداني في حواشي التصريح: من أن الشرط قد يراد به مجرد الاستلزام، وحينئذ فلا يحتاج لتقدير القول، فيكون الجواب في الحقيقة هو قوله: (فهذه فوائد).

قوله: (مستحضرة)

(١) ألفية ابن مالك، البيت (٧١٣)، وتمامه: لَمْ يَكْ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِّدَا.

والفوائد جمع فائدة وهي ما يكون الشيء به أحسن حالاً منه بغيره .....

أي: حاضرة، فالسّين والتّاء زائدتان، للإشارة إلى كمال الاستحضار حتى نزلت منزلة الأمر المشاهد، فاستعمل فيها ما هو موضوعٌ لذلك، لأنّ زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى، وما سلكه الشّارح هنا، من جعل اسم الإشارة راجعاً لما في الذّهن، وسكوته عمّا استظهره (ك) و(م) من أنّ المشار إليه هاهنا: محقّق، إجراءً للكلام على المتبادر، ولجري العادة بتأخير الخطبة عن سائر ما في الكتاب، قالوا: «ويجوز أن يكون المشار إليه غير محقّق، لكنّه لَمّا كان بصدد الوقوع وحاضراً في الذّهن في الجملة، نُزل منزلة الموجود المحقّق، فعبر عنه باسم الإشارة»، أولى لأمرين:

الأوّل: أنّ المشار إليه في مثل هذا، ما في الذّهن مطلقاً، قُدّمت الخطبة أو أُخّرت، على ما هو التّحقيق الذي سبق.

الثاني: أن ضمير (سمّيها) يرجع للفوائد.

والتّحقيق: أنّ مسمّى الكتب هو: الألفاظ الدّالة على المعاني، فلو جعلنا المشار إليه أمراً محقّقاً لكان هو النقوش، إذ لا محقّق سواها، لا الألفاظ، لعدم بقائها واجتماعها في الوجود، إذ وجود بعضها مشروطٌ بانقضاء بعض، فلا تصلح لأن يُشار إليها، ولا المعاني، لأنّها صورٌ ذهنيّةٌ غيرُ محقّقةٍ خارجاً، ومعلومٌ أنّ المسمّى ليس هو النقوش، فلا يصحّ إرجاع الضمير إليها في (وسمّيها) إلّا بتكلّف، أي: وسمّيَتْ مَذْلُولَهَا، مع سلوْك غير الجادة في جعل المشار إليه النقوش، ووقع في بعض الحواشي هنا تشويشٌ فاحذره.

قوله: (ما يكون الشيء) إلخ.

ضمير (به) عائد على (ما)، ومنه<sup>(١)</sup> للشيء، والمستتر في (أحسن) يعود على الشيء،

(١) (أ) و(ج): وفيه.

جليلة أي: عَظِيمَة، .....

وضمير (بغيره) يعود لـ (ما)، فالعلمُ مثلاً يكونُ زيدٌ بسببه أحسنُ حالاً من نفسه متّصفاً بغير العلم، وهو الجهل، فيصدقُ على العلمِ أنّه فائدة، وهذا أحدُ معنيينِ اصطلاحيين للفظ الفائدة، سكت الشارح عن أشهرها، أعني: الثمرة المترتبة إلخ، لانطباق هذا التفسير على ما هنا، فإنّ القواعد بالترتيب على هذا<sup>(١)</sup> الوجه الأنيق، أحسنُ حالاً من نفسها حال كونها متفرقة.

فإن قلت: على هذا التقرير، صار المسمّى بالفوائد هو نفس الترتيب، لانطباق التعريف الذي ذكره المصنّف عليه، مع أنّ الغرض تسمية المسائل نفسها بالفوائد؟ قلت: لما كان الترتيب قائماً بالمرتبّ الذي هو نفس المسائل، أُطلق عليها لفظ<sup>(٢)</sup> الفوائد مبالغةً، وإن كان المسمّى بالفوائد حقيقةً هو الترتيب.

فإن قلت: حيثُ كان الأمرُ كذلك، فما معنى الجمع، إذ الترتيب فائدةٌ واحدةٌ؟ قلت: بعد تسليم ما ذكر، فالتعدد باعتبار تعدّد<sup>(٣)</sup> المباحث الذي تعلّق به<sup>(٤)</sup> الترتيب.

ثم لا يخفى أنّ الفائدة بالمعنى الثاني أعني: الثمرة المترتبة إلخ، يصحُّ إرادتها هنا كما قرّر نظيره السمرقندي في شرح العضدية عند قول المتن: (هذه فائدة)، إلّا أنّ الفائدة بهذا المعنى الذي ذكره الشارح أبلغُ كما هو غيرُ خافٍ على العالم بدقائق الكلام.

قوله: (أي: عظيمة)<sup>(٥)</sup>

(١) (أ) سقط: هذا.

(٢) (أ) و(ج) سقط: لفظ.

(٣) (أ) و(ج) سقط: تعدد.

(٤) (أ) و(ب): بها.

(٥) في النسخ، قوله: «أي: عظيمة»، مؤخر عن شرح قوله: (في قواعد). وقد منّا لمراعاة ترتيب: موصل الطلاب.

## فِي قَوَاعِدِ جَمْعِ قَاعِدَةٍ .....

العِظَمُ هنا وقع وصفاً للكم المنفصل، فيرجع للكثرة<sup>(١)</sup>، يقال: (فَلَانٌ جَلٌّ)، أي: عَظُمَ قدرُه، ويقال: ما أَجَلَّنِي ولا أدَقَّنِي، أي: ما أعطاني كثيراً ولا قليلاً<sup>(٢)</sup>، وصَحَّ وصف الجمع به، لأنَّ فعلياً يستوي فيه المذكر والمؤنث، والمفرد والجمع، قال تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، ولأنَّ فوائد، جمع كثرة لما لا يعقل، والأفصح فيه الإفراد.

قوله: (في قواعد)

المراد بها هنا: النَّسَبُ كما هو المشهور، فظرفية الفوائد فيها من ظرفية الدال في المدلول بنوع تجوُّز، ولا يصحَّ أن يراد بالقواعد هنا القضايا، لأنَّها ألفاظٌ فلا تُجعل ظرفاً للفوائد بمعنى: الألفاظ، إلّا أن يُراد من الفوائد المعاني، فتكون الظرفية من ظرفية المدلول في الدال عكس الأوّل، لكنّه يخالف ما حقّقنا سابقاً من أن المراد بالفوائد الألفاظ.

وفي (م د): «أي: دالّة على معاني قواعد» إلخ، وهو غيرٌ سديد، لأنّه إمّا أن يراد من القواعد المعاني، فيلزم إقحام لفظ المعاني، أو يراد بها القضايا، فتكون الألفاظ مدلولة للألفاظ، فيلزم ظرفية الشيء في نفسه، وقد يقال: نختار الأوّل، ونجعل الإضافة بيانية، وأقحم لفظ المعاني، إشارةً إلى أنّها المرادة بالقواعد هنا.

وبهذا تعلم أنّ ما وقع في بعض الحواشي، من جواز أن يراد من الفوائد المعاني، ومن القواعد الألفاظ، ليس على ما ينبغي.

قال (ك): «واشتقاق (القواعد) من القعود بمعنى: الثبات. مرفوعُ المحلّ على أنّه صفة ثانية لـ (فوائد)».

(١) (ب): لكثرة.

(٢) الأفعال لابن القطاع (١ / ١٧٩) والمفردات للراغب الأصفهاني ١٩٨.

وهي قَضِيَّةٌ كُليَّةٌ يتعرف منها أحكام جزئياتها، .....

يُريد: أنَّ مفرد القواعد، وهو قاعدة مشتقة من القعود، وفي جعل الجارّ والمجرور في محلّ رفع صفة نظر، لأنّ قواعد: علمُ شخصٍ على هذا المتن، فيكون معرفة، والجارّ والمجرور بعد المعارف حال، فيكون (في قواعد) إلخ، في محلّ نصب، إلا أن يقال: إنّه جرى على القول بأنّ أسماء الكتب من قبيل اسم الجنس، لكنّه خلاف التحقيق.

قوله: (وهي قضية كلية)

قال (ك): والمراد بها هنا: ما يكون إحدى مقدّمتي الدليل، كقولنا: كلّ ما اشتمل على عَلمٍ الفاعليّة فهو مرفوع، وكلّ ما اشتمل على عَلمٍ المفعوليّة فهو منصوب إلخ، فإذا أردنا<sup>(١)</sup> الاستدلال بصورة القياس الاقترانيّ، نقول: زيدٌ مشتملٌ على عَلمٍ الفاعليّة، وكل ما اشتمل على عَلمٍ الفاعلية فهو مرفوع، فزيدٌ مرفوع، وإذا قصدنا الاستدلال بالقياس<sup>(٢)</sup> الاستثنائيّ، فنقول: كلّما لم يكن زيدٌ مرفوعاً، لم يشتمل على عَلمٍ الفاعليّة، لكنّه مشتمل فيكون مرفوعاً<sup>(٣)</sup>. انتهى ملخصاً.

وفيه نظرٌ من وجهين:

الأوّل: أنَّ قوله: (والمراد بها هنا) إلخ، ليس على ما ينبغي، بل هذا يقال في لفظ مقدّمة لا قاعدة، بل المراد بالقاعدة<sup>(٤)</sup>، هنا: ما عرّفه الشّارح، وهو المعنى الاصطلاحيّ لها، وأمّا جعلها كبرى لصغرى سهلة الحصول، فتكون حينئذٍ مقدّمة، لأنّها جعلت جزء دليل، فذاك

(١) (أ) و(ج): أردت.

(٢) (ب) سقط: «الاقترانيّ، نقول: زيد مشتمل على علم الفاعلية وكل ما اشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع فزيد مرفوع وإذا قصدنا الاستدلال بالقياس».

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٥.

(٤) (ب): بل القاعدة.

## الإعراب في الاصطلاح، .....

لتعرّف كيفية الأخذ منها، وهو أمر عرض للتعليم.

الثاني: أن قوله: (زيدٌ مشتمل على عَلمِ الفاعلية)، ما المراد بالعلم هنا؟

والظاهر أن المراد به: الوصف، وهو تكلف، ومع ذلك فهو مقحم، لأن ملاحظة زيد بعنوان كونه فاعلاً، مُغني عن هذا الوصف، ولا يصح أن يراد بالعلم هنا: المعنى المتعارف، إذ يصير المعنى: زيد مشتمل على علمٍ هو الفاعلية، والفاعلية ليست بعلم، بل هي وصف، ولا يصح جعل الإضافة حقيقية، إذ الفاعلية لا علم لها، فكان الأولى حذف علم، فتدبر.

قوله: (في الاصطلاح)<sup>(١)</sup>

وهو على القول بأنه معنوي: اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا، وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلام.

وعلى القول بأنه لفظي: ما حصل به الاختلاف المذكور، وهو مذهب الفارسي وابن الحاجب، فعلى الأول: الحركات دلّائل الإعراب، وعلى الثاني نفسه.

قال (ك): لكن إذا رجعت للإنصاف، فالحق ما ذهب إليه ابن الحاجب، فإن الاحتياج إلى الإعراب لأجل تمييز المعاني، والتمييز لا يكون إلا بالحركات لا بالاختلاف<sup>(٢)</sup>. ملخصًا.

وإنما قيّد<sup>(٣)</sup> الشارح الإعراب بالاصطلاح، لمناسبته قوله بعد: (سميتها بالإعراب)، ولأن المعنى اللغوي ليس مرادًا هنا إلا بتكلف، بأن تجعل الإضافة لامية واللام للتعليل، أي: قواعدٌ لأجل الإعراب، أي: التحسين، أو إزالة الفساد، يعني: أن هذه القواعد وُضعت

(١) كذا في النسخ. وفي النسخة المكية ٢ من (موصول الطلاب): الاصطلاح.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٦، وقال أيضًا: «مع أنه خال عن التكلف».

(٣) (أ) و(ج): حذف.

.....

لأجل تحسين الكلام، بجريانه على اللغة العربية أو إزالة الفساد، أي: اللحن عنه، وهو لازم لما قبله.

فإن الإعراب لغة كما في (م): «إما بمعنى: البيان والإظهار، إذا كان من أعرب الرجل عن حجته، وإما بمعنى: إزالة الفساد، إذا كان من عربت معدته، بمعنى: فسدت، والهمزة للسلب فيكون معنى الإعراب: إزالة الفساد الحاصل في الكلام، باستعمال النحو المشبه بالملح في الطعام، ويحتمل أن يكون من قولهم: امرأة عروبة، أي: محبوب كلامها، لأن الاسم إذا أعرب بأن رفع الفاعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، يكون محبوباً عند المخاطب، ومنه قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَهُنَّ أَبْكَارًا ۖ عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٦-٣٧]، أي: محبات إلى أزواجهن جمع عروب، كذا في أسرار التزويل<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

ولا تتوهم<sup>(٣)</sup> من اقتصاره على هذه المعاني، انحصارها بل له معاني غيرها مذكورة في المبسوطات.

ثم في تفسيره أولاً العروب: بالمحبيب كلامها، وتفسيرها بعد ذلك بالمحبة إلى زوجها، تناف. ويجاب: بأنها متى كانت محبة، كان كلامها محبوباً، كما قيل:

بالله ضَعُ قَدَمَيْكَ فَوْقَ مَحَاجِرِي      فَلَقَدْ رَضِيتُ مِنَ الزَّمَانِ بِذَاكَ  
وَأَعِدْ<sup>(٤)</sup> حَدِيثَكَ لِي فَإِنْ مَسَامِعِي      تَهَوَّى حَدِيثُكَ مِثْلَ مَا تَهَوَّاكَ<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر: أنوار التزويل وأسرار التأويل (٥/ ١٧٩، تفسير اليبضاوي، تحقيق: المرعشي).

(٢) حل معاهد القواعد للزيلي ٧١.

(٣) (أ) و(ج): يتوهم.

(٤) (ب): واعمد.

(٥) لابن أبي حديد، بنحوه في: مسالك الأبصار للعمري (١٢/ ٣٢١ ط المجمع الثقافي) وديوان الصبابة =

## تقتفي

لكن ينظر المعنى الحقيقي ما هو، ولعله الأخير فحرره.

قوله: (تقتفي)

بالمثناة فوق، وبالباء في (بمتأملها)، وعليها حل الشارح، وضمن (تقتفي) معنى: تسلك مع أنه متعد بنفسه، لأن تعلق السلوك بالجادة أنسب، فإن: سلكت الطريق، أنسب من قفوت، أي: تبعته، فالحامل على التضمنين جزالة المعنى، لا التعدية بالحرف، فاندفع ما أورده (ق) هنا من أن «المعنى على إسقاطها لا يصح، إذ يصير تتبع متأملها»<sup>(١)</sup> مع أنها متبوعة لا تابعة، وقفى في مثل هذا، يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه، والآخر بحرف جر، يقال: قفوت بزید إثر عمرو<sup>(٢)</sup>.

ولا بد من التجوز في الإسناد ك: ﴿عِشَّةٌ رَاضِيَةٌ﴾ [الحاقة: ٢١]، بمعنى: مرضية، والأصل: يقتفي بها متأملها، فأسند إليها الفعل مبالغة.

والتي حل عليها (ك): (تقتفي) بالمثناة فوق، وباللام في (متأملها)<sup>(٣)</sup> وفسرها بتختار، مأخوذ من قولهم: فلان اقتفى الأمر: اختاره، وجعل اللام للتعدية أو التعليل.

= لابن أبي حجلة (٢٢٩ ط الهلال):

بالله ضع قدميك فوق محامجري  
وأطل محادثتي فإن مسامعي  
فلقد قنعت من الوصال بذاكا  
تهوى حديثك مثل ما أهواكا

(١) (أ) و(ج) تحرفت إلى: مقابلها.

(٢) الرزقاني.

(٣) عند الكافيحي ٤٧، باللام، بلفظ: (لمتأملها)، وفي بعض النسخ بالباء: (بمتأملها)، وفي نسخ بدون حرف الجر، على أنه فاعل يقتفي، بلفظ: (متأملها).

من القفو وهو الاتباع،.....

والتي حل عليها (م): (يقتفي)<sup>(١)</sup> بالياء التحتية، ومتأملها بدون شيء، وفسره بن يسلك ويتبع، وجعل متأملها فاعل.

والتي كتب عليها الرومي: (تقتفي) بصيغة التانيث، وجعل متأملها مفعولاً، فالنسخ أربع:

فعلى نسخة (ك): لا يحتاج للتضمنين، بل الاختيار هو معنى: القفو، كما هو ظاهر قوله: (مأخوذ من قولهم) إلخ، لكن الإسناد مجازي، لأنه لا اختيار لها إنما الاختيار للمتأمل. وعلى نسخة (م): لا حاجة لتضمنين، ولا مجاز في الإسناد.

وعلى نسخة الرومي: يحتاج إلى التجوز، لأن فاعل (تقتفي) الضمير، ومتأملها منصوب على نزع الخافض.

ولا يخفى أن ما كتب عليها (ك) أحسن، وفي ذكر التأمل دون القراءة والحفظ، تنبيه على أن العمدة العظمى في نيل تلك الفوائد، التفكير لا مجرد القراءة والحفظ، فتفسير الشارح المتأمل بالناظر، المراد منه: بعين البصيرة الذي هو معنى التفكير، لا البصر دافعاً لما قاله (ق) من أنه: «تفسير للشيء بما هو أعظم منه»، وحاصل الدفع: منع أنه أعظم بل مساو.

وجملة (تقتفي) جعلها (ك) في محل رفع صفة فوائد، وجعل جملة قوله: (وتطلعها) معطوفة عليها بمنزلة الثمرة للشجرة، يعني: أن الاطلاع مسبب، وناشئ عن القفو، وجعل (م) جملة (تقتفي) حالاً من القواعد، وهو أجزل معنى لإفادة الحال التقييد، تأمل.

قوله: (من القفو)

(١) في مطبوعة: حل معاهد القواعد للزيلعي (٧١ تح الدليمي) تحرفت إلى: «تقتضي».

يُقال: قَفَوْتُ فلانًا إذا تَبِعْتَ أثره وَضَمَّنَهُ معنى تسلك، بمتأملها أي:  
بالناظر فيها، جادة بالَجِيم أي: مُعْظَم طَرِيقِ الصَّواب وهو ضدُّ الخَطَا،  
وَتُطْلَعُ أي: تُوقَفُ، في الأمد أي: في الزَّمن القصير خلاف الطَّويل، وَلَوْ قَالَ:  
الْقَلِيل بدل «القصير» لكان أنسب لـ: «كثير» في قوله:

بوزن دُنُو. وَضَبَطَهُ بعضهم: بفتح القاف وسكون الفاء.

قوله: (أي: تُوقَفُ)

من أَطْلَعْتُ فلانًا على سري، إذا أَوْقَفْتَهُ عليه، «أي: تَجْعَلُهُ مشاهدًا للنُّكْتِ الكثيرة،  
ولأجل هذا اختاره على أن يقول: تُعْلِمُهُ»<sup>(١)</sup>.

والإسناد مجازي من قبيل الإسناد إلى السَّبب ك: بنى الأمير المدينة.

قوله: (لكان أنسب)

لحصول الطباق، وأنت خيرٌ بأن هذه نكتةٌ لفظيةٌ، والذي سلكه المصنّف أنسبُ  
بالمعنى، إذ الكثرة والقلّة إنّما يُوصَفُ بهما ذو الأجزاء كالنُّكْتِ، والزَّمن لا يتجزّى، لكونه  
أمرًا اعتباريًا، بناءً على القول بأنّه المقارنة أو حركة الفلّك أو جوهرٌ متّصل لا مُفَصَّل فيه،  
بناءً على مذهب بعض الفلاسفة: أنّه الفلّك الأعظم، والأجسام عندهم ليست مركّبة من  
الجواهر الفردة، لبطلان الجوهر الفرد عندهم، وإذا كان كذلك، فوصفُ الزَّمن بالقِصَر  
والطُّول، لا للكثرة والقلّة، والنّظر لجانب المعنى أنسب.

والحاصل: أنّ الزَّمان من قبيل الكمّ المتّصل، والطُّول والقِصَر من لوازمه، والكثرة  
والقلّة ترجع للكمّ المنفصل، ثمّ وصفُ الزَّمان بالقِصَر نسبيّ، لأنّه قد يكون في نفسه قصيرًا،

.....

ومع ذلك فهو طويلٌ بالنسبة إلى غيره، لأنَّ القَصْرَ والطَّوْلَ من الأمور النسبيّة التي تُعقَل بالقياس إلى غيرها.

وبهذا سقط ما قاله الشّارح، وما قاله (ك) من أنَّ المراد: «القصير في نفسه أو بالنسبة إلى وقت تحصيل غير هذا الكتاب، فالمقصود<sup>(١)</sup> الزّمن القليل»<sup>(٢)</sup>، وما قاله (م) من: أنَّ «القصير كنايةٌ عن القليل»<sup>(٣)</sup>.

قال (ك): «ثمَّ الأمد يُطلق على المدة كلّها، وعلى آخرها، وكذا الغاية والأجل، ولكنَّ المراد منه هنا جميع المدة، أي: جميع وقت تحصيل هذا الكتاب، فتكون الألف واللام للعهد، فاستعماله يتضمّن المبالغة والإيهام<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وكذا الغاية) راجع لقوله: (وعلى آخرها)، لأنَّ غاية الشيء آخره، وكذلك الأجل، قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، وقوله: (فاستعماله يتضمّن المبالغة) وجهه: أنَّ الأمد عبارةٌ عن الزّمن مطلقاً، لا زمن تحصيل هذا الكتاب، فكأنّه جعل ذلك الأمر الكلّي هو ذلك الجزئيّ، وفيه من المبالغة ما ليس خافٍ، كقول بعضهم:

والمراد: استعماله بجعل (ال) فيه عهديّة، لا استعماله دون لفظِ الزّمن، فإنّه يحصلُ

(١) (أ) و(ج): فالمقصود.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٨.

(٣) حل معاهد القواعد للزيلي ٧٢.

(٤) (أ) و(ج): والإيهام.

(٥) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٨.

على نكت كثيرٍ بالإضافة والنكت بالمشناة جمع نُكْتَةٍ وهي الدقِيقَةُ، من الأبواب جمع باب ويجمع أيضا على أبوبة للازدواج كَقَوْلِ ابنِ مقبل:

هَتَاكَ أَخِيَّةٌ وَلَاجُ أَبْوَبَةٍ      يُخَالِطُ الْبِرُّ مِنْهُ الْجِدَّ وَاللِّينَا

فيه هذا المعنى أيضًا على هذا التقرير، ووجه الإيهام<sup>(١)</sup>: أن الأمد له معنيان، فأريد منه أحدهما.

قوله: (كثيرة)

أي: «في نفسها، أو بالنسبة إلى الغير»<sup>(٢)</sup>. (ك).

وفيه: أن القلة والكثرة من الأمور النسبية، وقد علمت ما فيه.

قوله: (بالإضافة)

هذا لا يظهر إلا إذا لم توجد التاء، مع أن نُسَخَ غيره من الشراح فيها التاء، فلعلها نسختان، وإن اختيار الشارح هذه، وقراءتها بالإضافة مع صحة الوصفية، لأن فعلاً يستوي فيه المذكر والمؤنث، لإفادته أن الكثرة راجعة لما يستفاد من الأبواب، فتكون (من) للبيان المشوب بالتبويض، وإضافة (نكت) لـ (كثير) بيانية.

والمراد بالأبواب: الدقائق التي يستخرجها بقوة حدسه من هذه القواعد، عبر عنها بالأبواب مبالغة، كأن كل واحدة منها تستحق أن تترجم بباب، وعلى هذا الوجه فالتغاير حقيقي، هكذا ينبغي تقرير هذا المقام، ولهم هاهنا تشكيكات ساقطة.

قوله: (وهي الدقِيقَةُ)

(١) (ب): الإيهام.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافحي ٤٩.

## عملتها بكسر الميم، .....

عبارة<sup>(١)</sup> (ك): أن «النكتة في اللغة: كلُّ نقطة من بياضٍ في سواد أو<sup>(٢)</sup> بالعكس، قال الجوهري: «النكت: أن تنكت في الأرض بقضيب، أي: أن تضرب فيؤثر فيها»<sup>(٣)</sup>، ونكتُ كلَّ شيءٍ، لطائفُهُ، والمراد هاهنا: الفوائد العلمية الدقيقة التي تستخرج بدقّة النظر»<sup>(٤)</sup>.

وبه تعلم: أن ما ذكره الشارح معنى مجازي، ولذلك قال: «وهي إلخ».

قوله: (عَمَلْتُهَا)

«بكسر الميم. وأما بالفتح فاسم رجل. يقال: رجلٌ عَمِلٌ<sup>(٥)</sup> وعَمُول، إذا كان مطبوعاً على العمل»<sup>(٦)</sup>. (ك).

والحمل مبالغة في الأوّل من قبيل: (زيدٌ عدل)، فالأوّل مصدر، فقوله: اسم رجل، أي: وصفُ رجل، أي: يُحمَل عليه، لأنّ الأخبار صفاتٌ في المعنى، ثمّ إنّ الشارح سكت عن بيان مرجع الضمير.

وقال (ك): «يجوز جعله راجعاً إلى النكت، لأنّه أقرب، وأنسب».

وفيه: أنّه لا يلائم بعض الأوجه التي ذكرها في قوله: (على نكت كثيرة)، وهو قد جعل ضمير (سمّيها) راجعاً للفوائد، فيلزم عليه تشتيت الضمائر أيضاً، على أنّ العمل بهذه النكتة يقتضي أن يكون ضمير (سمّيها) راجعاً للنكتة<sup>(٧)</sup> لقربها، مع أنّه خالف ذلك، فلعلّ سكوت

(١) (أ) و(ج): هو عبارة.

(٢) (أ) و(ج): و.

(٣) الصحاح للجوهري (١/ ٢٦٩ نكت).

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافجي ٤٩.

(٥) الضبط من: الكافجي ٥٠ والصحاح للجوهري (٥/ ١٧٧٥، عمل).

(٦) شرح قواعد الإعراب للكافجي ٥٠.

(٧) (أ) و(ج): للنكت.

عَمَلٌ بَفَتْحِهَا، مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ، لُغَةً فِي أَحَبَّ، وَالْأَصْلُ كـ «عَمَلٌ مِنْ طَبَّ لِمَنْ أَحَبَّ» وَالْمُرَادُ أَنِّي بِالْغَتِّ فِي النَّصْحِ فَجَعَلْتُ هَذِهِ الْفَوَائِدَ لَطَلِبَةِ الْعِلْمِ كَمَا يَجْعَلُ الطَّبِيبُ الْحَاذِقُ الْأَدْوِيَّةَ النَّافِعَةَ لِمَحْبُوبِهِ .....

الشارح عن مرجع الضمير، لعلمه من قوله: (سميتها)، إذ الضمائر التي ذكرت في وصف الرسالة كلها راجعة للفوائد.

وأما قوله: (عملتها) أي: الرسالة الحسية والمعنوية، فمبني على ترادده السابق في قوله: (هذه فوائد)، وقد علمت ما فيه.

قوله: (مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ)<sup>(١)</sup>

(مَنْ) فيهما إما نكرة، أو اسم موصول، و(حَبَّ)، إما مَنْ حَبَّ يَحِبُّ - بالكسر - متعديًا، فالمرفوع فيه عائذ على (مَنْ) الأولى، والمنصوب المحذوف عائذ على الثانية، وذلك جائز على تقديرها موصولة، لأنه فضلة كما قال:

وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي<sup>(٢)</sup>

والشارح اختار جعل (حَبَّ) متعديًا، فقال: (لغة في أَحَبَّ)، يشير إلى أنه ماضي يَحِبُّ - بالكسر - متعديًا<sup>(٣)</sup>، لا يَحِبُّ - بالضم - لازماً، لعدم ظهور المعنى عليه إلا بتكلف، كأن يُراد بِمَنْ حُبَّ، الذي قام به الحب، مصدر المبني للمفعول، وهو بعيد، والمعنى على التشبيه كما بين الشارح وجه الشبه بقوله: (والمراد: أنني بالغت).

(١) قوله: (مَنْ طَبَّ)، أي: صار طبيباً، واستعمل أدوية الطب، والمعنى: عمل حاذق لإنسان يحبه. ينظر: الأمثال

لأبي عبيد ٢٣٨ ومجمع الأمثال للميداني (١ / ٣٩٧) وحل معاهد القواعد للزبلي ٧٢.

(٢) ألفية ابن مالك، البيت ١٠٢.

(٣) (أ) و(ج) سقط: «فقال: لغة في أَحَبَّ، يشير إلى أنه ماضي يحب - بالكسر - متعديًا».

والغَرَضُ من هَذَا التَّشْبِيهِ بَيَانُ كَمَالِ الاجْتِهَادِ فِي تَحْصِيلِ الْمُرَادِ وَإِلَّا فَقَدْ قَالَ الْأَطِبَّاءُ: الْأَبُّ لَا يَطِبُّ وَلَدَهُ وَالْمُحِبُّ لَا يَطِبُّ حَبِيبَهُ، وَالْعَاشِقُ لَا يَطِبُّ مَعشوقَهُ.

(م): فعلى هذا (عمل) منصوبٌ بترع الخافض<sup>(١)</sup>، قصدًا لكمال التشبيه وأبلغيته. ثمَّ النَّصْبُ بترع الخافض، وإن كان سماعيًا إلاَّ أنَّه وقع فيه التوسع، فهو كثيرٌ في كلامهم.

وبهذا ظهر أنَّ ما قاله (م د) من أنَّ: الأولى جعله مفعولاً مطلقاً<sup>(٢)</sup>، ليس على ما ينبغي، لأنَّ المعنى على التشبيه، إذ المعنى: صرفتُ جهدي في تعليمهم، وجلب العلوم النافعة لهم، وإزالة الأمراض عنهم، كما يبذل جهده الطيب الحاذق في مداواة محبوبه، بجامع أنَّ كلاً مُزِيلٌ للمرض، بل إذا أبلغ، لأنَّه يُزِيلُ مرضَ الروح، ويخلصها من علائق الجهالات، وذاك يُزِيلُ مرضَ الأشباح.

قوله: (والغرض)

قالوا: الأولى التفریع، وإلاَّ لزم التكرار مع قوله: (والمراد)، ولك أن تقول: إنَّ قوله: (والغرض)، إجمالُ الكلام<sup>(٣)</sup> السابق، بمنزلة: والحاصل، ليرتب عليه قوله، وإلاَّ فقد قال: إلخ، وغرض الشارح بهذا، صرفُ عبارة المصنّف عن ظاهرها، أخذًا بقولهم: الأب

(١) حل معاهد القواعد للزيلي ٧٢.

(٢) قال المدابغي (مخطوط): «(عمل) منصوب بترع الخافض، وهو كاف التشبيه، فهو من التشبيه البليغ، لما في حذفها من المبالغة والاختصار، والأولى أن يكون منصوباً على المفعولية المطلقة، فيكون مصدرًا مبيناً للنوع، لأنَّ النصيب بترع الخافض سماعي. نعم هو مفيد للتشبيه على حذف الكاف بحسب الأصل، والغرض من هذا التشبيه بيان كمال الاجتهاد».

(٣) (أ) و(ج): للكلام.

وسميتها أي: الفوائد الجليّة، بالإعراب لغة: هو البيان عن قواعد الإعراب اصطلاحاً .....

لا يَطِبُّ ولده إلخ.

وأنت خيرٌ بأنّ هذا كلامٌ قُصِدَ به لازمه، أعني: الإخبار بكمال الشفقة، لا معناه الظاهري، على أنّه لو قُصِدَ هذا فليس كلياً، لتقيده بما إذا كان الطبّ محتاجاً إلى كثيرٍ معالجة، وإيلا لم ككتي ونحوه، وهو ليس مطّرداً في كل المعالجات، لحصول بعضها بدون ذلك، وحيثُذ فالأولى: إبقاء كلام المصنّف على ظاهره، ولا يُخَرَّجُ على مقتضى هذا الكلام العرفي.

ويمكن أن يجاب: بأنّ العلاج يحتاج لمباشرة، والمصنّف ألّف المتن غير قاصِدٍ به معيّناً، بل كلّ شخصٍ ينتفع به بعده، فكأنّه هَيّأه للطلاب، كما يُهَيِّئُ الطَّيِّبُ الدَّوَاءَ النَّافِعَ، ويَصِفُهُ للمريض من غير أن يُبَاشِرَهُ، لكن يُحْتَاجُ إلى التّقييد في قوله: (الأبُّ لا يَطِبُّ ولده)، أي: مباشرة، بأن يُعالجه بآلات الجراحة ونحوها، فلا ينافي أنّه يُهَيِّئُ له الدَّوَاءَ ويعطيه إيّاه ليستعمله، بل إذا توقّف إزالة الضّرر على معالجة فتركها سفةً، هذا أحسنُ ما يُقرَّرُ به هذا المقام فتأمّله، فإنه يُعِينُكَ على ردّ كلامهم هنا.

ثم في اختياره مادّة الحُبِّ على العِشْقِ والشّوق ونحوهما لعمومها، ولتحصيل الجناس اللاحق، وإنّما ترك العطف في جملة: (عَمِلْتُهَا)، لما في العطف من التّبعيّة، فنَبّه بتركه، على أنّ العمل على هذا الوجه، سابقٌ على اتّصاف الفوائد بهذه الصّفات، أعني: (تقتفي)، وما عطف عليه، لكنّه قدّم تلك الصّفات، لارتباطها بموصوفها، وسلاسة<sup>(١)</sup> السّبك، فتدبّر.

قوله: (وسميتها)

قال محشّي الضّوء: «سمّى من الأفعال التي تتعدّى للثاني بواسطة الحرف، لكن

(١) (أ) و(ج): وسلامة.

وَهُوَ عِلْمُ النَّحْوِ، وَفِي هَذِهِ التَّسْمِيَةِ مِنَ الْبَدِيعِ التَّجْنِيسِ التَّامِ: .....

يُحذف اتِّسَاعًا.

قال الجوهرى: «سَمَّيْتُ فَلَانًا زَيْدًا وَسَمَّيْتَهُ بَزِيدًا، بِمَعْنَى»<sup>(١)</sup>.

وَلَا فَقَدْ جَعَلَ الْوَاوَ عَاطِفَةً، وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ لِلْاِسْتِنَافِ الْبَيَانِيَّ جَوَابًا لِسُؤَالِ مُسْتَشْعِرٍ تَقْدِيرُهُ: هَلْ سَمَّيْتَ هَذِهِ الْفَوَائِدَ الْمَوْصُوفَةَ بِالْصِّفَاتِ السَّابِقَةِ بِاسْمٍ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: (وَسَمَّيْتُهَا).

ثُمَّ إِنَّ الشَّارِحَ حَمَلَ الْإِعْرَابَ هُنَا، عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ، رِعَايَةً لِمَا أَسْلَفَهُ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى الْاِصْطِلَاحِيَّةِ سَابِقًا.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَهُوَ الْبَيَانُ) إِلَى صَحَّةِ تَعَلُّقِ الْجَارِ بِهِ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ جَزْءٌ عِلْمٌ، وَالْعِلْمُ فَضْلًا عَنْ جِزْئِهِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَارُ، لِحُمُودِهِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ.

وَاخْتَارَ فِي التَّفْسِيرِ: الْحَمْلَ بِـ (هُوَ) دُونَ (أَيِّ)، لِثَلَاثِ تَوَهُّمٍ أَنَّ هَذَا تَفْسِيرٌ لِلْإِعْرَابِ بِالْمَعْنَى الْاِسْمِيَّةِ، أَيْ: حَالُ جَعْلِهِ عِلْمًا، فَاعْتَرَضَ بَعْضُهُمْ: بِأَنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْاِسْمَ هُوَ الْبَيَانُ، لَيْسَ عَلَى مَا يَنْبَغِي، وَقَوْلُ (م د) فِي دَفْعِهِ، وَيَجَابُ كَذَلِكَ، إِذْ مُقْتَضَاهُ التَّسْلِيمُ فَالْأَوَّلَى، وَهُوَ مَمْنُوعٌ، وَإِنَّمَا اخْتَارَ الشَّارِحُ تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ بِهَذَا الْمَعْنَى، لِئَنَّا نَسَبُ تَعْدِيَهُ بِـ (عَنْ)، يُقَالُ: أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَمَّا فِي ضَمِيرِهِ أَيْ: بَيَّنَّهُ، وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْمَعَانِي، وَإِنْ صَلُحَتْ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى هُنَا، لَكِنْ لَا تَصْلُحُ بِاعْتِبَارِ الَّلَفْظِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي التَّسْمِيَةِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ، لِأَنَّهُ جَعَلَهَا نَفْسَ الْإِعْرَابِ بِمَعْنَى: الْبَيَانِ، لِمَا لَهَا مَزِيدُ اخْتِصَاصٍ بِمَعْرِفَةِ الْإِعْرَابِ، فَتَأَمَّلْ.

قوله: (وهو علم)

(١) الصحاح للجوهري (٦/ ٣٢٨٣ سما).

اللفظي والخطي، ومن الله استمدُّ أي: أطلب المدد، قدّم معموله عليه لإفادة الحصر، التوفيق: خلق قدرة الطاعة في العبد، وضده الخذلان، والهداية

الظاهر رجوع الضمير للمضاف إليه، وإن كان قليلاً، وأنت خيرٌ بأن علم النحو ليس هو الإعراب، إذ علم النحو هو: القواعد الباعثة عن أحوال الكلمة من حيث الإعراب والبناء، وموضوعه: الكلمات العربيّة، مقيدة بالحيثية المذكورة، وإنما الإعراب ثمرته.

ويجاب: بتقدير مضاف، أي: ثمرة علم النحو، أو يُراد بالإعراب: تطبيق الكلام على القواعد النحويّة، كما قاله بعضهم، أو يحمل الإعراب على المعنى العرفي السابق، والحمل مبالغة، إذ كما يَبْحَثُ النحو عن حركات الكلمة، يَبْحَثُ عن غيرها، كوجوب كسر همزة إنَّ بعد القول، وفتحها إذا<sup>(١)</sup> وقعت موقع المفعول، وككون جملة الصلة خبريّة، ولا بدّ فيها من عائد، واحتياج الجارّ لمتعلّق، ونحو ذلك، وهذه المباحث لا تعلّق لها بالحركات الإعرائيّة، فإن جعلت الضمير راجعاً إلى المضاف، كان الحمل ظاهراً، ولم تحتج إلى هذا التكلف، فتأمل.

قوله: (خلق قدرة الطاعة)

و«هي امثال الأمر، فهي أعمّ من القربة، أعني: ما تقرب به، بشرط معرفة المتقرب إليه، ومن العبادة، أعني: ما تُعبّد به بشرط النية، ومعرفة المعبود». (م د).

وفيه: أن امثال الأمر يستلزم معرفة الأمر، بل معرفة الأمر من جملتها<sup>(٢)</sup>، لأنّا مكلفون بمعرفة الحقّ - سبحانه - وحينئذٍ لم يظهر فرق بين الطاعة والقربة.

قوله: (والهداية)

(١) (أ) و(ج): إن.

(٢) (ب): معرفة الامرين جملتها.

وهي في اللغة: الدلالة بلطف، ولذلك تستعمل في الخير، وأما قوله تعالى: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ٢٣]، فوارد على سبيل التهكم.

ثم المشهور عند أهل الحق، أن الهداية هي: الدلالة إلى طريق توصل إلى المطلوب، سواء حصل إيصال أم لا؟ وعند المعتزلة هي: الدلالة الموصلة إلى المطلوب.

هذا والظاهر أنه لا نزاع بينهم في الحقيقة، لأن الهداية تجيء تارة بمعنى: خلق الاهتداء، كما في قوله تعالى: ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، فلذلك نفى الهداية في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦].

وأخرى تجيء بمعنى: بيان الحق والصواب، فلذلك نسبت الهداية إلى النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، فكل واحدة من الطائفتين، قصدت معنى غير<sup>(١)</sup> ما قصدت الأخرى. (ك).

وفي شرح الرومي: «والحق أنها مستعملة في كلا المعنيين، لكن الاستعمال في معنى الدلالة الموصلة أكثر».

فهما استعمالان لغويان واردان، ومعلوم أن هذا خلاف في الإطلاق، فهو بحث لغوي لا كلامي، حتى يكون معتركا للمعتزلة وأهل الحق، نظير ما قيل: إن الشيء يطلق على الموجود عند أهل السنة، لا على المعدوم كما للمعتزلة.

قال في المقاصد: «أما أنه هل يطلق على المعدوم لفظ الشيء حقيقة؟ فبحث لغوي، فعندنا هو: اسم للموجود، لما نجده من شيوع الاستعمال في هذا المعنى، ولا نزاع في

(١) (ب)، سقط: غير. والمثبت من (أ) و(ج) وشرح الكافيجي.

.....

استعماله في المعدوم مجازاً، وما ذكره أبو الحسين البصري من أنه حقيقة في الوجود، مجاز في المعدوم، هو مذهبنا بعينه»<sup>(١)</sup>.

فقوله: (وما ذكره)، يفيد أن أبا الحسين، وإن كان معتزلياً، إلا أنه وافقنا في إطلاق الشيء على المعدوم مجازاً، فلولا أنه بحث لغوي لخالفنا فيه، أما البحث الذي وقع الخلاف بيننا وبين المعتزلة فيه، فهو أن المعدوم هل له ثبوت وتقرر في نفسه أم لا؟

قالت المعتزلة: بالأول بناءً على أن الماهيات ليست بجعل جاعل، وهو مذهب تبع المعتزلة فيه المشائين من الفلاسفة، فإنهم قالوا: أثر الفاعل هو ثبوت الماهية في الخارج، ووجودها فيه، بمعنى: أنه يجعل الماهية متصفة به في الخارج، وأما الماهية: فهي أثر له باعتبار الوجود، لا من حيث هي، بأن تكون نفس الماهية صادرة عنه، ولا من حيث كونها تلك الماهية، بأن يجعل الماهية ماهية، وحينئذ فآثر الفاعل عندهم الماهية من حيث الوجود، لا من حيث نفسها، ولا من حيث كونها تلك الماهية، ومال إلى ما ذهب إليه المعتزلة ابن العربي في كثير من كلامه، قال: «إذا لم يكن المعدوم ثابتاً، فكيف يصح قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]».

وهذا ساقط، فإن المحققين على أن هذا الكلام<sup>(٢)</sup>، تمثيل لسرعة الإيجاد، وعدم التخلف عن تعلق الإرادة، وليس هذا كلام به الإيجاد، لأن الكلام لا يتعلق بتأثير.

وقال أهل السنة: إن المعدومات ليست بثابتة، بناءً على أن الماهيات مجعولة، بأن يكون أثر الفاعل نفس ماهية ذلك الشيء مستبعا له استبعاد الضوء للشمس، والعقل يتزعم

(١) ينظر شرح المقاصد للعلامة التفتازاني ١ / ٣٦٤.

(٢) (ب)، سقط: على أن هذا الكلام.

.....

منها الوجود، ويصفها به، على ما قاله الأشراقيون<sup>(١)</sup>، فإنهم ذهبوا إلى أن الماهية: هي الأثر المترتب على تأثير الفاعل، ومعنى التأثير: الاستبعا، ثم العقل ينتزع منها الوجود، ويصفها به، مثلاً: ماهية زيد تستبع الفاعل في الخارج، ثم يصفها العقل بالوجود، والوجود ليس إلا اعتبارياً<sup>(٢)</sup> عقلياً انتزاعياً، كما أنه يحصل من الشمس أثراً في مقابلها من الضوء المخصوص، وليس هاهنا مستقر ثابت في نفسه، بجعله الشمس متصفاً بالوجود، لكن العقل يعتبر الوجود<sup>(٣)</sup> ويصف به، فيقول: وجد الضوء بسبب الشمس، ولل كلام بقية تطلب من حاشية التجريد للعلامة السيد.

ونحن قد جعلنا نبذة لك، وإن كانت ليست ممّا نحن فيه، لتنبعث همّتك بالشوق إلى الأصل الطيب، تهذيباً إلى الكلّ.

قال اليوسفي في حواشي الكبرى: «الهداية عندنا، خلق القدرة على الطاعة، وقيل: خلق الطاعة، والخذلان ضده».

وتأول المعتزلة الهداية والتوفيق، بالدعوة العامة، بناءً على أصلهم الفاسد، من أنه لو كان تعالى هو الخالق لذلك، لما صحّ منه المدح والذمّ والعقاب، ثم إن الله تعالى هو الخالق للكلّ، ويده الخذلان والهداية والإضلال، وهذا مذهب أهل الحقّ، قال تعالى: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النحل: ٩٣].

قال المُقترح<sup>(٤)</sup>: «ومما قرع سمعي في مناظرة بعض العلماء، أنه ناظر بعض الإمامية

(١) (أ) و(ج): الاشراقيون.

(٢) (أ) و(ج): اعتباراً.

(٣) «الوجود»، من (أ) و(ج).

(٤) (ب): «المعزلة». والمقترح: هو تقي الدين، مظفر بن عبدالله. وقال حاجي خليفة: ولا يقال له إلا التقي =

.....

في إضافة الغواية إلى الله تعالى، فاستدل بقوله تعالى في قصة نوح: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، ففي هذه الآية إضافة الإغواء إلى الله تعالى، فلم يجد الإمامي جواباً وعجز عن التأويل، فقال ذلك الرافضي: أخطأ نوح، فغضب الشيخ وترك المجلس، وقال: لا نجلس في موضع تُخطأ فيه الأنبياء، فلقبه بعض أئمة عصره، فقال: لقد أمكنتك معه الفرصة فتركتها، هذا الرجل يقول بالإمام المعصوم، فإذا لم تثبت عصمة النبي عن الخطأ فيما يصح نسبته إلى الله تعالى، فبأي طريق تثبت عصمة الإمام الذي هو نائبه وخليفته؟<sup>(١)</sup>، ونظير ذلك ما أورده بعض النصارى على المسلمين، حيث قال:

أيا علماء الدين ذمّي دينكم	تحير دُلوه بأوضح حجة
إذا ما قضى ربّي بكفري بزعمكم	ولم يرّضه منّي فما وجه حيلتي؟
قضى بضلالي ثمّ قال ارض بالقضا	فكيف رضائي بالذي فيه شقوتي
دعاني وردّ الباب دوني فهل إلى	دخولي سبيل يئوالى طريقي
إذا شاء ربّي الكفر منّي مشيئة	فهل أنا عاصي باتباع المشيئة
وهل لي اختيار أن أخالف حكمه	فبالله تشفوا بالبراهين عِلّتي <sup>(٢)</sup>

= المقترح المتوفى سنة ٦١٢ هـ. ومن كبه: شرح الإرشاد في أصول الدين. ينظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٢٥٦).

(١) شرح الإرشاد للفتي المقترح ٣٥٤ (تح: فتحي أحمد عبد الرزاق، دكتوراه من جامعة الأزهر بالقاهرة، ١٩٨٩ م).

(٢) كتم الناظم اسمه، وجعله على لسان بعض أهل الذمة. ويقال إنه: البَقِيّ. ويقال: لبعض اليهود. ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي (٢٠/ ١٥١ ط إحياء التراث) وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٠/ ٣٥٢ ط هجر).

## الإرشادُ والدلالةُ، وضدها الغوايةُ والضلالةُ، .....

وقد أجبت عنه، فقلت:

نَدُّكَ يا هذا بأوضح حجة  
إذا ما قضى المولى على العبد بالذي  
وإن في عذاب الله أبقاه<sup>(١)</sup> ربنا  
فلا يُسألن عن فعله فهو سيّد  
وقد منح الناس العقول فكلفوا  
بيّن للخلق الضلال من الهدى  
فجوزي على أفعاله باختياره  
ولم ينسب المولى لظلم لأنه  
وأفعال مولانا الجميع مليحة  
فرضى بها من حيث مصدرها وليّ

من العلم تبدو مثل شمس منيرة  
أراد فما عنه مفرّ بحيلة  
جزاء على فعل مضى بمشيئة  
تصرّف في ملك له وخليقة  
بما جاء نصّا في كتاب وسنة  
وللعبد في الفعل اختيار بجملة<sup>(٢)</sup>  
وإن كان مجبوراً بنفس الحقيقة  
ملك فما حداً<sup>(٣)</sup> تعدّى بفعله  
والبسها التّقيح كسب البريّة  
س نرضى بها من حيث كسب الخليقة

قوله: (الإرشاد)

«مصدر أرشده بمعنى: هداه ووفقه، والرّشاد والرّشد - بضمّ الرّاء وإسكان الشّين ويفتحها - نقيض الغي، وهو الهدى والاستقامة، يقال: أرشد يرشّد رشداً بوزن عَجَبَ يَعْجَبُ

(١) (أ) و(ج): عذاب النار ألقاه.

(٢) البيت زيادة من (د).

(٣) (ب) سقط: حداً.

إِلَى أَقْوَمِ طَرِيقٍ قَدَّمَ الصِّفَةَ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَإِضَافَتَهَا إِلَيْهِ رِعَايَةً لِلتَّجَمُّعِ،  
وَالْأَصْلَ إِلَى طَرِيقِ أَقْوَمَ أَيٍّ: مُسْتَقِيمٍ وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ سُرْعَةِ الْوُصُولِ إِلَى  
الْمَامُولِ لِأَنَّ الْخَطَّ الْمُسْتَقِيمَ أَقْصَرَ مِنَ الْمُنْحَنِيِّ، .....

عُجْبًا، وَبِوزْنِ أَكَلٍ يَأْكُلُ أَكْلًا، بِضَمِّ الْهَمْزَةِ<sup>(١)</sup>. من شرح الرَّمْلِيِّ عَلَى الْمَنْهَاجِ.

قوله: (رِعَايَةً لِلتَّجَمُّعِ)

وهو: تَوَاطُؤُ الْفَاصِلَتَيْنِ مِنَ التَّثْنِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ.

قوله: (وهو كِنَايَةٌ)

هي: لَفْظٌ أُريدَ بِهِ لَازِمٌ مَعْنَاهُ، فَأُطْلِقُ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ وَأُرَادُ لَازِمَهُ، لِأَنَّ الْإِسْتِقَامَةَ  
يَلْزِمُهَا السَّرْعَةُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمِعْوَجَّةِ، فَهُوَ أَمْرٌ نَسْبِيٌّ، فَلَا يَنَافِي أَنَّ الْمُسْتَقِيمَ قَدْ يَكُونُ طَوِيلًا فَلَا  
تَحْصِلُ السَّرْعَةُ.

وَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُنَا أَحَدُ وَجْهَيْنِ ذِكْرُهُمَا (ك) مُسْتَبْعَدًا لِهَذَا، قَالَ: وَإِنْ كَانَ فِيهِ إِيمَاءٌ  
إِلَى حَصُولِ الْمَطْلُوبِ، الثَّانِي: أَنَّ فِي هَذَا الْقَوْلِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْهَدَايَةَ هِيَ: الدَّلَالَةُ إِلَى طَرِيقِ  
الْحَقِّ، وَتَلْوِيحٌ إِلَى أَنَّ الضَّلَالَةَ هِيَ: الدَّلَالَةُ إِلَى طَرِيقِ الْبَاطِلِ<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ إِنَّ الْخَطَّ مِنْ أَجْزَاءِ الْجِسْمِ التَّعْلِيمِيِّ الْعَارِضِ لِلْجِسْمِ الطَّبِيعِيِّ، وَأَقْلَ مَا هِيَ نَقْطَتَانِ،  
وَلَا يَوْجَدُ بَدُونِ السَّطْحِ، وَالْخَطُّ وَالْجِسْمُ مِنْ أَقْسَامِ الْمَقْدَارِ الَّذِي هُوَ قِسْمٌ مِنْ مَقُولَةِ الْكَمِّ  
الَّتِي هِيَ

قِسْمٌ مِنَ الْعَرَضِ، وَهُوَ مَا يَقُومُ بغيره، وَقَوْلُ الْمُهَنْدِسِينَ: الْخَطُّ مَا تَرَكَّبَ مِنَ النِّقْطِ،

(١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي (١/ ٣٠ ط العلمية).

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٥٦.

بمنه أي: إنعامه، ويُطلق المنّ على تعديد النعم الصادرة من الشخص إلى غيره كقوله: .....

والسطح ما تركب من الخطّ، والجسم ما تركب من السطح، إنّما هو للتقريب والتعليم، مع حكمهم بتلازم هذه الأمور، فلا ينفك بعضها عن بعض، كما ثبت ذلك في الفلسفة ببرهان إبطال الجزء الذي لا يتجزأ.

ثمّ المستقيم من الخطوط: ما سُتِرَ طَرَفُهُ وسمطه إذا وقع في امتداد وشعاع البصر، وقيل: أقصر خطٍّ وُصِلَ بين نقطتين، وقيل: ما انطبق على خيط الشاقول، وقيل غير ذلك.

والمنحني: ما وقع على سطح الكسرة، أو ما كان قطعةً من دائرة، أو نحو ذلك.

ومّا يؤيد ما قاله الشارح، ما ذكره البيضاويّ في تفسيره عند الكلام على قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]: «الأكثر على أنّه أُسْرِيَ بجسده إلى بيت المقدس، ثمّ عُرِجَ<sup>(١)</sup> به إلى السماوات حتّى انتهى إلى سدره المتهى، ولذلك تعجّب قريش واستحالوه، والاستحالة مدفوعة بما ثبت في الهندسة، أنّ ما بين طرفي قرص الشمس ضعف ما بين طرفي كرة الأرض مئةً ونيفاً وستين مرّة، ثمّ إنّ طرفها الأسفل يصل موضع طرفها الأعلى في أقلّ من ثانية، وقد برهن في الكلام أنّ الأجسام متساوية في قبول الأعراض، وأنّ الله قادر على كلّ الممكنات»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أي: إنعامه)

فهو مأخوذ من قولهم: مَنْ عَلَيْهِ مِنَّةٌ، إذا أنعمَ عليه، وأمّا قوله: (ويطلق) إلخ، فعليه هو، مأخوذ من قولهم: مَنْ عَلَيْهِ مِنَّةٌ، إذا امتنَّ عليه.

(١) (أ) و(ج): يعرج.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (تفسير البيضاوي ٣ / ٢٤٧).

فعلتُ معَ فلان كذا وكذا، وتعدد النعم من الله تعالى مدحٌ ومن الإنسان ذمٌّ،  
ومن بلاغات الزمخشري: .....

قوله: (مدح)

«وهو تارة يكون للتعظيم، والتكريم، وتارة في معرض اللوم، وعلى كلِّ فهو نعمة منه  
على عبده»<sup>(١)</sup>.

قوله: (ذم)

أي: إذا كان التعداد على سبيل التوبيخ والتكبر، فخرج منه الشيخ والوالد للعمل  
بمقتضاها، وإنما كان ذمًّا «لأنَّ المنعم الحقيقي هو الله، لأنَّه هو الذي أقدره، ووفقه للإنعام  
فهو يُمدِّح بما ليس منه»<sup>(٢)</sup>.

إذا الجودُ لم يُرزق خلاصًا من الأذى فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المألُ باقيا

قال القليوبي: نعم، إن كان للنهي<sup>(٣)</sup> عن مذمومٍ فممدوح<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ومن بلاغات الزمخشري)

أي: ومن الكلام الذي اشتمل على البلاغة بمعنى: الفصاحة، لا المتعارفة التي هي:  
مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهاتان سجتان من كتابه المسمّى بـ: «النوابغ»<sup>(٥)</sup>، نحو

(١) المدابغي.

(٢) المدابغي.

(٣) (أ) و(ج): لكن. وفي حاشية المدابغي: للكف.

(٤) بنحوه في حاشية المدابغي.

(٥) ينظر: نوابغ الكلم للزمخشري (١٥، ط ٢ مصر ١٩٣٥ م).

«طعم الألاء أحلى من المَنِّ وهو أمرٌ من الألاءِ عند المَنِّ» أراد بالألاء الأولى: النعم، وبالثانية: الشجر المُرّ، وأراد بالمَنِّ الأول: المذكور في قوله تعالى ﴿الْمَنِّ وَالسَّلَوى﴾ [البقرة: ٥٧]، .....

الكرّاسين مشتمل على أمثال هذه<sup>(١)</sup> الحِكم، كقوله: (النَّاسُ أَجْناسٌ، وأكثرهم أنجاس).

وقوله: رَبِّ صدقةٍ من قلبك خيرٌ مِنْ صدقةٍ من كفك<sup>(٢)</sup>.

قوله: (طعم)

بفتح الطاء: الكيفية. وبضمّها: ذو الكيفية. والمناسب هنا الأول.

و: (الألاء)<sup>(٣)</sup>

بالقصر والمدّ في الأول، والمدّ في الثاني. ومفرده أَلَا، بفتح الهمزة وكسرها<sup>(٤)</sup>، ولذلك تأوّل بعض المعتزلة قوله تعالى: ﴿وَجُودٌ يَوْمَيزِ نَاصِرَةٌ﴾<sup>(٥)</sup> إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]، فقال: إِنَّ (إلى) اسمٌ بمعنى النعمة أي: منتظرةٌ نِعَمَ رَبِّهَا، فليس في الآية دليلٌ على الرّؤية، كما تمسّك به أهل السنّة، ورُدّ عليه بما هو مسطورٌ في الكتب الكلاميّة.

قوله: (وهو أمرٌ)

أي: الطعم، وهذا أولى من قول (ش): أي: المَنِّ. (م د).

ولعلّ (ش) راعى نكتةً لفظيّةً، وهي قرب مرجع الضمير، و(م د) راعى نكتةً معنويّةً،

(١) (أ) و(ج) زيادة: من.

(٢) (أ) و(ج): من بين كفيك.

(٣) الألاء: هو شجر حسن المنظر، مرّ الطعم. ينظر: الغريب المصنف لأبي عبيد (١/ ٤٦٦). وفي حاشية إحدى مخطوطات الغريب المصنف: وهو الدلفى.

(٤) ينظر: الصحاح للجوهري (٦/ ٢٢٧٠، أَلَا).

وبالثاني تعديد النعم. وكرمِه أي: جوده، .....

وهي: المبالغة في عدم تحمله، لأنه إذا كان أحلى من المن عند عدم المن، وقد صار عنده أمرٌ من الآلاء، كان كرية الطعم جداً.

وإنَّ امرأً أهْدَى إِلَيَّ صَنِيعَةً      وَذَكَرْنِيهَا إِنَّهُ لَبَخِيلٌ<sup>(١)</sup>

والمن: طعامٌ حلو، يقال له: التَّرنَجِين، والسَّلوى: اسم للطائر السُّماني<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وكرمِه)

هو نقيض اللؤم، وعطفه على (المن) عطف تفسير.

قوله: (أي: جوده)

«هو: الإعطاء لا لغرض، فالجود الحقيقي لا يُتصوّر إلّا لله تعالى، ويقال فيه أيضًا:

هو<sup>(٣)</sup> إعطاء ما ينبغي، لمن ينبغي، على وجه ينبغي، أي<sup>(٤)</sup>: لا لغرض». (م د).

فائدة: قال طاووس: «البُخل: هو أن يبخل الإنسان بما في يده، والشَّح: هو أن يبخل

بما في أيدي الناس»<sup>(٥)</sup>. وقيل: البُخل هو أن يأكل بنفسه، ولا يُؤكِّل غيره، والشَّح: أن لا يأكل

بنفسه، ولا يُؤكِّل غيره، والسَّخاء: أن يأكل ويُؤكِّل، والجود: أن لا يأكل ويُؤكِّل.

(١) ينظر: الكشف للزمخشري (١/ ٢٣٨) وفتوح الغيب (حاشية الطيبي على الكشف ١٥/ ٥٧٠) عمدة

الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي (٢/ ٣٥٦ صنع)، بلفظ:

وإنَّ امرأً أَسْدَى إِلَيَّ صَنِيعَةً      وَذَكَرْنِيهَا مَرَّةً لِلزَّيْمِ

(٢) ينظر: تفسير الطبري (جامع البيان ١/ ٧٠٣ ط هجر)، والزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري

(٢/ ٤٥).

(٣) «هو» من (أ) و(ج).

(٤) (ب) سقط: أي.

(٥) جامع البيان (تفسير الطبري ٧/ ٢١ ط هجر) وتفسير ابن المنذر (٢/ ٧٠٧ ط المآثر).

يُقال على الله تعالى كريم، ولا يُقال: سَخِيٌّ، إما لِعَدَمِ الْوُرُودِ وإما لِلإِشْعَارِ بِجَوَازِ الشُّحِّ.

وَيَنْحَصِرُ يُقْرَأُ بِالتَّحْتَانِيَةِ عَلَى إِرَادَةِ الْمُصَنِّفِ أَوِ الْكِتَابِ، وَبِالْفَوْقَانِيَةِ عَلَى إِرَادَةِ الْفَوَائِدِ الْجَلِيلَةِ أَوِ الْمُقَدِّمَةِ، مِنْ حَصْرِ الْكُلِّ فِي أَجْزَائِهِ، وَهِيَ: الْجُمْلَةُ وَأَحْكَامُهَا، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، وَتَفْسِيرُ كَلِمَاتٍ، .....

قوله: (أما لعدم الورد) إلخ.

هي ومقابلها إشارة للمذهبيين، وعلى كل فالإطلاق ممتنع، لعدم الورد على الأول، والإشعار بالنقص على الثاني.

قوله: (على إرادة المصنف)

اسم مفعول، وعود الضمير عليه باعتبار علمه من المقام كقوله تعالى: ﴿وَلَا بُؤْيَاهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، لكن المناسب، هو الوجه الثاني.

قوله: (أو المقدمة)

المناسب عوده على الفوائد، كعوده عليها في: (وسميتها)، لا على المقدمة، إذ يلزم عليه تشتيت الضمائر، على أنه<sup>(١)</sup> لم يتقدم لها ذكر، وإن أمكن الجواب بما ذكرنا في المقابل.

قوله: (في أربعة أبواب)

إن قيل: الباب عبارة عن الألفاظ الآتية، باعتبار دلالتها على المعاني، وقد حصر فيها الفوائد، فيلزم حصر الشيء في نفسه، وأجيب: بأن الفوائد بالنسبة إلى العقل عامة، وقد

(١) (أ) و(ج): أنها.

.....

انحصرت في هذه الأبواب، بالنسبة إلى الوجود. هذا حاصل ما قاله (ق).

وإذا تأملت وجدت كلام الشارح مُغني عنه، لأن قوله: (من حصر الكلّي)، إشارة إلى الجواب عن<sup>(١)</sup> هذا الإشكال بأن المنحصر الأمر الكلّي، والمنحصر فيه الأجزاء، أي: أن هذا الكل لا يخرج عن هذه الأجزاء، وهذا معنى: حصر الكل في أجزائه، على أن قوله: (الفوائد) التي تعلق بها قصد المصنّف لا نسلم عمومها، بل هي شيءٌ مشخصٌ معنى، وإن أريد مطلقاً، فهي وإن كانت عامّة قبل الانحصار، فهي ليست عامّة بعده، وكلامنا إنما هو بعد الانحصار، فيعود المحذور بعينه فالمرجع إليه، هو الذي ذكره الشارح، لكن هو مبني على أن المراد بالفوائد الألفاظ وبالأبواب أيضًا.

وهو أولى مما قاله (ك) بأن المراد من الكتاب: المفهومات، ومن الأبواب الأربعة: العبارات، لأن ضمير (تنحصر) للفوائد، وتقدّم أنها عبارة عن الألفاظ، وعلى هذا الوجه يراد منها المعاني، فيرتكب الاستخدام، ولا داعي له.

ثم إن هذا الحصر جعلني بالنسبة للمؤلف، استقرائي بالنسبة لغيره، كما حققه المرعشي في «تقرير القوانين»، وقد استوفينا ما للحصر وما عليه في حواشي رسالته المسماة بـ «الولديّة».

قال (ك): ووجهه أن يقال: مقصود الكتاب لا يخلو من أن يكون متعلّقاً ببيان تكملات الأفعال، أعني: الجارّ والمجرور أو لا. فالأول هو: الباب الثاني، والثاني لا يخلو من أن يكون متعلّقاً<sup>(٢)</sup> بالكلمات أو بالاصطلاحات، فالأول هو: الباب الثالث، .....

(١) (أ) و(ج): على.

(٢) (ب)، سقط: «بيان تكملات الأفعال، أعني الجار والمجرور أو لا. فالأول هو الباب الثاني، والثاني لا يخلو من أن يكون متعلّقاً».

والإشارة إلى عبارات مُحَرَّرَة. وستمرّ بك هذه الأبواب بابًا بابًا....

والثاني هو: الباب الرابع<sup>(١)</sup>.

قوله: (إلى عباراتٍ مُحَرَّرَة)

«العبارات: جمع عبارة، وهي اللفظ، لأنه يُعبّر به عمّا في الضمير.

والمحرّرة: مأخوذة من التحرير، وهو التّهذيب والتّنقية، فالمحرّرة: المهدّبة المنقّاة»<sup>(٢)</sup>.

(ش).

قوله: (وستمرّ بك)

فيه قلب، أي: تمرّ أنت عليها، أو المعنى: أذكرها لك، فلا قلب.

و: (بابًا بابًا) منصوب<sup>(٣)</sup> على الحال بالعامل الأوّل، لأنّ مجموعها<sup>(٤)</sup> هو الحال،

ونظيره في الخبر: هذا حلّو حامض.

قال أبو حيّان: «ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أنّ نصبه، إنّما هو بالعطف على تقدير حذف

الفاء، لكان وجهًا حسنًا عاريًا عن التكلّف»<sup>(٥)</sup>.



(١) اختصار لقول الكافيجي (شرح قواعد الإعراب ٥٧ - ٥٨): «ووجه الضبط أن يقال: مقصود الكتاب لا يخلو إما أن يكون متعلقًا ببحث الجملة أو لا، فالأول هو الباب الأول وإن كان الثاني فلا يخلو من أن يكون متعلقًا ببيان مكملات الأفعال - أعني الجار والمجرور - أو لا، فالأول هو الباب الثاني، والثاني لا يخلو من أن يكون متعلقًا بالكلمات أو بالاصطلاحات فالأول هو الباب الثالث والثاني هو الباب الرابع».

(٢) الشنواني.

(٣) (أ) و(ج): منصوبان.

(٤) (أ) و(ج): مجموعهما.

(٥) ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٥٨).

## الباب الأول في شرح الجملة وذكر أقسامها وأحكامها

وأيد بظهورها في بعض التراكيب، كحديث: «لَتَبْعَنَ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ بَاعًا فَبَاعًا»<sup>(١)</sup>.  
قال أبو حيان: «والمكرر في هذا، لا يدل على أنه أريد به شفع الواحد، بل الاستغراق  
بجميع الأبواب»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (الباب الأول)

قدّمه على غيره، لأن المقصود من هذه الفوائد، بيان الإعراب، كما أشعر بذلك قوله:  
(هذه فوائد في قواعد الإعراب، وسميتها: الإعراب).

والإعراب إنما يكون للكلمة بعد التركيب، فمعروضه الكلمة بهذا القيد، فقدّم ما  
هو باحث عن المركّب، ولما شاركت الظروفُ الجملَ في بعض الأحكام، كوقوع الظرف  
بعد النكرة صفةً كالجملة، ونحو ذلك، ثنى بالباب الثاني الباحث عنها، ولا تفعيّة بيان الكلمات  
يحتاج إليها المُعَرِّب، ثلث بالباب الباحث عنها، فلم يبق للباب الرابع إلا التأخير.

قيل: الباب ما يتوصّل منه لغيره، فاعترضه ابن قاسم في حواشي شرح البهجة، بشموله  
للطريق الذي يتوصّل به لغيره في الصّحراء، وتبعّدُ تسميتهُ بابًا<sup>(٣)</sup>.

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٩٣ برقم ١٠٦ ط العلمية)، بنحوه في: مسند أحمد (١٤/ ٨١ ط  
الرسالة).

(٢) ينظر: همع الهوامع للسيوطي (٢/ ٢٢٧ ط العلمية).

(٣) (ب) سقط: وتبعّد تسميتهُ بابًا.

.....

قال بعض الفضلاء: وشموله للجسر الممتد على النهر، إلا أن تجعل ماءً عبارة عن فرجة، فيؤخذ منه: أن التعريف الذي ذكره (م د)، تصحيحٌ للتعريف الأصلي الذي ورد عليه ما ذكر.

لكن قال الشيخ ياسين في «حواشي لقطة العجلان»<sup>(١)</sup>: «التخصيص بالفرجة، مخالفةٌ لإطلاقهم اصطلاحاً لأبواب العلوم، ولكلام أهل اللغة، فإنه صريحٌ في أن كل ما يتوصل به إلى شيء<sup>(٢)</sup> فهو بابه، ومنه قوله ﷺ: «أنا مدينةُ العلم، وعليَّ بابها»<sup>(٣)</sup>، وإن قال الحفاظ: إنه لا أصل له، ومنه:

وَأَنْتَ بَابُ اللَّهِ أَيُّ امْرِئٍ أَتَاهُ مِنْ غَيْرِكَ لَا يَدْخُلُ<sup>(٤)</sup>

فلا بد من تسمية الطريق والجسر باباً لغةً<sup>(٥)</sup>. انتهى كلامه.

وعلى هذا، فالرجوع للأصل أحرى، ولك أن تقول: إن إطلاق الباب على أبواب العلوم مجاز، كما صرح بذلك بعضهم حيث قال: إنه حقيقةٌ في الأجرام، مجازٌ في المعاني، فانتفت المخالفة، وحيث حكم بعدم صحة هذا الحديث، كيف يُحتج به في إثبات بحث<sup>(٦)</sup> لغوي، وأن البيت مولد لا يُحتج به أيضاً، فلم يتم ما ذكره الشيخ ياسين من قوله:

(١) هنا زيادة: «في».

(٢) (ب): الشيء.

(٣) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (١/ ٣٠٣ ط العلمية).

(٤) البيت لشمس الدين محمد بن أبي الحسن البكري، المتوفى سنة ٩٩٣ هـ. ينظر: النور السافر في أخبار القرن العاشر للعيدروس (٥٣٤ و ٥٤٠ ط صادر) من قصيدة أولها:

مَا أَرْسَلَ الرَّحْمَنُ أَوْ يَرْسَلُ مِنْ رَحْمَةٍ تَصْعَدُ أَوْ تَنْزِلُ

(٥) شرح لقطة العجلان وبلة الظمان بحاشية ياسين الحمصي (١٥ ط العلمية).

(٦) (أ) و(ج): مبحث.

.....

(فلا بد) إلخ.

وفي «ثمرات الأوراق» لابن حجة: أرسل بعضهم لغزا لآخر في باب، وهو:

مَا وَافَقَ فِي الْمَخْرَجِ      يَذْهَبُ طَوْرًا وَيَجِي  
لَسْتُ أَخَافُ شَرَّهُ      مَا لَمْ يَكُنْ بِمَرْتَجِي

فبعث إليه الجواب: ذهاب وإياب، وخوف وشر، هذا باب خصومة، والسلام<sup>(١)</sup>.

ولا يخفاك لطف الجواب، وإن لم يطابق، لكونه نثرا، مع قبح البيت الأول<sup>(٢)</sup> وشناعته.

وقوله: (الأول)

نقل الرومي عن الصحاح: أنه نقيض الآخر، وأصله: أوأل بوزن (أفعل)، مهموز الوسط، قلبت الهمزة واوا وأدغمت. يدل على ذلك: جمعه على أوائل، والأوالي أيضا على القلب.

وقال قوم: أصله: وول بوزن (فوعل) فقلبت الواو الأولى همزة، وإنما لم يجمع على أواول، لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع<sup>(٣)</sup>. بتصرف.

فعلى ما في (ك): من أن الأصل الثاني: ووأل، بواوين بعدهما همزة، تكون الأصول ثلاثة.

ولا يخفى أن ما ذكره الرومي أقل تكلفا.

(١) ثمرات الأوراق (١٩ - ٢٠ ط العصرية)

(٢) (ب) سقط: الأول.

(٣) الصحاح للجوهري (٥ / ١٨٣٨ وأل).

جمع حُكْم وهو النسبة التامة بين الشيئين، وفيه أي: الباب الأول أربع مسائل  
جمع مسألة «مفعلة» من السؤال، وهي يُبرهن عليه في العلم.

ولأول استعمالان نظمهما الشيخ الأجهوري في نظمه المشهور، واختصرته  
بقولي:

وأول منع صرفه مثل أسبق      لوصف ووزن الفعل أمّا كقبل لا  
وقولي: (مثل أسبق) إلخ، حال من (أول) أي: وأول حال كونه مماثلاً لأسبق، وبمعناه،  
يُمنع من الصرف.

قوله: (وذكر أقسامها)

من إضافة الصفة لموصوفها، وهو معطوف على (شرح)، من عطف الخاص على  
العام، لأن التقسيم من تمام الشرح بمعنى: البيان، فالبيان شامل له، ويصح عطفه على  
(الجملة)، لأنه شرح أقسامها بذكر أمثلتها، فهذا الوجه تبقى الأقسام فيه على حالها، والأول  
يراد منها التقسيم، تدبر.

قوله: (وهو النسبة)

جملة معرفة الطرفين، فتفيد الحصر، أي: حصر الحكم فيما ذكر، مع أن هذا أحد معاني  
للحكم الواقع في هذا المقام، لا الحكم الكلي المتعدد المعاني.

قوله: (بين الشيئين)

هو قيد لبيان الواقع، لأن النسبة لا تكون إلا كذلك.

قوله: (وفيه أربع مسائل)



## المسألة الأولى

في شرحها أي: الجملة ويستتبع ذلك ذكر أقسامها وأحكامها، .....

قالوا: إنه من باب التجريد، وهو بعيد، فالأولى: أن يجعل من ظرفية الجزء في الكل، فيكون الباب عبارة عن الهيئة الاجتماعية من المسائل الأربع، فيلاحظ ظرفاً، والمظروف: كل واحدة من المسائل على انفرادها، عكس ما وجه به وينحصر<sup>(١)</sup>، فتأمل.

قوله: (وهي ما يبرهن)

إن أريد تعريف المسائل مطلقاً، فالمراد بالبرهان: ما يشمل الدليل، إذ بعض المسائل أو كلها<sup>(٢)</sup> ظنية كالعربية، وإن أريد تعريف المسألة التي تقع هنا، فالمراد بالبرهان: الدليل.

قوله: (ويستتبع)

أي: يتبع، واسم الإشارة راجع لشرح الجملة.

قوله: (ذكر أقسامها)

ليس الإضافة هنا من إضافة الصفة للموصوف كالسابق، لأن الداعي للتأويل في الأول، عدم صحة تسلط (شرح) على ما ذكر<sup>(٣)</sup>، كما هو أحد الوجهين السابقين، وإن صح باعتبار الوجه الثاني.

(١) (أ) و(ج): وتنحصر به.

(٢) (أ) و(ج): أولها.

(٣) (أ) و(ج): على ذكر.

والمُرَادُ بالأقسامِ الجزئياتُ لا الأجزاءُ. ....

ثمَّ المقصودُ من هذا الكلام: الإشارةُ لوجهِ تأخرِ التّقسيمِ، والأحكامِ في كلامِ المصنّف عن شرحِ ماهيّةِ الجملة، حيث عطف التّقسيمَ بـ (ثمّ) المفيدة للتّراخي، لبعْدِ مرتبةِ التّقسيمِ عن بيانِ الحقيقة، وذَكَرَ الأحكامَ بعد ذلك، في المسائل الآتية بعدُ.

فَقَصَدُ الشّارحُ هنا: بيانُ جهةِ التّرتيبِ، ليكونَ كُلٌّ من: التّقسيمِ والأحكامِ تابعًا لبيانِ حقيقةِ الجملة، وعَطَفَ الأحكامَ على الأقسامِ، ليفيدَ أنّها متأخرة عنها، وإن كانت الواو لا تفيدُ إلا التّشريكَ في الحكمِ، ويبقى الكلامُ محتملاً للمعنيّة، والتّقدّمِ والتّأخّرِ، لكنّها تفيدُ التّرتيبَ بالقرائنِ، والقرينة هنا أشهر من نارٍ على علَمٍ، بل ادّعى بعضُ أن الواو للتّرتيبِ.

فيتج من كلامِ الشّارح: أنّ الأقسامَ تابعةٌ صراحةً من قوله: (ويستبَعُ)، وأنّ الأحكامَ تابعةٌ للأقسامِ، إشارةً من ذِكْرِها بمعونة القرائنِ، أمّا كونُ بيانِ حقيقةِ الجملة متبوعًا، فواضحٌ، وأمّا تبعيّةُ الأحكامِ للأقسامِ، فلأنّ ذِكْرَ الأقسامِ من تَمِيمِ بيانِ الجملة، وبه تتّضح حقيقتُها أشدّ اتّضاح، فهو مرتبطٌ ببيانها، فلم يبق للأحكامِ إلا التّأخيرُ، لأنّ الحكمَ على الشّيء فرغٌ عن تصوّره، فيجب تقديم ما يفيد التّصوّر.

وعلى هذا التّقرير، فليس في كلامِ الشّارح تعرّضٌ لكونِ ذِكْرِ الأقسامِ والأحكامِ، ذِكْرًا في هذه المسألة، حتّى يلزم البطلان، أو ذِكْرُ الأقسامِ فيها والأحكامِ في توابعها<sup>(١)</sup>، كما هو الواقع، هكذا ينبغي فهمُ عبارة الشّارح، وسقط ما أطلوا به هنا.

قوله: (والمراد)

الأوّلَى: حذفه، لأنّ المتبادر من الأقسامِ الجزئياتِ، إذ قسمُ الشّيء ما كان مباينًا له، ومندرجًا معه تحت أصلٍ كَلَمِيٍّ، وهنا الأمر كذلك، لأنّ الاسميّة والفعليّة والصّغرى والكبرى ونحو ذلك، أقسامٌ لمطلق جملة، وجزئياتٌ لها، نظير الاسم والفعل والحرف، بالنّظر للكلمة،

(١) (أ) و(ج): نوالها.

اعلم أيها الواقف على هذا المصنّف أنّ اللفظ المركّب الاسناديّ يكون مفيداً كـ «قام زيد»، وغير مفيد، نحو «إن قام زيد»، .....

ولا يُتوهم أنّها أجزاء لها، إذ أجزاءها المسند والمسند إليه، وعلى فرض توهم ذلك، يندفع بهذا التّبادر، فما أُجيبَ به عن الشّارح هنا تمحلّ.

قوله: (اعلم أيها الواقف)

اعلم: فعل أمر، وأي: منادى، وها: للتّبيه، والواقف بالرفع: نعت لأيّ على لفظها، ويجوز نصبها نعتاً على المحلّ، وجملة: (على هذا المصنّف) من الجار والمجرور في محلّ نصب بقوله: (الواقف)، لأنّه يعمل عمل الفعل.

قوله: (المركّب الإسناديّ)

ذكر الشّارح هذين القيدَين، تورّك<sup>(١)</sup> على المصنّف في إهمالهما؛ اكفاءً بدلالة الالتزام من حيث إنّ الإفادة تستلزم التّركيب والإسناد، لهجرانها في التعاريف.

والإسناديّ: نسبة للإسناد الذي هو: ربط إحدى الكلمتين بالأخرى، بحيث إنّ لو لم يتكلّم بشيءٍ غيرهما، لم يبق للمخاطب انتظار تامّ لشيءٍ آخر، فالمركّب الإسناديّ لا يكون إلا مفيداً، والظاهر أنّ الرّبط هو نفس النسبة الحكميّة، فيكون من نسبة الشيء إلى جزئه، لأنّها جزء المركّب.

ثمّ إنّ الشّارح جعل اللفظ المركّب الإسناديّ، مقسّماً للمركّب المفيد، والمركّب غير المفيد، فلزم عليه<sup>(٢)</sup> تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، وتوضيحه: أنّ<sup>(٣)</sup> المركّب

(١) تورّك عليه: في هذا السياق، فيه معنى التهكم والتعالي على غيره.

(٢) «عليه»، من (أ) و(ج).

(٣) (أ) و(ج): إلى.

وَأَنَّ غَيْرَ الْمَفِيدِ يُسَمَّى جُمْلَةً فَقَطْ، وَأَنَّ الْمَفِيدَ يُسَمَّى كَلَامًا لَوْ جُودَ الْفَائِدَةُ،  
وَيُسَمَّى جُمْلَةً.....

الإسناديّ هو المفيدُ كما علمت، وهو عين<sup>(١)</sup> أحد القسمين الذي أشار له بقوله: (فيكون مفيدًا)، وأنَّ غير المفيد نقيض المفيد، فكيف يُجعل قسمًا له، مع وجوب تحقق المقسّم في الأقسام، والشّيء لا يصدق على نقيضه؟

وحاصل الجواب: أنَّ المقسّم يؤخذ عامًّا، بأن يُرادَ الإسناديّ في الأصل، كجملة الشرط، أو في الحال، كـ (قام زيدٌ)، فعلى هذا يكون صادقًا على القسمين، ويخصّ القسم الأول أعني: ما كان مفيدًا أي: في الحال، والقسم الثاني أعني: غير المفيد، له جهتان: جهة ثبوت، وهو كونه مفيدًا،

وجهة نفي، وهو كونه غير مفيد، وكلّ منهما مقيّد، فهو غير مفيد في الحال، ومفيد في الأصل، فباعتبار حالة الثبوت، يشمل المقسّم لا باعتبار حالة النفي، لأنّه مناقض له، والاعتراض مبني على ملاحظة حالة النفي، أعني: كونه غير مفيد.

والحاصل: أنا نعمّم في المقسّم، بجعله شاملًا للمفيد بحسب الأصل، وبحسب الحال، ونقيّد كلاً من القسمين، أمّا المفيد: فنقيّده بالحال، كـ: قام زيدٌ، فإنّه في هذه الحالة مفيد، وأمّا غير المفيد: فبالأصل، نحو: إن قام زيدٌ، فإنّه وإن كان غير مفيد باعتبار هذه الحالة، وهو حالة دخول (إن)، فإنّه مفيد بحسب الأصل، وهو حالته قبل دخولها، والمقسّم شاملٌ له من هذه الجهة، فلم يلزم عليه تقسيم الشّيء إلى نفسه، لما علمت من التّخصيص في كلّ من القسمين، والتّعميم في المقسّم، ولا إلى غيره، لأنّ شمول المقسّم لغير المفيد، ليس من جهة النفي، بل من جهة الثبوت، فتدبر فإنّه دقيق.

قوله: (يُسَمَّى جُمْلَةً فَقَطْ)

## لَوْجُودُ التَّرْكِيبِ الْإِسْنَادِيِّ وَنَعْنِي مَعَشَرَ النُّحَاةِ بِالْمُفِيدِ .....

أي: لا كلامًا، فلا ينافي أنه يُسَمَّى قولاً.

قوله: (لوجود التركيب الإسنادي)

قد علمت أن المراد به: ما يشمل الإسناد<sup>(١)</sup> «في الأصل أو في الحال، ولا يردُّ على ذلك نحو: قائم أبوه، من قولك: زيد قائم أبوه، لأن الوصف مع مرفوعه، لا إسناد بينهما، لا في الأصل، ولا في الحال.

وفي شرح الحاجبيّة للرّضويّ: «الفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة: ما تضمّن الإسناد الأصليّ، سواء كانت مقصودةً بالذات [أم لا]<sup>(٢)</sup>».

والكلام: ما اشتمل على نسبةٍ مطلقاً<sup>(٣)</sup>، فاسم الفاعل مع فاعله، ليس جملةً إلا إذا وقع صلةً للام، فإنه حينئذٍ مقدّر بالفعل، فتكون نسبتها أصليةً، أو وقع في مثل: قائم الزيدان، فإنه مع كونه جملةً كلام، وماعداهما فليس نسبةً أصليةً، بل على سبيل التشبيه بالفعل، لاشتماله على معناه» (ش).

وبهذا سقط ما قاله (ق) من أن: الصواب أن يقول: (لوجود التركيب الإسنادي أصالة)، ليخرج الإسناد إلى اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما، لأن الإسناد إليهما فرع بالنسبة إلى الفعل.

قوله: (ونعني)

(١) (ب): الاسنادي.

(٢) زيادة من الشنواني، نقلاً عن الرضوي (١/ ٣٣)، وفيه بلفظ: «أو لا».

(٣) نقلاً عن التفازاني، قال الشنواني (مخطوط): «والتحقيق أن يقال: الكلام ما اشتمل على نسبة أصلية مقصودة بالذات، والجملة ما اشتمل على نسبة أصلية مطلقاً، فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملةً إلا إذا وقع صلة للام فإنه حينئذٍ مقدّر بالفعل فتكون نسبة أصلية....».

.....

إنما عبّر به، لأنَّ «النّحاة أطلقوا المفيد بالاشتراك على ما يقابل المهمّل، حتى إن كلّ لفظٍ موضوعٍ مفيدٌ مفردًا كان أو مركّبًا، وعلى ما يفيد فائدةً جديدةً، وعلى ما يصحّ السّكوت عليه، وفسّروا صحة السّكوت بأنّ الكلام لا يستدعي لفظًا آخر انتظار المحكوم عليه وبه.

فمن ذهب إلى ترادف الجملة والكلام، وهو صاحب «المفصل» وصاحب «اللباب»<sup>(١)</sup> وابن الحاجب، لم يفرّق بين صحّة السّكوت وحسن السّكوت. ومن ذهب إلى عموم الجملة، وهو سائر النّحاة، يفرّق بين صحّة السّكوت وحسن السّكوت<sup>(٢)</sup>، بأن يقال: المراد بصحّة السّكوت: كون الكلام متضمّنًا للإسناد الأصليّ، سواء كان مقصودًا لذاته أو لا؟ والمراد بحسن السّكوت: كون الكلام متضمّنًا للإسناد الأصليّ<sup>(٣)</sup>، وكان مقصودًا لذاته.

فعلى هذا، لفظ المفيد إذا كان مفسّرًا بصحّة السّكوت، يكون تعريفًا للجملة، وإذا<sup>(٤)</sup> كان مفسّرًا بحسن السّكوت، يكون تعريفًا للكلام<sup>(٥)</sup>. أفاده الشيخ عبد الكريم في شرح المتسبب<sup>(٦)</sup>.

وبهذا سقط ما اعترض به (م) دعوى المصنّف أنّ صاحب المفصل قائلٌ بترادف

(١) قال الأسفرايني (اللباب ٢٣): «الإسناد وهو تركيب الكلمتين، [...]، ويسمى كلامًا وجملة».

(٢) (ب) سقط: «ومن ذهب إلى عموم الجملة وهو سائر النّحاة يفرق بين صحة السكوت وحسن السكوت».

(٣) (ب) سقط: «سواء كان مقصودًا لذاته أو لا، والمراد بحسن السكوت كون الكلام متضمنًا للإسناد الأصلي».

(٤) (أ) و(ج): إن.

(٥) حاشية الرومي.

(٦) كذا في المخطوطات.

.....

الجملة والكلام، حيث قال في المغني: «ليسا بمترادفين كما توهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه قال بعد أن فرغ من حدّ الكلام: ويسمى جملة، والصواب: أنها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولذا سمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكلّ ذلك ليس بمفيد»<sup>(١)</sup>.

قال: «وفي استدلاله التّرادف»<sup>(٢)</sup> من المفصل بحث، إذ الظاهر من هذا القول عدم لزوم التّرادف، لأنّ تسمية الكلام جملةً لو أوجب التّرادف، لأوجب في كلامه، والتّسمية تصحّ في صورة العموم أيضًا»<sup>(٣)</sup>.

وتوضيحه: أنّ قول صاحب المفصل: (ويسمى جملةً)، ليس بلازم أن يكون هذا اللفظ موضوعاً له، لجواز أن يكون من تسمية الأخصّ باسم الأعمّ، كما يسمّى الإنسان حيواناً، وليس هذا مفيداً للحكم بالتّرادف، ولأجل هذا قال المصنّف: «وهو ظاهر قول صاحب المفصل».

وقوله: (لأوجب في كلامه) أي: المصنّف هنا، حيث قال: «اعلم أنّ اللفظ المفيد يسمّى كلاماً وجملةً».

فلو أخذنا بظاهر عبارة المفصل، وقلنا بالتّرادف، وجب أن نأخذ بظاهر العبارة هنا، ونقول بالتّرادف، لتساوي العبارتين، فلا يصحّ الحكم بعد ذلك بعموم الجملة، إذ ظاهر هذا أنّ لفظ الجملة موضوعٌ للمعنى الذي وضع له لفظ الكلام، فيكونان مترادفين.

(١) مغني اللبيب لابن هشام (٤٩٠، دار الفكر ط ٥). نقلاً عن: حل معاهد القواعد للزيلي ٨١.

(٢) (ب)، سقط: التّرادف.

(٣) حل معاهد القواعد للزيلي ٨١.

حَيْثُ أَطْلَقْنَاهُ فِي بَحْثِ الْكَلَامِ: مَا يَحْسَنُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ السُّكُوتَ عَلَيْهِ بِحَيْثُ  
لَا يَصِيرُ السَّامِعُ .....

ووجه سقوط هذا الاعتراض: أَنَّ مَنْ قَالَ بِتَرَادُفِ الْجُمْلَةِ وَالْكَلَامِ، لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ صَحَّةِ  
السُّكُوتِ وَحَسَنِ السُّكُوتِ، فَجَعَلَ مَفْهُومَهُمَا شَيْئًا وَاحِدًا، فَلَا يَنَافِي عَمُومٌ وَخُصُوصٌ حَتَّى  
يُقَالَ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ التَّسْمِيَةُ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْأَخْصَصِ بِاسْمِ الْأَعْمِّ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى  
الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، يَفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، فَالْمَفْهُومَانِ مُتَغَايِرَانِ، فَعَلَى فَرَضٍ وَقُوعٍ مَا يَفِيدُ التَّرَادُفَ  
لِلْفَرَقَيْنِ<sup>(١)</sup>، كظَاهِرِ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ، يُصَرِّفُ عَنْ ظَاهِرِهِ بِقَرِينَةِ اصْطِلَاحِهِمْ عَلَى التَّفَرُّقَةِ، وَعَلَى  
أَنَّ الْمُصَنِّفَ هَاهُنَا نَصَبَ قَرِينَةً، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّسْمِيَةِ: الْإِطْلَاقَ لَا الْوَضْعَ، بِقَوْلِهِ بَعْدَ  
ذَلِكَ: «وَأَنَّ الْجُمْلَةَ أَعَمُّ مِنَ الْكَلَامِ»<sup>(٢)</sup>.

وللإشارة إلى هذا التأويل، قال (ك) في قوله: «(يَسْمَى): أَي: يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ،  
لَا أَنَّهُ يَوْضَعُ لَهُ لَفْظُ الْجُمْلَةِ وَالْكَلَامِ، فَيَكُونَانِ<sup>(٣)</sup> مُتَرَادِفَيْنِ، فَلَا يُمْكِنُ بَيَانُ النَّسْبَةِ بَيْنَهُمَا  
بِالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ»<sup>(٤)</sup>، فَنَأْمَلُهُ.

قوله: (مَا يَحْسُنُ)

قال (م): «لَوْ قَالَ (يُمْكِنُ) أَوْ (يَصِحُّ)، مَكَانَ (يَحْسُنُ) لَكَانَ أَحْسَنَ، إِذْ رُبَّ كَلَامٍ يُمْكِنُ  
السُّكُوتُ عَلَيْهِ وَلَا يَحْسُنُ، كَمَا إِذَا قُلْتَ: ضَرْبُ زَيْدٍ، لِمَنْ يَرِيدُ مَعْرِفَةَ الضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ  
مَعًا، فَإِنَّهُ كَلَامٌ يُمْكِنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، بِنَاءً عَلَى إِفَادَةِ أَصْلِ الْخَبَرِ، وَلَا يَحْسُنُ عِنْدَ السَّامِعِ،

(١) (أ): الفرقين. (ج): المفرقين.

(٢) الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ٦٠.

(٣) (ب): «فلا يكونان». وعبارة الكافيحي: «ولا فهما يكونان مترادفين».

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيحي ٦٦.

## منتظرًا لشيء آخر .....

لنقصانه في الإفادة نظرًا إليه، إلا أن يقال: المراد بالسكوت: سكوت المتكلم<sup>(١)</sup>.

وكأن الشارح لاحظ هذا فقيد السكوت بكونه من المتكلم، هذا أحسن ما عللوا به حيث قالوا: «إنما قال: من المتكلم، ولم يقل: من السامع، لأن الأنسب إضافة السكوت للمتكلم، لأنه خلاف التكلم الذي هو صفة له أيضًا»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (منتظرًا لشيء آخر)

أي: انتظارًا تامًا، فدخل الفعل المتعدي مع فاعله، مع وجود انتظار المفعول به، لأن هذا انتظار أقل.

ولا يرّد ما صرح به ابن الحاجب في الكافية من أن: «تعقل<sup>(٣)</sup> الفعل المتعدي موقوف على المفعول به»<sup>(٤)</sup>، لأن تعقل المتعدي كما يتوقف على تعقل شيء ما، وهو معلوم لكل شخص، فلا يُتَظَر أن يذكره المتكلم للتعقل أصلاً، وإنما يتظره لأجل الربط، فلا يبقى انتظار تام، لا يقال: لو ذكر المفعول، يُعلم حال المواضع<sup>(٥)</sup>، ويحصل الارتباط طائفة<sup>(٦)</sup>، فلا يحتاج إلى الفاعل، ولا يتظره أيضًا، فيكون الفعل مع المفعول كلامًا تامًا، وهو باطل، لأننا نقول: الاحتياج إلى ذكر خصوص الفاعل، لأجل بناء الفعل المبني للفاعل كالأصل للإفادة، حتى

(١) حل معاهد القواعد للزيلي ٧٨.

(٢) باختصار، نقلاً عن الشنواني.

(٣) (ب) سقط: تعقل.

(٤) نقلاً عن الشنواني. قال ابن الحاجب (الكافية ٤٧ ط مكتبة الآداب): «فالمتعدي: ما يتوقف فهمه

على متعلق، ك: ضرب، وغير المتعدي: بخلافه، ك: قعد».

(٥) في (ب): الواضع. وعند الشنواني: الواقع.

(٦) كذا في المخطوطات، وصورتها كالآتي: (أ): طائفة. و(ب): طائفة. و(ج): طائفة.

وبين الجملة والكلام عموم وخصوص مطلق، وذلك أنَّ الجملة أعم من الكلام، لصدقها بدونه وعدم صدقه بدونها، فكلُّ كلام جملة لوجود التركيب الاسنادي، .....

لو بُنى الفعل للمفعول لكفى المفعول، فافهم. ملخصاً من (ش).

ويرده<sup>(١)</sup> ما ذكره علماء المعاني، من أنَّ احتياج الفعل للفاعل، أشدَّ من احتياجه للمفعول، لأنَّ نسبته إليه نسبة صدور، وللمفعول نسبة وقوع، ولأنَّ الفعل المتعدي قد يُنزَّل منزلة اللازم لقصد العموم، فيقطع النظر عن المفعول.

قوله: (وبين الجملة والكلام عموم مطلق)

العموم والخصوص عند المناطق في المفردات، يرجع للحمل، وفي القضايا، للصدق، أي: التَّحَقُّق، وما هنا من الأوَّل، فتقول: فعل الشرط جملة، ولا يصحُّ أن تخبر عنه بأنَّه كلام، ونقول: قام زيدٌ، جملةٌ وكلام، فالجملة أعم، لحملها على فعل الشرط، واشترائها في الحمل على (قام زيدٌ) مع الكلام، وأنَّ الكلام لا ينفرد عنها فهو أخص، فكلُّ ما صدَّق، أي: حُمِل عليه الكلام، حُمِلت عليه الجملة، وليس كلُّ ما حُمِلت عليه الجملة، يُحْمَل عليه الكلام.

وأما إطلاق الكلام على القرآن، كأن تقول: الصِّفة النَّفْسِيَّة القائمة بذاته تعالى كلام الله، والألفاظ التي نتلوها كلام الله، فهذا اصطلاح المتكلِّمين، وحيث<sup>(٢)</sup> أُطلق الكلام عندهم فالمراد به: الصِّفة النَّفْسِيَّة، والألفاظ المتلوَّة، كما هو مذهب الأشعريِّ من أنَّه مشترك.

وأما الكلام عند النحويِّين: فهو اللَّفظ المفيد، والنسبة بين الكلام والجملة هنا، مأخوذةٌ

(١) (أ) و(ج): ويورد.

(٢) (أ) و(ج): إذ حيث.

ولا ينعكس عكسًا لغويًا، أي: ليس كل جملة كلامًا، لأنَّه تُعتبر فيه الإفادة بخلافها، ألا ترى أنَّ جملة الشرط نحو: «قام زيد» من قولك: «إن قام زيد قام عمرو» تُسمى جملة، لاشتغالها على المسند والمسند إليه، ولا تُسمى كلامًا، لأنَّه لا يُفيد معنى يحسن السكوت عليه، لأنَّ «إن» الشرطيَّة أخرجته عن صلاحيته لذلك، لأن السامع ينتظر الجواب، وكذلك، أي: وكالقول في جملة الشرط القول في جملة الجواب أي: جواب الشرط وهي جملة «قام عمرو» من المثال المذكور، فتسمى جملة ولا تسمى كلامًا، لما قلناه. والحاصل: أنه جعل في كل من جملتي الشرط وجوابه أمرين، أحدهما ثبوتي: وهو التسمية بالجملة، والآخر سلبّي: وهو عدم التسمية بالكلام.....

من اصطلاحهم، أي: النحاة، الذي هو الموضوع، ولا يُخلط اصطلاحًا باصطلاح، فسقط ما قيل هنا وطاح.

قوله: (ولا ينعكس عكسًا لغويًا)

بأن يقال: وكل جملة كلام، بل ينعكس عكسًا منطقيًا، والموجبة الكلية تنعكس موجبةً جزئية، وهي هنا: بعض الجملة كلام، أي: ما يصدق عليه لفظ الجملة، يصدق عليه لفظ الكلام في بعض الصور، فقول الشارح: (أي: ليس كل جملة)، ليس تصويرًا للمنفّي الذي هو العكس اللغوي كما

قد يتبادر من عبارته، بل للنفي<sup>(١)</sup>، لكنه لم يصرح بالعكس، بل صرح بما استلزمه، وهو السالبة الجزئية أعني: (ليس كل جملة كلامًا).

(١) (أ) و(ج): النفي.

ففي ذلك دليل على ما ادّعاه من عدم ترادف الجملة والكلام، .....

وقد تقرّر في الميزان: أنّ السّالبة الجزئية، تستلزم موجبةً جزئيةً، وإنّما لم يصحّ العكس اللّغوي، لأنّه يفيد التّرادف، والغرض خلافه، نعم على القول بترادفهما يصحّ العكس اللّغوي، هذا توضيح عبارة الشّارح.

قوله: (ففي ذلك دليل على ما ادّعاه)

في كون ذلك دليلاً نظرياً، وإنّما هو توضيح. (ش).

وهو مدفوع بأنّ المصنّف تعرّض لأخذ<sup>(١)</sup> النّسبة بينهما وهي: إفادة العموم والخصوص، ووضّحه بالمثال، ومعلوم أنّ العموم والخصوص<sup>(٢)</sup> المطلق، يرجع لموجبة كليّة قائلة: كلّ ما صدّق عليه الأخصّ، صدّق عليه الأعمّ، وسالبة جزئية، وهي: كلّ ما صدّق عليه الأعمّ، صدّق عليه الأخصّ، فهاتان القضيتان لازمتان للعموم والخصوص المطلق.

والتّرادف يلزمه موجبتان كليّتان، كقولنا: كلّ ما صدّق عليه بشيء، صدّق عليه إنسان، وكلّ ما صدّق عليه إنسان؛ صدّق عليه شيء، ومعلوم أنّ تنافي اللّوازم؛ يدلّ على تنافي الملزومات.

والعموم والخصوص المطلق<sup>(٣)</sup> مباينٌ للتّرادف، فمتى ثبت أحدهما انتفى الآخر، فتمّ كون ما ذكره دليلاً مشابهاً لدليل الخلف، الذي فيه إثبات الشيء بإبطال نقيضه، وكأنّه قال: لو كانا مترادفين

(١) (أ) و(ج): لأخذ.

(٢) (ب) سقط: «ووضّحه بالمثال، ومعلوم أنّ العموم والخصوص».

(٣) المثبت من (د)، وهو سقط في (أ) و(ب) و(ج): «والتّرادف يلزمه موجبتان كليّتان، كقولنا: كلّ ما صدّق عليه شيء، صدّق عليه إنسان، وكلّ ما صدّق عليه إنسان؛ صدّق عليه شيء، ومعلوم أنّ تنافي اللّوازم؛ يدلّ على تنافي الملزومات، والعموم والخصوص المطلق».

وَرَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ بترادُفِهِمَا كَالزَّمْخَشَرِيِّ، وَعَلَى مَنْ قَالَ: جَمْلَةٌ جَوَابُ الشَّرْطِ كَلَامٌ بِخِلَافِ جَمْلَةِ الشَّرْطِ، كَالرَّضِيِّ .....

لَصَدُقَ أَحدهما على ما يَصْدُقُ عليه الآخر، والتَّالِي باطل، فبَطُلَ المَقْدَم، وهو التَّرادُف، فثبت العموم والخصوص، وهو المدَّعي، لأنَّ الأمر دائِرٌ بينهما، فحيث انتفى أحدهما ثبت الآخر، فتدبَّر.

قوله: (وَرَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ بترادُفِهِمَا، كَالزَّمْخَشَرِيِّ)

«قال الدِّمامِينِي: ظاهر كلام الأندلسي<sup>(١)</sup> في شرح المفصل: أن كونهما مترادِفَيْنِ رأيي الجميع.

وما ذهب إليه الزَّمْخَشَرِيُّ اختاره ناظر الجيش<sup>(٢)</sup>، وقال: إنَّه الذي يقتضيه كلام النِّحَاة.

وأما إطلاق الجملة على الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلةً، فإطلاق مجازيٍّ، لأنَّ كلاً منهما كان جملةً قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان<sup>(٣)</sup>.

قال (م د): «وعلى القول بالتَّرادُف، فقليل: تُرَدُّ الجملة للكلام، فلا بدَّ فيها من الفائدة، وقيل: يُرَدُّ الكلام للجملة، أي: لا يشترط في الكلام الفائدة».

قوله: (وعلى مَنْ قَالَ: جملة جواب الشرط كلام، كالرَّضِيِّ)

(١) هو: القاسم بن أحمد بن الموفق، علم الدين، الأندلسي اللُّورقي (بضم اللام وسكون الواو). من مؤلفاته: شرح المفصل، وشرح مقدمة الجزولي. توفي سنة ٦٦١ هـ. ينظر: معجم الأدباء لياقوت (٥ / ٢١٨٨) وإنباه الرواة للقفطي (٤ / ١٦٧) ووفيات الأعيان لابن خلكان (٥ / ٣٨) وتاريخ الإسلام للذهبي (١٥ / ٤٤) والوافي بالوفيات للصفدي (٢ / ٧٣).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش (١ / ١٤٤).

(٣) الشنوائي.

.....

فإنه قيد الإسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته، وأخرج به الإسناد الذي في الجملة التضمنية، لأنها لتوكيد جواب القسم، والذي في الشرطية، لأنها قيد في العموم، قال: «فجزاء الشرط، وجواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشرطية والقسمية»<sup>(١)</sup>.

لكن قال السيد: «جواب القسم، كلام بلا نزاع، وأما جواب الشرط ففيه بحث، والجواب: الكلام هو المجموع المركب من جملة الشرط والجزاء، لا الجزاء وحده، لأن الصدق والكذب إنما تعلقا بالنسبة التي بينهما، لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء، يظهر ذلك، بالتأمل في قولك: ضربتني فرسك<sup>(٢)</sup>، فإنه قد لا يوجد منك مثل ضرب المخاطب أصلاً، ويكون هذا الكلام صادقاً، ولو كان الحكم المقصود بالجزاء لم يتصور صدقه، مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلية»<sup>(٣)</sup>.

أي: «فمورد الصدق والكذب، إنما هو الربط بين الشرط والجزاء»<sup>(٤)</sup>، فيكون الكلام هو المجموع عند السيد.

قال (ش): «والذي يظهر أن محل<sup>(٥)</sup> الخلاف، إذا كانت أداة الشرط حرفاً أو اسماً ليس مبتدأ، وإن كانت اسماً مبتدأ، فإن قيل: إن خبره جملة الشرط وجوابه، أو جوابه فقط، فالكلام إنما هو المبتدأ وخبره، وإن قلت: إن الخبر جملة الشرط فقط، فالكلام مجموع

(١) شرح الرضي على الكافية (١ / ٣٣).

(٢) كذا في المخطوطات. ولعله تحريف، وفي حاشية الشنواني، وحاشية السيد (١ / ٨): «قولك: إن ضربتني ضربتك».

(٣) حاشية السيد الشريف على شرح الرضي (١ / ٨).

(٤) الشنواني.

(٥) المثبت من (ب) والشنواني. وفي (أ) و(ج): «كل».

.....

المبتدأ وخبره، وهذا الجواب على هذا الحمل يكون كلامًا آخر، ويحتمل خلافه فليحرّر،  
فإني لم أر من تعرّض لذلك».

أقول: وافق السيّد الغير في القول بأنّ الكلام هو الجزاء، وسيأتي المصنّف يفيد أنّه  
جارٍ على طريقة السيّد من أنّ الكلام هو المجموع.

قال (ك): «فإن قلت: جملة جزاء<sup>(١)</sup> الشرط، قولٌ مفيدٌ، مقيدٌ<sup>(٢)</sup> بالشرط مثل: جئتُك  
إذا طلعتِ الشمس، فكما لا يخرج عن التقييد هذا القول عن الإفادة، فكذلك لا يخرج هذا  
القول عنها، فكيف تكون جملة الشرط<sup>(٣)</sup>؟»

قلت: مهما يكون حصول<sup>(٤)</sup> الجزاء موقوفًا على<sup>(٥)</sup> حصول فعل الشرط المشكوك،  
لا يصحّ السكوت عليه، لأنّ الجزم بالجزاء ما دام الشك في الشرط لا يُتصوّر، نعم حصل  
الجزم بالتعليق بين الجملتين في الحال، لكنّ الفرق بين حصول الجزم بالتعليق بين الجملتين  
وبين حصول الجزم بمضمون الجزاء ظاهر، فالجزم المنفّي هو الثاني لا غير، فالإفادَةُ مسلوبةٌ  
عن كلّ واحدةٍ منهما، لا عن مجموعهما فإنّه مفيد، وإنّما التقييد في قولك: جئتُك إذا طلعتِ  
الشمس، فلا ينافي الجزم بحصول المجيء في وقت طلوع الشمس، فهو محقّق الوقوع فيصحّ  
السكوت عليه<sup>(٦)</sup>. ملخصًا.

(١) (ب) سقط: جزاء.

(٢) عند الكافي ج ٧٠: «مفيد مقيد». وفي (ب): مقيد. و(أ) و(ج): مفيد.

(٣) (ب) سقط: «الشرط». والنص عند الكافي (مخطوط): «فكيف يكون جملة الجزاء مثل جملة الشرط».

(٤) (أ) و(ج): كان وصول.

(٥) (أ) و(ج): موقوف عليه.

(٦) شرح قواعد الإعراب للكافي ج ٧٠ - ٧١.

ثُمَّ الْجُمْلَةُ تَنْقَسِمُ أَوَّلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّسْمِيَةِ إِلَى: اِسْمِيَّةٍ وَفَعْلِيَّةٍ، .....

قوله: (ثُمَّ الْجُمْلَةُ)

لا يخفى أن تعريف الحقائق الاصطلاحية كالجملة والكلام، حدودٌ رسمية لا حقيقيّة كما علمت، كما عليه البعض، وحقّق السيّد الثاني، وأنّ التّقسيمات من باب الرسوم.

وهل فيها حكمٌ أولاً؟

حكى السّيرامي في حواشي العصام على العضديّة القولان، ورجّح أنّ فيها حكماً، لكنّ المقصود منه التّصوّر، وعلى كلّ ففي التّقسيم نوع بيانٍ للمُقَسَّم، فلما كان التّقسيم مشاركاً للحدّ في مطلق البيان، حُسِّنَ عطفه عليه لا تتّصّاله به، ولما كانت رتبته أخطأ منه من حيث إنّ الأوّل حدّ والثاني رسم، والحدّ: ما كان بالذّاتيّات، والرّسم: ما كان ببعضها وبالخواصّ، أو بالخواصّ فقط كما هنا، فإنّ التّقسيم خاصٌّ من خواصّ المُقَسَّم، والذّاتيّ مقدّم على العرَضيّ، كانت رتبة التّقسيم منحةً عن رتبة الحدّ، حُسِّنَ الإتيان به (ثمّ) المفيدة للتّراخي، إشارةً لُبّعد مرتبة ما بعدها عمّا قبلها، فهي هنا عاطفة لا استثنائية كما قالوا، لأنّه يفوّت الإشارة إلى هذه النّكته، فما بعدها في محلّ نصب، عُطِفَ على مدخول (أنّ) في قوله: (اعلم أنّ اللفظ المفيد)، كما أشار لذلك (ك) حيث قال: «ثمّ اعلم أنّ الجملة»<sup>(١)</sup>.

قوله: (بالنسبة إلى التسمية)

أخذه من قول المصنّف: «تسمّى اسميّة»، وإنّما اختار التّسمية على الانقسام، حيث قال: (تسمّى)، ولم يقل: (تنقسم إلى: اسميّة وفعليّة)، مع أنّ المقام مقام الانقسام، إشعاراً بأنّ هذه المباحث راجعة إلى اللفظ، والاصطلاح، «وقدّم الاسميّة، لبساطة الاسم، وتركّب

.....

الفعل، أو للاحتراز عن الفصل بين القسمين بقوله: «لأن التقدير» المشار له، لدفع سؤالٍ مقدّر، كما سيأتي، وإن كان حقّ الفعل التقديم، لأصالته في الإسناد»<sup>(١)</sup>.

قال الرومي: «ثمّ الحصر حقيقي، إن كان مذهبه كمذهب ابن الحاجب، وهو: أن الجملة إمّا اسمية أو فعلية فقط، والشرطية تدخل في الفعل»<sup>(٢)</sup>، وكذا الظرفية عند أكثر البصريين، وهم الذين قدّروا الفعل في الظروف، وادّعائي إن كان مذهبه كمذهب الزمخشري، وهو: أن الجملة أربعة، تنبئها على أنّهما أصلان بالنسبة إلى غيرهما.

قوله: (وهم الذين قدّروا الفعل)<sup>(٣)</sup>، أي: وأما من قدّر المتعلّق اسمًا، فلا يتصور هناك جملة.

بقي أن (ش) قال: ظاهر كلام الشارح «أن انقسامها إلى: الصغرى والكبرى، بالنسبة إلى الوصفية، وبه صرح فيما يأتي، والظاهر أنّه لا ضرورة إلى ذلك، لجواز أن يكون الجميع اسمًا، وكان يقول: ينقسم بالنسبة إلى البداءة باسمٍ وفعلٍ إلى: اسمية وفعلية، وبالنسبة إلى وقوعها خبرًا عن غيرها ووقوع غيرها خبرًا عن مبتدئها إلى: صغرى وكبرى».

وفيه: أن التسمية بالاسمية والفعلية منظورٌ فيه، لما هو جزء<sup>(٤)</sup> الجملة، بخلاف الصغرى والكبرى، فالوصفية لأمرٍ عرضي، فناسب ذكر التسمية في هذا دون ذاك، لأنّ ما بالذات أقوى ممّا بالغير لزواله، ومن ثمّ قال الشارح: (تنقسم أولًا)، يشير إلى أن التقسيم

(١) الرومي.

(٢) الرومي (مخطوط): الفعلية.

(٣) المثبت من (د). وسقط في (أ) و(ب) و(ج): «في الظروف وادّعائي إن كان مذهبه كمذهب الزمخشري، وهو أن الجملة أربعة؛ تنبئها على أنّهما أصلان بالنسبة إلى غيرهما. قوله: (وهم الذين قدّروا الفعل)».

(٤) (ب): خبر.

وَذَلِكَ أَنَّهَا تُسَمَّى اسْمِيَّةً إِنْ بُدِئَتْ بِاسْمٍ صَرِيحٍ كـ «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَوْ مُؤَوَّلٍ نَحْوِ  
 ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أَيْ: صَوْمُكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ، أَوْ بِوصف  
 رَافِعٍ لِمُكْتَفَى بِهِ، نَحْوِ «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ»، .....

أَوَّلِي، لِرَجوعه لذاتها، فهو فَهْمٌ بِهِ، فاندفع ما استظهره، ويُعلم منه وجه تقديم هذا على التَّقْسِيمِ  
 الآتِي، فتأمل.

قوله: (إِنْ بُدِئَتْ بِاسْمٍ)

المراد بالبدء: كون المرتبة الأولى للاسم، فنحو: قاموا الزيدون، وقاما أخواك، ونعمَ  
 الرجلُ زيدٌ، اسمية على القول بأن الاسم مبتدأ وما قبل خبر، فعلية على الإعراب الآخر.

قوله: (صريح)

أَيْ: ظاهرٌ غير محتاج في كونه اسمًا إلى تأويل، فيقابله المؤوَّل<sup>(١)</sup>، وأمّا مقابله بالكناية،  
 ومقابلة المؤوَّل بالظاهر، فذاك اصطلاح الأصوليين.

قوله: (أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ)

هو وما بعده، مُخْتَلَفٌ فِيهِ، «فهما جملتان اسميتان عند الجمهور، وفعليتان عند  
 صاحب اللباب، لأنَّ الجملة الفعلية عنده: ما لا يكون المسندُ فيه مؤخرًا عن المسندِ إليه،  
 لا لفظًا ولا تقديرًا، ولم يسدَّ مسدَّ المبتدأ ظرفٌ أو ما جرى مجراه، سواءً كان المسند فعلًا  
 أو اسمًا أو اسمَ فعلٍ»، قال الرومي.

وإنما ترك المصنّفُ التعرض<sup>(٢)</sup> للتمثيل بمثل هذا، لوجود هذا الاختلاف، وعليه فكان

(١) (ب): الأول.

(٢) (أ) و(ج): العرض.

### أو اسم فعل نحو: «هَيَّاهُ الْعَقِيقُ».

الأولى للشارح عدم ذكره، اللهم إلا أن يقال: ترجّح عنده أن المصنّف وافق الجمهور فيهما.

فإن قلت إنّ: «أ قائمُ الزيدان» في قوّة «أ يقومُ الزيدان».

فالجواب: أنّ ذلك لمجرّد بيان اسم الفاعل ومعناه، وما جرى عليه الشارح هنا جرى عليه (ك) أيضاً، ولعلّ الشارح أعاد الجارّ في قوله: (بوصفٍ)، ولم يجعل منه أفراد الاسم على تقدير حذفها، ليشير إلى هذا الخلاف، بخلاف ما لو حذفها، وبهذا سقط ما قاله (ش): «لو أسقط الباء في

قوله: (بوصفٍ)، وجعله وما بعده معطوفين على (صريح)، لكان أولى لتكون الأقسام كلّها داخلة في عبارة المصنّف».

ووجه سقوطه: أنّه على هذا التقدير، يلزم أن تكون هذه المسألة اتفاقية كما قبلها، ك: زيدٌ قائمٌ، وقد علمت ما فيه.

قوله: (نحو: هَيَّاهُ الْعَقِيقُ)

قال الرّضي: «اعلم أنّ بعضهم يدّعي أنّ أسماء الأفعال مرفوعة المحلّ، على أنّها مبتدأ لا خبر لها، كما في: أقائمُ الزيدان، وليس بشيء، لأنّ معنى: (قائم) معنى الاسم، وإن شابه الفعل، فيصحّ أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنّه ليس معنى الاسم فيه، ولا اعتبار باللفظ، فإنّ (تسمّع) في قولك: تسمّع بالمُعَيْدِي: مبتدأ، وإن كان لفظه فعلاً، وما ذكره بعضهم من أنّ الأفعال بعدها مقدّرة، فلم تكن قائمة مقام الفعل، يلزم عليه أن لا تكون مبنية»<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣ / ٨٦).

وإذا دخل عليها حرف فلا يُغَيَّر التَّسْمِيَّةُ، سواءٌ غَيَّر الإعراب دون المعنى، أم المعنى دون الإعراب، أم غَيَّرهما مَعًا، أم لم يُغَيَّر واحِدًا مِنْهُمَا. فالأول نحو: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، والثاني نحو: «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟»، والثالث نحو: «ما زَيْدٌ قَائِمًا»، والرابع نحو: «لَزَيْدٌ قَائِمٌ». والجُمْلَةُ تُسَمَّى فِعْلِيَّةً إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلِ، سواءٌ كَانَ مَاضِيًّا أم مُضَارِعًا أم أَمْرًا، وسواءٌ كَانَ الْفِعْلُ مُتَصَرِّفًا أم جَامِدًا، وسواءٌ كَانَ تَامًّا أم نَاقِصًا، وسواءٌ كَانَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ أم مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ كـ «قام زيد» و«يضرب عمرو»، و«أضرب زيدًا»، و«نعم العبد»، و«كان زيدٌ قائمًا»، و﴿قِيلَ الْخَرْصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠].

ولا فرق في الفعل أن يكون مذكورًا، .....

قوله: (وإذا<sup>(١)</sup> دخل عليها حرف، فلا يُغَيَّر التَّسْمِيَّةُ)

وذلك لأن المراد بصدر الجملة: المسند إليه، أو المسند، فلا عبرة بما بصدرها من الحروف.

قوله: (نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)

قال (ك): «نُقِلَ عن سيبويه أن: (أن) وما بعدها، مبتدأ لا خبر له»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (سواءٌ كان ماضيًا) إلخ.

لا يخفى أن هذه الأقسام متداخلة، فيصدق جملة منها في شيء واحد، ك: قام زيد، فإنه ماضٍ متصرف تام، مبنيٌّ للفاعل.

(١) (أ) و(ج): فإذا.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٧٢.

أو محذوفًا تقدم معمولُهُ عَلَيْهِ، أم لا، تقدم عَلَيْهِ حرفٌ، أو لا، نحو: «هَلْ قَامَ زَيْدٌ» ونحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، و«يَا عَبْدَ اللَّهِ»، و«زَيْدًا» و«عَبْدَ اللَّهِ» منصوبان بفعلٍ مَحذُوفٍ، لأنَّ التَّقْدِيرَ فِي الْأَوَّلِ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» فَحُذِفَ «ضَرَبْتُ» لَوْجُودِ مَفْسَّرِهِ وَهُوَ «ضَرَبْتُهُ»، وفي الثَّانِي: «أَدْعُوا عَبْدَ اللَّهِ»، فَحُذِفَ «أَدْعُوا»، لأنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ نَائِبٌ عَنْهُ، .....

قوله: (لأنَّ التَّقْدِيرَ)

جوابٌ عما يقال: كيف عُدَّتْ هَاتَانِ الْجُمْلَتَانِ، أعني جملة: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وجملة: يَا عَبْدَ اللَّهِ، من الفعلية مع أنَّهْمَا بُدِئَا بِاسْمٍ، فأجاب بقوله: (لأنَّ التَّقْدِيرَ) إلخ.

قوله: (أَدْعُوا عَبْدَ اللَّهِ)

قال الرَّومِيُّ: «لَعَلَّ وَجْهَ تَعْبِيرِ الْمُصَنِّفِ عَنِ التَّقْدِيرِ بِ: أَدْعُوا عَبْدَ اللَّهِ، عَارِيًا عَنْ حَرْفِ النَّدَاءِ، اخْتِيَارُ مَذْهَبِ الْمَبْرَدِ، وَهُوَ أَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ، سَدَّ مَسَدَ الْفِعْلِ، فَإِذَا عَبَّرَ بِ: يَا أَدْعُوا، يُلْزَمُ ذِكْرُ النَّائِبِ وَالْمَنُوبِ، فَعَلَى مَذْهَبِ هَذَا، يَكُونُ أَحَدُ جِزَائِي الْجُمْلَةِ: حَرْفُ النَّدَاءِ، وَالْآخَرُ: الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ، وَأَمَّا عِنْدَ سَيَوِيهِ أَحَدُ جِزَائِي الْجُمْلَةِ: هُوَ الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ بَيْنَ حَرْفِ النَّدَاءِ وَالْمَنَادَى، وَهُوَ (أَدْعُوا)، وَالْآخَرُ: الضَّمِيرُ الْمُسْتَرْتَفِ فِيهِ، فَيَكُونُ أَصْلُ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ): يَا أَدْعُوا عَبْدَ اللَّهِ، فَحُذِفَ الْفِعْلُ حَذْفًا لَازِمًا، لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ، وَلِدَلَالَةِ حَرْفِ النَّدَاءِ عَلَيْهِ، وَإِفَادَتِهِ فَائِدَتَهُ، فَيَكُونُ جِزَاءُ الْجُمْلَةِ هُوَ: الْفِعْلُ، وَالْفَاعِلُ الْمَقْدَرَانِ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ: إِنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ، اسْمٌ فِعْلٌ، فَيَكُونُ أَحَدُ جِزَائِي الْجُمْلَةِ: حَرْفُ النَّدَاءِ، وَالْآخَرُ: الضَّمِيرُ الْمُسْتَرْتَفِ فِيهِ، فَعَلَى مَذْهَبِهِ، كَوْنُهَا مِنَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، عَلَى رَأْيِ صَاحِبِ اللَّبَابِ»<sup>(١)</sup>.

.....

وقد تقدّم لك مذهبه، فلا تغفل.

واعلم أنّ الهمزة من أدوات النداء، فعلى مذهب الفارسيّ: تكون قد استوفت أقسام<sup>(١)</sup> الكلمة الثلاثة، فهي حرف استفهام، واسم فعل في النداء، وفعل أمر من (وَأَيّ) بمعنى: وعد، وعليه اللغز المشهور وهو قوله:

إِنَّ هَذَا الْمَلِيحَةَ الْحَسَنَاءَ      وَأَيّ مَنْ أَضْمَرْتُ لَخْلٍ وَفَاءً<sup>(٢)</sup>  
وقد ألغزْتُ في ذلك، وقلت:

إِمَامَ النَّحْوِ مَا أَلِفٌ أَتْنَا      وَهِيَ مِنَ الْحُرُوفِ اسْمًا وَفَعَلًا  
وفي الحالين قد حملت ضميرًا      أما هذا عَجَابٌ فابْدِ نَقْلًا  
وأجبتُ عنه فقلت:

هي الألفُ التي جاءتكَ أمرًا      مصوغًا من وأى يا صاح فعلًا  
وتأتى للنداء وهناك قولٌ      حكاه لنا أبو حيان يُتَلَّى  
بأن حرف ما ناديتَ بعضُ      يقول: هي اسمُ فعلٍ صحَّ نَقْلًا  
وقد حملت ضميرًا للمنادي      فهذا، حلُّ لغزٍ صار سهلًا

وقولي: «حكاه لنا أبو حيان»، هذا إشارة لما نقله السيوطي في حواشي المغني، فإنه نقل هذا القول عن أبي حيان حاكياً له عن البعض، ولم يعينه، فنظمت اللغز على ما رأيتُ

(١) (ب): أجزاء.

(٢) ليوسف بن أحمد الدباغ الصقلي. ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٩ و ٤٣) وإنباه الرواة للقفاطي

(٤/ ٧٠) ومغني اللبيب لابن هشام ٢٧ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (١/ ٥٧).

وَنَحْوُ ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧]، ﴿فَفَرِيقًا﴾ [البقرة: ٨٧]، مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ،  
وَالْأَصْلُ: كَذَّبْتُمْ فَرِيقًا. ثُمَّ الْجُمْلَةُ تَنْقَسِمُ ثَانِيًا .....

في حواشي السيوطي، ثم بعده على ما هنا، فرأيت أن ذلك البعض: هو الفارسي، فأبقيت ما كان على ما كان، فلا تعترض.

قال (ك): وعبد الله منصوبٌ على أنه مفعولٌ به، وهذا ظاهرٌ إن كان (عبد) مضافٌ إلى (الله)، وأما إذا كان علمًا، فالقياس: أن يكون الإعراب في الآخر، لكنه أُجْري في العبد، إبقاءً لما كان.

فإن قلت: يا عبد الله: إنشاء، وأدعو عبد الله: خبر، فكيف يكون التقدير: أدعو عبد الله؟ قلت: (يا) نائبٌ مناب (أدعو)، إذا كان<sup>(١)</sup> مستعملًا في الإنشاء مجازًا، وإن كان خبرًا بحسب لفظه<sup>(٢)</sup>. بتصرف.

قوله: (ونحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧])

ومثله: كيف جاء زيدٌ، وقوله تعالى: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، فإن تقدير الأول: جاء زيدٌ كيف، وتقدير الثاني: تنكرون<sup>(٣)</sup> أي آياتِ الله، فقدّما لاقتضاء الاستفهام الصدارة.

قوله: (ثم الجملة)

هكذا في نسخة الشارح، والذي كتب عليها غيره، بإسقاط هذا، وأول المتن: (وإذا

(١) (ب): فكان.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٧٤.

(٣) المثبت من (د). وسقط في (أ) و(ب) و(ج): «فإن تقدير الأول: جاء زيدٌ كيف، وتقدير الثاني: تنكرون».

- بالنسبة إلى الوصفية - إلى: صُغرى وكُبرى، فالصُغرى هي المُخبر بها عن مُبتدأ في الأصل، نحو: «إن قامَ زيدًا قامَ أبوه»، أو في الحال إسمية كانت أو فعلية، .....

قيل (إلخ، وقد حذف في نسخة (م) قول المتن: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] أيضًا.

قوله: (بالنسبة إلى الوصفية)

«ليس هذا بضروري، إذ لا مانع من رجوع هذا إلى التسمية أيضًا، فكما أن الاسمية، والفعلية اسمان، تكون الصغرى والكبرى اسمين، ولا ضرورة إلى جعلهما وصفين». (م د).

وهذا الكلام بعينه، اعتراض (ش) السابق، وقد علمت ما فيه، فلا تغفل.

قوله: (إلى صغرى وكبرى)

لم يقصد هنا التفضيل، فيصح التطابق، كقوله:

إذا غابَ عنكم أسود العين كنتم كرامًا وأنتم ما أقامَ ألائم<sup>(١)</sup>

أي: لئام، وعلى هذا يتخرج ما هنا، وقول أبي نواس:

كأن صُغرى وكُبرى من فقاقيعها خضباء دُرٌّ على أرضٍ من الذهب<sup>(٢)</sup>

(١) بلا عزو في: غريب الحديث لابن قتيبة (٧٢ / ٢) والزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (٢ / ٢٣٢) وأمالى القالي (٢ / ٤٧) وخزانة الأدب للبغدادى (٨ / ٢٧٧). وللفرزدق في: المقاصد النحوية للعيني (٤ / ١٥٥٠) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢ / ٧٧٩).

أسود العين: جبل. وألائم: جمع ألأم بمعنى لثيم، مجردًا عن معنى التفضيل. يريد: لا يزول لؤمكم حتى يزول هذا الجبل، ولا تكونون كرامًا حتى يغيب هذا الجبل، وهو لا يغيب أبدًا.

(٢) ديوان أبي نواس (٣ / ٣٦)، بلفظ: «من فواقعها». ينظر: المقاصد النحوية للعيني (٤ / ١٥٤٧) وخزانة الأدب للبغدادى (٨ / ٣١٩) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٦ / ١٧٤).

والكبرى هي التي خبرها جملة كـ «زيد قام أبوه» فجملة «قام أبوه» صغرى،  
لأنها خبر عن «زيد»، وجملة «زيد قام أبوه» كبرى، لأن خبر المبتدأ فيها جملة.  
وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين،.....

وقول العروضيّين: فاصلة صغرى، وكبرى.

قوله: (والكبرى)

«هي الاسميّة»<sup>(١)</sup>، في المغني.

«قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها، ولهذا النوع أسئلة:

أحدها: ﴿أَنَا أَنَا إِلَيْكَ بِهِ﴾ [النمل: ٣٩]، إذ يحتمل ﴿أَنَا إِلَيْكَ﴾ [النمل: ٣٩]. أن يكون  
فعلاً مضارعاً، ومفعولاً، وأن يكون اسم فاعل، ومضافاً إليه، ومثله: ﴿وَأَتَتْهُمْ ءَاتِيَهُمْ عَذَابٌ﴾  
[هود: ٧٦]، و: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد،  
وأن حمزة يُميل الألف من (أتى)<sup>(٢)</sup>، وذلك ممتنع على تقدير انقلبها عن همزة.

الثاني: «زيد في الدار»، يحتمل تقدير: استقر، وتقدير: مستقر.

الثالث: «إنما أنت سيراً»، إذ يحتمل تقدير: تسير سيراً، وتقدير: سائر.

الرابع: «زيد قائم أبوه»، إذ يحتمل تقدير: أبوه مبتدأ، وأن يُقدّر فاعلاً بقائم<sup>(٣)</sup>.

(ش).

قوله: (وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين)

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ٤٩٨.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٨٢.

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ٤٩٨. نقلاً عن الشنواني.

كَمَا إِذَا قِيلَ: «زَيْدٌ أَبُوهُ غُلَامُهُ مَنْطَلِقٌ» فَ«زَيْدٌ» مُبْتَدَأُ أَوَّلٍ، وَ«أَبُوهُ» مُبْتَدَأُ ثَانٍ، وَ«غُلَامُهُ» مُبْتَدَأُ ثَالِثٍ، وَ«مَنْطَلِقٌ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّالِثِ وَهُوَ «غُلَامُهُ»، وَالْمُبْتَدَأُ الثَّالِثُ وَخَبَرُهُ: وَهُمَا «غُلَامُهُ مَنْطَلِقٌ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَهُوَ «أَبُوهُ» وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الْهَاءُ مِنْ «غُلَامِهِ». وَالْمُبْتَدَأُ الثَّانِي وَخَبَرُهُ وَهُمَا: «أَبُوهُ غُلَامُهُ مَنْطَلِقٌ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ: «زَيْدٌ»، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الْهَاءُ مِنْ «أَبُوهُ»، وَيُسَمَّى الْمَجْمُوعُ - وَهُوَ: «زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ» وَمَا بَيْنَهُمَا - جُمْلَةً كَبْرَى لَا غَيْرَ، لِأَنَّ خَبَرَ مُبْتَدَأِهَا جُمْلَةً، وَتُسَمَّى جُمْلَةً «غُلَامُهُ مَنْطَلِقٌ» جُمْلَةً صَغْرَى لَا غَيْرَ، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ خَبْرًا عَنْ مُبْتَدَأٍ، وَهُوَ «أَبُوهُ»، وَتُسَمَّى جُمْلَةً «أَبُوهُ غُلَامُهُ مَنْطَلِقٌ» جُمْلَةً كَبْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى جُمْلَةٍ «غُلَامُهُ مَنْطَلِقٌ»، وَتُسَمَّى جُمْلَةً «أَبُوهُ غُلَامُهُ مَنْطَلِقٌ» أَيْضًا جُمْلَةً صَغْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى «زَيْدٌ» لَكُونِهَا وَقَعَتْ خَبْرًا عَنْهُ، .....

هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ غَرَضَ الْمَصْنُفِ بِهَذَا الْمَثَالِ، بَيَانُ كَوْنِ الْجُمْلَةِ صَغْرَى وَكَبْرَى بِاعْتِبَارَيْنِ، لَا بَيَانُ كَوْنِهَا كَبْرَى فَقَطْ وَصَغْرَى فَقَطْ، وَكَبْرَى وَصَغْرَى بِاعْتِبَارَيْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ غَرَضُهُ: الْإِشَارَةُ إِلَى جَمِيعِ ذَلِكَ، وَيدُلُّ عَلَيْهِ التَّعَرُّضُ لَهُ فِي كَلَامِهِ، وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ الْمَصْنُفَ لَوْ كَانَ غَرَضُهُ مَا ذُكِرَ، لِأَنَّهُ بِالْفَاءِ الْمَفِيدَةِ لِلتَّفْرِيعِ، يَقُولُ: فَإِذَا أَوَّلْنَا الْاِحْتِجَاجَ بِأَنَّ الْمَصْنُفَ تَعَرَّضَ لِلصَّغْرَى فَقَطْ وَالْكَبْرَى فَقَطْ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِتَعْرِفِ حَقِيقَةَ ذَاتِ الْاِعْتِبَارَيْنِ أَشَدَّ تَعْرِيفٍ، لِأَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَتَّضِحُّ أَشَدَّ اتِّضَاحٍ، بِانْكَشَافِ حَقِيقَةِ مُقَابِلِهِ، عَلَى أَنَّ الْمَصْنُفَ أَتَى بِهَذَا الْمَثَالِ تَمْهِيدًا لِقَوْلِهِ: «وَمِثْلُهُ: ﴿لَنَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]»، وَمَحَلُّ الْقَصْدِ مِنَ الْمَثَالِ: هُوَ الْجُمْلَةُ ذَاتُ الْوَجْهَيْنِ، كَمَا يَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: «وَمِثْلُهُ فِي كَوْنِ الْجُمْلَةِ فِيهِ صَغْرَى وَكَبْرَى بِاعْتِبَارَيْنِ».

ثُمَّ فِي الرَّومِيِّ أَنَّ الْجُمْلَةَ ذَاتَ الْوَجْهَيْنِ تَسْمَى: «وُسْطَى»، فَحَرَّرَ.

والمعنى: «غلام أبي زيد منطلق».

ولك في الروابط طريقتان:

قوله: (والمعنى: غلام أبي زيد منطلق)

«فيه شيء، وذلك لأن المعنى: الإخبار عن زيد بأن غلام أبيه منطلق». (ق).

وأقول: لا شيء فيه، وإن جرى عليه (م د)<sup>(١)</sup>، لما ذكره علماء الوضع: من أن الكلام إذا اشتمل على نسبتين مثلاً، فإذا كان المقصود الثانية فموضوع الأولى ليس محكوماً عليه في الحقيقة، وإنما ذكر لتعرف حال موضوع الثانية، وإن كان المقصود الأولى فموضوع الثانية لتعرف حقيقة محمول الأولى، فليس ثم إلا حكم واحد<sup>(٢)</sup>، ويجري هذا الاعتبار هنا، والشارح لاحظ النسبة الأخيرة، فأوقع عليها الحكم، كما أنه يصح ملاحظة الأولى، فكلامه صحيح، وإن أردت تحقيق الحال، فراجع مواد العضدية.

ويدل على ما قلنا: أن أصل الكلام للشارح، وعبارته: (والمعنى: غلام أبي زيد منطلق)، ولك أن تقول: الأولى أن يقال: (والمعنى: زيد منطلق غلام أبيه)، فعبارة مفيدة للتخير، وإن كان أحدهما أولى، على أن الأولوية ممنوعة بأن هذا أمر مختلف بالاعتبار، وما كان كذلك، لا أولوية لوجه فيه على الآخر، بل ما صنعه الشارح أولى، لأن الانطلاق وصف للغلام اتفاقاً، وهو خبر، والخبر وصف للمبتدأ أصالةً، والأصل في الخبر الأفراد، ولأن القاعدة: أن يجعل المبتدأ الآخر أولاً مضافاً لمتلوه، ثم لما قبله، وهكذا فكلام الشارح

(١) قال المدابغي (مخطوط): «الأولى أن يقول: والمعنى زيد غلام أبيه منطلق، كما في الأزهرية؛ لأن

المحدث عن المبتدأ وهو زيد، لا عن غلام، فإن القصد الإخبار عن زيد بأن غلام أبيه منطلق، لا مجرد الإخبار عن غلام أبي زيد بالانطلاق».

(٢) (ب): فليس ثم الحكم واحداً.

أحدهما: أن تضيف كلاً من المبتدآت - غير الأول - إلى ضمير متلوه كما مثل المصنف.

والثاني: أن تأتي بالرباط بعد خبر المبتدأ الأخير، نحو: «زيدٌ هندٌ الأخوانِ الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه» .....

جارٍ على هذه الطريقة، دون ما قالوا كما سيظهر لك، تأمل.

قوله: (أن تضيف كلاً من المبتدآت)

«إذا قلت: (زيدٌ عمُّه خاله أخوه أبوه قائمٌ)، فزيد: مبتدأ أول، عمُّه: مبتدأ ثانٍ، خاله: مبتدأ ثالث، أخوه: مبتدأ رابع، أبوه: مبتدأ خامس، وقائم: خبر المبتدأ الخامس، ومعنى المثال: أبو أخي خال عمِّ زيدٍ قائمٌ، وتلخيص هذا الوجه لمن أراد فهمه:

أن يُثبت المبتدأ الأخير، وخبره، ثم يجعل بدل كل ضمير، الظاهر الذي كان الضمير يعود إليه». (ش) بتصرف.

وهو مما يؤيده الرد السابق على (ق).

قوله: (والثاني: أن تأتي بالروابط) إلخ

وبيانه: «أن تذكر المبتدآت مجردة عن ضمير مضاف، نحو: زيدٌ عمروٌ بكرٌ هندٌ ضاربه في داره من أجله، وتخبر عن المبتدأ الأخير، وتجعل المبتدأ الأخير مع خبره، خبراً للمبتدأ الذي يليه، ثم تجعل هذا المبتدأ المتلوه مع ما بعده خبراً عن المتلوه إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده<sup>(١)</sup>، وتأتي بعد خبر المبتدأ الأخير بروابط المبتدآت<sup>(٢)</sup> المخبر عنها بالجمل،

(١) (ب) سقط: «خبراً عن المتلوه إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده».

(٢) (أ) و(ج): المبتدأ.

فضمير التثنية للأخوين، وضمير المؤنث لـ «هند»، وضمير المذكر لـ «زيد». ويتفرع من هذين الطريقتين طريقتان ثالثة مركبة منهما، وهي: أن نجعل بعض الروابط مع المبتدأ وبعضها مع الخبر، نحو: «زيد عبده الزيدون ضاربوهما».

ومثله أي: في كون الجملة فيه صغرى وكبرى باعتبارين، قوله تعالى ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]

### ويكون ترتيب الروابط

على حسب ترتيب المبتدآت في الذكر، فتجعل أول الروابط لآخر المبتدآت، والذي يليه من الروابط للذي يلي الأخير، وهكذا إلى الأول، فمعنى المثال حيثئذ: هند ضاربة بكراً في دار عمرو من أجل زيد<sup>(١)</sup>، و«لا يتعين الترتيب المذكور، إذا أمن اللبس، فلو قيل: زيد هند<sup>(٢)</sup> الغلامان أحسن إليهما عنده في دارها، لم يمتنع، وكذا: أحسن في دارها إليهما عنده». ملخصاً من (ش).

قوله: (فضمير التثنية للأخوين) إلخ

«لم ينبّه على الرابط بين المبتدأ الرابع، وخبره في هذا المثال، ولا على الرابط بين المبتدأ الثالث وخبره في مثال المصنّف، مع أن الضمير هنا مستتر، ينبغي التنبيه عليه، لأنّ الخبر مفرد، إذ الوصف مع معموله مفرد، والمفرد لا يحتاج لرابط، فلذلك لم يتعرض له». (ق).

قوله: (ومثله في كون الجملة) إلخ

(١) الشنواني.

(٢) (ب) سقط: «ولا يتعين الترتيب المذكور إذا أمن اللبس فلو قيل زيد هند».

إِذْ أَصْلُهُ أَي: أَصْل ﴿لَكِنَّا﴾ لَكِن أَنَا، فحذفت الهمزة بنقل الحَرَكة  
أو بِدُونِهِ، وتلاقت النونانِ .....

«فيه: إشارة إلى وجه التشبيه، وهذا مبني على ما قدّمه في قوله: (وإذا قيل) إلخ، وقد تقدّم الاعتراض عليه. ويمكن أن يجاب عما هنا: بأنّ التّنبية على الصّغرى فقط، والكبرى فقط في هذا الموضع بعد ذكر ما سبق، غير متوهمّ، والمتوهمّ اجتماع الصّغرى والكبرى، فلذلك اقتصر عليه، مع أنّ الأنسب التّعميم». (ق).

أقول: هذا الاعتراض مبني على ما أسلفه، وقد علمت ما فيه.

قال (ك): «لا يذهبُ عليك أنّ استعمال المِثْل مقيّدًا بما ذُكِرَ ها هنا صحيح، لكنّ الأولى أن يقال: بَدَل (مِثْلُهُ): يَدُلُّ عليه أو يَشْهَدُ له»<sup>(١)</sup>.

قوله: (إذ أصله)

وجه كونه أصلاً أنّ «الأصل: ما يُبنى<sup>(٢)</sup> عليه غيره، والمُثَبَّتُ: يبنّي عليه المحذوف، ويدلّ على هذا الأصل قراءة أبيّ بن كعب»<sup>(٣)</sup>، كما سيأتي.

قوله: (فحذفت الهمزة بنقل)

الباء فيه سببته، وعلى هذا فالحذف قياسي، لأنّ حذف الهمزة بعد سلب حركتها قياسي، لكنّ الإدغام ممتنع، لأنّ الهمزة مقدّرة، لكونها حُذفت لعلّة، والمقدّر ثابت، فهي مانعة من الإدغام.

وقوله: (أو بدونه)

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٧٨.

(٢) المثبت من (ب) ومخطوطة كافيجي. وأما في (أ) و(ج): يبنّي.

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٧٨.

.....

الباء بمعنى: (مع)، أي: حذفت مصاحبةً، لعدم النقل بأن حذفت مع حركتها بدون نقل، فالحذف اعتباطاً لا قياسي، والإدغام قياسي، لأن المحذوف اعتباطاً غير ثابت.

والحاصل: أن أحد الأمرين لازم، إما عدم صحة الإدغام، وإما الحذف اعتباطاً، وأتى الشارح بـ (أو)، ليشير إلى أن الحذف دائر بين أمرين: إما بعد سلب الحركة، أو معها، فالباء على الأول سببية، وعلى الثاني بمعنى: (مع)، فليس فيه اجتماع معنيين في آن واحد على الحرف.

فسقط ما قاله (ق)، من أن جعل الباء في (بنقل) سببية، وفي (بدونه) للمعية، يؤدي إلى اجتماع معنيين على حرف واحد مع إمكان معنى.

قال (ق) أيضاً: «والباء في (بنقل)، و(بدونه)، المناسب كونها للمعية، فإن قيل: لا معية، إذ الحذف متأخر عن النقل. فالجواب: أن المعية في الخارج».

وتوضيحه: أن الباء إذا كانت للمعية، صار معنى الكلام أن الباء حذفت، مصاحبةً للنقل.

فورد عليه: أن حذفها متأخر عنه، فكيف تجعل الباء للمعية، المنافي ذلك للواقع؟ فأجاب بقوله: «إن المعية باعتبار الخارج»، فمعناه: أنه تحقق في الخارج حذف الهمزة مع النقل، فلا ينافي أن أحدهما سابق على الآخر.

وهذا صحيح، إذ بعد النقل، وبعد حذف الهمزة يثبت هذان الأمران، أي: وجود النقل ووجود الحذف، فظهر أن ما قاله (م د): «والباء في (بنقل)، و(بدونه) بمعنى: (مع)، وهي لا تقتضي الاتحاد في الزمان، فسقط اعتراض الزرقاني»، ما لم يُصادف محلاً من احتماليه اللذين ذكرهما، كما لا يخفى على المتأمل.

فَأُدْغِمَ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ بِإِثْبَاتِ أَلْفٍ «نَا» .....

قوله: (فَأُدْغِمَ)

«إِنْ قِيلَ: كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ: (فَأُسْكِنِ الْأَوَّلَ وَأُدْغِمَ)، إِذْ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بَعْدَ الْإِسْكَانِ، وَهَاهُنَا الْحَرْفُ مُتَحَرِّكٌ بِحَرَكَةِ الْهَمْزَةِ الْمَحْذُوفَةِ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْإِدْغَامَ لَمَّا كَانَ يَسْتَلْزِمُ السَّكُونَ، اكْتَفَى بِهِ، أَوْ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: (فَأُدْغِمَ) فَحْصَلُ الْإِدْغَامِ». (ق).

وَتَوْضِيحُهُ: أَنَّ الشَّارِحَ ذَكَرَ اِحْتِمَالَيْنِ فِي الْهَمْزَةِ، وَفَرَعَ عَلَيْهِمَا الْإِدْغَامَ، لَكِنْ أَحَدَ الْوَجْهَيْنِ يُحْتَاجُ فِيهِ لِإِسْكَانِ النَّوْنِ، وَهُوَ الْأَوَّلُ، وَأُحَدِّثُهُمَا لَا يُحْتَاجُ، وَهُوَ الثَّانِي، وَالشَّارِحُ أَجْمَلَ فِي الْإِدْغَامِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: (فَأُدْغِمَ)، يُحْتَمَلُ بَعْدَ التَّسْكِينِ، كَمَا هُوَ الْأَوَّلُ، أَوْ بَعْدَ الْحَذْفِ، كَمَا هُوَ الثَّانِي، فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: (فَسُكِّنَ وَأُدْغِمَ)، لِلتَّنْصِيفِ عَلَى أَنَّ الْإِدْغَامَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ السَّكُونِ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَالنَّوْنُ فِيهِ سَاكِنَةٌ، فَلَا يُتَوَهَّمُ فِيهِ أَنَّ الْإِدْغَامَ حَالِ التَّحَرُّكِ، وَحَاصِلُ الْجَوَابِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْإِدْغَامَ لَمَّا كَانَ يَسْتَلْزِمُ السَّكُونَ، اكْتَفَى بِهِ لِيَكُونَ كَلَامُهُ عَامًّا فِي الْإِحْتِمَالَيْنِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: (فَسُكِّنَ وَأُدْغِمَ)، لَكَانَ نَصًّا فِي الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ.

وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: (فَأُدْغِمَ)، حَصَلَ الْإِدْغَامُ، وَهَذَا صَادِقٌ بِأَنْ يَكُونَ بَعْدَ التَّسْكِينِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، أَوْ بَعْدَ الْحَذْفِ عَلَى الثَّانِي، فَظَهَرَ أَنَّ مَا قَالَهُ (م د) مِنَ التَّأَمُّلِ فِي كَلَامِ (ق)، مُحَلٌّ تَأَمُّلٍ.

قوله: (في قراءة ابن عامر)

«يُوْهَمُ أَنَّهُ لَا إِدْغَامَ فِي قِرَاءَةِ غَيْرِهِ»<sup>(١)</sup>، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ الَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ ابْنُ عَامِرٍ، إِثْبَاتُ الْأَلْفِ وَصَلًّا لَا أَصْلًا الْإِدْغَامِ.

(١) (ب): «يُوْهَمُ أَنَّ الْإِدْغَامَ لَيْسَ فِي قِرَاءَةِ غَيْرِهِ». وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (أ) وَ(ج) وَمَخْطُوطَةُ الْمَدَابِغِيِّ.

وَصَلًّا وَوَقْفًا، وَالَّذِي حَسَّنَ ذَلِكَ وَقُوْعُ الْأَلْفِ عِوَضًا عَنْ هَمْزَةِ «أَنَا»، وَقَرَأَ  
أَبِيُّ بَن كَعْبٍ ﴿لَكِنْ أَنَا﴾ عَلَى الْأَصْلِ.

قال الشاطبي:

وفي الوصل لكننا، فَمُدَّ لَهُ مُلَا<sup>(١)</sup>

ولا اختلاف في إثباتها للجميع في الوقف، وفاقًا للرسم<sup>(٢)</sup>.

وتوضيح بيت الشاطبي: أنه أشار بقوله: (له) باللام، إلى هشام، وبالميم من قوله: (مُلا)، لابن ذكوان، وهما من رواية ابن عامر، الذي يشير له بالكاف استقلالاً، فثبت أن ابن عامر يقرأ بإثبات الألف حالة الوصل، لا أحد رواته، وإنما رمز لكل من راويه، ولم يرمز لابن عامر بالكاف، كما هو عادته، لضيق النظم، وقوله: (فَمُدَّ) المراد بالمد: إثبات الألف حالة الوصل، لا المد الاصطلاحي.

قوله: (وصلًا ووقفًا)

«أما إثباتها في الوصل، فلكونها عوضًا عن الهمزة المحذوفة، أو لإجراء الوصل مجرى الوقف، لما بينهما من تناسب التضاد، كما في قول الشاعر:

أنا أبو النجم وشعري شعري<sup>(٣)</sup>

وأما إثباتها في الوقف فظاهر<sup>(٤)</sup>. (ك).

(١) حرز الأمان للشاطبي ٦٦، البيت ٨٣٩ (تحقيق: الزعبي).

(٢) المدابغي.

(٣) لأبي النجم العجلي. ينظر: ديوانه ١٩٨ (طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق) والأغاني للأصفهاني

(٢٢) / ٣٣٩ ط دار الكتب المصرية) والخصائص لابن جني (٣ / ٣٤٠) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي

(٤ / ١٦١٠) وخزانة الأدب للبغداد (١ / ٤٣٩) وشرح أبيات مغني اللبيب (٥ / ٣٤٠).

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٧٩.

والأَي: وإن لم يكن أصله «لكن أنا» بالتخفيف بل كان أصله «لكن هو» بالتشديد وإسقاط الألف لقليل: لكنّه، لأنّ «لكن» المُشدّدة عاملة عمل «إن» فإذا كان اسمها ضميرًا وجب اتّصاله بها.

فقول الشّارح: (والذي حسن ذلك) إلخ، اسم الإشارة فيه، يرجع لحالة الوصل لا الوقف، لأنّه قياسي لا يدخله استحسان.

قوله: (والأَي)

هذا دليل استثنائي لما ادّعاه من أنّ أصل (لكنّا): (لكن أنا)، وتقديره: لو لم يكن أصل (لكنّا): (لكن أنا) - بإسكان نون لكن - لكان أصله: (لكن) بتشديدها، والتالي وهو كون لأصل: (لكن) بالتشديد باطل، فبطل المقدم، وهو عدم كون أصله: (لكن أنا) - بإسكان النون - فثبت نقيضه، وهو ثبوت كون أصله: (لكن أنا)، أمّا بيان الملازمة: فلأنّ الأمر دائر بين الاثنين، فمتى انتفى أحدهما، ثبت الآخر.

وأما دليل بطلان التّالي فأن تقول: ولو كان أصله: (لكن) - بتشديد النون - لقليل: لكنّه، والتالي باطل فبطل المقدم، فالمصنّف حذف التّالي من الدليل الأوّل، والاستثنائية، وحذف مقدّم الدليل الثاني، وذكر التّالي بقوله: «لقليل»، وبين الشّارح ملازمة الدليل الثاني بقوله: «لأنّ لكنّ المشدّدة»، وترك التعرّض لبيان بطلان التّالي في الشرطيّة الثانية لظهوره.

وبهذا تعلم ما سلكه الشّارح هنا من التعسّف في كلام المصنّف، ورَدّ ما قاله: (م د) أنّ فيه: استدلالاً على الأصل بصورة الدليل الاستثنائي.

قوله: (وجب اتّصاله بها)

وقد تسامح المصنفون بدُخول اللام في جواب «إن» الشرطيّة المقرّونة بـ«لا» النافية في قولهم: «وإلا لكان كذا» حملاً على دُخولها في جواب «لو» الشرطيّة، لأنّها أختها. ومنع الجمهور دُخول اللام في جواب «إن» وأجازهُ ابن الأنباري.

و«لكن» حرف استدراك من «أكفرت»، كأنّه قال: «أنت كافر بالله لكن أنا هو الله ربّي» فـ«أنا» مُبتدأ أول، و«هو» ضمير الشأن مُبتدأ ثانٍ، و«الله» مُبتدأ ثالث، و«ربّي» خبر المبتدأ الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني، ولا يحتاج إلى رابط، لأنّها خبر عن ضمير الشأن، والثاني وخبره خبر الأول، والرابط بينهما ياء المتكلم، ويُسمى المجموع: جملة كبرى، و«الله ربّي» جملة صغرى، و«هو الله ربّي» جملة كبرى بالنسبة إلى «الله ربّي» وصغرى بالنسبة إلى «أنا» .....

«ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن، ليكون اسم لكن، وقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، خبر، لأنّ حذف ضمير الشأن منصوباً ضعيف، إلّا مع (أنّ) المخففة المفتوحة، فإنّ الحذف فيها لازم»، أفاده الرّومي.

قوله: (وقد تسامح المصنفون)

أجيب عنه بأن: «(إن) - في هذا التركيب وما أشبهه - بمعنى (لو)، و(لا) بمعنى (لم)، أي: ولو لم يكن كذا لكان كذا. واللام تدخل في جواب (لو). من (ق).

قوله: (والله: مبتدأ ثالث)

«قال ابن الحاجب: هو: ضمير الله سبحانه، ولفظة الجلالة: بدل منه أو عطف بيان

وقد تكون الجملة لا صغرى ولا كبرى لفقد الشرطين: كـ «قام زيد» و «هذا زيد».

عليه، وقيل: ربّي: نعت الله، فحينئذ لا يكون ممّا نحن بصدده<sup>(١)</sup>. من (ك).

قوله: (لفقد الشرطين)

المراد بالشرط هنا: السبب، لأنّ الوصف بالصغرى والكبرى، دائرٌ معه وجودًا وعدمًا، ولا كذلك الشرط، فإنّه لا يلزم من وجوده وجود المشروط.



(١) شرح قواعد الإعراب للكافي ج ٧٩.

## المسألة الثانية

قوله: (المسألة الثانية)

قد علمت ممّا سبق، وجه تقديم المسألة الأولى على ما عداها، أمّا وجه تقديم هذه على مسألة: (ما لا محلّ له من الإعراب)، فلأنّ مفهوم ما له محلّ وجوديّ، وهو أشرف من العدميّ فقَدَم، ولأنّ مفهوم ما لا محلّ له سلبٌ لما له محلّ، وتعقّل الثبوت سابقٌ على تعقّل النفي.

وقد عكس في «المغني» فقَدَم ما لا محلّ له، نظرًا إلى أنّه لا يحلّ محلّ المفرد، فهو مستقلّ، والأصل في المحل<sup>(١)</sup> الاستقلال، فقَدَم لمجيئه على الأصل، فلكلّ نكتة، والنكات لا تتزاحم.

ثم إنّ المصنّف عدّ ما له محلّ تسعًا في «المغني»، بزيادة الجملة المستثناة كقوله تعالى ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]، أي: مستولٍ، ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾ ٣٣ ﴿فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢٣ - ٢٤]، فجملة ﴿مَنْ تَوَلَّى﴾ [الغاشية: ٢٣] إلخ: في محلّ نصبٍ على الاستثناء، والاستثناء متّصلٌ إن حُمِلَ العذاب على عذاب الدّنيا بالجهاد ونحوه، منقطعٌ إن حُمِلَ على عذاب الآخرة، وليس منه نحو: ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدٌ خيرٌ منه، لأنّ الجملة حالٌ من أحدٍ باتّفاق، أو صفةٌ له عند أبي الحسن، ومثله: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، وكذا: ما علمتُ زيدًا إلّا يفعلُ الخيرَ، فإنّها مفعول.

في بيان الجُمْل التي لها محل من الإعراب الذي هو الرفع والنصب  
والخفض والجزم.

وهي سبعة على المشهور. إحداها: الواقعة خبراً لمبتدأ في الأصل

والجملة المسند إليها، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، إذا أُعرب  
﴿سَوَاءٌ﴾ [البقرة: ٦]، خبراً، و﴿أُنذِرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، مبتدأ، ونحو: (تسمع بالمعيدي خيرٌ  
من أن تراه)، إذا لم تقدّر (أن).

فقول الشارح بعد: «على المشهور»، جواب عما يقال: قد عدها في «المغني» تسعاً،  
فما باله عدها هنا سبعة؟

ثم المراد بالجملة هنا: هي التي لا يصدق عليها تعريف الكلام، لأن الأحوال الآتية  
عارضة لها، فلا تغفل.

قوله: (محل من الإعراب)

أي: من محال الإعراب بتقدير هذا المضاف، والمصدر بمعنى: اسم المفعول، أي:  
محل المُعَرَّبِ أي: أنها تحل محلَّ المعرَّب، فيطراً عليها الإعراب، لحلولها ذلك المحلَّ،  
فمن ثم قيل: الإعراب محلي، أي: حاصل بسبب الحلول في هذا المحلَّ، فاندفع ما أطلوا  
به هنا، والحكم بالحلول محلَّ المعرَّب للجملة، سواء قدّرت بالمفرد، كالواقعة خبراً أو حالاً  
أم لا، كالمحكيّة بالقول.

قوله: (الذي هو الرفع) إلخ

فيه جريُّ على القول بأن الإعراب لفظي، فإن خُرج على أنه معنوي، قدّر أثر.

قوله: (الواقعة خبراً) إلخ

أو في الحال، ومَوْضِعُهَا إمَّا رَفْعٌ أو نَصْبٌ، ومَوْضِعُهَا .....

«مفعول<sup>(١)</sup> للواقعة، لأنَّ (وَقَعَ) يتعدى بنفسه كقولك: وَقَعْتُ السَّكِينَ. وقد يستعمل بالأداة كقولك: وَقَعْتُ عن كذا<sup>(٢)</sup>». نقله الرومي عن الصحاح<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وموضعها)

«أي: محلّها، وإمّا فسّرناه بذلك، لأنَّ الجملة من حيث هي جملةٌ مبنيةٌ، والمبني مخصوصٌ بالإعراب المحليّ، بخلاف الإعراب اللفظي والتقديري، فإنهما مخصوصان بالمعرب». رومي

وفيه: أنَّ الإعراب والبناء من عوارض الكلمة، فكيف قوله: (لأنَّ الجملة) إلخ.

ويجاب عنه: بأنّه أراد بالبناء، عدم التّغيير، لكنّ السياق يخالف هذا الجواب، لأنّه يقتضي أنّ المراد: البناء المقابل للإعراب، ألّهم إلّا أن يكون جاريًا على القول المرجوح، بأنَّ الجملة مبنية، كما حكاه يس في حواشي المختصر.

قال (ك): «فإن قلت: الجملة من حيث هي جملةٌ، لا يتصور توارد المعاني الموجبة للإعراب عليها كالمبنيات، فكيف يكون لها إعراب محليّ؟

قلت: إنها حينئذٍ في قوّة المفرد، فعلم من هذا أنّ موضوع علم النّحو لا يخلو عن اعتبار الكلمات لفظًا أو تقديرًا.

فإن قلت: ما الفرق بين الإعراب المحليّ والتّقديريّ؟

(١) يعني: (وخبراً: مفعول)، كما عند الرومي.

(٢) قال إبراهيم الحربي (غريب الحديث ١ / ٦٣): «أخبرني أبو نصر، عن الأَصْمَعِيِّ، يُقَالُ: وَقَعْتُ عَنْ كَذَا، وَمِنْ كَذَا وَقَعَةً وَوُقُوعًا». وينظر: المخصص لابن سيدة (٤ / ١٠٠).

(٣) في الصحاح للجوهري (٣ / ١٣٠٢ وقع): «وَقَعْتُ السَّكِينَ. أَخَذْتُهَا».

رفع في بابي المبتدأ و«إنَّ» المشدَّدة، فالأول: نحو «زيد قام أبوه»، فجملة «قام أبوه» في موضع رفع خبر زيد، والثاني نحو: «إنَّ زيداً أبوه قائمٌ»، فجملة «أبوه قائمٌ» في موضع رفع خبر إنَّ.

والفرق بين البابين من وجوه:

أحدها: إنَّ العامل في الخبر على الأول المبتدأ، وعلى الثاني إنَّ.

قلت: الفرق بينهما أنَّ المانع من الإعراب، في الأول: الكلمة بتمامها ك (هو)، وفي الثاني: الحرف الأخير منها، كالف العَصَا<sup>(١)</sup> «(٢)».

قوله: (في بابي المبتدأ)

وإن جمع بينهما، لاشتراكهما في حكم الرفع، وإن فرق بينهما بما سيذكره الشارح.

ثم المراد بباب (إنَّ) ما يعمل عملها، فدخل (لا النافية للجنس)، نحو: (لا ربيَّة قوم يجيئني بخبر)، كما أنَّ المراد بباب (كان) ما يعمل عملها، فدخل الأحرف المشبهة بليس، فلا إهمال في كلامه.

قوله: (نحو: زيد قام أبوه)

الخبر هنا جملة خبرية، وترك التمثيل بوقوع الإنشائية خبراً، لعله للخلاف فيها، فإن بعضهم يقول: إن وقعت خبراً، نحو: زيد اضربه، وعمرو هل جاءك؟، قُدر القول، فعليه يكون محلها نصباً، والرفع إنما هو للقول مع مقوله، وقيل - وهو التحقيق -: لا يحتاج للتقدير،

(١) عند الكافي ج ٨٢: الغضى.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافي ج ٨٢.

ثانيها: إِنَّ الْخَبَرَ فِي الْأَوَّلِ مُحْكَمٌ، وَفِي الثَّانِي مَنسُوخٌ.

ثالثها: إِنَّ الْخَبَرَ فِي الْأَوَّلِ يُلْقَى إِلَى خَالِي الذَّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ وَالتَّرْدِدِ فِيهِ، وَفِي الثَّانِي يُلْقَى إِلَى الشَّاكِّ أَوِ الْمُنْكَرِ فِي أَوَّلِ دَرَجَاتِهِ.

ويكون<sup>(١)</sup> محل (اضربه) رفعًا، على هذا.

ومبنى الخلاف: هل الإنشاء يقع خبرًا للمبتدأ أو لا؟ والصحيح الأول، لأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب - الخبر الذي هو قسيم الإنشاء ومقابله، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أن أصله<sup>(٢)</sup> الإفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام.

قوله: (ثانيها: أَنَّ الْخَبَرَ فِي الْأَوَّلِ، مُحْكَمٌ)

أي: غير منسوخ، وهذا الوجه، وإن علم التزامًا من سابقه، لكن لم يكتفِ بذلك، فصّرح.

قوله: (والمتردد)

«معطوف على (خالي)، والمتردد هو: الشاك، وقد علمت أن خبر (إن)، يُلقى إلى الشاك، فيكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهي، يجتمعان في مادة، وهو الإلقاء إلى الشاك، وينفرد خبر المبتدأ، بالإلقاء إلى الخالي من الحكم، وينفرد خبر (إن)، بالإلقاء إلى المنكر في أول درجاته»، و«يقع في غالب النسخ: والتردد بدون ميم، لكن قوله: (خالي الذهن من الحكم) يغني عنه، إذ هو معطوف على الحكم». ملخصًا من (ق)

قوله: (في أول درجاته)

وأما إذا اشتد الإنكار، فيزاد في المؤكد.

(١) (ب): فكيف يكون.

(٢) (ب): صلة.

## وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ فِي بَابِي «كَانَ».

قوله: (وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ)

قَدَرَهُ الشَّارِحُ، لَدَفَعَ مَا يَرِدُ عَلَى الْمُصَنَّفِ مِنْ لَزُومِ الْعُطْفِ عَلَى مَعْمُولَيْنِ لِعَامِلَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، لِعُطْفِ (نَصْبٍ) عَلَى (رَفْعِ) الْعَامِلِ فِيهِ: الْمَبْتَدَأُ، وَعُطْفٌ (فِي بَابِي كَانَ) إلخ، عَلَى (بَابِي الْمَبْتَدَأُ) الْعَامِلِ فِيهِ الْحَالُ الْمَحذُوفَةُ وَهِيَ (وَأَقْعَةٌ)، وَالشَّارِحُ بِهَذِهِ الضَّمِيمَةِ، جَعَلَهُ مِنْ عُطْفِ الْجُمْلِ.

قوله: (فِي بَابِي كَانَ)

أَي: النَّاقِصَةِ، لِأَنَّهَا الْمَحْتَاجَةُ إِلَى الْخَبَرِ<sup>(١)</sup>، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنِ التَّامَّةِ مَعَ أَنَّ كِلَا مَنِهْمَا مُشْتَقٌّ مِنَ الْكَوْنِ بِمَعْنَى الْوُجُودِ، أَنَّهَا إِذَا اسْتُعْمِلَتْ لِتَقْرِيرِ ثُبُوتِ الْوَصْفِ لِأَمْرٍ، اقْتَضَى ذَلِكَ شَيْئَيْنِ فَلَا يَسْتَقِلُّ مَعْنَاهَا بِأَحَدِهِمَا، فَسَمَّيْتُ نَاقِصَةً، لِكُونِهَا لَا تَتِمُّ بِأَحَدِ الْأَسْمَيْنِ.

وَأَمَّا التَّامَّةُ: فَهِيَ مُسْتَعْمَلَةٌ لِإِفَادَةِ مَعْنَى الْوُجُودِ، الْمُسْنَدُ لَشَيْءٍ مَا<sup>(٢)</sup>، فَيَتِمُّ مَعْنَاهَا بِمَا تَفِيدُ وَجُودَهُ.

تذنيب<sup>(٣)</sup>:

«(كَانَ) عِنْدَ ابْنِ الْحَاجِبِ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:

نَاقِصَةٌ: كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مَرْيَم: ٢٩]، عَلَى مَا اخْتَارَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ.

وَتَامَّةٌ: بِمَعْنَى وَجَدَ أَوْ وَقَعَ، كَمَا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ، عَلَى مَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ «الضُّوء».

(١) (أ) و(ج): لِلْخَبَرِ.

(٢) الْمُبْتَدَأُ مِنْ (ب). وَأَمَّا فِي (أ) و(ج) و(د): «إِنَّهَا إِذَا اسْتُعْمِلَتْ لَا تَتِمُّ بِأَحَدِ الْمُسْنَدِ لَشَيْءٍ مَا».

(٣) (أ) و(ج): تَنْبِيْهُ.

.....

وزائدة: غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد، كما في المثال المذكور أيضاً، على ما اختاره البعض.

والناقصة ثلاثة:

أحدها: لتقرير المبتدأ على الخبر في الزمان الماضي، إما دائماً إلى زمان النطق من غير تعرضٍ لانقطاع نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، أو منقطعاً، فلا بد حينئذٍ من قرينة مقالية، كقوله تعالى: ﴿إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، أو حالة كقول الفقير: كَانَ لِي مَالٌ.

وثانيها: بمعنى: صار، كقول الشاعر:

قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُوضُّهَا<sup>(١)</sup>

وثالثها: أن يكون فيها ضمير الشأن، كقوله تعالى: ﴿لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، أي: رأيي، وهذا المثال يصلح أن يكون مثلاً للكل، كما نص عليه صاحب «اللب».

وأما العلامة الزمخشري، فإنه عدّ ما فيها ضمير الشأن قسمًا مستقلاً، وإن كانت داخلة في أقسام الناقصة، تنبيهاً على أنها تختص بأحكام لا يشاركها فيها بقية أقسام الناقصة: منها: أن اسمها لا يكون إلا ضميراً.

ومنها: أنه لا يكون إلا للحديث.

(١) لابن أحمر الباهلي. ينظر: ديوانه ١١٩ والمعاني الكبير لابن قتيبة (١/ ٣١٣) والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (٢/ ٤٣٦) وشرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٦٨) والمحكم لابن سيده (٨/ ١٥٨) وأسرار اللغة لأبي البركات الأنباري ١١٥ وخزانة الأدب للبغدادي (٩/ ٢٠١ - ٢٠٥).

و«كاد»، فالأول نَحْوُ: ﴿كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]، فجملة  
 ﴿يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]، من الفعل والفاعل في مَوْضِع نصبٍ خبرٍ لـ «كَانَ»،

ومنها: أنه لا يكون إلا مبهماً.

ومنها: أنه لا يكون خبرها إلا جملة.

ومنها: أنه يكون فيها ضميرٌ يعودُ على اسمها.

وصاحب «اللّب» عدّ كونها بمعنى: صار، وجهاً مستقلاً، وإن كانت داخلةً في كونها  
 ناقصة، للمخالفة بينهما في المعنى<sup>(١)</sup>. أفاده الرومي.

قوله: (وكاد)

«اعلم أن (كاد) من أفعال المقاربة، وُضِعَ لدنو الخبر حصولاً، فإذا دخل عليه النفي،  
 نفي مضمونها.

وأن (عسى) ناقصةٌ عند أكثر البصريين، نحو: عسى زيدٌ أن يخرجَ، فالمضارع المصدر  
 بأن في محلّ نصبٍ على الخبريّة، أي: عسى زيدٌ الخروجَ، فعلى مذهبهم: يلزم تقدير  
 المضاف، إمّا في جانب الاسم، نحو: عسى حالٌ زيدٍ الخروجَ، وإمّا في جانب الخبر، أي:  
 عسى زيدٌ إذا الخروجَ، لوجوب صدق الخبر على الاسم.

وتامةٌ عند الكوفيين وبعض البصريين، فعند ذلك البعض يكون المضارع مع (أن)  
 مشبّه بالمفعول وليس بخبر، لعدم صدقه على الاسم، وتقدير المضاف تكلف، وذلك لأنّ  
 أصل: عسى زيدٌ أن يخرجَ، قاربَ زيدٌ أن يخرجَ، أي: الخروجَ، ثم نُقِلَ إلى إنشاء الطمع،  
 فالمضارع مع (أن) وإن لم يبق على المفعوليّة في صورة الإنشاء، فهو مشبّه بالمفعول الذي

(١) كل النص الذي عنوانه بـ «التذنيب» منقول عن الرومي.

والثاني نحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، فجملة ﴿يَفْعَلُونَ﴾  
[البقرة: ٧١]، في موضع نصب خبر لـ «كاد».

والفرق بين البابين من وجوه:

الأول: أن جملة خبر «كان» تكون جملة اسمية أو فعلية، وجملة خبر  
«كاد» لا تكون إلا فعلية فعلها مضارع. الثاني: أن خبر «كان» لا يجوز إقرانه  
بـ «أن» المصدرية، ويجوز في خبر «كاد».

كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول.

وأما على مذهب الكوفيين، فالمضارع مع (أن) بدل اشتغال من زيد، لأن فيه إجمالاً  
ثم تفصيلاً، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفوس.  
قال الرضي: وهذا أقرب عندي<sup>(١)</sup>.

فعلى هذين المذهبين، إطلاق باب (كاد) يكون على سبيل التغليب، لخروج (عسى)  
عنه. أفاده الرومي.

قوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

أي: ما قاربوا الفعل، وهذا لا ينافي ما قبله، وهو قوله: ﴿فَذَبْحُوهَا﴾ [البقرة: ٧١]، لأن  
الواو عاطفة، لا للحال، فالمعنى: أنهم ذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها، فلكل وقت،  
وشرط التناقض اتحاد الوقت.

قوله: (لا يجوز اقترانه بأن المصدرية)

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢١٤-٢١٥).

الثالث: أنَّ خبر «كَانَ» مُخْتَلَفٌ فِي نَصْبِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ  
خَبَرٌ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالْحَالِ عِنْدَ الْفَرَاءِ.  
وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ حَالٌ عِنْدَ بَقِيَّةِ الْكُوفِيِّينَ.

ليس على إطلاقه، بل يُقَيَّدُ بما إذا كان اسمَ ذاتٍ، لأنَّ (أَنْ) يُسَبِّكُ ما بعدها بالمصدر،  
فيقتضي هذا الإخبار عن اسم الذات، بالحدث، ومعلومٌ أنَّ الخبرَ متَّحِدٌ مع المبتدأ كما  
هو شأن الحمل، أمَّا إذا كان اسمَ معنى، كـ: كَانَ الرَّأْيُ أَنْ تَسَافِرَ، أو اسمَ ذاتٍ منفياً عنه الخبر،  
نحو: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [يونس: ٣٧]، أي: مُفْتَرَى<sup>(١)</sup>.

قوله: (على ثلاثة أقوال)

أيد الأول بأنها أشبهت الفعل المتعدي، في احتياجها إلى اسمين، فوقع الثاني منهما  
موقع الثاني في المتعدي، فهو شبيهٌ به من حيث وقوعه في رتبته، واحتياج الفعل إليه.

واعترضه الكوفيون: «بأنه لو كان مشبهاً بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفاً، ولا جاراً  
ولا مجروراً، واللازم متنفٍ.

وأجيب: بأن المفعول قد يقع جملةً، وذلك بعد القول وفي التعليق، وأمَّا الظرف وشبهه  
فليس الخبر، إنما الخبر هو متعلقهما المحذوف، وهو اسمٌ مفرد». من (ش).

وبه تعلم: أنَّ قول (م د) في الجواب عن هذا الاعتراض: «أنَّ المشبه لا يُعطى حكم  
المشبه به من كل وجه»، ليس على ما ينبغي، إذ ظاهره التسليم وليس كذلك، وكذلك اقتصاره  
على إيراد الجملة، تدبر.

قوله: (والثالث أنه حال)

(١) فلا يمتنع اقترانه فيهما بـ (أن). نقلاً عن المدابغي.

## الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّالِثَةُ الْوَاقِعَةُ حَالًا وَالْوَاقِعَةُ مَفْعُولًا بِهِ، .....

يُرَدُّ بِأَطْرَادٍ وَرُودِهِ مَعْرِفَةٌ وَجَامِدًا، وَبِأَنَّهُ غَيْرُ فَضْلَةٍ، إِذْ لَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ.

ثُمَّ ظَاهَرَ اقْتِصَارُ الشَّارِحِ عَلَى ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي خَبَرِ (كَانَ)، أَنَّ لَا خِلَافَ فِي خَبَرِ (كَادَ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ قِيلَ: إِنَّ النِّصْبَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ، وَقِيلَ: عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، لِأَنَّ (كَادَ) مَعْنَاهُ: قَارِبٌ، وَقِيلَ: عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ، فَمَعْنَى (كَادَ): دَنَا، وَقِيلَ: هُوَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ، فَ: (كَادَ) زَيْدٌ يَبْكِي، مَعْنَاهُ: قُرْبَ بَكَاءِهِ، فَيَكُونُ مُحَلَّةً رَفْعًا.

وَأَجَابُوا بِأَنَّ الْخِلَافَ فِي (كَادَ) لَيْسَ كَالْخِلَافِ فِي (كَانَ)، وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ الْخِلَافَ فِي (كَانَ)، لَوْ كَانَ هُوَ الْخِلَافُ فِي (كَادَ)، لَمْ يَصَحَّ جَعْلُ هَذَا مِنْ وَجْهِ الْفَرْقِ، وَعَلَيْهِ فَعَلَى الشَّارِحِ مَوَازِنَةٌ بَعْدَ ذِكْرِهِ، لِأَنَّ هَذِهِ التَّفَرُّقَةَ مُحْصَلُهَا الْاِخْتِلَافُ فِي الْخَبَرَيْنِ، وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِذِكْرِهِمَا مَعًا، وَالْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا إِخْلَالٌ بِالتَّفَرُّقَةِ، تَأَمَّلْ.

قوله: (الثانية والثالثة)

قَدْ وَجَدَ فِي بَعْضِ النَّسَخِ: «وَالثَّانِيَّةُ» بِالْوَاوِ، وَحِينَئِذٍ فَهِيَ لِعَطْفِ الْبَدَلِ عَلَى الْبَدَلِ، لَا لِعَطْفِ الْبَدَلِ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ، فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ. أَفَادَهُ (ك) (٩٠).

وَعَلَى هَذَا فَالْوَاوُ الَّتِي قَبْلَ قَوْلِ شَارِحِنَا: (وَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ) إِخْ، كَمَا فِي بَعْضِ النَّسَخِ أَيْضًا تَكْتُبُ بِالْحَمْرَةِ، لِأَنَّهَا مِنَ الْمَتْنِ، وَجَمَعَ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ اخْتِصَارًا، وَلِسُلُوكِ طَرِيقِ الْآلِفِ وَالنَّشْرِ، وَلَا شَرَاكَهُمَا فِي حَكْمِ النِّصْبِ مَعَ كَوْنِهِمَا فَضْلَةً.

قوله: (الواقعة مفعولاً به)

كَذَا فِي نَسَخٍ، وَفِي أُخْرَى بِإِسْقَاطِ (بِه) وَهِيَ مُرَادَةٌ، إِذْ حَيْثُ أُطْلِقَ الْمَفْعُولُ فَالْمُرَادُ

## ومحلّهما نصبٌ، .....

المفعول به، ولأنّ الجملة لا يَجْرِي فيها غيرُه على الرَّاجح، خلافاً لابن الحاجب، حيث قال: إنّ الجملة المحكيّة بالقول: مفعولٌ مطلقٌ مبينٌ للنوع، ك: قعدَ القُرُفُصَاءُ، أي: قعدَ نوعاً من القعود، لأنّ القُرُفُصَاءَ: أن يجلس على أليّه.

قيل مبني الخلاف: هل العاملُ فيها القول بالمعنى المصدرِي فتكونُ مغايرةً له، فهي مفعول به، ك (ضربتُ زيداً)؟ أو القول بمعنى: المقول، فهي مفعولٌ مطلق، لأنّها حيثنُذِ عينه.

قال ابن الحاجب: «والذي غرّ الأكثرين، أنّهم ظنّوا أنّ تعلقَ الجملة بالقول، كتعلقها بـ (عَلِمَ) في: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، وليس كذلك، لأنّ الجملة نفس القول، والعِلْمُ غيرُ المعلوم، فافترقا»<sup>(١)</sup>.

قال (ك): «والأولى التّفصيل بأن يقال: قد يكونُ مقول القول مفعولاً مطلقاً تارةً، كما إذا قلت: زيدٌ قائمٌ، وأخرى يكون مفعولاً به، كما إذا حكيت قول الغير، والمذكور في الكتاب من قبيل الثاني»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ومحلّهما نصبٌ)

أمّا الحالّيّة فظاهر، وأمّا الواقعة مفعولاً فمقيّدٌ بما إذا لم تُنب عن الفاعل، وذلك في القول خاصّة، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [المطففين: ١٧]، وإنّما جاز ذلك هنا، لأنّ الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة المفرد، وهذه الخاصّة لا توجد في غير القول فاختصّت النّياية به.

بل أجاز بعضهم «وقوع الجملة فاعلاً صريحاً، وحمل عليه قوله تعالى:

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٣٨ - ٥٣٩.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٩٤.

## فالحالّة

﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، فجملته: ﴿فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، معلق عنها العامل، بسبب الاستفهام في محلّ الرفع على أنّها فاعل ﴿وَتَبَيَّنَ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا رَأَوْا آيَاتِ لَيْسَجُتُّهُ﴾ [يوسف: ٣٥]، فجملته: ﴿لَيْسَجُتُّهُ﴾ [يوسف: ٣٥]، معلقة باللام، مرفوع محلاً، لكونها فاعل ﴿بَدَأَ﴾ [يوسف: ٣٥] <sup>(١)</sup>.

وأجاب المانع بأنّ في ﴿بَدَأَ﴾ [يوسف: ٣٥] ضمير (البُدُو) فاعلاً. وتقدر (ما) المصدرية أو (أن) في ﴿فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

قال (م): «وعلى هذا لا يكون عددُ الجملة التي لها محل ثمانية بل تسعة» <sup>(٢)</sup>.

وفيه: أنّه على هذا يكون عددُها إحدى عشرة <sup>(٣)</sup>، بزيادة النائية عن الفاعل والفاعل، لأنّ الجمل التي لها محلّ: تسع، فإنّ أراد الجمل التي ذكرت هنا، فكان الواجب أن يقول: عدد الجملة التي لها محلّ: سبع، لأنّ ما ذكر هنا سبع، والذي ذكر في المغني: تسع، فكلامه لم يوافق واحداً منهما.

والحاصل: أنّ الجملة إذا وقعت نائية عن الفاعل أو فاعلاً كما قيل، محلّها رفع، فكان الأولى للمصنّف أن يقيّد كونها نصب، بعدم كونها نائية عن الفاعل. ويجاب: بأنّها حيث وقعت نائية عن الفاعل، فمحلّها رفع، ولا تسمّى مفعولة، بل باعتبار <sup>(٤)</sup> ما كان، فذكرُ النصب يستلزم كونها مفعولاً، فكأنّه قال: محلّها نصبٌ إنّ وقعت مفعولاً، تأمل.

قوله: (فالحالّة)

(١) حل معاهد القواعد للزيلي ٨٧.

(٢) حل معاهد القواعد للزيلي ٨٧.

(٣) (أ) و(ج): أحد عشر.

(٤) (ب): اعتبار.

نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ وَآبَاهُمَا عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]، فجملة ﴿يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦] من الفعل والفاعل في محل نصب على الحال من الواو، و﴿عِشَاءً﴾ [يوسف: ١٦]، منصوب على الظرفية.

«الياء فيها وفي المفعولية للمصدرية، أي: كون الشيء حالاً ومفعولاً، لا للنسبة والمبالغة، لأن ياء النسبة مع تاء التانيث إذا لحقت آخر الكلمة، أفادت معنى المصدر». نقله الرومي عن صاحب «اللب»<sup>(١)</sup>.

قوله: ﴿وَجَاءَ وَ﴾ [يوسف: ١٦]

ضمّن (جاء) معنى: أتى، فنصب المفعول، أو النصب على نزع الخافض، أي: إلى أبيهم.

قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ وَظُلُمًا وَزُورًا﴾ [الفرقان: ٤]: «إنّ (جاء) يستعمل في معنى: فعل، فيُعَدَّى بما تعَدَّى به، فيكون المعنى: وَرَدُّوا ظُلُمًا، ويجوز أن يحذف الجار ويوصل الفعل»<sup>(٢)</sup>.

والضمير في ﴿جَاءَ وَ﴾ راجع لإخوة يوسف.

قوله: (على الحال من الواو)

فالحال لبيان هيئة الفاعل.

و: ﴿عِشَاءً﴾ [يوسف: ١٦]، قال الجوهري: هو من صلاة المغرب إلى العتمة. ومثله: العشي، أما العشا مقصوراً، فهو مصدر الأعشى الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار<sup>(٣)</sup>.

(١) في مخطوطة الرومي: «كذا في شرح اللب، في مباحث حروف المشبهة بالفعل».

(٢) الكشاف للزمخشري (٣/ ٢٦٣).

(٣) نقلاً عن الكافي ج ٩١. ينظر: الصحاح للجوهري (٦/ ٢٤٢٦ - ٢٤٢٧، عشا).

.....

ثم إن (م) جعل أقسام الحالية ثلاثة: فعلية مقرونة بالواو أو لا، واسمية مقرونة بها.

وشارحنا ذكر بعد تمثيل المصنف بالفعلية بدون الواو، الاسمية المقرونة بالواو، ومثلها بالحديث، ومعناه: أن الحالة التي يكون بها الشخص قريباً من ربه قرب مكانة، لا مكان من أحواله التي هو عليها حالة

سجوده. فأقرب: مبتدأ، وما: مصدرية، وكان: تامة، فيسبك ما بعدها بمصدر، أي: أقرب كون العبد.

ونص الرضي على أن إضافة المصدر تفيد العموم، فالمعنى: أكون العبد<sup>(١)</sup>، ومن ربه: متعلق بأقرب، وقوله: «وهو ساجد» حال من العبد، على ما قال الشارح.

وقال (ق)<sup>(٢)</sup>: إنه من ضمير العبد المستتر في الخبر المحذوف وجوباً، لسد الحال مسدده، والأصل: حاصل إذا كان<sup>(٣)</sup>.

وانظر ما المانع من جعله حالاً من العبد.

وقال (م): إنه «حال من أقرب». ويلزم عليه مجيء الحال من المبتدأ، وهو ضعيف.

فتحصّل أن في صاحب الحال أقوالاً ثلاثة.

ومثل الحديث آية: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣]، ومثال الفعلية

(١) (ب) سقط: «ونص الرضي على أن إضافة المصدر تفيد العموم، فالمعنى أكون العبد».

(٢) كذا في المخطوطات: ق.

(٣) هذا كلام الشنواني. أما الزرقاني فقال: «وأقرب: أفعل تفضيل مبتدأ. و(ما): مصدرية، يسبك منها مع ما بعدها مصدر. والعبد: اسم يكون. ومن ربه: متعلق خبرها. وخبر المبتدأ محذوف وجوباً. وجملة (وهو ساجد): حال من الفاعل المستتر في كان المحذوفة المحذوفة التامة، أي: إذا وجد هو أي: العبد في حالة كونه ساجداً. وظاهر كلام الشارح أنه حال من العبد المذكور، وهو غير ظاهر».

وقوله ﷺ: «أقرب ما يكون العبدُ من ربه وهو ساجدٌ»، فجملة «وهو ساجد» من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من «العبد».

والجُمْلَةُ المَفْعُولِيَّةُ تقع في أربعة مواضع: الأول: أن تقع محكية بالقول، .....

المقترنة بالواو: ﴿قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

قوله: (محكية بالقول)

الحكاية: إيراد اللفظ على صورته الأولى.

وهو<sup>(١)</sup> منصوبٌ على أنه بدل اشتمالٍ، من الجار والمجرور معاً على قول بعض النحاة: وهو أن معمول الفعل مجموع الجار والمجرور في اللغو، أو من المجرور فقط حملاً على محله على قول محققى النحاة: وهو أن معمول الفعل في اللغو هو المجرور، فعلى هذا يكون مفعولاً لـ (تقع)، وإما بفعلٍ مقدّرٍ، كما هو صنيع الشارح.

ولا يصح رفعه على أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوف، ولا جرّة على أنه بدلٌ من المجرور فقط حملاً على اللفظ، لأنه ينافيه الرسم في قوله بعد: «ومعلّقاً عنها العامل»، إذ هو معطوفٌ على «محكية»، وقد رُسم بصورة المنصوب. وصحّ الروميّ ذلك، قال: «حملاً على اللفظ وإن لم يحتمله رسم الخطّ في قوله: (ومعلّقاً)».

وإنما عبّر بالقول، ليشمل ما تصرف منه، فلو اقتصر على مادّة، لتوهم القصر.

قال (م): ومثل القول مرادفه عند الكوفيين، إمّا مقرونة بحرف التفسير، كقول الشاعر:

(١) يعني (محكية) في قول المصنف ابن هشام: «والمفعولية تقع في أربعة مواضع: محكية». ثم سيأتي توجيه الشارح الأزهري.

نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، فجملة ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ في موضع نصب على المفعولية محكية بـ ﴿قال﴾.....

وترميتني بالطرف أي أنت مُذنبٌ<sup>(١)</sup>

وكقولك: كتبتُ إليه أن افعل<sup>(٢)</sup>.

والصحيح: أنه لا محلّ لهاتين الجملتين<sup>(٣)</sup>، لأنهما وقعتا تفسيراً للفعل قبلهما، كما عليه الجمهور والشلوبين.

أو غير مقرونة، نحو: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَنْبِئُ أَنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ونحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَبْنِىْ أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، فهاتان الجملتان محلّهما نصبٌ عند الكوفيين بمرادف القول، أعني: ﴿وَوَصَّى﴾، ﴿وَنَادَى﴾، وعند البصريين بقولٍ مقدّر، ويشهد له التصريح في نحو: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾<sup>(٤)</sup> قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي [مريم: ٣-٤]، ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي بَنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥]. قوله: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

«أنطق الله عيسى ﷺ بهذا أولاً، لأنه أوّل المقامات، وللرد على من يزعم ربوبيته»<sup>(٥)</sup>. أفاده بعض الشراح.

قوله: (في موضع نصب)

- (١) بلا نسبة. ينظر: معاني القرآن للقرّاء (٢/ ١٤٤) والأضداد لابن الأنباري ١٨٩ وأمالى ابن الشجري (٣/ ٢٠٧) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٢٣٤) وخزانة الأدب للبغدادى (١١/ ٢٢٥).
- (٢) (ب): يفعل. ينظر: حل معاهد القواعد للزيلي ٨٩.
- (٣) أي: جملة (أنت مذنب) وجملة (افعل).
- (٤) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوطة، لوحة ٨ / ب).

والدليل على أنها محكية بـ ﴿قَالَ﴾ كسر «إِنَّ» بعد دُخُول ﴿قَالَ﴾. والثاني:  
أن تقع تالية للمفعول الأول في باب ظن، نحو «ظننتُ زيدًا يقرأ»، فجملة  
«يقرأ» من الفعل وفاعله المُستتر فيه في موضع نصبٍ على أنها المفعول  
الثاني لـ «ظن».

«قال ابن الحاجب في الأمالي: إن القول يحكي هذه الجملة في موضع نصبٍ باتفاق،  
إلا أنها مفعول مطلق أو مفعول به<sup>(١)</sup>».

فمذهب الجمهور: هو الثاني، والمحققين: هو الأول، كما نصّ عليه شارح اللب.  
أفاده الرومي.

قوله: (في باب ظن)

«أي: في أفعال القلوب، التي تتعدى إلى مفعولين، فإن أصل المفعول الثاني خبر،  
والخبر قد يكون جملةً، فذلك المفعول الثاني، فلهذا لا يقع المفعول الثاني جملةً في باب  
أعطيتُ».

وأما نحو: سمعتُ زيدًا يقرأ، فقد قيل: إنه يتعدى إلى مفعولين، فجملة: (يقرأ)،  
منصوبة المحلّ على أنها مفعول ثانٍ.

فإن قلت: السماع لا يتعلّق فعله إلا بالسموع، فكيف جاز تعلّقه هنا بزيد، وهو ممّا  
لا يسمع؟

قلت: إن السماع لما تعلّق باللفظ المسموع المنسوب إلى زيد، جاز تعلّقه به بهذا  
الاعتبار، كما جاز تعلّق أفعال القلوب بالمفعول الأوّل بذلك الاعتبار.

(١) نقلًا عن الرومي. ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٣٦).

والثالث: أن تقع تالية للمفعول الثاني في باب أعلم، نحو «أعلمتُ زيدًا عمرًا أبوه قائم» فجملة «أبوه قائم» في موضع نصبٍ على أنها المفعول الثالث،

وقيل: إنه يتعدى لمفعولٍ واحدٍ، فالجملة حالٌ أو بدل اشتمالٍ، وهو الظاهر، وأما إذا تعلّق بمسموع ابتداءً فهو يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ فقط<sup>(١)</sup> اتفاقًا، نحو: سمعت صوتًا، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾ [ق: ٤٢] <sup>(٢)</sup>. (ك)

قوله: (وتالية للمفعول الثاني)

«اعلم أن الفعل المتعدي على ضريين:

قسمٌ يصحُّ حملُ مفعوله الثاني على الأول.

وقسمٌ لا يصحّ.

والثاني: إما أن يتعدى إلى المفعولين بنفسه، نحو: كسوتُ زيدًا جبّةً، وباللهمة نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا، فإنه في هذين المثالين، لا يجوز أن يقال: زيدٌ جبّةً، و: زيدٌ درهمٌ، وجعلوا من هذا الباب: ما يتعدى إلى الثاني بواسطة الحرف، ثم حذف اتساعًا، مثل: اختار واستغفر<sup>(٣)</sup> وسَمَى وكَنَى. الأول يتعدى بـ (مِنْ)، والثاني بـ (عَنْ)، والثالث والرابع بالباء.

والقسم الأول: يسمّى: أفعال القلوب، فيصحُّ حملُ مفعوله الثاني على الأول، نحو: علمتُ زيدًا فاضلاً فيقال: زيدٌ فاضلٌ. أو كان بمتزلته نحو: علمتُ أبا يوسف أبا حنيفة،

(١) سقط: «فقط». وفي (ب): قطعًا. والمثبت من (ج) والكافيجي.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٩٦ - ٩٧.

(٣) المثبت من الرومي. ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٧ ط هاون، ١/ ٩٣ ط البكاء) وارتشاف الضرب

لأبي حيان (٤/ ٢٠٩٠). وهذه صورها في المخطوطات، (أ): واسمى (ب): واسمى

(ج): واسمى

.....

فإنه يقال:

أبو يوسف أبو حنيفة، ولا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه على الأشهر، مع أنّهما في الأصل مبتدأ وخبر.

وحذفهما جائز في السّعة، لأنّ مفعوليه معاً بمنزلة اسمٍ واحدٍ مضمونهما معاً هو المفعول به، فلو حذف أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة، إلا فيما وقع في مفعوله (أنّ) المفتوحة بما بعدها، خفيفة أو ثقيلة، فإنّه واجبٌ الاقتصار عند الأخفش، حيث قال: (أنّ) المفتوحة مع معموليها، هو المفعول الأوّل، فيقدّر المفعول الثاني. وأمّا عند سيويه فإنّه سدّ مسدّ مفعوليها<sup>(١)</sup>، فلا يكون اقتصاراً وإن جاز أن تسكت عنهما جميعاً، كقوله: من يسمع يخلّ<sup>(٢)</sup>.

وهي أفعالٌ سبعة. وقد يتعدّى فعّالٌ منها بإدخال الهمزة إلى مفاعيل ثلاثة، وهما: (علمت) و(رأيت)، «مفعولهما الأوّل كمفعول باب (أعطيت)، في جواز الاقتصار عليه، كقولك: أعلمتُ زيداً، والاستغناء كقولك: أعلمتُ عمراً منطلقاً. والثاني والثالث من مفعوليها، كمفعول<sup>(٣)</sup> (علمتُ)، في وجوب ذكر أحدهما عند الآخر، وجواز تركهما معاً.

والمفعول الثالث لهذه الأفعال، يقع جملةً كما في المفعول الثاني<sup>(٤)</sup> للمتعدّي إلى

(١) قال سيويه (١/ ١٢٥- ١٢٦ ط هارون، ١/ ١٩٧ ط البكاء): «فأما ظننتُ أنّه منطلقٌ فاستغني بخبر (أنّ)، تقول: أظنُّ أنّه فاعلٌ كذا وكذا، فتستغني. وإنّما يُقتصرُ على هذا إذا علِمَ أنّه مستغنٍ بخبر (أنّ)».

(٢) الرومي.

(٣) الرومي: كمفعولي.

(٤) (ب) سقط: الثاني.

وإنما لم تقع تالية للمفعول في باب أعلم، لأن مفعوله الثاني مُبتدأ في الأصل،

مفعولين، فلذلك قال المصنّف: (وتالية للمفعول الثاني)»<sup>(١)</sup>.

قوله: (في باب أعلم)

ألحق به الحريري (عَلَّمَ) بالتّضعيف<sup>(٢)</sup>، ورُدّ: بأن الظاهر من مذهب سيويه أنّ النّقل بالتّضعيف: سماعي في المتعدّي واللازم، وبالهَمْزة: قياسي في اللازم، سماعي في المتعدّي<sup>(٣)</sup>.

وقيل: بالقياس في التّضعيف. وقيل: بالسّماع فيهما.

قوله: (وإنما لم تقع تالية) إلخ

جوابٌ عما نشأ من قوله: إنّما «تقع تالية للمفعول الأوّل في باب ظنّ، وللمفعول الثاني في باب أعلم».

«وكان ينبغي أن يتعرّض للمفعول الأوّل في البابين، لأنّه لا يقع جملةً، مع أنّه ليس بمبتدأ في الأصل، بل فاعل من جهة المعنى»<sup>(٤)</sup>.

قوله: (لأنّ مفعوله الثاني، مبتدأ في الأصل) إلخ

هذا هو مذهب الجمهور: من أنّ أفعال القلوب ناسخةٌ للمبتدأ والخبر.

وذهب البعض: إلى أنّها ليست من الدّواخل عليهما، وليست من نواسخه، استدلالاً على ذلك بأن العرب تقول: ظننتُ زيداً عمرًا.

(١) الرومي.

(٢) نقلاً عن الكافيجي.

(٣) الكافيجي.

(٤) الزرقاني.

والمُبْتَدَأُ لا يكون جملةً. والرَّابِعُ أنْ تقعَ مُعَلَّقًا عَنِهَا الْعَامِلُ، .....

لكنَّ الحقَّ: مذهب الجمهور، وأما قولهم: ظننتُ زيدًا عمرًا، فمؤوَّل بمعنى: ظننتُ الشخصَ المسمَّى بزيد مسمًى بعمر، كما أنَّ قولك: زيدٌ حاتم، مؤوَّل بقولك: زيدٌ مثل حاتم.

قوله: (لا يكون جملةً)

على المشهور، وجوز بعضهم: كونه جملةً، وقد تقدّم لك مثاله في: «تسمّع بالمعيدي»، فلا تغفل.

قوله: (ومعلّقًا عنها العامل)

لا يَرِدُ على المصنّف أنّه لم يقل الأوّل والثاني والثالث، لأنّ ترك الترتيب<sup>(١)</sup> مبنيٌّ على الظهور، على أنّ تعيين الطريق خارجٌ عن قانون البحث.

والتعليق: تركُ العمل لفظًا لا معنىً لمانع.

والإلغاء: تركُ العمل لفظًا ومعنىً، وهو جائزٌ.

بخلاف التعليق فإنّه تارة يكون واجبًا، وتارة لا يكون كذلك، وضابط الأوّل<sup>(٢)</sup>: أن يتقدّم على الاسم أداة استفهام نحو: ظننتُ أزيدَ قائمٌ، أو يكون الاسم اسمَ استفهامٍ نحو: ظننتُ أيّهم قائمٌ، أو يكون مضافًا إلى اسمِ استفهامٍ نحو: علمتُ غلامَ أيّهم أنت. أو دخلت عليه (ما) النافية نحو: ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ، أو (إن) النافية<sup>(٣)</sup>، أو (لا) النافية نحو: ظننتُ لا زيدٌ

(١) (ب): التركيب.

(٢) وهو وجوب التعليق. ومن ألفاظ التعليق: الاستفهام بصوره الثلاث، وحروف النفي الثلاثة، ولام الابتداء، وإنّ.

(٣) (أ) و(ج) سقط: «أو (إن) النافية».

.....

عندك ولا عمرو. أو لام الابتداء نحو: ظننتُ لزيدَ قائمًا، أو (إن) وفي ثاني معموليها اللام نحو: ظننتُ إن زيدا لقائمٌ.

والثاني<sup>(١)</sup>: أن يكون الاسم لم يدخل عليه شيءٌ مما ذكر، وما بعدها مستفهمٌ عنه، نحو: علمتُ زيدا أبو مَنْ هو، فيجوز في (زيد) وجهان:

أحدهما: النصب، وهو الأولى، فالجملة التي بعده في موضع المفعول الثاني.

والوجه الآخر: الرفع على الابتداء، فالجملة التي بعده في موضع رفع على الخبر، والجملة من المبتدأ والخبر، في موضع مفعوليها، فإن المعلق عاملٌ في المحل بخلاف الملقى.

«واعلم أن أفعال القلوب تختصّ بالإلغاء. وأما التعليق فيجوز في الأفعال التي تشبه أفعال الشك واليقين، في كونها غير محققة الوقوع كـ (علم) بمعنى: عَرَفَ<sup>(٢)</sup>، و(نظر) و(تفكر) وغير ذلك، وما عدا ذلك من الأفعال، لا تعلق عن العمل إلا عند يونس، فإن التعليق في جميع الأفعال جائزٌ عنده. والكسائي كيونس في الواقع، وكالجمهور في المتظر.

فالمعلق إما أن يطلب: مفعولاً واحداً نحو: عرفتُ هل زيدٌ في الدار، فالجملة في موضع مفعولٍ واحد. أو اثنين فتكون الجملة في مقام المفعولين، نحو: علمتُ لزيدٌ في الدار. أو أكثر فتكون تلك الجملة في مقام الثاني والثالث نحو: أعلمتُك ما زيدٌ في الدار<sup>(٣)</sup>.

(١) أي: ضابط الثاني، وهو أن لا يكون التعليق واجباً، بل جائزاً.

(٢) أي: علم بحاسة من الحواس الخمس. وإذا كان (علم) بمعنى: اليقين تعدى إلى اثنين، وإذا كان بمعنى: المعرفة تعدى إلى واحد. ينظر: المصباح المنير ٣٢٩ و٣٤٨ (ط الرسالة).

(٣) الرومي.

والتعليق: إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاً، لمجيء ما له صدر الكلام،

قوله: (إبطال العمل لفظاً)

«المراد بإبطاله في اللفظ: إبطاله من العمل في المفرد، سواء كان معرباً لفظاً أو محلاً أو تقديرًا، فدخل: أتعلمُ أهذا ذاك، وتعلمُ أموسى الفتى، فلا عمل للعامل في المفردين، بل في الجملة بأسرها، فالجملة لها محل<sup>(١)</sup>، وكلٌّ من المفردين لا محل له<sup>(٢)</sup>».

قوله: (وإبقاؤه محلاً)

«فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب: ظهور ذلك في التابع، فتقول: عَرَفْتُ مَنْ زَيْدٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِهِ. ويشهد له قول كثير:

وما كنتُ أدري قبلَ عزّةِ ما البكا ولا موجعاتِ القلبِ حتّى تولّت<sup>(٣)</sup>

بنصب (موجعات)»<sup>(٤)</sup>.

لكن قال المصنّف في المغني: «ولك أن تدعي أن (البكا) مفعول، وأنّ (ما) زائدة، أو أنّ الأصل: ولا أدري موجعات، فيكون من عطف الجمل، أو أنّ الواو للحال، وموجعات: اسم لا، أي: وما كنتُ أدري قبل عزّة والحال أنّه لا موجعات للقلب موجودة: ما البكاء»<sup>(٥)</sup>.

قوله: (لمجيء ما له صدر الكلام)

(١) (ب): «الجملة لا محل لها». والمثبت من الزرقاني و(أ) و(ج).

(٢) الزرقاني.

(٣) ديوان كثير عزة ٩٥ (تح: إحسان عباس) وينظر: المقاصد النحوية للعيني (٢/ ٨٦٣) وشرح أبيات

المغني للسيوطي (٢/ ٨١٣) وخزانة الأدب للبغدادى (٥/ ٢١٤-٢١٧ و٩/ ١١٤).

(٤) نقلاً عن الزرقاني. والكلام في: مغني اللبيب لابن هشام ٥٤٩.

(٥) مغني اللبيب لابن هشام ٥٤٦.

.....

«كأداة النفي والاستفهام ولام الابتداء، لأن ما قبلها لا يعمل فيما بعدها، نحو: علمتُ لزيد قائمًا، وأتيم قاعدًا»<sup>(١)</sup>.

فلو أعمل الفعل لجعل ما بعد ما له الصدارة، معمولاً لما قبله، فيخرجُ عن<sup>(٢)</sup> أن يكون له صدرُ الكلام، «فروعت هذه الأشياء من حيث اللفظ، كما روعي العامل من حيث المعنى، إذ الحق ما كان بقدر الإمكان»<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

وفي (ك): «فإن قلت: لِمَ لَمْ يعكس؟ قلتُ: لأنَّ طريقته هو الاستقراء، لا العقل، ولا يذهب عليك أن الغرض من الاستدلالات النحوية، هو التوجيه بعد الوقوع على طريق الإيضاح، لا الإثبات»<sup>(٥)</sup>، وأما نحو: علمتُ إنَّ زيدًا قائمٌ - بالكسر - فإنه يمكن الإعمال بجعلها مفتوحة، فتقوم الجملة مقام المفعولين، فلا يعدلُ إلى التعليق مع إمكان الأصل وهو الإعمال، وأما إذا لم يمكن الأصل فيرجعُ إلى التعليق، حملًا للكلام على جانب الفائدة، نحو: علمتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ»<sup>(٦)</sup>.

(١) المدابغي.

(٢) (ب): على.

(٣) كذا في بعض نسخ الكافي. وفي نسخ أخرى والمطبوع ١٠٠: «أداءً لِحَقِّ ما كان بقَدْرِ الإمكان». واضطربت نسخ حاشية العطار: (أ) و(ج): «إذ الحق لما كان بعد الإمكان». وفي (ب): «ان الحق... بقدر الامكان».

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافي ١٠٠، ونصه: «وإنما لم يعمل العامل حيثنَّ لفظاً لأن ما قبل هذه الأشياء لا يعمل فيما بعدها بالاستقراء، فروعت هذه الأشياء من حيث اللفظ كما روعي العامل من حيث المعنى أداءً لِحَقِّ ما كان بقَدْرِ الإمكان».

(٥) نص الكافي ١٠٠: «... لا الإثبات، على طريق العقل، فإن ذلك غير جائز. وأما نحو [...]».

(٦) شرح قواعد الإعراب للكافي ١٠٠.

سَوَاءٌ كَانَ الْعَامِلُ مِنْ بَابِ «عَلِمَ» أَمْ مِنْ غَيْرِهِ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف: ١٢]، وَ﴿أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾ مُبْتَدَأٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ﴿أَحْصَى﴾ خَبَرُهُ وَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ، لَا اسْمَ تَفْصِيلٍ مِنَ الْإِحْصَاءِ.....

«فإن قلت: ما معنى الاستفهام مع حصول العلم؟ قلت: صورته صورة الاستفهام، وليس معناه معنى الاستفهام، فإنك إذا قلت: علمتُ أيُّهم في الدار، فمعناه: علمتُ الذي في الدار، وكذا جميع الاستفهام الذي علق عنه الفعل، ولذلك لا يكون لمثل هذا الاستفهام جوابٌ ألبتة، بخلاف الاستفهام الذي لم يُعَلَّقْ عنه الفعل، فإنك إذا قلت: أيُّهم في الدار، يكون له جوابٌ لفظاً أو تقديرًا. وقيل معنى (علمتُ أزيدُ قائمٌ): علمتُ جوابَ هذا الاستفهام»<sup>(١)</sup>.

قوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾ [الكهف: ١٢].

اللام في (لنعلم) لام العاقبة<sup>(٢)</sup>، متعلِّقٌ بقوله: (فضربنا) أو بـ (بعثنا)<sup>(٣)</sup> أو بالمجموع أو بالضرب بواسطة البعث. فـ (نعلم): منصوبٌ بـ (أن) مضمرة بعد اللام، والمراد: يتعلّق علمنا تعلّقًا تنجيزيًا جليًّا مطابقًا لتعلّقه الأزليّ، لكنّ هذا ظاهرٌ بالنظر إلى القول بأنّ للعلم تعلّقين، والمحققون على أنّ له تعلّقًا واحدًا تنجيزيًا أزليًّا، وعليه فالمعنى: ليظهر ما تعلّق به علمنا، فالاستقبال بالنظر للمعلوم لا العلم، إذ هو أزليّ، أي: ليضبط أصحاب الكهف مدّة لبثهم في الكهف بعد تيقظهم، وتنبّههم من نومهم، فيزدادوا إيمانًا.

وقوله: ﴿أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾

(١) شرح قواعد الإعراب للكافجي ٩٩.

(٢) قال الكافجي ١٠٢: «لنعلم: اللام فيه للتعليل، وعند الأشاعرة مثل هذه اللام تسمى لام العاقبة ولام الحكمة».

(٣) نص الآيتين ١١- ١٢ من سورة الكهف: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ۝ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾.

على الأصح، وجُملة المبتدأ وخبره في موضع نصب، .....

التثنية باعتبار الاختلاف في مدة اللَّبث، حيث ﴿قَالُوا لَيْسَ أَيَّامًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩] ف ﴿أَمَدًا﴾: مفعول ﴿أَحْصَى﴾، وفي ﴿أَحْصَى﴾ ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ عائدٌ إلى المبتدأ الذي هو (أي)، وقوله: ﴿لِمَا لَيْسُوا﴾ حالٌ من ﴿أَمَدًا﴾ بتقدير جعل (ما) مصدريةً فيها معنى المدة، ومعلومٌ أنَّ الأمد بمعنى: الغاية، فالمعنى: أحصى غايةً حاصلةً لأزمان لَيْسَهُمْ، فغاية معنى (أمد)، و(لأزمان لَيْسَهُمْ)، أخذ من (ما) المصدرية فيها المدة، أي: مصدرية ظرفية، وإنما جمع الزّمان باعتبار الآنات وإن كان هو شيئاً واحداً، ويصحّ أن تجعل التقدير: لزمن لَيْسَهُمْ بناءً على عدم اعتبار تعدّد الآنات، لكنّ المناسب للأمد: الجمع، وصحّ وقوع الحال من النكرة، لتأخر النكرة عنها. ولك أن تجعل (ما) مصدرية بدون اعتبار المدة، فتكون مفعولاً له، أي: لأجل لَيْسَهُمْ، وعلى هذين الوجهين، فاللام أصلية، وقيل: صلة، و(ما) موصولةٌ. صلتها ﴿لَيْسُوا﴾ و﴿أَمَدًا﴾ تمييزٌ محوّلٌ عن المفعول، ولا مانع من التّمييز على احتمال كون ﴿أَحْصَى﴾، فعلاً ماضياً، فيكون الموصول مع صلتها في محلّ نصب مفعوله. هذا توضيح ما ذكره (ك) (١).

قوله: (على الأصح)

راجعُ لقوله: (وهو فعلٌ ماضٍ)، لأنّه لو كان اسمَ تفضيل، لكان على غير القياس، إذ يشترط في أفعال التّفضيل، أن يُصاغ من المجرد، وهو ههنا مصوغٌ من الإحصاء، وهو مزيد، ومقابل الأصح: أنّه اسم تفضيل، لكن من الإحصاء بحذف الزوائد.

ثمّ في الرّوميّ: هاتان (٣) الآيتان، أعني: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾ [الكهف: ١٢]،

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٠٣.

(٢) (أ) و(ج): وهذان.

### سَادَّةٌ مَسَدٌ مَفْعُولِي ﴿نَعَلَمَ﴾.

و﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، عُلِّقَ فِيهِمَا الْفِعْلَانِ عَنِ الْعَمَلِ، لَوْجُودِ مَا لَهُ الصَّدَارَةُ، وَهُوَ (أَيُّ) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ، لِأَنَّهُ لَوْ أَعْمَلَ الْفِعْلُ فَجَعَلَ مَا بَعْدَ (أَيُّ) مَعْمُولًا لَمَّا قَبْلَهُ، فَيُخْرِجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ.

و(أَيُّ) مِنَ الْأَسْمَاءِ اللَّازِمَةِ لِلِإِضَافَةِ، فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى نَكْرَةٍ أُضِيفَ إِلَى الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ، وَإِنْ أُضِيفَ لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ إِلَى الْاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا<sup>(١)</sup>.

وَعَنِ الزَّمْخَشَرِيِّ<sup>(٢)</sup>: تَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْوَاحِدِ الْمَعْرِفَةِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ بَعْضُ شُرَاحِ الْمَفْصَلِ<sup>(٣)</sup>، وَلَكِنْ عِنْدَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْوَاحِدِ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْوَاحِدُ مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً، لَا يَكُونُ إِلَّا مُؤَوَّلًا بِمَعْنَى الْجَمْعِ.

فَعِنْدَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مَعْرِفَةٌ عِنْدَ عَامَّةِ النَّحَاةِ، وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً مَعْنًى، خِلَافًا لِصَاحِبِ التَّخْمِيرِ<sup>(٤)</sup> فَإِنَّهُ عِنْدَهُ يَكُونُ نَكْرَةً، وَلَوْ بَعْدَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، فـ (أَيُّ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ: مُبْتَدَأٌ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ، إِمَّا بِالتَّعْرِيفِ أَوْ بِالتَّخْصِيصِ إِلَى الْحَزْبَيْنِ.

قوله: (سَادَّةٌ مَسَدٌ مَفْعُولِي نَعَلَمَ)

«فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْجُمْلَةَ، إِنَّمَا يَكُونُ لَهَا مُحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، إِذَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمَفْرَدِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُتَعَدَّدَ غَيْرَ الْمَفْرَدِ.

(١) الرومي.

(٢) ينظر: المفصل للزَّمْخَشَرِيِّ ١٠٢.

(٣) وينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢/ ٤٠٧ ط أوقاف العراق) وشرح المفصل للخوارزمي (التخмир ٢/ ٢٢ دار الغرب) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٥٢).

(٤) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي (التخмир ٢/ ٢٢ دار الغرب).

والثاني: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩] ف﴿أَيُّهَا﴾ مُبْتَدَأٌ ومُضَافٌ إِلَيْهِ، و﴿أَزْكَى﴾ خبرُهُ، و﴿طَعَامًا﴾ تَمْيِيزٌ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبْرُهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، سَادَّةٌ مَسَدَّةٌ مَفْعُولِ ﴿يَنْظُرُ﴾ الْمُقَيَّدِ بِالْجَارِ. قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمَغْنِيِّ»: لَأَنَّهُ يُقَالُ «نَظَرْتُ فِيهِ»، وَلَكِنَّهُ هُنَا عَلَّقَ بِالِاسْتِفْهَامِ عَنِ الْوُصُولِ فِي اللَّفْظِ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَهُوَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى طَالِبٌ لَهُ عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ الْحَرْفِ، .....

قُلْتُ: المراد بالمفرد هنا، مقابل الجملة، فيدخل المتعدد تحت تعريف المفرد<sup>(١)</sup>.

(ك).

قوله: ﴿أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]

«الضمير في ﴿أَيُّهَا﴾ للمدينة، على حذف مضاف، أي: لأهلها، ويقال: إنها المسماة الآن: طراسوس<sup>(٢)</sup>، بفتح الراء. و﴿أَزْكَى﴾ أي: أجل وأطيب، أو أكثر وأرخص». (م د).

ومثل هذا المثال، الذي ذكره المصنف، قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٤]، و﴿يَسْتَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، لأنه يقال: فكرت فيه وسألت عنه، وقد علّقنا بالنفي في الأول، والاستفهام في الثاني<sup>(٣)</sup>.

وبقي ما وقعت نائبة عن مفعولٍ صريحٍ غير مقيدٍ بالجار، ومثالها: عرفتُ مَنْ أبوك،

(١) شرح قواعد الإعراب للكافجي ١٠٤.

(٢) كذا في المخطوطات وهذه صورتها: **طراسوس**، وفي بعض نسخ المدابغي: طراسوس.

وتضبط: طراسوس، بفتح أوله وثانيه. وطراسوس، بضم أوله وإسكان ثانيه. ومنعوا فتح الطاء وإسكان الراء. ينظر: معجم ما استعجم للبكري (٣/ ٨٩٠) ومعجم البلدان لياقوت (٤/ ٢٨).

(٣) حل معاهد القواعد للزيلي ٩٢.

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعلّق فعلٌ غيرُ «عِلِم» و«ظَن» حتّى يتضمّن معناهُما، وعلى هذا تكون هذه الجملة سادّة مسدّ مفعولين. انتهى. والنّظر: الفكر في حال المنظور فيه.

والرّابعة من الجمل التي لها محلّ من الإعراب:

فـ (مَنْ أبوك) واقعة موقع المفعول، إذ يقال: عرفتُ زيداً<sup>(١)</sup>.

وحيتّذ فتّم الأقسام الثلاثة التي ذكرها في المغني، وهي: وقوع الجملة موقع المفعول المقيدّ بالجارّ، وموضع المفعول الصّريح، وموضع المفعولين.

قوله: (وزعم ابن عصفور)

«هذا مقابل التّعميم المذكور في قوله: (سواءً كان العامل من باب عِلِم، أم من غيره)، وأجاز يونس: التّعليق في جميع الأفعال، ففي التّعليق ثلاثة مذاهب»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والنّظر)

أي اصطلاحاً: هو (الفكر).

قال الطّوسيّ في شرح الإشارات: «الفكرُ قد يطلق على حركة النّفس بالقوّة التي في مقدّم<sup>(٣)</sup> البطن الأوسط من الدّماغ المسمّى بالدّودة، أي حركة كانت، إذا كانت تلك الحركة في المعقولات. وأمّا إذا كانت في المحسوسات فقد تسمّى تخيلاً.

وقد يطلق على معنى ثانٍ أخصّ من الأوّل: وهو حركةٌ من جملة الحركات المذكورة،

(١) حل معاهد القواعد للزيلي ٩٢.

(٢) المدابغي.

(٣) (ب): بمقدم.

.....

تتوجّه النفس بها من المطالب، مترددة في المعاني الحاضرة عندها، طالبةً مبادئ تلك المطالب المؤدية إليها، إلى أن تجدها، ثم ترجع منها نحو المطالب.

وقد يطلق على معنى ثالث هو جزء من الثاني: وهو الحركة الأولى وحدها من غير أن يجعل الرجوع إلى المطالب جزءاً منه، وإن كان الغرض منها هو الرجوع إلى المطالب.

والأول: هو الفكر الذي يُعدّ من خواص الإنسان.

والثاني: هو الفكر الذي يُحتاج فيه إلى علم المنطق.

والثالث: هو الفكر الذي يُستعمل بإزائه الحدس<sup>(١)</sup>.

فتفسير (ش) حركة النفس في المعقولات، بقوله: «أي: انتقالها فيها انتقالاً تدريجياً قصدياً». وبني على ذلك أنّه «مستعملٌ هنا في بعض معناه، لقوله: (في حال المنظور فيه)، أي: في طلب حال المنظور فيه المناسب للمطلوب من بين أحواله»<sup>(٢)</sup>، محلّ تأمل لأنّ المراد بالفكر ههنا: المعنى الأول، لا المعنى الثاني الذي فُسّر<sup>(٣)</sup> هذا به، فبني عليه القول بالتجريد، وحيثُ فلا تجريد في الفكر عن بعض معناه، بل المراد به الحركة في أحوال المنظور فيه من غير تدريج، إذ هو المعنى الأول.

فائدة:

قال عبد الحكيم في حواشي الخيالي: إنّ تجريد اللفظ عن بعض معناه، حقيقةٌ قاصرة.

وذكر (ش): أنّ النظر إذا استعمل بـ (في) يكون بمعنى: الفكر، وبـ (إلى) بمعنى: الرؤية،

(١) شرح الإشارات للطوسي (١/ ١٩ - ٢٠ ط مؤسسة النعمان).

(٢) الشنواني.

(٣) (ب): فسرّه.

## الْجُمْلَةُ الْمُضَافُ إِلَيْهَا وَمَحَلُّهَا الْجَرُّ فَعْلِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ اسْمِيَّةٌ .....

وبـ (اللام) بمعنى: الرَّحمة، وبـ (على) بمعنى: الغضب، وبـ (بين) بمعنى: الحكم، كقولك: نظرتُ بين القوم، أي: حكمتُ بينهم.

قوله: (المضاف إليها)

ضميره مرفوع المحلّ على أنّه نائب فاعل اسم المفعول الذي هو (المضاف)، وصاحب الكشف يُسمّيه فاعلاً، و(ال) موصولة، فلذلك عاد عليها ضمير (إليها)، فيكون التقدير: التي أُضيف إليها.

قوله: (ومحلّها الجر)

في الرّوميّ: أنّ «الانجرار بنفس المضاف عن سيّويه، وباللّام عند الزّجاج، وبـ (من) عند قوم، وبالإضافة عند بعض».

فيستفاد منه أنّ الأقوال أربعة، والمشهور أنّها ثلاثة، وأنّ الانجرار قيل: بالحرف التي عليه معنى الإضافة، فتفطن.

قوله: (فعليّة كانت أو اسميّة) إلخ

إشارة لنكتة تعداد الأمثلة في كلام المصنّف.

قال سيّويه: اسم الزّمان المبهّم كائنًا ما كان، إن كان مستقبلًا فهو كـ (إذا) باختصاصه بالجمل الفعلية، وإن كان ماضيًا فهو كـ (إذ) في الإضافة إلى الجملتين<sup>(١)</sup>.

(١) نقلًا عن: حل معاهد القواعد للزلي ٩٤. قال سيّويه (٣/ ١١٩ ط هارون، ٤/ ٢٤٧ ط البكاء): «جملة هذا الباب أنّ الزّمان إذا كان ماضيًا أُضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنّه في معنى (إذ)، فأُضيف إلى ما يُضاف إليه (إذ). وإذا كان لِمَا لم يَقَعْ لم يُضَفْ إلّا إلى الأفعال؛ لأنّه في معنى (إذا)، و(إذا) هذه لا تُضاف إلّا إلى الأفعال».

فالأولى: نحو قوله تعالى ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]..

قال (م): ورُدَّ عليه اختصاص المستقبل بالفعليّة، بالآية، أي: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ [غافر: ١٦]، ويقول الشاعر:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ      بِمُغْنٍ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ<sup>(١)</sup>  
انتهى كلامه<sup>(٢)</sup>.

وقد يقال: إنّ يوم القيامة لما كان محقّق الوقوع، جُعِلَ كالماضي فحمل على (إذ) لا على (إذا)<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩]

(١) قائله: سواد بن قارب الدوسي (أو السدوسي) الصحابي. اللغة: (القتيل) هو الخيط الأبيض الرقيق الذي يكون في النواة. المعنى: وكن لي - يا رسول الله - شفيعاً يوم لا صاحب الشفاعة يدافع قليلاً من العذاب عني. ومقتضى قوله: (فكن لي)، أن يقول: عني، لكنه أقام المظهر مقام المضمّر، استعطافاً منه ليذكر اسمه ونسبه (سواد بن قارب)، وفيه التفات من التكلم إلى الغيبة. الإعراب: (لا) نافية تعمل عمل ليس، (ذو) اسمها مرفوع وهو مضاف، و(شفاعة) مضاف إليه مجرور، (بمغن) الباء: حرف جر زائد، مغن: خبر (لا) منصوب، فاعله مستتر، (قتيلاً) مفعول لاسم الفاعل. الشاهد: حيث أضيف الظرف المبهم وهو (يوم) إلى الجملة الاسمية وهي (لا ذو شفاعة بمغن).

ينظر: جمهرة أشعار العرب ٥٥ والروض الأنف للسهيلي (٢/ ٣٢٢) والحماسة المغربية (١/ ٧٨) والحماسة البصرية (١/ ١١٧) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٧٦) وشرح ابن عقيل (١/ ٣١٠، الشاهد ٧٦) والجني الداني للمرادي ٥٤ ومغني اللبيب لابن هشام ٥٤٨ والمقاصد النحوية للعيني (٢/ ٦٥٠) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٦/ ٢٧٤).

(٢) حل معاقد القواعد للزلي ٩٥.

(٣) خرّجه على وجه آخر الدماميني (تحفة الغريب ٣/ ١٧٤): «وهو أن يكون (ذو شفاعة) اسمًا لا (يكون) محذوفة، أي: يوم لا يكون ذو شفاعة بمغن. فالإضافة إلى جملة فعلية».

فجمله ﴿يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ في محل جرّ بإضافة ﴿يَوْمُ﴾ إليها والثانية: نحو قوله تعالى ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾ [غافر: ١٦] فجمله ﴿هُمْ بَرْزُورٌ﴾ من المبتدأ والخبر في محل جرّ بإضافة ﴿يَوْمُ﴾ إليها، .....

«قرأ نافع بالفتح<sup>(١)</sup> على البناء، لإضافته إلى الجملة. وقرأ الباقر بالرفع على الإعراب<sup>(٢)</sup>. وعلى كلّ فهو خبر اسم الإشارة المشار به للخبر المذكور قبل هذه الآية<sup>(٣)</sup>».

وصحّت الإضافة مع كونها من خواصّ الاسم، إمّا لما قيل: إنّ هذا من خواصّ الظروف، أو لتأويل الجملة بالمصدر المعرّف، وتعرّفه - هاهنا - بالإضافة، إذ المعنى: يَوْمُ نَفْعِ صِدْقِهِمْ، وإنّما احتيج لوصف المصدر بكونه معرّفاً، لأنّه لو أُضيف اليوم إليه منكرًا لم يكن ذلك تأويلاً للجملة، بل للفعل، مع أنّ الغرض تأويلها، فالفعل أوّل بالمصدر، والفاعل لما أُضيف إليه كأنّه<sup>(٤)</sup> مؤوّل، وإنّما أُضيف المصدر دون المفعول، لأنّ المفعول خارج عن الجملة، إذ هو فضلة.

وبهذا تعلم أنّ قول الشارح (فجملة ينفع) إلخ: تسمّح، إذ الجملة: هي مجموع الفعل والفاعل، حملة على ذلك ظهور المراد، هذا خلاصة ما يقال هنا.

قوله: (بإضافة ﴿يَوْمُ﴾ إليها)

وقيل: إنّ يوم مضاف إلى الفعل فقط، وإن كان من حقّ الفعل أن لا يضاف إليه، لكنّهم

(١) فتح (يوم). ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٥٠ والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (٣/ ٢٨٢).

(٢) قال الرومي: «(هذا): مبتدأ. ويوم، بالرفع: خبر مضاف إلى الجملة الفعلية وهي (ينفع) مع فاعله. والجملة مجرورة المحل على أنها مضافة إليها لـ (يوم). وهذا على رأي المصنف».

(٣) المدابغي.

(٤) (أ): كان.

.....

استحسنوا إضافة الزمان إلى الفعل، لأنَّ الفعل يدلُّ على الزمان والحدث، فصار الزمان بعض الفعل، وإضافة بعض الشيء إلى ذلك الشيء جائز<sup>(١)</sup>، ولا يخفى أنه على هذا التقرير، يُؤوّل الفعل بالمصدر أيضًا.

قال الرومي: «ولا يلزم من هذا كون (يوم) مبنياً على الفتح في محل رفع. أمّا على تقدير كونه مضافاً إلى الجملة، فلأنَّ (يوم) اسمٌ مستحقٌّ للإعراب، والإضافة إلى المبنى لا توجب البناء، لأنَّ المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف والتخصيص، ويكتسب أيضًا البناء والإعراب والتذكير والتأنيث، لا على سبيل الوجوب بل على سبيل الجواز، وأمّا على تقدير كونه مضافاً إلى الفعل، فلأنَّ المضاف إلى الفعل لا يكون مبنياً عند البصريين، إذا كان الفعل معرباً».

وقوله<sup>(٢)</sup>: «إنَّ الإضافة إلى المبنى» إلخ، يقتضي أنَّ الجملة توصف بالبناء، وفيه ما قد علمته سابقاً.

واعترض الدماميني عدَّ الجملة المضاف إليها ممّا له محلٌّ من الإعراب قائلاً: «لا ينبغي أن تتظم هذه في الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، ضرورة أنَّ المراد منها ما يكون جملةً حقيقةً، ولا يكون في معنى المفرد، والمضاف إليه لا يكون جملةً حقيقةً، كيف وهو لا يكون إلّا اسماً، أو ما في تأويل الاسم»<sup>(٣)</sup>.

ورده الشُّمْنِي: بأنَّ «لا نسلم أنَّ المراد من الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب،

(١) الرومي.

(٢) الرومي.

(٣) تحفة الغريب للدماميني (٣/ ١٧٢). نقلاً عن الزرقاني.

والدليل على أن ﴿يَوْمَ﴾ فيهما مُضَافٌ عدم تنوينه وكذا كُلُّ جُمْلَةٍ وقعت بعد

ما لا يكون في معنى المفرد، بل المراد منها ما هو أعمّ من ذلك، وما ادّعاه من الضرورة ليس بصحيح<sup>(١)</sup>.

قلت: الاعتراض أقوى، واعلم أن إضافة اسم الزّمان إلى الجملة تفيد التعريف، وفي البسيط: لا تفيد، لأن الجملة نكرة.

والمراد: أنها في حكم النكرة، لا أنها نكرة حقيقة.

قوله: (عدم تنوينه)

«لا يقال: عدم تنوينه لا يدلّ على الإضافة، لجواز أن يكون للبناء»<sup>(٢)</sup>.

فالجواب: «أنّ هذا منعٌ لا يضرّ، لأنّه إنّما<sup>(٣)</sup> يبنى إذا أُضِيفَ»<sup>(٤)</sup>، أو يقال: إنّ المراد بعدم التّوين، ما يشمل عدم البناء، فيكون صادقاً بهذا وبالبناء، غايته: أنّه مجمل، لصدقه على الأمرين، لكن يلزم على هذا الجواب الثاني - وإن ذكره (ش) - كون الدليل أعمّ من المدّعي، ومعلوم أنّ العام لا يستلزم خاصاً بعينه، فلم يكن نصّاً في المدّعي، ولعلّ هذا هو الحامل لـ (م د) على عدم ذكر الجواب الثاني من الجوابين اللّذين ذكرهما (ش) بل ذكر أولهما، تفتّن.

قوله: (وكذا كُلُّ جملة).

(كذا): خبر مقدّم، مركّب من كاف التّشبيه واسم الإشارة الرّاجع لقوله: (ومحلّها

(١) المنصف للشمني (٢/ ١٣٧). نقلاً عن الزرقاني.

(٢) الشنواني.

(٣) (ب): إما.

(٤) الشنواني.

«إِذَا» الدَّالَّةُ عَلَى الْمَاضِي، أَوْ «إِذَا» الدَّالَّةُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ،.....

(الجرّ).

و(كلّ جملة): مبتدأ مؤخر، لكنّ الإخبار بعد ملاحظة القيد، أعني قوله: (وقعت) إلخ، فالمعنى: كلّ جملة مقيّدة بالوقوع بعد إذ إلخ، حكمها حكم المضاف إليها، فالتشبيه من حيث الحكم، ويلزم منه تحقّق الإضافة، إذ حيث ثبت اللازم ثبت الملزوم، وحيثُ فقوله: (فهى في موضع خفضٍ) إلخ، تصريحٌ بما علّم التزاماً، وهى جملةٌ مركّبةٌ من مبتدأ وخبر، وقعت جوابَ شرطٍ، أفصحت عنه الفاء، تقديره: إذا علمت هذا فهى إلخ.

قوله: (الدَّالَّةُ عَلَى الْمَاضِي)

«خرج به (إذ) التعليلية، لأنّها حرفٌ على أحد القولين<sup>(١)</sup>، وخرج (إذا) الفجائية، لأنّها ليست مضافة، بل ظرفٌ عاملها الفعل الذي يليها<sup>(٢)</sup>».

قوله: (الدَّالَّةُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ)<sup>(٣)</sup>

والدليل على أنّ الجملة التي بعدها مضافٌ إليها<sup>(٤)</sup>، أنّ (إذا) لا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو: آتيك إذا طلعت الشمس، أي: وقت طلوع الشمس، فالجملة مخصّصةٌ لمعنى (إذا)، والجملة المخصّصة إمّا صفة أو صلة أو في تأويل المضاف إليه، وهذه الجملة

(١) أي: هل هذه حرف بمنزلة لام العلة، أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ. ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ١١٣.

(٢) المدابغي.

(٣) أي: (إذا) لغير مفاجأة، والغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل، مضمنة معنى الشرط. قال الزرقاني والمدابغي: «قوله: (الدالة على المستقبل) احترازاً من (إذا) الفجائية».

(٤) قول الجمهور: أن ناصب (إذا) هو جوابها، والجملة بعدها مضاف إليه. والمحققون: على أن ناصب (إذا) هو شرطها، وأن الجملة التي تليها ليست مضافة. ينظر: مغني اللبيب ١٣٠ - ١٣١.

أو «حيث» الدالة على المكان، .....

لا تصلح أن تكون صفة أو صلة، لعدم الرّابط لها بالمخصّص، فتعيّن الثالث.

قوله: (الدالة على المكان)

باتفاق، وقال الأخفش: قد تستعمل للزمان، كقوله<sup>(١)</sup>:

حيثما تستقيم يُقدّر لك الله نجاحًا في غابر الأزمان<sup>(٢)</sup>

وظروف المكان لا تضاف إلى الجملة إلا (حيث)<sup>(٣)</sup> في الأكثر، سواء كانت اسمية أو فعلية، كما مثل له الشّارح، وقد تضاف إلى المفرد، كما في قوله:

أما ترى حيث سهّل طالعا<sup>(٤)</sup>

(١) قال ابن هشام (مغني اللبيب ١٧٨): «وهذا البيت دليل على مجيئها للزمان».

قال الدماميني في (الحاشية الهندية على مغني اللبيب، مخطوطة لوحة ٦١ / أ): كأن ذلك جاء من قبل قوله: في غابر الأزمان، فصرّح بالزمان. وليس بقاطع، فإنّ الظرف المذكور إما لغو متعلّق بـ (يقدر)، وإما مستقرّ صفة لـ (نجاحًا). وذلك لا يوجب أن يكون المراد بـ حيث الزمان أيضًا، لاحتمال أن يكون المراد: أينما تستقيم يقدر لك النجاح في الزمان المستقبل.

أما العطار فيرى أنّ المكان في البيت اعتباري. ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٢ / ٤ ط العلمية).

(٢) بلا نسبة. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤ / ٧٤) ومغني اللبيب لابن هشام ١٧٨ وشرح ابن عقيل (٢ / ٣٦٨ برقم ٣٣٨، مطبعة السعادة ط ١٤) والمقاصد النحوية للعيني (٤ / ١٩١٥) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١ / ٣٩١) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٣ / ١٥٣).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣ / ١٤٥٥) وتحفة الغريب للدماميني (٣ / ١٧٥).

(٤) بلا نسبة. يروى برفع (سهيل) وجزّه. ينظر: كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ١٨٠ والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٥٠٢ (٢ / ٢٨٧ ط عالم الكتب) والمحكم لابن سيده (٣ / ٣٣٢) والمقاصد النحوية للعيني (٣ / ١٣٠٨) وشرح المفصل لابن يعيش (٣ / ١١٣) وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ٢٣٢) وشرح ابن عقيل (٢ / ٥٦ برقم ٢٢٦) والتذيل والتكميل لأبي حيان (٨ / ٦٦) وشرح شواهد المغني للسيوطي =

أو «لَمَّا» الوجودية الدالة على وجود شيء لوجود غيره، عند من قال باسميتها، وهو أبو بكر بن السراج، وتبعه أبو علي الفارسي، وتبعهما أبو الفتح بن جني، وتبعهم جماعة زعموا أنها ظرف بمعنى «حين»، ....

«وعند إضافتها إلى المفرد يُعربها بعض النحاة، لزوال علة البناء، وهي الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاؤها على البناء، لشذوذ الإضافة إلى المفرد»<sup>(١)</sup>.

قوله: (عند من قال باسميتها)<sup>(٢)</sup> إلخ

وأما كلام «سيويه فمحتمل، فإنه قال: (لَمَّا) لوقوع الأمر لوقوع غيره، وإنما تكون مثل (لَوْ)<sup>(٣)</sup>. فَفَهِمَ منه ابن خروف أنها حرف، وحمل كلام سيويه: على أنها للشرط في الماضي ك (لَوْ)، ولذا لا يقع بعدها إلا الفعل الماضي، إلا إن (لو) لانتفاء الثاني لانتفاء الأول، و(لَمَّا) لثبوت الثاني لثبوت الأول»<sup>(٤)</sup>.

= (١ / ٣٩٠) وخزانة الأدب للبغدادي (٧ / ٣) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٣ / ١٥١).

(١) الرومي.

(٢) في (لَمَّا) مذهبان: أحدهما: أنها حرف، وهو مذهب سيويه. والثاني: ظرف بمعنى (حين)، وهو مذهب

ابن السراج والفارسي وابن جني. وجمع ابن مالك بين المذهبين: فهي ظرف بمعنى (إذ)، أو حرف.

وثمره الخلاف: في إعراب (فعل الشرط) بعد (لَمَّا)، فعلى القول بحرفيتها: فجملة (فعل الشرط) مستأنفة

لا محل لها من الإعراب. وعلى القول باسميتها: فجملة (فعل الشرط) مضاف إليه في محل جر. ينظر:

الأصول لابن السراج (٣ / ١٧٩) والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ٣١٩ والخصائص لابن جني

(٢ / ٢٥٣ و ٣ / ٢٢٢) وشرح التسهيل لابن مالك (٤ / ١٠١) والجني الداني للمراي ٥٩٤ ومغني

الليبي ٣٦٩.

(٣) قال سيويه (٤ / ٢٣٤ ط هارون، ٥ / ٥٤٨ ط البكاء): «وأما (لَمَّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره،

وإنما تجيء بمنزلة (لو)».

(٤) الرومي.

.....

قال في المطول: وهذا الحمل توهم، والوجه أن «لَمَّا» ظرفٌ بمعنى (إذا) تستعمل<sup>(١)</sup> استعمال الشرط، يليه فعلٌ ماضٍ لفظاً أو معنى<sup>(٢)</sup>.

قال عبد الحكيم: «جزاؤه فعلٌ ماضٍ غالباً بدون الفاء، وبالفاء قليل، وقد يكون جملةً اسميةً بـ (إذا)، ومضارعاً مؤولاً بالماضي، وجميع الاستعمالات واقع في التنزيل»<sup>(٣)</sup>.

وفي عبد الحكيم - أيضاً - ما يؤيد كلام ابن خروف، وعبارته: «لو كان ظرفاً مضافاً إلى الجملة التي تليه، كان عامله الجزاء، مع أنه قد يكون مُصَدَّرًا بـ (إذا) الفجائية، و(ما) النافية نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ﴾ [الأنبياء: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِمْ﴾ [سبا: ١٤]، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما، وأيضاً قد يقع الفصل بين (لَمَّا) وشرطه بكلمة (أن) نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]. مع أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وأيضاً لو كان ظرفاً لما صحَّ قولنا: لَمَّا أسلم دخل الجنة، لعدم اتحاد الزمان، اللهم إلا أن يدعي المبالغة»<sup>(٤)</sup>.

وتقرير المبالغة: أنه نزل استحقاق دخول الجنة بسبب الإسلام بالدخول، فكأنه لَمَّا أسلم دخل مبالغةً في تحقق ذلك، وترغيباً في شأن<sup>(٥)</sup> الإسلام، لأن هذا موعودٌ به على لسان

(١) (ب): استعمل.

(٢) المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم للتفتازاني ١٣٣ (ط العلمية). نقلاً عن الرومي.

وتعليقاً على كلام سيويه، يقول التفتازاني: «فَتَوَهُمُ مِنْهُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ حَرْفُ شَرْطٍ كـ (لو)، إلا أن (لو) لا انتفاء الثاني لا انتفاء الأول، و(لَمَّا) لثبوت الثاني لثبوت الأول».

(٣) حاشية السالكوتي على المطول ١٢. وفي مطبوعته سقط: «ومضارعاً مؤولاً بالماضي، وجميع الاستعمالات واقع في التنزيل».

(٤) حاشية السالكوتي على المطول ١٢.

(٥) (ب) سقط: شأن.

وقال ابن مالك: ظرفٌ بمعنى «إذ»، واستحسنه المصنّف في المغني....

الشارع، ووعد الكريم لا يتخلف، جعلنا الله من أهلها.

قال الفناري<sup>(١)</sup>: «واعترض ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز: لما أكرمتني أمسٍ أكرمتك اليوم، لأنه إذا كان ظرفاً، كان عامله الجواب، والواقع في اليوم لا يكون واقعاً في أمس، وأجيب بأنّ المعنى: لما ثبت اليوم إكرامك لي أمسٍ أكرمتك، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [المائدة: ١١٦]، فإنّ الشرط لا يكون إلّا مستقبلاً، ولكنّ المعنى: إن يثبت أنّي كنت قلته»<sup>(٢)</sup>.

وبما نقلناه عن سيويه، تعلم أنّ قول (ك): «أنّ (لما) عند سيويه بمعنى اللام»<sup>(٣)</sup>، جريّ على ما فهمه ابن خروف من أنّها حرف، ومعناه: أنّها مفيدةٌ للتعليل كاللام، فعليه: «لما جتني أكرمتك»: أكرمتك لأجل المجيء، وليس المراد أنّ سيويه صرح بأنّها بمعنى: اللام، لأنه قال: هي ك (لو)، فتفطن.

وقوله: (عند من قال باسميتها) إلخ، أي: أمّا من قال بحرفيتها، فلا يمكن عنده إضافتها.

قوله: (بمعنى: إذ)

وذلك لاختصاصها بالماضي، وإضافتها إلى الجملة.

قوله: (واستحسنه المصنّف)

(١) هو: حسن جلبي بن محمد شاه، الرومي الحنفي، ويعرف بالفتاري، وهو لقب لجده أبيه. توفي سنة ٨٨٦هـ.

ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٣/ ١٢٧-١٢٨).

(٢) حاشية الفتاري على الشرح المطول ٦٢. وينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٣٦٩.

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيحي ١١٠.

أو «بَيْنَمَا» أو «بَيْنَا» .....

«وجه الاستحسان: أن (لَمَّا) مختصة بالماضي، وحين تدلُّ على مطلق الزمان فهي أعم، وتفسير الشيء بأعم منه غير مناسب، وأيضاً فإن (لَمَّا) ملازمة للإضافة<sup>(١)</sup> إلى الجملة ك (إذ) و (حين)، تضاف إلى المفرد». من الزرقاني.

قوله: (أو بينما)

هو «بَيْنَ»<sup>(٢)</sup> في الأصل مصدرٌ بمعنى: الفراق، وهو لازمٌ للإضافة إلى المفرد، فلما قصدت إضافته إلى الجملة، والإضافة إليها كلا إضافة، زيدت (ما) الكافة، لتكفها عن اقتضاء المضاف إليه، كما أن ألف (بيناً) زائدة، وجعل من الظروف الزمانية عند إضافته إلى الجملة، وإن كان قبل ذلك يستعمل في الزمان والمكان، لأن ظرف المكان لا يضاف للجملة إلا (حيث)<sup>(٣)</sup>. (ك).

وظاهر كلامه: أن الجملة التي تلي (بينما) في محل جرٍّ للإضافة<sup>(٤)</sup>، والذي في (م)<sup>(٥)</sup>:

- (١) (أ): «ملازمة إلى الإضافة». و(ب): «الملازمة للإضافة». والمثبت من (ج).
- (٢) (بين) ليست في النسخ المخطوطة. وأثبتناها لما سيأتي من تصريح العطار بنقلها عن الكافيجي، وهي ثابتة عنده.
- قال الرضي في شرح الكافية (٣/ ١٩٦): «وأصل (بين) أن يكون مصدرًا بمعنى الفراق، فتقدير (جلست بينكما)، أي: مكان فراقكما، وتقدير (فعلت بين خروجك ودخولك)، أي: زمان فراق خروجك ودخولك، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه».
- (٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١١١ - ١١٢.
- (٤) في نحو: بينا أنا قائم جاء عمرو، يقول الكافيجي: «فجملة (أنا قائم) مجرورة المحل على أنها مضاف إليه».
- (٥) كذا في المخطوطات، برمز الشمني! ولعله المدابغي فإنه قال: «وظاهر كلام الرضي أن (ما) في (بينما)، والألف في (بيناً) كافتان لـ (بين) من الإضافة، فكل منهما أصل مستقل، ليس مضافاً للجملة، فكان على هذا ينبغي إسقاطهما».

بزيادة الميم في الأولى وحذفها في الثانية، فهي أي الجملة الواقعة بعد هذه  
المذكورات كلها في موضع خفض.....

والصحيح أن (ما) كافة لـ (بين) عن الإضافة، فلا محل للجملة بعدها من الإعراب،  
وسيصرح به الشارح.

قوله: (بزيادة الميم) إلخ

ليس غرض الشارح هاهنا الحكم بأن أصل (بينما): (بيننا) فزادت الميم، وأن أصل  
(بيننا): (بينما) فحذفت الميم، حتى يتنافى كلامه هنا، وفيما سيأتي في قوله: (وأصل بيننا  
بينما) إلخ، كما توهم.

ومنشأ هذا التوهم: فهم أن المراد بقول الشارح: (بزيادة الميم) إلخ، الحكم بأن أصل  
(بينما): (بيننا) إلخ، على أنه لو سلم التنافي بناءً على هذا التوهم، لكان في كلامه هنا، لا بينه  
ولا بين ما يأتي، إذ ما يأتي وهو قوله: (وإن أصل) إلخ، هو الشق الثاني في كلامه هنا كما  
لا يخفى.

ويؤيد ما قلنا قول الشارح فيما يأتي: (والصحيح أن «ما» كافة)، لكن يرد على الشارح  
اعتراض بمخالفته كلام الرضي، وهو أن قوله فيما يأتي: (وأصل بيننا بينما)، يفيد أن (بينما)  
أصل (بيننا)، والمأخوذ من الرضي أنهما أصلان، وعبارته: «وزادوا عليه (ما) الكافة، لأنها  
التي تكف المقتضي عن المقتضى، وأشبعوا الفتحة فتولدت الألف، لتكون دليل عدم  
اقتضائه للمضاف إليه، كآته وقف عليه، والألف قد يؤتى بها للوقف، كما في ﴿الظنوناً﴾  
[الأحزاب: ١٠]»<sup>(١)</sup>.

ومنشأ هذا الاعتراض هو قوله: (أصل بيننا بينما)، فلو حذفه وقال: فزادت (ما)

بإضافتهنَّ أي إضافة هذه المذكورات إليها.

مثال «إِذْ» قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] و﴿إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦].

والألف الكافيتين، لسلم من هذه الرّكّة، وكان كلامه موافقاً للرّضيّ، ولا يذهب عليك أن كون كلّ من (بيننا) و(بينما) أصلاً، على ما هو مذهب الرّضيّ، لا ينافي فرعيتهما عن (بين) كما نقلناه سابقاً عن (ك)،

فالأصالة إضافية لا حقيقة، أي: ليس أحدهما فرعاً عن الآخر، كما تفيده عبارة الشّارح، وبهذا التقرير يندفع ما في هذا المقام من الكلام.

قوله: (بإضافتهنَّ)

الباء سببية فلا يكون الجرّ بنفس الإضافة، إذ لا يلزم من كونها سبباً أن تكون عاملاً، أو الباء للآلة.

والمصدر بمعنى: اسم المفعول، والإضافة بيانية، والمعنى: بمضافٍ هو هي، أي: المذكورات سابقاً، أعني: (إِذْ) وما عطف عليها، وإنّما أولنا بالوجهين، خروجاً عن القول بأنّ الجارّ الإضافة لضعفه<sup>(١)</sup>، ولأنّ مختار المصنّف كابن مالك، أنّ العامل هو المضاف، فَيُخَرَّجُ كلامه هنا عليه، وذهب البعض إلى أنّ العامل، الحرف المقدّر، واختاره ابن الحاجب. ثم اعلم أنّه ليس في كلام المصنّف حَصْرٌ حتى يُعْتَرَضَ عليه، بأنّ الجملة تضاف لغير

(١) ضعفه الشنواني وقال: «وهو أحد أقوال ثلاثة. والقول الثاني: إنّ العامل الحرف المقدّر، واختاره ابن الحاجب. والثالث: أنّ العامل المضاف، واختاره ابن مالك والمصنّف». وهو مذهب سيويه (الكتاب ١ / ٤١٩ ط هارون، ٢ / ٣٤ ط البكاء). والقول الثاني هو رأي الزجاج فقال (ما ينصرف وما لا ينصرف ٦): «أنّ الخفض إنما وقع في الإضافة بمعنى اللام». وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤ / ١٧٩٩).

.....

ما ذكر.

فمنها لفظ: «(آية) بمعنى: علامة، فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً كان أو منفياً بـ (ما)، كقول الشاعر:

بَايَةَ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا      كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا<sup>(١)</sup>  
وقوله:

بَايَةَ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلًا<sup>(٢)</sup>

هذا قول صاحب الكتاب<sup>(٣)</sup>.

(١) للأعشى. السنابك: جمع سُنْبُك وهي مُقَدَّم الحافر. والمُدَام: الخمر. المعنى: أبلغهم عني كذا بعلامة إقدامهم الخيل للقاء شُعْثًا، متغيرة من السفر والجهد، وشبه ما ينصب من عَرَقِهَا مَمْتَرَجًا بالدم على سَنَابِكِهَا بالخمر. الشاهد: إضافة (آية) إلى الجملة الفعلية المثبتة، وهي (تقدمون). ينظر: الكتاب لسيويه (٣/ ١١٨ ط هارون، ٤/ ٢٤٥ ط البكاء) وشرح كتاب سيويه (٣/ ٣٣٠) والتعليق لأبي علي الفارسي (٢/ ٢٢٩) وتحصيل عين الذهب للأعلم الشنم (٤٢٥ الشاهد برقم ٦٧٦ ط بغداد) وخزانة الأدب للبغداد (٦/ ٥١٢) وشرح أبيات مغني اللبيب (٦/ ٢٧٧).

(٢) لعمر بن شأس. وصدرة: أَلِكْنِي إلى قومي السلام رسالة. أَلِكْنِي: بلغ عني، من الألوكة وهي الرسالة. والآية: العلامة. والعُزْل: الذين لا سلاح معهم، واحدهم أُعْزِل. وصف غربته عن قومه بني أسد، فحمل رجلاً إليهم السلام، وجعل آية كونه منهم ما وصفهم به من القوة على العدو. الشاهد: أن (آية) مضافة إلى الجملة الفعلية المنفية.

ينظر: الكتاب لسيويه (١/ ١٩٧ ط هارون، ١/ ٢٧٠ ط البكاء) وشرح أبيات سيويه للسيرافي (١/ ٥٧) وتحصيل عين الذهب للأعلم الشنم (١٥٧ الشاهد برقم ١٦٨) والمقاصد النحوية للعيني (٣/ ١٤٥٥) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٨٣٥) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغداد (٦/ ٢٨١).

(٣) ونص الكتاب لسيويه (٣/ ١١٨ ط هارون، ٤/ ٢٤٥ ط البكاء): «ومما يضاف إلى الفعل... (آية)».

.....

وقيل: إضافتها إلى المفرد<sup>(١)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٨] <sup>(٢)</sup>.

و(ذو) في قولهم: «أذهب بِذِي تَسْلَمٍ»<sup>(٣)</sup>، فالباء ظرفية، و(ذي) صفةٌ لزمانٍ محذوف، وقيل: هي بمعنى صاحب، فالموصوف نكرة، أي: اذهب بوقتٍ صاحبٍ سلامة، أي: في وقتٍ هو مظنةُ سلامة، وقيل: بمعنى: الذي، فالموصوف معرفة، والجملة صلةٌ لا محل لها، والأصل: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه.

و(لَدُنْ) و(رِثَ) فإنهما يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف، ويشترط كونه مثبتاً<sup>(٤)</sup>.

ف(لَدُنْ): اسمٌ لمبدأ الغاية، زمانيةٌ كانت أو مكانية، ومن شواهدا قوله:

لِزِمْنَا لَدُنْ سَالِمَتُمُونَا وَفَاقَكُم فَلَائِكُ مِنْكُمْ لِلْخَلَفِ جُنُوحٌ<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٤٩.

(٢) حل معاهد القواعد للزيلي ٩٨ - ٩٩.

(٣) أي: اذهب بسلامتك، أي: اذهب وأنت سالم. و(ذي) مضاف إلى (تسلم).

ينظر: الكتاب لسيويه (١/ ١٥٨ ط هارون، ٤/ ٢٩٩ ط البكاء) والأصول لابن السراج (٢/ ١٥)

وشرح كتاب سيويه للسيرافي (١/ ٤٥) والصحاح للجوهري (٥/ ١٩٥٢ سلم) وشرح المفصل

لابن يعيش (٢/ ١٨٥) وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٨٣٦) والتذيل والتكميل لأبي حيان

(١٢/ ١١٣) ومغني اللبيب لابن هشام ٣٤٩.

(٤) الشمني.

(٥) بلا نسبة. الشاهد: (لَدُنْ) مضاف إلى الجملة الفعلية. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٦٠) ومغني

الليبي لابن هشام ٥٥٠ وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٨٣٦) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي

(٦/ ٢٨٦).

.....

وأما (رَيْثُ): فهو مصدرُ رَاثَ إِذَا أَبْطَأَ<sup>(١)</sup>، وعوملت معاملة أسماء الزّمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت أسماء المصادر<sup>(٢)</sup> معاملة أسماء الزّمان في التّوقيت، كقولك: «جئتُكَ صلاة العصر»<sup>(٣)</sup>.

وقوله:

خَلِيلِي رِفْقًا رَيْثَ أَقْضِي لُبَانَةً      مِنْ الْعَرَصَاتِ الْمَذْكِرَاتِ عُهُودًا<sup>(٤)</sup>

(١) قال الصفار في شرح الكتاب: المصدر المستعمل بمعنى الزمان يجوز إضافته إلى الفعل نحو: أتيتك ريث قام زيد، أي قدر بقاء قيامه. ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤ / ١٨٣٥) والتذييل والتكميل لأبي حيان (١٢ / ١١٢) والمساعد لابن عقيل (٢ / ٣٥٩).  
ويقال: مَا قَعَدَ فَلَانٌ عِنْدَنَا إِلَّا رَيْثَ أَنْ حَدَّثَنَا بِحَدِيثٍ ثُمَّ مَرَّ، أي: مَا قَعَدَ إِلَّا قَدْرَ ذَلِكَ، قَالَ الشّاعر:  
لَا يُضْعِبُ الْأَمْرَ إِلَّا رَيْثَ يَرْكَبُهُ  
أي: قدر ما يَرْكَبُهُ. وَأَضْعَبْتُ الْأَمْرَ: وَافَقْتُهُ صَغْبًا. ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٥ / ١٢٥) والمخصص لابن سيدة (٤ / ٣٥٨).

(٢) نقلاً عن الشمني: «أسماء المصادر». وفي مغني اللبيب ٥٥١: «المصادر».

(٣) حل معاهد القواعد للزيلي ١٠٠.

(٤) بلا نسبة. خليلي: منادى، مثني خليل، مضاف إلى ضمير المتكلم. ورقفاً: مفعول مطلق، وعامله محذوف، أي: ارفقا رفقاً. واللّبانة، بالضم: الحاجة. والعُرصة، بسكون الراء: المكان المتسع أمام الدار. والمُذْكَرُ: اسم فاعل. والعهد: الموثق والذمة. المعنى: ارفقا رفقاً بمقدار ما أقضي حاجتي من عرصات الحبيبة المذكرات عهوداً بيني وبينها، فتمهلاً عليّ حتى أبكي بها ساعة، فإنها أذكرتني عهوداً بيننا. الشاهد: إضافة (ريث) إلى الجملة الفعلية.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٦٠) ومغني اللبيب لابن هشام ٥٥١ والمساعد لابن عقيل (٢ / ٣٥٩) وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٧ / ٣٢٣٦) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٦ / ٢٨٧).

فتضاف للجملتين كما مثلنا.

ومثال «إذا» وتختص بالفعلية على الأصح قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [النصر: ١].

وغير ذلك، وإنما أهملها المصنف لتدريتها.

قوله: (فتضاف للجملتين)

أي: الاسمية، والفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى، كما مثل، أو معنى لا لفظاً، نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ﴾ [البقرة: ١٢٧].

قوله: (وتختص بالفعلية)

أي: التي فعلها ماضٍ كثيراً، أو مضارعٌ قليلاً، وقد اجتمعا في قوله:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا وَإِذَا تُرْءِى إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ<sup>(١)</sup>

ثم لا فرق في الفعل بين الملفوظ به كما مثل، أو المقدّر، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، فهو من باب الاشتغال.

قوله: (على الأصح)

(١) لأبي ذؤيب. الشاهد: (إذا) الظرفية تدخل على الماضي والمضارع. قال البغدادي (شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٢/ ٢٠٧): «وليس المراد بدخولها عليهما إضافتها إلى جملتها، كما قاله السيوطي، لما يأتي في كلام المصنف [ابن هشام] في مسألة ناصب إذا، من الفصل الثاني. وإذا الأولى: شرطية، بدليل إذا الثانية، فيكون جوابها محذوفاً يدل عليه ما قبلها. وجملة إذا الثانية: معطوفة على خبر المبتدأ وهو راغبة، والمعطوف على الخبر خبر، ولا يجوز أن تكون معطوفة على جملة إذا الأولى لفساد المعنى». ينظر: دوان الهذليين (١/ ٣) والمفضليات ٤٢٢ ومغني اللبيب لابن هشام ١٢٧ شرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٢٦٢) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٢/ ٢٠٧).

ومِثَال «حَيْثُ»: «جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ أَوْ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ»،  
فتضاف للجُمْلَتَيْنِ كَمَا مَثَّلْنَا، وإضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر.

ومِثَال «لَمَّا» قَوْلُكَ: «لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرُو» وتختصّ بالفعل  
الماضي.

ومِثَال «بَيْنَمَا» أَوْ «بَيْنَا» قَوْلُكَ: «بَيْنَمَا أَوْ بَيْنَا زَيْدٌ قَائِمٌ أَوْ يَقُومُ زَيْدٌ»  
وَالصَّحِيحُ أَنَّ «مَا» كَافَّةٌ لـ «بَيْنَ» عَنِ الْإِضَافَةِ فَلَا مَحَلَّ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهَا مِنَ  
الْإِعْرَابِ. وَأَصْلُ «بَيْنَا» بَيْنَمَا فَحُذِفَتِ الْمِيمُ.

مقابله ما ذهب إليه الأخفش، فإنه يجوز في نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، أن يرتفع الاسم  
بالابتداء.

قوله: (أكثر)

ولذلك ترجح النصب في نحو: جلستُ حيثُ زيدًا أراه.

قوله: (بينما أو بينا)

(أو) في كلام الشارح، للتنويع في التعبير، فالمعنى: أن كل واحدة من هاتين الكلمتين  
صَالِحَةٌ لِأَن تَقَعَ<sup>(١)</sup> بعدها الجملة الاسمية والفعلية، ففيه اختصارٌ في التعبير، وبهذا اندفع  
ما قاله (ق): «إنما أتى بالهمزة، لقصد حكاية كلام المصنّف».

قوله: (أو يقومُ زيدٌ)

مثل بمثالين، للإشارة إلى أنهما يضافان للجملتين، ويحتاجان إلى جوابٍ، لما فيهما

## والجُمْلَةُ الْخَامِسَةُ: الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لَشَرْطٍ جَازِمٍ .....

من معنى الشرط، والأفصح: اقترانه بـ (إذا) أو بـ (إذ) الفجائيتين، نحو: بينما نحنُ جلوسٌ إذ وقع كذا. وتجرده عنهما خلاف الأفصح، هذا عند الأصمعي<sup>(١)</sup>، وعكس غيره.

والعامل فيهما: محذوفٌ يدلّ عليه الكلام، وقيل: هما مبتدآن، والخبر (إذ) أو (إذا)، فمعنى «بينما أنا قائمٌ إذ جاء عمرو»: وقت أنا قائمٌ وقت مجيء عمرو، وقيل: الجواب إذا لم يقترن بحرف المفاجأة.

قوله: (الواقعة جوابًا لشرط)<sup>(٢)</sup>

الشرط لغة: العلامة، فسُمِّيَ به فعل الشرط، لكونه علامة دالة على تحقق مضمون جوابه عند تحققه.

ثم في الرومي: «مذهب الأخفش: أن العزم بفعل الشرط، واختاره صاحب التسهيل<sup>(٣)</sup>»،

(١) كذا. ومنشأ الغلط النقل عن الزرقاني حيث قال: «والأفصح في جوابهما عند الأصمعي أن تصحبهما إذ وإذا الفجائيتين والأفصح عند غيره أن تجرد عنهما».

ذلك أن الأصمعي يرى الأفصح ترك (إذ) و(إذا) في جواب (بينما) و(بينما). وذكر سيبويه أن (إذ) تقع بعدهما. وكلا القولين مرويان عن العرب نثرًا ونظمًا.

ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٣٢ هارون، ٥/ ٥٤٧ ط البكاء) والأزمة والأمكنة للمرزوقي ١٨٦ (١/ ٢٢٢ ط عالم الكتب) وأمالى ابن الحاجب (١/ ٣٤٣) وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٢٣) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٠٩) والتذيل والتكميل لأبي حيان (٧/ ٣٣١) والجني الداني للمراذبي ٣٧٦.

(٢) قال المدابغي: «الاتفاق على أن فعل الشرط مجزوم بالأداة. واختلفوا في الجواب فالراجح أنه مجزوم بها أيضًا، وقيل بفعل الشرط. وقيل: بهما معًا. وقيل: بالجوار. فهذه أربعة أقوال».

(٣) قال ابن مالك (تسهيل الفوائد ٢٣٧ ط دار الكتاب): «وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار، خلافًا لزاعمي ذلك». وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٧٩) وتمهيد =

.....

فيحمل الشرط هنا على فعله، لا أدواته، فوصفه بجازم، ويكون الجواب له سديد، فسقط ما أطلوا به.

لكن مذهب المحققين: أن الجازم الأداة. وقيل: هي وفعل الشرط معًا، ونُسب إلى سيويه والخليل، قيل وهو مذهب الكوفيين.

أما فعل الشرط فمجزوم بالأداة، وشذ المازني، فعنه في قول: إنه مبني هو والجزاء، وفي آخر: إنه معرب والجزاء مبني<sup>(١)</sup>.

وحمل (ك) الشرط في كلام المصنف على الأداة، حيث قال: «أي: جوابًا لكلمة الشرط»<sup>(٢)</sup>، وينافيه ما في (ش): أن الجملة ليست جوابًا للأداة، وإنما هي جواب لفعل الشرط<sup>(٣)</sup>، فيجواب عنه:

بالتجوز الذي ذكره، وكل هذا بقطع النظر عن قول الشارح الآتي، وتقييد الشرط

= القواعد لناظر الجيش (٩ / ٤٣٥٥).

(١) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ٢٣٨ (ط دار الأرقم).

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافجي ١١٣.

(٣) نص كلام الشنواني: «قوله: (جوابًا لشرط جازم)، اعترض بأنه لا يخلو إما أن يقدر لأداة شرط أو لفعل شرط. فإن كان الأول: فالجملة الواقعة جوابًا ليست بجواب لأداة الشرط، وإنما هي جواب لفعل الشرط. وإن كان الثاني: فقوله (جازم) ينافيه، إذ الجازم إنما هو الأداة لا الفعل، اللهم إلا أن يقدر الأول وتكون جملة الجواب جوابًا للأداة على جهة التجوز، وإن كانت في الحقيقة جوابًا للفعل، والعلاقة ما بين الأداة والفعل من التعلق المعنوي والقرينة قوله (جازم).

ويجواب أيضًا بأنه أراد بالشرط فعل الشرط وأعاد الضمير من (جازم) عليه بمعنى الأداة، فيكون من باب الاستخدام، لكن انظر هذا، هل يقدح في الربط بين الصفة والموصوف؟ إذ صار ضمير الصفة لغير الموصوف حقيقة».

وهو «إن» الشرطية وأخواتها ومحلها الجزم .....

بـ (الجازم) إلخ، حيث مثل له بالأداة<sup>(١)</sup>، وإلا فلا يتم ما هنا، وكذا ما في (ش) من البحث المرّد فيه، إلا بعد تكلف في عبارة الشارح الآتية، فتدبر.

قوله: (ومحلها الجزم)

إنما كان الجزم في محلها، لأن الجملة الجزائية لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظاً، كما في قولك: إن تقم أقم. أو تقديرًا كما في: إن جئتني أكرمتك<sup>(٢)</sup>.

ثم في بعض الشراح: أن «المحكوم عليه بالمحل، هو ما دخلت عليه الفاء وإذا»<sup>(٣)</sup>.

وينافيه ما في (م د): أن المراد بالجملة، ما يشملهما، فلهما دخل في المحل<sup>(٤)</sup>.

وانظر ما النكتة في عدم دخول المفعول في الجملة التي محلها خفض سابقاً في: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩]، حيث حملوا كلام الشارح على المسامحة هناك، مع أن المفعول في اقتضاء الجملة له أشدّ، إذ قيل: إن فضلات الجملة منها، وأيضاً مفهوم الفعل المتعدي يتوقف على تعقل مفعول (ما)، الذي من أفراد المفعول المذكور في الكلام، فما بالهم أخرجوا

(١) في قوله: «وهو (إن) الشرطية وأخواتها».

(٢) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٥٢. والمنصف للشمي (٢/ ١٣٢).

(٣) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوطة، لوحة ١٠ / ب) وتكملة كلامه: «... لا أنهما جزء منها».

(٤) قال المدابغي: «قوله (والجملة الخامسة) مراده بها ما يشمل الفاء أو إذا، فإن كلاً من جملة ما حكم على

محلّه بالجزم فلها دخل في المحل، وهو قول الجميع، كما في المغني في مواضع، وعلى هذا يحمل ما يفهم خلافه في موضع آخر».

قال الدماميني (تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ٣ / ١٨١ ط عالم الكتب الحديث): «الذي في كلام الجماعة أن المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها. وقد صرح المصنف به قبل هذا... وصرح به أيضاً فيما يأتي».

إذا كانت الجملة الجوابية مقرونة بالفاء، سواءً كانت اسمية أم فعلية، خبرية أم إنشائية، أو كانت مقرونة بـ «إذا» الفجائية. ولا تكون إلا اسمية،

المفعول عن الجملة سابقاً، وأدخلوا هنا ما هو خارج عن الجملة، بل أتى به للربط، لا بد من نكتة.

وقد يجاب: بأن المفعول لما كان صالحاً للسقوط لم يُعتدَّ به، فأُخرج عن الجملة، وجُعِلَ المحلُّ لها دونه، بخلاف ما هنا، فإنَّ كلاً من الفاء وإذا مهياً لجعل الجملة ذات محلٍّ، إذ لولاها لانتفى المحلُّ، فلهما بالجملة عند الحكم عليها بأنَّها في محلٍّ جزمٍ أشدَّ ارتباط، إذ المحلُّ إنّما تحقّق بعد وجود أحدهما، فلذلك دخلا في المحلِّ، ويبحث فيه: بأنّه جاز أن يكون كلّ منهما مُعِدّاً<sup>(١)</sup> والمُعِدُّ لا يجمع المطلوب، فالفاء صيرت الجملة ذات محلٍّ، فلما حصل المحلُّ لم يحصل للفاء، ونظيره: العلمية في المفرد إذا جُمع، فإنَّها عند الجمع تزول، مع أنّه لولاها لم يحصل، إذ شرط الجمع العلمية.

قوله: (بالفاء)

وهي الأصل في الربط، وأما (إذا) «فهي نائبةٌ مناب الفاء»<sup>(٢)</sup>، كذا في بعض الشراح، وصرّح به (ك)<sup>(٣)</sup> أيضاً.

قال في الخلاصة:

وتَخَلَّفُ الفاءُ (إذا) المُفاجِأةُ<sup>(٤)</sup>

(١) الضبط من (ب).

(٢) أوثق الأسباب لعز الدين بن جماعة (مخطوطة لوحة ١٠ / ب).

(٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافجي ١١٦.

(٤) ألفية ابن مالك، البيت ٧٠٢.

.....

وحينئذ فينبغي أن تكون (أو) للانفصال الحقيقي، لا مانعة خلوّ، لأنّ مانعة الخلوّ تُجَوِّز الجمع، فيلزم عليه الجمع بين التائب والمنوب عنه، وإنّما نابت (إذا) عن الفاء، لأنّ معناهما متقارب، لأنّ الفجأة البغته، والتعقيب بمعناها.

قال أبو حيان: «النصوص متظافرة على الرّبط بـ (إذا) في الجمل الاسميّة مطلقاً مع أدوات الشرط، ولذا جاء جواب (إن) بـ (إذا) الفجائية، وذهب محمد بن مسعود<sup>(١)</sup>، إلى أنّه لا يربط بـ (إذا)، وأنّ ما ورد من ذلك، إنّما هو على حذف الفاء»<sup>(٢)</sup>.

وفي شرح الرومي: أنّ الفاء تدخل على (إذا) الداخلة على الجواب، فتكون للتأكيد<sup>(٣)</sup>. فعلى هذا يصحّ جعل (أو)<sup>(٤)</sup> مانعة خلوّ كما قاله (ك)، ولا ينافي ما قلنا، لأنّه مبنيّ على جعل (إذا) نائبةً

عن الفاء، فإذا لوحظت بعنوان النّياية لم يصحّ الجمع، وإن لوحظت بعنوان التأكيد صحّ، فهما تقريران.

قال (م): وإنّما قرّن الجزاء بالفاء «لعدم تأتّي الجزم المؤذن بالجزائية، فدخلت الفاء

(١) سماه أبو حيان: محمد بن مسعود الغزني. من نحاة غزنة. وسماه ابن هشام: محمد بن مسعود الزكي. توفي سنة ٤٢١ هـ. له كتاب: البديع في النحو. خالف فيه النحاة، وأكثر أبو حيان من النقل عنه. ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٢/ ٩٤٠ و ٣/ ١١٥٣) ومغني اللبيب لابن هشام ٧٠٨ وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٢٤٥) وهدية العارفين للبغداد (٢/ ٦٤).

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٨٧١).

(٣) الرومي.

(٤) يعني استعمل كلمة (أو) في قول ابن هشام: «مقرونة بالفاء أو بـ (إذا) الفجائية». على سبيل منع الخلّو بناءً على الغالب، كما قال الكافيجي.

والأداة «إن» خاصة. فالأولى المقرونة بالفاء نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، فجملة ﴿فَمَا لَهُ هَادٍ﴾ من «لا» واسمها وخبرها في محلّ جزم لوقوعها جواباً لشرطٍ جازم وهو «مَنْ»، ولهذا أي: ولأجل أنها في محلّ جزمٍ قرئ بجزم «يَذَرُهُمْ» بالياء.....

إشعاراً بها، لأن الفاء تأتي لإتباع الشيء بالشيء، فلما أتى بالفاء بعد الشرط، عُلِمَ أنه جواب، لا كلام منقطع عما قبله، فإذا لا يقع بعد الفاء فعلٌ يمكن جزمه، إلا على إضمار شيء مانع من الجزم، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣]<sup>(١)</sup> فيكون الجواب جملة اسمية مانعة من الجزم<sup>(٢)</sup>.

وبه يُعلم ما في (م د): من جعل الفاء هنا جائزة الدخول. أي: على هذا التقدير واجبة؛ لأن الواقع بعدها جملة اسمية، كما علمت.

قوله: (والأداة إن) إلخ

الواو للحال، فموضع الجملة نصبٌ على الحال من خبر تكون، والمعنى: ولا تكون الجملة المقترنة بـ (إذا) الفجائية إلا اسمية في حال كون الأداة (إن)، ومعلوم أن الحال للتقيد، فيستفاد من ذلك: اشتراط شرطين، كما لا يخفى هذا.

وفي شرح الترمذي عن بعض شراح الكافية: أن (إذا) تقع مع الفعلية، فما ذكره الشارح على هذا أغلبي.

قوله: (ولهذا)

(١) قال الشمني: «والتقدير: فهو لا يخاف».

(٢) حل معاهد القواعد للزبلي ١٠١.

عطفاً على محل الجملة فـ «يَذَرُهُمْ» مجزوم في قراءة حمزة والكسائي....

علة مقدّمة على معلولها كما هو الأصل، أو لإفادة الحصر، وهو (قُريّ).

وحاصله: استدلال على أنّ محلّ الجملة جَزْمٌ بقولنا: لو لم تكن جملة: ﴿فَكَلَاهَا دِيْلَهُ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، في محلّ جزم، لَمَّا جُزِمَ المعطوف على محلّها، لكنّه جزم المعطوف على محلّها، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> فهي في محلّ جزم، لكنّ هذا الدليل إنّما يتمّ على رأي من ذهب إلى جزم ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وأمّا من ذهب إلى سكونه لتوالي الحركات فلا، كما نقل ذلك الرومي.

ثمّ التعليل للجزم ملاحظٌ معه العطف، وهو خفيّ، فلا يلزم على هذا تعليل الجليّ، الذي هو الجزم بالخفيّ، ومعلومٌ أنّ المحلّ للجملة المعطوف عليها بتمامها، لأنّها النّائبة مناب المفرد، فلا يرد أن يقال: يجوز<sup>(٣)</sup> أن يكون معطوفاً على محلّ جزء الجملة.

قوله: (بجزم ﴿يَذَرُهُمْ﴾)

«كأنّه قيل: من يضلّل الله لا يهديه أحدٌ ويذرهم». (م د).

قوله: (على محلّ الجملة)

أقحم لفظ (المحلّ) إشارةً إلى أنّ العطف على الجملة ملاحظٌ معه المحلّ، حتّى

(١) قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالجزم. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأنعام: ١١٠] بالنون والرفع، وفي المصحف من قراءة حفص عن عاصم: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالرفع، في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلَاهَا دِيْلَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦]. ينظر: السبعة لابن مجاهد ٢٩٨-٢٩٩.

(٢) (أ) و(ج): سقط: «فهي في محلّ جزم، لكنّ هذا الدليل إنّما يتمّ على رأي من ذهب إلى جزم (ويذرهم)». والعبارة ثابتة في (ب) و(د).

(٣) (ب): بجواز.

## مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ جُمْلَةٍ ﴿فَكَلَاهَادِي لَهُ﴾.

يثبت<sup>(١)</sup> للمعطوف حكم المحل، فزاده المصنف للإشارة إلى هذا، مع الاتكال على أن المحل لا يتوهم العطف عليه، بل على ذي المحل، فكأنه قال: على الجملة ذات المحل، والشارح تبع المصنف، فسقط ما قيل: الأولى حذف (المحل)<sup>(٢)</sup>، هنا وفي كلام الشارح، إذ العطف إنما هو للجملة.

قوله: (معطوف على محل جملة) إلخ

فهو «من عطف المفرد على الجملة، وعطف اللفظي على المحلي سليم»<sup>(٣)</sup>، هكذا في بعض الشراح.

وفي (ش): أن «عطف المفرد»<sup>(٤)</sup> على الجملة<sup>(٥)</sup> ممنوع، اللهم إلا أن يقال: الجملة المعطوف عليها، لها محل باعتبار وقوعها وقوع فعل مفرد مجزوم، فكأن العطف في الحقيقة على ذلك

المفرد، فيكون من عطف المفرد على المفرد في الحقيقة<sup>(٦)</sup>. ثم «القراءة بالياء لموافقة قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وبالتون فعلى إخبار الله عن نفسه بقوله: ﴿نَذَرَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بلفظ الجمع لعظمته تعالى»<sup>(٧)</sup>.

(١) (ب): حيث ثبت.

(٢) الشنواني، وتابعه المدابغي.

(٣) مخطوطة: أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة، المتوفى سنة ٨١٩هـ.

(٤) الفعل المضارع فقط باعتبار ظهور الجزم في لفظه وحده.

(٥) وهي جواب الشرط.

(٦) الشنواني.

(٧) الشنواني.

والثانية المقرونة بـ «إذا» الفجائية نحو قوله تعالى: ﴿وَأِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ﴾<sup>(١)</sup>  
بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿[الروم: ٣٦]، فجملة ﴿هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ في  
محلّ جزمٍ لوقوعها جواباً لشرطٍ جازمٍ وهو «إِنْ».

والفجاءة: البغته، وتقييد الشرط بالجازم احترازاً عن الشرط غير الجازم  
كـ «إذا» و «لو» و «لولا». فأما إذا كانت جملة الجواب فعلها

قوله: (والفجاءة: البغته)

يقال: فاجأه<sup>(١)</sup> الأمر مفاجأة وفجاء، بالكسر.

وكذلك: فجئته الأمر، بكسر العين.

وفجأه الأمر، بفتح الفاء والعين، فجاءة<sup>(٢)</sup>، بضم الفاء والمد. أفاده الرومي.

والبغته: «المجيء من غير توقع»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فأما إذا كانت إلخ

جواب سؤالٍ نشأ من قوله سابقاً: «ومحلّها الجزم، إذا كانت مقرونة» إلخ.

وتقرير السؤال: ما محلّ الجملة إذا لم تقترن بواحدٍ منهما؟

فأجاب: بأنه لا محلّ لها، وإنما المحلّ للفعل وحده، فهذا في الحقيقة محترزٌ قوله:

(١) المثبت من الرومي، وبدلالة المصدر: المُفاعلة والفِعال. وفي مخطوطات العطار: (فجأه). هذه

صورتها: **فجأه**

(٢) المثبت من الرومي، وهو في الصحاح للجوهري (١/ ٦٢ فجأ). وفي مخطوطات العطار: (فجاء).

هذه صورتها: **فجأ**

(٣) المدابغي.

ماضي خالٍ عن «الفاء» نحو: «إن قام زيد قام عمرو» فمحل الجزم في الجواب  
مَحْكُومٌ بِهِ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ وَهُوَ «قَامَ»، لا للجملة بأسرها وهي «قَامَ» وفاعلُهُ.  
وكذا أي: وكالقول في فعل الجواب، القول في فعل الشرط، إنَّ الجزم  
مَحْكُومٌ بِهِ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ لا للجملة بأسرها، .....

«إذا كانت مقرونة بالفاء».

قوله: (خالٍ عن الفاء)

ومثلها (إذا) الفجائية، واقتصر عليها لأنها الأصل.

قوله: (وكذا القول)

كذا: خبر مقدم. والقول: مبتدأ مؤخر.

أي: والحكم على فعل الشرط كالحكم على الجواب الذي لم يقترن، فالتشبيه بينهما  
منعقدٌ بعد تقييد المشبه به، وهو جملة الجواب بعدم الاقتران، لا مطلقاً، كما لا يخفى.

وهذا استطراد<sup>(١)</sup> للتكلم على فعل الشرط، وحاصله: أن جملة الشرط لا محل لها  
من الإعراب، بل المحل للفعل، هذا إذا كان الشرط جازماً، فإن كان غير جازم كـ (إذا)  
أو (إذا) أو (بينما) أو (بيناً) أو (حيث) أو (لما) كما تقدّم، فمحل الجملة جرّ.

قال (ك): «فما السرّ في الحكم بأنّ المحلّ، يكون لمجموع جملة الشرط في تلك  
الكلمات - أي: إذا إلخ - ولا يكون لمجموع جملة الشرط الجازم؟

قُلْتُ<sup>(٢)</sup>: إن السرّ أن الأصل في الشرط هو الإبهام، وتلك الكلمات فيها نوعٌ تعيين،

(١) إذ الكلام في الجواب، لا الشرط.

(٢) الكافيحي.

لأن أداة الشرط «إنما» تعمل في شيئين لفظاً أو محلاً، فلما عملت في محل  
الفاعل.....

فاقتضت مضمون الجملة، فحكم بأن المحل لمجموع الجملة، وأما حرف الشرط الجازم  
ففيه إبهام تام، فاقتضى قطع النظر عن اعتبار تحقق الفاعل.

فإن قلت: كل فعل لا بد له من فاعل، فكيف يجوز قطع النظر عن اعتباره؟  
قلت: المقتضي لتحقيق الفاعل، تحقيق الفعل لا تعقله<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: هب أن الأمر كذلك، لكن تعقل الفعل، يقتضي تعقل الفاعل قطعاً، فلا  
أقل من أن يجوز أن يكون المحل لمجموع جملة الشرط الجازم.

قلت: منشأ الحكم بأن المحل للمجموع لا للجزء، هو تعقل مضمون الجملة المعتبرة  
في تعقل معاني تلك الكلمات من حيث التحقق، ومعلوم أن تعقل فعل الشرط الجازم ليس  
من تلك الحيثية، لأنه مشكوك في تحققه فبقي على إبهامه الأصلي، ولا يذهب عليك أن عمل  
فعل الشرط في فاعله، يكفيه نوع احتياجه إليه من جهة التعقل<sup>(٢)</sup>.

قوله: (إنما تعمل في شيئين)

أي: فاعلين أصالة (لفظاً) نحو: إن يضرب أضرب، (أو محلاً) نحو: إن قام قمْتُ،  
وهذا لا ينافي أن الجواب يكون جملة.

قوله: (فلما عملت في محل الفاعلين) إلخ

«هذا هو نفس المدعي لجواز أن يقال: إنها عملت في محل الجملة بأسرها، فلا

(١) المثبت من (ب) والكافيجي. وفي حاشية إحدى نسخ الكافيجي وكذلك في (أ) و(ج): «تعلقه».

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٢٤ - ١٢٥.

لم يبقَ لها تسلط على محل الجملة بأسرها، ولهذا نقول: إذا عطفت عليه أي: على فعل الشرط الماضي فعلاً مضارعاً وتأخر عنهما معمُولٌ وأُعملتَ الفعل الأول وهو الماضي في المُتَنَازَع فيه .....

يتأتى الدليل، فكان الأولى أن يقول: لأن أدوات الشرط طالبة للمفرد بطريق الأصل، فحيث وجدته أثرت فيه، (فلما عملت في محل الفعلين) لوجودهما، (لم يبق<sup>(١)</sup>) تسلط على الجملة بأسرها)، ويمكن أن يجاب: بأن هذا هو المراد. من (ق).

قوله: (لم يبق لها تسلط) إلخ

«فإن قلت: إن حرف الشرط يقتضي ربط جملة بجملة، فينبغي أن يعمل في جملة الجزاء محلاً. قلت: نعم، لكن لما وجد الفعل في الجزاء صالحاً للإعراب في الجملة بوجه من الوجوه، حُكِمَ به للفعل وحده مع أنه أصل بالنظر إليها، لكونه مفرداً»<sup>(٢)</sup>. (ك).

قوله: (وأُعملت الأول) إلخ

أي: على مذهب الكوفيين<sup>(٣)</sup>، بخلاف ما لو أعمل الثاني على مذهب البصريين، لأنه لا يلزم عليه العطف على الجملة قبل تمامها، فلا يتم المدعي.

(١) هنا عند الزرقاني، بزيادة: «لها».

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافجي ١٢٣.

(٣) قال الكافجي ١٢٥: «على مذهب الكوفيين، لأجل تصوير المطلوب، لا لأنه مذهب مختار في باب التنازع. وإنما قيده بالأول لأن الفعل المعطوف لو عمل على مذهب البصريين، كما إذا قلت: إن قاما ويقعد أخواك قام عمرو، لم يظهر المطلوب».

فيكون (يقعد) معطوفاً على جملة (قاما) بعد استكمالها، فلا يثبت كون فعل الشرط في محل الجزم وحده، لجواز كون جزم المعطوف بعطفه على الجملة التي في محل الجزم.

نحو «إن قام ويقعدا أخواك قام عمرو» فتجزم المضارع المعطوف على الماضي قبل أن تكمل الجملة بفاعلها وهو «أخواك»، فلولا أن الجزم محكوم به للفعل وحده للزم العطف على الجملة قبل إتمامها، وهو ممتنع تنبيه: وهو لغة: الإيقاظ يقال نبهت تنبيهًا أي: أيقظت إيقاظًا.

قوله: (إن قام ويقعدا)<sup>(١)</sup> إلخ

«فإن قلت: لِمَ صُوِّرَ التنازع في التثنية، مع أنه مُتَّصَرٌّ في المفرد؟

قلت: لكون الجزم مقطوعاً به في صورة التثنية ظاهراً»<sup>(٢)</sup>. (ك).

قوله: (فلولا أن) إلخ

تلخيص الدليل أن تقول: لو لم يكن محل (قام) جزم، لما جزم المعطوف عليه، والتالي باطل فبطل المقدم، وهو عدم كون محله جزمًا فثبت نقيضه، وهو أن محله جزم، وهو المدعى.

وإنما مثل المصنّف بالمضارع المسند لألف الاثنين دون المسند للواحد وللجمع، لظهور الجزم فيه، إذ هو عدم حرف، وجزم المفرد عدم حركة، ولأنه لو مثل بالمسند لواو الجماعة، لقليل: لِمَ لَمْ يَمَثَلْ بالمسند للمثنى؟ فالسؤال دوري على هذا، ولأن التثنية أسبق مفهوماً، وأخص معنى.

قوله: (تنبيه)

(١) قوله: (إن قام ويقعدا أخواك قام عمرو)، إن قام: جملة الشرط، معطوف عليه. ويقعدا: المعطوف، مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، وفاعله ضمير التثنية عائد على (أخواك). أخواك: المتنازع فيه، وهو فاعل مرفوع بـ (قام). قام عمرو: جملة الجواب، في محل جزم.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٢٦.

واصطلاحًا: عنوان البحث الآتي بحيثُ يعلم .....

هذا التنبيه<sup>(١)</sup> ساقطٌ من نسخة (ك) و(م) والرومي، وحاصله: أنك إذا قلت: إن قام زيد أقوم، ففي الجواب أقوال ثلاثة، ذكر المصنف اثنين، والشارح واحدًا.

الأول: أنه دليل الجواب<sup>(٢)</sup>، فتكون جملة: (أقوم) مستأنفة.

الثاني: أنه على إضمار الفاء ومبتدأ<sup>(٣)</sup>، فيكون محل الجملة جزمًا، كما تقدّم.

الثالث: أن الفعل هو الجواب، وأنه في محلّ جزم.

ويظهر أثر الخلاف في التابع كما سيجيء.

قوله: (عنوان البحث)

«أي: ترجمته». (ش).

وفيه: أنه يلزم عليه تفسير الشيء بنفسه، لأن الترجمة هنا لفظ تنبيه، مع أنا بصدد معناه، وقد جعل معناه هو، فالأحسن أن المراد بالعنوان: ما يُعْنَوَنُ به، فمصدوقه الألفاظ، والعبارات المترجم لها بلفظ التنبيه، فمعنى الكلام حينئذ: التنبيه، معناه أي: المسمّى به، ومدلوله: العبارات الدالة على المعاني، فوافق ما اختاره السيد من أن التراجم والكتب اسم

(١) قال عز الدين ابن جماعة: «إن قلت: ما محل ذكر هذا التنبيه هنا؟ قلت: بيان أن جواب الشرط: تارة يكون محذوفًا، وتارة يكون مذكورًا، وتارة يحتمل الأمرين. سؤال: هل يكون للجملة محل محذوف كما لها مذكورة».

(٢) أي: إن الجواب محذوف وهذا دليله، ومخرج على التقديم والتأخير. وهو مذهب سيويه (٣/ ٦٦، ٤/ ١٨٢ ط البكاء) قال: «وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أي: آتيك إن أتيتني».

(٣) قال عز الدين ابن جماعة (مخطوط): «والتقدير: فأنا أقوم، ...، واعلم أن الفاء إذا قدرت قدر المبتدأ لأن قصارى الفاء في تقديرها أن تكون مذكورة، وقد قالوا: إذا كانت مذكورة، إن الفعل ارتفع على إضمار مبتدأ، كقوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]».

من البَحْثِ السَّابِقِ إجمالاً إذا قلتَ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقَوْمٌ» بالرَّفْعِ ما مَحَلُّ «أَقَوْمٌ»؟.

للألفاظ، وقد يطلق التنبيه على الحكم البديهي الأولي.

قوله: (البحث)

المراد به: المعاني، أي: المبحوث عنها بهذه الألفاظ التي جعلت عنواناً لها، مسمّاةً بلفظ تنبيه، إذ البحث لغة: التفتيش، واصطلاحاً: إثبات النسبة بين الشيئين بالاستدلال، فمتعلّق البحث المعاني.

قوله: (من السابق)

وهو قوله: (فأما نحو: إِنْ قَامَ زَيْدٌ) إلخ.

قوله: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقَوْمٌ)

مثله إذا تقدّم المضارع نحو: إِنْ يَقُمْ أَقَوْمٌ، لكنّ (أَقَوْمٌ) الرّفع فيه ضعيف، بخلاف مسألة المصنّف، فإن الرّفع حسن، وإن كان الجزم أحسن.

قال في الخلاصة:

وَيَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ      وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ<sup>(١)</sup>

قوله: (ما محلّ أقوم)

الأوّلَى: فهل لـ (أَقَوْمٍ) محلّ أم<sup>(٢)</sup> لا، لأنّ المبحوث عنه، هو ثبوت المحلّ وعدمه، لا تعيينه كما يتبادر من عبارته.

(١) ألفية ابن مالك، البيت ٧٠٠.

(٢) (ب): أو.

فالجوابُ عن هذا السؤال مُختلفٌ فيه، قيل: إنَّ «أقوم» ليسَ هو الجوابَ وإنما هو دليل الجوابِ وهو مؤخرٌ من تقديم، والجواب مَحذوفٌ والأصل: «أقومُ إن قامَ زيدُ أقم» وهو مذهب سيويه. وقيل: هو أي: أقوم، نفسُ الجوابِ، على إضمارِ الفاء والمبتدأ، والتقدير: ف«أنا أقوم» وهو مذهب الكوفيين وقيل: «أقوم» هو الجوابُ وليسَ على إضمارِ الفاء .....

قوله: (مختلفٌ فيه)

خبر الجواب، وقدّر ذلك الشارح، ليشتمل كلام المصنّف على الإجمال، ثمّ التفصيل بقوله: «قيل» إلخ، هذا أحسن ما قيل هنا.

قوله: (إنَّ أقوم)

أي: هذه الجملة لاستتار الضمير، وعدم انفكاكه، فلا يقطع النظر عنه، والفعل مع الفاعل جملة سواء كان ضميرًا أو اسمًا ظاهرًا.

قوله: (من تقديم)

أي: إنَّ رُتبته التقديم، لأن الدليل متقدّمٌ تعقلاً على مدلوله، فقدّم وضعًا، لكن لما كان مرتبطًا مع مدلوله بحيث متى وُجد وُجد، جعل مكانه فأخر عن تقديم.

قوله: (وهو مذهب سيويه)

أي: الأشهر من قولين له، ثانيهما موافقة الثاني في كلام المصنّف.

قوله: (على إضمارِ الفاء)

(على) بمعنى: مع، فالمحلّ لمجموع الجملة برمتها.

قوله: (وليس على إضمارِ الفاء)

ولا على نيّة التّقديم، وإنّما لم يُجزم لفظه، لأنّ الأداة لمّا لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضياً مع قريبه، فلا تعمل في الجواب مع بعده.

فعلى القول الأوّل وهو أنه دليل الجواب لا محلّ له، لأنّه مُستأنف ولفظه مرفوعٌ لتجرده عن الناصب والجازم، وعلى القول الثاني وهو أن يكون على إضمار الفاء محله مع المبتدأ الجزم، ويظهر أثر ذلك الاختلاف في التّابع، فتقول على الأوّل: «إنّ قام زيد أقوم ويقعد أخواك» بالرفع، وعلى الثاني: «ويقعد أخواك» بالجزم.

والجُملة السّادسة التابعة لمفردٍ .....

كالذي قبله، ولا على نيّة التّقديم كالأوّل، فالفعل مرفوعٌ اللفظ للتّجرّد، مجزومُ المحلّ للأداة، فالعامل مختلف، فلا تناقض.

قوله: (فلا تعمل في الجواب)

أي: في لفظه، فلا ينافي أنّها عملت في محله الجزم.

قوله: (بالرفع)

إنّ قدر العطف على لفظ الفعل وحده.

قوله: (بالجزم)

إنّ قدر العطف على محلّ الفاء المقدّرة وما بعدها، أي: على الجملة برمتها.

قوله: (لمفرد)

قيد يخرج به الجملة، فلا تنعت، وكان الأولى أن يقيده الشّارح بالنكرة، فإنّ الجملة

## كالجملة .....

لا تكون صفةً لمعرفة، والمراد: النكرة لفظاً ومعنى، كما في أمثله، أو معنى كالمعرف باللام الجنسية كقوله:

ولقد أمرُّ على اللّثيم يسُني<sup>(١)</sup>

لكن ليست الجملة بعده متمخضةً للوصفية، بل تصلح للحالية أيضاً، بخلاف الأول فإنها متمخضة كما سيأتي.

قوله: (كالجملة) إلخ

ليست الكاف استقصائية، إذ بقيت المعطوفة والمبدلة من مفرد، فالأولى نحو: زيدٌ منطلقٌ وأبوه ذاهبٌ، إن قدّرت الواو عاطفةً على الخبر، فيكون محلّ الجملة رفعاً، لا على جميع الجملة حتى تكون مستأنفةً لا محلّ لها، ولا الواو حالية حتى يكون محلّها نصباً فتخرج عن التّبعية.

والثانية نحو قوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣]، فجملة: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ في محلّ رفع بدلٌ من

(١) يُنسب إلى رجل من سلول في: الكتاب لسيويه (٣ / ٢٤ ط هارون، ٤ / ١٣٥ ط البكاء)، ويُنسب إلى شمر بن عمرو الحنفي في: الأصمعيّات ١٢٦ وينسب إلى عميرة بن جابر الحنفي في: حماسة البحري ٣٤٩ (ط هيئة أبو ظبي).

وينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١ / ١٧٨) وتحصيل عين الذهب للأعلم الشتمري (٣٨٦) الشاهد برقم ٥٨٧) وأما ابن الشجري (٣ / ٤٨) وأما ابن الحاجب (٢ / ٦٣١) والمقاصد النحوية للعين (٤ / ١٥٥٢) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١ / ٣١٠) وخزانة الأدب للبغداد (١ / ٣٥٧) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغداد (٢ / ٢٨٧).

المنعوتِ بها ومحَلُّها بحَسَبِ منعوتها، فَإِنْ كَانَ منعوتها مَرْفُوعًا فَهِيَ فِي  
مَوْضِعِ رَفْعٍ، .....

المستثنى المفرغ، أعني:

(مَا) وصلته في قوله: ﴿إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ﴾، فَإِنْ (مَا) مع صلته مفردٌ في محلِّ رفعٍ نائبِ فاعِلٍ (يُقَالُ)، فتكون الجملة أيضًا كذلك، هذا إذا كان القول مسندًا لله والمعنى: ما يقول الله لك، وأما إذا كان مُسندًا للكفار والمعنى: ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية، إلا مثل ما قال الكفار الماضون لأبيائهم، وهو الوجه الذي بدأ به صاحب الكشف في هذه الآية، فجملة: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ إلخ مستأنفة لا محل لها، فتمت أقسام التابعة لمفردٍ ثلاثة: بدلًا ونعتًا ومعطوفة.

وأما قول (م د) إنها «خمسة»، فغيرُ مسلّم، إذ الأقسام الثلاثة التي في المتن داخلةٌ تحت واحدة، وهي الواقعة نعتًا.

قوله: (المنعوت)

«صفةٌ جرت على غير مَنْ هي له، فالباء متعلّقةٌ بالمنعوت يعني: الجملة التي يُنعتُ بها المفرد، ويجوز أن يكون المنعوت صفةً لمفردٍ على مذهب مَنْ جَوَّزَ الفصل بين الصِّفة والموصوف»، كذا في الرومي.

والثاني لا يظهر إلا على نسخته المعروف فيها المفرد، أما على ما هنا من مجيئه نكرةً فيمتنع، للزوم التطابق في النعت والمنعوت.

والنعت والوصف عند المحققين معناهما واحد، وفرّق البعض بينهما: بأن النعت يستعمل في المدح، والوصف أعم.

قوله: (بحَسَبِ)

كالواقعة في نحو قوله تعالى ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤]،  
فجمله ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾ من اسم «لا» وخبرها في محل رفع على أنها نعت  
لـ ﴿يَوْمٌ﴾، .....

أي: «قَدَر، بفتح السين سواء أضيف إلى شيء، أو استعمل بحرف الجر، وربما سُكِّنَ  
في ضرورة الشعر<sup>(١)</sup>، وأما (حَسْبُكَ) بمعنى: كفاك فشيء آخر». رومي.

قوله: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]

الجار متعلق بـ ﴿أَنْفَقُوا﴾، و﴿أَنْ﴾: مصدرية، و﴿يَأْتِيَ﴾: منصوب به، و﴿يَوْمٌ﴾:  
فاعل. والجملة في محل جر بالإضافة لـ ﴿قَبْلَ﴾، و﴿لَا﴾: لنفي الجنس، و﴿بَيْعٌ﴾<sup>(٢)</sup>: مبني  
على الفتح، و﴿فِيهِ﴾: خبر، وضميره المجرور يعود لـ ﴿يَوْمٌ﴾، وقرئ برفع الكلمات  
الثلاث<sup>(٣)</sup>، بناءً على أن (لا) عاملة عمل ليس.

فإن قلت: ما وجه رفعها مع قصد التعميم الحاصل بجعل (لا) لنفي الجنس؟

فالجواب: أن هذه الكلمات «في التقدير جواب: هل فيه بيع أو خلة أو شفاعَة»<sup>(٤)</sup>.  
أو يقال: إن التعميم باقٍ، غاية أنه على الرفع يكون على سبيل الظهور، وأما على الفتح فنص  
لما تقرّر، النكرة

في سياق النفي وشبهه نعمٌ عموماً شمولياً على سبيل الظهور، ما لم تقترن بـ (مِنْ)

(١) ينظر: الصحاح للجوهري (١/ ١١٠ حسب).

(٢) بالفتح بلا تنوين.

(٣) قرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمة والكسائي: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾، بالرفع والتنوين. وقرأ  
ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَا يَبَيْعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ بالفتح بلا تنوين. ينظر: السبعة لابن مجاهد ١٨٧.

(٤) الكافيحي.

وإن كَانَ منعوتُهَا منصوبًا فَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ كَالْوَاقِعَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] فجملة ﴿تُرْجَعُونَ﴾ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهَا نَعْتُ لـ ﴿يَوْمًا﴾، وَإِنْ كَانَ منعوتُهَا مجرورًا فَهِيَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ كَالْوَاقِعَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩] فجملة ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ لِأَنَّهَا نَعْتُ لـ ﴿يَوْمٍ﴾.

ظاهرة أو مقدرة، فإن اقترنت بها صار العموم نصًا.

قوله: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾ [البقرة: ٢٨١]

مفعول به، فالمعنى: اتقوا في الدنيا عقاب يوم ترجعون فيه.

وقيل: مفعول فيه، فالتقدير: اتقوا عذاب الله يومًا، أي: في يوم موصوف بالرجوع فيه إلى الله، وهو يوم القيامة، وفيه: أنه يلزم على هذا حصول التكليف يوم القيامة، مع أنه لا تكليف إذ ذاك، فيكون المعنى غير مستقيم.

والجواب: أن هذا إنما جاء من جعله ظرفًا لـ (اتقوا)، وليس كذلك، بل هو ظرف لوقوع العذاب<sup>(١)</sup>، فالمعنى: واتقوا العذاب في يوم ترجعون فيه.

«وَقُرِئَ: (تُرْجَعُونَ)<sup>(٢)</sup> بفتح التاء وكسر الجيم<sup>(٣)</sup>. وبضمّها وفتح الجيم على أنه من رَجَعْتُهُ إِذَا رَدَدْتُهُ<sup>(٤)</sup>، وهو متعدّد على هذا الوجه، ولولا ذلك لما بُنِيَ لما لم يُسمّ فاعله،

(١) وبتعبير الكافيحي: «إنه مفعول فيه للمحذوف لا للمذكور».

(٢) قرأ أبو عمرو: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بفتح التاء وكسر الجيم. وقرأ الباقر: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بضم التاء وفتح الجيم. ينظر: السبعة لابن مجاهد ١٩٣ ومعاني القراءات للأزهري (١/ ٢٣٣).

(٣) وفعله لازم.

(٤) وبها جاء القرآن: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٨٣]، وهذيل تعديه بالهمزة، تقول: أرجعته. ينظر: الصحاح =

والجُمْلَةُ السَّابِعَةُ، الجُمْلَةُ التَّابِعَةُ لَجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ، وَذَلِكَ فِي بَابِي النَّسَقِ وَالْبَدَلِ.

فَالأَوَّلُ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوهُ»، فَجُمْلَةُ «قَامَ أَبُوهُ» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، لِأَنَّهَا خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَكَذَا جُمْلَةُ «قَعَدَ أَخُوهُ» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَيْضًا، لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا أَيُّ: عَلَى جُمْلَةِ «قَامَ أَبُوهُ» الَّتِي هِيَ خَبَرٌ عَنْ «زَيْدٍ».

وَنظِيرُ ذَلِكَ: وَقَفَ زَيْدٌ وَوَقَفَتْهُ، وَغَاضَ الْمَاءُ وَغَضَتْهُ<sup>(١)</sup>.

قوله: (والبدال)

أَيُّ: خَاصَّةٌ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ، وَلَعَلَّ الشَّارِحَ إِنَّمَا تَرَكَه لِأَنَّ الْحَصْرَ غَيْرُ مُسَلِّمٍ، إِذْ بَقِيَ الْجُمْلَةُ الْمُؤَكَّدُ بِهَا تَأْكِيدًا لَفْظِيًّا نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ قَامَ أَبُوهُ، فَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا تَأْكِيدٌ لَجُمْلَةِ الْخَبَرِ، فَهِيَ تَابِعَةٌ لَجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ، وَلَيْسَتْ فِي بَابِ النَّسَقِ، وَلَا فِي بَابِ الْبَدَلِ.

وَوَجْهُ تَأْخِيرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهَا لَيْسَتْ نَصًّا فِي كَوْنِهَا ذَاتَ مَحَلٍّ، بَلْ ذَاكَ عَلَى وَجْهِ رَاجِحٍ، وَهُوَ الْعَطْفُ عَلَى الصَّغَرِ، فَإِنْ عَطَفْتَ فِي الْمَرْجُوحِ عَلَى الْكِبَرِ، فَلَا مَحَلَّ لَهَا فَتَكُونُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الثَّالِثَةِ عَلَى هَذَا، كَمَا أَنَّهَا عَلَى الْأَوَّلِ مِنَ الثَّانِيَةِ، فَانْحَطَّتْ رَتْبُهَا عَمَّا هُوَ نَصٌّ فِي الْمَحَلِّ، وَلَمْ تُجْعَلْ مِنَ الثَّالِثَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ فِيهِ جَرِيٌّ عَلَى الْمَرْجُوحِ، كَمَا أَنَّ جَعْلَهَا مِنَ الثَّانِيَةِ فِيهِ جَرِيٌّ عَلَى الرَّاجِحِ.

قوله: (خبرٌ عن زيد)

= للجوهري (٣/ ١٢١٧ رجع) والمصباح المنير للفيومي ١٨٣ (ط الرسالة).

(١) شرح قواعد الإعراب للكافجي ١٢٨.

وَلَوْ قَدَّرْتَ الْعَطْفَ لَجُمْلَةٍ «قَعْدَ أَخُوهُ» عَلَى مَجْمُوعِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ  
الَّتِي هِيَ «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» لَمْ يَكُنْ لِلْمَعْطُوفَةِ وَهِيَ «قَعْدَ أَخُوهُ» مَحَلٌّ، لِأَنَّهَا  
مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ مُسْتَأَنَفَةٍ، وَلَوْ قَدَّرْتَ الْوَاوَ فِي «وَقَعْدَ أَخُوهُ» وَאוּ الْحَالِ،  
لَا وَאוּ الْعَطْفِ وَلَا وَאוּ الْإِسْتِنَافِ، كَانَتْ الْجُمْلَةُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا وَאוּ الْحَالِ  
فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ «أَبُوهُ».

«فَكَانَتْهَا وَاقِعَةً مَوْضِعَ الْخَبَرِ، فَيَنْسَحِبُ حُكْمُهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؟

قُلْتَ: أَمَّا الْجَامِعُ بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْقَعْدِ فَهُوَ تَنَاسُبُ الْمَصَادِرِ<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ  
الْأَبِ وَالْأَخِ، فَهِيَ ارْتِبَاطُ كُلِّ مِنْهُمَا بِزَيْدٍ بِوَاسِطَةِ الضَّمِيرِ مَعَ اسْتِلْزَامِ تَعْلُقِهِ<sup>(٢)</sup> «(٣)». (ك).

قَوْلُهُ: (فَلَوْ قَدَّرْتَ الْعَطْفَ) إلخ

مِنْ هُنَا إِلَى الْمَسْأَلَةِ الثَّالِثَةِ، سَاقِطٌ مِنْ نَسْخَةِ الرَّومِيِّ وَ(م).

قَوْلُهُ: (الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ)

أَيُّ: الْكُبْرَى، لَكِنَّ الْعَطْفَ مَرْجُوحٌ، لِعَدَمِ تَنَاسُبِ الْجَمْلِ، إِذِ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمِيَّةٌ،  
وَالْمَعْطُوفُ فِعْلِيَّةٌ، بِخِلَافِ الْعَطْفِ عَلَى الصَّغْرَى، فَإِنَّهُ أَرْجَحُ لِلتَّنَاسُبِ، لَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا  
فِعْلِيَّةٌ.

قَوْلُهُ: (لَمْ يَكُنْ لِلْمَعْطُوفَةِ مَحَلٌّ)

(١) فِي الْكَافِيَجِيِّ: التَّضَادُّ.

(٢) فِي الْكَافِيَجِيِّ: تَعَقُّلُهُ.

(٣) شَرْحُ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ لِلْكَافِيَجِيِّ ١٣٣.

وكانت «قد» فيها مُضمرة لتُقرّب الماضي من الحال، ويكون تقدير الكلام: «زيد قام أبوه» والحال أنه «قعد أخوه».

مثله ما إذا جعلت الواو اعتراضية، على القول بمجيئه آخر الكلام.

قوله: (وكانت «قد» مضمرة)

مذهب البصريين: «أنّ (قد) إنّما تجب في الماضي المثبت الواقع حالاً، إذا لم توجد الواو فيه»<sup>(١)</sup>. فهذا مخالف لهم.

ثمّ «إنّ وجوب (قد) في الماضي المثبت الواقع حالاً إذا لم يكن بعد (إلا) وإلاّ فلاكتفاء بالضمير وحده دون (قد) والواو أكثر نحو: ما لقيته إلاّ أكرمني، لأنّه بتأويل: إلاّ مكرماً»<sup>(٢)</sup>.

وفي (ك): إنّ الأصل عدم التقدير مع استقامة المعنى، فإنّ الحال هنا هي التي تكون قيّداً للعامل مطلقاً، سواء كانت في الماضي أو الحال أو الاستقبال، لا الحال التي تكون بمعنى: الوقت الذي يقع فيه الكلام، أي: حال التكلّم حتّى يحتاج للتقدير، فمنشأ الاحتياج إليه، الاشتباه بين المعنيين، وعدم التمييز بين مطلق الاستعمال<sup>(٣)</sup>. انتهى بتصرّف.

على أنّ المطلوب في الحال المقارنة - بالنّون -، لا المقاربة - بالباء - الاستفادة من (قد)، إلاّ أن يقال: ما قارب الشّيء يُعطى حكمه، ومما أضمر فيه (قد) قوله تعالى: ﴿وَأَوْجَاءُكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، أي: قد حصرت وضّقت<sup>(٤)</sup>.

(١) المدابغي.

(٢) المدابغي.

(٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافجي ١٣٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٤ و ٢٨٢) والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري =

وإذا قلت: «قال زيد عبدالله منطلق وعمر ومقيم» فليس من هذا الباب،  
الذي هو من عطف جملة على جملة لها محل حتى تكون جملة «عمر ومقيم»  
محلها نصب بالعطف على جملة «عبدالله منطلق» المحكية بالقول، بل الذي  
محلّه النصب على المفعولية بـ «قال» .....

وخالف سيويه<sup>(١)</sup>، فإنه لم يجوز حذف (قد) من الماضي المثبت فقال: إن ﴿حَصِرَتْ﴾  
لم تقع هاهنا حالاً، بل هو صفة موصوفٍ محذوفٍ، أي: جاؤوكم قومًا حَصِرَتْ صُدُورهم،  
ورُدَّ بأن الموصوف المذكور، إذا قُدِّر يكون حالاً موطئة، فصفة الموطئة أيضاً إذا  
كانت ماضياً يجب تصديرها بـ (قد)، لا سيما إذا حذف الموصوف، فإنه يكون في صورة  
الحال القائمة مقامه.

قوله: (وإذا قلت) إلخ

سقط من نسخة (ك) هذا إلى المسألة الثالثة، لكن ذكره في الشرح نقلاً عن المغني  
أمراً فيه بالتأمل<sup>(٢)</sup>.

ووجهه: أن اعتبار المحل، إنما يكون في المجموع قصداً وأصالةً، وإن كان في الظاهر  
يدل على أن لكل واحدة منهما محلاً من الإعراب، لتعلق القول بكل منهما ضمناً.

= (١/ ٢٥٢ مسألة برقم ٣٢ ط محيي الدين عبد الحميد) ومغني اللبيب لابن هشام ٢٢٩ و ٥٦٢.

(١) رُمِز إليه في المخطوطات: س.

(٢) قال ابن هشام (مغني اللبيب ٥٥٥): «وَمِمَّا يَلْحَقُ بِهَذَا الْبَحْثُ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: (قَالَ زَيْدٌ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو مُقِيمٌ) فَلَيْسَتْ الْجُمْلَةُ الْأُولَى فِي مَحَلِّ نَصْبٍ وَالثَّانِيَّةُ تَابِعَةٌ لَهَا، بَلِ الْجُمْلَتَانِ مَعًا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَلَا مَحَلَّ لِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، لِأَنَّ الْمَقُولَ مَجْمُوعَهُمَا، وَكُلٌّ مِنْهُمَا جُزْءٌ لِلْمَقُولِ كَمَا أَنَّ جِزْأَيِ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ لَا مَحَلَّ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بِاعْتِبَارِ الْقَوْلِ فَتَأَمَّلْهُ».

مَجْمُوعُ الْجُمْلَتَيْنِ الْمَعْطُوفَةِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا، لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ الْمُرَكَّبَ مِنَ  
الْجُمْلَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ هُوَ الْمُقُولُ لِلْقَوْلِ، فَكُلُّ مِنْهُمَا أَيُّ: مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ  
الْمُتَعَاظِفَتَيْنِ جُزْءُ الْمُقُولِ الْمُرَكَّبِ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ، لَا أَنَّهُ عَلَى انْفِرَادِهِ مَقُولٌ  
حَتَّى يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَعْطُوفًا عَلَى الْآخَرِ. وَالثَّانِي الْبَدَلُ نَحْوَ قَوْلِهِ:

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

قوله: (مجموع الجملتين)

إن كانت الواو من المحكي، فإن كانت من الحكاية فكل واحدة لها محل، فهو ممّا  
نحن فيه، ومثله قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

قوله: (جزء المقول)

فلا نحكم<sup>(١)</sup> لكل واحدة على انفرادها بالمحل، بل للمجموع كجزء الجملة.

قوله: (نحو قوله: أقول له أرحل<sup>(٢)</sup>)

التمثيل به مبني على مذهب البيانين<sup>(٣)</sup>، وإلا فهو في الظاهر من أفراد قاعدة: «وإذا

(١) (ب): فلا يحكم.

(٢) البيت بلا نسبة. الشاهد: جملة (لا تقيمَنَّ عندنا) بدل اشتمال من جملة (ارحل). والمقصود: إظهار  
الكراهة لإقامته، وقوله: (لا تقيمَنَّ عندنا) أوفى بتأدية المقصود، لأنها تدل على ذلك بالمطابقة مع التأكيد  
الحاصل بالنون، بخلاف (ارحل) فإنه يدل عليه بالالتزام مع التجريد عن التأكيد.

ينظر: التلخيص للقزويني (١٨٤)، شرحه عبد الرحمن الرقوقي) والمقاصد النحوية للعيني (٤ / ١٦٨١)  
وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢ / ٨٣٩) ومعاهد التنصيص للعباسي (١ / ٢٧٨ ط محيي الدين)  
وخزانة الأدب للبغدادي (٥ / ٢٠٧) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦ / ٣٠٠).

(٣) أي: تبعاً لعلماء المعاني، وهم إنما يمثلون به بناءً على أن الجملة الأولى محكية والثانية تابعة لها. ينظر:  
المنصف للشمني (٢ / ١٤٢).

.....

قلت<sup>(١)</sup> فالأولى التمثيل بقوله تعالى: ﴿أَمَذَّكُرٌ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٣٢) ﴿أَمَذَّكُرٌ بِأَنعَمٍ وَبَيْنَ﴾ (١٣٣) وَحَنَّتِ وَعُيُونٍ ﴿ [الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤]، فإن دلالة الجملة الثانية البدلية على نعم الله مفصلة بخلاف المبدل منها، فالثانية أوفى بتأدية المعنى المراد، وهو تعداد النعم.

قال (م): «ومن غريب هذا الباب<sup>(٢)</sup> قولهم: «قلت لهم: قوموا أولكم وآخركم»<sup>(٣)</sup>، قال ابن مالك: «ليقم أولكم وآخركم»<sup>(٤)</sup>، فهو من بدل الجملة من الجملة، لا المفرد من

(١) اعترض بأن هذا البيت يجري فيه ما جرى في مثال المصنف السابق قبله: «قال زيد: عبدالله منطلق وعمرو مقيم». وأن المحل لمجموع الجملتين (ارحل)، (لا تقيمن عندنا) إذ هو المقول، وكل واحدة من الجملتين جزء المقول، فلا يكون لها محل على مقتضى ما سبق. ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٥٧ وتحفة الغريب للدمامي (٣/ ٢٠٣) والمنصف للشمني (٢/ ١٤٢).

(٢) أي: باب بدل الجملة من الجملة، ووجه غرابته: أن المتبادر في المثال بدل المفرد وإن لم يتسلط عليه عامل الأول؛ لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في الأوائل. ينظر: حاشية العقد النامي للأستلي ١٤٨ (ط نور الصباح).

(٣) قال الدماميني (تحفة الغريب ٣/ ٢٠٥): «أورد المصنف الجملة معمولة لفعل القول ليتمكن من دعوى كون الثانية تابعة لجملة لها محل ولا يُجديه ذلك شيئاً، فإن المجموع هو المقول، فلا محل لشيء من أجزائه كما سبق».

(٤) أي: يُقدَّر (ليقم) قبل (أولكم وآخركم)؛ لأن شرط عطف المفرد على المفرد: أن يكون المعطوف أوما في معناه، صالحاً لمباشرة العامل. والاسم الظاهر لا يصلح أن يرتفع بفعل الأمر، لأن فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المخاطب. قال سيويه (الكتاب ١/ ٣٩٨ ط هارون، ١/ ٥١١ ط البكاء): «وكان عيسى يقول: ادخلوا الأول فالأول؛ لأن معناه ليدخل، فحمله على المعنى... فإذا قلت: ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير، فالرفع؛ لأن معناه معنى (كلهم)، كآته قال: ليدخلوا كلهم». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٧٢) والمنصف الشمني (٢/ ١٤٢).

فجملته «لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا» في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْ «ارْحَلْ»  
وشرطه أن تكون الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ أَوْفَى بِتَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنَ الْأُولَى كَمَا هُنَا  
فإن دلالة الثَّانِيَّةِ عَلَى مَا أَرَادَهُ مِنْ إظهار الكَرَاهَةِ لِإِقَامَتِهِ أَوْفَى، .....

من المفرد، كما قال في العطف في قوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]،  
أي: وليسكن زوجك، وقوله تعالى: ﴿لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾ [طه: ٥٨]، أي: لا تُخْلِفُهُ  
أنت<sup>(١)</sup>،

وقوله تعالى: ﴿لَا تُضْكَارَ وَلِدَةٌ يُؤَلِّدُهَا وَلَا مَوْلُودٌ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أي: ولا يضارَ  
مولود<sup>(٢)</sup>، إذ ربما يحتاج في الثواني ما لا يحتاج إليه في الأوائل، فالعطف من قيل عطف الجملة  
على الجملة<sup>(٣)</sup>.

قوله: (أوفى بتأدية المعنى) إلخ

في القاموس: «أوفى فلاناً حقّه، أي: أعطاه وافياً»<sup>(٤)</sup>، أي: تاماً.

إن قيل: فهلاً اقتصر على الثانية وترك الأولى، فإن المقصود حاصل به.

فالجواب: أنه لما كان المقام مقام الاعتناء بشأنه، ناسب ذكرهما جميعاً، لأن ذكر  
الثانية على قصد الاستئناف بعد ذكر الأولى زيادة اعتناء، لأن فيه قصد الشيء مرتين.

قوله: (مِنَ الْأُولَى)

(١) لأن (نفع) - المضارع الذي في أوله نون - لا يرفع إلا ضمير المتكلم.

(٢) لأن (تضار)، أوله تاء المضارعة الدالة على التأنيث لا يرفع إلا مؤنثاً.

(٣) حل معاهد القواعد للزيلي ١١٠. وينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٥٧-٥٥٨.

(٤) القاموس المحيط (١٣٤٣) وفي، ط الرسالة

لأنّها تدلّ عليه بالمُطابَقة، والأوّلَى تدلّ عليه بالالتزام.

هذا هو المفضلّ عليه، كما أفاده تعليل الشارح، وإن استُفيدَ من النظائر في هذا المحلّ خلافه.

وتحرير المقام بحيث تندفع عنه الشكوك العارضة: أنّ (لا تُقيمنَ) نهي، والنهي مدلوله المطابقيّ: طلب الكفّ عن الإقامة، وأنّ (ارحل) مدلوله المطابقيّ: طلب الرّحيل لأنّه أمر، والأمر مدلوله: طلب الفعل، فليس الأوّل دالّاً على إظهار الكراهة مطابقةً، كما أنّ الثاني ليس دالّاً عليها

التزاماً، لكن لما استعمل الأوّل في المحاورات مراداً منه هذا المعنى، سيّما وقد أُكِّد بالنون الثّقيلة الدّالة على التّأكيد، وطلب الحثّ على عدم الإقامة، كان كأنّه موضوعٌ لإظهار الكراهة بحسب العُرف مطابقةً<sup>(١)</sup>، ولما اقترن بالثاني وهو (ارحل) ما يفيد أنّ طلب الرّحيل للكراهة، دلّ عليه التزاماً، فهذه الدّلالة عرضت بسبب الاقتران بالجملة الثانية، وإن كان هو في حدّ ذاته قد يلزمه ذلك كما هنا، وقد لا يلزمه كما إذا كان طلب الرّحيل لتحصيل أمرٍ تعود ثمرته على الأمر، تأمل.



(١) مطابقة - بحسب العرف - يُقصد بها: مجرد إظهار كراهة حضوره، لا كفه عن الإقامة.

### المسألة الثالثة

من المسائل الأربع من الباب الأول في بيان الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

وهي أيضا مصدر «أض» بالمد إذا عاد سبع:

إحداها: الجملة الابتدائية، أي: الواقعة في ابتداء الكلام، اسمية كانت أو فعلية .....

قوله: (المسألة الثالثة)

(المسألة): مبتدأ، و(الثالثة): صفة. و(من المسائل الأربع): متعلق بمحذوف تقديره: الكائنة، صفة ثانية، و(من الباب الأول): صفة المسائل الأربع نحو سابقه، و(في بيان) خبر المبتدأ، هذا هو الأسلس، ولهم هاهنا تكلفات في الإعراب، ولا يقال: يلزم على إعرابك حذف الموصول مع بعض صلته، وهو الكائنة، لأننا نجعله صفة مشبهة، ف(ال) معرفة.

وزاد لفظ البيان هنا دون المسائل التي لها محل، لأنها لما كان لها محل، كانت غنية عن البيان، بخلاف الجمل التي لا محل لها، فإنها محتاجة إلى البيان غاية الاحتياج، وبهذا تعلم ما في (م د) السابق عند الكلام على أول المسألة الثانية، فتذكر.

قوله: (مصدر أض)

وتَسَمَّى الْمُسْتَأْنَفَةُ أَيْضًا وَهِيَ نَوَعَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْمُفْتَحُ بِهَا النُّطْقُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾

[الكوثر: ١].

فهو نصب على المصدرية بفعل محذوف كسقيًا ورعيًا.

قال الجوهري: «أَصْرٌ يَنْضُضُ أَيْضًا، إِذَا رَجَعَ»<sup>(١)</sup>، وتقدير الحالية، تكلّف لا يخفى.

قوله: (وتسمى المستأنفة)

لم يقتصر على الاسم الأول، «لأنّ الابتدائية قد تطلق على المصدرة بالمبتدأ»<sup>(٢)</sup>، فذكر هذا قرينة على أنّه غير مراد، وإنّما لم يعكس فيقول: المستأنفة، وتسمى: الابتدائية، إمّا لأنّ تسميتها أشهر، فهو أصلٌ بالنسبة للاسم الآخر، وإمّا للاهتمام ببيان اسم المستأنفة بالتصريح بالتسمية بها، لاختلاف معناها بالنسبة للبيانين والنّحاة، ثمّ ليس في كلامه حصرٌ فلا ينافي أنّها تسمى: المبتدأة والاستئنافية أيضًا، واقتصر على ما هنا لشهرته.

قوله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]

التمثيل به مبني على مذهب من يقول: إنّ البسملة ليست من السّورة، على ما فيه، فكان الأولى التّمثيل بجملة البسملة.

وأصل ﴿إِنَّا﴾: إِنَّا، فحذفت النون الثانية، لاجتماع الأمثال والتّخفيف، وقيل: حذفت الأولى، وقيل: حذفت الثالثة. فالأقوال ثلاثة والصّحيح الأوّل، «لأنّ النون الأولى كالأصل، بدلالة حذف الثانية في (إِنَّ) إذا كانت مخففة مع بقاء الأولى ساكنة، فلو كانت المحذوفة هي

(١) الصحاح للجوهري (٣/ ١٠٦٥، أيضً).

(٢) مغني اللبيب ٥٠٠.

والثاني: الْمُتَقَطَّعَةُ عَمَّا قَبْلَهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾

[يونس: ٦٥] .....

الأولى، لبقيت الثانية متحركة، لكونها قبل الحذف كذلك. ولا يجوز حذف الثالثة، لأنها ضمير، كذا في الرومي.

والكوثر: اسم نهر في الجنة.

قال عبد الحكيم في حواشي الخيالي: والحوض في الموقف، على ما روي عن الصحابة، قالوا: يا رسول الله، أين نَطْلُبُكَ؟ قال: «على الصراط، فإن لم تَجِدُونِي فَعَلَى الميزان، فإن لم تَجِدُونِي فَعَلَى الحوض»، فإنه يدل على أن الحوض في المحشر.

قال الإمام الرازي في تفسيره: روي في الأخبار أن الكوثر على ظهر المَلَك، يأتي به حيث يأتي النبي ﷺ. فإذا كان في الموقف، يأتي به في الموقف، وإذا دخل في الجنة، يأتي به في الجنة، فعلى هذا كونه في الجنة، لا ينافي كونه في الموقف أيضًا.

قوله: (المنقطعة عما قبلها)<sup>(١)</sup>

ومنه: زيدٌ قائمٌ أظنُّ<sup>(٢)</sup>، أمّا: زيدٌ أظنُّ قائمٌ<sup>(٣)</sup>، فجملته أيضًا لا محل لها، إلا أنها من جمل الاعتراض.

قوله: ﴿جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]

حالٌ من الضمير المستتر في الظرف، أي: مجتمعة، والعامل فيه شبه الفعل، وهو

(١) قال الدسوقي (حاشية مغني اللبيب ٢ / ٥٣): «المراد بانقطاعها عما قبلها: عدم تعلقها بها تعلقًا صناعيًا، باتباع أو إخبار أو حالية».

(٢) جملة العامل الملقى لتأخره. ينظر: مغني اللبيب ٥٠٠.

(٣) جملة العامل الملقى لتوسطه. ينظر: مغني اللبيب ٥٠٠.

الواقعة بعد ﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ ﴾ [يونس: ٦٥]، فجملة ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ مُستأنفة لا محل لها من الإعراب وليست محكية بالقول حتى يكون لها محل وإنما المحكي بالقول محذوف تقديره: «إِنَّهُ مَجْنُونٌ أَوْ شَاعِرٌ» أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.

وإنما لم تجعل محكية بالقول لفساد المعنى إذ لو قالوا: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ لم يحزنه.

الظرف، ويحتمل أن يكون تأكيداً.

«قال الجوهري: وَجَمِيعٌ يُؤَكِّدُ بِهِ، يقال: جاءوا جميعاً، أي: كُلُّهُمْ»<sup>(١)</sup>.

فجميعاً: تأكيدٌ لضمير (جاؤوا)، وهو الواو، فيعلم من كلامه ظاهراً، أن لفظة (جميعاً) بالنصب، يكون تأكيداً وإن كان المؤكد مرفوعاً، بخلاف سائر ألفاظ التأكيد، قاله الرومي.

قوله: (بَعْدَ) ﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ ﴾ [يونس: ٦٥]

«(بَعْدَ) بالنصب، إما بتقدير: مِنْ أَوْ أَعْنِي»<sup>(٢)</sup>، أَوْ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذوفٌ مضافٌ إلى جملة ﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ ﴾ بحسب الظاهر، ولكنه في الحقيقة مضافٌ إلى المفرد المقدر، فيكون تقدير الكلام: بعد قوله، وإنما قلنا هكذا، لأن الغايات لا تضاف للجملة، كما نص عليه شراح المفصل، أفاده الرومي.

قوله: (مستأنفة)

(١) الصحاح (٣/ ١٢٠٠، جمع).

(٢) (أ) و(ج): «عن». والمثبت من (ب) والرومي.

فَيَنْبَغِي لِلْقَارِيءِ أَنْ يَقِفَ عَلَى ﴿قَوْلُهُمْ﴾ وَيَبْتَدِءَ ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ فَإِنْ وَصَلَ وَقَصَدَ بِذَلِكَ تَحْرِيفَ الْمَعْنَى أَثِمَ. وَنَحْوُ: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِ الْمَلَا أَعْلَى﴾ [الصفات: ٨]

فهي بمعنى: التعليل، في جواب: لِمَ لَا أَحْزَنُ<sup>(١)</sup>؟ كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا تَحْزَنُ<sup>(٢)</sup> لِقَوْلِهِمْ وَلَا تَبَالٍ بِهِمْ، لِأَنَّ الْعِزَّةَ وَالْغَلْبَةَ لِلَّهِ جَمِيعًا<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فينبغي للقارئ)

أي: يليق لا يجب، إذ لا وقف واجب شرعاً في القرآن، وما في «جمال القراء» للسَّخَاوِيِّ<sup>(٤)</sup> من أَنَّ الْوَقْفَ فِي هَذَا الْآيَةِ وَآيَةِ: ﴿فَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يس: ٧٦]، واجب، أي: من جهة الصَّنَاعَةِ، فلا منافاة، فقول الشَّارِحِ: (أَثِمَ) أي: لَا مِنْ حَيْثُ عَدَمُ الْوَقْفِ، بَلْ مِنْ جِهَةِ قَصْدِ تَحْرِيفِ الْمَعْنَى.

قوله: (﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الصفات: ٨]<sup>(٥)</sup>)

عُدِّي بِـ (إِلَى) لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى: الْإِصْغَاءَ، كَمَا أَنَّهُ يُعَدَّى بِنَفْسِهِ، لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى: الْإِدْرَاكَ<sup>(٦)</sup>،

(١) (أ) و(ج): لِمَ لَمْ أَحْزَن.

(٢) (أ) و(ج): لَمْ تَحْزَن.

(٣) قال المدابغي: «ويدل على ذلك قراءة أبي حيوة: (أَنَّ الْعِزَّةَ) بالفتح، على معنى: لِأَنَّ الْعِزَّةَ».

(٤) جمال القراء للسَّخَاوِيِّ ٦٩٣ (ط دار المأمون).

(٥) بقراءة التخفيف: (يَسْمَعُونَ) بسكون السين وتخفيف الميم. وفي قراءة حفص: (يَسْمَعُونَ) بتشديد السين والميم. يتعدى بنفسه وبـ (إِلَى)، يقال: تَسَمَّعْتُ إِلَيْهِ وَسَمِعْتُ إِلَيْهِ، كله بمعنى.

قال المدابغي: «قوله: (لَا يَسْمَعُونَ) بتخفيف السين، من السماع. وقراءة حفص وحمزة والكسائي: بتشديد السين والميم، من التسمع وهو طلب السماع، أصله: يَتَسَمَعُونَ، أدغمت التاء في السين». ينظر: السبعة لابن مجاهد ٥٤٧ والحجة لأبي علي الفارسي (٦/ ٥٢) والصحاح للجوهري (٣/ ١٢٣٢، سمع).

(٦) قال عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب، مخطوط): «فإن قلت: ما الفرق بين: سمعت فلاناً =

الوَاقِعَةِ بَعْدَ ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴾ [الصفات: ٧] أي: خارج عَنِ الطَّاعَةِ،  
فَجُمْلَةً ﴿ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ [الصفات: ٨]، لَا مَحَلَّ لَهَا، لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِثْنَاءً نَحْوِيًّا  
لَا اسْتِثْنَاءً بَيَانِيًّا، وَهُوَ مَا كَانَ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ: لِأَيِّ شَيْءٍ  
تُحَفَظُ مِنَ الشَّيَاطِينِ؟

فَأَجِيبَ: بِأَنَّهُمْ لَا يَسْمَعُونَ، لَمْ يَسْتَقِمِ، .....

و﴿ أَلَا أَعْلَى ﴾ [الصفات: ٨]: الْمَلَائِكَةُ، لِأَنَّهُمْ يَسْكُنُونَ السَّمَاوَاتِ، وَالْمَلَأُ الْأَسْفَلَ: سَكَّانُ  
السُّفْلِ<sup>(١)</sup> مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ.

قوله: ﴿ وَحِفْظًا ﴾ [الصفات: ٨]

مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ، أَي: وَحَفِظْنَا السَّمَاءَ حِفْظًا بِالشُّهُبِ، وَ(مِنْ) مَتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ.

قوله: (خارج عن الطاعة)

متجاوز الحد في الطغيان.

قوله: (لم يستقم)

مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ السُّؤَالَ الْمُقَدَّرَ عَنِ الْعِلَّةِ، أَمَّا إِذَا كَانَ التَّقْدِيرُ: مَا حَالُ الشَّيَاطِينِ بَعْدَ  
الْحِفْظِ، فَلَا مَانِعَ مِنَ الِاسْتِثْنَاءِ الْبَيَانِيِّ<sup>(٢)</sup>، فَالْمَنْعُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ.

= يتحدث، وسمعت إلى حديثه، وسمعت إليه يتحدث، وسمعت حديثه. قلت: التعدي بالنفس للإدراك  
وبالغير للإصغاء مع الإدراك.

(١) السُّفْلُ وَالسُّفْلُ، بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ. يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ (٥ / ١٧٣٠، سفلى).

(٢) يَخْصُ الْبَيَانِيُّونَ الِاسْتِثْنَاءَ بِمَا كَانَ جَوَابًا لِسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ. وَأَمَّا النِّحَاةُ فَقَالُوا: هِيَ الْمَنْقُطَةُ عَمَّا قَبْلَهَا، (أَي: عدم تعلقها باتباع أو إخبار أو حالة)، سَوَاءٌ كَانَتْ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ أَمْ لَا، فَالِاسْتِثْنَاءُ عَنْدهُمْ أَعْمٌ. يَنْظُرُ:  
مَغْنِي اللَّيْبِ ٥٠٠ وَحَاشِيَةُ الدَّسُوقِيِّ عَلَى مَغْنِي اللَّيْبِ (٢ / ٥٤).

فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ كَلَامًا مُنْقَطِعًا عَمَّا قَبْلَهُ.

وَلَيْسَتْ جُمْلَةً ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ صِفَةٌ ثَانِيَةٌ لِلنَّكْرَةِ وَهِيَ ﴿شَيْطَانٍ﴾ وَلَا حَالًا مِنْهَا أَي: مِنَ النَّكْرَةِ مَقْدَرَةً فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَوْصَفَهَا أَي: النَّكْرَةُ بِ﴿مَارِدٍ﴾ ...

قوله: (منقطعاً عما قبله)

فَيَكُونُ إِخْبَارًا عَنْ حَالِهِمْ بَعْدَ الْحِفْظِ، فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ نَحْوِيٌّ، «وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ: إِذَا جُعِلَ اسْتِثْنَاءًا نَحْوِيًّا، كَانَ إِخْبَارًا عَنْ هَؤُلَاءِ الشَّيَاطِينِ الْمُحْفُوظِ مِنْهُمْ بِأَنَّهُمْ لَا يَسْمَعُونَ، فَيُرَدُّ الْإِشْكَالُ وَهُوَ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْحِفْظِ مِمَّنْ هُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا يَسْمَعُ، كَمَا أَخْبَرَ عَنْهُمْ، فَيَكُونُ قَدْ وَقَعَ فِيمَا فَرَّ مِنْهُ.

فَإِنْ قُلْتَ: التَّقْدِيرُ: لَا يَسْمَعُونَ بَعْدَ الْحِفْظِ، فَلَا إِشْكَالَ.

قُلْتَ: هَذَا التَّقْدِيرُ يَصِحُّ مَعَ جَعْلِ الْجُمْلَةِ صِفَةً أَيْضًا، فَتَخْصِيصُ التَّقْدِيرِ بِحَالَةِ الْاسْتِثْنَاءِ، يَكُونُ تَحْكَمًا»<sup>(١)</sup>، قَالَ الدَّمَامِينِيُّ.

قَالَ الشُّمْنِيُّ: «وَأَقُولُ: يُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْ أَصْلِ السَّوَالِ، بِأَنَّهُ إِذَا جُعِلَ اسْتِثْنَاءًا نَحْوِيًّا، يَكُونُ إِخْبَارًا عَنْ هَؤُلَاءِ الشَّيَاطِينِ، لَا بِوَصْفِ كَوْنِهِمْ مُحْفُوظًا مِنْهُمْ»<sup>(٢)</sup>. (ش).

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ وَجَدْتَ الْبَحْثَ أَقْوَى، لِأَنَّ السَّمَاءَ إِذَا وُصِفَتْ بِالْحِفْظِ، وَصِفَ الشَّيَاطِينُ بِأَنَّهُمْ مُحْفُوظٌ مِنْهُمْ، ثُمَّ إِنَّهُ أَخْبَرَ عَنْهُمْ بَعْدَ السَّمَاعِ، وَالْمَقَرَّرُ: أَنَّ مُحِطَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ الْقِيُودُ، فَيَكُونُ الْإِخْبَارُ بَعْدَ السَّمَاعِ وَثُبُوتُهُ بَعْدَ مِلَاحِظَةِ التَّقْيِيدِ بِأَنَّهُمْ مُحْفُوظٌ مِنْهُمْ، فَكَيْفَ يُقْطَعُ النَّظَرُ عَنْ هَذَا الْقَيْدِ، تَأَمَّلْ.

(١) تحفة الغريب للدمايني (٣/ ٨٢ - ٨٣). وينظر: الكشف للزمخشري (٤/ ٣٥).

(٢) المنصف للشمني (٢/ ١١٩). نقلاً عن الشنوافي.

وَهُوَ عِلَّةٌ لِّتَسْوِيعِ مَجِيءِ الْحَالِ مِنَ النِّكَرَةِ.

وَسَيَأْتِي أَنْ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ نِكَرَةِ مَوْصُوفَةٍ تَحْتَمِلُ الْوَصْفِيَّةَ وَالْحَالِيَّةَ. وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الْوَصْفُ وَالْحَالُ لِفْسَادِ الْمَعْنَى، أَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الصِّفَةِ، فَلِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْحِفْظِ مِنْ شَيْطَانٍ لَا يَسْمَعُ. وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الْحَالِ الْمُقَدَّرَةِ، فَلِأَنَّ الَّذِي يَقْدَرُ مَعْنَى الْحَالِ هُوَ صَاحِبُهَا، وَالشَّيَاطِينُ لَا يُقَدَّرُونَ عَدَمَ السَّمَاعِ وَلَا يَرِيدُونَهُ. قَالَ الْمَصْنَفُ فِي «الْمَغْنِيِّ».

قوله: (وهو علة لتسوية)

أي: لا لعدم مجيء الحال من كل شيطان، بل علة لقوله: (لفساد المعنى)، والحاصل: أن امتناع الوصفية والحالية من حيث فساد المعنى لا اللفظ، لأن (شيطان) نكرة وصفت، فالجملة بعده صالحة للوصفية والحالية.

قوله: (لفساد المعنى)

علة للمنفى، أي: صفة وحالاً، وبقي احتمال أن الأصل: لئلا يسمعوا، فحذفت اللام ثم (إن)، فارتفع الفعل، واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين، لأنه أمر منكر يصاب عنه ما هو في أعلى طبقات البلاغة، وبقي احتمال الوصفية والحالية على تقدير ملاحظة أن عدم السماع حصل بعد الحفظ، وفيه ضعف أيضاً، فالاحتمالات خمس، أولاها الاستئناف.

قوله: (من شيطان لا يسمع)

يؤخذ منه الوصفية والحالية بالمعنى الذي علمته.

قوله: (ولا يريدونه)

نفى لتقدير هذه الحالة بـ (مريداً)، كما أن قوله: (لا يقدرُونَ)، نفى لتقديرها بـ (مقدراً)،

وتقول في استئناف الجملتين بالاصطلاحين: «ما لقيته مذ يومان»،

فهذا التركيب كلام تضمن جملتين مستأنفتين:

إحداهما: جملة فعلية مُقدّمة، وهي: «ما لقيته»، وهي مُستأنفة استئنافاً  
نحوياً.

والثانية: جملة اسمية مؤخرّة وهي: «مذ يومان»، وهي مُستأنفة استئنافاً  
بيانياً، .....

فإن قلت: لأي شيء فرّض الحال مقدّرة؟ وهلا فرضها حقيقية، لأنّ عدم السماع كان  
متحقّقاً في الحال.

فالجواب: أنّ انتفاء السماع في الحال، أمرٌ ثابتٌ معلومٌ لا يُتوهم خلافه، بخلافه في  
المستقبل، فإنه يُتوهم وجوده فاحتيج إلى نفيه.

قوله: (وتقول)

من هنا إلى قوله: (ومن مثلهما قوله: حتّى ماء دجلة أشكل)، ساقطٌ من نسخة  
الرّوميّ و(م).

قوله: (فهذا كلامٌ يتضمّن) إلخ

وذلك لأنّه مشتملٌ على المادّة والصّورة التي هي الهيئة الاجتماعية، فكلٌّ من الجملتين  
جزءٌ له بهذا الاعتبار، فحصلت المغايرة بين المضمّن والمتضمّن.

قوله: (استئنافاً بيانياً)

لأنَّها في التَّقْدِيرِ جَوَابُ سُؤَالٍ مُّقَدَّرٍ نَاشِئٍ مِنَ الْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَكَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: «مَا لَقِيْتُهُ» قِيلَ لَكَ، عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَجْعَلُ «مُدَّ» مُبْتَدَأً: «مَا أَمَدُ ذَلِكَ؟» فَقُلْتَ مُجِيبًا لَهُ: «أَمَدُهُ يَوْمَانِ».

وَعَلَى رَأْيٍ مَنْ يَجْعَلُهَا خَبَرًا مُقَدِّمًا فَتَقْدِيرُ السُّؤَالِ: «مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ لِقَائِهِ؟» فَجَوَابُهُ: «بَيْنِي وَبَيْنَهُ يَوْمَانِ». وَالْأَوَّلُ: قَوْلُ الْمُبَرِّدِ وَابْنِ السَّرَاجِ وَالْفَارِسِيِّ. وَالثَّانِي: قَوْلُ الْأَخْفَشِ وَالزَّجَاجِ وَنُسِبَ إِلَى سِيبَوِيهِ.....

«أَي: وَنَحْوِيًّا أَيْضًا، لِأَنَّ كُلَّ اسْتِثْنَاءٍ بَيَانِيٍّ اسْتِثْنَاءٌ نَحْوِيٌّ دُونَ الْعَكْسِ»<sup>(١)</sup>.

قوله: (وهي في التقدير) إلخ

يشيرُ به إلى أَنَّ السُّؤَالَ مَفْرُوضُ التَّقْدِيرِ، لَا أَنَّهُ مَذْكُورٌ صَرَاخَةً.

قوله: (ما أمد ذلك؟)<sup>(٢)</sup>

الْأَوَّلَى (كَمْ)، لِأَنَّ (مَا) يُسْأَلُ بِهَا عَنْ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ، وَ(كَمْ) يُسْأَلُ بِهَا عَنْ كَمِّيَّتِهِ.

قوله: (أمدُهُ يَوْمَانِ)<sup>(٣)</sup>

«فِي هَذَا شَيْءٍ، لِأَنَّ الْأَمَدَ: الْغَايَةَ، كَالْمَدَى، قَالَ فِي الصَّحَاحِ<sup>(٤)</sup>، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: مَدَّتُهُ يَوْمَانِ». (ق).

(١) الشنواني.

(٢) أي: عدم اللَّقِي. (أمدُهُ): مُبْتَدَأٌ، وَ(يَوْمَانِ): خَبَرٌ. يَنْظُرُ: الْمُقْتَضِبُ لِلْمَبْرَدِ (٣/ ٣٠) وَالْأَصُولُ لِابْنِ السَّرَاجِ

(٢/ ١٣٧) وَالْإِيضَاحُ الْعُضْدِيُّ لِلْفَارِسِيِّ ٢٦١.

(٣) أي: مدة عدم اللَّقِي. (المدابغي).

(٤) الصَّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ (٢/ ٤٤٢، أَمَد).

وأما على القول: بأن «يومان» فاعل لفعل محذوف، والتقدير: «ما لقيته مُذْ  
مضى يومان» أو أن «يومان» خبر لمبتدأ محذوف،  
والتقدير: «ما لقيته من الزمان الذي هو يومان». فلا يتمشى، .....

وقد علمت سابقاً أن الأمد يطلق على المدة وآخرها، فاندفع البحث.

قوله: (مُذْ مَضَى يَوْمَانِ)

«ضَعَفَ هذا القول بأن فيه حذف الفعل من غير احتياج إليه»<sup>(١)</sup>.

قوله: (الَّذِي هُوَ يَوْمَانِ)<sup>(٢)</sup>

ويلزم على هذا القول، حذف صدر الصلة في غير (أَيَّ) بدون تحقق شرط الاستطالة، وهو قليل.

وبقي احتمال الحالية، والتقدير: ما لقيته في حالة كون عدم لقيه يومان، والجملة عليه واحدة أيضاً<sup>(٣)</sup>.

(١) الزرقاني. وعلى هذا القول (مُذْ) مضافة إلى جملة حُذِفَ فعلها. و(يومان) فاعل. وهو مذهب الكوفيين واختاره ابن مضاء والسهيلي وابن مالك. ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٤١٨).

(٢) قال المدابغي: «أَيَّ: بناءً على أن (مُذْ) مركبة من [كلمتين]: ميم (من) الابتدائية، وذال (ذو) الطائية بمعنى: الذي»

وقال الزرقاني: «فأخذ من كل حرف، وضمت الميم إشارة إلى بيان التغير، فالإيتان بـ (من) إشارة إلى الميم، وبقوله: (الزمان) إشارة إلى أن مدلول هذا اللفظ الزمان، وبـ (الذي) إشارة إلى الذال، وبالضمير إشارة إلى الميم».

و(يومان): خبر لمبتدأ محذوف، التقدير: هو يومان، والجملة صلة، لا محل لها من الاعراب. ينظر: مغني اللبيب ٤٤٢ و٤٩٤.

(٣) قال الزرقاني: «لَمَّارِدُهُ المصنف في المغني بأنه لو كانت الجملة الحالية لكانت مشتملة على رابط، وهي =

لأنَّ الكلامَ عليهما جُملةٌ واحدةٌ. وهَذَانِ الْقَوْلَانِ لَطَائِفَتَيْنِ مِنَ الْكُوفِيَّيْنِ

قوله: (جملةٌ واحدةٌ)

إن قلت: إنهما جملتان، أمّا الأولى فهي: (ما لَقِيْتُهُ)، وأمّا الثانية فهي: إمّا الفعل مع الفاعل على القول الثالث، أو المبتدأ المحذوف مع الخبر على القول الرابع، والجواب: أنّه على هذين التّقديرين الذي يُوصف بكونه مستأنفاً، جملة واحدة، وهي: (ما لقيته)، وأمّا (مضى يومان): فهي في محلّ جرٍّ بالإضافة إلى (مُذ)، و(الذي هو يومان): الجملة صلة الموصول، فهي وإن كانت لا محلّ لها، إلّا أنّها ليست مستأنفة، وكذلك على تقدير جعل (مذ يومان) حالاً، فإنّ الجملة تكون في محلّ نصبٍ على الحال، فليست مستأنفة لا محلّ لها<sup>(١)</sup>.

= هنا خالية عنه، لم يذكره لبطلانه عنده، ويمكن أن يجاب عما قاله المصنف بأن الرابط يكفي حصوله من جهة المعنى وهو حاصل هنا، إذ تقدير الكلام: ما لقيته في حالة كون عدم لقيه يومان، ونص هذا في المغني». ينظر: مغني اللبيب ٥٠٥.

(١) وخلاصة الأقوال في مجيء بعد (مُذ ومذ) اسم مرفوع، كما قال المدابغي: والحاصل أن في نحو: (ما لقيته منذ يومان)، خمسة أقوال:

الأول: إن التقدير: أمد ذلك يومان، فمذ: مبتدأ، ويومان: خبره. [وعلى هذا القول يكون الكلام جملتان].  
الثاني: إن التقدير: بيني وبين لقائه يومان، فمذ: خبر، [منصوب على الظرفية]، ويومان: مبتدأ. [وعلى هذا يكون الكلام جملتان].

الثالث: [التقدير: من الزمان الذي هو يومان]. إن (من) حرف و(ذو) الموصولة. و(هو) و(يومان): مبتدأ وخبر، والجملة صلة. فحذفت الواو [واو (ذو)] والمبتدأ وُضُمَّت الميم اتباعاً. [وعلى هذا يكون الكلام جملة واحدة].

الرابع: إن الأصل: من إذ مضى يومان، فيومان: فاعل بفعل محذوف. [ومذ: ظرف مضاف إلى جملة حذف صدرها، وعلى هذا يكون الكلام جملة واحدة].

الخامس: إنها في موضع نصب على الحال، فالتقدير: ما لقيته حالة كوني أو حالة كونه بيني وبين لقائه يومان. [وعلى هذا يكون الكلام جملة واحدة].

ومثلهما أي: مثل جُمَلَتِي: «ما لَقِيْتُهُ مَذْيُومَانِ» في كَوْنِهِمَا كَلَامًا مُتَضَمَّنًا جُمَلَتَيْنِ مُسْتَأْنَفَتَيْنِ بِالْأَصْطِلَاحَيْنِ: «قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا» و«قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا عَمْرًا» و«قَامَ الْقَوْمُ عَدَا بَكْرًا» فَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الثَّلَاثَةِ كَلَامٌ تَضَمَّنَ جُمَلَتَيْنِ مُسْتَأْنَفَتَيْنِ:

إحداهما: الْمُشْتَمَلَةُ عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ وَهِيَ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِثْنَاءً نَحْوِيًّا. وَالثَّانِيَةِ: الْمُشْتَمَلَةُ عَلَى الْمُسْتَشْنَى، وَهِيَ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِثْنَاءً بَيَانِيًّا، لِأَنَّهَا فِي التَّقْدِيرِ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، فَكَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: «قَامَ الْقَوْمُ»، قِيلَ: «هَلْ دَخَلَ زَيْدٌ فِيهِمْ؟» فَقُلْتَ: «خَلَا زَيْدًا»، وَكَذَا الْبَاقِي، إِلَّا أَنَّهُمَا أَيْ: جُمْلَةٌ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ وَجُمْلَةٌ الْمُسْتَشْنَى فِي الْأَمْثَلَةِ الثَّلَاثَةِ فِعْلِيَّتَانِ وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمَشَى مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ جُمْلَةَ الْمُسْتَشْنَى لَا مَحَلَّ لَهَا، .....

قوله: (في كونهما كلامًا)

هذا هو وجه المماثلة، فأشار به إلى أن المماثلة ليست من جميع الوجوه، كما سيصرح به في الاستدراك الآتي.

قوله: (خلا زيدًا)

«قال سيبويه: خلا وعدا فعلا ن ضُمَّنَا مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ»<sup>(١)</sup>.

وقال بعض النحاة: إنهما حرفا جر، ولو جعلتهما من قبيل المشترك بين الفعل والحرف - وإن كان التضمن أكثر من الاشتراك استدلالاً عليه بموارد الاستعمالات كما

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٤٨ ط هارون، ٣/ ٢٧٠ ط البكاء).

.....

هو المناسب للبحث اللفظي - لَمَّا خرجت عن سمت الصواب، فلعل قول السيرافي<sup>(١)</sup>: إن خلا وعدا مع معموليهما منصوبان على أنّهما حالّ تارة، وأخرى لا محلّ لهما من الإعراب، يقوّي ما قلناه<sup>(٢)</sup>.

وأما (حاشا) فقال سيبويه: لا تكون إلا حرف جرّ<sup>(٣)</sup>، لأنّها لو كانت فعلاً، لجاز أن تكون صلة، كما يجوز ذلك في (خلا)، فلمّا امتنع أن يقال: جاءني القوم ما حاشا زيداً، دلّ ذلك على أنّها ليست فعلاً.

وقيل: إنّها اسمٌ من أسماء الأفعال، كأنّه بمعنى: برئ، فمعنى: حاشا لله، براءة من السوء، ودخول اللام في فاعلها كدخولها في فاعل هيهات في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]<sup>(٤)</sup>. ملخصاً من (ك).

و«ذهب الفراء إلى أنّ (حاشا) فعلٌ لا فاعل له، والنصب بعدها بالحمل على (إلا)»<sup>(٥)</sup>، وقد ألغزت في ذلك فقلت:

يا عالمَ النَّحوِ ما فِعْلٌ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ فاعِلٍ بَعْدَهُ اسمٌ مِنْهُ قَدْ نُصِبَا

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٩٥ - ٩٧).

(٢) الكافيحي، وقال أيضاً: «هذا إذا كانا غير مصدرين بـ (ما) وأما إذا صدرا بها فهما فعلاان اتفاقاً».

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٤٩ ط هارون، ٣/ ٢٧٢ ط البكاء).

(٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيحي ١٤٨ - ١٥٠.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٥٣٧). وفي حاشية مخطوطة عز الدين ابن جماعة: «قوله:

(فعل لا فاعل له) هذا مشكل، لأنّه كيف يُعقل فعل من دون فاعل، اللهم إلا أن يقال إنه فعل باعتبار الأصل قبل التضمن، لا باعتبار ما كان عليه الآن وهو كونه محمولاً على (إلا) وهذا هو الفارق بين هذا والمذهب الأول مذهب سيبويه وهو أن على الأول التضمن بالنسبة إلى معنى الاستثناء دون صيغته وعلى هذا التضمن بالنسبة إلى الصيغة. وبقي النظر في خصوص الاستلزام فينظر لذلك».

أما على القول بأنها في موضع نصبٍ على الحال فلا.

ومن مثلها بضم المثلثة جمعٌ مثال، أي: ومن أمثلة الجملة المُستأنفة الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية قول جرير:

قوله: (نصبٍ على الحال) إلخ

«فإن قلت: كيف حكم على جملة أفعال الاستثناء بأنها حال<sup>(١)</sup>، والفعل الماضي لا يقع حالاً إلا مع (قد) ظاهرة أو مقدرة؟

قلت: ما ذكر هو مذهب البصريين، وهو مذهبٌ ضعيف.

قال أبو حيان: الصحيح جوازه بغير (قد)، ولا يُحتاج لتقديرها، لكن<sup>(٢)</sup> ما ورد من ذلك، قال: وهذا مذهب الكوفيين<sup>(٣)</sup>، ونقله ابن الأصبغ عن الجمهور. (ش).

وبهذا يتأيد ما نقلناه سابقاً عن (ك)، من أنه لا حاجة إلى إضمار (قد) في الجملة الماضية إذا وقعت حالاً، وأن الإضمار سببه الاشتباه، فتذكر.

قوله: (بضم المثلثة)

احترازاً عنه بسكونها، وهو الشبيه، وبفتحها وهو ما شبه مَضْرِبُهُ بمَوْرِدِهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) أجاز السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحال، كأنك قلت: خالين زيداً، وعادين زيداً، ومحاشين زيداً. وأجاز أيضاً أن تكون لا موضع لها من الإعراب. ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٥٣٧).

(٢) كذا في المخطوطات. وعند الشنواني: «لكثرة». وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٦١٠).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٦١٠).

(٤) قال الزرقاني: «وليس بمراد هنا». وهو المثل السائر، الذي يتناقله الناس. والمورد: الصورة المشبهة بها التي ورد فيها ذلك القول، أي صدر عند حدوثها، والمضرب: هو الصورة المشبهة. ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور (١/ ٣٧٠).

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةٍ أَشْكَلَ

أي: أبيضُ يُخالطه حُمْرَةٌ. فـ«ماءُ دِجْلَةٍ» مُبتدأٌ ومضافٌ إليه، و«أشْكَلَ» خبرُهُ، وَجُمْلَةُ المبتدأِ وخبرِهِ مُستأنفةٌ. هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.

وَنُقِلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ وَأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ  
دُرُسْتُوبِهِ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ .....

قوله: (تَمْجُّ) (١)

أي: تَقْذِفُ، يُقَالُ: مَجَّ الشَّرَابُ، أَي: رَمَى بِهِ.

وَدُمُّ أَشْكَلٌ: إِذَا كَانَ فِيهِ بَيَاضٌ وَحُمْرَةٌ، كَذَا فِي الصَّحَاحِ (٢)، فَمَا فِي (م): مِنْ تَفْسِيرِ  
(أَشْكَلَ) بِـ«أَحْمَرَ» تَسْمُحٌ.

وَدِجْلَةٌ، بَفَتْحِ الدَّالِ وَكسْرِهَا: نَهْرُ بَغْدَادَ، كَمَا فِي (ش).

قوله: (ومضافٌ إليه)

الإضافة: نِسْبَةٌ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، فَكُلُّ مِنْهُمَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مَضافٌ وَمَضافٌ إِلَيْهِ أَيْضًا، وَإِنْ  
كَانَ الْأَشْهُرُ أَنَّ الْأَوَّلَ يُسَمَّى: مَضافًا، وَالثَّانِي يُسَمَّى مَضافًا إِلَيْهِ.

قوله: (هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ) إلخ

«الإشارة لأقربِ مذكورٍ، وَهُوَ كَوْنُ الْجُمْلَةِ مُستأنفةً، لَا إِلَى قَوْلِهِ: (فَمَا دِجْلَةٌ مُبتدأٌ)

(١) وردت بلفظ: تمور أي: تجري، في ديوان جرير (١ / ١٤٣ بشرح محمد بن حبيب) في قوله:

وما زالت القتلى تمور دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

(٢) الصحاح للجوهري (٥ / ١٧٣٦، شكل).

بعد «حَتَّى» الابتدائية وهي الَّتِي تُبَدَأُ بعدها الجُمْلَةُ أَي: تُسْتَأْنَفُ في مَوْضِع جَرِّ بـ «حَتَّى»، وَخَالَفَهُمَا الْجُمْهُورُ فَقَالُوا: لَيْسَتْ «حَتَّى» هَذِهِ حَرْفَ جَرٍّ بَدَلِيلَيْن:

إلخ، لأن غير الجمهور يقول بهذا الإعراب أيضًا. (ق).

قوله: (بعد حتى الابتدائية)

«أَي: الَّتِي تَسْمَى عند الجمهور بالابتدائية، لَأَنَّهَا عند الزَّجَاجِ وابنِ دُرُسْتَوَيْهِ ليست ابتدائية، فلا اعتراض عليه بأنّه: كيف يصحّ أن تكونَ جَارَةً بعد أن حُكِمَ عليها بأنّها ابتدائية<sup>(١)</sup>».

(م د).

قوله: (أَي: تُسْتَأْنَفُ)

إشارة إلى أنّه ليس المراد بحَتَّى الابتدائية، ما يقع بعدها جملة مركبة من مبتدأ وخبر، بل ما يقع بعدها جملة مستأنفة، سواء كانت اسمية كما مثل، أو فعلية، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾ [الأعراف: ٩٥].

قوله: (في موضع جرٍّ بحَتَّى) إلخ

يؤخذ منه أن «حَتَّى جَارَةً وعاطفة عندهما فقط»، كذا في الرومي.

ونُقِلَ عن (م) أن الفرق بين هذه وبين الجارّة عندهما: «أنّ هذه لا يقع بعدها إلّا الجملة، وتلك لا يقع بعدها إلّا المفرد»<sup>(٢)</sup>.

(١) المعارض هو الدماميني (تحفة الغريب ٣ / ٩٠) قال: «إذا فرض الكلام في (حتى) الابتدائية امتنع جريان

الخلاف في الجملة الواقعة بعدها: هل لها محل من الإعراب أو لا؟ فإن القائل بأن الجملة بعد (حتى) في محل جر لا يرى (حتى) ابتدائية، ومن يرى الجملة مُسْتَأْنَفَةٌ يرى (حتى) ابتدائية».

(٢) المنصف للشمني (٢ / ١٢٢).

أحدهما: لو كانت حرف جرّ لقيّل: «حتّى ماءٍ»، .....

فيؤخذ منه: أنّهم أثبتوا كونها ابتدائية، لكن خالفوا الجمهور من حيث إنّ ما بعدها على مذهب الجمهور استثنائية، وعلى مذهبهم محلّها الجرّ، وبهذا سقط ما نقلنا عن (م د) عند قوله: (بعد حتّى الابتدائية).

قوله: (لو كانت حرف جرّ لقيّل: حتّى ماءٍ، بالجرّ)

أي: لجرّ (ماء) بعدها فقيّل: (حتّى ماءٍ) بالجرّ، واللازم باطل، فبطل الملزوم، وهو كونها حرف جرّ، فثبت المدّعي وهو أنّها ابتدائية، إذ الأمر دائر بين كونها ابتدائية، أو جارة.

أمّا بيان الملازمة فلاّنه لا معنى لحرف الجرّ إلّا حرفٌ يدخل على الاسم فيجرّه، وما هنا (ما) اسم، وقد دخل عليه (حتّى) المفروض كونها حرف جرّ، فلزم أن تجرّ ما بعدها.

وأمّا بيان بطلان التالي فلاّنه الرواية تنافيه، لأنّ (ماء) مرويٌّ بالرفع، فالشارح ذكر شرطية الدليل، وحذف استثنائية، ولم يتعرّض لبيان الملازمة لظهوره، وبين بطلان التالي بقوله: (والرواية) إلخ، ثمّ لما استشعر الشارح ما يردّ على الملازمة، كأن يقال له: إنّّه لا يلزم من كون (حتّى) جارة أن تجرّ ما بعدها، لجواز أن تكون معلقةً عنه، فلا يتمّ الدليل، وهذا نقضٌ تفصيليٌّ لوروده على مقدّمة معيّنة وهي الملازمة، وسنده قول السائل: (لجواز) إلخ، فأشار إلى بطلان هذا السند المساوي بقوله: (والعدول) إلخ، ومعلومٌ أنّ إبطال السند المساوي نافعٌ للمعلّل، لأنّه متى بطل بطل المنع، فثبت المقدّمة الممنوعة.

وحاصل الإبطال كما أشار إليه: أنّه لو جاز أن تكون (حتّى) عاملة في المحلّ دون اللفظ، لكانت معلقة، واللازم باطل، لأنّه لا يعلّق عن العمل إلّا الأفعال باتّفاق، دون الأسماء والحروف، فثبت ها هنا أمورٌ ثلاثة: دليل المدّعي وهو: (لو كانت حرف جرّ) إلخ، والنقض التفصيلي الذي ورد عليه، وهو: منع الملازمة، وإبطال سنّده، فذكر الشارح الأوّل بقوله:

.....

(لو كانت حرف جرٍّ) إلخ، وأشار إلى تقدير الثاني وهو المناقضة بإبطال سنده، وهو الثالث المذكور بقوله: (والعدول)، ثم توجه إلى إبطال منع السند بقوله: (أما الأول فلائهما لا يسميان ذلك تعليقاً)، وحاصله: إن قولكم في إبطال السند أنه لو جاز عملها في المحل، لكان هذا تعليقاً، ممنوعٌ، لأنّ التعليق: العمل في محلّ الجملة، باقية على جملتها من غير تأويل بالمفرد، بخلاف ما هنا،

فإنّ الجملة مؤولةً بالمفرد، والتقدير: حتى إشكال ماء دجلة، وحينئذ فيطل هذا الإبطال، فيثبت المنع، ورّد هذا بأنّه لا مقتضى لتأويل الجملة بالمفرد حتى لا يكون هذا تعليقاً، فانتفى المنع، فتخلص دليل المصنّف عن الشوائب، وأنتج المدعى، وهو كونها ابتدائية.

وحاصل الدليل الثاني: أنّ (حتى) لو كانت حرف جرٍّ، لفتحت همزة (إنّ) بعدها، واللازم باطل، فبطل ملزومه، وهو كونها حرف جرٍّ، فثبت المدعى، وهو أنها ابتدائية.

أما بيان الملازمة: فلأنّ القاعدة أنّ حرف الجرّ إذا دخل على (إنّ) فتحت همزتها، وأما بيان بطلان اللازم: فلقولهم: «مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرَجُونَهُ»<sup>(١)</sup> بكسر الهمزة.

ونُقِضَ هذا الدليل نقضاً تفصيلياً أيضاً بمنع ملازمته، وهو أنّنا لا نسلم أنّها لو كانت حرف جرّ لفتحت الهمزة، لأنّ ذلك إنّما يكون إذا كانت عاملة في اللفظ، وهما يقولان إنّها عاملة في المحلّ دون اللفظ، والشارح أشار إلى هذه المناقضة بقوله: (وأما في الثاني، فلأنّ مدّعاهما) إلخ.

(١) تكسر (إنّ) بعد (حتى) على أنّ (حتى) حرف ابتداء، نحو: مرض حتى إنّ الطير يرحمه، والفتح على أنّ تكون عاطفة أو جارة نحو: عرفتُ أمورك حتى أنّك فاضل، فيقدّر بالمصدر، كأنه قال: حتى فضلك أو حتى فضلك. وتحتم كسر إن بعدها مناف لكونها جارة.. ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٢٦٠).

بِالْجَرِّ وَالرَّوَايَةُ بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَالْعُدُولُ إِلَى الْعَمَلِ فِي مَحَلِّ  
الْجُمْلَةِ نَوْعٌ مِنَ التَّعْلِيقِ، وَهُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ، لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تُعَلَّقُ - بَفَتْحِ  
الْلام - .....

وأجيب عن هذه المناقضة: بأنَّ شأنَ العاملِ الطَّالِبِ للفظِ المصدَّرِ بـ (أَنَّ) على غير  
الحكاية، أنْ يطلُبَ لفظَها، وتخصيص (حتَّى) من هذا الحكم تحكُّمٌ لا دليل عليه، فتمَّ دليل  
المصنِّف الثاني أيضًا، ثمَّ تقرير الدليلين على هذا الوجه، بالنظر لمجموع كلام المصنِّف  
والشارح، وإلاَّ فكلام المصنِّف في حدِّ ذاته يُقرِّر بوجهٍ غير هذا، هكذا ينبغي فهم هذا المقام  
فخذُه مستغفراً لي، وعليك السلام.

قوله: (بالجرّ)

«أي: ويكون (أشكَل) خبر مبتدأ محذوف»<sup>(١)</sup>.

قوله: (لأنَّ حروف الجرِّ لا تُعَلَّقُ)<sup>(٢)</sup> إلخ

«وهنا لما علّقت (حتَّى) عن العمل فيما بعدها، دلَّ على أنَّها ليست بحرف جرّ، إذ  
انتفاء اللّازم مستلزمٌ لانتفاء الملزوم، وبيان ذلك: أنَّ الملزوم هو كونها من حروف الجرّ،  
واللّازم هو عدم التعلّيق عن العمل، فانتفاؤه الذي هو التعلّيق عن العمل باعتبار أنَّ نفي اللّازم  
مستلزمٌ لانتفاء الملزوم، الذي هو كونها ليست من حروف الجرّ، فثبت المدعى». (ش).

قوله: (لا تُعَلَّقُ)

لأنَّ «التعلّيق من خواصّ الأفعال اتّفاقاً، فلا يجوز في غيرها سواء كان اسماً

(١) المدابغي.

(٢) في نسخة الأزهرى: بفتح اللام. وفي نسخة الرومى: بضم اللام.

عَنِ الْعَمَلِ بِدُخُولِهَا عَلَى الْجُمْلِ وَإِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُفْرَدَاتِ أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِهَا.  
والثاني: أَنَّ «حَتَّى» هَذِهِ لَيْسَتْ حَرْفَ جَرٍّ لَوْ جُوبَ كَسْرُ هَمْزَةِ «إِنْ»  
بَعْدَهَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرْجُونَهُ» بِكَسْرِ «إِنْ»، وَلَوْ  
كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ لَفُتِحَتْ الْهَمْزَةُ وَفَاءً بِالْقَاعِدَةِ، وَهِيَ: أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ الْحَرْفُ  
الْجَارُ عَلَى «أَنْ» فُتِحَتْ هَمْزُتُهَا.....

أَوْ حَرْفًا<sup>(١)</sup>. (ك).

قوله: (بدخولها على الجمل)

المتبادر أَنَّ الباء صلة (لا تعلق) وهو فاسد، بل هي سببية، أي: انتفى التعليق الذي  
سببه الدخول على الجمل، بسبب انتفاء سببه، لأنها لا تدخل على الجمل، وإنما تدخل  
على المفردات إلخ.

قوله: (وإذا دخل الجار) إلخ

في نسخة الرومي: (فإذا دخل) بالفاء، قال: «وهي للسببية بمعنى: لام التعليل كما  
في الرضي، فما وقع في بعض النسخ بالواو، فليس بصحيح إلا بتكلف، وهو حذف (إن) مع  
لام التعليل، والمعنى: لأنه إذا دخل» إلخ. انتهى كلامه.

وحينئذ فكان الأولى للشارح أن يقول: «ولأنه»، ليرتبط كلام المصنف ببعضه، لكن  
عدل عن هذا، لأنه مهمل ما يربطه به، وإن كان بالنظر لكلام المصنف غير مرتبط، وكلُّ هذا  
تكلف، فالأولى ما كتب عليه الرومي.

قوله: (فُتِحَتْ هَمْزُتُهَا)

نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦] فَلَمَّا لَمْ تُفْتَحِ الْهَمْزَةُ عَلِمْنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ جَارَّةٌ وَفِي كُلِّ مِنْ هَذَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ نَظَرٌ، .....

لأنَّ الجارَّ لا يدخل إلا على المفرد، و(أنَّ) - بالفتح - مع معمولها في تقدير المفرد، بخلاف (إنَّ) - بالكسر -، والحاصل: أنَّ (حتَّى) إن كانت جارَّة أو عاطفة، يجب أن تكون (إنَّ) بعدها مفتوحة، وإن كانت ابتدائية فبالكسر.

قوله: (وفي كلِّ من هذين الدليلين) إلخ

قد علمت ما فيه من كلامنا السابق، وعلمت مورد النَّظر أيضًا، فلا تغفل.

قال (ش): «نظر الشيخ عزَّ الدين<sup>(١)</sup> في كلِّ منهما بغير ما نظر به الشارح، فقال: قد استدَلَّ المصنَّف للجمهور بدليلين، وكلُّ منهما فيه نظر:

أما الأول وهو قوله: (لأنَّ حروف الجرِّ لا تُعَلَّقُ عن العمل) فيقال فيه: إنَّ كان مطلقًا، ليدخل تحته (حتَّى) الابتدائية أيضًا، فممنوع، إذ هو أيضًا مصادرة على المطلوب، إذ الزَّجاج وابن دُرستويه قائلان: بأنَّها حرفٌ جرٌّ للجملة التي وقعت بعدها، مع تعلُّقها عن العمل في المفرد الذي بعدها الصَّالح للانجرار بها، وإن كان بالنسبة إلى غيرهما فمسلَّم، ولكن لا يفيد المطلوب.

وأما الثاني وهو قوله: (لوجوب كسر إنَّ) إلخ، فحاصله: أنَّها لو كانت جارَّة، فتحت (إنَّ) بعدها، إذ الجارُّ إذا دخل على (إنَّ) تفتح بعدها، ولمَّا لم تفتح بعدها دلَّ على أنَّها ليست بحرفٍ جرٍّ فممنوع، إذ هو أيضًا مصادرةٌ على المطلوب، إذ هما قائلان بأنَّها حرفٌ جرٌّ مع عدم فتح (إنَّ) بعدها، وإن كان بالنسبة إلى غيرها، فمسلَّم، ولكن لا يفيد.

قال شيخنا: ويمكن أن يجاب بأنَّ مقصود المصنَّف بالاستدلال، أنَّ أئمة اللغة أطلقوا

(١) عز الدين ابن جماعة، المتوفى سنة ٨١٩هـ.

أما الأول: فلائهما لا يُسميان ذلك تعليقًا، وإنما يقولان: الجملة بعد «حتى» في محل جر على معنى أن تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها، لا على معنى أن تلك الجملة باقية على جملتها غير مؤولة بالمفرد. لا يقال: حقيقة التعليق أن يمنع من العمل لفظًا ما له صدر الكلام، وهو مفقود هنا، لأننا نقول ذاك في أفعال القلوب، .....

أن الجار إذا دخل على (إن) فتحت الهمزة، وهو شامل لـ (حتى)، ولا يجوز التخصيص بغير مستند منهم، وكذا الاعتراض على قوله: (لأن حروف الجر) إلخ، والجواب: الجواب». انتهى كلامه.

قوله: (فإنهما لا يُسميان ذلك تعليقًا)

«قد يقال هو تعليق، وإن لم يُسمياه تعليقًا». (ش).

قوله: (في تأويل مفرد)

«والتقدير: حتى إشكال ماء دجلة»<sup>(١)</sup>، «والجملة المعلق عنها، لا تكون في تأويل مفرد»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (لا يقال)

في التعبير به إشعارٌ بوهن البحث، أي: لا ينبغي أن يقال، بل يترك، وهذا «إيرادٌ على كلام المصنف في فهمه عن الزجاج وابن درستويه، أنهما يقولان بالتعليق»<sup>(٣)</sup>.

(١) الزرقاني.

(٢) المدابني.

(٣) الزرقاني.

وأما تعليق حُرُوفِ الجَرِّ فَبِأَنَّ تَدْخُلَ على غير مُفْرَدٍ، أو ما في تَأْوِيلِهِ، أو تَدْخُلَ على مُفْرَدٍ ولا تَعْمَلُ فِيهِ. وأما الثَّانِي: فَلِأَنَّ مُدَّعَاهُمَا فِي أَنَّهَا عَامِلَةٌ فِي الْمَحَلِّ لَا فِي اللَّفْظِ، وَلِذَلِكَ لَمْ تُفْتَحْ هَمْزَةُ «إِنْ» بَعْدَهَا.

الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ مِمَّا لَا مَحَلَّ لَهُ: .....

قوله: (على غير المفرد)

ذلك الغير، هو الجملة الباقية على كونها جملةً من غير تأويل.

قوله: (أو ما في تأويله)

وهو الجملة المؤولة بالمفرد.

قوله: (أَنَّهَا عَامِلَةٌ فِي الْمَحَلِّ)

ظاهره في محلّ الجملة، باقية على كونها جملة، فيعارض قوله السّابق: (وإنّما يقولان الجملة) إلخ.

والمناسب أن يقال: غرضه من هذا، أنّه إذا كان هناك سابقٌ كـ (أَنَّ) المصدريّة، يكون عمل الجارّ في اللفظ لوجود السّابق، وإن لم يكن هناك سابق، فعمل الجارّ في محلّ الجملة، لتأويلها بالمفرد.

والحاصل: أَنَّ التَّأْوِيلَ بِالْمُفْرَدِ مَوْجُودٌ، وَجَدَ سَابِقٌ أَوَّلًا، لَكِنْ مَعَ وَجُودِ السَّابِقِ يَكُونُ مَا بَعْدَ الْجَارِ اسْمًا فِي صُورَةِ الْجُمْلَةِ، وَمَعَ عَدَمِ وَجُودِهِ يَكُونُ مَا بَعْدَهُ جُمْلَةً حَقِيقِيَّةً، وَعَمَلُ الْجَارِ فِيهَا لِتَأْوِيلِهَا بِالْمُفْرَدِ مِنْ غَيْرِ سَبْكِ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ هُوَ السَّبْكِ مِنْ غَيْرِ سَابِقٍ. (ق) بِتَصَرُّفٍ.

قوله: (الثانية ممّا لا محلّ له)

الواقعة صلةً لاسم مَوْضُولٍ نَحْوُ: «قَامَ أَبُوهُ» مِنْ قَوْلِكَ: «جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ»،  
فَجُمْلَةٌ «قَامَ أَبُوهُ» لَا مَحَلَّ لَهَا، لِأَنَّهَا صِلَةُ الْمَوْضُولِ، .....

«لا يلزم منه أن كل ما وقع صلةً، يجب أن لا يكون له حظٌّ من الإعراب»<sup>(١)</sup> كالصفة الصريحة فإنها مفردة، والكلام الآن في الجمل، فهي معربةٌ بإعرابٍ محليّ.

قوله: (الواقعة صلة) إلخ

«حدّ الصلة: الجملة الصريحة أو المؤولة غير الطليّة والإنشائيّة.

فيدخل في الصريحة: الاسميّة والفعليّة، وفي المؤولة: الظرف والمجرور والصفة.

واعلم أن الكسائيّ أجاز وقوعها جملة أمرٍ ونهي، نحو: الَّذِي اضْرِبْهُ، وَلَا تَضْرِبْهُ زَيْدٌ، وأجاز المازنيّ وقوعها دعاءً، إذا كان بلفظ الخبر، نحو: الَّذِي يَرْحَمُهُ اللَّهُ زَيْدٌ. ومقتضى مذهب الكسائيّ موافقته بل أولى، وأجاز هشام تصديرها بليت ولعلّ وعسى.

أمّا جملة التعجب، فلا يُوصل بها عند من قال بإنشائيّتها، واختلف القائلون بخبريّتها؟ فمنهم من أجاز ذلك، وهو مذهب ابن خروف، فتقول: الَّذِي مَا أَحْسَنُهُ زَيْدٌ، ومنهم من منع.

قال ابن مالك: واشتهر عند النحاة تقييد الصلة بكونها معهودة<sup>(٢)</sup>، وهو غير لازم<sup>(٣)</sup>. أفاده بعض الشّراح<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٥٧.

(٢) أي: معهودة بين المتكلم والمخاطب، بأن يكون المخاطب يعلم ذلك. وهو غير لازم. (حاشية مخطوطة ابن جماعة).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٨٧).

(٤) وهو: عز الدين ابن جماعة.

.....

وأقول: يؤخذ من كلام علماء الوضع، أنه لا بد من العلم بالصّلة، فراجع العضدية.

قال (ش): «لو وصلت (ال) بجملة فيحتمل أن يقال: إنها لا محلّ لها، أخذًا ممّا قاله المصنّف، ويحتمل أن يقال: إنّ إعراب (ال) نُقِلَ إليها، لكونها بصورة الحرف، فليتأمل».

ثم رأيت الدّماميني قال في شرح التّسهيل: «أجمعوا على أنّ جملة الصّلة لا محلّ لها من الإعراب، وهذا على إطلاقه غير صحيح، بل ينبغي التفصيل بين صلة (ال) وصلة غيرها، فالصلة في الثاني لا محلّ لها قطعًا، ضرورة أنّه لا يصحّ حلول المفرد محلّها، وأمّا صلة (ال) حيث توصل بالفعليّة ذات المضارع، إمّا اختيارًا كما يقول ابن مالك، وإمّا اضطرارًا كما يقول غيره، وحيث توصل بجملة غير المتقدّمة على وجه الضّرورة بالإجماع، فينبغي أن يكون لها محلّ من الإعراب، ويكون محلّها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصحّ حلوله محلّها، من رفع ونصبٍ وجرٍّ، فيُحكّمُ بأنّها في محلّ رفعٍ في مثل قولك:

إني لك اليُنذِرُ من نيرانها<sup>(١)</sup>

وفي محلّ نصبٍ في مثل قولك: لا أحبّ اليروح للهو.

وفي محلّ جرٍّ في مثل قولك:

ما أنتَ بالحكّم التّرضى حُكومتُهُ<sup>(٢)</sup>

(١) أي: الذي ينذر. والبيت بلا نسبة في: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٨ وخزانة الأدب للبغدادى (٥ / ٤٨٣).  
وتمامه:

لا تبعثرنّ الحَرْبَ إني لك الـ يُنذِرُ من نيرانها فاضطلّ

(٢) للفرزدق. أي: الذي ترضى. ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٣ / ١١٨ - ١١٩) واللامع العزيزي لأبي العلاء المعري ١٣٧٩ والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٢ / ٥٢١، برقم ٣٤٤) وضرائر الشعر =

.....

وهذا من الغرائب أن تكون جملةٌ ثبت لها محلٌّ بحسب أنواع إعراب الاسم بطريق<sup>(١)</sup> التَّبعية من الأنواع الثلاثة، ويمكن أن يُحاجى به، وقد يُعْتذر عن تركهم لذلك، بأن هذا لا يستعمل إلا في الضرورة، أو في قليل الكلام<sup>(٢)</sup>. باختصارٍ ما.

وقد «أجيب: بمنع أن لها محلاً، وذلك لأن الوصل بالصّفة الصّريحة على خلاف الأصل، وقولهم: الجملة الواقعة موقع المفرد لها محلّ، فيما إذا كان المحلّ للمفرد بحسب الأصالة، وذلك لأنّ (ال) لمّا كانت على صورة (ال) المعرفة، كرهوا دخولها على الفعل الصّريح، فأدخلوها على ما هو اسمٌ لفظاً، نظراً إلى كونها على صورة (ال) المعرفة جملةً تأويلاً، نظراً إلى كونها موصولاً، فراعوا الحقيّن، وأعرّبوا هذا الاسم، لتعسّر إعراب (ال)، لأنّ الميسور لا يسقط بالمعسور»<sup>(٣)</sup>.

وقد ألغز فيه بعضهم بقوله:

حاجيتكم لتخبروا ما اسمان      وأول إعرابه في الثاني  
وذاك مبنيّ بكلّ حالٍ      ما هو للنّاظر كالعيّان<sup>(٤)</sup>

= لابن عصفور ٢٨٨ وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢٠١) وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١ / ١٢٤) وشرح ابن عقيل (١ / ١٥٧ برقم ٣٠ ط السعادة) وتخليص الشواهد لابن هشام ١٥٤ والمقاصد النحوية للعينى (١ / ١٧٤) وخزانة الأدب للبغدادى (١ / ٣٢).

(١) في المطبوع، عند الدماميني: لا بطريق.

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (٢ / ٢١٩ - ٢٢٠).

(٣) المدابغي.

(٤) اليتين بلا نسبة عند المدابغي. ونسبهما الزرقاني إلى بعض الأندلسيين. وهو: لأبي سعيد فرج ابن قاسم المعروف بابن لب النحوي الأندلسي، المتوفى سنة ٧٨٣هـ، له كتاب «الألغاز النحوية» في سبعين بيتاً، قاله محقق: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٢ / ٦٨١، هامش ١، ط دمشق). وينظر: الألغاز النحوية =

والموصول وحده له محل بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول، نحو ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] في قراءة النصب ونحو ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩] وذهب أبو البقاء إلى أن المحل للموصول وصلته معاً، كما أن المحل للموصول الحرفي مع صلته، وفرق الأول بأن الاسم يستقل بالعامل والحرف .....

وقوله: (ويمكن أن يحاجي به) إلخ قد حاجيت في ذلك فقلت:

أَمْوَالِي نَحَاةَ الْعَصْرِ مَا جَمَلَةٌ لَهَا	محل من الإعراب جاء بلا نكر
وَلَيْسَتْ بِذَاتِ الْحَالِ أَوْ وَصْفٍ أَوْ إِضَا	فه وهى في أنواع إعرابهم تجري
وَلَا خَبْرًا جَاءَتْ فَبَيِّنْ سَوَالَنَا	لتغنم منا وافر المدح والشكر

قوله: (بحسب ما يقتضيه العامل)

وأما مجموع الصلة والموصول فلا محل له، إذ لا يلزم من ثبوت المحل للموصول منفرداً ثبوته له مع الصلة، ولأن المجموع لو كان له محل لزم عمل العامل عملياً، عمل في الموصول وحده وعمل في المجموع، وهو باطل، لأن الشيء الواحد لا يصدر عنه شيان.

قوله: (للموصول وصلته معاً)

لأن الموصول لا يتم إلا بصلة وعائد، فكان المحل لهما بهذا الاعتبار.

قوله: (وفرّق الأول)

أي: صاحب القول الأول، وهو أن المحل للموصول وحده، ومحصله: أن ما ذكر من أن المحل للمجموع قياساً على الموصول الحرفي مع صلته، قياس مع الفارق لا يتم،

## لا يَسْتَقِلُّ أو الواقعةُ صِلَةً لِحَرْفِ مُؤَوَّلٍ .....

فلذلك كان المؤيد القول الأول.

قوله: (لا يستقل)

«لافتقاره إلى ما يتعلق به»<sup>(١)</sup>، لأن معناه يحصل بانضمام غيره إليه.

قوله: (لحرف مؤول<sup>(٢)</sup>)

وقد نظمت الموصولات الحرفية بقولي:

مَوْصُولُ الْآخِرِ: أَنْ وَأَنَّ وَكَيْ وَمَا      وَاللَّذْ وَلَوْ، سَتْ أَنْتَ فَلْتَعْلَمَا<sup>(٣)</sup>

فخمسٌ متفقٌ عليها، وهي ما عدا (الذي)<sup>(٤)</sup>، و(الَّذْ) في البيت - بالسكون - لغة في (الذي)، ولذلك عدت في النظم المشهور أعني:

وهاك حروفاً بالمصادر أولت (إلخ) خمساً<sup>(٥)</sup>

(١) المدابغي.

(٢) في بعض طبعات «موصول الطلاب»: «لحرف يؤول». وفي نسخة العطار هذه صورتها: **لحرف مؤول**

موافقة لـ «موصول الطلاب» ٥١ (بتحقيق عبد الكريم حبيب، ط اليمامة، حمص، ١٩٩٩ م).

(٣) من بحر الكامل.

(٤) وهو قول يونس، زاد (الذي) في بعض أحواله، كقوله: ﴿وَحُضِّمُ كَالَّذِي خَاصُّوْا﴾ [التوبة: ٦٩]، أي:

كخوضهم. قالوا: و(ال) فيه زائدة دخلت على الحرف ندوراً. ورجح آخرون اسميته وحذف عائده وموصوفه، أي: كالخوض الذي خاضوه. ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٤٦) والمسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ٣٦٠ و٦٠٢ وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٧٦ ط الاستقامة).

(٥) للسندوبي، في: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٧٦ ط الاستقامة)، وتماه [من الطويل]:

وهاك حروفاً بالمصادر أولت      وذكري لها خمساً أصح كما رَوَا

وهاهي (أن) بالفتح (أن) مشدداً      وزيدَ عليها (كَي) فخذها و(ما) و(لو)

مَعَ صَلَاتِهِ بِمَصْدَرٍ، نَحْوُ: «عَجَبْتُ مِمَّا قُمْتُ» أَي: «مَنْ قِيَامِكَ» فَ«مَا»  
مَوْصُولٌ حَرْفِي عَلَى الْأَصَحِّ، وَ«قُمْتُ» صَلَاتُهُ، وَالْمَوْصُولُ وَصَلَتُهُ فِي مَوْضِعِ  
جَرِّ «مَنْ»، وَأَمَّا الصَّلَاةُ وَهِيَ «قُمْتُ» وَحْدَهَا، فَلَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ،

قوله: (مع صلته)

لَا يَخْفَاكَ أَنَّ (مَعَ) مَعْنَاهَا: الْمَصَاحِبَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ نَائِبٍ فَاعِلٍ  
(مُؤَوَّلٍ)، وَالْمَعْنَى: مُؤَوَّلٌ حَالُهُ كَوْنُهُ مَصَاحِبًا لصلته، فَيَفِيدُ أَنَّ شَرْطَ التَّأْوِيلِ، مَصَاحِبَتَهُ لِلصَّلَاةِ،  
وَأَنَّ التَّأْوِيلَ لَيْسَ لِلصَّلَاةِ بَلْ لِلْمَوْصُولِ، وَالْحَالُ لِلتَّقْيِيدِ وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، فَالْأَوَّلَى التَّعْبِيرُ  
بِالْوَاوِ الْمَفِيدَةِ لِلتَّشْرِيكِ فِي الْحُكْمِ، أَي: مُؤَوَّلٌ هُوَ وَصَلَتُهُ، وَإِنْ كَانَ التَّأْوِيلُ فِي الْحَقِيقَةِ لِلصَّلَاةِ،  
بَلْ لَجَزْئِهَا عِنْدَ التَّأَمُّلِ فِي قَوْلِكَ: أَعْجَبَنِي أَنَّ زَيْدًا حَسَنًا، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ آلَةً فِي التَّأْوِيلِ أَوْقَعَ  
عَلَيْهِ مَجَازًا.

قوله: (من قيامك)

هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ مُشْتَقَّةً، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ جَامِدَةً، نَحْوُ: أَعْجَبَنِي أَنَّ زَيْدًا أَسَدًا،  
فَيَسْبِكُ إِمَّا مِنْ مَصْدَرٍ (كَانَ) أَي: كَوْنُهُ أَسَدًا، أَوْ بِمَصْدَرٍ مَنْسُوبٍ، أَي: أَسَدِيَّتُهُ.

قوله: (فما موصول حرفي)

أَي: عِنْدَ سَيَبُوهٍ فَلَا يَحْتَاجُ لِعَائِدٍ<sup>(١)</sup>.

وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ مَا لِلْأَخْفَشِ وَابْنِ السَّرَاجِ أَنَّهُ اسْمِيٌّ فَيَحْتَاجُ عَلَى هَذَا الْعَائِدُ<sup>(٢)</sup>.

(١) تَقْدِيرُهُ عِنْدَ سَيَبُوهٍ وَالْجَمْهُورِ: قِيَامِكَ. وَلَا ضَمِيرَ يَعُودُ عَلَى (مَا). قَالَ سَيَبُوهُ (الْكِتَابُ ٣ / ١١ ط

هَارُونَ، ٤ / ١٢١ ط الْبِكَاءُ): «وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا، اسْتَنْبِي بَعْدَ مَا تَفَرَّغَ، فَ (مَا) وَ (تَفَرَّغَ) بِمَنْزِلَةِ: الْفَرَاغِ».

(٢) وَتَقْدِيرُهُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَابْنِ السَّرَاجِ: الْقِيَامُ الَّذِي قُمْتَهُ، وَيَدْعُونَ حَذْفَ الْعَائِدِ. يَنْظُرُ: الْأَصُولُ لِابْنِ السَّرَاجِ

(١ / ١٦١) وَيَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ لِأَبِي حَيَّانٍ (٢ / ٩٩٣) وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ لِنَازِرِ الْجَيْشِ (٢ / ٧٥٤).

لأنّها صلة موصول، وكذا الموصول الحرفي وحده لا محلّ له، لانتفاء إعراب الحرف.

الجملة الثالثة: المُعْتَرِضَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ وَهِيَ: إمّا للتّسديد، بالسّين المُهْمَلَة أي: التّقْوِيَة، أو التّبَيِّن، وهو الإيضاح ولا يُعْتَرِضُ بِهَا إِلَّا بَيْنَ الْأَجْزَاءِ الْمُتَفَصِّلِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ الْمُقْتَضِي كُلِّ مِنْهُمَا الْآخَرُ.....

ونقل الرومي عن أبي البقاء أنّه «على كلا القولين لا يعود عليه شيء»<sup>(١)</sup>. فحرّر.

قوله: (لأنّها صلة موصول)

فهي بمنزلة الجزء، والجزء وحده لا محلّ له، ولأنّها ليست في موضع مفرد حتّى يكون لها إعراب.

قوله: (الثالثة: المعترضة)

بفتح الرّاء، أي: المُعْتَرِضُ بِهَا، على الحذف والإيصال، وبكسرهما على الإسناد المجازي<sup>(٢)</sup>، كـ ﴿عِشَّةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١].

قوله: (بين شيئين)

«فإن قلت: هذا التعريف صادق على صلة الاسم الموصول في نحو: الذي معنا أمس زيد، مع أنّها ليست اعتراضية»<sup>(٣)</sup>.

وأجاب (ك): بأنّ «الصّلة إنّما جيء بها، لأجل الصّحة، والاعتراضية جاءت للفائدة

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (١ / ٢٧) عند قوله تعالى: ﴿يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠].

(٢) الشنواني.

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٦٣.

فَتَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ، كَقَوْلِهِ:

وَقَدْ أَذْرَكْتَنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ      أَسِنَّةٌ قَوْمٍ لَا ضِعَافٌ وَلَا عُزْلُ

الزائدة، حتى لو لم يؤت بها لكان الكلام مُعْتَبَرًا بدونها<sup>(١)</sup>.

وأجاب غيره: بأن «الصلة والموصول كشيء واحد، والمراد بين شيئين ليسا في حكم شيء واحد». قال (م د): «وينافيه ما يأتي في كلام الشارح»<sup>(٢)</sup>.

وأقول: سيمثل الشارح للاعتراض بين الموصول وصلته وبين أجزاء الصلة، وكل منهما غير مناف لما هنا، أما الفصل بين أجزاء الصلة بالاعتراض، فبالضرورة أنه لا يقدح في كونها مع الموصول كشيء واحد، وأما الفصل بينه وبينها، فلا تنهما كالشيء الواحد من جهة المعنى، إذ الصلة في الحقيقة وصف قائم بما صدق عليه الموصول، ومن ثم قالوا: إنه مع صلته في حكم المشتق، وإن كان من جهة اللفظ هما شيئان متغايران، بدليل أن الموصول له محل، والصلة لا محل لها، فأنت تجدهم غايروا بينهما في الحكم اللفظي، ومن هذه الجهة ساغ الاعتراض مع كونه غير قادح في الارتباط من جهة المعنى، فتدبر.

قوله: (بين الفعل وفاعله)

الأحسن: وبين مرفوعه، ليدخل في ذلك: نائب الفاعل، نحو: أكرم - والله - زيد.

قوله: (والحوادث)<sup>(٣)</sup>

(١) شرح قواعد الإعراب للكافجي ١٦٣.

(٢) الشنواني، ونقله المدابغي.

(٣) البيت لجويرية بن بدر، (أو: جويرية بن زيد). وقيل: حويرثة بن بدر. قال ابن الأعرابي في نوادره: هذا من أبيات لرجل من بني دارم، أسرته بني عجل، فلما أنشدتهم إياها أطلقوه. الشاهد: (الحوادث جمّة) جملة معترضة بين الفعل (أدركتني) والفاعل (أسنة).

أو مفعوله كَقَوْلِهِ:

وَبُدِّلْتُ وَالِدَهُرُ ذُو تَبَدُّلٍ هَيْفًا دَبُورًا .....

جهة هذا الاعتراض ليس من التّسديد ولا التّبين، وقد ذكر في المغني أنّ الاعتراض يكون للتّحسين<sup>(١)</sup>، فلو ذكره الشّارح هنا لكان أولى، لشموله مثل هذه الجملة.

قال الدّماميني: «والظاهر أنّ هذه الواو المقترنة بالجرّ المعترضة واو الاستئناف.

فإن قيل: ليس هذا موضعه.

قلنا: إنّما كانت الجملة في الأصل مؤخّرة عما هي معترضة بين أجزائه، وكانت حيثيّ للاستئناف، ثمّ قدّمت وبقيت بحالها، إيذاناً بما كانت عليه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (هَيْفًا)<sup>(٣)</sup>

= ينظر: وشرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة (٢ / ٤٨١) بلفظ: «... مخالب قوم...». والعقد الفريد لابن عبد ربه (٦ / ٤٦ ط العلمية) وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٤٤٠ والمسائل الحليات لأبي علي الفارسي ١٤٦ والخصائص لابن جني (١ / ٣٣٢) وسر صناعة الإعراب لابن جني (١ / ١٥٠). والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٣١ (١ / ٤٣ ط عالم الكتب)، بلفظ: «... لا ضعاف ولا نُكُل». والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٨ / ٤٩) البيت بلفظ: «... لا صعاب ولا فُشْل. ويروى: فُشْل». وأمالى ابن الشجري (١ / ٣٢٨) وشرح التسهيل (٢ / ٣٧٦) وارتشاف الضرب لأبي حيان (٣ / ١٦١٤) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢ / ٨٠٧) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٦ / ١٨٣).

(١) مغني اللبيب ٥٠٦.

(٢) تحفة الغريب للدّماميني (٣ / ٩٢).

(٣) البيت لأبي النجم العجلي. الشاهد: الجملة (والدهر ذو تبدل) معترضة بين الفعل (بدل) ومفعوله (هَيْفًا).

ينظر: ديوانه ٣٤٢ والمسائل الحليات لأبي علي الفارسي ١٤٣ والخصائص لابن جني (١ / ٣٣٦) وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ٣٧٦) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١ / ٤٥٠) وخزانة الأدب للبغدادى (٢ / ٣٩١) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٦ / ١٨٥).

..... بالصِّبَا وَالشَّمَالِ

هي ريحٌ شديدة الحرارة تأتي من صوب اليمن، والدَّبُور: اسمٌ لريح تأتي من جهة المغرب<sup>(١)</sup>.

ثم الاعتراض هنا للتَّحْسِين لا للتَّبِين والتَّسْدِيد.

قوله: (بالصِّبَا)

الباء داخلة على المتروك. والأشهر دخولها على المأخوذ<sup>(٢)</sup>. (م د).

وينافيه ما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِدِلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ﴾ [البقرة: ١٠٨]، والمسألة خلافية، حققها صاحب درّ التاج<sup>(٣)</sup>، فراجع.

(١) ينظر: الأنواء لابن قتيبة ١٦٢ والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء للعسكري ٢٧٣ والأزمة والأمكنة للمرزوقي ٣١٤ (٢/ ٧٦ ط عالم الكتب).

(٢) نص كثير من اللغويين على أن (باء البدل) لا تدخل إلا على (المتروك). وهناك من ثقاتهم من يقول إنها كذلك تدخل على (المأخوذ)، فقد جاء في ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن لأبي عمر الزاهد ٢٥١: «عَنْ الْفَرَاءِ - قَالَ: يُقَالُ أُنْدَلْتُ الْخَاتَمَ بِالْحَلَقَةِ، إِذَا نَحَيْتَ هَذَا وَجَعَلْتَ هَذِهِ مَكَانَهُ، وَبَدَّلْتَ الْخَاتَمَ بِالْحَلَقَةِ، إِذَا أَذْبَنَتْهُ وَجَعَلْتَهُ حَلَقَةً، وَبَدَّلْتَ الْحَلَقَةَ بِالْخَاتَمِ، إِذَا أَذْبَنَتْهَا وَجَعَلْتَ خَاتَمًا. قَالَ ثَعْلَبٌ: وَحَقِيقَةُ أَنَّ (بَدَّلْتَ) إِذَا غَيَّرْتَ الصُّورَةَ إِلَى صُورَةٍ غَيْرِهَا، وَالْجَوْهَرَةَ بِعَيْنِهَا، وَ(أُنْدَلْتَ) إِذَا نَحَيْتَ الْجَوْهَرَةَ، وَجَعَلْتَ مَكَانَهَا جَوْهَرَةً أُخْرَى [...] قَالَ أَبُو عَمْرٍ: فَعَرَضْتُ هَذَا الْكَلَامَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الْمُبَرَّدِ فَاسْتَحْسَنَهُ، وَقَالَ فِيهِ: [...] بَقِيَ أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ جَلَعَتْ (بَدَّلْتَ) بِمَعْنَى (أُنْدَلْتَ)». ينظر: المصباح المنير للفيومي (٤٣ بدل، ط الرسالة) وكتاب الألفاظ والأساليب لمجمع اللغة العربية (١/ ٣٦) ودراسات لأسلوب القرآن الكريم لعضيمة (٩/ ٢٩٨ - ٢٩٩).

(٣) هو: درّ التاج في اعراب مشكل المنهاج للسيوطي. وفيه أن المعروف في لغة العرب وعند النحويين: الباء مع الإبدال تدخل على المتروك، لا على المأتي به، وأورد قول أبي حيان في شرح التسهيل. ثم نقل عن غيره: أن إدخال الباء على المأتي به في الإبدال معروف لغة. وأورد ما جاء في الياقوتة لأبي عمرو الزاهد عن الفراء.

وبين المبتدأ والخبر، كقوله:

وفيهنَّ والأيامُ يعثرنَّ بالفتى نَوَادِبُ لا يَمْلَأْنَهُ وَنَوَائِحُ

أو ما هما أصله كقوله:

قوله: (وفيهنَّ)

أي: البنات إلخ، وقبل البيت:

وإنَّ رجالاً يكرهُونَ بناتِهِمْ وفيهنَّ - لا تُكذَّبُ - نساءٌ صَوَالِحُ<sup>(١)</sup>

وهذا البيت فيه الشاهد أيضًا، والاعتراض هنا للتحسين.

ومن الاعتراض بين المبتدأ والخبر، قول الحريري في رسالته الخيفاء<sup>(٢)</sup>:

«الكَرَمُ - ثَبَّتَ اللَّهُ جَيْشَ سُعُودِكَ - يَزِينُ، وَالكَرَمُ<sup>(٣)</sup> - غَضَّ الدَّهْرُ جَفْنَ حُسُودِكَ - يَشِينُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) البيتان لمعن بن أوس. بهذا اللفظ في: أمالي القالي (٢ / ١٩٠) والخصائص لابن جني (١ / ٣٢٩) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٦ / ١٨٧). الشاهد في البيت الأول: جملة (لا تكذب) معترضة بين الخبر المقدم (فيهنَّ)، والمبتدأ المؤخر (نساء). وفي البيت الثاني: جملة (والأيام يعثرن بالفتى) - حسب رواية العطار - معترضة بين الخبر المقدم (فيهنَّ)، والمبتدأ المؤخر (نوادب). وفي: ديوانه (٨٥ ط بغداد) والأغاني (١٢ / ٥٥ ط دار الكتب)، بلفظ:

رَأَيْتُ رَجَالاً يَكْرَهُونَ بَنَاتِهِمْ وفيهنَّ - لا تُكذَّبُ - نساءٌ صَوَالِحُ  
وفيهنَّ - والأيامُ تعثرُ بالفتى - عَوَائِدُ لا يَمْلَأْنَهُ وَنَوَائِحُ

(٢) وهي: المقامة السادسة المِراغية.

(٣) كذا في المخطوطات. وفي مقامات الحريري: «واللُّؤْمُ».

(٤) مقامات الحريري (٤٢ ط دار المنهاج). وينظر: شرح مقامات الحريري للشريشي (١ / ٢٥١ ط العصرية).

إِنَّ سُلَيْمَى وَاللَّهُ يَكْلُوهَا ضَنْتُ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُوهَا  
وَبَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا  
فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤] وَبَيْنَ الْمَوْصُولِ وَصِلَتِهِ، كَقَوْلِهِ:

قوله: (يَرْزُوهَا)<sup>(١)</sup>

بتقديم الراء على الزاي، أي: ينقصها، مأخوذ من رَزَا يَرْزَا بمعنى: ينقص من باب  
عِلِمَ يَعْلَمُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]<sup>(٣)</sup>

(لم) عاملة في الفعل، و(إن) في ﴿لَمْ تَفْعَلُوا﴾، وليس من باب التنازع، لأنه لا يكون  
في الحروف.

والاعتراض هنا للتبيين، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ مُجْمَلٌ، لأنه لا يدري هل يقدر  
على الفعل أم لا؟ فَيَبِّينُ أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ.

(١) البيت لإبراهيم بن هرمة (بفتح الهاء والميم، بينهما راء ساكنة). في: ديوانه (٤٨ بتحقيق المعبيد).  
الشاهد: جملة (والله يكلوها) معترضة للتحسين، بين اسم (إن) وهو (سليمى) وبين خبرها وهو  
(ضنت).

ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (٣٩ / ٢) وتهذيب اللغة للأزهري (٣٦٠ / ١٠) وشرح أمالي القاضي  
للبركري (سمط اللآلي ١٣ / ٢) والحلل في شرح أبيات الجمل للبطلوس (١٧٣، ط العلمية) وأمالي  
ابن الشجري (٣٢٨ / ١) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٧٨ / ٢) وشرح شواهد المغني للسيوطي  
(٨٢٦ / ٢)، وفيه صُحِفَ إلى: يزرؤها، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٢٠٢ / ٦).

(٢) ينظر: الصحاح للجوهري (٥٣ / ١)، رزأ) والأفعال لابن القطاع (٦٠ / ٢).

(٣) الشاهد: الجملة المعترضة ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾.

ذَاكَ الَّذِي وَأَيْبِكَ يَعْرِفُ مَالِكًا

.....

وَبَيْنَ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ، نَحْوُ: «جَاءَ الَّذِي جُودُهُ - وَالْكَرْمُ زَيْنٌ - مَبْذُولٌ».

وَبَيْنَ الْمَجْرُورِ وَجَارِهِ اسْمًا كَانَ، نَحْوُ: هَذَا «غُلَامٌ - وَاللَّهُ - زَيْدٌ»، أَوْ حَرْفًا، نَحْوُ: «اشْتَرَيْتُهُ بِ- وَاللَّهُ - الْفِ دِرْهَمٍ».

وَبَيْنَ الْحَرْفِ وَتَوْكِيدِهِ، نَحْوُ:

قوله: (وَأَيْبِكَ<sup>(١)</sup>)

أي: أقسم بأبيك، ولم يأت به، لأنه لا يجمع الواو.

والاعتراض بهذه الجملة وما أشبهها للتقوية.

قوله: (وبين أجزاء الصلاة)

فإن قيل: هذا من جملة الاعتراض بين المبتدأ والخبر، وقد تقدم.

فالجواب: أن ذاك أعم، وهذا أخص.

(١) بكسر الكاف، خطاب لـ (طُهْيَّة)، وهي حي من قوم الفرزدق نسبوا إلى أمهم. وردت في البيت السابق،

والبيتان من مقطوعة لجريز هجا بها يحيى بن عقبة الطهوي (ديوان جريز بشرح ابن حبيب ٢ / ٥٨٠):

مَنْ كَانَ يَمْنَعُ يَاطُهْيَّ نِسَاءَكُمْ      أَمْ مَنْ يَكُورُ وَرَاءَ سَرْجِ الْجَامِلِ

ذَاكَ الَّذِي - وَأَيْبِكَ - تَعْرِفُ مَالِكٌ      وَالْحَقُّ يَذْمَغُ تَرْهَاتِ الْبَاطِلِ

و(تعرف مالك) أي: تعرفه مالك، يعني به (مالك): القبيلة. ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى

(٦ / ٢١٥).

وفي: موصول الطلاب للأزهري، بلفظ: (يعرف مالكا). وصورته في مخطوطة أوثق الأسباب لابن

جماعة: يُعْرِفُ مَالِكَا ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ٣٧٦) ومغني اللبيب لابن هشام ٥١١.

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ      لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ

وَيَيْن «قد» والفِعْلِ، نَحْوِ

أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ أَوْ طَأْتُ عَشْوَةً .....

وَيَيْن الحَرْفِ وَمَنْفِيهِ، كَقَوْلِهِ:

فَلَا وَأَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةٌ .....

وَيَيْن الْقَسَمِ وَجَوَابِهِ، وَالْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ، وَيَجْمَعُهُمَا نَحْوُ: ﴿فَلَا

أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، الْآيَةُ، .....

قَوْلُهُ: ﴿فَلَا أَقْسِمُ﴾ [الواقعة: ٧٥] <sup>(١)</sup> إلخ

(لا) صلة <sup>(٢)</sup>، أَي: فَأَقْسِمُ.

أَوْ الْأَصْلُ: (لَأَنَا أَقْسِمُ) بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ، فَحُذِفَتْ (أَنَا)، وَأَشْبَعَتْ اللَّامُ فَتَوَلَّدَتْ الْأَلْفُ. فَالْلامُ لِلإِبْتِدَاءِ، وَالْأَلْفُ لِلإِشْبَاعِ.

أَوْ (لا): نَافِيَةٌ دَاخِلَةٌ عَلَى مَحْذُوفٍ، أَي: فَلَا حُجَّةَ لِلْكَافِرِينَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ: ﴿أَسْطِطِرُّ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ثُمَّ اسْتَوْنَفَ فَقِيلَ: أَقْسِمُ إلخ.

و﴿بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾: مَغَارِبُهَا، لَمَّا فِي غُرُوبِهَا مِنْ زَوَالِ أَثَرِهَا، وَالِدَّلَالَةُ عَلَى وَجُودِ مُؤَثِّرِ

(١) وسياق الآيات ٧٥ - ٧٧ من سورة الواقعة: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ۝ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾.

(٢) أَي: زائدة.

وهي ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَتَّعِلْمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]، وفي هذه الآية اعتراض في ضمن اعتراض، وذلك لأن قوله تعالى ﴿وَإِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧]

لا يزول تأثيره، ولأنه وقت قيام المجتهدين من عباده الصالحين.

وقيل: منازلها ومجاريها، لأن في ذلك ما لا يحيط به الوصف من الدليل على عظيم القدرة والحكمة.

وقيل: المراد بالنجوم: القرآن. ومواقعه: أوقات نزوله.

وقرأ الكسائي: ﴿بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٦].

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ﴾ أي: هذا القسم المفهوم من أقسم على حد: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]. وقوله: ﴿لَقَسَمٌ﴾، اللام: لام ابتداء. و(قسم) خبر إن. و﴿عَظِيمٌ﴾ صفته.

وقوله: ﴿وَإِنَّهُ﴾<sup>(١)</sup> أي: القرآن المفهوم من القرآن<sup>(٢)</sup>.

وهذه الجملة أي: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ﴾ جواب القسم لا محل لها من الإعراب. كما أن جملة القسم فعلية لا محل لها من الإعراب. قاله بعضهم.

قوله: (الآية)

«بالنصب أي: اقرأ الآية. وبالرفع أي: الآية تُقرأ بتمامها. وبالجَرَّ أي: اقرأ باقي

(١) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧].

(٢) كذا في المخطوطات. والنقل عن المدابغي وفيه: «... القرآن المفهوم من المقام».

ثم قال المدابغي: ﴿لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ اللام: للابتداء. وجملة ﴿وَإِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ جملة اسمية جواب القسم، لا محل لها من الإعراب. كما أن جملة القسم جملة فعلية لا محل لها من الإعراب. وينحوه عند الكافيجي.

جَوَابُ الْقَسَمِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾، [الواقعة: ٧٥]  
وما بينهما أي: بَيْنَ ﴿لَا أَقْسَمُ﴾ وَجَوَابِهِ، وَالَّذِي بَيْنَهُمَا هُوَ: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوُتَّعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ اعْتِرَاضٌ آخَرُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى  
﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ فَإِنَّهُ مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ، وَهُمَا ﴿لَقَسَمٌ﴾  
و﴿عَظِيمٌ﴾، عَلَى طَرِيقِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ عَلَى التَّرْتِيبِ، فَالاعْتِرَاضُ فِي هَذِهِ  
الآيَةِ بِجُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ فِي ضِمْنِهَا جُمْلَةٌ.

ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة، .....

الآية». (م د).

ولا يذهب عليك أن الأول أولى.

أما الثاني فلعدم إفادته، إذ معلوم أن الآية تُقرأ بتمامها حتى يتحقق كونها آية.

وأما الثالث ففاسد، إذ (باقي) مضاف و(الآية) مضاف إليه، وإذا حُذف المضاف وأقيم  
المضاف إليه مقامه، طرأ عليه النصب، فيكون هذا وجهاً للنصب لا للجبر. نعم لو مثل بقوله:  
انظر في الآية، نظير ما قيل في باب، وفصل من جواز الأوجه الثلاثة، لكان أولى، على ما فيه  
من الشذوذ من حذف الجار، وإبقاء عمله.

قوله: (وما بينهما اعتراض)

فائدة هذا الاعتراض: استعظام القسم الذي هو منشأ لعظم المُقَسَم به، بحيث يكون  
ذريعة إلى تأكيد المُقَسَم عليه، ثم إن هذين الاعتراضين للتقوية.

قوله: (ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة)

## خلافاً لأبي عليّ الفارسيّ في منعه من ذلك.

حتى قال ابن مالك: حكم الزمخشريّ بجواز الاعتراض بسبع جمل<sup>(١)</sup>، كما في سورة الأعراف في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ﴾ [الأعراف: ٩٥]، إلى قوله: ﴿أَفَأَمِنْ أَهْلُ الْقُرَى﴾. فزعم أن ﴿أَفَأَمِنْ﴾ معطوف على: ﴿فَأَخَذْتَهُمْ﴾ وما بينهما جمل سبع: أحدها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾. وثلاثة في خبر (لو) وهي: ﴿ءَامَنُوا﴾، ﴿وَاتَّقُوا﴾، ﴿لَفَتَحْنَا﴾. والخامسة: ﴿وَلَكِنْ كَذَّبُوا﴾. والسادسة: ﴿فَأَخَذْتَهُمْ﴾. والسابعة: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

وفيه نظر، إذ من حقه أن يعدّها ثمان جمل، السبعة المذكورة والمؤلفة من (أن) وصلتها مع ثبت مقدّراً، أو ثابت على الخلاف في أنّها اسميّة أو فعلية. ولكنّ التحقيق: أن لا تعدّ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾، لأنّها حالٌ مرتبطةٌ بعاملها وليست مستقلةً برأسها<sup>(٢)</sup>. أفاده (م).

قوله: (خلافاً لأبي عليّ الفارسيّ)<sup>(٣)</sup>

(١) كذا. ونسبة القول إلى الزمخشري في (مغني اللبيب لابن هشام ٤٩١)!

والاعتراض بكلام تضمن سبع جمل، من كلام ابن مالك في شرح التسهيل (٢/ ٣٧٨) وليس من قول الزمخشري، وهذا نصه (الكشاف ٢/ ١٠١): «وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى﴾ [الأعراف: ٩٦]، إلى ﴿يَكْسِبُونَ﴾، وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنما عطف بالفاء لأن المعنى: فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة، أبعد ذلك أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً وأمناً أن يأتيهم بأسنا ضحى؟».

(٢) حل معاهد القواعد للزيلي ١١٨ - ١١٩. وينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٤٩١.

(٣) المسائل الشيرازيات ١٨٨. في قول الشاعر (ديوان ابن الدميّة ٨٦ وشرح المفصلية ٨٠٥):

أراني - ولا كفران لله أيةً      لنفسي - لقد طالبت غير مُنيلٍ

قال أبو عليّ الفارسي (المسائل الشيرازيات ١٨٨): «ولا تكون (أية) محمولة على إضمار (أويت) لما يلزم في ذلك من الفصل بين الخبر والمخبر عنه في المعنى بجملتين».

أما عند ابن جني (الخصائص ١/ ٣٣٧ - ٣٣٨): «ففي هذا اعتراضان: أحدهما (ولا كفران لله). والآخر: قوله: (أية) أي: أويت لنفسي أية، معناه رحمتها ورققت لها». وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٧٨) وارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٦١٧) والتذيل والتكميل لأبي حيان (٩/ ٢٠١) وتمهيد القواعد =

ومن الاعتراض بأكثر من جملة قوله تعالى ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦]،  
فالجملة الاسمية وهي: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾ - بإسكان التاء - والفعلية  
وهي: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، مُعْتَرِضَتَانِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ  
الْمُصَدَّرَتَيْنِ بِـ ﴿إِنِّي﴾ .....

قيل: مراده أن الاعتراض لا يجوز بأكثر من جملة واحدة مستقلة، وما وقع في الآية  
ليس كذلك، لأنها معطوفة على الجملة المتقدمة وهما في حكم واحدة، إذ لو لم يكن مراده  
هذا، لكان مُنْكَرًا لِلنَّصِّ الصَّرِيحِ، وعدم الاطلاع عليه بعيدٌ عن أمثاله. قاله الرومي.

قوله: (ومن الاعتراض بأكثر) إلخ

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (٣٣)  
نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢ - ٢٢٣]، فإن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ  
التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ اعتراض بأكثر من جملة بين كلامين متصلين، فإن قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ  
حَرْثٌ لَكُمْ﴾ بيان لقوله: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.

قوله: (بإسكان التاء)

قيدٌ في تعدد الاعتراض. و«أما على قراءة الضم»<sup>(١)</sup> فلا اعتراض، لأن الجملة المذكورة  
معطوفة على الجملة المصدرة بـ «(إنِّي)»<sup>(٢)</sup>.

= لناظر الجيش (٥ / ٢٣٥١) ومغني اللبيب ٥١٠.

(١) وهي: قراءة عاصم في رواية أبي بكر (شعبة): ﴿بِمَا وَضَعْتُ﴾ [آل عمران: ٣٦] بضم التاء وإسكان العين.

وفي قراءة حفص عن عاصم: ﴿بِمَا وَضَعْتُ﴾ بتسكين التاء. ينظر: السبعة لابن مجاهد ٢٠٤.

(٢) الزرقاني.

وَلَيْسَ مِنْهُ أَيُّ: من الإِعْتِرَاضِ بِأَكْثَرِ من جُمْلَةٍ هَذِهِ الْآيَةُ وَهِيَ: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، إلى آخرها من سُورَةِ الْوَاقِعَةِ، خِلَافًا لِلزَّمَخْشَرِيِّ، ذَكَرَهُ فِي تَفْسِيرِ آلِ عِمْرَانَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ فَقَالَ: «فَإِنْ قُلْتَ: عَلَامَ عَطَفَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾؟ قُلْتُ: هَذِهِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ ﴿وَإِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ وَمَا بَيْنَهُمَا جُمْلَتَانِ مُعْتَرِضَتَانِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّتَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]». انتهى.

ووجه الرَّدِّ عَلَيْهِ: أَنَّ الَّذِي فِي آيَةِ آلِ عِمْرَانَ .....

قوله: (وليس منه هذه الآية)<sup>(١)</sup>

سقط هذا من نسخة الرُّومِيٍّ وَ(م).

قوله: (كقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦])<sup>(٢)</sup>

هذا هو محلّ القصد<sup>(٣)</sup>.

قوله: (في آية آل عمران)

(١) وهو نص ابن هشام.

(٢) وينظر: الكشف للزمخشري (١/ ٢٧٣) عند تفسيره الآية ٣٦ من سورة آل عمران.

(٣) قال المدابغي: «هذا هو محل الاعتراض عليه، فإن ظاهره تساوي الآيتين». قال الكافجي: «فهم المصنف

من هذا القول أن الزمخشري اعتبر الاعتراض بين قوله: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] وبين

قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧] اعتراضاً بأكثر من جملة واحدة، كما اعتبر الاعتراض بين قوله:

﴿وَإِنِّي وَضَعْتُهَا﴾ [آل عمران: ٣٦]، وبين قوله: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ اعتراضاً بأكثر من جملة».

اعتراضان لا اعتراض واحد بجملتين.

ويُدفعُ بأن الزمخشري إنما قصد تشبيه الآية بالآية في عدد الجمل  
المُعترض بها، لا في عدد الاعتراض، بدليل قوله في تفسير سورة الواقعة  
﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾ [الواقعة: ٧٦]: اعتراض بين القسم وجوابه،  
وقوله: ﴿لو تعلمون﴾ اعتراض بين الموصوف والصفة. انتهى.

الجملة الرابعة: التفسيرية، وتسمى المفسرة، .....

صوابه في آية الواقعة، لأن الاعتراض إنما هو فيها. أما الذي في آية آل عمران فاعتراض  
واحد بجملتين<sup>(١)</sup>، فانعكس الأمر على الشارح سهواً.

قوله: (ويُدفعُ بأن الزمخشري) إلخ

«فالزمخشري ساكت عن تعدد الاعتراض، مقتصرًا على تعدد المُعترض به، وهو  
موجود في الموضعين، وإن تفاوتًا في تعدد الاعتراض في أحدهما دون الآخر». (ش).

قوله: (التفسيرية)

الياء لمجرد النسبة لا المصدرية، بناءً على أنها إذا صاحبت تاء التانيث تكون كذلك  
كالعالمية، إذ لا معنى لتقديرها مصدرية، مع أن التفسير في حد ذاته مصدر، إلا أنه حينئذ  
يكون مجازاً، من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل، كما في (م د) فإنه لا يصح أن يكون

(١) قال السمين الحلبي (الدر المصون ٣ / ١٣٨): «والمشاحة بمثل هذه الأشياء ليست طائفة». أي: لا ثمرة  
تترتب على ذلك. لكن التحقيق عند المدابغي (مخطوط): أن في سورة آل عمران (الآية ٣٦) اعتراضاً  
واحداً بجملتين بين المعطوف والمعطوف عليه. بخلاف ما في سورة الواقعة (الآيات ٧٥ - ٧٧) ففيها  
اعتراضان بجملتين، وكل جملة اعتراض مستقل، فإن أحدهما بين القسم وجوابه والآخر بين الموصوف  
وصفته. فلا يصح التنظير لانتفاء وجه الشبه.

والمُفسِّرةُ الَّتِي لا محلَّ لها هِيَ الكاشِفةُ لحَقِيقَةِ ما تَلِيهِ مِن مُفْرَدٍ ومُرَكَّبٍ،  
وَلَيْسَتْ عُمْدَةً. فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: لِحَقِيقَةِ ما تَلِيهِ: صِلَةُ المَوْصُولِ، فَأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ  
كاشِفةً ومَوْضِحَةً للمَوْصُولِ، لَكِنَّهَا لا تُوضِّحُ حَقِيقَتَهُ بَلْ تُشِيرُ إِلَيْهَا بِحَالٍ  
مِن أحوالِها. وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: وَلَيْسَتْ عُمْدَةً: الجُمْلَةُ المُخْبِرُ بِهَا عَن ضَمِيرِ  
الشَّانِ، كَمَا سَيَأْتِي.

وَلَوْ قَالَ: وَهِيَ الفَضْلَةُ كَمَا قَالَ فِي «المَغْنِي» لَكَانَ أَوْلَى، .....

وجهاً وجيهاً للعدول، إذ هذا الإطلاق شائعٌ كثيراً مع أبلغية المجاز.

قوله: (والمفسرة التي لا محل لها)

هذا محض تطويل، إذ المقام للإضمار، وكونها لا محل لها، هذا معلومٌ من المقام،  
لأنَّ الكلام في الجمل التي لا محل لها، فالأولى حذفه.

قوله: (وهي الكاشفة) إلخ

تعرض لتعريفها دون غيرها لخفائها. وحذف الجنس من التعريف، أعني: (الجملة)،  
لأنَّ هذا ليس حدًّا تامًّا. وأخرَ محترز قيد (وليس عمدة)، لأنَّ التأخير بعد التنويه، له في  
النفس أشدُّ وقع.

قوله: (ما تليه)

(ما) عبارة عن المفسر - بفتح الراء - فالضمير المستتر في (تليه) يعود للمفسر  
- بكسرها - أي: الجملة، والبارز يعود له بفتحها، والمعنى: الجملة المبنية لحقيقة الشيء  
الذي تليه تلك الجملة.

لأن الفُصولَ العَدَمِيَّةَ مهجورةٌ في الحُدُود، ثمَّ مثَّلَ بأربعةِ أمثلةٍ:

الأول: يَحْتَمِلُ التَّفْسِيرَ والبدلَ نَحْوُ: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، من قوله تعالى ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾، .....

قوله: (مهجورة في الحدود)

لأنَّ الأمورَ العَدَمِيَّةَ لا تكونُ مقوِّمةً للأمورِ الوجودِيَّةِ، فلا تكونُ فصولاً. ويجب: بأنَّ هذه حقائق اعتبارية، وما ذكر في الحقائق الوجودية. على أنَّ الأدباء لا يتحاشون في تعريفاتهم عن هذه الأمور، فلأجل هذا عبَّرَ بالأولوية دون التصويب.

قوله: ﴿وَأَسْرُوا﴾ [الأنبياء: ٣]

فعلٌ وفاعل. و﴿النَّجْوَى﴾: مفعول.

و﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: بدلٌ من الواو في ﴿وَأَسْرُوا﴾. أو مبتدأ خبره ما قبله، أو ما بعده بتقدير القول على رأي. أو خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: هم.

وأما جعله فاعلاً، والواو علامة الجمع، وليست بضمير كما في «أكلوني البراغيث»<sup>(١)</sup>

(١) عُرِفَتْ بهذا الاسم لأن سيبويه أول من مثَّلَ لها في كتابه (١/ ١٩ ط هارون، و١/ ٦٢ ط البكاء). ومقارنة اللغات الجَزَرِيَّة (السامية)، أخوات العربية، تدل على أنَّ الأصل في تلك اللغات، أنَّ يلحق الفعل علامة التثنية والجمع للفاعل المثني والمجموع، كما تلحقه علامة التأنيث، عندما يكون الفاعل مؤنثاً. وقد تخلصت العربية الفصحى من الظاهرة تدريجياً، (فيقال مثلاً: قام الرجل، وقام الرجلان وقام الرجال، بإفراد الفعل: قام. ولا يقال: قاما الرجلان، ولا قاموا الرجال). غير أنَّ بقاياها حيَّة عند بعض القبائل العربية القديمة، مثل قبيلة (طئ) و(أزد شنوءة)، كما بقيت أمثلتها في لهجة قريش التي كُتِبَ بها المصحف، وهو ما يسميه الدكتور رمضان عبد التواب بـ (الركام اللغوي). ينظر: بحوث ومقالات في اللغة لرمضان عبد التواب ٦٩ - ٧٠.

فجملة الاستفهام الصوري وهي: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ مفسرة للنجوى، فلا محل لها، والنجوى اسم للتناجي الخفي، و﴿هَلْ﴾ هنا للنفي بمعنى «ما»، ولذلك دخلت إلا بعدها.....

فغير مستقيم، لما صرح به محشي الضوء: أن هذه لغة رديئة قل وقوعها في الضرورات، فكيف بالقرآن المعجز، وإن صرح المرادي في شرح الألفية<sup>(١)</sup> نقلاً عن التسهيل<sup>(٢)</sup> بما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها، وذكر آثاراً منها حديث: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ»<sup>(٣)</sup> إلخ، لجواز الإعراب بسائر الوجوه التي ذكرت هنا، فلا يدل ذلك على جودتها. ويصح نصب ﴿الَّذِينَ﴾ على إضمار (أعني) ونحوه.

قوله: (الاستفهام الصوري)

أي: الاستفهام بحسب الصورة والظاهر، وإن كان في الحقيقة بمعنى: النفي<sup>(٤)</sup>. كما

(١) شرح الألفية للمرادي (١/ ٢٦٣ ط قباوة).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١١٦-١١٧).

(٣) الموطأ لمالك (١/ ١٧٠ برقم ٨٢) ومسند أحمد (١٦/ ٢٠٩ برقم ١٠٣٠٩، ط الرسالة) والجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري برقم ٥٥٥ و ٧٤٢٩ و ٧٤٨٦) والمسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم برقم ٦٣٢) وسنن النسائي (١/ ٢٤٠ برقم ٤٨٥). وينظر: فتح الباري لابن حجر (فتح الباري ٢/ ٣٤). ورد في (صحيح البخاري ٣٢٢٣) ومسند البزار (١٦/ ٧١ برقم ٩١١٨) بلفظ: «الْمَلَائِكَةُ يَتَعَاقِبُونَ مَلَائِكَةً بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةً بِالنَّهَارِ». وفي (مسند أحمد ١٢/ ٤٦٠ برقم ٧٤٩١) بلفظ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقِبُونَ: مَلَائِكَةَ اللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةَ النَّهَارِ». وعلى هذا فلا شاهد فيه على لغة «أكلوني البراغيث». ينظر: التذيل والتكميل لأبي حيان (٦/ ٢٠٨).

(٤) قال الزرقاني: «قوله: (الصوري) إشارة إلى جواب سؤال تقديره جملة الاستفهام إنشاء، وجملة (اسروا النجوى) خبر، والخبر لا يفسر بالإنشاء. فإشار إلى أن جملة الاستفهام خبر أيضاً، والاستفهام إنما هو في الصورة».

وقيل: إِنَّ جُمْلَةَ الاستِفْهَامِ الصُّورِيِّ بَدَلٌ مِنْهَا، أَي: مِنَ النَّجْوَى، فَيَكُونُ مَحَلُّهَا نَصْبًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَا فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ يَعْمَلُ فِي الْجُمْلِ، وَهُوَ رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ، وَهُوَ إِبْدَالُ جُمْلَةٍ مِنْ مُفْرَدٍ نَحْوُ: «عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مِنْ هُوَ» وَالثَّانِي: مَا يَحْتَمِلُ التَّفْسِيرَ وَالْحَالَ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فَإِنَّهُ تَفْسِيرٌ لـ ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، فَلَا مَحَلَّ لَهُ. وَقِيلَ: إِنَّ ﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ﴾ حَالٌ مِنَ ﴿الَّذِينَ﴾ عَلَى تَقْدِيرِ إِضْمَارِ «قَدْ» قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ، .....

سَيَصْرَحُ بِهِ الشَّارِحُ.

قوله: (بَدَلٌ مِنْهَا)<sup>(١)</sup>

فَالْمَعْنَى: وَأَسْرَوْا هَذَا الْحَدِيثَ، أَي: بِالْغَوَا فِي إِخْفَائِهِ، فَلَمْ يَلْزَمْ عَلَيْهِ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ، إِذِ النَّجْوَى: الْكَلَامُ الْخَفِيُّ. مِنْ قَبِيلِ بَدَلِ الْكَلِّ، وَالبَدْلِيَّةُ هِيَ الرَّاجِحَةُ عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَوْجِهٍ، لِتَقْدِيمِهِ إِيَّاهَا عَلَيْهَا.

قال (م): «وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَعْمُولَةٌ لِقَوْلٍ مَحْذُوفٍ، حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ ﴿أَسْرَوْا﴾ أَي: قَائِلِينَ هَذَا الْقَوْلَ نَظِيرَ: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾<sup>(٣)</sup> سَلَّمَ عَلَيْكُمْ» [الرعد: ٢٣ - ٢٤].

قوله: (مَعْنَى الْقَوْلِ)

وَهُوَ هُنَا ﴿أَسْرَوْا﴾، إِذْ مَعْنَاهُ: قَالُوا قَوْلًا خَفِيًّا.

قوله: (قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ)

(١) أَي: لَهَا مَحَلٌّ عَلَى هَذَا. يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الدَّسُوقِيِّ عَلَى مَغْنِيِّ اللَّيْبِ (٢/ ٧٣).

(٢) الْكَشَافُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ (٣/ ١٠١) فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ ٣ مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ.

.....

هذا ما فهمه المصنف عن أبي البقاء<sup>(١)</sup>، وهو غير جيد<sup>(٢)</sup>، والذي صرح به بعضهم أنه جعلها حالاً من الواو في ﴿خَلَوْا﴾ [البقرة: ٢١٤]<sup>(٣)</sup>، وعليه فلا إشكال. وأما تقدير (قد) فلا يصح أن يكون دليلاً على جعلها حالاً من الواو، لأن (قد) تقدّر مطلقاً، لأن الجملة ماضوية فتقدّر قبلها (قد) إذا وقعت حالاً كما تقدّم<sup>(٤)</sup>. فما قاله (ق): من أن (قد) تدلّ على أنها حال من الواو إذ لو كانت حالاً من الموصول لما احتيج إلى (قد)<sup>(٥)</sup>، غير سديد، تدبر.

(١) في قوله: ﴿مَسْتَهُمُ الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، يرى أبو حيان (وابن هشام): أن الجملة تفسيرية، لأنها فسرت المثل وشرحته. ويرى أبو البقاء العكبري: أنها جملة مستأنفة، ثم جوّز: أن تكون في موضع الحال على إضمار (قد). ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢/ ٣٧٣) والبيان في إعراب القرآن للعكبري (١٧١ / ١) ومغني اللبيب ٥٢٢.

أما الزمخشري فيقول (الكشاف ١ / ١٩٦): «و﴿مَسْتَهُمُ﴾ بيان للمثل وهو استئناف، كأن قائلًا قال: كيف كان ذلك المثل؟ ف قيل: مستهم البأساء». وعلّق على كلامه هذا الكافيحي: «معناه البيان اللغوي لا التفسير الاصطلاحي الذي قصده المصنف [أي: ابن هشام] ما هنا فلا مشاحة فيه». وعلّق الزرقاني (مخطوط): «ومقتضى كلام المصنف [أي: الأزهرى] أن الاستئناف مقابل التفسير [...] وعند الزمخشري أن التفسير لا ينافي الاستئناف، إذ الجملة مفسرة باعتبار الإجمال الحاصل فيما يفسره، وفي المعنى هي جواب سؤال مقدر ولذلك جمع بين الشيتين».

(٢) لأن المصنف فهم عن أبي البقاء أنه: «حال من (الذين)»، ولم يقله.

(٣) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢/ ٣٧٣).

(٤) هذا مذهب جمهور البصريين. ويرى ابن مالك أن تقدير (قد) في الفعل الماضي الواقع حالاً مجرد دعوى لم تقم عليها حجة، لأن الأصل عدم التقدير. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٧٢ - ٣٧٣).

(٥) نص كلام الزرقاني: «إنما جعلها حالاً من واو (خلوا) فلا اعتراض عليه ويدل على ذلك تقدير (قد)، إذ لو كانت من (الذين) لما احتيج إلى تقدير (قد)، ولذلك قال الدماميني في التعليق: والحالية متجهة من الضمير في (خلوا)». ينظر: المنصف للشمسي (٢/ ١٢٩).

قَالَ فِي «الْمُغْنِي»: وَالْحَال لَا تَأْتِي مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ فِي مِثْلِ هَذَا. وَتَعَقَّبَهُ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ بِأَنَّ «مِثْلُ» صِفَةٌ، فَيَصِحُّ عَمَلُهُ فِي الْحَالِ، فَيَجُوزُ مَجِيءُ الْحَالِ مِمَّا أُضِيفَ هُوَ إِلَيْهِ. وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْعَمَلِ عَمَلُ الْأَفْعَالِ، وَالْمَضَافُ إِلَيْهِ «مِثْلُ» لَيْسَ فَاعِلًا وَلَا مَفْعُولًا فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْحَالِ.

وَالثَّالِثُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]  
الآيَةُ بَعْدَ قَوْلِهِ ﴿إِنَّ مِثْلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ﴾، .....

قوله: (وَتَعَقَّبَهُ)

أي: أجاب عنه.

قوله: (وفيه نظر)

أي: في الجواب.

قوله: (﴿كَمَثَلِ آدَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩])

هو تشبيه غريبٌ بأغرب<sup>(١)</sup>، فالمماثلة من بعض الوجوه.

عن بعض العلماء أَنَّهُ أُسِرَ بِالرُّومِ، فَقَالَ: لِمَ تَعْبُدُونَ عِيسَى؟ فَقَالُوا: لِأَنَّهُ لَا أَبَ لَهُ، فَقَالَ: فَآدَمُ أَوْلَى، لِأَنَّهُ لَا أَبَوَيْنِ لَهُ، قَالُوا: أَكَانَ يُحْيِي الْمَوْتَى؟ قَالَ: فَحِزْقِيلُ أَوْلَى، لِأَنَّ عِيسَى أَحْيَا أَرْبَعَةَ نَفَرٍ، وَحِزْقِيلُ أَحْيَا ثَمَانِيَةَ آلَافٍ، قَالُوا: كَانَ يُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ، قَالَ: فَحِزْقِيلُ أَوْلَى، لِأَنَّهُ طَبَخَ وَأَحْرَقَ ثُمَّ قَامَ سَالِمًا<sup>(٢)</sup>.

(١) فِي (مَجَالِسِ ثَعْلَبِ ١ / ٣٢٩ ط ١): «أَي: إِنَّ مِثْلَ آدَمَ أَعْجَبَ، لِأَنَّ آدَمَ جَاءَ مِنْ غَيْرِ نَفْسٍ، وَعِيسَى قَدْ جَاءَ مِنْ نَفْسٍ».

(٢) يَنْظُرُ: الْكَشَافُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ (١ / ٢٨١).

فجمله ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ تَفْسِيرُ لـ ﴿مَثَلٌ﴾، فَلَا مَحَلَّ لَهُ.

والرَّابِع: ما يَحْتَمِلُ التَّفْسِيرَ وَالِاسْتِثْنَاءَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف: ١١] بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى بَحْرٍ مِثْلِ طَرَفِ الْبُرْجِ﴾ [الصف: ١٠] فَجُمْلَةُ ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا مُنْسَرَةً لِلتَّجَارَةِ فَلَا مَحَلَّ لَهَا.

وَقِيلَ هِيَ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِثْنَاءً بَيَانِيًّا كَأَنَّهُمْ قَالُوا: كَيْفَ نَفْعُلُ؟ فَقَالَ لَهُمْ: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ وَهُوَ خَبَرٌ وَمَعْنَاهُ الطَّلَبُ، وَالْمَعْنَى: «آمِنُوا» بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ

قَوْلِهِ: (فجمله ﴿خَلَقَهُ﴾ [آل عمران: ٥٩] إلخ

وَقِيلَ: مَوْضِعُهَا حَالٌ مِنْ آدَمَ، وَ(قَدْ) مَعَهَا مَقْدَرَةٌ، وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى: التَّشْبِيهِ، وَضَعْفٌ بِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: خَلَقَهُ كَأَنَّ مِنْ تُرَابٍ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

قَوْلِهِ: (وقيل: هي مستأنفة)

أُيِّدَ هَذَا الْقَوْلُ بِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمْ قَالُوا: لَوْ نَعْلَمُ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ لَعَمَلْنَاهَا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ أَيُّ قَوْلِهِ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ [الصف: ١٠]، إِلَى آخِرِهِ، فَمَكْثُوا مَا شَاءَ اللَّهُ يَقُولُونَ: لَيْتَنَا نَعْلَمُ مَا هِيَ؟ فَدَلَّهِمُ اللَّهُ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [الصف: ١١]<sup>(٢)</sup>.

قَالَ (ك): وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ «إِذَا نُظِرَ لِرِعَايَةِ الْأَمْرِ اللَّفْظِيِّ فَالتَّفْسِيرُ أَظْهَرَ، وَإِنْ لُوْحِظَ إِلَى تَرْتِيبِ الْمَعَانِي فَالِاسْتِثْنَاءُ أَدَقُّ»<sup>(٣)</sup>.

قَوْلِهِ: (والمعنى)

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (١/ ٢٦٦).

(٢) ينظر: الكشف للزمخشري (٤/ ٣٩٤، في تفسير الآيات ١٠ - ١١ من سورة الصف).

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافجي ١٨٤.

﴿آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦]، ومجيء ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بِالْجَزْمِ فِي جَوَابِهِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: «اتَّقَى اللَّهُ أَمْرُؤُ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبِّ عَلَيْهِ» أَي: لِيَتَّقَى وَلِيَفْعَلَ يُثَبِّ. وَعَلَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ تَفْسِيرًا لِلتَّجَارَةِ، هُوَ أَي: يَغْفِرُ - بِالْجَزْمِ -.

أي: على الاستئناف فقط، و«فائدة العدول الإشعار بوجود»<sup>(١)</sup> الامتثال»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (في جوابه)<sup>(٣)</sup>

«أي: جواب ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [الصف: ١١]، الَّذِي بِمَعْنَى: آمَنُوا، فَهُوَ جَوَابٌ لَهُ. وَلَا جَوَابَ لِلِاسْتِفْهَامِ، إِذْ لَا يَلْزَمُ لِكُلِّ اسْتِفْهَامٍ جَوَابٌ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ جَوَابًا لِلِاسْتِفْهَامِ دُونَ الطَّلَبِ، لِأَنَّ الْكَلَامَ صَارَ جُمْلَتَيْنِ مُسْتَقْلَتَيْنِ، فَيَلْزَمُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ بِجُمْلَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ». (ق).

فَمَا فِي (م د): «أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ كَوْنِ ﴿يَغْفِرْ﴾ [الصف: ١٢]، جَوَابًا لِلِاسْتِفْهَامِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَيْضًا، وَأَنَّ جُمْلَةَ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ بِمَعْنَى: آمَنُوا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْاسْتِفْهَامِ وَجَوَابِهِ»، مُرَدُّهُ لَمَّا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْفَصْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ (ق)، وَلِأَنَّ تَسَبُّبَ الْغَفْرَانِ عَنِ الْإِيمَانِ أَقْوَى، لِأَنَّهُ سَبَبُهُ بِدُونِ وَاسِطَةٍ، بِخِلَافِ تَسَبُّبِهِ عَنِ الدَّلَالَةِ، فَأَيُّ نَكْتَةٍ تَوْجِبُ الْعُدُولَ عَنِ الرِّبْطِ بِالْقَرِيبِ

(١) عند الكافيحي: بوجوب.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيحي ١٨٣.

(٣) يرى الفراء (معاني القرآن ٣ / ١٥٣) والمبرد (المقتضب ٢ / ٨٢) أَنَّ الْاسْتِفْهَامَ فِي قَوْلِهِ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَنَازِلِ الْغَيْظِ﴾ جَوَابُهُ ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾. فَعَلَى هَذَا جُمْلَةُ ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ تَفْسِيرِيَّةٌ. وَرَدَّه الزَّجَاجُ (معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٢١) قَائِلًا: «وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ بِالدَّلَالَةِ تَجِبُ الْمَغْفِرَةُ، إِنَّمَا تَجِبُ الْمَغْفِرَةُ بِقَبُولِهِمْ مَا يُؤَدِّي إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ». وَيَرَى الزَّجَاجُ وَالزَّمَخْشَرِيُّ (الكشاف ٤ / ٢٦٧) أَنَّ جُمْلَةَ ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ اسْتِنَافِيَّةٌ، جَوَابُهَا ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾، وَالْمَعْنَى: آمَنُوا بِاللَّهِ يَغْفِرْ لَكُمْ.

جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ وَهُوَ: ﴿هَلْ أَذُكُرُ﴾ واستشكَّله الزَّجَّاجُ فَقَالَ: الجَوَابُ  
مُسَبَّبٌ عَنِ الطَّلَبِ، وَغُفْرَانُ الذُّنُوبِ لَا يَتَسَبَّبُ عَنِ نَفْسِ الدَّلَالَةِ، بَلْ عَنِ  
الْإِيمَانِ وَالْجِهَادِ. وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى جَوَابِهِ بِقَوْلِهِ: وَصَحَّ ذَلِكَ الْجَزْمُ فِي  
جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ عَلَى إِقَامَةِ سَبَبِ السَّبَبِ - وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى التَّجَارَةِ - مَقَامَ  
السَّبَبِ وَهُوَ الْإِمْتِنَالُ.

الظَّاهِرُ السَّبَبِيَّةُ إِلَى الْبَعِيدِ الْخَفِيِّ فِيهَا سَوَى قَلْقِ الْمَعْنَى.

فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ الْجَزْمَ فِي الْحَقِيقَةِ بِأَدَاةٍ مُقَدَّرَةٍ. فَالْجَوَابُ: لِلشَّرْطِ الْمَحْذُوفِ فِي  
الْحَقِيقَةِ، لَا لِلْاسْتِفْهَامِ، فَكَيْفَ يَصَحُّ مَا قَالَ (ق) مِنَ الْفَصْلِ؟

قُلْتُ: لَمَّا كَانَ دَالًّا عَلَيْهِ أَقِيمَ مَقَامَهُ، فَكَأَنَّهُ الْعَامِلُ، فَقَوْلُهُ: بَيْنَ (الْعَامِلِ) أَي: مَا هُوَ  
كَالْعَامِلِ.

قَوْلُهُ: (جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ)

بِنَاءٍ عَلَى مَا تَقَرَّرَ: أَنَّ الْفِعْلَ يُجْزَمُ بِـ (إِنْ) مُضْمَرَةٍ، إِذَا وَقَعَ جَوَابًا لِأَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ  
أَوْ تَمْنٍ أَوْ عَرْضٍ.

قَالَ (ك): «وَفِي الْحَقِيقَةِ الْجَوَابُ لِلشَّرْطِ الْمَحْذُوفِ، لَكِنْ لَمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ  
أُقِيمَتْ مَقَامَهُ، فَأُضِيفَ الْجَوَابُ إِلَيْهَا عَلَى سَبِيلِ التَّسَامُحِ»<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (عَلَى إِقَامَةِ سَبَبِ السَّبَبِ)

فَإِنْ قُلْتُ: لَمَّا جَازَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جَوَابًا لِقَوْلِهِ: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ إِذَا  
كَانَ اسْتِثْنَاءً، فَلْيَجْزِ كَوْنُهُ جَوَابًا لَهُ، إِذَا كَانَ تَفْسِيرًا لِلتَّجَارَةِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّكْلُفِ بِإِقَامَةِ

قال المصنّف: وخرج بقولي في تعريف الجملة التفسيرية التي لا محلّ لها: وليست عمدة، الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن نحو: «هو زيد قائم» و«هي هند قائمة» فإنها أي: الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن مفسّرة له،

سبب السبب مقام السبب.

فالجواب: أنّه إذا كان استثنافاً يكون خبراً في معنى الأمر، وإذا كان تفسيراً للتجارة يكون خبراً لفظاً ومعنى<sup>(١)</sup>، فلا يصحّ الجزم في جوابه، لأنّه لا دلالة له على الشرط.

قوله: (عن ضمير الشأن)

قال الزمخشري: «ولا يجوز دخول هذا الضمير إلّا في كلام له شأن عظيم، فلا يقال: هو زيد قائم، إلّا إذا كان قيام زيد أمراً عظيماً»<sup>(٢)</sup>.

وفي الرضي: وهذا الضمير يسمّيه الكوفيّون ضمير المجهول، ويختار كونه مؤنثاً، لرجوعه إلى القصّة<sup>(٣)</sup>.

ومنه يُعلم: أنّ تعداد الأمثلة لبيان أنّه يُسمّى بهما.

ويسقط ما في (ق) من أنّ جعل ضمير الشأن شاملاً لضمير القصّة فيه شيء، لمقابلة أحدهما الآخر.

ووجه السقوط: أنّهما شيء واحد، غاية الأمر أنّ التسمية متعدّدة، وهي لا توجب تعدّد المسمّى<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٨٦.

(٢) الشنواني ينقل عن: الزمخشري في (أمالى المفصل). وينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٣٥).

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٤٦٦ - ٤٦٧).

(٤) قال المدابغي في حديثه عن ضمير الشأن وضمير القصّة: «المعنى واحد والتعبير للمناسبة اللفظية، فإنه =

ولها محلٌّ من الإعراب بالاتِّفاق، وإنَّما أجمعُوا على أن لها محلًّا، لأنَّها خبرٌ، والخبرُ عُمْدَةٌ في الكلامِ كالمبتدأ، والعُمْدَةُ لا يَصِحُّ الاستِغناءُ عنها، فَوَجَبَ أن يكون لها محلٌّ. وهي من حيثُ كونُها خبرًا حالةٌ محلِّ المفردِ، لأنَّ الأصل في الخبرِ الإفرادُ، لا من حيثُ كونُها خبرًا عن ضميرِ الشَّانِ،

قوله: (ولها محلٌّ بالاتِّفاق)

وحينئذٍ تكون خارجةً عن التعريف، لقصوره على ما له محلٌّ.

قوله: (وهي من حيث كونها خبرًا)

جوابٌ عمَّا يقال: الجملة التي لها محلٌّ من الإعراب، هي الواقعة موقع المفرد، والتي أُخبر بها عن ضميرِ الشَّانِ ليست كذلك<sup>(١)</sup>.

ومحصَّل الجواب الَّذي أشار له الشَّارح أن لهذه الجملة: جهة عموم وهي: وقوعها خبرًا من غير ملاحظة الإخبار بها عن الضمير، وهي من هذه الجهة حالةٌ محلِّ المفرد، فيتحقَّق المحلُّ لها بهذا الاعتبار. وجهة خصوص وهي: كونها خبرًا عن ضميرِ الشَّانِ، ومن هذه الجهة خولف الأصل وهو إفراد الخبر، لخصوصية في المبتدأ، فَرُوِعِي حاله في الإخبار كما رُوِعِي حال الأصل في الخبر، تفتُن<sup>(٢)</sup>.

= إذا كان العُمْدَةُ في الجملة مذكَّرًا، سمي ضميرِ الشَّانِ، وإن كان مؤنَّثًا سمي ضميرِ القصة، كما أشار إليه في المثالين.

(١) أي: ليست واقعة موقع المفرد، فيلزم أن لا يكون لها محلٌّ من الإعراب. إذ ضميرِ الشَّانِ لا يُفسَّر إلا بجملة لها محلٌّ.

(٢) قال الشَّنَوَانِي: «وأجيب أيضًا بأنَّ المراد من قولهم: إنَّ الجملة التي لها محلٌّ واقعة موقع المفرد، أنَّها واقعة موقعًا يكون الأصل وقوع المفرد فيه، وإن لم تكن هذه الجملة بتأويل المفرد، فلا يرد النقص بالجمال الواقعة خبرًا عن ضميرِ الشَّانِ، ولا بالجمال الخالية عن الضمير كقوله: أتيتُكَ والجيشُ قادمٌ، إذ قد تقدم =

لأن ضمير الشأن لا يُخبر عنه بمفرد.

وكون الجملة الفضلة المفسرة لا محل لها من الإعراب هو المشهور  
سواء كان ما تفسره له محل أم لا.

قوله: (وكون الجملة) إلخ

تمهيد لقوله: (وقال أبو علي) إلخ<sup>(١)</sup>، وإلا فهذا علم من كلامه سابقاً، أو أن الذي  
علم هو أنه لا محل لها، وأما كونه المشهور، أو غيره فلا، فمن ثم تعرض هنا له، وعلى كل  
ففيه التمهيد، والممهّد له ما قاله الشلّوبين.

والشلّوبين<sup>(٢)</sup>، بفتح المعجمة واللام وضمّها أيضاً، وسكون الواو، وكسر الموحدة،  
وسكون المثناة التحتيّة، وبعدها نون.

اسمه: عمر بن محمّد. كان إماماً في النحو، وُلد بإشبيلية سنة اثنتين وستّين وخمسائة،  
وتوفي سنة خمس وأربعين وستّمائة. وإشبيلية هذه بلدة من بلاد الأندلس، أعادها الله للإسلام.

فما في شرح الرومي: إن الشيخ كوفي، قال: «وفي نسخ (الشلوبون) و(الشلو) اسم

= أن الأصل في كل من المبتدأ والخبر والحال: الإفراد».

(١) الجملة المفسرة نوعان: النوع الأول: العمدة في الكلام ولها محل من الإعراب بالاتفاق.  
والنوع الثاني: الفضلة، وهي ثلاثة أقسام: القسم الأول: مجردة عن حرف التفسير، كما في الأمثلة السابقة.  
والقسم الثاني: مقرونة بـ (أي) كقوله: (وترميني بالطرف، أي أنت مذنب). والقسم الثالث: مقرونة  
بـ (أن) كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]. فاختلّفوا فيه، فقال الجمهور:  
لا محل لها من الإعراب، سواء كان لمفسرها إعراب أو لا، مطلقاً. وفصل الأستاذ أبو علي الشلّوبين:  
التحقيق في ذلك أنه على حسب ما يفسره، فإن كان له موضع كان المفسر له موضع، وإلا فلا. ينظر:  
مغني اللبيب ٥٢٦ وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٢٣٤٧ / ٥).

(٢) ينظر: إنباه الرواة للقطعي (٣٢٢ / ٢) ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤٥١ / ٣) ومعجم البلدان لياقوت  
(٣ / ٣٦٠) والروض المعطار في خبر الأقطار للحميري ٣٤٣ والأعلام للزركلي (٦٢ / ٥).

وقال أبو عليّ السّلوّيين، بفتح المعجّمة واللام: التّحقيق أنّ الجملة المفسّرة تكون بحسب ما تُفسّره، فإن كان ما تُفسّره له محلّ من الإعراب فهي لها محلّ كذلك، وإلا أي: وإن لم يكن لما تُفسّره محلّ فلا محلّ لها. فالثاني: وهو الذي لا محلّ لما تُفسّره نحو قولك: «ضربته»، من نحو: «زيداً ضربته»، فإنّه مفسّر لجملة مُقدّرة، والتّقدير: «ضربتُ زيداً ضربته» ولا محلّ للجملة المُقدّرة التي هي «ضربتُ»، لأنّها مُستأنفة، والمُستأنفة لا محلّ لها، فكذلك تفسيرها لا محلّ له، وإنّما قدّم الثاني على الأول، .....

بلدة ابن مالك، فيكون المراد منه: النّحويّون المنسوبون إلى (السّلو)، هكذا ضبط أستاذنا، ممّا لا يعول عليه، ولأنّ ابن مالك من (جيان) بلدة بالأندلس أيضاً. والسّلوّيين بلغة أهل الأندلس: الأشقر الأبيض.

قوله: (له محلّ من الإعراب)

من: للبيان. أو المراد بمحلّ الإعراب: استحقاقه أي: استحقاق إعراب، أي: إعراب مستحقّ. فيشمل ما أعرب لفظاً ك﴿مَثَلٌ﴾ في آية: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى﴾ [آل عمران: ٥٩]، إلخ، أو تقديرًا ك﴿النّجوى﴾ في آية: ﴿وَأَسْرُوا النّجوى﴾ [الأنبياء: ٣]، أو محلاً كما في نحو: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ﴾ [القمر: ٤٩]، الآية. فعبارته ليست قاصرة كما قيل<sup>(١)</sup>.

قوله: (وإنّما قدّم) إلخ

جواب سؤال يُورد.

(١) المدابغي هو الذي يرى أن «ظاهر عبارته قاصر».

لكونه من صور الوفاق.

والأول وهو الذي لما تُفسرهُ محلٌّ، نحو: ﴿خَلَقْتُهُ﴾ من قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] - بِنَصْبٍ كُلٍّ - فْجُمْلَةٌ ﴿خَلَقْتُهُ﴾ مُفَسَّرَةٌ لِلْجُمْلَةِ الْمُقَدَّرَةِ الْعَامِلِ فِعْلُهَا فِي كُلٍّ وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَانَهُ، فـ ﴿خَلَقْتُهُ﴾ الْمَذْكُورَةُ مُفَسَّرَةٌ لـ ﴿خَلَقْتُهُ﴾ الْمُقَدَّرَةِ، وتلك الْجُمْلَةُ الْمُقَدَّرَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، لَأَنَّهَا خَبَرٌ لـ «إِنَّ»، فَكَذَلِكَ جُمْلَةُ ﴿خَلَقْتُهُ﴾ الْمَذْكُورَةُ تَكُونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، لَأَنَّهَا بِحَسَبِ مَا تُفَسَّرُهُ. وَمِنْ ذَلِكَ مَا مَثَّلَ بِهِ الشَّلُوبِيُّنُ مِنْ قَوْلِهِ: «زَيْدُ الْخُبْزِ يَأْكُلُهُ» فـ «يَأْكُلُهُ» جُمْلَةٌ وَاقِعَةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، .....

قوله: (لكونه من صور الوفاق)

أي: الاتفاق بين الجمهور والشلوبيين. وأيضاً فيه لفّ ونشر مشوّش، وهو أولى من المرتّب.

قوله: ((بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩])

هو التقدير، أي: مقدّراً محكماً مرتّباً على حسب ما اقتضته الحكمة. أو مقدّراً مكتوباً في اللوح المحفوظ معلوماً قبل كونه، أي: وجوده قد علم الله مكانه وزمانه.

قوله: (فيأكله جملة واقعة) إلخ

قال في المغني: ولهذا يظهر الرّفْع إذا قلت: آكَلُهُ، وكأنّ الجملة المفسّرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يُثبت الجمهورُ وقوعَ عطف البيان والبدل جملة، ولم يُثبت جوازُ حذف المعطوف عليه عطف بيان<sup>(١)</sup>.

لأنّها مُفسّرةٌ للجُملةِ المحذوفةِ، وهي: «يَأْكُلُ»، العَامِلِ فِعْلُهَا في «الخُبْزِ»  
النصب والمحذوفة في محلّ رفع على الْخَبَرِ لـ «زَيْدٌ»، والأصل: «زَيْدٌ يَأْكُلُ  
الخُبْزَ يَأْكُلُهُ» فَكَذَلِكَ الْمَذْكُورَةُ لَهَا مَحَلٌّ بِحَسَبِ مَا تُفسَّرُهُ .....

واعترض الأول: بأنهم أجازوا في جملة: ﴿أَمَذَّكُرُ﴾ [الشعراء: ١٣٢] <sup>(١)</sup> الثانية، أن تكون بدلاً من ﴿أَمَذَّكُرُ﴾ الأولى في الآية. وفي: (لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا) <sup>(٢)</sup> بدل من (ارحل) في البيت <sup>(٣)</sup>.  
وأجيب: بأنّ المُثْبِتَ للبدل في الآية والبيت هم: البيانيتون، وهم بالنسبة إلى باقي النّحاة خلاف الجمهور <sup>(٤)</sup>.

وفيه نظر، لأنّ كثيراً من الكتب النّحوية أثبت فيها جواز إبدال جملة من أخرى، ومثّل له بما ذكر، ويقول تعالى: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَآئِزُونَ﴾ [المؤمنون: ١١١]، بكسر (إنهم) <sup>(٥)</sup>، ويقول: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٢٠-٢١]. (ش).

قوله: (للجملة المحذوفة)

أي: المضمرة. وإنما فسرنا بها، «لأنّهم قرّوا بين المضمّر والمحذوف فقالوا: المضمّر هو المتروك، ويكون له قائم مقامه. والمحذوف: هو المتروك رأساً، ولا يكون له قائم مقامه. وهاهنا القائم مقامه موجود، وهو المفسّر، والمصنّف تساهل فعبر عن المضمّر بالمحذوف.

(١) في قوله: ﴿وَاتَّبِعُوا الَّذِي أَمَذَّكُرُ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٣].

(٢) قد سبق تخريجه. ينظر: التلخيص للقزويني (١٨٤)، شرحه عبد الرحمن الرقوقي) وتتمته:

أقول له أرحل لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وإلا فكُنْ في السُّرِّ والجَهْرِ مُنْزِلِمَا

(٣) ينظر: تحفة الغريب للدمايني (٢/ ١٣٦).

(٤) ينظر: المنصف للشمني (٢/ ١٣٠).

(٥) قرأ حمزة والكسائي: ﴿إِنَّهُمْ﴾ بكسر الهمزة. وقرأ عاصم وغيره: ﴿أَنَّهُمْ﴾، بالفتح. ينظر: السبعة

واستدلّ على ذلك التَّحْقِيقَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُهُ يُمَسِّ مِنَّا مُرَوَّعًا  
وجه الدليل منه: أن «نؤمنه» مُفسَّر لـ «نؤمن» قبل «نحن» محذوفًا  
مَجْزُومًا بـ «مَنْ»، فَظَهَرَ الْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ «نُؤْمِنُهُ» الْمُفسَّرُ لِلْفِعْلِ  
الْمَحذُوفِ، وَالْأَصْلُ: «مَنْ نُؤْمِنُ نُؤْمِنُهُ»، فَلَمَّا حُذِفَ «نُؤْمِنُ» بَرَزَ ضَمِيرُهُ  
وَانْفَصَلَ.

نعم بعض النحاة لم يذهب إلى الفرق، لكنَّ التَّحْقِيقَ ما قلنا. أفاده الرَّومِيّ.

قوله: (واستدلّ بعضهم<sup>(١)</sup>)

نسبة الاستدلال له حقيقة، ومن حيث تقويته لمذهب الشلوين كأنه تمسك به، فمن  
ثمَّ نُسب هذا الاستدلال في المغني للشلوين.

قال الرَّومِيّ: وفي ذكر البعض إشارة إلى ضعف الاستدلال به، لأنَّ هذا الاستدلال  
مبنيّ على ثبوت الجزم، لكونها مفسّرة للمجزوم، وإذا غيرُ ثابت، على أن ذلك لا يقتضي  
أن يكون جميع المفسّر مثل ذلك، لأنَّ المطلوب هو القاعدة الكلية، والمثال الجزئي لا يشتهها.  
فمن ثمَّ قال بعض النحاة: الأولى في الاستدلال أن يثبت بما قاله فحول النحاة في تعريف  
المفسّر، بأنّه ما جانس المفسّر في جميع الأحكام.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُسْتَدَلَّ بِآيَةِ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

فالجواب: أن (نُؤْمِنُهُ)<sup>(٢)</sup> في البيت متعيّن للتفسير لا غير، وأما ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ فظاهرٌ فيه،

(١) بعضهم، أي: بعض النحاة التابع للشلوين في التفصيل السابق. (المداغبي)

(٢) البيت لهشام المُرِّي. دعت الضرورة الشعرية إلى التفريق بين (مَنْ) وهي للشرط، وبين فعلها المجزوم =

وفي كُلِّ من أمثلة التَّحْقِيقِ نَظَرٌ، لأنَّها ترجعُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ إلى تَفْسِيرِ  
المُفْرَدِ بالمُفْرَدِ، وهو تَفْسِيرُ الفِعْلِ بِالفِعْلِ لا الجُمْلَةِ بِالجُمْلَةِ، بِدَلِيلِ ظُهُورِ  
الجَزْمِ فِي الفِعْلِ المَفْسَّرِ، .....

كيف لا، وقد قرئ ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ بالرفع<sup>(١)</sup>، فعلى هذا ﴿خَلَقْتُهُ﴾ صفة شيء، و﴿بِقَدْرِ﴾ متعلق  
بمحذوف خبر كل، أي: كل شيء مخلوق كائن بقدر، أو ﴿خَلَقْتُهُ﴾ خبر المبتدأ، فعلى قراءة  
الرفع تخرج الآية عن موضوع البحث.

قوله: (لأنها ترجع) إلخ

وأما ما قاله (ك) و(ش) من: «أن المفسر هنا وإن كان مفردًا لفظًا، هو جملة معنى.  
غايته: أن الإعراب ظهر في أحد جزأيه، لصلاحيته له»<sup>(٢)</sup> - فغير ظاهر، إذ لم يُعهد  
جملة ذات محلّ ظهر إعرابها في جزأيه، لأن الإعراب حيث يكون لفظيًا لا محليًا،  
ولأنه يلزم أن يكون محلّ قولنا: «يقعد زيد» الرفع، لأن الرفع ظهر في جزأيه مع أنها

= (نؤمنه)، ب (نحن). و(نحن): ضمير في محل رفع، فاعل لفعل مُقَدَّر يفسره المذكور. والتقدير: فَمَنْ نؤمنه  
نؤمنه. ولما حذف الفعل برز الضمير بعد استارته. و(يَت) جواب الشرط. الشاهد: المفسر (نؤمن)  
المقدّر قبل (نحن)، والمفسر (نؤمنه) المجزوم مذكور بعد (نحن).

ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ١١٤ ط هارون، ٤/ ٢٣٩ ط البكاء) والمقتضب للمبرد (٢/ ٧٥) وكتاب  
الشعر لأبي علي الفارسي ٣٢٨ وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٩٨) وما يجوز للشاعر في الضرورة للقرآن  
٢٣٩، بلفظ: «مِنَّا مُفَرَّغًا». وفي: تحصيل عين الذهب للأعلم الشتمري (٤٢٣ برقم ٦٧٣) وضرائر  
الشعر لابن عصفور ٢٠٧ بلفظ: «مِنَّا مُرَوَّعًا». وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٧٤) وخزانة الأدب  
للبيدادي (٩/ ٣٨) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٦/ ٢٣٣).

(١) وهي قراءة أبي السمال. ينظر: المحتسب لابن جني (٢/ ٣٠٠).

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٩٣.

لأنَّ جُمْلَةَ الْإِشْتِغَالِ لَيْسَتْ مِنَ الْجُمْلِ الَّتِي تُسَمَّى فِي الْإِصْطِلَاحِ جُمْلَةً تَفْسِيرِيَّةً، وَإِنْ حَصَلَ بِهَا التَّفْسِيرُ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمَغْنِي».

الْجُمْلَةُ الْخَامِسَةُ مِمَّا لَا مَحَلَّ لَهُ: الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ سِوَاءُ ذِكْرِ فِعْلِ الْقَسَمِ وَحَرْفِهِ، أَمْ الْحَرْفُ فَقَطْ، أَمْ لَمْ يُذْكَرْ. فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: «أُقْسِمُ بِاللَّهِ لِأَفَعَلَنَّ».

مستأنفة، فالحق مع الشارح.

قوله: (ولأنَّ جملة الاشتغال) إلخ

«اعتراض ثانٍ على الشلوبيين، وحاصله: أنَّه أطلق المفسرة على جملة الاشتغال، وهو خلاف الاصطلاح.

ويجاب: بأنَّه أراد المفسرة بالمعنى اللغوي، وهو متناولٌ لها». أفاده (ش).

وفيه نظر، لأنَّ موضوع الخلاف الجملة التفسيرية بالاصطلاح. وهو قد خالف الجمهور وفصل، فذكر هذه الجملة في قسم ما ليس له محلّ، فدلّ على أنَّه أراد التفسيرية بالمعنى الاصطلاحي، إذ لو لم يُرده لما تمّ مدّعاؤه، فهذا الجواب مضرّ له، فاعتراض الشارح مازال وارداً.

قوله: (مما لا محلّ له)

التذكير باعتبار لفظ (ما).

وفي بعض النسخ: (لها)، فالتأنيث باعتبار معناه. وهذا الوصف معلوم من المقام، فذكره تذكير.

قوله: (جواباً للقسم)

وَالثَّانِي نَحْوُ: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣] بعد قوله تعالى: ﴿يَسَّ ١﴾  
وَالْقَرَأَن .....  
.....

أي: لفعله.

والقسم لغة: اليمين. واصطلاحاً: جملة إنشائية، أو خبرية مؤكدة لجملة أخرى هي جواب القسم نحو: «بالله لأفعلن»، و«زيد أقسم بالله ليفعلن». ولتعلق إحداهما بالأخرى، نزلنا منزلة الشرط والجزاء، فإن جملة القسم ليست مقصودة لذاتها، بل ذكرت تأكيداً للجواب.

وإنما نبه على جواب القسم دون فعله مع أنه لا محل له أيضاً، لظهوره، لأنها جملة مستأنفة بخلاف الجواب.

وإنما لم يكن لجواب القسم محل، لأنه جملة غير واقعة موقع المفرد، وكل جملة شأنها ذلك ليس لها محل، فجملة الجواب ليس لها محل.

وأما مجموع القسم وجوابه، فقد يكون له محل، كما سيأتي في الشارح.

قوله: ﴿يَسَّ﴾ [يس: ١]

قيل: معناه: يا إنسان في لغة طي، كما نقل عن الكشاف<sup>(١)</sup>.

قال (ش): «إنه إن صحّ يكون أصله: يا أنيسين، فكثر النداء به حتى اقتصروا على شطره، كما قالوا في القسم: م الله، في: أيمن الله».

وعلى هذا فالجواب للنداء<sup>(٢)</sup> كما في الرومي، كما أنه إذا جعل خبر مبتدأ محذوف<sup>(٣)</sup>،

(١) الكشاف للزمخشري (٤ / ٥).

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٩٤.

(٣) تقديره: هذه يس.

الْحَكِيم ﴿[يس: ١-٢] وَالثَّالِثُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٩] بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَنُ عَلَيْنَا بَلِغَةٌ﴾ [القلم: ٣٩]، وَالْأَيْمَانُ: جَمْعُ يَمِينٍ بِمَعْنَى الْقَسَمِ. وَنَحْوُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، لِأَن أَخَذَ الْمِيثَاقَ بِمَعْنَى الْإِسْتِحْلَافِ، قِيلَ: وَمِنْ هُنَا أَيُّ: مَنْ أَجَلَ أَنْ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ جَوَابَ الْقَسَمِ لَا مَحَلَّ لَهَا. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ثَعْلَبٌ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: .....

يكون الجواب للقسم الذي بعده.

قوله: (﴿الْحَكِيم﴾ [يس: ٢])

«أي: ذي الحكمة، أو لآته دليل ناطق بالحكمة، أو لآته كلام حكيم فوصف بوصف المتكلم»<sup>(١)</sup>.

والحكمة: العلم النافع. وفي اصطلاح أهل المعقول - وإن كان ليس مرادًا هنا -: «علمٌ باحثٌ عن أحوال أعيان الموجودات على ما هي عليه بقدر الطاقة البشرية»<sup>(٢)</sup>.

ثم إن كان المبحوث عنه، ما وصل إلينا علمه فهي حكمة علمية، وتنقسم أقسامًا ثلاثة: علم التوأميس، وعلم الأخلاق، وعلم السياسة. وقد تكفلت الشريعة الغراء بهذه الأقسام.

أو عملة، ويسمى: حكمة عملية، وأقسامها ثلاثة: العلم الطبيعي، والعلم الرياضي، والعلم الإلهي. وكل من هذه العلوم الثلاثة له فروع كثيرة.

(١) الكشف للزمخشري (٤ / ٥). نقلًا عن الشنواني.

(٢) كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١ / ٤٧).

«زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ» على أن «لَيَقُومَنَّ» خبرٌ عن «زَيْدٍ»، لأنَّ الجُمْلَةَ المُخْبِرَ بِهَا لَهَا  
مَحَلٌّ من الإعراب، .....

قوله: (لَيَقُومَنَّ)<sup>(١)</sup>

أي: «من غير تأويلٍ بأنَّ الخبر مجموع القسم وجوابه»<sup>(٢)</sup>، ولذلك أتى الشارح  
بالعلاوة.

وهذه الجملة أعني: (لا يجوز) إلخ: مقول قول (قال)، وهو ومقوله: مقول قول  
(قيل)<sup>(٣)</sup>.

ثم في الرضي: «قال ثعلب: لا يجوز أن يكون الخبر قسمية نحو: زيد والله لأضربنه.  
والأولى الجواز»<sup>(٤)</sup>.

(١) ملخصه: أن ثعلباً قال: لا تقع جملة (القسم) خبراً، ففهم بعضهم أنه يعني (جواب القسم) وحده.  
فعلمه بأن خبر المبتدأ يلزمه أن يكون له محل رفع وجواب القسم يلزمه أن لا يكون له محل. فاعترضه  
ابن مالك بوقوع جواب (القسم) وحده خبر المبتدأ في آية ﴿لَيُبَوِّثَنَّهُمْ﴾ [العنكبوت: ٥٨] و﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾  
[الروم: ٦٩] ونحوهما. وقال المصنف (ابن هشام): (والجواب عما قاله) إلخ، يعني: أن رد ابن مالك  
على ثعلب بناء على ما فهمه بعضهم بالآية ونحوها، ليس بصحيح، لأنه نظر للصورة والظاهر (جواب  
القسم) وحده، أما في الحقيقة فالخبر: مجموع جملتي القسم المقدّر والجواب، والتقدير: (أقسم بالله  
لَيُبَوِّثَنَّهُمْ)، أما (لَيَقُومَنَّ) - وحدها - فلا محل لها. لكن الرد على ابن مالك مبني على نقل غير دقيق عنه.  
والتحقيق: أن كلاً من ثعلب (في المنع) وابن مالك (في التجوز)، يقصد «الجملة القسمية» المكونة من  
مجموع: القسم وجوابه. لا (جواب القسم) وحده. ومنع ثعلب معلل بأمرين آخرين، أحدهما: أن جملة  
القسم إنشاء منافي للخبر. وثانيهما: جملة القسم ليس فيها ضمير المبتدأ. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك  
(١/ ٣١٠) مغني اللبيب لابن هشام ٥٣٠.

(٢) الرومي.

(٣) نص ابن هشام: «قيل: ومن هنا قال ثعلب: لا يجوز...».

(٤) شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٣٨). قال المبرد (المقتضب ٢/ ٣٣١): «ولا يلحق هذه اللام ما التون =

وَجَوَابُ الْقَسَمِ لَا مَحَلَّ لَهُ، فَيَتَنَافِيَانِ، وَرُدَّ قَوْلُ ثَعْلَبٍ، وَالرَّادُّ لَهُ ابْنُ مَالِكٍ قَالَ فِي «شرح التسهيل» وقد وردَ السَّمَاعُ بِمَا مَنَعَهُ ثَعْلَبُ مِنْ وَقُوعِ جُمْلَةِ جَوَابِ الْقَسَمِ خَبَرًا واستشهد بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّتَنَّهُمْ﴾ [العنكبوت: ٥٨]، فجملة ﴿لَنُبَوِّتَنَّهُمْ﴾ جواب القسم وهي خبر ﴿الَّذِينَ﴾.

وَالجَوَابُ عَمَّا قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ: .....

منه تعلم، أن ما نقل هنا ليس من مذهب ثعلب، ولذلك حكاها المصنّف به (قيل)، لضعفه. واضطر الشارح لنقل عبارة «المغني» الآية المصرّحة بخلافه، فلا يقال: ردّ المصنّف هنا على ابن مالك يقتضي تسليم ما فهمه ذلك البعض، فيخالف ما في «المغني»، بل الرد هنا دليل إلزامي لا تحقيقي، والدليل الإلزامي، لا يشترط تسليمه عند المستدل، بل مبناه على مقدّمات يسلمها الخصم فيحصل له الإلزام، فالردّ مجازاة لما فهم من كلام ثعلب، فتأمل.

قوله: (فيتنافيان)

وذلك لأنّ تنافي اللوازم يدلّ على تنافي الملزومات. فجملة: (ليقومن) إذا جعلت خبراً، لزّم أن يكون لها محلّ. وعلى كونها جواب القسم، يلزم عدم المحلّ لها. وهذان لازمان متنافيان، فيكون ملزومهما متنافياً، والغرض أنّه شيء واحد.

وبحث فيه: بأنه لا مانع أن يكون لها محلّ باعتبار، ولا محلّ لها باعتبار آخر، فقول الشارح: (فيتنافيان) ممتنع، لأنّ الغرض أن الجهة غير متّحدة.

قوله: (والجواب) إلخ

= في آخره خفيفة أو ثقيلة إلا والمعنى معنى القسم. لا تقول: [...] زيد ليقومن، إلا أن تريد القسم، [...] فكأنك قلت: زيد والله ليقومن.

أَنَّ التَّقْدِيرَ: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَقْسِمُ بِاللّهِ لَنُبَوِّتَنَّهُمْ»، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ فِيمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩] فَالْخَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ: مَجْمُوعُ جُمْلَةِ الْقَسَمِ الْمُقَدَّرَةِ، وَهِيَ: «أَقْسِمُ بِاللّهِ» وَجُمْلَةُ الْجَوَابِ الْمَذْكُورَةِ وَهِيَ: ﴿لَنُبَوِّتَنَّهُمْ﴾ وَ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾، لَا مُجَرَّدُ جُمْلَةِ الْجَوَابِ فَقَطْ، فَلَا يُلْزَمُ التَّنَافِي، إِذَا لَا يُلْزَمُ مِنْ عَدَمِ مَحَلِّيَّةِ الْجُزْءِ عَدَمُ مَحَلِّيَّةِ الْكُلِّ. هَذَا تَقْدِيرُ كَلَامِهِ هُنَا.

وَقَالَ فِي «الْمَغْنِي»: مَسْأَلَةٌ قَالَ ثَعْلَبٌ لَا تَقَعُ جُمْلَةُ الْقَسَمِ خَبَرًا، فَقِيلَ فِي تَعْلِيلِهِ: لِأَنَّ نَحْوَ «لَأَفْعَلَنَّ» لَا مَحَلَّ لَهُ، فَإِذَا بُنِيَ عَلَى مُبْتَدَأٍ فَقِيلَ: «زَيْدٌ لَيَفْعَلَنَّ» صَارَ لَهُ مَوْضِعٌ. وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا مَنَعَ وَقُوعَ الْخَبَرِ جُمْلَةً قَسَمِيَّةً، لَا جُمْلَةً هِيَ جَوَابِ الْقَسَمِ. وَمُرَادُهُ أَنَّ الْقَسَمَ وَجَوَابَهُ لَا يَكُونَانِ خَبَرًا، إِذَا لَا تَنَفَّكُ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى، وَجُمَلَتَا الْقَسَمِ وَالْجَوَابِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا مَحَلٌّ، كَقَوْلِكَ: «قَالَ زَيْدٌ: أَقْسِمُ بِاللّهِ لَأَفْعَلَنَّ».

هَذَا جَوَابٌ إِقْنَاعِيٌّ، إِذَا يَجُوزُ الْإِعْرَابُ بِغَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، كَمَا قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: إِنَّ ﴿الَّذِينَ﴾ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُحذُوفٍ يَفْسِرُهُ ﴿لَنُبَوِّتَنَّهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

قوله: (إِذَا لَا تَنَفَّكُ) إلخ

عَلَّةٌ لَصَّحَةِ إِرَادَةِ مَجْمُوعِ جُمْلَةِ الْقَسَمِ وَجَوَابِهِ بِجُمْلَةِ الْقَسَمِ.

قوله: (وَجُمَلَتَا الْقَسَمِ)

أَي: وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ مَرَادَ ثَعْلَبٍ أَنَّ (الْقَسَمَ وَجَوَابَهُ) لَا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا، فَمَمْنُوعٌ

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢/ ٧٩٦ و ٢/ ١٠٣٤).

وفي بعض النسخ تنبيه: يَحْتَمَلُ قَوْلُ هَمَّامِ الْفَرَزْدَقِ يُخَاطِبُ ذُبًّا عَرَضَ لَهُ فِي سَفَرِهِ:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي      نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

كَوْنَ جَمَلَةً: «لا تخونني» جواباً لـ «عاهدتني»، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْقَسَمِ كَقَوْلِهِ، وَهُوَ الْفَرَزْدَقُ أَيْضًا:

أَيْضًا، لِأَنَّ الْجَمَلَتَيْنِ قَدْ يَكُونُ لِهَمَّا مَحَلٌّ.

ومحصّله: إن أُريد من القسم: (الجواب) كما هو فهم البعض، فلا يصحّ. وكذا إن أُريد: مجموع (فعل القسم وجوابه)، كما في المغني، فيحتاج كلام ثعلب لتوجيه آخر.

قوله: (وفي بعض النسخ)

أي: الكلام الذي جُعِلَ التَّنْبِيهِ ترجمةً له، أعني: (يَحْتَمَلُ قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ<sup>(١)</sup>) إلخ، لا لفظ (تنبيه) ثابتٌ في بعض النسخ ساقطٌ من غيرها، كالرّومي و(ك) و(م).

قوله: (جواباً لـ «عاهدتني»)

(١) وصف الفرزدق ذبّاً رأى ناره فأناه، وهو في بعض أسفاره في بادية، ووصف حاله معه، ومعه لحم شاة مسلوخ، فأطعمه وألقى إليه ما يأكله. وقوله (تَعَشَّ) خطاب للذئب، (فإن عاهدتني) بعد أن تتعشى على أن لا يخون كل واحد منا الآخر، كنا مثل رجلين (يصطحبان).

ينظر: ديوان الفرزدق (٢/ ٥٧٦). والكتاب لسيويه (٢/ ٤١٦ ط هارون، ٤/ ١٠٤ ط البكاء) وفيه بلفظ: «تعال فإن عاهدتني». والمقتضب للمبرد (٣/ ٢٥٣) والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢/ ٢٦٣) وتهذيب اللغة للأزهري (١٥/ ٤٧٣) وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي (٢/ ٩٢) واللامع العزيري للمعري (١١٦٣) وأمالى ابن الشجري (٣/ ٦٣) ومغني اللبيب لابن هشام ٥٢٩ وتخليص الشواهد لابن هشام ١٤٢ والمقاصد النحوية للعيني (١/ ٤٢٦) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٨٢٩) وخزانة الأدب للبغدادى (٧/ ٥٧٨) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٦/ ٢٣٧).

أَرَى مُخْرِزًا عَاهَدْتُهُ لِيُؤَافِقَنُ فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلَافِي

فجُمْلَةُ «لِيُؤَافِقَنُ» جَوَابٌ لـ «عَاهَدْتُهُ»، فَيَكُونُ «لَا تَخُونُنِي» جَوَابًا لـ «عَاهَدْتَنِي» فَلَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ، لِأَنَّهُ جَوَابُ الْقَسَمِ. وَيَحْتَمِلُ كَوْنُهُ أَي: كَوْنُ «لَا تَخُونُنِي» حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ وَهُوَ تَاءُ الْمُخَاطَبِ مِنْ عَاهَدْتَنِي، وَالتَّقْدِيرُ: حَالُ كَوْنِكَ غَيْرَ خَائِنٍ، أَوْ حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ، .....

أَي: وجواب الشرط (نَكُنْ). فإن قيل: هذا مخالفٌ للقاعدة المشهورة من أنه إذا اجتمع شرطٌ وقسمٌ يحذف جواب المؤخر<sup>(١)</sup>، كما في الخلاصة:

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزَمٌ<sup>(٢)</sup>

«فالجواب: أن القاعدة محلها إذا كان الجوابان غير مختلفين، بدليل أنه يُقال: حُذِفْ لدلالة الآخر عليه، وهما هنا مختلفان»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فَيَكُونُ «لَا تَخُونُنِي» جَوَابًا لـ «عَاهَدْتَنِي»)

أتى به وإن عُلِمَ مِمَّا سَبَقَ، لِيَرْتَبَ عَلَيْهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (فَلَا مَحَلَّ لَهُ) أَي: لـ (تَخُونُنِي)<sup>(٤)</sup>.

قوله: (لَأَنَّهُ جَوَابُ الْقَسَمِ)

أَي: جواب ما هو بمنزلة القسم، ليوافق ما قبله<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وَالْتَّقْدِيرُ: حَالُ كَوْنِكَ غَيْرُ خَائِنٍ)

(١) الزرقاني.

(٢) ألفية ابن مالك، برقم ٧٠٦.

(٣) الزرقاني.

(٤) الزرقاني.

(٥) الزرقاني.

وهو: ياء المتكلم من «عاهدتني»، والتقدير: حال كوني غير خائِن،  
أو حالاً منهما أي: من الفاعل، وهو التاء فوقانية، ومن المفعول وهو: الياء  
التحتانية، والتقدير: حال كوننا غير خائنين، وعلى التقادير الثلاثة، فيكون  
في محل نصب، والاحتمال الأول أرجح. قال في «المغني»: والمعنى شاهد  
لكونها جواباً.

الصواب: غير مخون، لأن الفعل إذا أخذ منه وصف باعتبار كونه واقعاً على المفعول،  
يكون اسم مفعول، ولأن الذئب مخوفٌ منه لا خائف.

قوله: (والتقدير: حال كوننا) إلخ

الفائدة في كونه حالاً منهما، المبالغة في الثناء عليه، حيث لا ينسب إليه الخيانة،  
ولا لمن أضافه<sup>(١)</sup>.

قوله: (فيكون في محل نصب)

أي: وجواب القسم محذوفٌ يدلّ عليه الحال.

قوله: (والاحتمال الأول)

أي: من احتمالات الحال<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والمعنى شاهد)<sup>(٣)</sup> إلخ

(١) الزرقاني.

(٢) الشنواني. لكن الظاهر ما ذهب إليه الزرقاني والمدابغي من أن الاحتمال الأول هو جواب القسم، في  
مقابلة الاحتمال الثاني (أي: الحال) وفيه التقادير الثلاثة. ويرجحه النقل عن ابن هشام في المغني، تأييداً  
له، وتعليق العطار عليه.

(٣) نص ابن هشام في (مغني اللبيب ٥٩٢): «والمعنى شاهد للجوابية».

الجُمْلَةُ السَّادِسَةُ من الجُمْلِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا: الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لَشَرْطٍ  
غَيْرِ جَازِمٍ مُطْلَقًا، كجوابِ «إِذَا» الشَّرْطِيَّةِ، نَحْوُ: «إِذَا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ»،  
وَجَوَابِ «لَوْ» الشَّرْطِيَّةِ نَحْوُ: «لَوْ جَاءَ زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ»، وَجَوَابِ «لَوْ لَا»  
الشَّرْطِيَّةِ، نَحْوُ: «لَوْ لَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ». فَجُمْلَةُ «أَكْرَمْتُكَ» فِي جَوَابِ الثَّلَاثَةِ  
لَا مَحَلَّ لَهَا. أَوِ الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لَشَرْطٍ جَازِمٍ، وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِالْفَاءِ وَلَا بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ،  
نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ» فَجُمْلَةُ: «أَكْرَمْتُهُ» وَقَعَتْ جَوَابًا لَشَرْطٍ  
جَازِمٍ، وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِالْفَاءِ وَلَا بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ، فَلَا مَحَلَّ لَهَا، .....

إِذَا الْقَصْدُ الْمَعَاهِدَةُ عَلَى عَدَمِ الْخِيَانَةِ، إِذْ هِيَ أَنْسَبُ فِي مَكَانِ الْخَوْفِ، لَا الْمَعَاهِدَةُ  
فِي حَالَةِ كُذَا عَلَى شَيْءٍ آخَرَ غَيْرِ مَعْلُومٍ<sup>(١)</sup>.

قوله: (كجواب إذا)<sup>(٢)</sup>

وهي في الغالب تدل على المعلوم وقوعه، ومع دلالتها على الظرفية، تدل على ارتباط  
إحدى الجملتين بالأخرى. وقيل: بل حصول الفعلين بحسب الاتفاق لا بحسب الارتباط،  
إذ لو لوحظ فيها معنى الشرط، جيء بالفاء نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا يَتَّبِعُ مَا كَانَ  
حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الباقية: ٢٥] الآية. ولا يجوز: إن يقيم زيد ما ضربته.

«والفرق بين (إن) و(إذا): أن (إن) لا تدل على الزمان بحسب الوضع، بل بحسب  
الاستلزام<sup>(٣)</sup>». أفاده بعضهم<sup>(٤)</sup>.

(١) الزرقاني.

(٢) وفعل شرط (إذا) في محل جر، وأما فعل شرط (لو) و(لولا) فلا محل له لأنه من الجمل المستأنفة. (قاله  
الزرقاني).

(٣) وأما (إذا) ظرف زمان، وكل ظرف زمان يدل على الزمان بالمطابقة.

(٤) عز الدين ابن جماعة. نقلًا عن أبي حيان (ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٦٦).

.....

قال (ك): وإنما لم تعمل هذه الكلمات عمل الجزم، أمّا (إذا) فلائها تدلّ على اليقين<sup>(١)</sup>، و(إن) الشرطيّة تدلّ على الشكّ والإبهام، فلم تعمل عملها<sup>(٢)</sup>. وأمّا (لولا) فلائها تدلّ على الجملة

الاسميّة المحذوفة الخبر غالباً، وجزاؤها ماضي. وأمّا (لَمّا) فلدخولها على الماضي أيضاً. وإذا لم تعمل هذه الكلمات في الشرط فبالأحرى ألاّ تعمل في الجزاء.

قال بعضهم: وفي كون (لو) و(لولا) من أدوات الشرط دون الجزم - نظر، لأنّهما للربط دون الشرط، وهو أعمّ. وأجاب: بأنّ تسميتها بالشرط مجاز، لمشاركته لها في الربط<sup>(٣)</sup>.

(١) موافقاً لمطبوعة: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٠٣، وفي مخطوطة للكافيجي، بلفظ: «التعین». (٢) في حديث سيويه (٣/ ٦٠ ط هارون، ٤/ ١٧٦ ط البكاء) عن سبب منعهم (إذا) أن يجازوا بها [أي: يجزموا بها]؟ ذكر أن (إن) مبهمة وكذلك حروف الجزاء، و(إذا) تجيء وقتاً معلوماً، ألا ترى أنّك لو قلت: آتيك إذا احمر البُسر (وهو ثمر النخل)، كان حسناً. ولو قلت: «آتيك إن احمر البسر»، كان قبيحاً؛ لأنّه واقع لا محالة.

وفي المقتضب للمبرد (٢/ ٥٥): «ألا ترى أنّك إذا قلت: إن تأتيني آتاك، فإنك لا تدري أيقع منه إتيان أم لا؟ [...] فإذا قلت: إذا أتيتني، وجب أن يكون الإتيان معلوماً. ألا ترى إلى قول الله ﷻ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١] و﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١] و﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] أن هذا واقع لا محالة. ولا يجوز أن يكون في موضع هذا (إن) لأن الله ﷻ يعلم، و(إن) مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر».

وفي أمالي ابن الشجري (٢/ ٨٢) أمثلة توضح الفرق بين (إذا) و(إن) في المعنى، كقولك: إذا جاء الصيف سافرت، ولا تقول: إن جاء الصيف؛ لأنّ الصيف لا بدّ من مجيئه. وكذا لا تقول: إن جاء شعبان، كما تقول: إذا جاء شعبان. وتقول: إن جاء زيد لقيته، فلا تقطع بمجيئه، فإن قلت: إذا جاء، قطعت بمجيئه. فلما خالفت (إذا) (إن)، فيما تقتضيه (إن) من الإبهام، لم يجزموا بها في سعة الكلام.

(٣) عز الدين ابن جماعة.

فَإِنْ اقْتَرَنْتَ بِأَحَدِهِمَا كَانَتْ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ، كَمَا تَقَدَّمَ.

الْجُمْلَةُ السَّابِعَةُ: التَّابِعَةُ لِمَا لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ، .....

فيؤخذ منه: أن ذلك مجاز استعارة، أو أن يقال: إنه أطلق الشرط، وأراد الربط.

قوله: (كانت في محل جزم) إلخ

حَقَّقَ الدِّمَامِينِيُّ: «أَنَّ جُمْلَةَ جَوَابِ الشَّرْطِ لَا مَحَلَّ لَهَا مَطْلَقًا، لِأَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ لَا تَقَعُ مَوْضِعَ الْمَفْرُودِ لَا مَحَلَّ لَهَا، وَجُمْلَةُ الْجَوَابِ لَا تَقَعُ مَوْضِعَ الْمَفْرُودِ»<sup>(١)</sup>.

فما ذكره الشارح هنا مبني على ما صرح به المصنف سابقًا، من أن جملة الجواب إذا قرئت بالفاء أو بـ (إذا) فهي في محل جزم.

قوله: (التابعة لما لا موضع له)

وَصَفَّهَا بِكُونِهَا تَابِعَةً لَغَوِيٍّ لَا اصْطِلَاحِيٍّ<sup>(٢)</sup>، فَبِالنَّظَرِ لِلْاصْطِلَاحِ إِطْلَاقَ التَّبَعِيَّةِ عَلَيْهَا مَجَازٌ<sup>(٣)</sup> بِعِلَاقَةِ الْمَشَابَهَةِ، لِأَنَّ التَّابِعَ اصْطِلَاحًا: «كُلُّ ثَانٍ أُعْرِبَ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ»<sup>(٤)</sup> مِنْ جِهَةٍ

(١) تحفة الغريب للدماميني (٣ / ١٤٥).

(٢) رده الدماميني (تحفة الغريب ٣ / ١٥٠) بقوله: «فإن قلت: لعله أراد التبعية اللغوية. قلت: هذا مع كونه خروجًا عن التكلم باصطلاح أهل الفن المبحوث فيه لا يجدي شيئًا في مثل قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (٣٣) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمِ وَبَيْنَ [الشعراء: ١٣٢ - ١٣٣] إِنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ لَا مَحَلَّ لَهَا لَكُونِهَا بَدَلًا مِنَ الصَّلَةِ. وكذا في قولهم في نحو: جاء زيدٌ وذهب عمرو، إِنَّ الثَّانِيَةَ لَا مَحَلَّ لَهَا، لَكُونِهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْمُسْتَأْنَفَةِ، فَاسْتَعْمَلُوا اللَّفْظَ الْمَوْضُوعَ لِلتَّابِعِ الْمُسْتَطْلَحَ عَلَيْهِ».

(٣) قال الأزهري (شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٠١): «والجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محلٌّ، وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز».

(٤) المراد (أعرب بإعراب سابقه) إن كان له إعراب، أو بأن المراد: (أعرب بإعراب سابقه) وجودًا وعدمًا. ينظر: تفسير الألوسي (روح المعاني ١٥ / ٣٧٠).

نحو: «قام زيد وقعد عمرو» فجُملة «قعد عمرو» لا محل لها من الإعراب،

واحدة<sup>(١)</sup>. فلا بد أن يكون لمتبوعه محل من الإعراب، والحال أن الأمر ليس كذلك<sup>(٢)</sup>.

قوله: (نحو: قام وقعد عمرو)<sup>(٣)</sup>

فيه عطف جملة فعلية على اسمية، وفيه كعكسه أقوال ثلاثة<sup>(٤)</sup>:

أحدها: الجواز مطلقاً، وهو لازم لجميع النحويين، فإنه لا يُعلم خلاف بينهم في نحو: «قام زيد وعمرو أكرمه»، أنه يجوز في (عمرو) الرفع بالابتداء، والتّصب بإضمار عامل يفسره الفعل المذكور.

ثانيهما: المنع مطلقاً<sup>(٥)</sup>، حكاه عبد اللطيف البغدادي في شرح مقدمة ابن بابشاذ، واعترض بقول الشاعر:

عَاضَها اللهُ غُلامًا بَعْدَما      شَابتِ الأُصدَاغُ والضُّرسُ نَقْدُ<sup>(٦)</sup>

(١) الكافية لابن الحاجب ٢٩. ينظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٢/ ٢٧٧).

(٢) الشنواني.

(٣) كذا في المخطوطات. ويقصد: «[زيد] قام وقعد عمرو». لأنه ينقل عن عز الدين ابن جماعة، في أوثق الأسباب (مخطوط) قال: «(نحو: زيد قام) وهذه جملة اسمية لا محل لها، لأنها مستأنفة (وقعد عمرو) جملة فعلية لا محل لها».

(٤) عز الدين ابن جماعة في: أوثق الأسباب (مخطوط).

(٥) نسب ابن هشام المنع إلى ابن جني، وليس مذهبه المنع. والذي يظهر أن مذهبه الجواز بالواو فقط تبعاً لأبي علي الفارسي. ينظر: سر صناعة الاعراب لابن جني (١/ ٢٧٢) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٧/ ٦٦).

(٦) البيت بلا نسبة. المعنى: عوّض الله هذه المرأة ممن مات من أولادها غلاماً، ولدته بعدما أسنت وشابت رأسها وتكسرت أسنانها، فأحبته أشد محبة، لأنها قد يشئت أن تلد غيره. والنقد: بالفتح، أكل في الضرس. والفعل نقد بالكسر.

لأنَّها مَعطوفةٌ على جُمْلَةٍ «قامَ زيدٌ» وهي لا مَحَلَّ لها، .....

وأجاب: بأنَّ الضَّرْسَ فاعِلٌ بفعلٍ محذوفٍ أي: ونَقَدَ الضَّرْسَ نقدًا، و: بأنَّه يجوز أن يكون مبتدأً والواو للحال. انتهى.

ويلزم هذا القائل: أن يوجب النصب في نحو: قام زيدٌ وعمروٌ أكرمته، ولا نعلم قائلًا به <sup>(١)</sup>.

ثالثها: جواز ذلك إذا كان العاطف الواو، ومنعُه إذا كان العاطف غيرها، أفاده بعض الفضلاء <sup>(٢)</sup>.

وقوله: «أحدهما: الجواز مطلقًا» <sup>(٣)</sup>، أي: سواء كان العاطف الواو أولاً، بدليل المقابلة في القول الثالث، وكذلك يقال في المنع مطلقًا، ثم في دعوى لزوم الجواز نظر، لأنَّ دليله - أعني: «لأنَّه لا يُعلم خلافٌ» <sup>(٤)</sup> إلخ - ممنوعٌ بأنَّه لا يلزم من رفع زيدٍ على الابتداء، أن تكون الواو عاطفة، لجواز كونها استئنافية، فلا يتج المدعي، على أنَّه لو تمَّ لكان القولان المذكوران بعدُ محضٌ مكابرة، لقيام الدليل على صحَّة ما يخالفهما، وهو القول الأوَّل.

قوله: (لأنَّها معطوفة على جملة) إلخ

= ينظر: إصلاح المنطق (٤٩ تحشاكرو وهارون، ٧٤ تحقباوة) وشرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي ١٥٠ وتهذيب اللغة للأزهري (٣٧ / ٩) والخصائص لابن جني (٧١ / ٢) والصحاح للجوهري (٢ / ٥٤٥) وشرح شواهد المغني (٨٧٣ / ٢) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٦٥ / ٧).

(١) عز الدين ابن جماعة. وينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٦٣١.  
(٢) قاله ابن جني، وهو ينقل عن شيخه أبي علي. ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (١ / ٢٧٤) مغني اللبيب لابن هشام ٦٣٠ - ٦٣١.

(٣) عز الدين ابن جماعة.

(٤) عز الدين ابن جماعة.

لأنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ، هَذَا إِذَا لَمْ تُقَدَّرِ الْوَائِدَةُ عَلَى «قَعْدٍ» لِلْحَالِ، فَإِنْ قَدَّرَتْهَا لِلْحَالِ كَانَتْ «قَدْ» مُقَدَّرَةً، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا مَحَلُّهَا نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ «زَيْدٍ».

ثمرة العطف في الجمل التي لا محل لها: إفادة مضمون الجملتين، لأنَّ مثل قولنا: «ضربَ زيدٌ، أكرمَ عمروٌ»، بدون عطف، يحتمل الإضراب والرجوع عن الأول، بخلاف ما إذا عطف<sup>(١)</sup>.

قوله: (فَإِنْ قَدَّرَتْهَا لِلْحَالِ) إلخ

لا يقال: رُجِّحَ الحال على العطف، لأجل توافق الجملتين، لأننا نقول: وُجِدَ للعطف مرجحٌ معارضٌ لهذا، وهو كونه أصلاً في الواو<sup>(٢)</sup>.



(١) فائدة العطف بالواو فيما لا محل له من الإعراب: (أ) فائدة دفع توهم الإضراب، فلو قيل مثلاً: «يعطي زيد، يمنع» بلا عطف احتمل أن يكون (يمنع) رجوعاً عن الإخبار بـ (يعطي)، وإذا عطف وقيل: «يعطي زيد ويمنع» يندفع توهم الإضراب عن الجملة الأولى إلى الثانية. (ب) وفائدة التشريك والجمع بين مضموني الجملتين في التحقق، مثل: زيد قائمٌ وعمرو قاعد، فيندفع توهم الإضراب فيما تحتمله، ويفهم الاجتماع فكأنه قيل: اجتمع قيام زيد وقعود عمرو في الواقع. وإذا قيل: اكسُ زيداً وأطعمه، كان المعنى: اجمع بينهما. ينظر: حاشية الجرجاني على المطول شرح تلخيص المفتاح ٢٧٦ ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح للمغربي (١/ ٥٣٢) وخزانة الأدب للبغداد (١٠/ ٣٦) ودلائل الإعجاز للجرجاني ٢٢٣.

(٢) عز الدين ابن جماعة، ولفظه: «... لأنني أقول: ويرجح الأول أن الأصل في الواو كونها عاطفة».

### المسألة الرابعة

مِنَ الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ الْجُمْلُ الْخَبَرِيَّةُ،

قوله: (المسألة الرابعة)

مبتدأ وصفة، والخبر محذوف.

أو خبرٌ والمبتدأ محذوف.

وأما ما قالوه هنا من أن الخبر هو قول المصنف: (الجملة الخبرية) إلخ، فمردود بما صرح به غير واحد من المحققين: أن ما بعد التراجم أحكام مستقلة، وأن التراجم جمل منفصلة عما قبلها وما بعدها، فلا يصح ارتباطها بشيءٍ منهما، إذ المقصود من الإتيان بها فصل الكلامين السابق واللاحق، وجعل كل واحدٍ على حده، وهذا الإعراب منافٍ لها، فهو وإن صح لفظاً لا يصح معنى.

قوله: (من المسائل الأربع)

صفة ثانية للمسألة، ف (مِنْ) للتبعية.

و (من الباب الأول): صفة للمسائل الأربع، ف (مِنْ) للبيان.

ولهم هاهنا تكلفات.

قوله: (الجملة الخبرية)

وفي نسخ: الجملة، وكلٌ صحيح.

وهي الْمُحْتَمَلَةُ لِلتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ قَائِلِهَا، الَّتِي  
 لَمْ يَطْلُبْهَا الْعَامِلُ لَزُومًا، وَيَصِحُّ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، بِخِلَافِ الْجُمْلَةِ الَّتِي يَطْلُبُهَا  
 الْعَامِلُ لَزُومًا، كَجُمْلَةِ الْخَبَرِ، وَالْمَحْكِيَّةِ بِالْقَوْلِ، وَبِخِلَافِ مَا لَا يَصِحُّ  
 الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، كَجُمْلَةِ الصَّلَةِ إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ النِّكَرَاتِ الْمَحْضَةِ، أَيْ الْخَالِصَةِ  
 مِمَّا يُقَرِّبُهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ،.....

قوله: (للتصديق والتكذيب)

التَّصْدِيقُ: نِسْبَةُ الصَّدَقِ لِلْمَتَكَلِّمِ كَالْتَّكْذِيبِ، وَصَدَقَ الْمَتَكَلِّمُ هُوَ صَدَقَ خَبَرُهُ، فَالْ  
 الْكَلَامُ لِقَوْلِنَا: الْخَبَرِيَّةُ، وَهِيَ مَا احْتَمَلَتِ الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ.

فَإِنْ قُلْتَ: الْخَبَرُ إِذَا كَانَ صَادِقًا لَا يَحْتَمِلُ الْكَذِبَ، وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا لَا يَحْتَمِلُ الصَّدَقُ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْوَائِدَ بِمَعْنَى: (أَوْ). وَفِيهِ مَا فِيهِ، رَاجِعَ مَوَادِّ الشَّمْسِيَّةِ<sup>(١)</sup>.

وَإِنَّمَا احْتِاجُ الشَّارِحِ لَتَفْسِيرِ الْخَبَرِيَّةِ، لِدَفْعِ تَوَهُّمِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَبَرِيَّةِ مَا وَقَعَتْ خَبَرًا،  
 فَأَفَادَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا: الْمَنْسُوبَةُ لِلْخَبَرِ الْمَقَابِلِ لِلْإِنْشَاءِ.

قوله: (والمحكيّة بالقول)

«إِنْ قِيلَ: الْمَحْكِيَّةُ بِالْقَوْلِ مِنْ جُمْلَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ يَصِحُّ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْهُ، إِذَا  
 يَجُوزُ حَذْفُهُ، فَكَيْفَ تَكُونُ مِمَّا يَطْلُبُهُ الْعَامِلُ لَزُومًا؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ طَلِبَ الْعَامِلِ مِنْ حَيْثُ الْحِكَايَةِ لَازِمٌ، وَمِنْ حَيْثُ الْمَفْعُولِيَّةِ غَيْرُ لَازِمٍ،  
 وَمَعْمُولُ الْقَوْلِ مَطْلُوبٌ مِنْ حَيْثُ الْحِكَايَةِ». (ق).

(١) تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية لقطب الدين الرازي (المقالة الثانية، الفصل الأول  
 ٨٤، ط الهاشمية ١/ ٢٢٣ ط الأميرية).

فَصِفَاتُ أَي: فَهِيَ صِفَاتٌ، أو وقعت بعد المَعَارِفِ المَحْضَةِ، أَي: الخَالِصَةِ من شَائِبَةِ التَّنْكِيرِ، فَأَحْوَالُ أَي: فَهِيَ أَحْوَالٌ، أو وقعت بعد غيرِ المَحْضَةِ، أَي: الَّتِي يَكُونُ فِيهَا شَائِبَةٌ تَعْرِيفٍ من وَجْهِ وشَائِبَةٌ تَنْكِيرٍ من وَجْهِ آخَرٍ، مِنْهُمَا أَي: من النِّكَرَاتِ والمَعَارِفِ، فمُحْتَمَلَةٌ لَهُمَا،.....

ومَحْصَلُهُ: أَنَّ المَحْكِيَّةَ لَهَا جِهَةٌ عَمُومٌ، وَهُوَ كَوْنُهَا مَفْعُولًا بِدُونِ مِلَاحَظَةِ أَنَّ عَامِلَهَا الْقَوْلَ، وَجِهَةٌ خُصُوصٍ بِهَذِهِ الْمِلَاحَظَةِ، فَمِنْ الْجِهَةِ الثَّانِيَةِ يَطْلُبُهَا الْعَامِلُ لَزُومًا، أَي: لَا يَصَحُّ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، وَمِنْ الْجِهَةِ الْأُولَى قَدْ تَحْذَفُ.

فَهَذَا السَّوَالُ اسْتِفْسَارٌ مُحْضٌ، الْمَقْصُودُ مِنْهُ تَعْيِينَ الطَّرِيقِ الَّذِي بِهِ طَلِبُهَا الْعَامِلُ، فَمَا قَالَهُ (م د)<sup>(١)</sup> لَمْ يَصَادَفْ مُحَلًّا، وَعَلَى فَرَضِ أَنَّهُ اعْتِرَاضٌ، يَسْقُطُ بِمَا فُهِمَ مِنْ كَلَامِ (ق)، لِأَنَّهُ كَلَامُهُ هُوَ، فَتَدَبَّرْ.

قوله: (فصفات)

«إِنْ قُلْتَ: كَيْفَ تَقَعُ الْجُمْلَةُ صِفَةً لِنَكْرَةٍ، مَعَ أَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تُوصَفُ بِتَعْرِيفٍ وَلَا تَنْكِيرٍ، وَرِعَايَةُ الْمِطَابَقَةِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ وَاجِبَةٌ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْجُمْلَةَ لَمَّا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمَفْرَدِ، نُزِلَتْ مَنْزِلَتُهُ فَأُعْطِيَ لَهَا حَكْمٌ مِنَ التَّنْكِيرِ، لِأَنَّ الْمَفْرَدَ الَّذِي نُزِلَتْ مَنْزِلَتُهُ هُوَ النُّكْرَةُ، لِقِيَامِ مُوجِبِ التَّنْكِيرِ، وَانْتِفَاءِ مُقْتَضَى التَّعْرِيفِ»<sup>(٢)</sup>. (ك).

(١) قَالَ الْمَدَابِغِيُّ: «اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ طَلَبِ الْعَامِلِ لِلْمَحْكِيَّةِ لَزُومًا عَدَمُ جَوَازِ حَذْفِهَا، فَسَقَطَ اعْتِرَاضُ الزَّرْقَانِيِّ، فَالْجُمْلَةُ الْمَحْكِيَّةُ بِالْقَوْلِ يَجُوزُ حَذْفُهَا، لِأَنَّهَا مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ، لَكِنْ يَطْلُبُهَا الْعَامِلُ لَزُومًا، بَلِ الْفَاعِلُ الَّذِي هُوَ عَمْدَةٌ يَطْلُبُهُ الْعَامِلُ لَزُومًا مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ».

(٢) شَرْحُ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ لِلْكَافِيغِيِّ ٢٠٦.

أي: فهي مُحْتَمَلَةٌ لِلصِّفَاتِ والأحوال، وَذَلِكَ مَعَ وجودِ الْمُقْتَضِي وانتفاءِ المانعِ، فالْمُقْتَضِي للوصفية تَمْحُضُ التَّنْكِيرِ، وَالْمُقْتَضِي للحالية بِمَحْضِ التَّعْرِيفِ، وَالْمُقْتَضِي لهُمَا عَدَمُ تَمْحُضِ التَّعْرِيفِ التَّنْكِيرِ، وَالْمَانِعُ للوصفية الاقترانُ بِالْوَاوِ ونحوها، وَالْمَانِعُ للحالية الاقترانُ بِحَرْفِ الاسْتِقْبَالِ ونحوه، وَالْمَانِعُ للوصفية والحالية فَسَادُ المعنى كما تَقَدَّمَ في جُمْلَةٍ ﴿لَا يَسْتَمْعُونَ﴾ [الصفات: ٨].

مثال الجُمْلَةِ الواقِعَةِ بعد النكْرَةِ المَحْضَةِ حَالٍ كَوْنِهَا صِفَةً: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ﴾ [الإسراء: ٩٣]، فَجُمْلَةٌ ﴿نَقْرُوهُ﴾ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ صِفَةٍ لِكِتَابًا.....

ومَحْصَلُهُ: أَنَّ الجُمْلَةَ إِذَا حَلَّتْ مَحَلَّ الْمَفْرَدِ، وَحُكِمَ عَلَى مَحَلِّهَا بِإِعْرَابِ ذَلِكَ الْمَفْرَدِ، فَلْيُحْكَمْ عَلَيْهَا بِصِفَةِ ذَلِكَ الْمَفْرَدِ مِنْ تَعْرِيفٍ أَوْ تَنْكِيرٍ أَيْضًا، بِجَامِعٍ أَنَّ كِلَاهُمَا قَامَ بِهِ، وَفِيهِ: أَنَّ الإِعْرَابَ عَرَضٌ لِلْمَفْرَدِ، بِسَبَبِ تَرْكِبِهِ مَعَ الْعَامِلِ، بِخِلَافِ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، فَإِنَّهُمَا ذَاتِيَانِ لَهُ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ النَّعْتَ بِالْجُمْلَةِ لَمَّا كَانَ خِلَافَ الْأَصْلِ، تُسَوِّمُ فِيهِ، فَكَتَفِي بِرَائِحَةِ التَّنْكِيرِ، وَالتَّعْرِيفِ الْمَحَلِّي، وَبِالْجُمْلَةِ، فَالْكَلَامُ لَا يَخْلُو مِنْ غَمُوضٍ.

قوله: (للصفات والأحوال)

قَدَّمَ الصِّفَةَ عَلَى الْحَالِ، لِأَنَّهَا مَبِينَةٌ لِلذَّاتِ، وَالْحَالُ مَبِينَةٌ لِلْهَيْئَةِ، وَبَيَانَ الذَّاتِ مُقَدِّمٌ عَلَى بَيَانِ الْهَيْئَةِ.

قوله: (بالواو ونحوها)

كَ (إِلَّا)، نَحْوُ: مَا جَاءَنِي رَجُلٌ إِلَّا وَهُوَ رَاكِبٌ، فَجُمْلَةُ «وَهُوَ رَاكِبٌ» حَالٌ.

لأنه أي: ﴿كَتَبَا﴾ نكرة محضة، وقد مضت أمثلة ثلاثة من ذلك، أي: من  
وُقُوع الجُمْلَةِ صِفَةٍ لِلنَّكِرَةِ الْمَحْضَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْجُمْلَةِ  
التَّابِعَةِ لِلْمَفْرَدِ. ومثال الجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ الْمَحْضَةِ حَالٌ كَوْنُهَا حَالًا  
قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] بِالرَّفْعِ، فَجُمْلَةٌ ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ مِنْ  
الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي ﴿تَمْنُنْ﴾ الْمُقَدَّرُ ذَلِكَ الضَّمِيرُ  
بـ«أنت» وَهُوَ مَعْرِفَةٌ مَحْضَةٌ، لِأَنَّ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا مَعَارِفُ مَحْضَةٌ بَلْ هِيَ أَعْرِفُ  
الْمَعَارِفِ.

قوله: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]

أي: ولا تُعْطِ مُسْتَكْثِرًا رَائِيًا لِمَا تُعْطِيهِ كَثِيرًا<sup>(١)</sup>، وَطَالِبًا لِلْكَثِيرِ<sup>(٢)</sup>: نَهْيٌ خَاصٌّ  
بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّ اللَّهَ اخْتَارَ لَهُ أَشْرَفَ الْآدَابِ وَأَحْسَنَ الْأَخْلَاقِ. أَوْ هُوَ نَهْيٌ تَنْزِيهِ  
لَا تَحْرِيمَ<sup>(٣)</sup>.

(١) الاستكثار (على هذا الوجه): عَدَّ الشَّيْءَ كَثِيرًا، أَي: لَا تَسْتَغْظِمُ مَا تُعْطِيهِ. فَالْسَيْنُ وَالتَّاءُ فِي (تَسْتَكْثِرُ)  
لِمَعْنَى الْعَدِّ، (أَي: تَعَدُّ مَا أُعْطِيْتَهُ كَثِيرًا، فَتُمْسِكُ عَنِ الْإِزْدِيَادِ أَوْ تَتَطَرَّقُ إِلَيْكَ نَدَامَةً عَلَى مَا أُعْطِيْتَ). وَقَدْ  
يُعْبَرُ - أَيْضًا - عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِ: الْوَجْدَانِ، أَي: وَجْدَانِ الشَّيْءِ عَلَى مَعْنَى مَا صِيغَ مِنْهُ الْفِعْلُ، (أَي: وَجْدَتَهُ  
كَثِيرًا). وَيُعْبَرُ عَنْهُ - أَيْضًا - بِ: الْإِعْتِقَادِ فِي الشَّيْءِ أَنَّهُ عَلَى صِفَةٍ، (أَي: اعْتَقَدْتَهُ كَثِيرًا).  
وَالْمَنْ (الْمَمْدُوح): الْإِعْطَاءُ، وَهُوَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْإِحْسَانُ إِلَى مَنْ لَا تَسْيِيَهُ. وَالْمَنْ (الْمَذْمُوم): تَذْكِيرُ  
الْمَنْعِمِ الْمَنْعَمَ عَلَيْهِ بِإِنْعَامِهِ.

ينظر: غريب الحديث للخطابي (١ / ٩١) والتحرير والتنوير لابن عاشور (٢٩ / ٢٩٨).

(٢) وعلى هذا الوجه فالسین والتاء في (تستكثر): للطلب. ينظر: تفسير الألوسي (روح المعاني ١٥ / ١٣٣).

(٣) هذا الكلام مبني على أحد أوجه تفسير الآية، أي: طالبًا للكثير ممن تعطيه، بمعنى: ولا تُعْطِ - يَا مُحَمَّد -  
شَيْئًا لِيُعْطَى أَكْثَرُ مِنْهُ. ينظر: الكشف للزمخشري (٤ / ٤٨٧).

ومثال الجُمْلَةِ الْمُحْتَمَلَةِ لِلْوَجْهَيْنِ - الصِّفَةِ وَالْحَالِ - الْوَاقِعَةُ بَعْدَ النَّكِرَةِ  
غَيْرِ الْمَحْضَةِ نَحْوُ قَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّي» فَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ  
«يُصَلِّي» مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ صِفَةً ثَانِيَةً لـ «رَجُلٍ»، لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ، وَقَدْ وُصِفَ أَوَّلًا  
بـ «صَالِحٍ» وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ، أَي: يُصَلِّي وَفَاعِلُهُ حَالًا مِنْهُ، أَي: مِنْ «رَجُلٍ»،  
لِأَنَّهُ قَدْ قُرِبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، لِاخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَةِ الْأُولَى وَهِيَ «صَالِحٌ».

وَقُرِئَ: ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ بِالسَّكُونِ، عَلَى الْإِبْدَالِ مِنْ: ﴿تَمَنَّيْ﴾<sup>(١)</sup>، أَوْ لِمُوَافَقَةِ رُؤُوسِ  
الْأَيِّ اعْتِبَارًا بِحَالِ الْوَقْفِ.

وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ بِالنَّصَبِ<sup>(٢)</sup>، بِإِضْمَارِ (أَنْ)، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «وَلَا تَمَنَّيْ أَنْ  
تَسْتَكْثِرَ»<sup>(٣)</sup>.

«وَالْتَخْرِيجُ عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ غَيْرِ مُتَعَيِّنٍ، بَلْ مُتَرَجِّحٌ، فَقَدْ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَيَجُوزُ  
فِي الرَّفْعِ أَنْ تُحْذَفَ (أَنْ) وَيَبْطُلَ عَمَلُهَا»<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ قَدْ قُرِبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ) إلخ

هَكَذَا عَبَّرَ هُنَا، وَفِيمَا يَأْتِي: بِصِيغَةِ الْمُضَارَعِ، أَي: يَقْرُبُ، لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْحَالِيَّةَ هُنَا  
أُولَى مِنَ الْوَصْفِيَّةِ، وَالْوَصْفِيَّةُ هُنَاكَ أُولَى مِنَ الْحَالِيَّةِ، وَهَذِهِ الْأُولَوِيَّةُ لَا تَنَافِي الْإِحْتِمَالِ،  
لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِحْتِمَالِ الْجَوَازَ، بَحِثْ لَا يَصِلْ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ إِلَى حَدِّ الْوَجُوبِ، نَظِيرُ مَا قِيلَ:  
إِنَّ الْخَبَرَ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ، مَعَ أَنَّ إِحْتِمَالَ الصِّدْقِ رَاجِحٌ، بَلْ ذَهَبَ بَعْضُ إِلَى أَنَّ

(١) كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَا تَمَنَّيْ لَا تَسْتَكْثِرُ. يَنْظُرُ: الْمُحْتَسِبُ لِابْنِ جَنِي (٢/ ٣٣٧).

(٢) يَنْظُرُ: الْمُحْتَسِبُ لِابْنِ جَنِي (٢/ ٣٣٧).

(٣) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (جَامِعُ الْبَيَانِ ٢٣/ ٤١٢ ط هَجْر).

(٤) نَقْلًا عَنْ عَزِّ الدِّينِ ابْنِ جَمَاعَةَ. وَيَنْظُرُ: الْكَشَافُ لِلزَّمَخْشَرِيِّ (٤/ ٤٨٧).

ومثال الجُمْلَة المُحْتَمَلَة للوجهين - الصفة والحال - الجُمْلَة الواقِعَة بعد المَعْرِفَة غير المَحْضَة قَوْلُه تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾ [الجمعة: ٥] فَإِنَّ المَرَادَ بِالْحِمَارِ هُنَا الْجِنْسُ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا حِمَارٌ بِعَيْنِهِ، .....

الخبر لا يحتمل إلا الصدق، وأما الكذب فتجوز عقلي.

قوله: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾ [الجمعة: ٥] إلخ

شَبَّه اليهود في أنهم حملة التَّوراة وقَرَأوها وحَفَظوها، ثم إنهم غيرُ عاملين بها، ولا متفعين بآياتها، وذلك لأنَّ فيها نعتُ رسول الله ﷺ والبشارة به، ولم يؤمنوا به، كالحمار حمل أسفاراً، أي: كتباً كباراً من كتب العلم، فهو يمشي بها، ولا يدري منها إلا ما يمرّ بجنبه وظهره من التعب، وكلُّ من عَلِمَ وَلَمْ يَعْمَلْ، فهذا مثله<sup>(١)</sup>.

قوله: (من حيث هو)

الأولى: «من حيث تحقّقه في فردٍ ما، لأنَّ هذه لام العهد الذهني»<sup>(٢)</sup>. وتفسير الشارح هذا يفيد أنّها لام الحقيقة، وهي ليست مرادة، لأنَّ الحقيقة من حيث هي لا يتعلّق بها حكمٌ حتّى ينسب لها الحمل، وإنّما هو لأفرادها، لكنّ المقصود ليس فرداً معيّناً حتّى تكون اللام للعهد الخارجي، بل أيُّ فردٍ كان، كقوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، فمدخولها يفيد ما تفيد النكرة، فمن ثم قيل: «إنَّه نكرةٌ معنًى».

(١) الكشف للزمخشري (٤ / ٤٠١).

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢١٤، ونص كلامه: «من حيث تحقّقه في ضمن فرد من أفرادها، فيكون من قبيل المعهود الذهني، كقولهم: ادخل السوق واشتر اللحم، فلا يكون المراد منه الجنس من حيث هو، ولا من حيث الاستغراق ولا المعهود الخارجي، كما لا يخفى».

قال الشنواني: «فقول الشارح: (من حيث هو) فيه تأمل».

وَذُو التَّعْرِيفِ الْجِنْسِيِّ يَقْرُبُ مِنَ النِّكَرَةِ فِي الْمَعْنَى، فَتَحْتَمِلُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ - وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْحَالِيَّةُ، لِأَنَّ الْحِمَارَ وَقَعَ بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: الصِّفَةُ، لِأَنَّهُ أَيُّ: الْحِمَارَ كَالنِّكَرَةِ فِي الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ

الشُّيُوع.

قوله: (يَقْرُبُ مِنَ النِّكَرَةِ)

«هذا القرب إنما هو بين المنكر والمعرف بلام الجنس، إذا أريد به الجنس، من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه، لأجل قرينة تقتضي ذلك، كقولك حيث لا عهد: أكلت الخبز، وشربت الماء. فإن مؤداه مؤدَى المنكر، وهو الفرد المتشتر، كأنك قلت: أكلت خبزاً، وشربت ماءً.

والفرق: هو أنك في المعرفة، تشير إلى كون ماهية ذلك الفرد معلومة، وليس في المنكر هذه الإشارة. والتعريف الجنسي المأخوذ بهذا الاعتبار، هو المسمى بتعريف العهد الذهني، أما ما يشار به للماهية من حيث هي، فبينه وبين المعرفة بون بعيد»<sup>(١)</sup>.

قوله: (كالنكرة في المعنى)

فيه: أن لام التعريف يشار بها للحقيقة المعينة، فكون مدخولها نكرة ممنوع.

ويجاب: بأن الحقيقة الكلية، لما لم تكن مقصودة لذاتها، بل لإحضار جزئي من جزئياتها، وذلك الجزئي غير معيّن، بل هو فرد مبهم، كان تعريف الحقيقة كلا تعريف.

تقسيم «اللام: إما للإشارة إلى نفس الحقيقة، أو حصّة معينة منها، واحداً كان أو

.....

اثنين أو جماعة، وهو العهد الخارجي، ونحوه علم الشخص.

والأول: إما أن يطلق على نفس الحقيقة من غير نظرٍ إلى ما صدقت الحقيقة عليه من

الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس.

وإما على حصّة غير معيّنة، وهو العهد الذهني، ومثله النكرة.

وإما على الأفراد، وهو الاستغراق، ومثله: (كلّ) مضافاً إلى نكرة، هذا هو التحقيق.

وأما المشهور فالاستغراق مقابلٌ لتعريف الجنس<sup>(١)</sup>.





## الباب الثاني في ذكر أحكام الجار والمجرور

قوله: (في ذكر أحكام)

من إضافة الصفة لموصوفها، أي: الأحكام المذكورة<sup>(١)</sup>. أو (في) تعليلية، والمعنى: الباب الثاني معقود لأجل ذكر، إلخ. كذا في (م د).

وفيه: إن جعل (في) تعليلية، خلاف الشائع وصرف للفظ عن المتبادر منه، وهو الظرفية من غير داع، ووصف الأحكام بأنها مذكورة حيثئذ مجاز، إذ لم يتعلق بها الذكر الآن، فالأحسن أن يراد بالذكر البيان إطلاقاً للملزوم على اللازم، إذ الذكر وهو التلّفظ لازم له البيان، فالمعنى: الباب الثاني في بيان، إلخ.

قوله: (الجار والمجرور)

قال ابن جنّي في سرّ الصناعة: إن الحروف الجارة «إنما جرّت الأسماء، لأنّ الأفعال التي قبلها ضَعُفَتْ عن وصولها، وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها، وتناولها إياها كما يُتناول غيرها من الأفعال القويّة الواصلة إلى المفعولين ما تقتضيه بلا واسطة حرف، ألا ترى أنّك تقول: ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا، فيقتضي الفعل قبل الفاعل المفعول<sup>(٢)</sup> فينصبه، لأنّ في الفعل قوّة

(١) وعلى هذا ف (في) مستعارة للدلالة، أي: الباب الثاني دالّ على أحكام الجار والمجرور المذكورة. (قوله الشنواني والمدابغي)

(٢) في المطبوع: «فيقتضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول».

.....

أفضت به إلى مباشرة الاسم.

ومن الأفعال أفعالٌ ضَعُفَتْ عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها والوصول إليها، وذلك نحو: (عجبت) و(ذهبت) و(مررت)، فلو قلت: عجبت زيدًا

ومررت جعفرًا وذهبت زيدًا، لم يجز، لضعف هذه الأفعال في العُرف والعادة والاستعمال، وإفضائها<sup>(١)</sup> إلى هذه الأسماء.

على أن ابن الأعرابي قد حكى: مررتُ زيدًا، وهو شاذٌّ، فلما قَصُرَتْ هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء، رُفِدَتْ بحروف الإضافة - أي: حروف الجرّ - فجُعِلَتْ موصولًا<sup>(٢)</sup> بها إليها فقالوا: عجبتُ من زيد، ونظرتُ إلى عمرو، وخُصَّ كُلُّ قَبِيلٍ من هذه الأفعال، بعاملٍ من هذه الحروف، وقد تتداخل فيشارك بعضها بعضًا في هذه الحروف الموصولة، فلما احتاجت هذه الأفعال إلى هذه الحروف، لتوصلها إلى بعض الأسماء، جُعِلَتْ تلك الحروف جارةً للأسماء، ولم تُفَضَّ إليها النصب الذي يأتي من الأفعال، لأنهم أرادوا أن يجعلوا بين الفعل والاصل بنفسه، وبين الفعل والاصل بغيره فرقًا، ليميّزوا السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجُعِلَتْ هذه الحروفُ جارةً، ليُخَالَفَ لفظُ ما بعدها، لفظُ ما بعد الفعل القوي، ولما هجروا النصب لما ذكرنا لم يبق إلا الرفع والجرّ، فأما الرفع فقد استولى عليه الفاعل، فلم يبق إذن غيرُ الجرّ، فعدلوا إليه ضرورةً. هذا هو العلة في كون هذه الحروف جارةً<sup>(٣)</sup>. انتهى من السيوطي في حواشي المغني بتصرفٍ ما.

(١) في المطبوع: «عن إفضائها».

(٢) في المطبوع: موصلة.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (١/ ١٢٣ - ١٢٥ ط القلم، ١/ ١٣٤ - ١٣٦ ط العلمية).

وهذا الباب فيه أيضًا أربع مسائل:

إحداها: أنه لا بُدَّ من تعلّق الجارّ والمجرورِ بفعلٍ ماضٍ أو مضارعٍ أو أمرٍ، ولو كان ناقصًا على الأصحّ، أو بما في معناه من مصدرٍ أو صفةٍ أو نحوهما. والمرادُ بالتعلّقِ العملُ في محلّ الجارّ والمجرورِ نصبًا أو رفعًا.

قوله: (وهذا الباب) إلخ

قدّر الشارح هذا للدفعِ توهّم أن الضمير يعود إلى (الجارّ والمجرور) لأقربيته، لا أنه «بيانٌ لمرجع الضمير»<sup>(١)</sup>، على ما وهم.

قوله: (لا بدّ من تعلّق) إلخ

أي: لا فراق<sup>(٢)</sup> ولا محيص عن هذا.

«ف (لا): لنفي الجنس، و(بُدّ): اسمها.

ويجوز ذكر خبرها عند الحجازيّين مطلقًا، وعند بني تميم إذا كان الخبر ظرفًا. والخبر - هاهنا - ظرفٌ<sup>(٣)</sup>، وهو قوله: (من تعلّق)، فهو جارٍ على المذهبين.

قوله: (أو صفة)

كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعّل التّفضيل.

قوله: (أو نحوهما)

(١) يقصد قول المدابغي: «وقول الشارح: (هذا الباب) ليس بضروري ولعله بيان لمرجع الضمير في قوله: (فيه)».

(٢) الصحاح للجوهري (٢/ ٤٤٥، بدد).

(٣) الرومي.

مثال تَعَلَّقِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورِ بِالْفِعْلِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» فالجَارُ والمَجْرُورِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بـ«مررتُ». ومثال تَعَلَّقِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورِ بِمَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ مَمْرُورٌ بِهِ»، فالجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى النَّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ بـ«مَمْرُورٌ».

وقد اجتمعا أي: التَّعَلَّقُ بِالْفِعْلِ والتَّعَلُّقُ بِمَا فِي مَعْنَاهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، فَ«عَلَيْهِمْ» الْأَوَّلُ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ، وَهُوَ: «أَنْعَمْتَ»، وَمَحَلُّهُ نَصْبٌ، وَ«عَلَيْهِمْ» الثَّانِي مُتَعَلِّقٌ بِمَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ، وَهُوَ «الْمَغْضُوبُ»، وَمَحَلُّهُ رَفْعٌ عَلَى النَّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ.

كاسم الفعل<sup>(١)</sup>، نَحْوُ: نَزَالَ بِزَيْدٍ، أَي: انْزَلَ بِهِ.

وَالِاسْمُ الْمُؤَوَّلُ بِالْوَصْفِ، نَحْوُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، فَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بـ﴿إِلَهٌُ﴾، لِتَأْوِيلِهِ بِ: مَعْبُود.

قوله: (فِي مَحَلِّ نَصْبٍ)

التَّحْقِيقُ: أَنَّ الْمَحَلَّ لِلْمَجْرُورِ فَقَطْ، بِدَلِيلِ ظُهُورِ النَّصْبِ عِنْدَ حَذْفِ الْجَارِ، فَمِنْ ثَمَّ يَقُولُونَ: مَنْصُوبٌ بِتَرْغِ الْخَافِضِ، أَي: ظَهَرَ فِيهِ النَّصْبُ عِنْدَ حَذْفِ الْجَارِ.

قوله: (فِي مَحَلِّ رَفْعٍ)

يُقَالُ فِيهِ نَظِيرُ سَابِقِهِ، لِأَنَّ الْخَافِضَ لَوْ حُذِفَ ظَهَرَ الرَّفْعُ.

قوله: (وَقَدْ اجْتَمَعَا) إلخ

(١) فِي الْمَخْطُوطَاتِ: كَاسْمِ الْفَاعِلِ.

.....

هذا إذا كان الجار متعدداً.

فإن كان واحداً واجتمع الفعل وما في معناه فالتعلق بالفعل لا بغيره، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٥]، «فإن قلت: بِمَ يَتَعَلَّقُ ﴿مِّنَ الْأَرْضِ﴾، أبالفعل أم بالمصدر؟ قلت: هيهات<sup>(١)</sup>، إذا جاء نهرُ الله بطلَ نهرُ مَعْقِل<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ابن دُرَيْد)<sup>(٤)</sup>

بضم الدال وفتح الراء وسكون الياء، تصغير أذرد مَرَحَمًا، يقال: رجل أذرد: ليس في فمه سن<sup>(٥)</sup>.

(١) أي: بُعد تعلقه بالمصدر مع وجود الفعل. يقصد الزمخشري أنه متعلق بـ (دعاكم)؛ لأن (دعاكم) لما اشتمل على فاعل ومفعول فالمتعلق بالفعل يجوز أن يكون من شؤون الفاعل ويجوز أن يكون من شؤون المفعول على حسب القرينة، كما تقول: دعوت فلاناً من أعلى الجبل فتزل إليّ، أي: دعوته وهو في أعلى الجبل. ولا يجوز تعليقه بـ (دعوة) لعدم اشتمال المصدر على فاعل ومفعول. ينظر: فتوح الغيب (حاشية الطيبي على الكشاف ١٢ / ٢٣٣) والتحرير والتنوير لابن عاشور (٧٩ / ٢١).

(٢) هذا مثّل. (ونهر معقل) في البصرة، وعليه أكثر الضياع الفاخرة، وإنما يريدون بـ (نهر الله) البحر والمطر والسيل، فإنها تغلب سائر المياه والأنهار. ينظر: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ٣١.

(٣) الكشاف للزمخشري (٣ / ٣٥٩).

(٤) هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، إمام في اللغة، من مؤلفاته: (الجمهرة)، و(الاشتقاق) و(الملاحن). توفي سنة ٣٢١ هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٨٣ وتهذيب اللغة للأزهري (١ / ٣١) ومعجم الأدباء (إرشاد الأريب ٦ / ٢٤٨٩) وإنباه الرواة للقفطي (٣ / ٩٢) ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤ / ٣٢٣) وتاريخ الإسلام للذهبي (٧ / ٤٤٦) وبغية الوعاة للسيوطي (١ / ٧٦) وخزانة الأدب للبغداد (٣ / ١١٩).

(٥) الصحاح للجوهري (٢ / ٤٧٠ درد) وبغية الوعاة للسيوطي (١ / ٨١).

وقد اجتمعا أيضًا في قول أبي بكر ابن دُرَيْد في مَقْصُورَتِهِ:

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيِضُ فِي مُسْوَدِّهِ      مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغُضَا

قوله: (في مقصورته)<sup>(١)</sup>

قصيدة تنظم من بحر الرجز، تجعل قافيتها ألف لينة، بحيث لا يلتزم قبلها حرف كالباء مثلاً يجعل رويًا.

قوله: (في مُسْوَدِّهِ)<sup>(٢)</sup>

(١) حظيت المقصورة لابن دريد باهتمام بالغ، ترك أثره في اختلاف الروايات وزيادة الأبيات، ففي شرح المقصورة لابن خالويه (تح: محمود جاسم محمد) عدتها ٢٣١ بيتًا، وفي شرح المقصورة للتبريزي (تح: قباوة) ٢٣١ بيتًا أيضًا، وفي (خزانة الأدب للبغدادى ٣ / ١١٩) أنَّ عدتها ٢٣٩ بيتًا، وفي شرح المقصورة لابن هشام اللخمي (تح: أحمد عبد الغفور عطار) ٢٥٤ بيتًا. ولم يسلم مطلعها:

إِمَّا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنِهِ      طَرَّةً صَبَحَ تَحْتَ أَذْيَالِ الدَّجَى  
وقيل:

يَا ظِلَّةً أَشْبَهَ شَيْءٍ بِالمَهَا      تَرَعَى الْخُرَامَى بَيْنَ أَشْجَارِ النَّقَا  
(٢) تمام البيت:

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيِضُ فِي مُسْوَدِّهِ      مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغُضَا

المعنى: انتشر الشيب في رأسه بسرعة، كما تشتعل النار في الحطب الجزل (أي: الغليظ). والغضا: نوع من الشجر، له جمر يبقى طويلًا، والغضا: واحد وجمع، وقيل واحده: غضاة. الإعراب: الواو: حرف عطف (اشتعل): فعل ماضٍ. وجملة (اشتعل) عطف على جملة (حاكى لونه) في البيت السابق. و(المبيض): فاعل مرفوع، والضمير المستتر فيه: نائب فاعل، لأنه على صيغة اسم المفعول. و(في مسوده): جار ومجرور، متعلقان بالفعل (اشتعل)، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. و(مسود) ضمير مستتر. و(مثل): مفعول مطلق، وقيل: حال. و(اشتعال): مضاف. و(النار): مضاف إليه. و(في جزل): جار ومجرور متعلقان بالمصدر (اشتعال). و(جزل): مضاف. و(الغضا): مضاف إليه، من إضافة الصفة لموصوفه. ينظر: شرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه ١٦٢ والمخصص لابن سيدة =

فـ«في مُسَوِّدَةٍ» مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ وَهُوَ: «اشتعل»، و«في جَزَلٍ» مُتَعَلِّقٌ بِمَا فِي  
معنى الفِعْلِ وَهُوَ: «اشتعال»، وَإِنْ عُلِّقَتِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورَ الْأَوَّلَ وَهُوَ: «في  
مُسَوِّدَةٍ» بِـ«الْمُبَيِّضِ» أَوْ جَعَلْتَهُ حَالًا مِنْهُ مُتَعَلِّقًا بِـ«كَائِنًا» مُحذُوفًا فَلَا دَلِيلَ فِيهِ  
عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا، لِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي مُتَعَلِّقَانِ بِمَا فِي مَعْنَى  
الْفِعْلِ وَهُوَ: «الْمُبَيِّضُ» أَوْ «كَائِنًا».

هما اسما مفعول: إمَّا بِسُكُونِ الْبَاءِ وَالسَّيْنِ فَيَكُونَانِ مِنْ (افْعَلَّ)<sup>(١)</sup>، أَوْ بِحَرَكَتِهِمَا  
فَيَكُونَانِ مِنْ (فَعَّلَ) بِالتَّشْدِيدِ<sup>(٢)</sup>. قَالَ الرَّومِيُّ.

وَلَعَلَّهُ أَرَادَ جَوَازَ الْوَجْهَيْنِ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ وَقْعِهِ فِي الشَّعْرِ هُنَا، وَإِلَّا فَلِأَوَّلِ وَاجِبٍ،  
لِأَنَّ التَّحْرِيكَ يَنْكَسِرُ عَلَيْهِ الْبَيْتُ.

قوله: (فلا دليل)

الأولى: «فلا مثال»، لِأَنَّ الْبَيْتَ مِنْ قَصِيدَةٍ مَوْلَدٍ، وَهُوَ لَا يُسْتَشْهَدُ بِكَلَامِهِ، فَالْغَرَضُ  
مِنَ الْإِتْيَانِ بِهِ مَجْرَدَ التَّمْثِيلِ، كَتَمَثِيلِهِ فِي «الشَّدُورِ» بَعْضَ آيَاتِ الْمُتَنَبِّي<sup>(٣)</sup>.

= (٣/ ٢٤٥) مغني اللبيب لابن هشام ٥٦٦ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٦/ ٣١٧) وفتح  
القريب المجيب للذرة (٤/ ٤٧).

(١) لَيْسَ فِي الْمَخْطُوطَاتِ ضَبْطُ هَذَا الْوِزْنِ. وَصَرَّحَ الْكَافِي جِي أَنَّ (مِيضَهُ) وَ(مُسَوِّدَهُ): «مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ».  
(٢) اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْ (افْعَلَّ = ابْيَضَّ وَاسْوَدَّ) هُوَ: مُبَيِّضَةٌ وَمُسَوِّدَةٌ، وَهُوَ صَالِحٌ لِاسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ،  
حَسَبَ التَّقْدِيرِ (مُسَوِّدَدٌ، أَوْ: مُسَوِّدٌ)، وَذَلِكَ لِعَدَمِ ظَهْوَرِ حَرَكَةِ مَعِينَةٍ لِأَحَدِهِمَا، فَمَا قَبْلَ الْآخِرِ سَاكِنٌ  
بِسَبَبِ الْإِدْغَامِ.

وَأَمَّا اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْ (فَعَّلَ = بَيَّضَ وَسَوَّدَ) فَهُوَ: مُبَيِّضَةٌ وَمُسَوِّدَةٌ.

(٣) يَنْظُرُ: شَذُورُ الذَّهَبِ لَابْنِ هِشَامٍ، (بِرَقْمِ ١)، وَ: دِيْوَانُ الْمُتَنَبِّي ٣٢٤:

فَالْخَيْلُ وَاللَّيْلُ وَالْيَدَاءُ تَعْرِفُنِي وَالسِّيفُ وَالرُّمْحُ وَالْقِرْطَاسُ وَالْقَلَمُ =

و«اشتعل» معناه: انتشر، و«المُبَيَّضُ» شديدُ البياضِ.

والضَّمِيرُ في «مُسودّه» عائِدٌ على «الرَّأس» في البيتِ قبله، .....

قوله: (في البيت الأول قبله)

وهو:

إِمَّا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنُهُ طُرَّةٌ صُبْحَ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَا<sup>(١)</sup>

ولا يخفاك ما بين البيتين من اللطافة، ووجه تقديم أحدهما على الآخر، لأنّه في هذا البيت أفاد أنّ الشيب قليلٌ حيث شبهه بطرّة الصّبح، لأنّ الصّبح أول ظهوره يبدو شيئاً فشيئاً، فهو قليلٌ بالنسبة إلى الدّجا، ثم ترقى فأخبر أنّ الشيب انتشر في رأسه، بحيث لم يبق بها سواد بقوله: (واشتعل) إلخ، لأنّ شجر الغضا إذا تعلّقت به النار اشتعل سريعاً.

ومما قيل في الشيب:

أَيْنَ الشَّابَابُ؟ وَأَيَّةَ سَلَكَا؟ لَا، أَيْنَ يُطَلَبُ؟ ضَلَّ، بَلْ هَلَكَا

= (برقم ٩٥)، و: ديوان المتنبي ٤٣٩:

إذا الجودُ لم يُرزَقْ خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً

(١) البيت هو أول مقصورة ابن دريد، عند أكثر الرواة. اللغة: (حاكى): شابه ومائل. (طرّة الصبح) أوّلُه. و(أذيال الدجا): مآخير الليل. الإعراب: قوله: (إِمَّا تَرَى) الأصل: إِنْ تَرَيْنَ. و(إِمَّا): هي (إِنْ) حرف شرط، والنون مدغمة في (ما) الزائدة. و(تَرَى) فعل مضارع مجزوم، بـ (إِنْ)، وعلامة جزمه حذف النون من آخره. والخطاب لمؤنث. وجواب الشرط بعد سبعة أبيات، وهو الفاء في قوله: (فكلّ ما لاقيتُه مُغْتَفَرٌ).

الدّجا: تكتب بالألف على مذهب البصريين، لأنّه من ذوات الواو من دجا يذجو. وتكتب بالياء على مذهب الكوفيين، إذا جعلته جمع دُجّية، ولأنّ أوّلَه مضموم. ينظر: شرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه ١٥٩ وشرح المقصورة للتبريزي ١٣ وشرح المقصورة لابن هشام اللخمي ١١٥.

و«مِثْل» - بِالنَّصْبِ - مفعولٌ مُطلقٌ.

و«الجزلُ»: الغَلِيطُ من الحَطَبِ اليبسِ، و«الغضا» شَجَرٌ معروفٌ إذا وقع فيه النارُ يَشْتَعِلُ سَرِيعًا ويبقى زمانًا.

شَبَّهَ بَيَاضَ الشَّيْبِ وانتِشارِهِ في رَأْسِهِ باشتِعَالِ النارِ في الحَطَبِ الغليظِ وانتِشارِها فيه.

لا تَعَجَبِي - يا سَلَمَ - مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ المَشْيَبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى<sup>(١)</sup>

ولبعض شعراء اليتيمة:

كفاك من ذَلَّتِي للشَّيْبِ حينَ بَدَا أَنِّي تَوَلَّيْتُ تَفْثِي لِحْيَتِي بِيَدِي<sup>(٢)</sup>

قوله: (مطلق)

أو حال<sup>(٣)</sup>.

قوله: (شَبَّهَ بَيَاضَ الشَّيْبِ) إلخ

(١) للشاعر دِعْبِلُ الخَزَاعِي. ينظر: ديوانه ٢٠٣ - ٢٠٤ (ط دمشق).

(٢) لابن الرومي. ينظر: ديوانه (٢ / ٨٠٦ دار الكتب بالقاهرة) وبيتمة الدهر للشعالبي (٢ / ٣٥٣) ومعجم الأدباء لياقوت (إرشاد الأريب ١ / ١٥٧).

(٣) يقصد (مثل) في بيت المقصورة لابن دريد. وإعراب (مثل): نعت لمصدر محذوف واقع مفعولاً مطلقاً، والأصل: اشتعالاً مثل اشتعال النار، وهو القول المشهور بين المعربين. ويقابله قول يُنسب إلى سيويه والمحققين: إنَّه حال من ضمير مصدر الفعل اشتعل، والأصل: واشتعله، أي: واشتعل الاشتعال. ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٨٥٦ وتحفة الغريب للدمامي (٤ / ٧٥٤) وفتح القريب المجيب للذرة (٤ / ٤٧).

وَيَسْتَنِي مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ أَرْبَعَةٌ فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ:

أحدها: الحَرْفُ الزَّائِدُ كَالْبَاءِ الزَّائِدَةِ فِي الْفَاعِلِ نَحْوُ: .....

ليس الغرض أن هذا استعارة أو تشبيهٌ بليغ، بل المعنى: أن الشاعر قصد المشابهة والمماثلة، كقول الصَّابِي<sup>(١)</sup>:

تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَى وَمُدَامَتِي      فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِي تَسْكَبُ  
فَوَاللهِ مَا أَذْرِي أَبَالَ الْخَمْرِ أَرْسَلْتُ      جَفَوْنِي أَمْ مِنْ عَبْرَتِي كُنْتُ أَشْرَبُ<sup>(٢)</sup>

قوله: (كالباء الزائدة) إلخ

لم يبين المقيس من غيره، وفي شرح الجمل لابن عصفور: «وتكون زائدة في خبر (ما)، وخبر (ليس)، وفي فاعل (كفى)، وفي مفعول (كفى)، وفي (بحسبك)، إذا كان مبتدأ، أو في فاعل (أفعل به)، وما عدا ذلك لا تزداد فيه بقياس»<sup>(٣)</sup>.

ثمَّ ظاهر كلامه أن زيادتها في مفعول (كفى) قياسي، كقول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن هلال الصَّابِي، (بهمزة في آخره)، توفي سنة ٣٨٤هـ. ينظر: الفهرست للنديم (٢/ ٤١٦ ط الفرقان) وبيتمة الدهر للثعالبي (٢/ ٢٨٧) ومعجم الأدباء (إرشاد الأريب ١/ ١٣٠) وفيات الأعيان لابن خلكان (١/ ٥٢) وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٥٢٣ برقم ٥٨٣).

(٢) والشاهد فيهما: ترك التشبيه والعدول إلى الحكم بالتشابه، ليكون كل واحد من الشينين مشبهاً ومشبهاً به، احترازاً من ترجيح أحد المتساويين في وجه الشبه، فإنَّ الشاعر لما اعتقد التساوي بين الخمر والدمع ولم يعتقد أن أحدهما زائد في الحمرة والآخر ناقص يلحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه. ينظر: بيتمة الدهر للثعالبي (٢/ ٣٠٣) ومعاهد التنصيص للعباسي (٢/ ٥٩).

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير ١/ ٤٩٢ تحد صاحب أبو جناح). أما «شرح الجمل الصغير» لابن عصفور فلم نقف عليه.

.....

وكفى بنا فضلاً على مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا<sup>(١)</sup>

لكن قال أبو حيان: أكثر أصحابنا خرّجوا قوله: «كفى بنا فضلاً» إلخ، على زيادة الباء في الفاعل، وجعلوا «حُبَّ النَّبِيِّ»، بدل اشتغال من المجرور بالباء، والتقدير: «فكفانا حُبَّ» إلخ<sup>(٢)</sup>.

وقال صاحب رصف المباني: تزداد الباء في «مفعول (كفى) عند بعضهم للضرورة»<sup>(٣)</sup>. انتهى ملخصاً من حاشية السيوطي على «المغني».

ثم إن قول المصنّف: (كالباء الزائدة) إلخ، محض تبيين وتعليم، فلا ينافي ما سيأتي أنّه يُجْتَنَّب التعبير بذلك فيما وقع في القرآن<sup>(٤)</sup>، فاندفع ما اعترض به الرومي من أن التعبير

(١) البيت لحسان بن ثابت، أو كعب بن مالك، أو بشير بن عبد الرحمن ابن مالك. الشاهد في (وكفى بنا): زيادة الباء في في مفعول (كفى) المتعدية لواحد، والمعهود زيادتها في فاعل (كفى). والفاعل - هنا - (حُب).

ينظر: ديوان كعب بن مالك الأنصار ٢٨٩ (تح: سامي مكي العاني) والكتاب لسيويه (٢/ ١٠٥ ط هارون، ٢/ ١٨٥ ط البكاء) ومجالس ثعلب (١/ ٣٣٠) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٢٤٥) وتفسير الطبري (جامع البيان ١/ ٤٢٩) والمسائل البصريات لأبي علي الفارسي (١/ ٤٢٢) وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي (١/ ٣٧٠) وتحصيل عين الذهب للأعلم الشتمري (٢٧٤ برقم ٣٨١) وأمالى ابن الشجري (٢/ ٤٤٠ و ٣/ ٢١٩ و ٢١٩) ومغني اللبيب لابن هشام ١٤٨ والمقاصد النحوية للعيني (١/ ٤٥٢) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٣٣٧) وخزانة الأدب للبغدادى (٦/ ١٢٠) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٢/ ٣٧٧).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٠٣) ومغني اللبيب لابن هشام ١٤٨.

(٣) رصف المباني للمالقي ٢٢٦.

(٤) يقصد قول ابن هشام في آخر (الإعراب عن قواعد الإعراب): «وَيَتَّبَعِي أَنْ يَجْتَنِبَ الْمُعَرَّبَ أَنْ يَقُولَ فِي حَرْفٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: زَائِدٌ؛ لِأَنَّهُ يَسْبِقُ إِلَى الْأَذْهَانِ أَنَّ الزَّائِدَ هُوَ الَّذِي لَا مَعْنَى لَهُ وَكَلَامُهُ =

﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، وَنَحْوُ: «أَحْسِنِ بَزِيدٍ» عِنْدَ الْجُمْهُورِ،  
وَالْأَصْلُ: «كَفَى اللَّهُ شَهِيدًا»، و«أَحْسِنِ زَيْدٌ» بِالرَّفْعِ، فزِيدَتِ الْبَاءُ فِي  
الْفَاعِلِ، و«أَحْسِنِ» - بِكَسْرِ السِّينِ - فَعْلٌ تَعَجُّبٍ.

ليس على ما ينبغي.

قوله: (﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣])

«كَفَى: فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحٍ مَقْدَرٍ لِلتَّعْذُرِ. والباء: صلة. والله: مجرورها في محلِّ  
رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ»<sup>(١)</sup>.

هكذا أعربوا وهو لا يظهر، لأن الإعراب المحلّي للمبني والجملي، وهاهنا المانع  
من ظهور الإعراب أثر الحرف الزائد بحيث لو أزيل لظهر الإعراب. ألا ترى أن المحركَ  
بحركة الإتياع يقدر عليه الإعراب تعذراً، فكذا هنا. فالأحسن أنه «مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرةٍ منع  
من ظهورها حركة الحرف الزائد»<sup>(٢)</sup>، وعليك بالاعتبار في نظائره.

قوله: (عند الجمهور)

«راجع للمثالين»<sup>(٣)</sup>.

= سُبْحَانَهُ مُتْرَكَةٌ عَنْ ذَلِكَ.

(١) المدابغي.

(٢) المدابغي. بتصرف.

(٣) قال عز الدين ابن جماعة (مخطوط): «وقوله: (عند الجمهور) أي: من البصريين، فإنهم قالوا بزيادة الباء

- هنا - مع الفاعل».

وفي قوله: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ مذهب سيويه أنها زائدة في الفاعل، إنما هو (كفى الله). ينظر: الكتاب

لسيويه (١/ ٩٢ ط هارون، ١/ ١٦٢ ط البكاء) والأصول لابن السراج (٢/ ٢٦٠).

ومذهب جمهور البصريين أن لفظ (أَفْعِلْ بِهِ) لفظ الأمر وهو خبر في المعنى (فعل ماضٍ). وهمزة =

والزائدة في المفعول، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

ومقابلته<sup>(١)</sup> في الأول: أن (كفى) بمعنى: اكتفى أو يكتفى<sup>(٢)</sup>، فالباء للتعدي. وقيل: الفاعل ضمير الاكتفاء<sup>(٣)</sup>.

ومقابلته في الثاني: أن الفاعل مستتر، أي: أحسن أنت، فالباء للتعدي داخلة على المفعول<sup>(٤)</sup> «<sup>(٥)</sup>».

قوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥]

قال ابن يعيش: «المعنى: ولا تلقوا أيديكم». قال: «والذي يدل على زيادتها هنا، قوله

= (أفعل) للصيرورة، أي: لتجعل فاعله ذا كذا، (وهو نظير أثري الرجل: صار ذا ثروة. وأورقت الشجرة وأزهرت وأثمرت: صارت ذات ورق وزهر وثمر) فأصل قولك: (أحسن زيد): أحسن زيد، أي: صار ذا حسن. و(يزيد) زيد: فاعل، والباء: زائدة إصلاحا للفظ. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٩) وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ٢٠٦٦ - ٢٠٦٧) وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٦/ ٢٦٢٨) وشرح التصريح على التوضيح للأزهري (٣/ ٦٠).

(١) أي: في مقابل قول الجمهور (إن الباء زائدة)، هذا قول القلة (الذين يرون أن الباء معدية).

(٢) عند المدابغي: «ليكتف». قال الزرقاني: «والأحسن أن يقدر: ليكتف، ليكون جاريا على تقديراتهم، نحو: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ﴾ [البقرة: ٢٢٨]». قال ابن هشام (مغني اللبيب ١٤٤): «قال الزجاج: دخلت لتضمن (كفى) معنى (اكتف)، وهو من الحسن بمكان».

(٣) أي: الباء غير زائدة وفاعل (كفى) ضمير مستتر فيه، عائد على الاكتفاء المفهوم من (كفى)، كأنه قيل: كفى هو بالله، أي: كفى اكتفاؤك بالله. وهذا الوجه ذكره ابن السراج. ينظر: الأصول لابن السراج (١/ ٣٣٠ و ٢/ ٢٦٠) وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٠٠) وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٦/ ٢٩٥١).

(٤) ذهب الفراء، والزجاج، والزمخشري وابن خروف إلى أن (أحسن يزيد) أمر لفظا ومعنى، والهمزة للنقل (أي: للتعدي)، والفاعل: ضمير مستتر، و(يزيد) مفعول به، والباء للتعدي، لا زائدة. ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ٢٠٦٧) ومغني اللبيب لابن هشام ١٤٤.

(٥) المدابغي.

.....

تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ﴾ [النحل: ١٥]، فَإِنَّ الْفِعْلَ هُنَا تَعَدَّى بِنَفْسِهِ<sup>(١)</sup>.

لكن قال الأندلسي: إِنَّ زِيَادَتَهَا - ههنا - غَيْرُ مَقِيسٍ<sup>(٢)</sup>.

وفي تفسير السمين<sup>(٣)</sup> ثلاثة أوجه فيها:

فَقِيلَ: إِنَّهَا زَائِدَةٌ، لِأَنَّ (أَلْقَى) يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ﴾ [الأعراف: ١٠٧]، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَإِلَيْهِ مِيلُ الزَّمَخْشَرِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ مَرْدُودٌ بِأَنَّ زِيَادَةَ الْبَاءِ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ لَا تَنْقَاسُ، إِنَّمَا جَاءَتْ فِي الضَّرُورَةِ.

الثَّانِي: أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْفِعْلِ غَيْرُ زَائِدَةٍ. وَالْمَفْعُولُ مُحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: وَلَا تُتْلَقُوا أَنْفُسَكُمْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ. وَيَكُونُ مَعْنَاهَا: السَّبَبُ، كَقَوْلِهِ: لَا تُفْسِدْ حَالَكَ بِرَأْيِكَ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ يَضْمَنُ (أَلْقَى) مَعْنَى مَا يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ، فَيُعَدَّى تَعْدِيَّتُهُ، فَيَكُونُ الْمَفْعُولُ بِهِ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا تُفْضُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ، كَقَوْلِكَ: أَفْضَيْتُ بِجَنْبِي إِلَى الْأَرْضِ، أَي: طَرَحْتُهُ عَلَى الْأَرْضِ، وَيَكُونُ قَدْ عَبَّرَ بِالْأَيْدِي عَنِ الْأَنْفُسِ، لِأَنَّ بَهَا الْبَطْشَ وَالْحَرَكَةَ.

وظاهر كلام أبي البقاء فيما حكاه عن المبرد أَنَّ (أَلْقَى) يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ أَصْلًا مِنْ غَيْرِ

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٤ / ٤٧٩).

(٢) قال علم الدين اللُّورقي الأندلسي في شرح الجزولية (مخطوط، لوحة ٩٠ / ب): «زيادتها على ضربين: قياسية وغير قياسية. فالقياسي نحو: ما زيد بقائم. وغير القياسي: منه كثير وقليل، فمن الكثير زيادتها في الفاعل كقوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، وفي المفعول: ﴿وَلَا تُتْلَقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥] [...] وفي المبتدأ: بحسبك درهم». وينحو هذا عند الأندلسي في (شرح المفصل، مخطوط، لوحة ١٦٦ / ب).

(٣) الدر المصون للسمين (٢ / ٣١٠).

### وفي المبتدأ نحو: «بحسبك درهم».

تضمن فإنه قال: «وقال المبرد: ليست بزائدة، بل هي متعلقة بالفعل كمررت بزيد»<sup>(١)</sup>. انتهى ملخصاً من السيوطي في حواشي «المغني»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (بحسبك درهم)

قال السيوطي في حواشي «المغني»: كان شيخنا الكافيجي يختار في «بحسبك درهم»، أن الباء فيه مزيدة في الخبر، لا في المبتدأ. ويجعل (درهماً): مبتدأ مؤخرًا، و(بحسبك): خبراً مقدماً، لأنه محط الفائدة. والمعنى: درهم كافيك. وهو من الحسن بمكان.

فإن قلت: ما المسوغ للابتداء بالنكرة؟ قلت: ثلاثة أمور:

- الإفادة، على حد قولهم: «تمرّة خير من جرادة»<sup>(٣)</sup>.

- وتقدّم الخبر وهو جازّ ومجرور على حدّ: «عندي درهم»، والي وطرّ»<sup>(٤)</sup>.

- والثالث: أن (بحسبك) لا يتوهم فيه أنه معرفة، لأنّ (حسب) من الألفاظ التي

لا تتعرّف بالإضافة كما صرحوا به.

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (١/ ١٥٩). وينظر: الدر المصون للسمين (٢/ ٣١١).

(٢) الفتح القريب (حاشية السيوطي على المغني، مخطوط: لوحة ١٦٩، ونسخة أخرى: لوحة ١٦٦).

(٣) قول لعمر بن الخطاب، رضي الله عنه. ويضرب المثل بالجرادة في القلة.

وسبب الإفادة - هنا - قصد العموم، أي: كلّ تمرّة خير من كلّ جرادة، بمعنى: هذا النوع خير من هذا

النوع، بناء على أن المقصود نوع التمرّة وليست مخصوصة بتمرّة واحدة. ينظر: موطأ مالك (٧٠٧ برقم

١٢٥٠ ط ٢ المغربية، ١/ ٤١٦ ط عبد الباقي) والمقاصد الشافية للشاطبي (شرح ألفية ابن مالك

٢/ ٤٤) والكناش في فني النحو والصرف لصاحب حماة (١/ ٢٩٨) وحياة الحيوان الكبرى للدميري

(١/ ٢٧٣ ط العلمية) وعمدة الحفاظ للسمين (١/ ٣١٦).

(٤) ينظر: ألفية ابن مالك، البيت برقم ١٣٢.

وفي خبر النَّاسِخِ الْمَنفِيِّ، نَحْوُ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]،  
 ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤] .....

فالحاصل: أنَّهما لفظان نكرتان، فلا مُوجب لجعل أحدهما مبتدأً دون الآخر، بل الموجبُ حاصلٌ في جعل الثاني هو المبتدأ، لحصول المسوِّغ بتقديم الخبر المجرور، ومساعدة المعنى. انتهى كلام السيوطي<sup>(١)</sup>.

وعليه تكون الباء داخلةً على الخبر.

ومثّل النيلي<sup>(٢)</sup> لزيادتها في الخبر بنحو: «حسبك يزيد»، فحسبك: مبتدأ. ويزيد: خبره. والتقدير: حسبك زيد. قال: وزيادتها هنا غير قياس<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]

أي: هو كافٍ، لأن الاستفهام تقريرِي.

قال أبو حيان: واختلف في فائدة زيادة الباء في خبر (ليس) و(ما)، فقال البصريون: فائدتها أنَّه يجوز أن لا يسمع المخاطب كلمة النفي، فيتوهم أنَّ الكلام موجب، فإذا جيء بالباء ارتفع الوهم. وقال الكوفيون: هذا نفْيٌ لقول القائل: إنَّ زيداً لمنطلق، فالباء بمنزلة اللام<sup>(٤)</sup>.

(١) الفتح القريب (حاشية السيوطي على المغني، مخطوط: لوحة ١٧١، ونسخة أخرى: لوحة ١٦٧).

(٢) إبراهيم بن الحسين، تقي الدين النيلي. له: التحفة الشافية في شرح الكافية. توفي بعد منتصف القرن السابع الهجري. ينظر: بغية الوعاة للسيوطي (١/ ٤١٠) وسلم الوصول إلى طبقات الفحول لكاتب جلبي (٥/ ٣٨١).

(٣) قال النيلي (التحفة الشافية في شرح الكافية للنيلي، مخطوط: لوحة ١٧٨ / ب، ونسخة أخرى: لوحة ١٩٦ / أ): «زيادتها في الخبر، نحو: حسبك يزيد. ف (حسبك) مبتدأ. و (زيد) خبره. والتقدير: حسبك زيد، بزيادة الباء في الخبر هنا غير قياس. وتزاد في المبتدأ نحو: بحسبك زيد».

(٤) التذيل والتكميل لأبي حيان (٤/ ٣١٢) وارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٢٢١).

وكـ «من» الزائدة في الفاعل، نحو: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾  
[المائدة: ١٩]، وفي المفعول، نحو: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ﴾  
[الملك: ٣]، .....

قال في اللباب: «إنما أكد خبر (ليس) بالباء لثلاثة أوجه:

أحدها: أن الكلام إذا زيد فيه قوياً، ولهذا زيدت (من) في قولك: ما جاءني من أحد.

والثاني: أنها بإزاء (اللام) في خبر (إن).

والثالث: أن دخول حرف الجرّ، يؤذن بتعلق الكلمة بما قبلها من فعل، أو ما أقيم مقامه، ولو حذفه لكان مرفوعاً أو منصوباً، وكلاهما قد يُحذف عامله ويبقى هو، بخلاف حرف الجرّ.

وإنما اختيرت الباء دون غيرها، لثلاثة أوجه:

أحدها: أن أصلها الإلصاق، والإلصاق يوجب شدة اتصال أحد الشئين بالآخر.

والثاني: أنها من حروف الشفتين، فهي أقوى من اللام، وغيرها من حروف الجرّ.

والثالث: أن حروف الجرّ كلّها توجب مع تعديها الفعل معنى كالتبعية والملك والتشبيه وغير ذلك. والباء لا توجب أكثر من تعدية الفعل، ولذلك استعملت في القسم، وهو باب تأكيد<sup>(١)</sup>.

قوله: (وكمن الزائدة)

«سميت مزيدة مع إفادتها الاستغراق، لأنها لا تغير أصل المعنى بإسقاطها. ومنه يعلم

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (١/ ١٧٣ - ١٧٤).

وفي المبتدأ، نحو: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، و﴿هَلْ مِّنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾.

ضعف ما قاله المبرد: لا ينبغي أن يقال إنها زائدة، إذا أفادت استغراق الجنس»<sup>(١)</sup>.

«واعلم أن مجرور (مِن) المزیدة إذا كان من الأسماء المقصورة على العموم كـ (أحد) و(ديار)، تكون لمجرد التأكيد، فإن معنى: ما ضربتُ أحدًا و: ما ضربتُ من أحدٍ، سواء في التنصيص على العموم.

وإذا لم يكن من الأسماء المقصورة على العموم، كانت (مِن) للاستغراق، فإنك إذا قلت: ما جاءني مِن رجلٍ، يكون المعنى: نفي إتيان هذا الجنس من واحدٍ إلى ما لا يتناهى، بخلاف: ما جاءني رجل، فإن معناه: نفي إتيان رجلٍ، فيحتمل اثنين أو أكثر»<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿هَلْ مِّنْ خَلْقٍ﴾<sup>(٣)</sup>: مبتدأ. أو فاعل فعلٍ محذوف.

وعلى الأول الخبر: إمّا محذوف أي: لكم<sup>(٤)</sup>، أو قوله: ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، «ولا يرد عليه أن (هل) لا تدخل على مبتدأ خبره فعل، لأن ذلك محله إذا كانت باقيةً على معناها، وهي هنا بمعنى النفي»<sup>(٦)</sup>.

(١) الرومي. وينظر: المقتضب للمبرد (١/ ٤٥ و ٤٦ / ١٣٧).

(٢) الرومي.

(٣) ﴿هَلْ مِّنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣].

(٤) تقديره: هل خالق غير الله لكم. ينظر: التلخيص في تفسير القرآن العزيز للكواشي (٣/ ٥٦٩) وشرح

قواعد الإعراب للكافيجي ٢٢٩.

(٥) تفسير الجلالين ٤٣٤ (ط قباوة).

(٦) المدابغي. وهو رد على ما قاله الكافيجي (شرح قواعد الإعراب ٢٢٩): «إنما احتيج إلى حذف الخبر =

.....

وأما جعل (غير) فاعلاً بخالق سدّ مسدّ الخبر فلا، لأنّ شرطه: أن لا يدخل على الوصف جارٌّ، وقد دخل<sup>(١)</sup>.

قال الرّومي: واعلم أن إضافة (غير) و(شبه) و(مثل):

- معنوية عند أكثر النحاة، لكن لا تتعرّف لتوغّلها في الإبهام، إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه أو بمماثلته.

- ولفظية عند صاحب «التخمير»، حيث قال: والحق أنّ هذه الأسماء في الأصل صفات، بمعنى اسم الفاعل في موضع: مُغايرك ومماثلك ومشابهك، فلهذا لم يكتسب<sup>(٢)</sup> بها المضاف تعريفاً<sup>(٣)</sup>.

ثم قال<sup>(٤)</sup>: إنّ (غيراً) له ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تقع موقعاً لا تكون فيه إلا نكرة، وذلك إذا أريد به التفي الساذج نحو:

= ليكون استعمال (هل) على القياس، فإنّها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل إلا على شذوذ، نحو: هل زيد خرج، ولذا قال صاحب الكشف إنّ الفعل هاهنا مضمّر، يفسره: يرزقكم. وينظر: الكشف للزمخشري (٣/ ٤٥٤).

(١) توقف أبو حيان في مثل أن تقول: هل من قائم الزيدون؟ كما تقول: هل قائم الزيدون؟. وسبب ذلك - عنده -: «أنه إذا أجرى مجرى الفعل لا يكون فيه عموم، بخلافه إذا دخلت عليه (من)»، وآته لم تحفظ فيه زيادة (من) في لسان العرب، وتحتاج إجازته إلى «سماع من كلام العرب». ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (٩/ ١٣).

(٢) (ب): يكتسب. والمثبت من (أ) و(ج) وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير ٢/ ١٦).

(٣) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي (التخمير ٢/ ١٦).

(٤) أي: الخوارزمي.

واستُفيدَ من الأمثلة: أن الباء تُزادُ في الإثباتِ والنفي، وتدخلُ على المعارفِ والنكراتِ، وأن «مِنْ» لا تُزادُ في الإثباتِ، ولا تدخلُ على المعارفِ على الصحيح.

مررتُ برجلٍ غيرِ زَيْدٍ، تريدُ أن المجرور به<sup>(١)</sup> ليس هذا.

الثاني: أن يقع موقعا لا يكون فيه إلا معرفة، وذلك إذا أُريدَ به شيءٌ قد عُرفَ بمضادة المضاف إليه في المعنى، لا يُضادُه فيه إلا هو، كما إذا قلتُ: مررتُ بغيرك، أي: المعروف بمضادتك، إلا أنه لا يحسنُ في هذا الوجه أن يُجرى صفة.

الثالث: أن يقع في موضع تارة يكون فيه معرفة، وأخرى نكرة، كما إذا قلتُ: مررتُ برجلٍ كريمٍ غيرِ لئيمٍ، والرجُلُ الكريمُ غيرُ اللئيمِ. قال النحويون: إذا قلتُ: مررتُ بالرجل غيرِ اللئيمِ<sup>(٢)</sup>، فالمعنى: مررتُ بالرجل الكريم لا اللئيم<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَأَنْ مِنْ) إلخ

«حاصله: أَنْ (مِنْ) تُزادُ بشروطٍ ثلاثة:

- أن تكون بعد نفي أو شبهه.

- وأن يكون مجرورها نكرة.

- وأن يكون إمّا مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً». (م د).

قوله: (على الصحيح)

(١) وفي بعض مخطوطات الرومي الموافقة لما في شرح المفصل (التخمين ١٧ / ٢): «المرور به».

(٢) في شرح المفصل (التخمين ١٧ / ٢): «مررتُ بالرجل [الكريم] غيرِ اللئيم».

(٣) ينظر: شرح المفصل (التخمين ١٧ / ٢).

وإنما لم يتعلّق الزائد بشيء، لأن التعلّق هو الارتباط المعنوي، والزائد لا معنى له يرتبط بمعنى مدخوله، وإنما يؤتى به في الكلام تقوية وتوكيداً.

والحرف الثاني مما لا يتعلّق بشيء: «لعلّ» الجارة في لغة من يجزّ بها المبتدأ، وهم عقيل - بالتصغير - ولهم في لامها الأولى: الإثبات والحذف، فهاتان لغتان، ولهم في لامها الأخيرة: الفتح والكسر، فهاتان لغتان أيضاً، وإذا ضربت اثنتين في مثلهما يحصل من ذلك أربع لغات، وهي: لعلّ، ولعلّ، وعلّ بفتح الأخيرة وكسرها فيهنّ.

مقابله: ما قيل بزيادتها: في الإثبات كقولهم: قد كان من مطر، وفي الإيجاب جارة لمعرفة كقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤] (١).

وأوّل الأوّل بأنّه محمول على حكاية الحال، كأنه سمع من يقول: هل كان من مطر، فحكى كلامه. والثاني: بأن (من) للتبويض، ولا ينافيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ [الزمر: ٥٣]، لأنّ غفران بعض الذنوب لا ينافي غفران جميعها، إذ الموجبة الجزئية لا يناقضها الموجبة الكلية، لأنّ الثبوت للبعض لا ينافي الثبوت للجميع (٢).

قوله: (لأنّ التعلّق هو الارتباط المعنوي)

أي: مع العمل في المحلّ، فقوله سابقاً: (والمراد بالتعلّق: العمل في محلّ الجار) (٣)

(١) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ٣٣٦) معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٩٨) ومغني اللبيب لابن هشام ٤٢٨ والتذيل والتكميل لأبي حيان (١١/ ١٤٤).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٦٨) وشرح العوامل المنة لخالد الأزهرى ١٠١ - ١٠٢ (ط المعارف) وروح المعاني للآلوسي (١٥/ ٧٩).

(٣) في أول: الباب الثاني في ذكر أحكام الجار والمجرور.

واشتهر أن عَقِيلاً يَجُرُون بـ «لَعَلَّ»، قَالَ شَاعِرُهُمْ وَهُوَ كَعْبُ بْنُ سَعْدِ  
الْغَنَوِيُّ:

وداع دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ  
فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

أي: مع الارتباط المعنوي، فحذف من كل ما أثبت في الآخر.

قوله: (لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ) <sup>(١)</sup> إلخ

«المِغْوَار» بالغين المعجمة: المقاتل، بُنِيَ للمبالغة كالمِكثَار، فـ (أَبِي الْمِغْوَارِ): كنية

مدح.

لا يقال: هذا لا يثبت كون (لَعَلَّ) حرف جرّ عندهم، لجواز أن يُحْمَلَ البيت على

(١) لكعب بن سعد الغنوي، في مريثة قال فيها الأصمعي: «ليس في الدنيا مثلها».

الإعراب: (لَعَلَّ): حرف توقع وجرّ شبيه بالزائد. و(أبي): اسم مجرور وعلامة جره الياء، في محل رفع مبتدأ. و(قريب) خبره. و(منك): متعلق بـ (قريب). الشاهد: جَرَتْ (لَعَلَّ) الاسم بعدها وهو (أبي)، على لغة عقيل. قال الكافيجي (شرح قواعد الإعراب ٢٣١): «وإنما لم تتعلّق بشيء، لأنها كالحرف الزائد، لأنّ مجرورها في موضع رفع بالابتداء، يدلّ على ذلك ارتفاع ما بعده على الخبرية».

ينظر: الأصمعيات ٩٥ وجمهرة أشعار العرب ٥٥٨ والتيجان لابن هشام ٢٧١ والنوادر لأبي زيد ٢١٨ وطبقات فحول الشعراء لابن سلام (١/ ٢٨٤) وأمالي القالي (١/ ١٤٧ - ١٥١) والمسائل البصريّات لأبي علي الفارسي (١/ ٥٥٢) وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٧٥ وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي (٢/ ٢٤١) وسر صناعة الإعراب لابن جني (٢/ ٨٤) والموشح للمرزباني ١٠١ وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٦١) وشرح ابن عقيل (٢/ ٤ برقم ١٩٦) والمقاصد النحوية للعيني (٣/ ١١٩٨) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٦٩١) وخزانة الأدب للبغدادلي (١٠/ ٤٢٦) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادلي (٥/ ١١٦).

فَجَرَّ بِهَا «أَبِي الْمَغْوَارِ» تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحُرُوفِ الْمُخْتَصَّةِ  
بِالْأَسْمِ أَنْ تَعْمَلَ الْعَمَلَ الْخَاصَّ بِهِ، وَهُوَ الْجَرُّ، وَإِنَّمَا قِيلَ بِعَدَمِ التَّعَلُّقِ فِيهَا،  
لَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ الدَّاخِلِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ.

وَالْحَرْفُ الثَّالِثُ مِمَّا لَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ: «لَوْلَا» الْاِمْتِنَاعِيَّةُ.....

الشَّدُوذُ، أَوْ يَكُونُ اِشْتِهَارُ هَذَا الرَّجُلِ بِأَبِي الْمَغْوَارِ بِالْيَاءِ، فَحَكَى عَلَى أَصْلِهِ<sup>(١)</sup>.

لَأَنَّا نَقُولُ: لَمْ يُرَدِّ الْمَصْنَفُ بِهَذَا الْبَيْتِ إِثْبَاتَ هَذَا الْمَذْهَبِ بَلْ هُوَ تَمْثِيلٌ، لِأَنَّ  
الْجَرَّ بِهَا فِي لُغَتِهِمْ شَائِعٌ عِنْدَ أَرْبَابِ النَّحْوِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِثْبَاتِ، وَلَعَلَّ قَوْلَ الشَّارِحِ:  
(وَاشْتَهَرَ) إِنْخِ، إِشَارَةً إِلَى هَذَا<sup>(٢)</sup>.

وَاسْتَشْكَلَ الرِّضِيُّ الْجَرَّ بِهَا قَائِلًا: إِنَّ الْجَرَ عَمَلٌ مُخْتَصٌّ بِالْحُرُوفِ، وَالرَّفْعُ لِمِشَابَةِ  
الْأَفْعَالِ، وَكَوْنُ حَرْفٍ عَامِلًا عَمَلَ الْحُرُوفِ وَالْأَفْعَالِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَثْبُتْ، وَأَيْضًا الْجَارُّ  
لَا يَدُلُّ لَهُ مِنْ مَتَعَلَّقٍ، وَلَا مَتَعَلَّقٌ لَهُ (لَعَلَّ)<sup>(٣)</sup>.

وَنَوْقَشُ بِأَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ بَعْدَهَا بِهَا، وَهُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَلِأَنَّ اسْتِدْعَاءَ جَمِيعِ

الْجَارِّ مَتَعَلَّقًا مَمْنُوعٌ<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: (الثَّالِثُ: لَوْلَا) إِنْخِ

(١) قَالَ الْخَرْتَبَرِيُّ (تَوْضِيحُ الْإِعْرَابِ فِي شَرْحِ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ: مَخْطُوطَةٌ، ل ٢١ / ب): «وَإِنَّمَا الْجَرُّ فِي الْبَيْتِ  
عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ، إِمَّا وَقَعَ مَجْرُورًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، فَالشَّاعِرُ حَكَاهُ عَلَى مَا كَانَ مَجْرُورًا، وَإِمَّا بِمَعْنَى  
أَنَّهُ سُمِّيَ رَجُلًا بـ (أَبِي الْمَغْوَارِ) بِالْيَاءِ فِي أَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ. وَهَذَا التَّأْوِيلُ جَيِّدٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لُغَةٌ قَبِيلَةً، لَكِنَّهَا  
لُغَةٌ قَبِيلَةٌ عَقِيلٌ، فَلَمْ يَكُنْ هَذَا التَّأْوِيلُ جَيِّدًا».

(٢) الرَّومِيُّ.

(٣) شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ (٤ / ٣٧٣).

(٤) الرَّومِيُّ.

إِذَا وَلِيَهَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ لِمَتَكَلَّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ، فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ: لَوْلَايَ  
وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ، كَقَوْلِ زَيْدِ بْنِ الْحَكَمِ:

وَكَمَّ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ .....

وكقول الآخر:

لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجْ .....

أنشده الفراء.

وكقول جحدري:

وَلَوْلَاهُ مَا قَلَّتْ لَدَيَّ الدَّرَاهِمُ .....

مذهب البصريين: أن الاسم الواقع بعدها مبتدأ<sup>(١)</sup>.

وعند الكسائي: فاعل فعلٍ محذوف.

أو مرفوعٌ بـ (لولا) وهو مذهب الفراء.

فعلى هذه المذاهب يجب الانفصال<sup>(٢)</sup>. فلما وقع من ثقات العرب استعمال ضمير  
المجرور بعد (لولا) احتيج لأن يكون له: محلٌ باعتبار (لولا) لكونها جارة<sup>(٣)</sup>، ومحلٌ باعتبار

(١) أي: مبتدأ أغنى الجواب عن خبره، أو خبره محذوف لزوماً، أو فيه تفصيل. (قاله عز الدين ابن جماعة).

(٢) ينظر: الكتاب لسيويه (٢/ ٣٧٣ ط هارون، ٤/ ٤٣ ط البكاء) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٨٥) وشرح

الرضي على الكافية (٢/ ٤٤٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/ ٧٨٧) والتذيل والتكميل لأبي

حيان (٣/ ٣٠٠) وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٢/ ٨٩٩) ومغني اللبيب لابن هشام ٣٥٩ وتحفة

الغريب للدمايني (٢/ ٨٥٤) وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/ ٣٧٨).

(٣) والضمير المتصل بعدها في محل جرّ، إذ لو كان منصوباً لجاز أن تلحق نون الوقاية مع ياء المتكلم، =

فذهب سيبويه إلى أن لولا في ذلك كله جارة للضمير، وأنها لا تتعلّق بشيء، وأنها بمنزلة لعلّ الجارة في أن ما بعدها مرفوع المحلّ بالإبتداء.  
وذهب الأخفش إلى أن لولا في ذلك غير جارة وأن الضمير بعدها مرفوع المحلّ على الإبتداء، ولكنهم استعاروا ضمير الجرّ مكان ضمير الرفع، والأكثر أن يُقال: «لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو»، بانفصال الضمير فيهنّ، كما قال الله تعالى ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

أن الأصل أن يكون هذا مبتدأ، فله محلان باعتبارين.

وحكي عن الخليل ويونس أن الضمير بعد (لولا) مجرورٌ بتقدير المضاف، أي: لولا وجودك، فتأمل.

قوله: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ﴾ [سبأ: ٣١] إلخ

«هذا دليلٌ بحسب الظاهر على ما قاله الأكثرون، ولكن الدليل حقيقة عدم وقوع خلافه في كلام الله.

ف ﴿أَنْتُمْ﴾، على رأي البصريين: مبتدأ. وخبره محذوف، وهو حاضرٌ أو موجودٌ، لقيام العلم به بجواب ﴿لَوْلَا﴾ ظاهرًا. و﴿لَكُنَّا﴾: جوابها، لأنّ جواب ﴿لَوْلَا﴾ التي لغير التحضيض باللام.

وأما على رأي الكسائي ف ﴿أَنْتُمْ﴾: فاعل فعل محذوف. و﴿لَكُنَّا﴾: جوابها.

= كالضمائر المتصلة بالحروف، نحو: ليتني وإني ومني. ولا جائز أن يكون مرفوعًا لأنها ليست من ضمائر الرفع. فتعيّن الجرّ. ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/ ٧٨٧) وأوثق الأسباب لابن جماعة (مخطوط لوحة ٣٢/ ب) وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٣٢.

والحرف الرَّابِعُ: كَافُ التَّشْبِيهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ كَعَمْرِو» فَرَعَمَ الْأَخْفَشُ  
الْأَوْسَطُ وَهُوَ: سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ وَأَبُو الْحَسَنِ ابْنُ عُصْفُورٍ أَنَّهَا أَيُّ: كَافُ  
التَّشْبِيهِ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، مُحْتَجِّينَ بِأَنَّ الْمُتَعَلِّقَ بِهِ إِنْ كَانَ اسْتَقَرَّ فَالْكَافُ لَا تَدُلُّ  
عَلَيْهِ، .....

وعلى رأي الفراء ﴿أَنْتُمْ﴾<sup>(١)</sup>: فاعل ﴿لَوْلَا﴾. وجوابها ﴿لَكُنَّا﴾<sup>(٢)</sup>.

قوله: (كاف التشبيه)

هي حرفٌ عند الجميع. وذهب أبو جعفر<sup>(٣)</sup> إلى أنها اسمٌ أبداً، لأنها بمعنى: مثل،  
وما هو بمعنى الاسم فهو اسم<sup>(٤)</sup>.

واحتج الجمهور بأنها لو كانت اسماً لما استقلت بها الصلة، لأنها تكون مضافةً لما  
بعدها، والمضاف مع المضاف إليه ليس جملة، والصلة لا بد أن تكون جملة، فتعين أن تطلب  
متعلقاً، والطالب للمتعلق هو الحرف.

ثم المتعلق لا بد أن يكون فعلاً، لما سيأتي أن الجار والمجرور الواقع صلة، يتعين  
أن يقدر متعلقه فعلاً، فيكون ذلك المتعلق - وهو الفعل مع فاعله - جملةً فتتم الصلة، وهذا  
بعينه واردٌ على منع تعلقها<sup>(٥)</sup>.

(١) (أ) سقط: «فاعل فعل محذوف و(لكننا) جوابها. وعلى رأي الفراء (أنتم)».

(٢) الرومي.

(٣) هو: أحمد بن عبد الرحمن، ابن مضاء اللخمي القرطبي، أبو العباس وأبو جعفر، المتوفى سنة ٥٩٢ هـ.

ونص على ذلك في كتابه: المشرق في النحو. ينظر: أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط ل

٣٤ / ب) وبغية الوعاة للسيوطي (١ / ٣٢٣).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤ / ١٧١٠).

(٥) الرومي.

وإن كان فعلاً مُناسِباً للكاف - وهو أشبه - فهو مُتَعَدٌّ بِنَفْسِهِ لا بالحرف.

وفي ذَلِكَ بَحْثٌ - وفي بعض النسخ: نَظَرٌ - وَبَيْنَهُ الْمُصَنَّفُ في «المُغْنِي»  
بِمَنْعِ انْتِفَاءِ دَلَالَةِ الكافِ على اسْتَقَرَّ، فَقَالَ: وَالْحَقُّ إِنَّ جَمِيعَ الحُرُوفِ الجَارَةِ  
الوَاقِعَةِ في مَوْضِعِ الخَبَرِ وَنَحْوِهِ تَدُلُّ على الإِسْتِقْرَارِ.

فيقال له، على تقدير أنها لا تتعلق: ما صلة قولك: جاء الذي كعمرو؟ فإن الكاف على مذهبه حرفٌ جَارٌ، والجَارُ والمَجْرُور لا يصلح للصلة بدون متعلق، فيضطر حينئذٍ إلى أن يقدر متعلقاً يكون صلة، وإذا احتاجت في بعض المواضع إلى متعلق فليكن ذلك في الجميع.

قوله: (أشبه)

يقرأ بصيغة الماضي كما يدل عليه كلام الشارح. وإنما اختاره ماضياً، لأن المضارع يتعدى بالباء<sup>(١)</sup>.

قوله: (وفي ذلك بحث)

أي: في هذا الاحتجاج، ومحصله: منع قولهما أن المتعلق إن كان استقر فالكاف لا تدل عليه، لأن الحق أن جميع الحروف الجارة إلخ، وهذه الكاف من أفرادها، فتم ما قاله الجمهور من الاحتياج إلى المتعلق.

وبين الرومي النظر بغير ما ذكر، فقال ما ملخصه بإيضاح: «إن كاف التشبيه إن جعلت اسماً تكون في محل رفع على الخبرية، وما بعدها مضاف إليها، والاسم لا يحتاج لمتعلق، فهذا مسلم»، لكن لا تكون من الحروف حينئذٍ، والغرض أنها حرف. «وإن جعلت حرفاً

(١) نحو: أشبه زيداً بعمرو.

وَهُوَ فِي ذَلِكَ تَابِعٌ لِأَبِي حَيَّانَ.

فلا يخلو إما أن تكون زائدة أو لا. فإن كانت زائدة تدخل في القسم الأول، وإن لم تكن زائدة فلا بدّ لها من متعلّق»<sup>(١)</sup>.

ولا يذهب عليك أنّ الخصم يسلم كونها زائدة، بل هو موضوع المسألة، إذ عدّ المصنّف لها في الزائد مبنيّ على مذهب ذلك الخصم، وإلاّ فمذهب الجمهور أنّها ليست زائدة، فالأحسن ما قاله شارحنا.

قوله: (وهو)

أي: المصنّف في ذلك، أي: في إثبات المتعلّق لها في ضمن القاعدة الكلّيّة التي ذكرها، وهي قوله: (والحقّ أنّ جميع) إلخ.

قوله: (تابعٌ لأبي حيّان)

حيث قال: وما ذهب إليه ابن عصفور<sup>(٢)</sup> ليس بصحيح، بل العامل في مجرور الكاف مضمر، وهو الكون المطلق المحذوف، فإذا قلت: زيدٌ كعمرو، فالتقدير: زيدٌ كائن كعمرو، وكذلك: جاءني الذي كزيد، أي: الذي كان كزيد<sup>(٣)</sup>.



(١) الرومي.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير ١ / ٤٨٢).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان (٤ / ١٧١٠) والتذييل والتكميل لأبي حيّان (١١ / ٢٥٤).

## المسألة الثانية

من المسائل الأربع: في بيان حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة

آخرها عن الأولى، لأنها منها بمنزلة الجزء من الكل.

حكم الجار والمجرور إذا وقع بعد المعرفة وبعد النكرة مع التمحضر وغيره حكم الجملة الخبرية المشروطة بالشروط المتقدمة، فهو أي: الجار والمجرور صفة في نحو قولك: «رأيت طائرًا على غصن»، لأنه أي: «على غصن» وقع بعد نكرة محضة وهو «طائر»، وهو حال في نحو قوله تعالى حكاية عن قارون: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [التقصص: ٧٩] ﴿فِي زِينَتِهِ﴾ في موضع الحال أي: «متزيّنًا» على تفسير المعنى، و«كائنا في زِينَتِهِ» على تفسير الإعراب،.....

قوله: (حكم الجار والمجرور)

أي: وكذلك الظرف، وإنما لم يقل: كذلك هنا، ليسوغ له ذكر التنيه الآتي، وإلا كان ذكره هناك محض تكرار، لعلمه مما هنا.

قوله: (أي: متزيّنًا)

أشار به إلى أن الجار والمجرور معًا في محل نصب على الحالية.

لأنه أي: ﴿فِي زِينَتِهِ﴾ وَقَعَ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَحْضَةٍ وَهِيَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتَرُّ فِي: ﴿فَخَرَجَ﴾ وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لَهُمَا أَي: الوصفية والحالية بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضِ مِنْهُمَا، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: «يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ»، وَفِي نَحْوِ: «هَذَا ثَمَرٌ يَانِعٌ عَلَى أَغْصَانِهِ»، وَذَلِكَ لِأَنَّ «الزَّهْرَ» فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ مُعَرَّفٌ بِـ«أَلِ» الْجِنْسِيَّةِ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ النَّكِرَةِ، وَقَوْلُكَ «ثَمَرٌ» فِي الْمَثَالِ الثَّانِي مَوْصُوفٌ بِـ«يَانِعٍ» فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَيَجُوزُ فِي كُلِّ مِنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ فِي الْمِثَالَيْنِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً وَأَنْ يَكُونَ حَالًا.

والأكمامُ جمعُ «كِمٍّ» بِكَسْرِ الْكَافِ وَهُوَ وَعَاءُ الطَّلَعِ، وَالْأَغْصَانُ جَمْعُ غُصْنٍ بِضَمِّ الْغَيْنِ.

واختلفوا في تلك الزينة، «فقال الحسن: في الحمرة والصفرة. وقيل: خرج على بغلة شهباء، عليه أَرْجُوان، وعليها سَرَجٌ من ذهب، ومعه أربعة آلاف على زِيَّتِهِ. وقيل: عليهم وعلى خيولهم الدِّيَاجُ الأحمر، وعن يمينه ثلاثمئة غلام، وعن يساره ثلاثمئة جارية بيض، عليهنَّ الحلي والدِّيَاج. وقيل: في تسعين ألفاً عليهم المعصفرات، وهو أول يوم رُئي فيه المعصفرات»<sup>(١)</sup>.

قوله: (يعجبني الزهر)

«العُجْب: الحيرة في النفس بسبب إدراك الأمور الغريبة، ويطلق على السرور، وكلُّ هنا صحيح»<sup>(٢)</sup>، بل الثاني أنسب.

قوله: (يانع)

(١) الكشف للزمخشري (٣/ ٣٢٦) في تفسير سورة القصص: الآية ٧٩.

(٢) الرومي.

.....

يقال: يَنْعَ الثَّمَرُ بفتح النون، يَنْعُ بالفتح والكسر، يَنْعًا بفتح الياء وضمّها وسكون النون، ويُنوعًا بضمّها، أي: نضج. وأينع مثله<sup>(١)</sup>.



---

(١) الرومي. ينظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١٣١٠، ينع).

## المسألة الثامنة

من المسائل الأربع: في بيان مُتَعَلِّقِ الْجَارِّ والمَجْرُورِ والمَحْذُوفِ في هذه المواضع

اعلم أنه متى وقع الجارُّ والمَجْرُورُ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ، أو صِلَةً لِمَوْصُولٍ، أو خَبَرًا لِمُخْبَرٍ عَنْهُ، أو حَالًا لِدِي حَالٍ، تَعَلَّقَ الْجَارُّ والمَجْرُورُ بِمَحْذُوفٍ وَجُوبًا، تَقْدِيرُهُ: كَائِنٌ، لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الصِّفَةِ والحَالِ والخَبَرِ الْإِفْرَادُ، أو تَقْدِيرُهُ اسْتَقَرَّ، لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَمَلِ لِلْأَفْعَالِ، وَيَعْضُدُهُ الْإِتْفَاقُ عَلَيْهِ فِي الصِّلَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: إِلَّا الْوَاقِعَ صِلَةً فَيَتَعَيَّنُ فِيهِ تَقْدِيرُ اسْتَقَرَّ اتِّفَاقًا، لَأَنَّ الصِّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، والوصفُ مَعَ مَرْفُوعِهِ الْمُسْتَقَرِّ فِيهِ مُفْرَدٌ حُكْمًا، وقد تقدَّمَ مثال الصِّفَةِ والحَالِ فِي قَوْلِهِ: «رَأَيْتُ طَائِرًا عَلَى غُصْنٍ»، و﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾..

قوله: (بمحذوف وجوبًا)

وخالف ابن جني فجوز «إظهار العامل في المستقر»<sup>(١)</sup>، وردّه النحاة بأنه لا احتياج إليه، على أن هذا يوجب ارتكاب التعسف في الفرق<sup>(٢)</sup> بين الظرف اللغو والمستقر.

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (٢/ ٣٨٢).

(٢) الرومي.

ومثال الخبر: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ومثال الصلة: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ١٩] ويُسمى الجار والمجرور في هذه المواضع الأربعة  
بالظرف المستقر - بفتح القاف - لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله، وفي  
غيرها بالظرف اللغو، لإلغاء الضمير فيه.

قوله: (وفي غيرها بالظرف اللغو)

«قال شارح اللباب: لا أحب التسمية باللغو، لوقوعه في التزيل والحديث، ففيه إذن  
إخلال بالأدب، فيسمى ظرفاً خاصاً، لخصوص العامل فيه، والمستقر ظرفاً عاماً، لأن الملحوظ  
عموم العامل.

قال بعض الفضلاء: القوم قالوا: للمستقر حظ من الإعراب دون اللغو، ولم أجد في  
كلامهم ما يحققه، ويبيّن غرضهم منه، حتى لا يرد عليهم الاشتراك في الإعراب المحلي،  
حيث قالوا في (بزيد)، من (مررت بزيد): في محل نصب. وأجازوا في معطوفه النصب وهو  
لغو.

فأقول متوكلاً على الله: إن مرادهم بذلك، أن لا محل له آخر من الإعراب غير هذا  
المحل، لا أن لا محل له من الإعراب أصلاً وللمستقر ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد في  
الدار، له محل من الإعراب من جهة تعلقه بالخبر الحقيقي، ومحل آخر غيره من حيث إنه  
هو الخبر بعد الحذف، بدليل انتقال الضمير عنه إليه، فيكون له محلان من الإعراب،  
بخلاف ما إذا قلت: زيد حاصل في الدار، فإن له محلاً واحداً<sup>(١)</sup>.

وفهم من هذا الكلام: أن المحل للجار والمجرور معاً<sup>(٢)</sup>. وقد سلف لك أن التحقيق:

(١) الرومي. وينظر: الكليات للكفوي ٥٩١.

(٢) الرومي.

.....

أنَّ المحلَّ للمجرور وحده.

على أنَّ المستقرَّ إن وقع صلة لا يكون له محلّان، فالأحسن أن يقال: «إذا قلت: مررتُ بزيد، فالجارَّ والمجرور ظرف لغو متعلّق بـ (مررتُ) لا محلّ له من الإعراب، والمنصوب على المفعوليّة هو المجرور فقط، وإن جعله القوم المجموع تساهلاً، لأنَّ الجارَّ كالجزء من الفعل، إذ اللازم يجري مجرى المتعدّي، ألا ترى أنَّ معنى: مررتُ بزيد، أمرتُ زيداً، وجزءُ الفعل لا يكون معمولاً، ولأنَّه لو كان الجارَّ والمجرور في محلّ نصبٍ، لامتنع تعلّقه بـ (مررتُ)، لأنَّه لو تعلّق به لكان ظرفاً لغوًا، فلم يكن له محلّ من الإعراب، ولأنَّ القوم أجازوا في معطوفه النّصب، فلو كان مجموع الجارَّ والمجرور منصوب المحلّ للزم أن يتعدّى الفعل إلى المعطوف بنفسه»<sup>(١)</sup>.

ويؤخذ من هذا الكلام فائدة أخرى، وهي: أنَّ الجارَّ والمجرور الواقع خبراً - إن قلنا: إنَّ الخبر هو - فله محلّان: محلٌّ باعتبار متعلّقه المحذوف، سواء كان اسماً أو فعلاً، وهو النّصب، ومحلٌّ باعتبار كونه خبراً، وهو الرّفع.

وإن قلنا: إنَّ الخبر المجموع، فله محلّان أيضاً: محلٌّ باعتباره في نفسه، وهو النّصب باعتبار المتعلّق. ومحلٌّ باعتبار تركّبه مع المتعلّق، وهو الرّفع، فالرّفع في هذه الصّورة، لمجموع المتعلّق والمجرور.

فإن قلنا: إنَّ الخبر في الحقيقة هو المتعلّق، على ما قيل: إنَّه التّحقيق، فللظرف محلٌّ واحدٌ هو النّصب، باعتبار كونه معمولاً للمتعلّق المحذوف.

وعليك بالاعتبار في غير هذا الموضع من النظائر، فاحرص عليه.



## المسألة الرابعة

من المسائل الأربع:

يجوزُ في الجارِّ والمَجْرُورِ حَيْثُ وقعَ في هَذِهِ المواضعِ الأربعةِ، صِفَةٌ  
أو صِلَةٌ أو خَبَرًا أو حَالًا، وَحَيْثُ وقعَ بَعْدَ نَفْيٍ أو اسْتِفْهَامٍ أن يَرْفَعَ الفاعلُ،  
لِاعْتِمَادِهِ عَلَى ذَلِكَ. تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَبُوهُ» فَلَكَ فِي «أَبُوهُ»  
وَجَهَانٌ:

أَحَدُهُمَا: أن تُقَدِّرَهُ فاعلاً بالجارِّ والمَجْرُورِ وهو «في الدَّارِ»، لِنِيَابَتِهِ  
عَنْ «اسْتَقَرَّ» أو «مُسْتَقَرَّ» محذوفًا، .....

قوله: (يجوز في الجارِّ والمَجْرُورِ) إلخ

مقابله ما نقله الشَّارِحُ عن ابن هشام الخضراوي: أن الرِّفْعَ على الفاعلية واجب.

ثم إنَّ المَصْنُفَ قَيَّدَ رَفْعَهُ عَلَى الفاعلِ، بِوُقُوعِهِ فِي المواضعِ الأربعةِ وَبَعْدَ النِّفْيِ  
وَالِاسْتِفْهَامِ، وَسَيَأْتِي مَقَابِلَهُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ، مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا.

وَبَقِيَ مَذْهَبُ رَابِعٍ لَمْ يَذْكُرْهُ المَصْنُفُ وَهُوَ: أَنَّ الاسْمَ الْوَاقِعَ بَعْدَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ  
مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ فاعِلٌ، وَالْعَامِلُ فِيهِ هُوَ الْمُتَعَلِّقُ.

قوله: (لنيابته)

وهذا الوجه هو الرَّاجِحُ عند الحُذَّاقِ من النُّحَوِّينَ، كَابنِ مالِكٍ، وَحُجَّتُهُ أَنَّ  
الأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ والتَّأْخِيرِ.

والوجه الثاني: أن تُقَدَّرَهُ أَي: «أبوهُ» مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وتُقَدَّرَ الجَارُّ  
والمَجْرُورَ وهو: «في الدَّارِ» خَبَرًا مُقَدَّمًا، والجُمْلَةُ من المَبْتَدَأِ والخَبَرِ صِفَةٌ  
لـ «رجلٍ»، والرابِطُ بَيْنَهُمَا الهَاءُ من «أبوهُ»، وَكَذَا تَقُولُ في الصَّلَةِ والخَبَرِ  
والحال.....

«أي: الجار والمجرور.

وتوحيد الضمير إمَّا لكونهما كشيء واحد، أو على سبيل البدل، أو من قبيل الاكتفاء»<sup>(١)</sup>.

قوله: (وكذا تقول في الصلة) إلخ

مثال الأول: جاء الذي في الدار أبوهُ، والثاني: زيدٌ في الدار أخوه، والثالث: مررتُ  
بزيدٍ عليه جُبَّةٌ<sup>(٢)</sup>. ومثله قول المعري:

إذا أنكرتني بِلَدَةٍ أو نكرتها  
خَرَجْتُ مَعَ البازي عَلَيَّ سَوَادٌ<sup>(٣)</sup>

(١) الرومي.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ٥٧٨.

(٣) البيت من أبيات لبشار بن برد، مدح بها خالدًا البرمكي، وكان قد وفد عليه وهو بفارس. الإعراب: الجملة  
الإسمية (علي سواد) جال من التاء في (خرجت). المعنى: إذا لم يعرف قدرِي أهل بِلَدَةٍ أو لم أعرفهم  
خرجت مِنْهُمْ مصاحبًا للبازي وهو الصقر الَّذي هو أبكر الطيور خروجًا من وكره، في حال كوني ملتبسًا  
بشيء من سواد اللَّيْلِ من غير أن أنتظر إسفار الصبح. فقوله: (علي سواد) يعني: بقيَّة من اللَّيْلِ.

ينظر: ديوان (٣/ ٤٩ ط لجنة التأليف) والأغاني للأصفهاني (٣/ ١٤١) ودلائل الإعجاز للجرجاني ٢٠٣

ومعاهد التنصيص للعباسي (١/ ٢٨٨) وخزانة الأدب للبغدادي (٣/ ٢٢٨) ومواهب الفتح للمغربي

(١/ ٦١٨).

وتقول في الواقع بعد النفي والاستفهام: «ما في الدار أحد» و«هل في الدار أحد؟» فلك في «أحد» الوجهان، قال الله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، فلك في ﴿شَكٌّ﴾ الوجهان.

وحكى ابن هشام الخضراوي عن الأكثرين: أن المرفوع بعد الجار والمجرور يجب أن يكون فاعلاً، وأجاز الكوفيون والأخفش رفعهما أي: الجار والمجرور الفاعل في غير هذه المواضع الستة أيضاً، .....

وإنما ترك التمثيل لها، لعلمها بطريق المقايسة مما ذكر.

قوله: (﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠])

قال في الكشف: «أدخلت همزة الإنكار على الظرف، لأن الكلام ليس في الشك، إنما هو في المشكوك فيه، وأنه لا يحتمل الشك، لظهور الأدلة وشهادتها عليه»<sup>(١)</sup>.

«فإن قلت: الاستفهام هنا للإنكار والنفي، فكيف يصح تمثيل الاعتماد عليه هاهنا؟

قلت: يصح أنه اعتماد، من حيث اللفظ والصورة، وهو كافٍ في التمثيل ومناسبٌ لبحث النحو، وفيه تنبيه على أن الاعتماد يجوز على حرف الاستفهام بدون اعتبار معناه، كما يجوز الاعتماد عليه مع ملاحظة معناه»<sup>(٢)</sup>. (ك).

قوله: (وأجاز الكوفيون) إلخ

«قال في المغني: لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط، وأجازوا أيضاً أن يكون مبتدأ، وكذا أجازوا الوجهين في نحو: قائم زيد، أن يكون (قائم) مبتدأ، و(زيد) فاعلاً، وأن يكون

(١) الكشف للزمخشري (٢/ ٣٩٩).

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٥١-٢٥٢.

نحو: «في الدار زيد» و«زيد» عندهم يجوز أن يكون فاعلاً، ويجوز أن يكون مبتدأً مؤخراً والجار والمجرور خبره، وأوجب البصريون غير الأخفش ابتدائته.

تنبيه: جميع ما ذكرناه في الجار والمجرور من أنه لا بد من تعلُّقه بالفعل أو بما في معناه، ومن كونه صفةً للنكرة المحضة، وحالاً من المعرفة المحضة، ومُحتَمِلاً للوصفية والحالية بعد غير المحض منهما وغير ذلك،.....

(قائم) خبراً مقدماً، و(زيد) مبتدأً مؤخراً. والجمهور يوجبون في كل من ذلك أن يكون مبتدأً، وما قبله خبراً<sup>(١)</sup>.

وقال الرضي في شرح الحاجية: الكوفيون يوجبون ارتفاع (زيد)، في نحو: في الدار زيد، و: قائم زيد، على الفاعلية، ولا يجوزون أن يكون مبتدأً، لا اعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ، مفرداً كان أو جملة، لئلا يتقدم الضمير على مفسره.

وليس بشيء، لأن حق المبتدأ التقديم، فالضمير متأخر تقديرًا، كما في: ضرب غلامه زيد.

وأما الأخفش فلا يوجب ذلك، بل يجوز ارتفاعهما بالابتداء أيضًا، إذ هو يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، لكنه لما أجاز إعمال الصفة بلا اعتماد، أجاز كون زيد في: قائم زيد، فاعلاً أيضًا، وله في جواز إعمال الظرف بلا اعتماد قولان، وذلك لأن الظرف أضعف في عمل الفعل من الصفة<sup>(٢)</sup>. (ش).

(١) نقلًا عن الشنواني. ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٧٩.

(٢) نقلًا عن الشنواني. ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٤٧).

ثَابِتٌ لِلظَّرْفِ: فَلَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِفِعْلِ زَمَانِيًّا كَانَ الظَّرْفُ أَوْ مَكَانِيًّا فَلَا أَوَّلَ نَحْوُ: ﴿وَجَاءَ وَآبَاهُمُ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦] فـ ﴿عِشَاءً﴾ ظَرْفُ زَمَانٍ مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿وَجَاءَ وَ﴾، وَالثَّانِي نَحْوُ: ﴿أَوْ أَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: ٩]، فـ ﴿أَرْضًا﴾ ظَرْفُ مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿أَطْرَحُوهُ﴾، وَإِنَّمَا نُصِبَتْ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، لِأَهَامِهَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا مَنكُورَةٌ مَجْهُولَةٌ. أَوْ بِمَعْنَى فِعْلٍ، فَالزَّمَانِيُّ نَحْوُ: «زَيْدٌ مُبَكَّرٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، وَالْمَكَانِيُّ نَحْوُ: .....

قوله: (ثابت للظرف)

فيه أنه - كما تقدّم - إذا كان العامل عامًّا وجب حذفه.

والجواب: أن المراد بالثبوت هنا، عدم التزلزل المقتضي للرسوخ، فليس عامًّا<sup>(١)</sup>.

قوله: ﴿وَجَاءَ وَآبَاهُمُ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]

تقدّم الكلام على الآية في صدر المقدمة، فإنه مثل بقوله: ﴿يَبْكُونَ﴾ للجملة الحالية.

قال الزمخشري في تفسير هذه الآية: «رُوي أن امرأة حاکمت إلى شريح فبكت، فقال له الشَّعْبِيُّ: يَا أَبَا أُمَيَّةَ أَمَا تَرَاهَا تَبْكِي؟ فَقَالَ: قَدْ جَاءَ إِخْوَةُ يَوْسُفَ يَبْكُونَ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَحْكُمَ إِلَّا بِمَا أَمَرَ أَنْ يَقْضِيَ مِنَ السَّنَةِ الْمَرْضِيَّةِ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿أَرْضًا﴾ [يوسف: ٩]

أي: مجهولة بعيدة عن العمران، وهو معنى تنكيرها وإخلائها من الوصف<sup>(٣)</sup>، ولذا

(١) الشنواني، بنحوه.

(٢) الكشف للزمخشري (٢/ ٣٣٢).

(٣) ينظر: الكشف للزمخشري (٢/ ٣٣٠).

«زَيْدٌ جَالِسٌ أَمَامَ الْخَطِيبِ» فالظرفان مُتَعَلِّقانِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، لِمَا فِيهِ مِنْ  
مَعْنَى الْفِعْلِ. وَمِثَالُ وَقُوعِهِ أَي: الظرف المَكَانِي صِفَةً بَعْدَ النِّكَرَةِ الْمَحْضَةِ:  
«مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ»، فـ«فَوْقَ غُصْنٍ» صِفَةٌ لـ«طَائِرٍ».

وَمِثَالُ وَقُوعِهِ حَالًا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ الْمَحْضَةِ: «رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ  
السَّحَابِ»، فـ«بَيْنَ السَّحَابِ» حَالٌ مِنْ «الْهَلَالِ».....

قال الشارح: (وإنما نُصِبَتْ) إلخ<sup>(١)</sup>، يشير إلى أن شرط نصب ظرف المكان، وهو الإبهام<sup>(٢)</sup>،  
تحقق هاهنا.

قوله: (نحو: زيدٌ جالسٌ أمام الخطيب)

في تقديم ظرف الزمان على المكان، «إشارةً إلى أن ظرف الزمان أصلٌ، بالقياس  
إلى ظرف المكان، لشدة احتياج الفعل إليه»<sup>(٣)</sup>، لأن دلالة الفعل عليه تضمينية، وعلى المكان  
التزامية.

قوله: (بين السحاب)

(١) ذهب الزمخشري والعكبري إلى أن (أرضاً) ظرف لـ (اطرحوه). أما ابن عطية فذهب إلى أن «(أرضاً)  
مفعول ثانٍ يأسقاط حرف الجر». وخطأ القول بأنها «نصب على الظرف، [...]، لأن الظرف ينبغي أن  
يكون مبهمًا، وهذه هنا ليست كذلك بل أرض مقيدة بأنها بعيدة أو قاصية ونحو ذلك فزال بذلك إبهامها،  
ومعلوم أن يوسف لم يخل من الكون في أرض، فبين أنها أرض بعيدة غير التي هو فيها قريب من أبيه».   
ينظر: الكشف للزمخشري (٢/ ٣٣٠) والبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢/ ٧٢٣) والمحرر الوجيز  
لابن عطية (٣/ ٢٢٢).

(٢) وفي شرط الإبهام، يقول ابن مالك (الخلاصة، البيت ٣٠٥):

وَكُلُّ وَفَتْ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٥٥.

ومثال وقوعه مُحْتَمِلًا لهما أي: للوصفية والحالية بعد غير المحضر منهما:  
«يُعْجِبُنِي الثَّمَرُ - بِالمثلثة - فَوْقَ الْأَغْصَانِ» و«رَأَيْتُ ثَمَرَةً - بِالمثلثة - يَانِعَةً فَوْقَ  
غُصْنٍ» فـ«فَوْقَ» في المِثَالَيْنِ يَحْتَمِلُ الوصفية والحالية.

أما الأول، فَلأنَّه وَقَعَ بَعْدَ الْمُعَرِّفِ بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ النِّكَرَةِ  
فَإِنْ رَاعَيْتَ مَعْنَاهُ جَعَلْتَ الظَّرْفَ صِفَةً لَهُ وَإِنْ رَاعَيْتَ لَفْظَهُ جَعَلْتَهُ حَالًا مِنْهُ.  
وَأَمَّا الثَّانِي، فَلأنَّه وَقَعَ بَعْدَ النِّكَرَةِ الْمُوصُوفَةِ بِ«يَانِعَةٍ»، وَالْمُنْكَرُ  
الْمُوصُوفُ قَرِيبٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَإِنْ لَمْ تَكْتَفِ بِالصِّفَةِ جَعَلْتَ الظَّرْفَ صِفَةً  
ثَانِيَةً، وَإِنْ اكْتَفَيْتَ بِهَا جَعَلْتَهُ حَالًا مِنَ النِّكَرَةِ الْمُوصُوفَةِ.

ومثال وقوعه خَبَرًا نَحْوُ: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]  
فِي قِرَاءَةِ السَّبْعَةِ: نَافِعٌ، ابْنُ كَثِيرٍ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَعَاصِمٌ، وَحَمَزَةُ،  
وَالْكَسَائِيُّ بِنَصْبِ ﴿أَسْفَلَ﴾ فـ﴿أَسْفَلَ﴾ ظَرْفٌ مَكَانٍ خَبَرٌ عَنِ ﴿الرَّكْبِ﴾

(بين) ظَرْفٌ مَعْنَاهُ: الْوَسْطُ، تَقُولُ: جَلَسْتُ بَيْنَ الْقَوْمِ، كَمَا تَقُولُ: وَسَطَ الْقَوْمِ. وَيُخْرَجُ  
عَنِ الظَّرْفِيَّةِ فَيَجْعَلُ اسْمًا مَعْرَبًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> [الإنعام: ٩٤].

قَوْلُهُ: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]

«قَالَ الْمَتَخَبُ فِي إِعْرَابِهِ: ﴿الرَّكْبُ﴾: مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ ﴿أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ فَهُوَ مَنْصُوبٌ  
الْلَفْظُ مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ، لِكُونِهِ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ، كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَ: الْقِتَالُ خَلْفَكَ، وَهُوَ  
نَعَتْ لظَرْفٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَالرَّكْبُ مَكَانًا أَسْفَلَ مِنْ مَكَانِكُمْ. وَقَدْ أُجِيزَ رَفْعُ (أَسْفَلَ)<sup>(٢)</sup>،

(١) برفع النون على قراءة أبي عمرو وغيره: (بينكم). ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٦٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤١١) ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤١٧) والدر المصون للسمين

ومِثَالُ وَقُوعِهِ صَلَةٌ: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩] فَ﴿مَنْ﴾ - بِفَتْحِ الْمِيمِ - اسْمٌ مَوْصُولٌ وَ﴿عِنْدَهُ﴾ صَلَّيْتُهَا.

ومِثَالُ رَفْعِهِ الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ: «زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ» فَ«مَالٌ» فاعِل «عِنْدَهُ»،  
لأنَّه اعْتَمَدَ عَلَى مُخْبِرٍ عَنْهُ، هَذَا هُوَ الرَّاجِحُ، .....

وفي الكلام على هذا حذف مضافٍ تقديره: وموضع الركب أسفل، و﴿مِنْكُمْ﴾: (مِنْ) صلة ﴿أَسْفَلَ﴾، لأنَّ فيه معنى التَّسافل. و﴿الرَّكْبُ﴾: جمع رَاكِبٍ في المعنى دون اللفظ. ومحلَّ الجملة: جَرٌّ، عطفاً على ﴿أَنْتُمْ﴾ المجرور بـ ﴿إِذْ﴾، يعني: وإِذْ الركب أسفل منكم. (ش) بتصرّف.

وإنَّما قال: (والركبُ جمعُ رَاكِبٍ في المعنى) إلخ، لأنَّه اسم جمع، ولا يضرُّ كونه له مفردًا، لأنَّ الغالب أن لا يكون له من لفظه مفرد، لا أنَّ ذلك واجبٌ، كما قلت في منظومة لي في ضبط الجمع واسم الجمع واسم الجنس:

ليس له من لفظه في الغالبِ      فردٌ وقد يكون نحو: رَاكِبٍ

قوله: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ [الأنبياء: ١٩]

قال الكواشي<sup>(١)</sup>: «﴿وَمَنْ عِنْدَهُ﴾: هم الملائكة، نسبوا إليه تشریفًا، لا أنَّه تعالى<sup>(٢)</sup>

(١) هو: أحمد بن يوسف، موفق الدين الكواشي، نسبته إلى كواشة قلعة بالموصل. المتوفى سنة ٦٨٠ هـ. له تفسيران: كبير سماه (التبصرة)، وصغير سماه (التلخيص). ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٣٨٥ / ١٥) وبغية الوعاة للسيوطي (٤٠١ / ١) وكشف الظنون (٤٥٧ / ١) والأعلام للزركلي (٢٧٤ / ١).

(٢) وصورة النص في مخطوطة التلخيص للكواشي (٢ / أ): **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** لكنه تحرف في مطبوعة (التلخيص للكواشي ٢ / ٢٠٨) إلى: «لأنَّه تعالى»!

ويجوزُ تقديرُهُما أي: الظرفِ والمرفوعِ بعدهُ مُبتدأٌ مؤخراً وخبراً مُقدِّماً،  
والجُمْلَةُ خبرٌ «زيد» والرابطُ بينهما الهاءُ من «عنده».

وكذلك الحكمُ إذا وقعَ بعدَ نفيٍ أو استنْهَامٍ نحو: «أعندَكَ زيدٌ؟»  
و«ما عندَكَ زيدٌ» فيأتِي في «زيدٌ» والجَهَانِ: ويأتِي في نحو: «عندَكَ زيدٌ»  
المَذْهَبَانِ المُتَقَدِّمَانِ، فيما إذا لم يَعتَمِدِ الظرفُ على شيءٍ ووقعَ بعدهُ مرفوعٌ،  
فمذهبُ البَصْرِيِّينَ إلا الأَخْفَشَ وجوبُ رَفْعِهِ على الإِيتِدَاءِ، والظرفُ خبرٌ  
مُقدِّمٌ، ومذهبُ الكُوفِيِّينَ والأَخْفَشَ جَوَازُ رَفْعِهِ على الشَّاعِلِيَّةِ، لأنهم  
لا يَشْتَرِطُونَ الإِعْتِمَادَ

في مكانٍ، ف «مَنْ»: مبتدأ، خبره «لَا يَسْتَكْبِرُونَ» أي: لا يتعاضمون، ويجوز أن تعطف  
«مَنْ» على «مَنْ» في قوله: «وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» [الأنبياء: ١٩] ويكون «لَا  
يَسْتَكْبِرُونَ» مستأنفاً<sup>(١)</sup>.

قوله: (ويجوز تقديرهما مبتدأ وخبراً)

إشارةً إلى الوجه المرجوح، أي: يجوز جعل (مال) مبتدأ مؤخراً، والظرف خبراً مقدِّماً  
عليه، فالجُمْلَةُ الظرفِيَّةُ خبرُ المبتدأ الثاني، والثاني مع خبره اسمِيَّةُ خبرِ المبتدأ الأول، فتحقق  
ثلاث جمل: كبرى وصغرى، وصالحة لهما وهي: الظرف مع متعلِّقه، بهذا تعلم ما في (م د)<sup>(٢)</sup>.



(١) التلخيص في تفسير القرآن العزيز للكواشي (٣/ ٢٠٨). نقلاً عن الشنواني.

(٢) يقصد قول المدايني (مخطوط): «جُمْلَةُ (زيد عنده مال) كبرى فقط، وجُمْلَةُ (عنده) صغرى فقط،  
وجُمْلَةُ (عنده مال) كبرى وصغرى باعتبارين على هذا الإعراب الثاني».



## الباب الثالث في تفسير كلمات كثيرة يحتاج إليها العرب

قوله: (الباب الثالث في تفسير) إلخ

التفسير: مأخوذ من الفسر، وهو الكشف والإظهار. وهو مقلوب السّفر<sup>(١)</sup>، يقال: أسفر الصّبح: إذا أضاء، وأسفرت المرأة عن وجهها: أزالَت النقاب عنه. ثم صار حقيقةً عرفيةً في الألفاظ التي<sup>(٢)</sup> يوضّح بها المعاني، والمناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه ظاهرة، لأنّ كلاًّ فيه معنى الظهور.

ومما يدل على أنّ التفسير عرفاً هو الألفاظ - قول الفقهاء: إنّ التفسير إذا كان أكثر من القرآن لا يحرم حمله على الجنب.

فإن قلت: الموجود في التفسير المحمول ليس هو الألفاظ، بل النقوش الدالة عليه.

فالجواب: أنّ السّعد في «شرح المقاصد» ذكر ما يدل على أنّ الألفاظ مكتوبة حقيقة عرفية حيث قال: «فإن قيل: المكتوب في المصاحف هو الصور والأشكال،

(١) ينظر: البرهان للزركشي (٢/ ١٤٧) والإتقان للسيوطي (٤/ ١٩٢ ط الهيئة المصرية). قال الراغب الأصفهاني (مقدمة جامع التفاسير ٤٧): «الفسر والسفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما. لكن جعل الفسر لإظهار المعنى المعقول. ومنه قيل لما نبئ عنه البول تفسرة وتسمى بها قارورة الماء. وجعل السفر لإبراز الأعيان للأبصار فقل: سفرت المرأة عن وجهها وأسفر الصبح وسفرت البيت، إذا كانسته». وعارض ذلك الألوسي (روح المعاني ١/ ٥) فقال: «والقول بأنه مقلوب السّفر مما لا يسفر له وجه».

(٢) (أ) و(ج): الذي.

.....

لا اللَّفْظ والمعنى.

قلت: بل اللَّفْظ، لأنَّ الكتابة تصوير اللَّفْظ بحروفٍ هجائية.

نعم المثبت في المصاحف هو الصُّور والأشكال»<sup>(١)</sup>.

وحيثُ فالمراد بالتفسير هاهنا: هو الألفاظ التي يُعبر بها عن المعاني، لا التبيين كما وهم، سواء كانت تلك المعاني حقائق للكلمات، كالمعاني المستفادة من التعريف، أو معاني عارضة لها، كالأحكام المأخوذة من القضايا والهيئات ممَّا سيذكره المصنّف في هذا الباب.

فكلمة (في):

إمّا تعليلية، أي: الباب الثالث معقودٌ لأجل ذكره هذه العبارات، أو سببية، أي: حصل له هذا التآلف المخصوص، بسبب اشتماله على هذه العبارات، إذ الهيئة عارضةٌ للمركّب، مسببةٌ عن اجتماع أجزائه.

أو ظرفية، بأن يلاحظ في المظروف أعني: الباب بمعنى الألفاظ - الهيئة الاجتماعية، وفي الظرف الذي هو العبارات - التفصيل. فهو من ظرفية الكلّ في الجزء بمعنى: اشتماله عليه، لا من ظرفية الكلّي في الجزئي، لئلا يلزم أن كلّ مسألة من هذا الباب يُخبر عنها به، وهو باطل.

وقوله: (كلمات): جمع قلة، ولمّا كان يتوهم أنّه مستعملٌ في حقيقته قبل الالتفات إلى قوله: (وهي عشرون)، دُفِعَ التوهم ابتداءً للوصف بـ (كثيرة)<sup>(٢)</sup>، فأفاد أنّ جمع القلة هنا

(١) شرح المقاصد للفتازاني (٤ / ١٥٣).

(٢) قال الزرقاني (مخطوط): «(كثيرة) إشارة إلى جواب سؤال تقديره: جمع السلامة عند سيويه من جموع القلة، والحروف هنا عشرون حرفاً، وجمع القلة ينتهي إلى عشرة خاصة، وكان المناسب التعبير بجمع =

.....

مستعملٌ في جمع الكثرة مجازاً، لأنه كلمةٌ استعملت في غير ما وُضعت له، وكلّ كلمةٍ كذلك، فهي مجاز.

وأما كون كلمةٍ لم يُوضَع لها جمعُ الكثرة، فشيءٌ آخر لا يقدح في تحقق المجاز، ألا ترى أنهم استعاروا لفظة (في)، للارتباط الواقع بين الدال والمدلول، مع أن ذلك الارتباط لم يُوضَع له حرفٌ يدلّ عليه حقيقةً.

وبما تلوناه عليك تندفعُ شكوكُ عَرَضت للناظرين هنا، كقول بعض الشراح: إن الذي ذكره المصنّف في هذا الباب «لا يَصْدُقُ عليه التفسير لا لغةً ولا اصطلاحاً»<sup>(١)</sup>. وقول (م د) تبعاً لـ (ق): إن إطلاق (كلمات) هنا على جمع الكثرة حقيقة، لأن (كلمة) ليس لها جمع كثرة<sup>(٢)</sup>. وقول (ق) أيضاً: إن «الباب عبارة عن الألفاظ الآتية، فيكون التفسير الذي هو المعنى ظرفاً للألفاظ». وكذلك قوله: «إن التفسير هو بيان المفهوم، فيرد عليه أنه يذكر في هذا الباب أحكاماً أخرى، فكان الأولى أن يقول: وذكر بعض أحكام الكلمات»<sup>(٣)</sup>، فتأمل مُنصفاً.

= الكثرة. وأجاب: بأن استعمال جمع القلة مراد به جمع الكثرة مجازاً.

(١) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة. نقلاً عن: شرح قواعد الإعراب للكافجي ٢٦٣.

وجاء في حاشية (أوثق الأسباب لابن جماعة، مخطوط ل ٣٨ / ب): «إذ المذكور بعد ذلك من قبيل إعطاء الأحكام لا التصوير والتوضيح، إلا أن يقال أنه تقرير بالحكم ويغترف فيه مثل ذلك، ولو على من يجوز التعريف بالأعم ويكون المقصود التمييز باعتبار ما، والخلف لفظي».

(٢) قال الزرقاني: «وتحقيق هذه المسألة أن الفرق بين جمع القلة وجمع الكثرة إنما يحصل إذا كان الجمعان موضوعين، فيكون استعمال جمع الكثرة في جمع القلة مجازاً، وكذلك العكس، وأما إذا لم يكن إلا جمعاً واحداً فهو مشترك فيكون استعماله في كلّ منهما حقيقة، وهو هنا كذلك، إذ لم يوجد جمع غيره، وأما الكلم فهو اسم جنس جمعي ويمكن أن يحمل كلام الشارح على هذا والله أعلم».

(٣) الزرقاني.

يكثر في الكلام دورها وَيَقْبُحُ بالمُعَرَّبِ جهلها. وهي عشرون، .....

قوله: (يحتاج إليها المُعَرَّب)

أي: من حيث وصفه بكونه مُعَرَّباً<sup>(١)</sup>، من قبيل أن تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية، فأفاد أن الاحتياج ليس لجميع الأشخاص حتى يشمل الفقيه أو المنطقي مثلاً.

فقول الشارح بعد: (ويَقْبُحُ بالمُعَرَّبِ جهلها)، تعليل للاحتياج، وتقديمه الجار والمجرور للسجع، فالباء للملابسة، والجار متعلق بمحذوف حال أي: حال كون ذلك القبح متلبساً بالمُعَرَّب.

قوله: (يكثر في الكلام دورها)

في (ق): «واقع موقع التعليل للاحتياج»<sup>(٢)</sup>. ولك أن تقول، وهو أدق: إن هذا بيان لجهة كثرة، غير الجهة التي تعرض لها المصنف بقوله: (وهي عشرون) أي: إن كثرتها بسبب وقوعها في تراكم كثيرة، وهي بهذا الاعتبار لا تنحصر، فقول المصنف بعد: (وهي عشرون)، بيان لجهة كثرتها في نفسها، بقطع النظر عن وقوعها في التراكم.

قوله: (دورها)

أي: دورانها<sup>(٣)</sup> أي: تكررهما على الألسنة.

قوله: (وهي)

أي: الكلمات المحتاج إليها المبوبة لها هذا الباب، لا جميع الكلمات المحتاج

(١) قال الزرقاني (مخطوط): «قوله: (المُعَرَّب) أي: المطبق الجزئيات على الكليات إذ من جملة اطلاقات الإعراب التطبيق المذكور».

(٢) الزرقاني.

(٣) أي: استعمالها. وتأتي في سياق الكثرة والشهرة والشيوع.

بل اثنتان وعشرون كلمة وهي ثمانية أنواع.

عدد أبواب الجنة .....

إليها<sup>(١)</sup>، لأن الدليل على الاختصار على هذا العدد - الاستقراء، وهو ظني، غاية ما يفيد عدم علم سواها لا عدم وجودها، فلا يمنع وجود كلمة غيرها يحتاج لها<sup>(٢)</sup>.

قوله: (بل اثنتان وعشرون)

لأن النوع الأول مشتمل على خمس كلمات بجعل (أبدًا) قسم مستقل، لمخالفتها لـ (عوض) في بعض الوجوه، والمصنف جعلها ملحقة بها، والثاني على كلمة، والثالث على سبع، والرابع على

أربع، والخامس على كلمتين، والسادس على واحدة، وكذا كل من السابع والثامن، فالجملة: اثنتان وعشرون.

ثم إن النوع الأول بمقتضى عدد المصنف وجعل (أبدًا) ملحقة بـ (عوض) مشتمل على أربعة، اثنان منها اسمان، واثنان منها حرفان، وآخرهما لتقدم الاسم شرفًا، والاسمان كل واحد منهما ظرف زمني، ولما كان الماضي سابقًا على المستقبل بوجوده، قدم (قطًا) على (عوض)، ثم الحرفان مشتركان في أن كلاهما حرف جواب، لكن لما كانت (أجل) أكثر ماصدقا، ولكونها تكون تصديقًا للخبر الموجب دون (بلى)، قدمت على (بلى)، فلم يبق لها إلا التأخير، فهذا صنع غريب وسوق عجيب.

قوله: (عدد أبواب الجنة)

(١) الزرقاني.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافجي ٢٦٣.

أحدها أي: ما جاء على وجه واحد لا غير .....

في (ش): «ليس الحامل للمصنّف في جعلها ثمانية موافقة أبواب الجنة، وإنما هي ثمانية بحسب أحوالها، فاتّفق ذلك».

وكأنه اعتراض على الشّارح في أنّه كان الأولى له أن يقول: بحسب الاستقراء، لكن في (ق): ما يفيد عدم الحصر، حيث قال: «إنّ المصنّف اقتصر على الأنواع الثمانية قصداً منه أنّه بكلّ نوع ينتهي يفتح له باب من أبواب الجنة، إذ هو ملخّص فيه، فيرتجي ذلك».

قوله: (لا غير)

فيه أنّها<sup>(١)</sup> تجيء أيضاً بمعنى: (حسب)، وهي مبنية في هذه الحالة أيضاً، وإن كانت (حسب) معربة، لأنّها موضوعة على حرفين، لكن لا على مذهب الشاطبي، المشتراط في موجب البناء أن يكون ثاني الحرفين حرف لين<sup>(٢)</sup>. وبمعنى: يكفي فيقال: قطني، بنون الوقاية كما يقال: يكفيني، وحينئذ لا يصحّ الحصر.

والجواب: أنّ الحصر منظور فيه للغة الفصحى وهي: بفتح القاف وتشديد الطاء. لا أنّ ذلك الحصر باعتبار ذاتها فيفسد، فـ (قَطُ) بمعنى: حسب، وكذلك بمعنى: يكفي، مفتوحة القاف ساكنة الطاء.

قال الفناري: «حكى في القاموس عن السيرافي، أنّ الحذف إنّما يُستعمل إذا كان (إلا) و(غير) بعد (ليس)، ولو كان غيرها مكانها من ألفاظ الجحود لم يجر الحذف، ولا يتجاوز ذلك مورد السماع<sup>(٣)</sup>. وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في المغني: بأن قولهم: (لا غير) لحن<sup>(٤)</sup>».

(١) أي: قط.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي (١ / ٧٥).

(٣) شرح كتاب سيويه للسيرافي (٣ / ٩٢) والقاموس المحيط للفيروزابادي (٤٥٣ غير).

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ٢٠٩.

.....

والمختار أنه يجوز، فقد حكى ابن الحاجب (لا غير)، وتبعه في ذلك شارحوا كلامه.  
وفي المفصل حكاية (لا غير) و(ليس غير)<sup>(١)</sup>، وأنشد ابن مالك في شرح التسهيل في باب  
القسم مستشهداً على جوازه:

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تُسأل<sup>(٢)</sup>  
وهو ثقة<sup>(٣)</sup> لا يستشهد إلا بشاهد عربي<sup>(٤)</sup>.

إذا علمت هذا ف (لا غير) هنا إما للمصنف<sup>(٥)</sup>، فاستعماله راداً على نفسه، وإما  
للشارح<sup>(٦)</sup> فيكون مخالفاً للمصنف، وإنما تشككت في أنها لأحدهما، لعدم وقوعي على  
نسخة صحيحة، وأنها في نسختين مكتوبة بالحرمة، فليُنظر<sup>(٧)</sup>.

(١) المفصل للزمخشري (٩١، فصل حذف المستثنى).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٩ / ٣) وينظر: القاموس المحيط للفيروزابادي (٤٥٣ غير).

(٣) «ثقة» تحرف إلى: «لغة»، في مطبوعة (حاشية المطول لحسن جلبي الفناري ٣٨٢). وصورة النص في  
(مخطوط حاشية المطول للفناري، نورعثمانية برقم ٤٤٠٥، لوحة ٢٤٧ / ب) كالآتي:



(٤) حاشية المطول لحسن الجلبي (ويُعرف بالفناري) ٣٨٢.

(٥) أي: ابن هشام.

(٦) أي: خالد الأزهرى.

(٧) شكُّ العطار في محلّه، ف (لا غير) ليست من كلام ابن هشام، فقد خلت منها مطبوعة (الإعراب عن قواعد  
الإعراب بتحقيق العبيدي ٩٣ وبتحقيق علي فودة ٦٥)، وجاءت (لا غير) من كلام الشارح خالد الأزهرى  
في (موصل الطلاب)، فقد ظهرت بالسواد في النسخة المكية (المؤرخة سنة ٩٢٢هـ)، وهذه صورتها:

بالحاجب على وجه واحد غير موافقاً حليها

وَهُوَ: أَرْبَعَةٌ: أَحَدُهَا: «قَطُّ» بِفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَضَمِّهَا .....

قوله: (أحدها: قَطُّ)

قدّم هذا النوع على غيره، لكونه منه بمنزلة الجزء من الكلّ، لأنّ ما جاء على وجه واحد، كالجزء ممّا جاء على وجهين، أو أكثر.

وأصل (قَطُّ) كما في الرّومي: (قَطُّط)، بفتح القاف وضم الطاء الأولى وسكون الثانية، فلما سُكِّنَ الأوّل<sup>(١)</sup> للإدغام، جُعِلَ الثّاني مُتَحَرِّكًا بحركته.

وظاهره: أنّ هذه الحركة حركة بنية لا بناءية، مع أنّها من الثّاني، وقد يقال: معنى قوله: «جُعِلَ الثّاني متحرّكًا» إلخ، أنّه بُنِيَ على حركةٍ مماثلةٍ للحركة التي كانت على السّابق قبله.

قيل: إنّما بُنِيَ على الضّم «للمبالغة في المعنى، لأنّ زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى، فكذلك قوّة اللفظ»<sup>(٢)</sup>، أي: بسبب تحرّكه بحركةٍ قويّةٍ تقتضي قوّة معناه، وهو غريب.

وفي المُعْنَى: بُنِيَ (قط) «لتضمّنها معنى (مُذ) و(إلى)، إذ المعنى: مذ أن خلقت إلى الآن، وعلى حركةٍ لثلاً يلتقي ساكنان، وكانت الضّمة تشبيهاً بالغايات»<sup>(٣)</sup>.

وفي الرّومي: «بُنِيَ، لتضمّنها معنى لام التعريف، لأنّ معناها: استغرق الزّمان الماضي جميعه».

(١) في طبعة: الصحاح للجوهري (٣/ ١١٥٣ قطط) تحرفت: «الأول»، إلى: «الثاني»! من كلام الكسائي. وصورة النص في (مخطوطة الصحاح، مراد ملا ١٧٧٣، لوحة ١١٠ / ب) كالآتي:

سُتَجِنَ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ لِلْإِدْغَامِ

(٢) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي (التخميم ٢ / ٢٨٦). نقلاً عن الرّومي.

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ٢٣٣.

في اللُّغَةُ الْفُصْحَى فِيهِنَّ، وَهِيَ اللُّغَةُ الْأُولَى.

وَالثَّانِيَةُ: فَتْحُ الْقَافِ وَتَشْدِيدُ الطَّاءِ مَكْسُورَةً عَلَى أَصْلِ التِّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

وَالثَّالِثَةُ: إِتْبَاعُ الْقَافِ لِلطَّاءِ فِي الضَّمِّ.

وَالرَّابِعَةُ: تَخْفِيفُ الطَّاءِ مَعَ الضَّمِّ.

وَالْخَامِسَةُ: تَخْفِيفُ الطَّاءِ مَعَ السَّكُونِ.

قوله: (في اللُّغَةُ الْفُصْحَى)

تَأْنِيثُ الْأَفْصَحِ، فَيُفِيدُ ثُبُوتَ الْفَصَاحَةِ لِبَاقِي الْأَوْجِهَةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، إِذْ لَا مُوجِبَ لِعَدَمِهَا فِيهَا.

قال (ق): من ظرفية الجزء في الكل<sup>(١)</sup>.

وهو مبني على أَنَّ اللُّغَةَ اسْمٌ لِلْأَلْفَاظِ الَّتِي يُعْبَرُ بِهَا عَنِ الْمَعَانِي، وَعَلَى مَا حَقَّقَهُ بَعْضُ أَشْيَاخِنَا مِنْ أَنَّ اللُّغَةَ هِيَ الْإِسْتِعْمَالُ<sup>(٢)</sup>، فَمِنْ ظَرْفِيَّةِ الْمُتَعَلِّقِ فِي الْمُتَعَلِّقِ، إِذْ الْإِسْتِعْمَالُ

(١) قال الزرقاني (مخطوط): «قال المصنف: (في اللُّغَةُ الْفُصْحَى) اللُّغَةُ - بحسب العقل - عامة صادقة بنقط وغيرها، فهو من جعل الكلّي ظرفاً لجزئيّه».

(٢) البحث في (الإستعمال) هو بحث عن طبيعة اللُّغَةِ الاجتماعية، بعيداً عن مذهب (الوضع) في نشأة اللُّغَةِ، سواء أكان الواضع هو الله - سبحانه - فيوصف الوضع بأنه (وحي) أو (توقيف)، أم كان الواضع بشرياً فيوصف بأنه (تواطؤ) و(اصطلاح).

قال ابن خلدون (المقدمة ٢ / ٤٨٢): «واعلم أَنَّ النُّقْلَ الَّذِي تُثَبِّتُ بِهِ اللُّغَةُ، إِنَّمَا هُوَ النُّقْلُ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوا هَذِهِ الْأَلْفَاظَ لِهَذِهِ الْمَعَانِي، لَا تَقُلْ: إِنَّهُمْ وَضَعُوهَا لِأَنَّهُ مُتَعَذِّرٌ وَبَعِيدٌ، وَلَمْ نَعْرِفْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ».

وقال د. رمضان عبد التواب (المدخل إلى علم اللُّغَةِ ١١١): «وليس لهذا المذهب [أي: مذهب الاصطلاح]، أي سند عقلي أو نقلي أو تاريخي، بل إنَّ ما يقرره ليتعارض مع النوااميس العامة، التي تسير عليها النظم الاجتماعية، فعهدنا بهذه النظم أنها لا ترتجل ارتجالاً، ولا تخلق خلقاً. بل تكون بالتدريج =

## وهي في اللُّغَاتِ الْخَمْسِ.....

متعلّق بهذه الكلمة كغيرها.

قوله: (في اللُّغَاتِ الْخَمْسِ)<sup>(١)</sup>

«فيه نظر، وذلك لأنّ الغرض من قول المصنّف: «ظرفٌ لاستغراق ما مضى من الزّمان» الحصر.

كما يشير إليه قول الشّارح، فلا تستعمل إلّا في الماضي، فيلزم على تقرير الشّارح أنتكون (قط)

بلغاتها الخمس لازمة للاستعمال في الزّمان الماضي، مع أنّ اللّغة الخامسة وردت بمعنى: يكفي.

ففي الحديث: «قَطُّ قَطُّ»<sup>(٢)</sup>. فكان المناسب أن يقول: وهي - أي: (قطُّ) - في اللّغة

= من تلقاء نفسها.

(١) وهي: (قَطُّ) بفتح القاف وتشديد الطاء المضمومة، و(قَطُّ): بفتح القاف وتشديد الطاء مع الكسر، و(قُطُّ): بضم القاف إبتاعاً لضم الطاء المشددة، و(قَطُّ): بفتح القاف وتخفيف الطاء المضمومة، و(قَطُّ): بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنة. وهذا ضبط لأربع منها في تسهيل الفوائد لابن مالك (مخطوطة آياصوفيا ٤٤٥٥) صورة لأربعة منها:

## نَطْرُوتْ وَنَطْرُوتْ وَنَطْرُوتْ

وفي حواشي التسهيل لابن هشام (لوحة ١٩٩ / ب): «وقد يكون الأول (قَطُّ) المكسورة، لالتقاء الساكنين وتسقط (قَطُّ) لأنها الأصل». وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (١ / ٥١٨) والتذيل والتكميل لأبي حيان (٨ / ١٣).

(٢) ضبطت (قط قط) في شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٣٧): بسكون الطاء وكسرها، مع ياء وبدون ياء. وضُبطت في كتب الحديث، بالوجهين معاً: سكون الطاء وكسرها. مسند أحمد (١٣ / ١٥٠ برقم ٧٧١٨) الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري ٦ / ١٣٨ برقم ٤٨٤٩ و ٤٨٥٠) والمسند الصحيح المختصر =

ظَرَفٌ لاسْتِغْرَاقٍ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ مُلَازِمٌ لِلنَّفْيِ، .....

الفصحى، ويكون في المفهوم تفصيل: فتارة تكون ظرفاً خاصة<sup>(١)</sup>، وذلك في غير اللغة الخامسة، «وتارة لا تكون كذلك»<sup>(٢)</sup>، وهي اللغة الخامسة. (ق) ببعض زيادة.

قوله: (لاستغراق) إلخ

ليس صلة ظرف، إذ الظرف ليس للاستغراق، بل متعلق بمحذوف أي: موضوع، واللام تعليلية لا صلة حتى يلزم أنها وُضعت للاستغراق، بل الاستغراق عَرَضٌ بوقوعها في سياق النفي، وهي موضوعة للزمان الماضي، كما يؤخذ من كلام الجوهري حيث قال: (عَوَض) للزمان المستقبل، كما أن (قَطَّ) للزمان الماضي<sup>(٣)</sup>.

وفي كلام الرومي (ك) ما يفيد أنها موضوعة لمطلق الزمن، حيث قال (ك): إنه «موضوع للزمان، ليدل على الزمان الماضي المستغرق لنفي الفعل الماضي، لوقوعه في سياق النفي»<sup>(٤)</sup>.

ولك أن تقدّر المتعلق: مستعملة، وهو وإن كان لا يتعدى باللام، لكن يضمن معنى الإشارة، فعليه تكون اللام صلة، لا تعليلية، والأول أولى.

قوله: (ملازم للنفي)

= (صحيح مسلم ٤ / ٢١٨٦ - ٢١٨٧ برقم ٢٨٤٦).

(١) الزرقاني.

(٢) الزرقاني.

(٣) قال عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب، مخطوط لوحة ٣٩ / أ): «وعندي العموم ليس من الوضع، بل من كونه في سياق النفي [...] ويؤيد ما بحثه قول الجوهري و(قط) معناها الزمان». ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٦٩ والصحاح للجوهري (٣ / ١٠٩٣، عوض).

(٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٦٦.

تَقُولُ: «هَذَا الشَّيْءُ مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ» أَي: لَمْ يَصْدُرْ مِنِّي فِعْلُهُ فِي جَمِيعِ أَزْمِنَةِ الْمَاضِي. وَاشْتِقَاقُهَا مِنَ الْقَطِّ، وَهُوَ الْقَطْعُ، فَمَعْنَى: «مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ» مَا فَعَلْتُهُ فِيمَا انْقَطَعَ مِنْ عُمْرِي، لِانْقِطَاعِ الْمَاضِي عَنِ الْحَالِ، وَالِاسْتِقْبَالِ، فَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمَاضِي.

«قال صاحب التسهيل: ملازمته للماضي دائماً<sup>(١)</sup>، ولم أطلع على خلافه، وللتنقي أكثرى. وربما يستعمل بدونه سواء كان لفظاً أو معنى نحو: كنتُ أراه قطّ، أي: دائماً. وقد تستعمل بدونه لفظاً لا معنى نحو: هل رأيت الذئب قطّ.

هذا هو الحق، لكنّ المصنّفين من المحقّقين، استعملوه في تراكيبهم في جانب المضارع، مع نهيهم في مصنّفاتهم. قال الزمخشريّ في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً﴾ [البقرة: ٢٢]، لمن لا يصلح أن يكون ندّاً قطّ<sup>(٢)</sup>. فقال الفاضل التفتازاني: و(قطّ) استعمله المصنّف في المستقبل تجوّزاً وتسامحاً، ولم يقل: غلطاً ولحنًا، ومع هذا قد استعمله في تراكيبه كثيراً، خصوصاً في المطوّل، قال في تعريف الفصاحة: أو لا تطلق قطّ<sup>(٣)</sup>. وفي باب الإسناد الخبري: ولا يجتمعان قطّ. أفاده الرّوميّ.

قوله: (من عُمري)

بيان لـ (ما)، وهي للتبعيض، أي: في الزّمان الذي ذهب، الذي هو بعض عمري.

(١) ينظر: تسهيل الفوائد لابن مالك ٩٥ وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٢١).

(٢) ينظر: الكشاف للزمخشري (١/ ٧٩).

(٣) المطول للتفتازاني (١٥٢ ط العلمية).

وقول العامة: «لا أفعله قط» لحن، أي: خطأ، لأنهم استعملوها في المستقبل، وذلك مخالفاً للوضع والاشتقاق، وسماه لحنًا، لما فيه من تغيير المعنى، .....

قوله: (لحن)<sup>(١)</sup>

قال الحريري في درة الغواص: «وهو أفحش الخطأ، لتعارض معانيه وتناقص الكلام فيه»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وسماه لحنًا)

جواب عما يقال: إن «اللحن هو الخلل الكائن فيما يتعلق بالإعراب»<sup>(٣)</sup>، أما ما يتعلق باستعمال اللفظ في غير مدلوله الأصلي فليس لحنًا، بل خطأ»<sup>(٤)</sup>.

وحاصل الجواب: أن تسمية هذا لحنًا تسمح، وكأنه شبه الخطأ في الاستعمال بالخطأ في الإعراب، بجامع العدول عن الصواب في كل، كما يشير إليه<sup>(٥)</sup>.

(١) اعترض عليه عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب، مخطوط لوحة ٣٩) فقال: «وما ذكره من اللحن مشكل غير صحيح، وذلك لأن قصاره أنهم استعملوا اللفظة في غير ما وضعت له فيكون مجازًا، ولا مانع من ذلك، فكيف يكون لحنًا. [...] قلت: وجعله ذلك من قبيل اللحن وهم عجيب، إذ اللحن إنما الخلل الكائن فيما يتعلق بالإعراب، أما ما يتعلق باستعمال اللفظ في غير مدلوله الأصلي فليس كذلك قطعًا وهو مقتبس لذلك من الجوهري لكن عبارة الجوهري أسلم حيث عبر به (لا يجوز) فاعلم ذلك». ورد عليه الشهاب الخفاجي (شرح درة الغواص ٩٩) فقال: «وليس بشيء، لأن اللحن بمعنى مطلق الخطأ، وهم كثيرًا ما يستعملونه بهذا المعنى». وينظر: خزانة الأدب للبغدادى (٧ / ١٢٨).

(٢) درة الغواص للحريري ١٣ (ط لايزك).

(٣) ينظر: الصحاح للجوهري (٦ / ٢١٩٣، لحن).

(٤) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط).

(٥) قال الكافجي (شرح قواعد الإعراب ٢٦٧): «فإن قلت: لا يكون اللحن في الاستعمال، بل في الإعراب، =

يُقَالُ لِلْمُخْطِئِ: لَاحِظٌ، لِأَنَّهُ يَعْدِلُ بِالْكَلَامِ عَنِ الصَّوَابِ.

قوله: (يقال للمخطئ: لائح، لأنه يعدل)

واعترض على جعله لائحاً، بأن «قصارى ذلك استعمال اللفظ في غير ما وُضع له، فيكون مجازاً»<sup>(١)</sup>، علاقته: المجاورة في الخيال<sup>(٢)</sup> لأن المستقبل مجاورٌ للماضي، أو الضدية لأنه مقابل له. وعدم النقل عن أهل اللغة لا يمنع ذلك، إذ العلاقة لا يشترط سماع شخصها، بل سماع النوع كافٍ.

ويؤيد البحث ما تقدم نقله عن السعد والزمخشري في استعمال ذلك.

وأجاب (ك): بأن استعماله في جانب الماضي، قد ثبت عند أرباب اللغة، ولم يثبت استعماله مع المضارع. ويكفي في ذلك استقراء كلامهم وتتبع كتبهم، على أن استعماله مع المضارع قول العامة، وكلامهم ملحق بأصوات الحيوانات عند البلغاء، فلا يكون معتبراً أصلاً، سواء وافق الحقيقة أو المجاز، والمصنفُ بصدد إثبات اللغة. فإذا من مقصوده: أن هذه اللغة لا تثبت بمجرد قول العامة، وإن كان يفيد معنى عندهم، كالكلام المحرّف، لأنّ فهم معاني كلامهم صار بمنزلة التواطؤ والاصطلاح بينهم<sup>(٣)</sup>. انتهى بزيادة وتغيير.

= كما قال الجوهري: اللحن الخطأ في الإعراب. قلت: سلّمناه، لكن استعمل ههنا في الخطأ في الاستعمال على سبيل المجاز.

(١) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط).

(٢) قال عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب، مخطوط): «فإن قلت: فما العلاقة؟ قلت: المجاورة الخيالية».

وفي حاشية مخطوطة (أوثق الأسباب): «وهي إطلاق أحد الضدين على الآخر لما بينهما من التلازم في الذهن والتقارب في صفحة الذهن والتجاور في خزانة الخيال».

(٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٦٨.

الثاني: عَوْضُ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَإِهْمَالِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ وَتَثْلِيثِ آخِرِهِ وَاعْجَابِهِ، وَهُوَ ظَرْفٌ لَا سِتْغِرَاقٍ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ غَالِبًا، وَسُمِّيَ الزَّمَانُ عَوْضًا، لِأَنَّهُ كُلَّمَا ذَهَبَتْ مُدَّةُ عَوْضَتِهَا مُدَّةٌ أُخْرَى، أَوْ لِأَنَّهُ أَيْ: الزَّمَانُ يُعَوِّضُ مَا سَلَبَ فِي زَعْمِهِمُ الْفَاسِدِ وَاعْتِقَادِهِمُ الْبَاطِلِ. وَهُوَ مُلَازِمٌ لِلنَّفْيِ

قوله: (وَتَثْلِيثِ آخِرِهِ)

بالحركات الثلاث للبناء<sup>(١)</sup>. فبناؤه على الضم كـ (قَبْلُ)، وعلى الكسر كـ (أَمْسٍ)، وعلى الفتح كـ (أَيْنَ)<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وسمي الزمان عوضًا) إلخ

وذلك لأنَّ التَّعْوِيزَ إعطاء العِوَضِ، تقول: فلان عَوَّضَنِي، إذا أعطاك العِوَضَ، فالمقصود أنَّ الزَّمان إذا مضى جزءٌ منه جاء آخرٌ بدله<sup>(٣)</sup>.

(١) (عَوْضُ) بالحركات الثلاث في الضاد، بلا تنوين.

واقصر والجوهري والأزهري تبعًا لأبي عبيد، على: الضم والفتح. ولا يُعْتَر بنقل الكسر في (عوضٍ) عن أبي عبيد في (الغريب المصنف ٢ / ٤٧٥ طبعة الفيحاء)، فقد جاء مدرجًا من كلام أحد الرواة، وهو أبو الحسن الطوسي، نقل كسر (عوضٍ) عن غير أبي عبيد. وصورته (الغريب المصنف، مخطوطة ل ٣٧٤)

كالآتي:



ينظر: الصحاح للجوهري (٣ / ١٠٩٣) وتهذيب اللغة للأزهري (٣ / ٦٩) والقاموس المحيط للفيروزابادي (٦٤٨، عوض) الدرر المُنْبَثَّة في الغرر المثلثة للفيروزابادي ١٥٤.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٦٩.

(٣) قال أبو عبيد (الغريب المصنف ٢ / ٤٧٥): «و(عَوْضُ): الدهر».

وقال ابن جني (الخصائص ١ / ٢٦٦): «وينبغي أن تعلم أنَّ العِوَضَ من لفظ (عَوْضُ) - وهو =

تَقُولُ أَنْتِ: «هَذَا الشَّيْءُ لَا أَفْعَلُهُ عَوَضُ» أَي: لَا يَصْدُرُ مِنِّي فِعْلُهُ فِي  
جَمِيعِ أَزْمِنَةِ الْمُسْتَقْبَلِ. وَهُوَ مَبْنِيٌّ، فَإِنْ أَضْفَتُهُ أَعْرَبْتُهُ وَنَصَبْتُهُ عَلَى  
الظَّرْفِيَّةِ، .....

قوله: (تقول أنت)

قُدِّرَ الضَّمِيرُ، لئَلَّا يَحْرَفَ (تقول) الكائن بقاء الخطاب، بالنون وبالياء التَّحْتِيَّةِ. وقوله:  
(هذا الشَّيْءُ) زاده لأجل إرجاع ضمير (أَفْعَلُهُ) له، إذ ليس له مرجعٌ في كلام المصنّف.

قوله: (وهو مبني)

أَي: كَمَا أَنَّ (قَطًّا) كَذَلِكَ، وَبِنَاوِهَا عَلَى الضَّمِّ فِي اللَّغَةِ الْفَصْحَى. فَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى:  
(قَدْ)، فَمَبْنِيَّةٌ عَلَى السَّكُونِ<sup>(١)</sup>.

قوله: (على الظرفية)

فِيهِ: أَنَّهُ مَا الْمَانِعُ مِنْ كَوْنِ هَذِهِ الْفَتْحَةِ فَتْحَةً بِنَاءٍ، وَمِنْ أَيْنَ لَنَا أَنَّهَا فَتْحَةٌ إِعْرَابٍ؟  
وَالْجَوَابُ: أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى الْفَتْحِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ، وَاخْتَلَفُوا فِيهِ عِنْدَ عَدَمِهَا<sup>(٢)</sup>، فَدَلَّ

= الدهر - ومعناه، قال الأعشى:

رَضِيعِي لِيَا نِ لَذِي أُمُّ تَقَاسَمَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوَضَ لَا نَتَقَرُّ  
وَالْتَقَاوَهُمَا أَنَّ الدَّهْرَ إِنَّمَا هُوَ مَرُورُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَتَصَرُّمُ أَجْزَائِهِمَا، فَكَلَّمَا مَضَى جُزْءٌ مِنْهُ خَلَفَهُ جُزْءٌ آخَرُ  
يَكُونُ عَوَضًا مِنْهُ. فَالْوَقْتُ الْكَائِنُ الثَّانِي غَيْرُ الْوَقْتِ الْمَاضِي الْأَوَّلِ، فَلِهَذَا كَانَ الْعَوَضُ أَشَدَّ مُخَالَفَةً  
لِلْمَعْوَضِ مِنْهُ مِنَ الْبَدَلِ.

(١) الرزقاني.

(٢) ينظر: تحفة الغريب للدمايني (١/ ٥٣٤). وهذا جواب ابن هشام الأنصاري في حواشي التسهيل

(مخطوطة مراد ملا ١٦٥٨، لوحة ١٩٩ / ب)، وصورته الآتية:

فَقُلْتُ: «لَا أَفْعَلُهُ عَوَضَ الْعَائِضِينَ» كَمَا تَقُولُ: «دَهْرُ الدَاهِرِينَ» وَمِنْ غَيْرِ  
الْغَالِبِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ مِنْ أَنَّ «عَوَضَ» .....

هذا على أنها فتحة إعراب.

قوله: (عَوَضَ الْعَائِضِينَ)<sup>(١)</sup>

قال السيد عبد الله في شرح اللباب: «عَوَضَ الْعَائِضِينَ أَي: دَهْرُ الدَاهِرِينَ. والدَّاهِرِ  
والعائض: الَّذِي يَبْقَى عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ»<sup>(٢)</sup>، فكأنَّ المعنى: مَا بَقِيَ فِي الدَّهْرِ دَاهِرٌ»<sup>(٣)</sup>.

«مضاف العائضين»  
بإضافة دهر الداهرين  
للمعنى الذي هو  
الذي يبقى على وجه الأرض  
والداهر هو الذي  
يذهب

قال عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب، مخطوط): «وسوغ خروجه من البناء إلى الإعراب الإضافة،  
فإنها من خواص الأسماء. لا يقال: المانع مقدم على المقتضي، فكيف خالفهم؟ ذلك لأنِّي أقول: إن سلم  
فمحله عند وحدة المقتضي، أمّا عند تعدده فلا، وهو هنا متعدد».

وفي حاشية (أوثق الأسباب): «أقول: إن كونه اسماً مقتضٍ لذلك إذ الأصل في الاسم هو الإعراب وكونه  
مضافاً مقتضٍ آخر، فقد تعدد المقتضي، فيكون المانع مرجوحاً بالاتفاق».

(١) يقال: لَا أَفْعَلُهُ عَوَضَ الْعَائِضِينَ، وَلَا دَهْرُ الدَاهِرِينَ، أَي: لَا أَفْعَلُهُ أَبَدًا. ينظر: تهذيب اللغة للأزهري  
(٣/ ٦٩) وتاج العروس للزبيدي (١٨/ ٤٤٧-٤٤٨، عوض).

(٢) في (اللباب شرح اللباب، مخطوطة، لوحة ٤٥): «وجه الدهر». وصورة النص فيه كالآتي:

المضاف إليه نحو عوض العائضين أي دهر الداهرين والداهر الداهرين الذي سقى على وجه الدهر فكان  
المنى ما بقي في الدهر داهراً على قط في بناءه على الفهم، والشاعر رضي بن تدي أم تقاسم

(٣) العباب شرح اللباب للسيد عبد الله المعروف بـ (نقرة كار). وينظر: شرح الرضي على الكافية (٣/ ٢٢٥).

قد تَرِدُ للماضي فتكون بِمعنى قَطُّ وأنشد عليه قوله:

فَلَمْ أَرِ عَامًا عَوُضٌ أَكْثَرَ هَالِكَا .....

وكذلك أي: ومثل «عَوْضٌ» في استغراق المُسْتَقْبَل: «أَبَدًا» تقول: فيها ظَرْفٌ لاستغراق ما يُسْتَقْبَلُ من الزَّمانِ، إلا أنَّها لا تَخْتَصُّ بِالنَّفْيِ ولا تُبْنَى كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧].

قوله: (قد يَرِدُ للماضي)

ظاهره مع النفي، لكن قال الرومي: إنه «قد يُستعمل بالإثبات في الماضي». ونقل أن بعضهم يقول: إنَّ «(عَوْضٌ) تجري مجرى القسم<sup>(١)</sup>»، فمعناه: أقسمُ بالدَّهر لا أفعل هذا الأمر. فحذف حرف القسم، ونصب المقسم به، كما في قولك: الله لأفعلن<sup>(٢)</sup>.

وهذا المعنى بعيدٌ عن مذاق الكلام.

قوله: (وكذلك أَبَدًا)

في الرومي: «النَّحَاة يَرُدُّونَ (أَبَدًا) إلى (عَوْضٌ)، فلذلك قال المصنّف: (وكذلك أَبَدًا)، ولم يجعله شيئًا مستقلًّا، وهو معرَّبٌ لدخول لام التعريف عليه، فلو كان متضمَّنًا لها لامتنع

(١) ينظر: العين (٢/ ١٩٣) والأزمنة والأمكنة للمرزوقي (٢١٥ / ١) ٢٥٧ ط عالم الكتب) والاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي (٣/ ٢٤٨ - ٢٥١) ومغني اللبيب لابن هشام ٢٠٠ وخزانة الأدب للبغداد (٧/ ١٤٠) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغداد (٣/ ٣٢٦).

(٢) التقدير: أحلف الله، أي: بالله. نصب المقسم به بفعل القسم المقدّر، إذا حذف الحرف ولم يُقدّر. ويجوز جرُّ المقسم به، على إضمار حرف القسم، إذا كان لفظ (الله) بتعويض همزة تليها ألف (أ)، نحو: الله لأفعلن. ينظر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ٢٦٣ والتذيل والتكميل لأبي حيان (١١/ ٣٤٦) والمساعد لابن عقيل (٢/ ٣٠٦).

الثَّالِثُ: مِمَّا جَاءَ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ: «أَجَلَ» بِسُكُونِ اللَّامِ وَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْجِيمِ، وَيُقَالُ فِيهَا: «بَجَلَ» بِالْمَوْحَدَةِ. وَهُوَ حَرْفٌ مَوْضُوعٌ لِتَصْدِيقِ الْخَبَرِ، مُثَبَّتًا كَانَ الْخَبَرُ أَوْ مَنفِيًّا، يُقَالُ فِي الْإِثْبَاتِ: «جَاءَ زَيْدٌ» وَفِي النَّفْيِ: «مَا جَاءَ زَيْدٌ»،

فَتَقُولُ فِي جَوَابِ كُلِّ مِنْهُمَا تَصْدِيقًا لِلْمُخِيرِ: «أَجَلَ» أَي: صَدَقْتَ، هَذَا قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ وَابْنِ مَالِكٍ وَجَمَاعَةٍ.

دخولها عليه.

ومنه تعلم: أَنَّ الْوَجْهَ مَعَ الْمَصْنُفِ، حَيْثُ عَدَّ مَا جَاءَ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ أَرْبَعَةً، مُوَافَقَةً لِلنَّحْوِيِّينَ فِي رَدِّ (أَبَدًا) إِلَى (عَوَظْ)، وَالشَّارِحَ لِحَظْهَا مُسْتَلَقَةً، فَجَعَلَ هَذَا النَّوعَ خَمْسًا، وَبَنَى عَلَيْهِ الْإِضْرَابَ السَّابِقَ، وَتَقَدَّمَ تَوْجِيهَهُ.

قَالَ الرَّاعِبُ فِي مَفْرَدَاتِهِ: «الْأَبَدُ: عِبَارَةٌ عَنْ مَدَّةِ الزَّمَانِ الْمَمْتَدِّ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ كَمَا يَتَجَزَّأُ الزَّمَانُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُقَالُ: زَمَانٌ كَذَا، وَلَا يُقَالُ: أَبَدٌ كَذَا. وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ لَا يُثَنَّى، وَلَا يُجْمَعُ، إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ حَصُولُ أَبَدٍ آخَرَ يَضُمُّ إِلَيْهِ فَيُثَنَّى، وَلَكِنْ قَدْ قِيلَ: أَبَادٌ، وَذَلِكَ عَلَى حَسَبِ تَخْصِيصِهِ فِي بَعْضِ مَا يَتَنَاوَلُهُ، كَتَخْصِيصِ اسْمِ الْجِنْسِ فِي بَعْضِهِ، ثُمَّ يُثَنَّى وَيُجْمَعُ، عَلَى أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ ذَكَرَ أَنَّ (أَبَادَ) مَوْلَدٌ»<sup>(١)</sup>.

قوله: (لتصديق الخبر)

أي: إثبات الصدق للمتكلّم بالخبر، ويلزمه ثبوت صدق الخبر.

قوله: (أي: صدقت)

(١) المفردات للراغب الأصفهاني ٥٩. نقلًا عن الشنواني.

وقال المصنّف في المُعني: أنّها كـ «نعم»، فتكون حُرْفَ تَصْدِيقٍ بَعْدَ  
الخَبَرِ، ووعِدِ بَعْدَ الطَّلَبِ، .....

تفسيرٌ للكلام المقدّر بعد (أَجَلَ)<sup>(١)</sup>، لا تفسيرٌ لـ (أَجَلَ)، لأنّه حرف والحرف  
لا معنى له مستقلّ حتى يكون (صَدَقْتَ) المستقلّ تفسيراً له<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وَوَعِدِ)

المراد به: مجرّد الإخبار، لا المقابل للوعيد. كذا في (ش).

والذي يظهر: إبقاؤه على معناه، فقولك: أَجَلَ، لَمَنْ قال لك: اضربْ زيداً، وعدُّ  
منك له بتحقيق مدلول هذا الخبر.

قوله: (بعد الطَّلَب)

«سواء كان أمراً أو نهياً - قال (ش) - أو تحضيضاً أو عرضاً أو تمنياً أو ترجياً»<sup>(٣)</sup>.

وفيه أنّ هذا من قبيل التّنبيه المقابل للطَّلَب، ولا طَلَب فيها، فكيف يجعل قسيم الشّيء  
قسماً منه. وأيضاً: لا معنى لقولك: أَجَلَ، عند سماع من يقول:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا<sup>(٤)</sup>

اللّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَرَادَ الطَّلَبُ صِرَاحَةً أَوْ لَزُومًا.

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٧٠.

(٢) الشنواني.

(٣) الشنواني.

(٤) لأبي العتاهية. ينظر: أبو العتاهية أخباره وأشعاره لشكري فيصل ٣٢. وفيه البيت:

فِيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا      فَأُخْبِرُهُ بِمَا صَنَعَ الْمَشِيبُ

وإعلام بعد الاستفهام، فتَقَعُ بعد نحو: «ما قام زيدٌ» و«اضرب زيدًا»  
و«أقائم زيدٌ؟»، وقَيَّدَ المألقي الخبرَ بالْمُثَبَّتِ، والَطَّلَبِ بِغَيْرِ النَّهْيِ، وقيل  
لا تقعُ بعد الاستفهام، وعَن الأَخْفَشِ: هي بعد الخبرِ أحسنُ مِن «نعم»،  
و«نعم» بعد الاستفهام أحسنُ منها. انتهى.

الرَّابِعُ مِمَّا جَاءَ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ: .....

قوله: (واضرب زيدًا)

قال (ق): «الأحسن التمثيل بالنهي، ليناسب ما قبله في الرد على المألقي<sup>(١)</sup>».

وفيه: أن هذا مثال يقصد منه توضيح القاعدة، لا شاهدٌ يثبتها، والرد إنما يكون بالشاهد  
لا بالمثال، وذلك لأن أدلة هذا الفن السماع، فإذا ورد شاهدٌ منافٍ لما تمسك به الخصم،  
صحَّ جعله معارضةً.

قوله: (وقيد المألقي)

بفتح اللام نسبة إلى (مألقة) بلدة بالأندلس. وقد ضبطها السمعاني بكسر اللام<sup>(٢)</sup>،  
قال ابن خلكان: وهو غلط<sup>(٣)</sup>. (ش).

قوله: (أحسن منها)

ولعلَّ الشاهد على هذه التفرقة الذوق<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: رصف المباني للمألقي ١٤٧.

(٢) الأنساب للسمعاني (١١ / ٩٤). وينظر: الباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري (٣ / ١٥١).

(٣) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٣ / ١٤٤).

(٤) الشنواني.

«بلى» وهو حرفٌ مَوْضُوعٌ لِإِجَابِ الْكَلَامِ الْمَنفِيِّ، أي: لِإِثْبَاتِهِ، .....

قوله: (بلى)

التحقيق: أنها حرفٌ ثلاثيُّ الوضع<sup>(١)</sup>.

فالألف ليست زائدةً للتأنيث، كالتاء في (رُبَّتْ) و(ثَمَّتْ)<sup>(٢)</sup>، ولا أن أصلها (بل) الاضرابية كما قال بعض<sup>(٣)</sup>، إنما اختاروا (بلى) للرجوع عن النفي، والإقرار بما بعده، لأن أصلها كان رجوعاً محضاً عن الجحد إذا قالوا: ما قام زيدٌ بل عمرو، فكانت (بل) كلمة عطفٍ ورجوع لا تصلح للوقوف عليها، فزادوا الألف ليصلح الوقوف عليها<sup>(٤)</sup>.

والدليل على حرفيتها: أنها مناقضة لـ (لا)<sup>(٥)</sup>، و(لا) حرف.

قوله: (المنفي)

فإذا قال رجلٌ: ما قام زيدٌ، فإن أردت تصديقه قلت: نعم، وإن أردت تكذيبه قلت:

بلى<sup>(٦)</sup>.

(١) الجنى الداني للمراي ٤٢٠ وارتشاف الضرب لأبي حيان (٥ / ٢٣٦٩).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء للأنباري (١ / ٤١٢ - ٤١٣).

(٣) وهو رأي الفراء. ينظر: معاني القرآن للفراء (١ / ٥٣) وإيضاح الوقف والابتداء للأنباري (١ / ٤١٢ - ٤١٣) وشرح الرضي على الكافية (٤ / ٣٢٨).

(٤) معاني القرآن للفراء (١ / ٥٣). وينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس للأنباري (٢ / ٥٠ - ٥١) والصاحبي لابن فارس (٢٠٧ بتحقيق صقر، ١٤٥ بتحقيق الشويمي).

(٥) ينظر: الصحاح للجوهري (٦ / ٢٢٨٥، بلا).

(٦) معنى (بلى) رفع النفي وإثبات ما نفي، بخلاف (نعم) فإنها تقرر ما قبلها من إثبات أو نفي. قال الفراء (معاني القرآن ١ / ٥٢ - ٥٣): «ألا ترى أنك لو قلت لقائل قال لك: أما لك مالٌ؟ فلو قلت: (نعم)، كنت مقراً بالكلمة بطرح الاستفهام وحده، كأنك قلت: (نعم) ما لي مالٌ، فأرادوا أن يرجعوا عن الجحد ويُقرّوا بما بعده فاختاروا (بلى)». وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٥ / ٢٣٧٠).

فَتَخْتَصُّ بِالنَّفْيِ وَتَفِيدُ ابْطَالَهُ، مُجَرَّدًا كَانَ النَّفْيُ عَنِ الْإِسْتِفْهَامِ نَحْوُ: ﴿زَعَمَ  
الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، فـ ﴿بَلَىٰ﴾ هُنَا أَثَبَّتِ الْبَعْثَ  
الْمَنْفِي وَأَبْطَلَتِ النَّفْيَ،

أَوْ كَانَ النَّفْيُ مَقْرُونًا بِالْإِسْتِفْهَامِ الْحَقِيقِيِّ نَحْوُ: «أَلَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ؟»  
فَيُقَالُ: بَلَى، أي: بلى هو قائمٌ،

أَوْ التَّوْيِيخِي نَحْوُ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠]

قوله: (وتختص<sup>(١)</sup> بالنفي)<sup>(٢)</sup>

«وقد تجيء (بلى) لتصديق الإيجاب على سبيل الشذوذ، كما تقول في جواب: أأنتم  
زيد؟ بلى قام زيد». رومي.

قوله: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التغابن: ٧].

الموصول وصلته فاعل ﴿زَعَمَ﴾، و﴿أَنْ﴾ مخففة من الثقيلة خبرها جملة: ﴿لَنْ يُبْعَثُوا﴾،  
فجملة ﴿لَنْ يُبْعَثُوا﴾ في محل رفع، و﴿أَنْ﴾ واسمها وخبرها قائم مقام مفعولي ﴿زَعَمَ﴾، فهي  
في محل نصب. ﴿وَرَبِّي﴾ قسم أكد به الجواب وهو ﴿لَتُبْعَثُنَّ﴾.

قوله: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠].

(١) في النسخة المكية (موصل الطلاب، لوحة ٣٦): فيختص.

(٢) تكون (بلى) جواب لنفي متقدم، سواء دخله استفهام أم لا، فيكون إيجاباً له، نحو قول القائل: ما قام  
زيد، فتقول: بلى، أي: قد قام. وتقول: أليس زيداً قائماً؟ فتقول: بلى، أي: هو قائم. فخرجت الهمزة  
الداخلة على المنفي عن الاستفهام إلى التقرير، وهو حمل المخاطب على الإقرار بما بعد النفي. وقد  
يجاب بها عن الاستفهام المجرد عن النفي، ولكنه قليل. ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي (١/ ٤٥٥ -  
٤٥٦) البحر المديد لابن عجيبة (٢/ ٢٧٨).

أي: بلى نسمع أو التقريري نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾  
 [الاعراف: ١٧٢] أي: بلى أنت ربنا، أجرُوا النَّفِيَّ مَعَ التقرير مُجرى النَّفْيِ  
 الْمُجَرَّد، فَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْ قَالُوا نَعَمْ لَكُفَرُوا. ووجهه أن «نعم»  
 لَتَصْدِيقِ الْخَبَرِ بِنَفْيٍ أَوْ إِبْثَاتٍ.

(أم) هاهنا للاستفهام، فإنها تأتي له مجردة عن الإضراب.

قوله: (أي: بلى أنت ربنا)

«فإن قلت: كان حق العبارة أن يقول في تفسير المقدّر: أي أنت ربنا، فما الفائدة في إثبات (بلى) فيه.

قلت: فائدته التصريح بتعلقه بذلك المقدّر، على دفع توهم كون حرف التفسير فاصلاً بينه وبين متعلقه. فـ (بلى) حرف دالٌّ على إيجاب المنفي الواقع بعد (ليس) المقارن لحرف الاستفهام.

فإن قلت: إن الاستفهام فيه للإنكار، فيكون مثبتاً بناءً على أن نفي النفي إثبات؟

قلت: النظر إلى أصل منطوق الكلام الذي هو المنفي مع تجريد النظر عن الاستفهام الإنكاري المعارض له<sup>(١)</sup>. (ك).

وهذا سرّ قول الشارح: (أجرُوا النَّفِيَّ) إلخ، ومن هنا قال (ق): «ما قاله ابن عباس، إنما ينبنى على الإجراء المذكور، وهذا بالنظر إلى اللفظ، وأمّا بالنظر إلى المعنى فالاستفهام التقريري بمثابة النفي، ونفي النفي إثبات، فالكلام مثبت، و(نعم) يفيد تصديقه فلا كفر،

## النوع الثاني: ما جاء من هذه الكلمات على وجهين:

إذا تقرر هذا علم أنه يمكن هنا مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، فإن قيل: إذا كان محتملاً فلم قال ابن عباس: «لو قالوا: نعم، لكفروا»<sup>(١)</sup>، مع إمكان إرادة المعنى. فالجواب: أن المراد بـ (كفروا) لم يؤمنوا.

وإذا تأملت هذا الجواب وجدته ليس كما ينبغي، إذ لا واسطة بين الكفر والإيمان، فعدم الإيمان هو نفس الكفر، فمعنى لم يؤمنوا: كفروا، وهذا نفس المجاب عنه، فكيف يجعل جواباً؟ على أنه بالنظر للمعنى يكون معنى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]: أنا ربكم، ولا شك أن قول المخاطبين في الجواب: نعم، تصديق لإثبات ربوبيته، والاعتراف بها، وهذا نفس الإيمان، فما معنى قوله: لم يؤمنوا؟ ثم في جعله الاستفهام التقريري بمنزلة النفي محل تأمل.

فالأحسن ما قاله (ش): من «أن تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارة الجماعة، ومرادهم: أنه تقرير لما بعد النفي، لأن التقرير: حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه، وقد استقر عند المخاطبين ثبوت كون الله تعالى ربهم».

فيؤخذ منه: أن الاستفهام بالنظر لما بعد النفي، وهذا لا ينافي كونه إنكارياً، كما قاله (ك) بالنظر لتسلطه على النفي نفسه.

فإن قلت: من أين علم المخاطبون أن الله ربهم، مع أن الخطاب في عالم الذر؟

فالجواب: أن ذلك حصل بإلهام لهم، كما ألهمهم الله تعالى الجواب أيضاً.

(١) فكأنهم قالوا: لست بربنا. ينظر: درة الغواص للحريزي ١٩٢ والدر المصون للسمين الحلبي (١/ ٤٥٥) وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٤/ ٢٣٤).

وَهُوَ «إِذَا» بِغَيْرِ تَنْوِينٍ: فَتَارَةٌ يُقَالُ فِيهَا ظَرَفٌ مُسْتَقْبَلٌ، خَافِضٌ لَشَرْطِهِ،  
مَنْصُوبٌ بِجَوَابِهِ غَالِبًا فِيهِنَّ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: .....

قوله: (وهو إذا)

الضمير راجع إلى النوع، أو إلى (ما)، وقوله: (إذا) أي: من حيث هي، أي: أعم من أن تكون معروضة للظرفية، والمفاجأة، ليصح جعلها مقسماً للقسمين، وقوله: (بغير نون<sup>(١)</sup>) احترازاً عن (إذن) الناصبة.

قوله: (فتارة)

في المختار: يقال: فعل تارة، أي من بعد مرة، والجمع: تارات، وتير ك (عنب)، وربما قالوا: تاراً بعد تار، بحذف التاء<sup>(٢)</sup>.

وانتصابه إما على الظرفية، أو على المصدرية، على قياس ما قيل في قولك: ضربتُ مرةً. (رومي).

قوله: (مستقبل)

بفتح الباء وكسر ها، كما أفاده (ش)<sup>(٣)</sup>.

قوله: (منصوبٌ بجوابه)

(١) قال الزرقاني: «قال الشارح: (بغير نون)، إنما لم يعبر به (التنوين) عوض (النون)، لأن (إذن) التي بالنون وقع في نونها خلاف، هل هي تنوين أم لا؟ والصحيح: لا. فلذلك عبر به (النون)».

(٢) مختار الصحاح للرازي (بخط المؤلف، مراد ملا لوحة ٨٨، تير). نقلاً عن الرومي.

(٣) قال الشنواني: «المشهور (المستقبل) بفتح الباء: اسم مفعول، والقياس يقتضي كسر ها، ليكون اسم فاعل، لأنه يستقبل، كما يقال (الماضي)، ولعل وجه الأول أن الزمان يستقبله فهو مستقبل: اسم مفعول، لكن الأولى أن يقال: المستقبل، بكسر الباء، فإنه الصحيح».

«إِذَا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ». فَ«إِذَا» ظَرَفٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ مُضَافٌ، و«جَاءَ زَيْدٌ» شَرْطُهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ «إِذَا»، والمُضَافُ خَافِضٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ، و«أَكْرَمْتُكَ» جَوَابٌ «إِذَا»، وَفِعْلُ الْجَوَابِ وَمَا أَشْبَهَهُ هُوَ النَّاصِبُ لِمَحَلِّ «إِذَا»، فَ«إِذَا» مُتَقَدِّمَةٌ مِنْ تَأْخِيرٍ، وَالْأَصْلُ: أَكْرَمْتُكَ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ.

وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ أَنْ تَكُونَ «إِذَا» لِلْمَاضِي كَمَا سَيَأْتِي، وَأَنْ تَكُونَ لغير الشَّرْطِ، نَحْوُ: ﴿وَإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] فَلَا يَكُونُ لَهَا شَرْطٌ وَلَا جَوَابٌ وَتَنْتَصِبُ وَلَا تَصَافُوا إِذْ لِمَا بَعْدَهَا، وَالتَّقْدِيرُ: هُمْ يَغْفِرُونَ وَقَدْ غَضِبَهُمْ، وَتُنْصَبُ بِمَا لَا يَكُونُ جَوَابًا تَقْدِمَ عَلَيْهَا أَوْ تَأْخُرَ عَنْهَا.

هذا عند الجمهور.

«وقيل: إنَّ عامل (إذا) شرطه ك (متى) و (حيثما)، فلا يكون مضافاً إلى شرطه»<sup>(١)</sup>، لئلا يلزم كونه عاملاً معمولاً.

قوله: (فعل الجواب)

أشار به إلى أنَّ في عبارة المصنّف تجوّزاً، حيث أطلق الكلّ وهو الجواب، وأراد الجزء وهو إمّا الفعل، أو ما أشبهه كاسم الفاعل، والحامل له على ذلك، موافقة القوم مع ظهور المعنى المراد.

قوله: (والأصل) إلخ

«يقتضى أنَّ هذا كان أصلاً فغير بالتقديم والتأخير، وليس كذلك». (ق).

وأنت خيرٌ بأن هذا من ناحية قولهم: أصل (قال): قول، فلا يرد ما ذكر على الشارح.

وهذا التعريف الذي ذكره المصنّف أنفع معني وأرشق عبارة وأوجز لفظاً من قول المُعربين:

قوله: (أنفع معني)

قدّمه على ما بعده، وإن كان التّرتيب الطّبيعيّ يقتضي تأخيرَه، من حيث إنّهُ متعلّق بالمعنى المتعلّق به الثّاني، للاهتمام بشأن المعنى المتعلّق به هذا.

قوله: (وأرشق)

أي: أحسن، لخفّته وكثرة معانيه، وعدم الإبهام فيه من أنّ للزمان زماناً، وأمّا جعل اشتماله على المجاز، أعني: إسناد الاستقبال لـ (إذا) من وجوه الاستحسان، كما في (ش)، فقد يُمنع بأنّ المجازات يُتحرّز عنها في التعاريف، ويُعترض بوقوعها فيها، فتصحّ بادّعاء الشّهرة.

قوله: (وأوجز لفظاً)

قيل عليه: إنّ «التّعريف ينبغي أن يكون بلفظٍ مساوٍ للمعنى المقصود تعريفه، فكان الأولى أن يقول: وفي عبارتهم إطناب»<sup>(١)</sup>. انتهى.

وأنت خيرٌ بأنّ ما ذكره هو نفس هذا، إذ حيث نُسب الإيجاز لما ذكره دون قولهم، يُعلم أنّ فيه إطناباً إذ لو كان ما قالوه مساوياً، لكان الإيجاز بالنسبة إليه خلافاً في التعريف، فلم يصح ما ادّعاه.

قوله: (من قول المُعربين)

(١) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط) وتتمته: «... فكان من حقه أن يقول: وفي عبارتهم إطناب. لا يقال المراد الإيجاز النسبي، لأنّي أقول الإيجاز ليس بمقتضى للصحة، لجواز أن يكون في مقابلة المساواة إلا إذا صرح بالإطناب في المقابل ولم يقع لذلك».

أَنَّهَا ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ وَفِيهِ مَعْنَى حَرْفِ الشَّرْطِ غَالِبًا، أَمَّا أَنَّهُ أَنْفَعُ: فَلَمَّا فِيهِ مِنْ بَيَانِ عَمَلِ «إِذَا» وَالْعَامِلِ فِيهَا وَتَسْمِيَةِ مَا يَلِيهَا شَرْطًا وَتَالِيهِ جَوَابًا، وَعِبَارَتُهُمْ لَا تُفِيدُ ذَلِكَ، وَأَمَّا أَنَّهُ أَرَشَقُ وَأَوْجَزُ فَظَاهِرٌ.

وَتَخْتَصُّ «إِذَا» الشَّرْطِيَّةَ هَذِهِ بِ: الدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ عَكْسُ الْفُجَائِيَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا، نَحْوُ: ﴿فَإِذَا أَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧]، وَأَمَّا نَحْوُ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] مِمَّا دَخَلَتْ فِيهِ عَلَى الْأَسْمِ فَمَحْمُولٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ، وَيَكُونُ الْأَسْمُ الدَّاخِلَةُ هِيَ عَلَيْهِ فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ، وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا أَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ، مِثْلُ: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]،

لَا يَخْفَاكَ أَنَّ الْإِعْرَابَ مِنْ خَوَاصِّ الْأَلْفَاظِ، فَفِي قَوْلِهِ: (الْمُعْرِبِينَ) دُونَ النَّحْوِيِّينَ، تَبَكَيْتُ لَهُمْ، حَيْثُ جَعَلَهُمْ مِنَ الْمَشْتَغَلِينَ بِاللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى، تَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ) إلخ

أَيُّ: يُسْتَقْبَلُ مَدْلُولُهُ، لَا أَنَّهُ مَظْرُوفٌ فِيهِ حَتَّى يَكُونَ لِلزَّمَانِ ظَرْفٌ، هَذَا هُوَ وَجْهُ الْإِبْهَامِ السَّابِقِ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (لَا تُفِيدُ ذَلِكَ)

أُجِيبُ عَنْهُمْ: بِأَنَّهُ «لَمَّا كَانَ خَفَضُهَا لِلشَّرْطِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَكَذَلِكَ نَصْبُهَا بِالْجَوَابِ، سَكَتُوا عَنْهُ، وَذَكَرُوا الْمَتَّفِقَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَوَاصِّ»<sup>(٢)</sup>. قَالَهُ بَعْضُ الشَّرَاحِ.

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافجي ٢٧٧.

(٢) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط)، وتتمته: «[...] فبطل ما قاله من الأنفعيّة».

﴿أَمْرَاءُ﴾ فاعل بفعل مَحذُوفٍ على شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، والتَّقْدِيرِ: وإن خَافَتِ امْرَأَةٌ خَافَتْ، فَقَاسَ الشَّرْطَ غَيْرَ الْجَازِمِ عَلَى الشَّرْطِ الْجَازِمِ فِي دُخُولِهِ عَلَى الْاسْمِ الْمَرْفُوعِ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ وَهَذَا الْقِيَاسُ إِنْ كَانَ لِمُجَرَّدِ التَّنْظِيرِ فَظَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ لِلْاِسْتِدْلَالِ فَفِيهِ نَظَرٌ، .....

قوله: (على شريطة التفسير)

الإضافة لامية. والمراد بـ (شريطة التفسير) «أي: طريقته عدم الجمع بين المفسر والمفسر»<sup>(١)</sup>.

وجعلها بيانية لغو لا يفيد<sup>(٢)</sup>.

قوله: (لمجرد التنظير)

وهو المتبادر من عبارته، لأن لفظة (مثل) المتبادر منها ذلك.

قوله: (ففيه نظر)

أجيب عنه:

«بأنه لا يشترط في المقيس عليه أن يكون متفقاً عليه بين الخصمين، إلا إذا كان الغرض من القياس: إلزام الخصم، وغرض المصنّف: إثبات هذا الحكم، لا إلزام الخصم. ولأنه لا يشترط ما ذكر، إذا كانت أدلة الخصم عليه واضحة، وهنا كذلك، غاية

(١) الزرقاني.

(٢) قال المدابغي (مخطوط): «الشريطة والشرط بمعنى واحد. والإضافة بيانية، و(على) للتعليل أي: لأجل شرط هو التفسير، أي: لأجل التفسير، ويصح أن تكون الإضافة لامية، بأن يراد بشرط التفسير التفسير: عدم الجمع بين المفسر والمفسر».

لأنَّ شرط المقيس عَلَيْهِ أن يكون مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الخصمان، والخلاف ثابت في «إن» أيضًا والمخالف في ذَلِكَ الأَخْفَش والكوفيون فَإِنَّهُمْ يجيزون دُخُول «إن» و«إذا» الشرطيتين على الأسماء، ف﴿أَمْرَأَةٌ﴾ عِنْدَهُمْ مُبْتَدَأٌ، و﴿خَافَتْ﴾ خَبْرُهُ أو فاعل بالمذكور عِنْدَ الكُوفِيِّين أو بِمَحذُوفٍ عِنْدَ الأَخْفَش. وقد تخرج «إذا» عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ وَتُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا لِلْمَاضِي مُطْلَقًا وَلِلْحَالِ بَعْدَ الْقَسَمِ، .....

الأمر: أن المصنّف لم يذكرها، لأنّه ليس محلّ ذكرها. أفاده (ش).

قوله: (وقد تخرج)

عبارة المتن هكذا: «وقد تُستعمل للماضي»، ف (قد) تعليلية، إذ هذا من غير الغالب المقابل لقوله سابقًا: (غالبًا فيهنّ)، وهو الذي وعد به الشّارح بقوله سابقًا: (كما سيأتي). فقول الشّارح هنا: (وقد تخرج) إلخ، يشير به إلى أن ضمير (تُستعمل) يعود على (إذا) مجرّدة عن قيدها بطريق الاستخدام.

ثمّ قوله: (مطلقًا) وقوله: (وللحال بعد القسم) الصّورة التي زادها على المتن، الأولى إسقاطه، أمّا الإطلاق فالمستفاد من سياقه أنّ معناه: سواء وقعت بعد القسم أو لا، فينافيه ما صرّح به هو من أنّها إذا وقعت بعد القسم تكون للحال، وأمّا الصّورة التي زادها وهي: (مجئها للحال بعد القسم)، فهذا معنى زاده البعض متمسّكًا بظاهر الآية، والمحققون: على أنّها بعد القسم للاستقبال، وتأولوا الآية بتقدير حالٍ مقدّرة، والتقدير: أقسم بالنجم في حال تقدير هويّه<sup>(١)</sup>، وهو حين القسم معدوم، لأنّ القسم هذا من كلام الله، وهو أزليّ، أو أنّه على حذف المضاف، والتقدير: أقسم بحال النجم، فالحال هي التي ظرفٌ للقسم،

(١) الضبط من: الغريب المصنف لأبي عبيد (٢/ ٦٠٧).

فالأول، نحو ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]،  
والثاني نحو: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ [النجم: ١].

لكن الحال تحتل الماضي، والمستقبل، فالتوجيه الأول أولى.

بقي على المصنّف مؤاخذه، وهو أنّه جعل هذا النوع ممّا جاء على وجهين، وسوقه يفيد أنّه ممّا جاء على ثلاثة، بل ممّا جاء على خمسة بالصّورة التي زادها الشّارح، وما قاله بعض الشّراح نقلاً عن أبي عبيده، أن (إذا) تأتي زائدة.

وقد يجاب: بأنّ نظر المصنّف للغالب، وقوله: «وقد تأتي<sup>(١)</sup> للماضي» أي: في غير الغالب، فنزلت قِلَّتُهُ منزلة عدمه، وما ذكره الشّارح غير تامّ، لرجوعها بعد القسم للمستقبل كما علمت، والقول بالزيادة لعلّه ضعيف.

واعلم أنّه وقع في نسخة (ك) والروميّ و(م) حذف قوله: (وتستعمل ظرفاً) إلى قوله: (وتارة يقال فيها: حرف مفاجأة) فتدبر<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً﴾ [الجمعة: ١١]

(١) كذا في المخطوطات.

(٢) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام (٦٨ تحد: فودة).

وما بين المعقوفين ليس في (تحد: رشيد العبيدي ٩٥، ولا في شرح الكافيحي ٢٧٨ ولا شرح الرومي، ولا الشرح المنسوب للشُّمْنِي، وهو: حل معاهد القواعد للزيلي ١٨١ تحد: عمر الدليمي) كما في النصّ الآتي: «وتختص إذا هذه بالجملة الفعلية [نحو: ﴿فَإِذَا أَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ﴾ [الرحمن: ٣٧]، وأمّا نحو: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ [الإنشاق: ١]، فمحمول على إضمار الفعل مثل: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]، وقد تستعمل للماضي، نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]. وتارة يقال فيها: حرف مفاجأة، وتختص بالجملة الاسمية، [نحو: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨]. وهل هي حرف أو ظرف مكان أو زمان؟ أقوال]، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥].

## وتارة يُقال فيها حرف مُفاجأة فلا تحتاج إلى جواب .....

«هذا إخبارٌ بقصة العير الذي قدم المدينة والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، فتفرّقوا عنه حتّى لم يبق معه إلا اثني عشر رجلاً<sup>(١)</sup>، وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية، فتكون (إذا) فيها للماضي<sup>(٢)</sup>،

«وإفراد التجارة لأنّها المقصودة، فإنّ المراد من اللّهُو، الطّبل الذي كانوا يستقبلون به العير، والترديد للدّلالة على أنّ منهم من انفضّ بمجرد سماع الطّبل ورؤيته<sup>(٣)</sup>».

قوله: (حرف مُفاجأة)

المراد بالحرف هنا: معناه الحقيقي، لا الكلمة كما قيل<sup>(٤)</sup>، وإضافته لما بعده «من إضافة الدّالّ للمدلول»<sup>(٥)</sup> أي: حرفٌ دالّ على المفاجأة أي: البغّة فقط، لأنّه دالٌّ عليها مع الظرفيّة مكانيّة أو زمنيّة كما قيل أيضًا، فالعنوان مبنيٌّ على الصّحيح، وهو لا ينافي تحقّق الخلاف بعد، فسقط ما هنا من التكلف.

قوله: (إلى جواب)

«أي: ولا شرط»<sup>(٦)</sup> بالطّريق الأولى، فتركّ التّصريح به لملزوميّته، وحيث انتفى اللازم

(١) الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري ٣ / ٥٥ برقم ٢٠٥٨) والمسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم ٢ / ٥٩٠ برقم ٨٦٣).

(٢) الشنواني.

(٣) الزرقاني.

(٤) تقسيم الكلمة: اسم وفعل وحرف، فمصطلح (الحرف) - هنا - يُستعمل لقسم من الأقسام وهو حروف المعاني، وأما (الحرف) عند المتقدمين فقد كان يُستعمل بمعنى: الكلمة، ويسمّي الاسم والفعل (حرفًا). ينظر: الجمل في النحو للزجاجي ١ والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١ / ١٥٩ - ١٦٠.

(٥) المدابغي.

(٦) الزرقاني.

وتختصُّ بالدُّخُولِ على الجُمْلَةِ الاسميَّةِ على الأصح، نَحْوُ: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ، فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّظَرِ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، فَ﴿هِيَ﴾ مُبْتَدَأٌ، وَ﴿بَيْضَاءُ﴾ خَبَرُهُ.  
وقد تليها الجُمْلَةُ الفعلية إذا كانت مصحوبة بـ«قد» نَحْوُ: «أَخْرَجْتُ فَإِذَا قَدْ قَامَ زَيْدٌ».....

انتفى الملزوم، فيكون نفي الاحتياج صريحاً في أحدهما كناية في الآخر.

قوله: (وتختصُّ بالدُّخُولِ على الجُمْلَةِ الاسميَّةِ)

هذا أحدُ أقوالٍ ثلاثة.

«ثانيها: جواز دخولها على الاسميَّةِ والفعليةِ.

ثالثها: الفرق بين أن تقترن الفعلية بـ (قد)، فيجوز دخول (إذا) عليها، وأن لا تقترن

بها فيمتنع.

فقول الشارح: (وقد تليها الجُمْلَةُ الفعليةِ، إذا كانت مصحوبةً بـ«قد»)، إنما يأتي على

القول الثالث، وإنما اختصَّت بالدُّخُولِ على ما ذكر، لأنهم قصدوا بذلك إزالة التباسها بالشرطية، فإنَّ تلك خاصَّة بالأفعال لإفادتها التعليق، فخصَّت هذه بالأسماء.

ويؤخذ من هذا التوجيه: إلحاق الجُمْلَةُ الفعليةِ المقرونة بـ (قد) بالجُمْلَةِ الاسميَّةِ،

لأنَّ أداة الشرط لا تدخل على الفعل المقرون بـ (قد).

لا يقال: قضية ذلك إلحاق كلِّ ما لا يكون شرطاً بالاسميَّةِ كالمصدرية بتنفيس، لأننا

نقول: قصدوا تأكيد التمييز بمنع ما من شأنه أن يكون شرطاً. (ش).

قوله: (وقد تليها الجُمْلَةُ الفعليةِ)

على هذا، كان الواجب أن يدل قوله: (على الأصح) بقوله: (غالباً)، لتصحَّ المقابلة.

حَكَاهُ الْأَخْفَشُ عَنِ الْعَرَبِ. وَاخْتُلِفَ فِي الْفَاءِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، فَقَالَ الْمَازِنِيُّ:  
زَائِدَةٌ، وَقَالَ الزَّجَاجُ: دَخَلَتْ لِلرِّبْطِ كَمَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ.

قوله: (وقال الزجاج) إلخ

وقيل: الفاء للسببية، فإن مفاجأة السَّبْعِ<sup>(١)</sup> مُسَبِّبَةٌ عَنِ الْخُرُوجِ.

وقيل: الأقرب أنها للعطف من جهة المعنى.

وحاصل المعنى: خرجت ففاجأت زمان ووقوف السَّبْعِ، على رأي الزجاج، أو مكان  
وقوف السَّبْعِ، على رأي المبرد<sup>(٢)</sup>.

ويجوز الجمع بين الفاء و(إذا) في جواب الشرط تأكيداً، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا  
هِيَ شَخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، في جواب ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ  
وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦]، خلافاً لمن منع ذلك، ومنهم السيوطي في الهمع<sup>(٣)</sup>، وقد توجّه  
الزيادة بتزيين اللفظ<sup>(٤)</sup>.

(١) قال المدابغي: «وإعراب: (خرجت فإذا السبع واقف) ليقاس عليه:

(خرجت) فعل وفاعل. والفاء: زائدة أو عاطفة أو سببية. و(إذا) حرف مفاجأة. و(السبع واقف) مبتدأ  
وخبر، هذا على أنها حرف، فإن اقتصر على (فإذا السبع) قدر الخبر.

أما على أنها ظرف مكان فهي في محل نصب بـ (واقف) إن ذكر، فإن حذف قدر وجعلت ظرفاً لغواً، كما  
قبله، أو جعلت هي نفس الخبر أي: ففي المكان السبع.

وأما على أنها ظرف زمان فهي متعلقة بـ (واقف) أيضاً إن ذكر وإلا قُدر أو جعلت نفس الخبر على تقدير  
مضاف أي: ففي الزمان وجود السبع، والمحجوز لتقدير المضاف أنه لا يخبر باسم الزمان عن الجنة.

(٢) الرومي.

(٣) همع الهوامع للسيوطي (٣/ ١٨٢ ط الرسالة).

(٤) الشنواني.

واختلِف في حَقِيقَةِ «إِذَا» الْفُجَائِيَّةِ هَلْ هِيَ حَرْفٌ أَوْ اسْمٌ؟ وَعَلَى  
الاسْمِيَّةِ هَلْ هِيَ ظَرْفٌ مَكَانٍ أَوْ ظَرْفٌ زَمَانٍ، أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ: ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ  
الْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّونَ وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ. وَإِلَى الثَّانِي الْمُبَرِّدُ وَالْفَارِسِيُّ وَأَبُو  
الْفَتْحِ بَنُ جُنَى وَعُزَيْرِي إِلَى سِبْيَوِيهِ وَاخْتَارَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ. وَإِلَى الثَّالِثِ الزَّجَاجُ  
وَالرِّيَاشِيُّ وَاخْتَارَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ.

قوله: (ظرف مكان)

مقتضى هذا القول أن لا تكون مضافةً إلى الاسمِية الواقعة بعدها، إذ لا يضاف من  
ظروف المكان<sup>(١)</sup> إلّا (حيث)<sup>(٢)</sup>. أفاده الدّماميني.

قوله: (واختاره الزّمخشرى)

حيث قال: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]،  
أي: فاجأكم الخروج في ذلك الوقت، وزعم أن عاملها فعلٌ مشتقٌّ من لفظ المفاجأة<sup>(٣)</sup>.

قال المصنّف<sup>(٤)</sup>: وهذا شيءٌ تفرّد به الزّمخشرى، وإنّما ناصبها عند غيره ممّن لم  
يقبل بحرفيّتها الخبر المذكور أو المقدّر، وإن قدرّت أنّها الخبر فعاملها (مستقرّاً) أو (استقرّاً).

ولم يقع الخبر معها في التّنزيل إلّا مصرّحاً به نحو: ﴿فَإِذَا هُمْ خَكِيمُونَ﴾ [يس: ٢٩]،  
﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النّازعات: ١٤]، فإذا قيل: خرجتُ فإذا

(١) في المخطوطات: «الزمان». والمثبت يوافق ما ورد عند العطار في موضع سابق. وينظر: تحفة الغريب  
للدّماميني (٣/ ١٧٥).

(٢) تحفة الغريب للدّماميني (٣/ ١٧٥) وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٤٥٥).

(٣) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ١٢٠ - ١٢١.

(٤) ابن هشام.

وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُمْ: «خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا بِالْبَابِ»  
- بِكَسْرِ «إِنَّ» - فَلَوْ كَانَتْ «إِذَا» ظَرْفَ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ لاحتاجت إلى عَامِلٍ  
يَعْمَلُ فِي مَحَلِّهَا النِّصْبَ، و«أَنَّ» لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا، وَإِذَا بَطُلَ  
أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا وَلِكُلِّ مَنْ «إِذَا» الشَّرْطِيَّةُ وَالْفُجَائِيَّةُ  
مَوَاضِعُ تَخْصُّهَا وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى .....

الأسد، صحَّ كونها عند المبرّد خبراً، أي: فبالحضرة الأسد، ولم يصحَّ عند الزّجاج، لأنّ  
الزّمان لا يُخبر به عن الجئة، ولا عند الأخفش، لأنّ الحرف لا يخبر به ولا عنه<sup>(١)</sup>. أفاده (م).  
وقوله: «لأنّ الزّمان لا يُخبر به عن الجئة»<sup>(٢)</sup> أي: بدون تأويل، وبعد التأويل يصحّ،  
فعلى مذهبه يُقدّر مضاف، والتّقدير: خرجت ففي الزّمان وجود الأسد.

قوله: (بكسر إنّ)

قَيِّدُ (إِنَّ) بِالمكسورة الهمزة، لأنّ المفتوحة الهمزة هي مع اسمها وخبرها: مبتدأ،  
خبره محذوفٌ هو العامل، وليس معمولاً له (إِنَّ)، والمنع مقيّدٌ بكونه معمولاً لها<sup>(٣)</sup>. من (ق).

قوله: (لاحتاجت إلى عاملٍ يعمل في محلّها النّصب)

ولو احتاجت لكان ذلك العامل هو خبر (إِنَّ)، وكون العامل هو خبر (إِنَّ) باطل، لأنّ  
(إِنَّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وهذا البطلان إنّما جاء من تقدير جعلها ظرفاً، فليكن باطلاً<sup>(٤)</sup> فيثبت مقابله، وهو

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ١٢١. نقلاً عن: حل معاهد القواعد للزلي ١٨١.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ١٢١.

(٣) الرزقاني.

(٤) في (د): «باطل». وفي (أ) و(ج): «بط». وفي (ب) بياض في موضع الكلمة.

﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] ﴿إِذَا﴾ الأولى  
شَرْطِيَّةٌ وَلَيْتَهَا جَمَلَةٌ فَعَلِيَّةٌ. وَالثَّانِيَةُ فَجَائِيَّةٌ وَلَيْتَهَا جَمَلَةٌ اسْمِيَّةٌ.

النَّوعُ الثَّلَاثُ: مَا جَاءَ مِنَ الْكَلِمَاتِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

وَهُوَ سَبْعٌ: إِحْدَاهَا: «إِذَا»: .....

أَنَّهَا حَرْفٌ، وَهُوَ الْمَدْعَى، إِذَا الْأَمْرُ دَاخِلٌ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْإِسْمِيَّةِ، فَمَتَى انْتَفَى أَحَدُهُمَا ثَبَتَ  
الْآخَرُ، هَذَا هُوَ تَقْرِيرُ الدَّلِيلِ.

وَلِلسَّائِلِ نَقْضُهُ نَقْضًا تَفْصِيلِيًّا بِمَنْعِ الْمَلَاذِمَةِ الثَّانِيَةِ، بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ  
اِحْتِيَاجِهَا، يَلْزَمُ كَوْنُ ذَلِكَ الْعَامِلِ هُوَ خَبَرٌ (إِنَّ)، لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهَا (فَاجَأْتُ)،  
فَيَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ، لَا مَفْعُولًا فِيهِ، كَمَا هُوَ قَوْلٌ رَّابِعٌ غَيْرُ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الروم: ٢٥]

أَي: «إِسْرَافِيلُ، عَلَى صَخْرَةِ بَيْتِ الْمَقْدَسِ، دَعْوَةً وَاحِدَةً: يَا أَهْلَ الْقُبُورِ اخْرُجُوا،  
﴿إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ بِسُرْعَةٍ، مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ، وَلَا لُبِّ.

و﴿مِّنَ الْأَرْضِ﴾: صِفَةٌ ﴿دَعْوَةٍ﴾، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿دَعَاكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. مِنْ (ك).

قَوْلُهُ: (وَهُوَ سَبْعٌ)

هَكَذَا بِالتَّذْكِيرِ فِي نَسْخِ<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٨٠.

(٢) وهي كذلك في نسختنا من موصل الطلاب، والحمرة من كلام ابن هشام، صورتها كالآتي:

النَّوعُ الثَّلَاثُ  
عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ وَهُوَ سَبْعٌ إِحْدَاهَا إِذَا

فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ غَالِبًا، .....

وفي نسخة الرومي: سبعة بالتأنيث، وأجاب عن النسخة التي فيها سبع، بأن «أكثر المبحوث عنه حروف، ويجوز تغليب التأنيث على التذكير، إذا كان المؤنث كثيرًا»<sup>(١)</sup>.

وفيه أن حروف جمع حرف، وهو ليس مؤنثًا. فالأولى أن يوجه كل من النسختين: بأن التجريد عن التاء باعتبار أنها كلمات، وإلحاقها باعتبار أنها ألفاظ.

قوله: (تارة ظرف) إلخ

فهي حينئذ اسم.

«والدليل على اسميتها الإخبار بها مع مباشرة الفعل، وإبدالها من الاسم الصريح، والإضافة إليها بلا تأويل، وتنوينها من غير ترنم نحو: جئتكَ إذ جاء زيدٌ، ورأيتكَ أمسٍ إذ جئت، و﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ويومئذ.

وبُنيَت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل»<sup>(٢)</sup>، أو لوضعها على حرفين، على رأي غير الشاطبي<sup>(٣)</sup>. قاله بعض الشراح بتصرف.

قوله: (لما مضى)

أي: موضوع لما مضى، أو أن الظرفية صارت اسمًا للفظ، من تسمية الدال باسم

(١) الرومي.

(٢) مخطوط: أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة، ونص الفقرة الثانية من كلامه: «وبُنيَت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل أو لما عوض منها، وعلى رأي ابن مالك لوضعها على حرفين وكونها للوقت الماضي هو الأصل فيها».

(٣) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي (١/ ٧٥).

## وتدخل على الجملتين: .....

المدلول، فلا يرد أن مقتضى العبارة أن يكون للزمان زمان<sup>(١)</sup>.

قال (ك): «فإن قلت: (إذ) الدالة على الزمان الماضي، قد تستعمل للوقت المجرد من معنى الظرفية كما في (حينئذ) و(يومئذ)، وقد قالوا: إن (إذ) من قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦]، بدل اشتغال من مريم، على حدّ البدل في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، قلت: إطلاق الظرف عليه، إنما هو باعتبار بعض استعمالاته، يدلّ عليه قوله: (لما مضى من الزمان)، ويقوّيه بعض التقوية قوله: (وتدخل على الجملتين)<sup>(٢)</sup>.

قوله: (على الجملتين)

وأما قوله:

هَلْ تَرْجِعَنَّ<sup>(٣)</sup> لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا<sup>(٤)</sup>

(١) المدابغي، بتصريف. وينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٧٧.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٨٢.

(٣) (أ) و(ج): يرجعن.

(٤) بلا نسبة، بهذا اللفظ، في: نوادر أبي زيد ٤٩٤ وأمالى ابن الشجري (٢ / ٤٨٩). والبيت لابن المعتز، في:

الأغاني للأصفهاني (١٠ / ٢٧٧) وشعر ابن المعتز (ملحق الديوان ٣ / ٣٧٨ برقم ٣٣١، تحد: يونس السامرائي)، وعجزه:

والدارُ جامعةُ أزمانٍ أزمانا.

المفردات: (ترجعن) تعودن و(مضين) ذهبن و(منقلب) متقل من طور إلى طور و(أفنان) جمع فنّ وهو الغصن الملتف، أو جمع فن وهو الحال والضرب من الشيء. المعنى: مراد الشاعر من هذا الاستفهام عود لياليه الماضية، فيقول: هل ترجع ليالينا اللاتي مضين في حال إن عيشنا منقلب من طور الى طور، إذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الرونق والبهجة، أو مثل تلك الفنون المختالة في الحسن. الإعراب: (العيش) مبتدأ، و(منقلب) خبر وفاعله ضمير مستتر، والجملة الاسمية حال من فاعل (مضين)، =

## الاسمية والفعلية

فالأولى نحو ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] والثانية نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦].....

فالتقدير: إذ ذاك كذلك.

قوله: (الاسمية والفعلية)

وذلك «لانعدام تضمّن معنى حرف الشرط الذي يقتضي الفعلية»<sup>(١)</sup>.

وفي الرومي: «وقد استقبحوا: إذ زيد قام، لأنّ الفعل الماضي لا يكون خبراً، إلا إذا أريد به الإخبار فيما مضى، وهذا الغرض حاصل من نفس (إذ)، لأنّ مدلول (إذ)، و(قام) من الزمان واحد، وقد اجتمعا في كلام واحد».

ثم هي لا تدخل على الجملة الشرطية، ففي كلام شارحنا إطلاق في محلّ التقيد.

قوله: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦]

إذ: مفعول به، ف «المراد: الأمر بذكر ذلك الوقت، لا الذكر فيه.

= و(إذ) ظرف متعلق بـ (منقلب)، و(ذاك) اسم إشارة، راجع للعيش، في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: كذاك، واسم الإشارة في (كذاك) المحذوف راجع إلى (الأفنان) أي: حالها. والجملة الاسمية في محل جر بإضافة (إذ) إليها وقد حذف عجزها، وهو الشاهد فيه. وكون (أفنان): حالاً من (ليال) بعيد، والقريب أن يكون حالاً من ضمير (منقلب)، وأقرب منه أن يكون خبراً له، بناء على أنه من أخوات صار، كما قال البغدادي (شرح أبيات مغني اللبيب ٢ / ١٧٦).

ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ١١٧ وتحفة الغريب للدماميني (١ / ٣٨٢) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١ / ٢٤٧) وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١ / ١٢٣) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٢ / ١٧٦).

وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ أَنَّهَا قَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلْمُسْتَقْبَلِ، نَحْوُ ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (٧٠) إِذِ الْأَغْلَلُ فِي أَعْنَقِهِمْ ﴿[غافر: ٧٠-٧١]، فَ﴿إِذِ﴾ هُنَا بِمَعْنَى «إِذَا»، لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا فَعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ.

وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفُ مَفَاجَأَةٍ.....

وقول بعضهم: إِنَّ (إِذ) ظَرْفٌ لـ (أَذْكَر) محذوفًا، وهمُّ فاحشٌ<sup>(١)</sup>. (م).

قوله: (ومن غير الغالب)

أخذه من التعبير بـ (قد) التقليلية، فلذا أثبت الأغلبية في المقابل.

وفي (ك): إِذَا عُتْبِرَ بـ (إِذ) عن الزَّمانِ المستقبل، فالجمهور على أنه من باب تنزِيلِ المستقبل منزلة الماضي<sup>(٢)</sup>.

وعليه فالمراد بالماضي تحقيقًا أو تقديرًا، وهذا من أمثلته، لكن ينافيه الفصل بـ (قد)، إِذِ الظَّاهر بقاءه على الاستقبال على غير طريقة الجمهور.

نعم، على نسخة (ك) يجري هذا، لسقوط قوله: (وقد تستعمل في المستقبل) منها.

قوله: (حرف مُفَاجَأَةٍ)

لكنَّ هذا الاستعمال قليل، حتَّى إِنَّ ابن الحاجب أسقطه من مقدّمته، فاعتذر عنه بعض شارحيه بالندرة<sup>(٣)</sup>.

(١) حل معاهد القواعد للزيلي ١٨٣.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافجي ٢٨٢، ونصه: «وَأَمَّا إِذَا عُتْبِرَ بِهِ عَنِ الزَّمانِ الْمُسْتَقْبَلِ، نَحْوُ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُخَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، فالجمهور على أنه من باب تنزِيلِ الْمُسْتَقْبَلِ الْوَاجِبِ الْوُقُوعَ مِنْزِلَةَ الْوَاقِعِ، إِعْلَامًا بِتَحْقِيقِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُفْخِخُ فِي الصُّورِ﴾ [يس: ٥١. الزمر: ٦٨. ق: ٢٠].»

(٣) الرومي.

إذا وقعت بعد «بينا» أو «بينما»، فالأول كَقَوْلِكَ: «بينا أنا في ضيقٍ إذ جاءَ  
الفرجُ»، والثاني كَقَوْلِهِ:

ثم إنَّ الشَّارحَ مثل بدخولها على الجملة الفعلية كما هو الغالب فيها، وقد تدخل  
على الاسمية نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ.

قوله: (إذا وقعت بعد بينا أو بينما)

قال بعضُ الشُّراح: واعلم أنَّه «إذا لم تذكر (إذ) فالعامل في (بينا) أو (بينما) الفعل  
الذي تدخل عليه، وإن ذكرت فعلى الزيادة»<sup>(١)</sup> كذلك.

وعلى القول بحرفيتها أو ظرفيتها لا يمكن أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فالعامل فعلٌ  
محذوفٌ يفسره ما بعد (إذ)، فإذا قلت: بينما زيدٌ قاعدٌ إذ أقبل عمرو، فالعاملُ في (بينما):  
(أقبل) محذوفٌ، يفسره قوله: إذ أقبل عمرو، وهذا على القول بالحرفية واضح<sup>(٢)</sup>، وأمَّا  
على القول بالظرفية، فقال ابن جني وجماعة: الناصب لـ (بينا) ما ذكر، والناصب لـ (إذ)  
الفعل الواقع بعدها وليست مضافة، وقال الأستاذ أبو علي<sup>(٣)</sup>: الناصب لـ (بينا) ما يُفهم من  
معنى الكلام، و(إذ) بدل من (بينا)<sup>(٤)</sup>.

وفي الرومي: «مذهب الزَّجاج أن (إذ) و(إذا)، ظرفان مضافان إلى الجملة بعدهما،  
يخرجان عن الظرفية، مبتدآن خبرهما (بينا) و(بينما)».

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢ / ٥٠٥).

(٢) فلا يحتاج إلى تقدير العامل.

(٣) الشلوين.

(٤) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط) وتتمته: «أي: حين أنا كذلك حين وافقت مجيء  
زيد».

## اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وَأَرْضَيْنِ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

قوله: (مياسير)<sup>(١)</sup>

صحفه الرومي به (مياسر)<sup>(٢)</sup> بدون الياء الأخيرة، حيث قال: «جمع مؤسر كمفاطر جمع مفطر»، وهو منافٍ لبقية أبيات القصيدة، قال:

يبكي الغريب عليه ليس يعرفه وذو قرابته في الحي مسرور<sup>(٣)</sup>

(١) جزء من بيت، أنشده أبو عمرو بن العلاء لرجل من أهل نجد، وقال ابن بري: هو لعثير بن ليبد العذري، وقيل: هو لحريث بن جبلة العذري وقيل: لأبي عينة المهلب. ينظر: الكتاب لسيويه (٣/ ٥٢٨ ط هارون، ٥/ ٢٣٢ ط البكاء) ومجالس ثعلب (١/ ٢٦٥ ط ١) وعيون الأخبار لابن قتيبة (٢/ ٣٠٥ ط دار الكتب المصرية) وأمالى القالي (٢/ ١٨١) وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي (١/ ٢٣٧) وسر صناعة الإعراب لابن جني (١/ ٢٦٥) وتحصيل عين الذهب للشتمري (٥٢٠ برقم ٨٧٣) ودرة الغواص للحريري ٥٦ والمحكم لابن سيدة (٦/ ١٨٥) وتخليص الشواهد لابن هشام ٨٩ ولسان العرب (٤/ ٢٩٣، دهر) وتاج العروس (١١/ ٣٤٩) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٢٤٤) وخزانة الأدب للبغداد (٧/ ٦٠) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغداد (٢/ ١٦٨).

اللغة: (استقدر الله خيرًا) اطلب منه تعالى أن يُقدّر لك خيرًا. (المياسير) جمع ميسور بمعنى اليسر، وضده العسر. (دارت)، أي: حدثت وحلت في موضع العسر، يقال لأحوال الدنيا المختلفة: هي تدور، لأن بعضها يأتي في إثر بعض. المعنى: اطلب تقدير الخير من الله واملأ قلبك طمأنينة، لأن العسر سيزول ويعقبه اليسر. الإعراب: الفاء: حرف تعليل، (بينما) ظرف مكان و(ما) زائدة. (العسر): مبتدأ خبره محذوف، وهو حاصل أو موجود. و(إذ) كلمة دالة على المفاجأة. و(دارت مياسير): فعل وفاعل.

(٢) في مخطوطة (كاشف القناع، لوحة ٣٥ / أ)، صورتها كالآتي:



(٣) مجالس ثعلب (١/ ٢٦٥ ط ١) والأخبار لابن قتيبة (٢/ ٣٠٥ ط دار الكتب المصرية) ودرة الغواص للحريري ٥٦.

وهل هي ظرفُ زمان، أو مكان، أو حرفٌ بمعنى المفاجأة، أو حرف زائد للتوكيد؟ أقوال.

ويقال فيها تارة: حرف تعليل - بالعين - كقوله تعالى: ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْرِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٩] أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب، لأجل ظلمكم في الدنيا .....

ثم في حاشية الحفيد<sup>(١)</sup> على المطول: أن (مع) تأتي بمعنى: بعد، بتقديم الموحدة، وعليه يتخرج قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: ٥]، الآية.

وما يفهم في البيت من مصاحبة العسر لليسر بلا احتياج لما تكلفوا به هنا.

قوله: ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ ﴾ [الزخرف: ٣٩]

أي: «لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم في العذاب، لكون كل واحد منكم به من العذاب ما لا تطيقه طاقة، كما ينفع الواقعين في الأمر الصعب اشتراكهم فيه، لتعاونهم في حمل أعبائه.

فإن قلت: هل اليوم متعلق بـ (ينفع) حتى يقبل السلب الجزئي، أو بمعنى: التفي المستفاد من (لن) حتى يكون سلبيًا كليًا؟

قلت: كلُّ منهما جائز، لكن الثاني أرجح.

والأول: يفيد غاية شدة عذاب يوم الآخرة حتى لا يحصل نوعٌ من التخفيف بالاشتراك فيه كما يحصل من الاشتراك في غيره من العذاب.

(١) هو: أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الهروي، ويعرف بحفيد السعد التفتازاني، المتوفى سنة ٩١٦ هـ. ينظر: كشف الظنون (١/ ٤٧٣) والأعلام للزركلي (١/ ٢٧٠).

وهل هي حرفٌ بمنزلة لامِ التعليل، .....

والثاني: يفيد استغراق نفي نفع<sup>(١)</sup>، على أبلغ وجه، لكنّ تعلّق الظلم بالنفي رجّح الثاني، لرعاية انتظام الكلام.

والواو فيه: للحال، ويجوز أن تكون للعطف، كما يجوز أن تكون للاعتراض<sup>(٢)</sup>.

«وَالْيَوْمَ»: مفعول فيه. و﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ بمعنى المصدر: مفعول به<sup>(٣)</sup>، و﴿أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩] في تأويل المصدر: فاعله. وقيل: فاعله مستترٌ فيه عائِدٌ على التمييز المذكور قبله، و﴿أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾: مفعوله، و﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾: بدلٌ من ﴿الْيَوْمَ﴾، بدل الكل، أي: لن ينفعكم تمنّيكُم يوم القيامة، لأنّ حقّكم أن تشاركوا كما كنتم تشاركون في سببه وهو الكفر، إذ صحّ ظلمكم وتبيّن، ولم يبق لكم ولا لأحدٍ شبهةٌ في أنّكم كنتم ظالمين<sup>(٤)</sup>. (ك) بتصرّف.

قوله: (وهل هي حرفٌ بمنزلة لامِ التعليل)

وهو الذي ارتضاه الرضّي قائلاً: «لا معنى لتأويلها بالوقت، حتّى تدخل في حد الاسم»<sup>(٥)</sup>.

(١) الكلمة غير واضحة في (أ)، ومحمّلة في (ب) وهذه صورتها: **نفع** وفي (ج): «يقع». وهي موجودة في بعض نسخ شرح الكافيّجي. والمثبت من مطبوعة: شرح قواعد الإعراب للكافيّجي ٢٨٧، موافقة لبعض مخطوطاته الجيدة وصورتها كالآتي: **نفي نفع**

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيّجي ٢٨٧.

(٣) في المطبوع من: شرح قواعد الإعراب للكافيّجي ٢٨٧: «مفعول له». وهذه صورته في بعض مخطوطاته:

وانظلمتم ممّقتي المصدر مفعول له

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيّجي ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٥) شرح الرضّي على الكافية (٣ / ٢٠١). نقلاً عن الرومي.

أو ظرفٌ والتَّعْلِيلُ مُسْتَفَادٌ مِنْ قُوَّةِ الْكَلَامِ؟ قَوْلَانِ.

الثَّانِيَّةُ مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: «لَمَّا» بِفَتْحِ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ:

فَيُقَالُ فِيهَا فِي نَحْوِ: «لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرُو» حَرْفٌ وَجُودٌ لَوْ جُودٍ،

تذييل:

بقي من استعمال (إِذْ): كونها مصدرية بمعنى (أَنْ)<sup>(١)</sup>، كما ذكره البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦]، والمصنف لم يذكره، إمّا لعدم شهرته، أو أنّه على رأي البعض، حيث قال شارح اللب: وخرجه بعضهم على الظرفية، وجعله كـ (أَنْ) المصدرية. كذا في الرومي.

قال (م): وذكر بعض النحاة لـ (إِذْ) معنيين آخرين: أحدهما: التوكيد، بأن تحمل على الزيادة كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]. والثاني: معنى التحقيق كـ (قد)، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩]، وليس بشيء<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أو ظرفٌ)

«وعليه فهو بدلٌ من اليوم»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (لَمَّا)

مذهب الكوفيين أصلها (لَمْ) زيدت عليها (ما). وقال سيبويه: هي الأصل ليست (ما)

(١) أنوار التنزيل للبيضاوي (٤ / ٧).

(٢) ينظر: حل معاهد القواعد للزيلعي ١٨٨.

(٣) المدابغي.

































































وخبرها محذوف تقديره «لنا» ونحوه وتارة تعمل عمل «ليس» قليلاً، فترفع الاسم وتنصب الخبر، إذا أريد بها نفْي الجنس على سبيل الظهور، .....

«الفرق بينه وبين الظهور، أن التنصيص: جعل اللفظ دالاً على المعنى مع عدم الاحتمال لشيء آخر، والظهور: كون اللفظ دالاً على المعنى مع الاحتمال لشيء آخر». (ق).

قوله: (لنا)

أي: جميع المخلوقات، لا معشر العقلاء، حتى لا يصح.

قوله: (وعمل ليس)

لمشابهتها إياها في الدلالة على النفي، وإن اختلفا من حيث إن عملها قليل، وإن ذكر خبرها قليل، حتى إن الزجاج لم يظفر به، فادّعى أنها لا تعمل إلا في الاسم وحده<sup>(١)</sup>، وأن الخبر مرفوع على ما كان عليه، وهو محتج بالبيت<sup>(٢)</sup>، أي: (تعز) إلخ، وإن أول بما سيأتي.

قوله: (قليلاً)

هو كـ (كثيراً)، إما صفة مصدر محذوف، أو حال بتأويل: ذا كذا، أو تمييز.

قال الرومي: «واعلم أن النحاة تارة قالوا: صفة لمصدر محذوف، وتارة منصوب على المصدرية، وهما بمعنى واحد، وإن تغاير التعبير. وأما إذا قيل: مصدر منصوب بفعل مضمر، يكون المراد منه: هو المصدر لا غير».

قوله: (نفي الجنس)

أي: نفي حكمه، فهو على حذف مضاف، ومعلوم أن حكم اسمها هو الخبر، وذلك

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٢٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٣١٥.





والثاني نحو ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾ وَيَقُلُّ إِسْنَادُهُ لِلْمُتَكَلِّمِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ  
نحو. «لا أخرج» و«لا نخرج» وَيَنْدُرُ جِدًّا فِي الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ.

والفرق بين النافية والناهية من حيث اللفظ: اختصاص الناهية  
بالمضارع وجزمه بخلاف النافية. ومن حيث المعنى: أن الكلام مع الناهية  
طلبى ومع النافية خبرى.

ثم لا فرق في اقتضاء (لا) الطلبية الجزم بين كونها مفيدة للنهي أو للدعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا  
لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، أو الالتماس كقولك للمساوي: لا تفعل، أو التهديد كقولك  
للعبد: لا تطعني، تهديدًا لا نهياً عن الطاعة.

قوله: ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣]

فاعل (يُسْرِفُ) مستتر فيه، يعود على وَلِيِّ الدَّمِ، أي: فلا يقتل غيرُ القاتل، كما كان يفعله  
الجاهلية من قتل الجماعة بواحد.

قال (ك): وقرأ أبو مسلم صاحب الدولة: ﴿فَلَا يُسْرِفُ﴾ بالرفع، على أنه خبرٌ في  
معنى الأمر<sup>(١)</sup>، وفيه مبالغة ليست في الأمر<sup>(٢)</sup>.

ولعله أبو مسلم الخراساني<sup>(٣)</sup> الذي أنشأ دولة العباسيين، وأهلك بني أمية، كان رجلاً  
سفكاً للدماء.

قوله: (ويندُرُ جدًّا)

لا استبعاد كون الشخص ناهياً نفسه.

(١) معاني القرآن للزجاج (٣/ ٢٣٧) والمحتسب لابن جني (٢/ ٢٠) والكشاف (٢/ ٤٨٩).

(٢) الكشاف (٢/ ٤٨٩) وشرح قواعد الإعراب للكافجي ٣٣٢.

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٣/ ٧٧٦).

والزائدة هي التي دُخِلَها في الكلام كخروجها، وفائدتها التقوية والتوكيد نحو ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، في سُورَةِ الْأَعْرَافِ، أي: أَنْ تَسْجُدَ، كَمَا جَاءَ ﴿أَنْ تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥]، بِدُونِ «لَا» مُصَرِّحًا بِهِ فِي مَوْضِعِ آخِرِ فِي سُورَةِ «ص».

قوله: (وفائدتها التقوية)

جوابٌ عما يقال: إذا كان دخولها وخروجها على حدٍّ سواء، والحال أنها وقعت في القرآن، فيلزم عليه الإخلال بالبلاغة، مع أنه في أعلى طبقاتها.

وحاصل الكلام: أنها لا تفيد معنى يتوقف عليه أصل الكلام، فلا ينافي أنها تفيد التأكيد، وهو خصوصية من خصوصيات الكلام تقتضيه البلاغة، فالوقوع من البلاغة بمكان ثم التأكيد ليس مدلولاً لها حتى يلزم أن الحروف الزائدة من قبيل المترادف، بل عرض بسبب وقوعها في التركيب، وهذا بخلاف التأكيد بـ (إن)، فإنها موضوعة له.

قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ [الأعراف: ١٢]

(ما): مبتدأ، والخطاب لإبليس.

و(تسجد): منصوبٌ بـ (أن). والفاعل مقدرٌ بـ (أنت) خطابٌ لإبليس أيضًا. و(أن) مع مدخولها مؤولةٌ بمصدرٍ خبر (ما).

وقيل: إنَّ (لا) نافية، والمعنى: ما دعاك إلى عدم السجود.

ثم الاستفهام هنا للتوبيخ وإظهار معاندة إبليس وكفره وكبره، لا لتحصيل العلم حتى يقال: كيف الاستفهام؟ والله تعالى أعلم العالمين<sup>(١)</sup>.

.....

ويعجبني في شأن إبليس، ما قاله أبو نواس:

عَجِبْتُ مِنْ إِبْلِيسَ فِي كِبَرِهِ      وَفِي الَّذِي أَظْهَرَ مِنْ نَخْوَتِهِ<sup>(١)</sup>  
تَاهَ عَلَى آدَمَ فِي سَجْدَةٍ      وَصَارَ قَوَادًا لَذَرَّتِهِ<sup>(٢)</sup>  
تذنيب:

بقي من استعمال (لا) أن تكون عاطفة، بشرط: أن يتقدمها إثبات، وأن لا تقترن بعاطفٍ، وأن لا يتعاند<sup>(٣)</sup> المتعاطفان، وتكون جوابًا مناقضًا لـ (نعم). فتحذف الجمل بعدها كثيرًا، يقال: أجاك زيدٌ؟ فتقول: (لا)، والأصل: لا لم يجيء، وتكون لغير ذلك، والأصل الرفع والتكرار، فتدخل على المعرفة مثل: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا آتِلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، والنكرة نحو: ﴿لَا لَعْنُ فِيهَا وَلَا تَأْيِيمٌ﴾ [الطور: ٢٣]، وعلى الماضي لفظًا وتقديرًا نحو: ﴿فَلَا صَلَفَ وَلَا صِلَى﴾ [القيامة: ٣١]، وإذا دخلت على المستقبل، لم يجب التكرار نحو: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾ [النساء: ١٤٨].

وتكون معترضة بين الجار والمجرور نحو: غضبتُ مِنْ لا شيء، وبين الناصب والمنصوب نحو: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ﴾ [الحديد: ٢٩]، وبين الجازم والمجزوم نحو: ﴿لَا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣].

(١) في الديوان (١١ / ٥)، بلفظ:

عَجِبْتُ مِنْ إِبْلِيسَ فِي تِهِهِ      وَعُظْمَ مَا أَظْهَرَ مِنْ نَخْوَتِهِ

(٢) ديوان أبي نواس (١١ / ٥). وفي المعنى نفسه يقول أبو نواس:

أبَى السُّجُودَ لَهُ مِنْ فَرَطِ نَخْوَتِهِ      وَقَدْ تَحَوَّلَ فِي مِصْلَاحِ قَوَادِ

(٣) كذا في المخطوطات: «لا يتعاند». والذي في مغني اللبيب ٣١٨ وحل معاهد القواعد للزيلي ٢١٨: «يتعاند».









ومن غير الغالب:

«لولا زيدُ سالمنا ما سلِمَ».

ويُقال فيها تارةً: حرفُ تحضيضٍ، بِمُهْمَلَةٍ فمعجمتين، وتارةً: حرفُ عَرَضٍ، بِسُكُونِ الرَّاءِ، أي: طلبُ بإزعاجٍ في التَّحْضِيضِ، أو طلبُ بِرَفَقٍ في العَرَضِ على التَّرتيبِ، .....

قوله: (ومن غير الغالب)

لا يخفاك أن (غالبًا) يرجع لحذف الخبر وكون الحذف واجبًا، والشارح هنا تعرّض لوجوب ذكره، وترك جواز الذكر، إذ الأحوال ثلاثة كما علمت.

قوله: (لولا زيدُ سالمنا)

أي: امتنع عدمُ سلامةِ زيدٍ، لوجود مسالمة، أي: مصالحته. ومعلومٌ أن امتناع عدم السلامة، يلزمه ثبوت السلامة، فالمعنى: ثبتت سلامة زيدٍ لوجود مصالحته إيانا، وكالمثال المذكور، قوله عليه السلام خطابًا لعائشة، رضي الله عنها: «لولا قومك حديثو عهدٍ في الإسلام لهدمت الكعبة»<sup>(١)</sup>. كذا في (م)<sup>(٢)</sup>.

قوله: (برفق)

(١) هكذا اشتهر هذا اللفظ على ألسنة الفقهاء والمعرّبين. ينظر: شواهد التوضيح لابن مالك ١٢٠ وكشف الخفاء للعجلوني (٢/ ١٦٥ ط القدسي). وفي: المسند الصحيح (صحيح مسلم ٢/ ٩٦٩ برقم ١٣٣٣)، بلفظ: «لولا أن قومك حديثو عهدٍ بِشركي، لهدمتُ الكعبة»، وبنحوه في: السنن الكبرى للنسائي (٥/ ٣٨٩ برقم ٥٨٧٢) وسنن الترمذي (٢/ ٢١٦ برقم ٨٧٥).

(٢) ينظر: حل معاهد القواعد للزيلعي ٢٢٥.



فَتَخْتَصُّ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْمَبْدُوءَةِ بِالْمَاضِي نَحْوُ ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ [الأحقاف: ٢٨] أي: فَهَلَّا نَصْرُهُمْ.

قيل: وتكون «لولا» حرفُ استِفْهَامٍ مُخْتَصٌّ بِالْمَاضِي نَحْوُ ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿لَوْلَا أَنْزَلْتُ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: ٧]، قاله أحمد أبو عبيدة الهَرَوِيُّ، والمعنى: هَلْ أَخَّرْتَنِي، وهل أَنْزَلَ، والظَّاهِرُ أَنَّهَا أي: «لولا» في الآية الأولى وَهِيَ ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي﴾ لِلْعَرَضِ كَمَا تَقْدَمُ، وَفِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ ﴿لَوْلَا أَنْزَلْتُ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ لِلتَّحْضِيضِ أي: هَلَا أَنْزَلَ.

قوله: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٨]

متعلِّقٌ بـ ﴿اتَّخَذُوا﴾، ومفعوله محذوف أي: اتَّخَذُوهُمْ. و﴿قُرْبَانًا﴾: مفعول ثانٍ لـ ﴿اتَّخَذُوا﴾. و﴿آلِهَةً﴾: بدلٌ منه لا صفة، لأنه جامد.

وفي (ك): أَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي: ﴿آلِهَةً﴾. و﴿قُرْبَانًا﴾: حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ، أَوْ مَفْعُولٌ لَهُ، أَوْ مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ ﴿اتَّخَذُوا﴾، بِمَعْنَى: ذَاتِ تَقَرُّبٍ، تَقَدَّمَ عَلَى مَفْعُولِهِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ ﴿آلِهَةً﴾. فعلى هذا الوجه لا يُحْتَاجُ لِإِضْمَارٍ فِي ﴿اتَّخَذُوا﴾.

القربان: ما تُقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ، أي: اتَّخَذُوهُمْ شَفْعَاءَ مُتَقَرِّبًا بِهِمْ إِلَى اللَّهِ، حَيْثُ قَالُوا: ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، والمعنى: فَهَلَّا مَنَعَهُمْ مِنَ الْهَلَاكِ آلِهَتُهُمْ<sup>(١)</sup>.

قوله: (هل أَخَّرْتَنِي)

أي: تُؤَخِّرُنِي وَيُنْزِلُ، فَالْمَعْنَى عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ أَيْضًا<sup>(٢)</sup>. (ق).

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٤٣.

(٢) وقبل ذلك قال الزرقاني: «(فَأَخَّرْتَنِي) مؤول بالمضارع، إنما كان المعنى على المضارع، لأنه معلوم أن تأخيرَه في الدنيا لا ينفعه، فالمقصود أن يؤخَّرَ الآنَ ليعمل...».

وزَادَ الْهَرَوِيُّ مَعْنَى آخِرٍ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ «لَوْلَا» نَافِيَةً بِمَنْزِلَةِ «لَمْ» وَجَعَلَ مِنْهُ أَي: مِنَ الْمُنْفِي ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنْتْ﴾ [يونس: ٩٨] أَي: لَمْ تَكُنْ قَرْيَةً ءَامَنْتْ، وَهَذَا بَعِيدٌ،

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرَادَ بِ«لَوْلَا» هُنَا التَّوْبِيخُ، .....

قوله: (بمَنْزِلَةِ: لَمْ) (١)

أَي: بِمَعْنَاهَا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَتْنِ، أَعْنِي بِمَعْنَى: (لَمْ).

قَالَ الرَّومِيُّ: وَهَذَا التَّفْسِيرُ مُوَافِقٌ لِمَا وَقَعَ فِي التَّسْهِيلِ، حَيْثُ قَالَ: «وَقَدْ تَلِيَ الْفِعْلَ (لَوْلَا) غَيْرَ مَفْهُمَةٍ تَحْضِيضًا، فَتُؤَوَّلُ بِ(لَوْلَمْ)» (٢).

وَمَا وَقَعَ فِي الْارْتِشَافِ: وَقَدْ تَكُونَ (لَوْلَا) نَافِيَةً بِمَعْنَى: (مَا) (٣).

قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ الْأَلْفِيَّةِ: وَ(لَوْلَا) هَذِهِ لَيْسَتْ مَرْكَبَةً، بَلْ (لَوْ) عَلَى حَالِهَا وَ(لَا) نَافِيَةٌ لِلْمَاضِي.

قوله: (والظاهر)

لَا يَقَالُ: يُؤَيِّدُ الْهَرَوِيُّ رَفْعَ ﴿قَوْمَ﴾ [يونس: ٩٨] (٤) عَلَى الْإِبْدَالِ (٥)، وَهُوَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي

(١) ينظر: الأزهية في علم الحروف للهروي ١٦٩ ومغني اللبيب لابن هشام ٣٦٢.

(٢) تسهيل الفوائد لابن مالك ٢٤٤. وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤ / ١١٣).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٥ / ٢٣٧١).

(٤) قرئ: ﴿إِلَّا قَوْمٌ﴾ بالرفع على البدل. وفي القراءة المشهورة تمام الآية: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنْتْ فَفَعَلَهَا

إِيْمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُوَسُّ﴾. ينظر: الكشف للزمخشري (٢ / ٢٧٧) والبحر المحيط لأبي حيان (٦ / ١٠٨)

والدر المصون للسمين الحلبي (٦ / ٢٦٩).

(٥) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٣٦٣.

والمعنى: فهلاً،

وهو قول الأخفش والكسائي والفراء، ويؤيده أن في حرف أبي بن كعب وحرف عبدالله بن مسعود .....

غير الموجب، لأننا نقول: يكفي في تحقق عدم الإيجاب رائحة النفي، كقوله:

تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْيُ وَالْوَتْدُ<sup>(١)</sup>

بمعنى: لم يبق على حاله. كما أبدل ﴿قَلِيلٌ﴾ [البقرة: ٢٤٩] <sup>(٢)</sup> من ﴿فَشَرِبُوا﴾، بمعنى: لم يكونوا منه.

قوله: (فهلاً)

«قرية واحدة من القرى المهلكة، تابت عن كفرها قبل مجيء العذاب، فنفعها ذلك»<sup>(٣)</sup>.

(١) للأخطل. في: ديوانه ٢٩٧ (القصيد برقم ٤٩، تحقباوة)، وتام البيت:

وبالصريمة منها، مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْيُ وَالْوَتْدُ

اللغة: (الصريمة) اسم موضع، وهي في الأصل: الرملة المنقطعة، و(الخلق) البالي، و(العافي) الدارس المندثر، و(النوي) حفيرة حول الخيمة تقيها ماء المطر. المعنى: في هذا المكان منزل بال مندثر، تغير فيه كل شيء إلا الحفرة التي حول الخيمة والوتد، لم يتغيرا. الشاهد: في قوله (إلا النوي والوتد) حيث أبدل النوي من الضمير المستتر في (تغير) مع أن الكلام تام موجب، أما تمامه فلذكر المستثنى منه وهو (منزل) وأما كونه موجبا فلأنه لم يتقدمه نفي، فكان مقتضى الظاهر نصب المستثنى (النوي)، إلا أنه ورد مرفوعا على البدلية. وإنما جاز ذلك لكون (تغير) بمعنى: لم يبق على حاله، والبدل يقع بعد ما فيه رائحة النفي. ينظر: المقاصد النحوية للعيني (٣/ ١٠٨٣) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٦٧٠) وشرح أبيات مغني اللبيب (٥/ ١٢٦) وفتح القريب للدرة (٣/ ٥٧).

(٢) قرئ بالرفع: (إلا قليل). والقراءة المشهورة في الآية: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. ينظر:

الكشاف للزمخشري (١/ ٢٢٦) والدر المصون للسمين الحلبي (٢/ ٥٢٨).

(٣) حل معاهد القواعد للزيلي ٢٢٨. ينظر: الكشاف للزمخشري (٢/ ٢٧٧).

أي: قراءتهما ﴿فَهَلَا﴾ ويلزم من ذلك المعنى الذي ذكرناه وهو التوبيخ، معنى النفي الذي ذكره الهَرَوِيُّ: لأن اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يشعر بانتفاء وقوعه.

الكَلِمَةُ الثَّانِيَّةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: «إِنْ» الْمَكْسُورَةُ الْهِمَزَةُ الْخَفِيفَةُ النَّونُ. فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: شَرْطِيَّةٌ، وَمَعْنَاهَا تَعْلِيْقُ حُصُولِ.....

قوله: (أي: في قراءتهما)

تفسير ل (حرف) في الموضعين، ويؤيده ما في بعض النسخ: (في قراءة)<sup>(١)</sup>، وهو أوضح.

قوله: (بانتفاء وقوعه)

«أي: وقوع الفعل، وحينئذ فلا يكون النفي معنى موضوعاً له، بل لازم للتوبيخ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فيقال فيها تارة: شرطية)

نسبة للشرط وهو التعليق، لإفادتها إياه.

و(يُقَالُ) أي: يُحْمَلُ، ماضٍ مجهول. و(شرطية): نائب فاعل أي: يَحْمِلُ الْمُتَكَلِّمُ

عليها هذا، بأن يجعلها مبتدأ، ويُخبر عنها بشرطية، هكذا: (إن) شرطية. وكذا يقال في نظائره.

قوله: (تعلق)

في نسخة: (تعليق)، وكلُّ صحيح، لأنَّ التَّعْلُقَ أثرُ التَّعْلِيقِ الَّذِي هُوَ فَعْلٌ لِلْمُتَكَلِّمِ، فَهُوَ

وصفٌ له، والتَّعْلُقُ صفةٌ لِلْحَصُولِ، فَرُجِّحَ مَا هُنَا لِدَلَالَتِهِ، وَأَقْحَمَ لَفْظُ (الْحَصُولِ)، إِشَارَةً

إِلَى أَنَّ التَّعْلُقَ بَاعْتِبَارُهُ، أَيْ: أَنَّ الْإِرْتِبَاطَ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، بِإِعْتِبَارِ الْحَصُولِ وَالتَّحَقُّقِ،

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٤٨.

(٢) الرومي.

مَضْمُونُ جُمْلَةٍ بِحُصُولِ مَضْمُونٍ جُمْلَةٍ أُخْرَى، كَالَّتِي فِي نَحْوِ ﴿إِنْ تُخَفُّوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَوْهُ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩] فحصول مَضْمُونِ الْعِلْمِ

فمضى تحقق تحقق.

قوله: (مَضْمُونُ جُمْلَةٍ)

هو المصدر المأخوذ من المسند المضاف إلى المسند إليه<sup>(١)</sup>، فمضمون: قام زيدٌ، وزيدٌ قام: قيامٌ زيد. فالتعبير بالمسند أولى من التعبير بالخبر، لقصوره على الاسمىة دون الفعلية الشامل لها ما ذكرنا، فإن كان ظرفاً أو مجروراً فالأخذ من المتعلق.

أما مفهوم الجملة فهو: ما يُفهم منها، وهو الثبوت وحده.

أما ذكر الطرفين في قولنا: ثبوت القيام لزيد مثلاً، فلتعرف النسبة، وتعينها لتعين جزئها، لاستفادتها من هذا التركيب.

ومن هنا ترجح القول بأن المسائل: النسب. ولا يخفاك أبداً المناسبة، إذ المفهوم من كذا: ما يُفهم منه، فهو غيره. والنسبة مغايرة للمتسبين اللذين هما جزأ الجملة، والعنوان عنها بلفظ مفهوم باعتبار تعلق الفهم بمعنى: الإدراك، أي: الحكم بها، وإلا فالطرفان مفهومان، لكن إدراكهما قصوري، فعلم أن مفهوم الجملة من إضافة المدلول وهي على معنى: (من). ومضمون الشيء ما احتوى عليه وتضمنه. فالتضمن، بالكسر: الهيئة الاجتماعية في المركب، أعني: الجملة. والمتضمن، بالفتح: كل جزء، فرجع المضمون لبيان أجزاء الجملة، فلذلك فسر باللفظ، أعني: قيام زيد مثلاً. والمفهوم: ما يفهم منها، ففسر بالثبوت، فمضمون الجملة من إضافة الجزء للكل على معنى اللام. هذا ما خطر بالبال، فتدبره.

قوله: (فحصول مضمون العلم)

مُعَلَّقٌ بِحُصُولِ مَضمُونٍ ما يخفونه أو يبدونه.

و«إن» الشرطيّة حكمها بالنسبة إلى العمل أن تجزم فعلين مضارعين  
أو ماضيين .....

قد علمت أن المضمون يضاف للجملة لا للمسند، فعلى هذا تصرف عبارة الشارح عن ظاهرها، بجعل الإضافة بيانية، والناتبة عن المضاف إليه أي: مضمون هو علم الله، والأولى أن يقول: فحصول مضمون يعلمه الله، ليوافق اللاحق، لا أنه يقول بحصول مضمون الإخفاء أو الإبداء، ليوافق السابق، كما قيل، للاحتياج في كل منهما إلى التكلف بجعل الإضافة بيانية، الذي هو خلاف الأصل<sup>(١)</sup>.

ثم إنه عبّر بالفعل مرفوعاً، أعني: (تُخْفُونَ) و(تُبْدُونَ)، نظراً للأصل قبل دخول الجازم، فلو لاحظته لعبّر به منصوباً، فيحذف النون. والأول أولى، لأنه بصدد بيان المضمون، كما أنه بصدد بيان التعلّق.

قوله: (بالنسبة إلى العمل)

أفاد به أن الحصر المأخوذ من إضافة المصدر المفيدة للعموم، نسبي، فلا يقال: إن لها أحكاماً آخر غير الجزم.

قوله: (أن تجزم فعلين)

قال الرضي: وشرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أريد الماضي، جعل الشرط لفظ (كان)، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [المائدة: ١١٦]، وإنما اختص ذلك بـ (كان)، لأن الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه: الزمن الماضي فقط، ومع النص على

(١) الزرقاني والمدابغي.

أو مُخْتَلَفَيْنِ وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ مِنْهُمَا شَرْطًا

وَالثَّانِي جَوَابًا وَجَزَاءً.

وتارة يُقَالُ فِيهَا نَافِيَةٌ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَالَّتِي فِي نَحْوِ

﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِّنْ سُلْطٰنٍ بِهٰذَا﴾ [يونس: ٦٨]، .....

المضِيِّ، لَا يُمْكِنُ إِفَادَةُ الْاِسْتِقْبَالِ، وَهَذَا مِنْ خِصَائِصِ (كَانَ) دُونَ سَائِرِ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ<sup>(١)</sup>.

وَاعْلَمْ أَنَّ (إِنْ) قَدْ تَقَرَّنَ بِـ (لَا) النَّافِيَةِ، فَيُظَنُّ أَنَّهَا (إِلَّا) الْاِسْتِثْنَائِيَّةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَا

تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا نَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ

اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا أَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ﴾ [التوبة: ٣٩]، وَالْأَصْلُ: إِنْ لَا،

فَادْغَمْتَ النُّونَ فِي اللَّامِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ)

بِأَنَّهُ يَكُونُ الْأَوَّلُ مَاضِيًا وَالثَّانِي مُضَارِعًا، أَوْ بِالْعَكْسِ.

قَوْلُهُ: (يُسَمَّى الْأَوَّلُ مِنْهُمَا شَرْطًا)

أَيُّ: «لَأَنَّهُ شَرْطٌ لِتَحَقُّقِ الثَّانِي.

وَالثَّانِي: جَوَابًا، تَشْبِيهًا لَهُ بِجَوَابِ السَّوْالِ، لِأَنَّهُ يَقَعُ بَعْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ، كَمَا يَقَعُ الْجَوَابُ

بَعْدَ السَّوْالِ.

وَجَزَاءً، لِأَنَّهُ يَنْبَنِي عَلَى الْأَوَّلِ ابْتِنَاءَ الْجَزَاءِ عَلَى الْفِعْلِ». (ش).

قَوْلُهُ: (﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِّنْ سُلْطٰنٍ﴾ [يونس: ٦٨])

أي: ما عندكم سلطان، وعلى النعلية الماضوية كالتى فى نحو ﴿إِنْ أَرَدْنَا  
إِلَّا أَحْسَنَّا﴾ [النساء: ٦٢]، والمضارعى كالتى فى نحو ﴿إِنْ يَعْذُ الظَّالِمُونَ  
بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ [فاطر: ٤٠] وحكمها الإهمال عند جمهور العرب،  
وأهل العالفة يعملونها عمل «ليس» فيرفعون بها الاسم، وينصبون الخبر نثراً

يرد بهذه الآفة على من زعم أن (إن) النافية لا تأتي إلا قبل (إلا) الاستثنائية، أو ما فى  
معناها، كما فى قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

قوله: (أي: ما عندكم سلطان)

حذف الشارح لفظ (من)، للإشارة إلى أنها صلة.

قوله: (وحكمها الإهمال)

أتى به، ليربطه بقول المصنف: (وأهل العالفة)، ليمّ التقابل، وإن أخذ من كلامه بدلالة  
الفحوى.

قوله: (وأهل العالفة)

بالعين المهملة والياء المثناة تحت، وهى: ما فوق نجد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء  
مكة وما والاها، وهى الحجاز. والنسبة إليها: عالى، وشذ: علوي<sup>(١)</sup>.

قوله: (نثراً)

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٣٦ ط هارون، ٥/ ١٨ ط البكاء). وضبط كلمة (علوي)، فى مخطوطة  
الكتاب (كوبريلي ١٥٠٠، لوحة ٢٥٣/ ب) على هذه الصورة: **عُلُوِيّ** وتصحفت فى مطبوعة  
(الصحاح للجوهري ٦/ ٢٤٣٦). وهى فى مخطوطة الصحاح (مكتبة مراد ملا ١٧٧٥، لوحة ٢٦٨/

ب) على هذه الصورة:

**عَالِيّ وَيُقَالُ أَيْضًا عُلُوِيّ**

أو شعراً، فالتثنية: نَحْوَ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ»<sup>١</sup>  
 فـ«أحد» اسمُهَا، و«خيرًا» خبرُهَا. والشَّعْرُ: وكقول شاعرهم:  
 إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعف المجانين  
 فـ«هُوَ» اسمُهَا، و«مُسْتَوِيًّا» خبرُهَا.

وقد اجتمعنا «إِنْ» الشرطيَّة و«إِنْ» النافية في قوله تعالى ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا  
 إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١] فـ«إِنْ» الدَّاخِلَةُ عَلَى ﴿زَالَتَا﴾ شرطيَّة،  
 و«إِنْ» الدَّاخِلَةُ عَلَى ﴿أَمْسَكَهُمَا﴾ نافية.

أي: كائن ذلك العمل في التثنية، بشرط نفي الخبر وتأخره، وأن لا يليها معموله، وليس  
 ظرفاً ولا مجروراً.

قوله: (إلا بالعافية)

يؤخذ منه ومن البيت بعده: أن انتقاض النفي بعد خبر (إن) لا يقدح في عملها عمل  
 (ليس).

قوله: ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا﴾ [فاطر: ٤١].

اللام: موطئة للقسم. و(زال): تامّة، لأنّها ماضي (يزيل)، ومعناها: الانتقال.

وجملة (إن أمسكهما) إلخ: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب. وجواب الشرط  
 محذوف، كما هو القاعدة في اجتماع الشرط والقسم.

و(من): صلة. و(أحد): فاعل (أمسك). و(من بعده): صفة أحد. انتهى (م د) ملخصاً.



وهو الحرميّان وأبو بكر، وَيَقْلُ إعمالها عمل «إِنَّ» المشدّدة من نصب الاسم ورفع الخبر كهذه القراءة ف«كلا» اسمها، وما بعده خبرها. ومن ورود إهمالها قوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] في قراءة من خَفَّفَ «لَمَّا» وهو نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وخلف ويعقوب.

ف﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ مُبْتَدَأٌ ومُضَافٌ إِلَيْهِ، وَجُمْلَةٌ ﴿لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ خبره، .....

اللام الأولى: لام الابتداء. والثانية: لام القسم.

قال الرضي: «وإذا أردت دخولها في خبر (إِنَّ) الذي في أوله لام القسم، وجب الفصل بينهما، لكراهة اجتماع اللامين، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاً﴾ الآية، ففصل بينهما بـ (ما) الزائدة»<sup>(١)</sup>.

وفي البيضاوي: «اللام الأولى: موطئة للقسم. والثانية: توكيداً، أو بالعكس. و(ما) زائدة بينهما للفصل»<sup>(٢)</sup>، وعلى الزيادة فخير (إِنَّ): (ليوفينهم)، وعلى أَنَّ (ما) موصولة، أو نكرة موصوفة، فهي الخبر. انتهى ملخصاً من (ش).

قوله: (وهو الحرميّان)

أعاد الضمير مذكراً مفرداً، باعتبار لفظ (ما).

والمراد بـ (الحرميّان): نافع لأنه مدنيّ، وابن كثير لأنه مكّيّ.

= ﴿وَإِنْ كُلاً لَمَّا﴾ بتشديد النون وتخفيف الميم. وقرأ شعبة: ﴿وَإِنْ كُلاً لَمَّا﴾ بتخفيف النون وتشديد الميم. ينظر: السبعة لابن مجاهد ٣٤٠.

(١) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٥٨-٣٥٩).

(٢) أنوار التنزيل للبيضاوي (٣/ ١٥٠).

و«ما» صلة، والتقدير: إن كل نفس لعلها حافظ. وأما من شدد «لما» وهو أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة، فهي - أي: «إن» - عنده نافية، و«لما» إيجابية على لغة هذيل بمعنى «إلا» والتقدير: ما كل نفس إلا عليها حافظ.

ويقال فيها تارة: زائدة لتقوية الكلام وتوكيده، والغالب أن تقع بعد ما النافية كالتى في نحو «ما إن زيد قائم»..

وأما (أبو بكر) فهو كوفي، واسمه: عاصم.

قوله: (لتقوية الكلام)

في الرضي: «قيل: فائدة الحرف الزائد في كلام العرب: إما معنوية أو لفظية. فالمعنوية: تأكيد المعنى، كما في (من) الاستغراقية، والباء في خبر (ما) و(ليس).

فإن قيل: فيجب أن لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية.

قيل: إنما سميت زائدة، لأنها لا يتعين بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكانها لم تفد شيئاً، لما لم تغاير فائدتها العارضة: الفائدة الحاصلة قبلها.

ويلزمهم: أن يعدوا على هذا (إن) ولام الابتداء وألفاظ التأكيد، اسماً كانت أو لا: زوائد، ولم يقولوا به.

وبعض الزوائد يعمل، كالباء و(من) الزائدتين، وبعضها لا يعمل نحو: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾

[آل عمران: ١٥٩].

وأما الفائدة اللفظية: فتزين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام متهيئاً بسببها، لاستقامة وزن شعر أو سجع، أو لغير ذلك من الفوائد اللفظية.

وتَكْفُ «ما» الحجازية عَنِ الْعَمَلِ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ كَقَوْلِهِ:

فَمَا إِنْ طَبْنَا جَبْنَ وَلَكِنْ مَنَانَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا

ولا يجوز خلوها من اللَّفْظِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ مَعًا، وَإِلَّا لَعُدَّتْ عِبْثًا<sup>(١)</sup>.

قلت: والإلزامُ مندفعٌ بما صرَّح به الفاضل عبد الحكيم في حواشي المطوّل: أنَّ إفادة الحرف الزائد التوكيد ليس بطريق الوضع له، بل هو معنى عارضٌ، بخلاف (إِنَّ) ونحوها، فإنَّها تفيد بطريق الوضع، فلمَّا أفادت (إِنَّ) معنى بطريق الوضع، لم يحكم بزيادتها، وإن كان ذلك المعنى وهو التوكيد يحصل بالحرف الزائد، إلاَّ إنَّه عَرَضُ بوقوعه في التركيب، فحكم بزيادته.

قوله: (وتكف ما الحجازية)

قيدها، لأنَّ التَّمِيمَةَ لَا تَعْمَلُ.

قال الرومي: «وذهب بعض الكوفيّين إلى جواز النّصب، وحكى يعقوبُ ذلك».

وعليه فـ (إِنَّ) ليست كافّة.

قوله: (فما إن طَبْنَا جُبْنَ<sup>(٢)</sup>) إلخ

(١) شرح الرضي على الكافية (٤ / ٤٣١ - ٤٣٢).

(٢) البيت لفروة بن مُسِيك المُرادي، صحابي مخضرم.

قال الأعلام الشتمري (تحصيل عين الذهب ٤٣٥ برقم ٦٩٤): «والطَّبُّ هنا العِلَّةُ والسبب، أي: لم يكن سبب قتلنا الجُبْنَ وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عَنَّا والدولة». الإعراب: (ما) نافية، (إِنَّ) زائدة، (طَبْنَا) مبتدأ مرفوع، و(نا) ضمير متصل في محل جر بالإضافة. (جبن) خبر مرفوع. الشاهد: زيادة (إِنَّ) بعد (ما) توكيدًا، وهي كافّة لها عن العمل.

ينظر: الكتاب لسيويه (٣ / ١٥٣ ط هارون، ٤ / ٢٩٣ ط البكاء) والوحشيات لأبي تمام ٢٨ والمقتضب للمبرد (١ / ٥١) والأصول لابن السراج (١ / ٢٣٦) والأضداد لابن الأنباري ٢٣٣ وأمالى ابن =

وَحَيْثُ اجْتَمَعَتْ «مَا» وَ«إِنْ» فَإِنْ تَقَدَّمَتْ «مَا» عَلَى «إِنْ» فَهِيَ - أَي: «مَا» - نَافِيَةٌ وَ«إِنْ» زَائِدَةٌ نَحْوُ مَا تَقْدُمُ فِي الْمَثَالِ وَالْبَيْتِ، .....

«المراد بالطَّبِّ هنا: العادة. والجُبْنُ: خلاف الشجاعة.

والمنايا: جمع منية وهي الموت. والدولة في الحرب بمعنى: النصر والغلبة، يقال: كان لفلانٍ على فلانٍ دولةٌ أي: انتصر عليه وغلبه». (ش).

وقال (ق): الدولة، بالضم: في المال، يقال: صار المالُ بينهم دولةً يتداولونه يكون مرةً لهذا ومرةً لهذا، والجمع: دُولَاتٌ ودُوْلٌ.

وقال أبو عبيدة: الدولة، بالضم: اسمٌ للشيء الذي يُتداول بعينه.

والدولة بالفتح: الفعل.

وقيل: هما لغتان بمعنى.

وقال أبو عمرو بن العلاء: الدولة بالضم: في المال، وبالفتح: في الحرب<sup>(١)</sup>. انتهى بتصرف.

فيؤخذ منه: جواز فتح الدال وضمها.

قوله: (فإن تقدمت) إلخ

«فإن قلت: ما هذه الفاء، قلت: هي فاء الجواب، إمّا على إجراء كلمة الظرف مجرى كلمة الشرط، كما ذكره سيويه في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ، فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف: ١١]، وإمّا على جعله من باب: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُزْ﴾ [المدثر: ٥]، ممّا أضمر فيه (أما). (ش).

= الشجري (٣ / ١٤٨) وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٧١) ومغني اللبيب ٣٨ وشرح شواهد المغني للسيوطي (١ / ٨١) وخزانة الأدب للبغدادي (٤ / ١١٢).  
(١) الصحاح للجوهري (٤ / ١٧٠٠، دول). نقلًا عن الرزقاني.

وإن تَقَدَّمت «إن» على «ما» فهي أي: «إن» شَرْطِيَّةٌ، و«ما» زَائِدَةٌ نَحْوُ ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨].

الكَلِمَةُ الثَّالِثَةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: «أن» المَفْتُوحَةُ الهمزَةُ  
المخففة النون:

فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ تَوَوَّلَ مَعَ صَلَّتْهَا بِالمَصْدَرِ، وَتَنْصِبُ  
المَضَارِعَ لَفْظًا أَوْ مُحَلًّا،.....

قوله: (المخففة النون)

أي: التي أصلها خفيفة في أصل الوضع، لا أن أصلها الثقيلة، فخففت.

قوله: (تَوَوَّلَ مَعَ صَلَّتْهَا) إلخ

بيانُ لجهة النسبة، فمعنى كونها حرف مصدري، أي: منسوبٌ للمصدر، لأنَّ المصدر  
يُحْصَلُ بسبب مصاحبتها، فـ (مع) دَالَّةٌ عَلَى المصاحبة للصِّلَةِ قَبْلَ التَّأْوِيلِ، أي: تصاحب  
الصِّلَةِ فتَوَوَّلَ، لا أن المصاحبة في التأويل.

قوله: (وتنصب الفعل المضارع)

قال الرومي: «وبعض العرب يرفع الفعل بعدها، فلذا رُوي عن مجاهد، برفع: ﴿يُتِمُّ  
الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]»<sup>(١)</sup>.

قوله: (لفظًا أو محلاً)

«أراد به ما يشمل التقديرِيَّ نحو: يعجبني أن يخشى زيدٌ». (م د).

(١) قراءة الجمهور: ﴿يُتِمُّ الرِّضَاعَةَ﴾. ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢/ ٤٩٨) والدر المصون للسمين (٢/ ٤٦٣).

فالأول نحو ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]، والثاني نحو: يُرِيدُ النِّسَاءُ أَنْ يَرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ. و«أَنْ» هَذِهِ هِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي فِي نَحْوِ «أَعْجَبَنِي أَنْ صُمْتُ» .....

وكأنه لدفع ما يقال: إِنَّ كلام الشارح قاصر، لعدم شموله الإعراب التقديري، مع أن (أَنْ) تنصب تقديرًا أيضًا كما في المثال.

ولا يخفى أن إرادة الإعراب التقديري من المحلي، يحتاج لتأويل المحلي، إذ هو باقٍ على معناه لا يُراد منه إلا ما كان الإعراب للمحل، فيؤول بما ليس بلفظي، والتأويل تكلف، وبعد ذلك ينافيه سوق الشارح، إذ لم يمثل للإعراب التقديري فيرد عليه التقصير في ترك التمثيل، فهذه الإرادة بعد التكلف لم تجد نفعًا.

فالأحسن أن يقال: إِنَّ الأقرب إلى الإعراب اللفظي الإعراب التقديري، لكون الإعراب في كلٍّ منهما على الكلمة، بخلاف المحلي، فإن الإعراب لنفس المحل، فلما كان بعيدًا ربما يتوهم أنه غير داخل هنا نص عليه، ويعلم من التنصيص عليه الإعراب التقديري بالأولى، وعلى هذا فقول الشارح: (أو محلاً) باقٍ على حقيقته من غير تأويل، ولم ينص على الإعراب التقديري، لعلمه بالأولى، كما أنه ترك التمثيل لظهوره. فتدبر.

قوله: (وَأَنْ هَذِهِ)

عبارة المتن هكذا: (وهي الداخلة) إلخ، فقدّر الشارح ذلك استحضارًا لمرجع الضمير، إذ حصل الفصل بالحكم ومثاله، وإجمالاً لعبارة المصنّف السابقة مبرزاً لها في صورة الدّعوى، ليرتب عليها قوله: (بدليل).

وقد سقط من نسخة (م) والرومي (ك): من قوله: (وهي الداخلة)، إلى قوله:

بِدَلِيلِ أَنَّهَا تُؤَوَّلُ بِالمَصْدَرِ أَي: صَيَامُكَ، لَا «أَنْ» غَيْرَهَا، خِلَافًا لِابْنِ طَاهِرٍ فِي زَعْمِهِ أَنَّهَا غَيْرَهَا، مُحْتَجًّا بِأَنَّ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْمُضَارِعِ تُخَلِّصُهُ لِلِاسْتِقْبَالِ فَلَا تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِهِ كَالسَّيْنِ وَسَوْفَ.

(وزائدة)<sup>(١)</sup>.

قوله: (بدليل أنها تؤوّل)

يؤخذ منه: دليلٌ اقترانيّ نظمه هكذا: (أَنْ) الدَّاخِلَةُ عَلَى المَاضِي، تؤوّلُ بِمَصْدَرٍ، وَكَلَّمَا أُوِّلَ الفِعْلُ بِمَصْدَرٍ فَهُوَ حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ، فـ (أَنْ) الدَّاخِلَةُ عَلَى المَاضِي حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ.

قوله: (محتجًا)

أَي: مَتَمَسِّكًا بِالحِجَّةِ، أَي: الدَّلِيلِ. وَقَوْلُهُ: (بِأَنَّ الدَّاخِلَةَ) إلخ: البَاءُ لِلتَّصْوِيرِ، أَي: مَتَمَسِّكًا بِالحِجَّةِ المَصَوَّرَةِ بِأَنَّ، إِلَى آخِرِهِ.

وَحَاصِلُهُ: أَنْ يُقَالَ بِطَرِيقِ المَعَارِضَةِ: (أَنْ) المَصْدَرِيَّةُ تُخَلِّصُ الْمُضَارِعَ لِلِاسْتِقْبَالِ، وَكُلُّ مَا خَلَّصَ الْمُضَارِعَ لِلِاسْتِقْبَالِ فَهُوَ مُخْتَصٌّ بِهِ، فـ (أَنْ) المَصْدَرِيَّةُ مُخْتَصَّةٌ بِالمُضَارِعِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ اخْتِصَاصَهَا بِالمُضَارِعِ، يَنَاقِضُ دُخُولَهَا عَلَى المَاضِي فِي المَعْنَى.

قوله: (كالسَّيْنِ)

تنظيرٌ في الاختصاص.

(١) نسخهم موافقة لطبعة (الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام بتحقيق رشيد العبيدي ١١٥)، التي سقط منها ما بين المعقوفين، وهو موجود في (تحقيق علي فودة ٧٩)، كالاتي: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَوِّفَ عَنْكُمْ﴾ [وهي الداخلة على الماضي في] نحو: أعجبتني أن ضمنت [لا غيرها، خلافا لابن طاهر]. وزائدة في نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾.

وَنُقِضَ بِ«إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ، فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُضَارِعِ وَتَخْلُصُهُ  
لِلْإِسْتِقْبَالِ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي بِالِاتِّفَاقِ.

وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: .....

قوله: (وَنُقِضَ بِإِنْ الشَّرْطِيَّةِ)

هذا النِّقْضُ تَفْصِيلِيٌّ وَارِدٌ عَلَى كِبَرِ دَلِيلِ الْمَعَارِضِ، لِأَنَّهُ عِنْدَ تَوَجُّهِ الْمَعَارِضَةِ يَصِيرُ  
الْمَعْلَلُ سَائِلًا لَهُ، فَلَهُ مَا لَهُ.

وَحَاصِلُ النِّقْضِ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ كُلَّ مَا خَلَصَ الْمُضَارِعَ مَخْتَصِرٌ بِهِ، لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ  
يَخْلُصَهُ وَلَا يَخْتَصِرُ بِهِ، كَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ فَإِنَّهَا تَخْلُصُهُ وَلَا تَخْتَصِرُ بِهِ، لِلِاتِّفَاقِ عَلَى دُخُولِهَا  
عَلَى الْمَاضِي.

وَحَاصِلُ الْجَوَابِ عَنْ هَذِهِ النِّقْضِ: تَحْرِيرُ مَحَلِّ الْمَنْعِ، بِالْفَرْقِ بَيْنَ التَّخْلِصِ وَالْقَلْبِ،  
وَ(إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ تَفِيدُ الثَّانِي، لَا الْأَوَّلَ الْمَفَادَ بِالمَصْدَرِيَّةِ، لِأَنَّ التَّخْلِصَ يَشْتَرِطُ فِيهِ وَجُودُ  
الْمَعْنَى الَّتِي خَلَصَ لَهُ، كَالِإِسْتِقْبَالِ فِي الْمُضَارِعِ، فَإِنَّهُ مُقَارَنٌ لِاحْتِمَالِ الْحَالِ حَالَ دُخُولِ  
(أَنْ) المَصْدَرِيَّةِ، فَبَعْدَ أَنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ صَارَ نَصًّا فِي الْإِسْتِقْبَالِ بِخِلَافِ الْقَلْبِ، فَإِنَّهُ تَبَدَّلَ  
مِنْ حَالَةٍ لِحَالَةٍ، فَإِنَّ الْمَاضِي قَبْلَ دُخُولِ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ زَمَانُهُ مَاضٍ، وَبَعْدَ دُخُولِهَا مُسْتَقْبَلٌ،  
فَ(إِنْ) لَمْ تُخْلُصْهُ بَلْ قَلْبَتْهُ، فَالْمَانِعُ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ التَّخْلِصُ بِالْقَلْبِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ (م د): «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى أَنَّ (أَنْ) الدَّاخِلَةَ عَلَى الْمَاضِي هِيَ الْمَصْدَرِيَّةُ،  
لَكِنَّا لَا تَخْلُصُهُ لِلِإِسْتِقْبَالِ، فَفَائِدَتُهَا السَّبْكُ فَقَطْ، فَتَعْلِيلُ ابْنِ طَاهِرٍ بِأَنَّهَا لَا تَخْلُصُ لِلِإِسْتِقْبَالِ  
صَحِيحٌ، وَحُكْمُهُ بَعْدَ دُخُولِهَا مُرَدُّودٌ».

زائدة لتقوية المعنى وتوكيده كالتي في نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾  
[يوسف: ٩٦]، وكذا يُحكّم لها بالزيادة حيثُ جاءت بعد «لَمَّا» التوقيتية  
كهذا المثال، أو وقعت بين فعل القسم و«لو» كقوله:

قوله: (وزائدة)

أي: فلا تعمل شيئاً، وفائدتها: التقوية، كما أشار له الشارح، هذا عند الجمهور.

وخالف الأخفش فقال: إنها تعمل، واستدلّ بالسّماع كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا  
نُقَاتِلَ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، وبالقياس على حرف الجرّ<sup>(١)</sup>.

ولا حجة له في ذلك، لكونها في الآية مصدرية، وبأنّ قياسها على حرف الجرّ الزائد  
قياسٌ مع الفارق، وذلك لأنّ اختصاصه باقٍ مع الزيادة، بخلاف (أن)، فإنه قد وليها الاسم  
في قوله: «كأن ظبية»، فلم تختصّ فبطل عملها.

قوله: (يُحكّم لها بالزيادة)

قدّره الشارح «إشارة إلى أنّ مقتضى قوله: (وكذا حيث): أن (كذا) خبرٌ مقدّم،  
(وحيث) مبتدأ مؤخر، مع أنّها من الظروف غير المتصرّفة، فبين أنّها ظرفٌ لفعلٍ مقدّر، وكذا  
يقال في أمثال ذلك». (ق).

قوله: (التوقيتية)

أي: الدالة على الوقت، وهذا يقتضي أنّها اسم، مع أنّ الصحيح عند المصنّف أنّها  
حرف، فكان المناسب أن يقول عوض التوقيتية: الرابطة». (ق).

## فأقسم .....

قوله: (فَأَقْسِمُ)

تمامه:

..... أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مَظْلَمٌ<sup>(١)</sup>

فقوله: (لكان) إلخ: جواب القسم، وجواب الشرط محذوف كما هو القاعدة. ونص بعض المغاربة: على أنه لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره، وهو ظاهر كلام الجماعة. وأما ابن مالك فوافق على ذلك، إن لم يكن الشرط امتناعيًا. واضطرب كلامه في التسهيل في الشرط الامتناعي، فظاهر ما قاله في باب القسم: إنَّ الجواب لـ (لو)، وهي مع جوابها جواب

القسم<sup>(٢)</sup>. وكلامه في باب الجوازم: على أنَّ جواب القسم محذوف، أغنى عن جواب

(١) للمُسَيِّب بن عَلس، والمسيب لقبه واسمه: زهير. وهو من المقلين المفضلين في الجاهلية. المعنى: لو التقينا مُتَحَارِبِينَ لأَظْلَمَ نَهَارُكُمْ فَصِرْتُمْ مِنْهُ فِي مِثْلِ اللَّيْلِ. الإعراب: (أقسم) فعل وفاعل، و(أَنْ) زائدة، (لو) حرف شرط، (التقينا) جملة من الفعل والفاعل وهي فعل الشرط و(لكان لكم) جواب القسم، وجواب (لو) محذوف على القاعدة المشهورة: إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما، كما قال ابن مالك (ألفيته ٧٠٦):

وَإِخْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُتَلَزِمُ  
الشاهد: إدخال (إن) زائدة توكيدًا بين القسم و(لو).

ينظر: ديوانه ١٢٥ (شعره المجموع، ط الآداب) الكتاب لسيويه (٣/ ١٠٧ ط هارون، ٤/ ٢٣١ ط البكاء) وشرح أبيات سيويه لابن السيراقي (٢/ ١٧٥) وتحصيل عين الذهب للشتمري (برقم ٦٦٨) وشرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٥١) ومغني اللبيب ٥٠ والمقاصد النحوية للعيني (٤/ ١٩٠٥) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ١٠٩).

(٢) تسهيل الفوائد لابن مالك ١٥٢.

أَوْ بَيْنَ الْكَافِ وَمَجْرُورِهَا كَقَوْلِهِ:

..... كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

فِي رِوَايَةِ الْجَرِّ.

وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: مُفَسَّرَةٌ لِمُضْمُونِ جُمْلَةٍ قَبْلَهَا، فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ «أَي»

(لو). (ش) بِتَصَرُّفٍ.

قَوْلُهُ: (تَعْطُو) <sup>(١)</sup>

أَي: تَتَطَاوَلُ إِلَى الشَّجَرِ، لَتَنَاوُلَ مِنْهُ.

وَبَعْدَهُ: (إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ)، وَيُرْوَى: نَاضِرِ السَّلَمِ <sup>(٢)</sup>.

وَالسَّلَمُ، بِفَتْحَتَيْنِ: شَجَرٌ عَظِيمٌ لَهُ شَوْكٌ.

قَوْلُهُ: (وَمُفَسَّرَةٌ)

(١) قَاتِلُ الْبَيْتِ: بَاغِتْ بَنَ صَرِيمَ الْيَشْكِرِيِّ، أَوْ عَلْبَاءُ بَنَ أَرْقَمَ الْيَشْكِرِيِّ. وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ. وَتَمَامُهُ:

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بَوَاجِهِ مُقَسَّمِ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

اللُّغَةُ: (تَوَافَيْنَا) تَجِيئْنَا، (مُقَسَّمِ) حَسَنٌ جَمِيلٌ، (تَعْطُو) تَتَنَاوَلُ أَطْرَافَ الشَّجَرِ فِي الرَّعْيِ، (وَارِقِ السَّلَمِ) شَجَرُ السَّلَمِ الْمَوْرَقِ. (ظَبِيَّةٌ) يَرْوَى بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ. الْمَعْنَى: وَصَفَ امْرَأَةً يَسْتَمْتَعُ بِحُسْنِهَا، لَهَا وَجْهٌ جَمِيلٌ، وَعَنْقٌ كَعَنْقِ الظَّبْيَةِ. الشَّاهِدُ: (كَأَنَّ ظَبِيَّةً) وَالتَّقْدِيرُ: كَظَبِيَّةٍ، وَ(أَنَّ) زَائِدَةٌ.

يَنْظُرُ: الْكِتَابُ لِسِيَوِيهِ (٢/ ١٣٤ ط هَارُون، ٣/ ١٥ ط الْبُكَاء) كِتَابُ الشَّعْرِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ ٨٣ وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ لِلشُّتْمَرِيِّ (٢٨٠، بِرَقْمِ ٣٩٤) وَالْأَضْدَادُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ١٠٧ وَالزَّاهِرُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (١/ ١٥٥) وَأَمَالِي الْقَالِي (٢/ ٢١٠) وَشَرْحُ أَبْيَاتِ سِيَوِيهِ لِابْنِ السِّيرَافِيِّ (١/ ٣٦٧) وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ (٢/ ١٧٨) وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ (٢/ ٤٣) وَمَغْنِي اللَّيِّبِ ٥١ وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ لِابْنِ هِشَامٍ ٣٩١ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ لِلْسِّيَوِيِّ (١/ ١١١) وَشَرْحُ أَبْيَاتِ مَغْنِي اللَّيِّبِ لِلْبَغْدَادِيِّ (١/ ١٦٢).

(٢) يَنْظُرُ: الْأَصْمَعِيَّاتُ ١٥٧ (بِرَقْمِ ٥٥) وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ (٨/ ٤٢٤).

التفسيرية كالتي في نحو ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلَّكَ ﴾ [المؤمنون: ٢٧]. أي: اصنع، فالأمر بصنع الفلك تفسير للوحي، وكذا يُحكم لها بأنها مُفسّرة: حيث وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه أي: حروف القول،

أنكرها الكوفيون.

قال (م): «وله وجه، لأنه إذا قيل: كتبت إليه أن افعل، لم يكن (افعل) نفس (كتبت)، كما أن (الذهب) نفس (العسجد)، في قولك: هذا عسجد، أي: ذهب، ولهذا لو أتيت بـ (أي) مكان (أن)، لم تجده مقبولا في الطبع»<sup>(١)</sup>.

قوله: (حيث وقعت) إلخ

شروع في ذكر قيود، أولها: أن تقع بعد جملة بقيد كونها فيها معنى القول، دون حروفه. الثاني: عدم اقتران (أن) بخافض. الثالث: أن يتأخر عن (أن) جملة.

وقد تكفل بأمثلة ما اختل فيه بعض هذه الشروط، كما تكفل بمثال ما استكملت فيه.

قوله: (دون حروفه)

في الرومي: دان يدون دونا، بالضم: صار خسيسا. و(دون)، بالضم: نقيض (فوق). وبمعنى: غير. وتدخل على (دون): من والباء قليلا.

قال السعد: «دون في الأصل: أدنى مكان من الشيء، يقال: هذا دون ذاك، إذا كان أخط منه، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والمراتب، مثل: زيد دون عمرو في الشرف، ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد، وتخطي حكم إلى حكم»<sup>(٢)</sup>.

(١) حل معاهد القواعد للزيلي ٢٤٠.

(٢) المطول شرح التلخيص للتفتازاني ٣٨٣.

ولم تقترن «أن» بخافض ويتأخر عنها جملة اسمية أو فعلية، فالفعليّة  
 كالمثال المتقدّم، والاسمية نحو ﴿وَنُودُوا أَنْ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾  
 [الأعراف: ٤٣]. فليس منها أي: المفسّرة نحو ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ  
 لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] لأن المتقدّم عليها غير جملة وإنما هي  
 المخفّفة من الثّقيلة، ولا نحو: «كُتِبَ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ»، لدخول الخافض  
 عليها،

قوله: (ويتأخر)

أي: وحيث تأخر فهو من جملة القيود، كما علمته.

قوله: (﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣])

حال من المبهم، وقوله: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾ إلخ، قيل: (أن) ههنا مخفّفة من الثّقيلة في  
 موضع نصبٍ على حذف حرف الجرّ، أي: بأن.

قوله: (غير جملة)

بل هو مبتدأ، والجملة التي بعده خبره، فهي من تتمته ومرتبطة به، وما بعد (أن)  
 المفسّرة ليس مرتبطاً بما قبله إلا من جهة التفسير، بل يتم الكلام بدونه.

قوله: (لدخول الخافض)

وهو لا يدخل إلا على الاسم، أو ما في تأويله.

و(أن أفعل) بتقدير: كون (أن) فيه مصدرية في تأويل الاسم، فيصح دخول الجار  
 عليه. وبتقدير: كونها تفسيرية، ليس باسم ولا في تأويله، فيمتنع دخول الجار عليه، وإنما مثل  
 بمادة الفعل ليكون المثال كلياً منطبقاً على جميع المواد، إذ لو خصّص لربّما توهم القصر.

وإنَّما هي «أن» المصدريَّة. ولا نحو: «ذكرتُ عَسَجَدًا أن ذَهَبًا» لأن المتأخر عنها مُفْرَدٌ لا جُمْلَةٌ، فيجب أن يُؤْتى بِـ«أي» مَكَانَهَا. ولا نحو: «قُلْتُ لَهُ أن افْعَلْ»، لأن الجُمْلَةَ المَتَقَدِّمَةَ فيها حُرُوفُ القَوْلِ.

وأما قول بعض العلماء - وهو سليم الرَّازِي - في قوله تعالى ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عَبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة: ١١٧]، أنها أي: .....

قوله: (أن المصدريَّة)

أو مخففة من الثَّقِيلَةِ.

قوله: (فيجب أن يُؤْتى بأي)

أي: إن قصد التفسير. فإن لم يقصد فإسقاط (أن) كافٍ.

و(ذهبًا): بدلٌ من (عَسَجَدَ)، أو عطف بيانٍ عليه.

قوله: (وأما قول)

مبتدأ. وقوله: (إن حُمِلَ) إلخ مجموع الشرط والجواب: في محل رفع خبره. و(منع): جواب الشرط لا محل له من الإعراب، لما تقدَّم لك فتذكَّر هذا بالنظر لكلام المصنِّف.

وأما بالنظر لمجموع الكلامين، فالخبر قوله: (ففيه إشكال).

قوله: (الرازي)

نسبة إلى الرِّي على غير قياس، إقليمٌ من بلاد العجم.

قوله: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٧]

﴿ مَا ﴾: نافية. و﴿ قُلْتُ ﴾: فعلٌ وفاعل. و﴿ لَهُمْ ﴾: متعلِّقٌ به، والمجرور المتَّصِلُ به

«أَنَّ الدَّاحِلَةَ عَلَى ﴿اعْبُدُوا﴾ مُفْسَّرَةٌ فِيهِ إِشْكَالٌ، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُفْسَّرَةٌ لـ ﴿أَمَرْتَنِي﴾ أَوْ لـ ﴿قُلْتُ﴾.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَكِلَاهُمَا لَا وَجْهَ لَهُ، لِأَنَّهُ إِنْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهَا مُفْسَّرَةٌ لـ ﴿أَمَرْتَنِي﴾ دُونَ ﴿قُلْتُ﴾.....

عَائِدٌ إِلَى النَّاسِ، وَ﴿إِلَّا﴾: اسْتِثْنَائِيَّةٌ. وَالْمَوْصُولُ وَصَلْتُهُ: مَنْصُوبُ الْمَحَلِّ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ الْقَوْلِ، فَالْإِسْتِثْنَاءُ

مَفْرَغٌ. وَ﴿أَنَّ﴾: حَرْفُ تَفْسِيرٍ. وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ: مُفْسَّرَةٌ لِمَفْعُولِ ﴿قُلْتُ﴾ مَوْوَلًا بِ: أَمَرْتُ، وَلَا يَنَافِيهِ مَا يَأْتِي أَنَّهَا مُفْسَّرَةٌ لـ ﴿أَمَرْتَنِي﴾، فَإِنَّهَا مُفْسَّرَةٌ لَهُ بِاعْتِبَارِ مُتَعَلِّقِهِ، فَإِنَّهُ قَوْلٌ يَقْتَضِي مَقُولًا، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿أَنَّ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، مُفْسَّرًا لَهُ وَلَيْسَتْ مُفْسَّرَةٌ لِلْقَوْلِ، لِامْتِنَاعِ حَمْلِهَا عَلَيْهِ وَشَرْطِ الْمَفْسَّرِ: صَحَّةُ الْحَمْلِ عَلَى الْمَفْسَّرِ. نَعَمْ يَصَحُّ عَلَى رَأْيِ مَنْ قَالَ: إِنَّ مَقُولَ الْقَوْلِ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ إِنْ حُمِلَ) إلخ

حَاصِلُهُ: أَنَّ الْمَصْنُفَ اسْتَدَلَّ عَلَى بَطْلَانِ مَدْعَى الرَّازِيِّ بِطَرِيقِ الْمَعَارِضَةِ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: لَوْ كَانَتْ (أَنَّ) مُفْسَّرَةً، لَكَانَ الْمَفْسَّرُ إِمَّا (أَمَرْتُ) أَوْ (قُلْتُ)، وَالتَّالِي بِقِسْمِيهِ بَاطِلٌ، أَمَّا الْمُلَازِمَةُ فَظَاهِرَةٌ، وَأَمَّا بَيَانُ انْحِصَارِ التَّالِي فِي الْقِسْمَيْنِ، فَلِأَنَّهُمَا الْمَذْكُورَانِ، فَالتَّفْسِيرُ إِنَّمَا يَكُونُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَدِّتِهِ، لَا لِلْمَجْمُوعِ وَلَا لِغَيْرِهِمَا، لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ تَفْسِيرُ مَجْمُوعِ الْجُمْلَتَيْنِ، وَلَا وَجُودُ مُفْسَّرٍ - بِالْكَسْرِ، بِدُونِ مُفْسَّرٍ - بِالْفَتْحِ، فَعَلِمَ: أَنَّ (أَوْ) فِي قَوْلِهِ بَعْدَ: (أَوْ عَلَى أَنَّهَا مُفْسَّرَةٌ لـ: قُلْتُ)، لِلانْفِصَالِ الْحَقِيقِيِّ.

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٦٩ - ٣٧٠.

مَنَعُ مِنْهُ فَسَادَ الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> مقولاً لله تعالى، وَذَلِكَ لِأَنَّ ﴿أَمَرْتَنِي﴾ مقول ﴿قُلْتُ﴾، وَهُوَ مُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَوْ فَسَّرَ بِالْعِبَادَةِ الْوَاقِعَةَ عَلَى ﴿اللَّهُ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ لَمْ يَسْتَقِمَّ، لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَقُولُ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾، أَوْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهَا أَي: «أَنْ» مُفْسَّرَةٌ لـ ﴿قُلْتُ﴾ دون «أمرت» فحُرُوفُ الْقَوْلِ تَأْبَاهُ أَي: تَأْبَى التَّفْسِيرَ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنْ شَرَطَ الْمَفْسَّرَ - بِفَتْحِ السَّيْنِ - أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ حُرُوفُ الْقَوْلِ، لِأَنَّ الْقَوْلَ يُحْكِي بَعْدَهُ الْكَلَامَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا حَرْفُ التَّفْسِيرِ. انْتَهَى كَلَامُ الزَّمَخْشَرِيِّ.

وَأَمَّا بَيَانُ بَطْلَانِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّالِي، فَلِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَفْسَّرَةً لـ (أمرت)، لَلَزَمَ عَلَيْهِ فَسَادُ الْمَعْنَى، وَمَا اسْتَلْزَمَ الْفَسَادُ فَهُوَ فَاسِدٌ، فَكَوْنُهَا مَفْسَّرَةً لـ (أمرت) فَاسِدٌ، وَبَيَانُ الْمَلَاذِمَةِ هُنَا، مَا أَشَارَ لَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: (وَذَلِكَ لِأَنَّ أَمَرْتَنِي مقول قلت) إلخ.

وَأَمَّا بَيَانُ الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ التَّالِي، فَلِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَفْسَّرَةً لـ (قلت)، لَلَزَمَ وَقُوعُ التَّفْسِيرِ بَعْدَ صَرِيحِ الْقَوْلِ، وَالتَّالِي بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْسَّرُ فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ، وَأَشَارَ لِذَلِكَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: (لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ شَرَطَ الْمَفْسَّرَ) إلخ، وَإِذَا بَطُلَ التَّالِي بِقِسْمِيهِ بَطُلَ الْمَقْدَمُ، وَهُوَ كَوْنُ (أَنْ) مَفْسَّرَةً، فَتَبَتْ نَقِيضُهُ، وَهُوَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مَفْسَّرَةً، وَهَذَا نَقِيضُ مَا ادَّعَاهُ الرَّازِيُّ مِنْ أَنَّهَا مَفْسَّرَةٌ، فَتَمَّتِ الْمَعَارِضَةُ.

قوله: (فساد المعنى)

فاعل (مَنَعُ)، فهو مبنيٌّ للفاعل، وهو ما كتب عليه (ك)، لكن جعل المفعول الحامل، فظاهره أَنَّ الْفَاعِلَ: الْحَمْلُ، أَي: مَنَعَ الْحَمْلَ الْحَامِلَ<sup>(١)</sup>.

فَإِنَّ أَوَّلَ لَفْظِ الْقَوْلِ بِغَيْرِهِ جَازَ التَّفْسِيرِ، وَلِهَذَا جَوَّزَهُ - أَي: التَّفْسِيرِ -  
الزَّمْخَشَرِيُّ

إِنْ أَوَّلَ ﴿قُلْتُ﴾ بِـ «أَمَرْتُ» وَالتَّقْدِيرُ: .....

وفي نسخة (م) والرومي: (مُنِعَ) بالبناء للمجهول، كما ضبطاه. وضمير (منه): أرجعه  
(م) لـ (بعض العلماء)، أي: من بعض العلماء<sup>(١)</sup>. وأمّا غيره: فأرجع الضمير للمصدر المأخوذ  
من فعل الشرط، أي: الحمل، فيجعل هنا راجعاً لذلك، وهو ظاهر.

وقد أجيب عن هذا الفساد: بأنَّ ﴿رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧]: على إضمار فعل من  
كلام عيسى، أي: أعني، لا أنه من جملة: ﴿اعْبُدُوا﴾، أردف به المحكي تعظيماً لله تعالى،  
كما قال الزمخشري في قوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ  
اللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٧]: «ويجوز أن يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنه  
رفعاً لعيسى عليه السلام»<sup>(٢)</sup>.

ومنها: أن التفسير مصروفٌ إلى المعنى، بأن يكون عيسى عليه السلام قد حكى قول الله ﷻ  
بعبارة أخرى، وكأنه تعالى قال له: مُرْهُمْ بأن يعبدوني، أو مُرْهُمْ بأن يعبدوا الله ربك، وربهم،  
فعبر عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التكلّم، وعنهم بطريق الخطاب، كما اقتضاه المقام، ونظيره  
في الحكاية بالمعنى قوله تعالى: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾ [الصافات: ٣١]، والأصل:  
إِنَّكُمْ لَذَائِقُونَ، ثم عدل إلى التكلّم، لأنهم تكلّموا عن أنفسهم، ومنها: أن الله تعالى قال  
لعيسى عليه السلام: قل لهم: اعبدوا الله ربّي وربكم، فحكاها كما أمر به.

قوله: (إِنْ أَوَّلَ قُلْتُ)

(١) ينظر: حل معاهد القواعد للزيلي ٢٤٢.

(٢) الكشف (١/ ٤٥١).

ما أمرتهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي. واستحسنه المصنّف في «المغني». وجوز الزمخشري أيضًا مصدريتها أي: مصدرية ﴿أَنْ﴾ هذه على أنّ المصدر المؤول من ﴿أَنْ﴾ وصلتها، وهو ﴿أَنْ أَعْبُدُوا﴾ بيان للهاء أي: عطف بيان على الهاء المجروزة بالباء في ﴿بِهِ﴾ لا «أَنْ» المصدر بدل من الهاء، لأنّ المبدل منه في حكم الساقط، وعلى تقدير إسقاط الضمير المبدل منه يُخَلِّي الصلة من عائِد على الموصول الذي هو ﴿مَا﴾، وذلك لا يجوز، واللازم باطل وكذا الملزوم،

وعلى هذا فوضع القول موضع الأمر تأدبًا، لئلا يجعل نفسه ورثه أمرين.

وقال (ك): وقد جوز ابن عصفور التفسير بعد صريح القول، لأنّ التفسير في التحقيق راجع إلى مفعولٍ مقدّرٍ للفعل، لا إلى الفعل نفسه، فيجوز أن تكون مفسّرة بعد صريح القول بهذا الاعتبار، فلهذا جوز ابن عصفور أن تكون مفسّرة بعد صريح القول، والحاصل: أنّ من أمعن النظر ههنا، جوز أن تكون مفسّرة بعد صريح القول بدون تأويل، ومن نظر إلى ظاهر اللفظ، فلا يجوزُهُ إلا بالتأويل، لامتناع تفسير الصريح، لإفضائه إلى تحصيل الحاصل<sup>(١)</sup>.

قوله: (وجوز الزمخشري أيضًا)

أي: كما جوز التفسير بالتأويل. قال (ك): «والتفسير أرجح»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أي: عطف بيان)

وذلك لأنّ ضمير الغائب فيه إبهامٌ، فاقضى البيان، كما اقتضى التمييز في قولك:

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٧٤.

والصَّواب العكس وهو كَوْن المصدر بَدَلًا من الهَاء من ﴿يَهَى﴾  
 لا عطف بَيَان عَلَيْهَا، لأنَّ البَيَان في الجوامد كالصفة في المشتقات، فكَمَا  
 أَنَّ الضمائر لا تَنَعَت كَذَلِكَ لا يعطف عطف بَيَان، نَص على ذَلِكَ ابن السَّيِّد  
 وابن مالك، وعلى هَذَا فلا يَتَّبِع الضَّمِير بعطف البَيَان كَمَا أَنَّ الضَّمِير لا يُنَعَت،  
 وإذا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ يَلْزِمُ عَلَى الْقَوْلِ بِالْبَدَلِيَّةِ إِخْلَاءَ الصَّلَةِ مِنْ عَائِدٍ كَمَا تَقَدَّمَ،  
 بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ، قُلْنَا: ذَلِكَ غَالِبٌ لَا لَازِمَ.

رُبُّهُ رَجُلًا، وَنِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ.

قوله: (ابن السَّيِّد)

«بكسر السين، عبدالله أبو محمد البَطْلِيُّوسِي، بموحدة وطاءٍ مهملة مفتوحتين، ولام  
 ساكنة ومثناة تحتية مفتوحة وواو ساكنة وسين مهملة، نسبةً إلى بطليوس بلدةً بالأندلس»<sup>(١)</sup>.

قوله: (فلا يُتَّبَعُ الضَّمِير بعطفِ بَيَان)

قال الرَّومِي: «هذا اختيارُ ابنِ مالك، لكنَّ الحقَّ أَنَّ الضَّمِير الغائبَ غير ضمير الشَّانِ،  
 يُعْطَف عليه بَيَانًا. نَصَّ عليه شارح اللَّب».

وعلَّل ذلك: بأنَّ ضمير الغائب فيه إبهامٌ<sup>(٢)</sup>، إلى آخر ما سبق، ونُقِلَ عن بعض النحاة  
 أَنَّهُ قد يَكُونُ مَنعُوتًا.

قوله: (قلنا ذلك غَالِبٌ)

(١) الشنواني.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٧٤.

ولئن سلمنا لزومه فلنا جواب آخر، وهو: أن نقول: العائد المقدر الحذف مَوْجُود لا مَعْدُوم فلا يلزم المحذُور. ولا يصح أن يُبدل المصدر المذكور من ﴿ مَا ﴾ الموصولة المعمولة لـ ﴿ قُلْتُ ﴾،

وإلا فقد يكون المبدل منه هو المقصود، كما في قوله:

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُّوْهَا وَرَوَاحُهَا تَرَكَتْ هَوَزَانَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ<sup>(١)</sup>  
فَإِنَّ (تَرَكَتْ) خبرٌ عن السُّيُوفِ، ولو راعى البديل لقال: تركّا، وتقدّم بسطه في الكلام على الخطبة، فلا تغفل.

قوله: (والعائد المقدر الحذف)

فيه قصور، لأن النّحاة فسّروا المحذوف بقولهم: هو الذي يقدر وجوده، فالوجه أن يقال: ليس المراد من كون المبدل منه غير مقصود إهداره وانخراجه بالكلية، بل إيدان منهم باستقلال البديل بنفسه، فلا يكون في حكم السقوط، حتّى يلزم إخلاء الصلة عن الضمير. أفاده الرومي.

قوله: (المحذور)

وهو خلّو الصلة عن الضمير، ولهذا جوّز البيضاوي الوجهين حيث قال: ﴿إِنْ أَعْبَدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]: عطف بيان للضمير في (به)، أو بدل منه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ولا يصح أن يُبدل من ما)

جواب عما يقال: هل يصح أن يُبدل من (ما)، فلا يُحتاج إلى هذا التكلّف.

(١) للأخطل. ينظر: ديوانه ٧٤.

(٢) ينظر: أنوار التنزيل للبيضاوي (٢/ ١٥١).

لأن العِبَادَةَ مصدر مُفرد لا يعمل فيها فعل القول، لأن القول  
وما تصرف منه لا يعمل إلا في جملة أو مُفرد يُؤدِّي معنى الجملة كـ «قلتُ  
قصيدة» والعِبَادَةُ ليست كذلك، نعم يجوز أن تُبدل العِبَادَةُ من ﴿ مَا ﴾ إن  
أَوَّل ﴿ قُلْتُ ﴾ بـ «أمرت»، .....

فأجاب: بأنه لا يصحّ، معللاً له بأن العبادَةَ، إلخ.

قال الرومي: «وهذا على رأي من قال: إن العامل في البدل، هو العامل في المبدل منه،  
أما على رأي من جَوَّز في عامل البدل، كونه من جنس المبدل منه، فلا محذور، لجواز أن  
يكون العامل في العبادَةَ هو أمر الذي من جنس القول». رومي.

قوله: (لأن العبادَةَ لا يعمل فيها) إلخ

إن قلت: (عمل) يتعدى بنفسه إلى معمول، فلم أدخل (في) عليه، وجعله مفعولاً  
فيه؟ قلت: للرمز إلى أن القول لا يتعلّق به أصلاً من حيث إنه مفعول به، وإن تعلّق به على  
وجه الظرفية من جهة اعتبار السلب.

وقوله: (فعل القول)، الإضافة بيانية، وأضاف الفعل إلى القول، إشعاراً بأن الفعل  
إذا كان غير القول يعمل فيها، نحو: أخلص العبادَةَ عن الرياء. وعبر عن (قلتُ) بالقول، ليعمّ  
كلّ مادة فيها حروف القول. وإنما لم يقل (القول) بحذف (فعل)، مع أنّه أخصر، لأنّ سلب  
العمل من جانب الفعل أولى، لاستلزامه السلب عن القول استلزام الأعمّ الأخصّ، فهو  
مبالغة في نفي العمل<sup>(١)</sup>. (ك) بتصرّف.

قوله: (نعم يجوز) إلخ

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٧٧ - ٣٧٨.

لأن «أمرت» يَعْمَلُ في الْمُفْرَدِ الْخَالِي من معنى الْجُمْلَةِ نحو «أمرْتُكَ الْخَيْرَ»  
والأكثر تعديته إلى المأمور بهِ بِالْبَاءِ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ مَا حَاصِلُهُ: وَلَا يَمْتَنِعُ فِي ﴿أَنْ﴾ من قوله تعالى  
﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي﴾ [النحل: ٦٨] أَنْ تَكُونَ مُفَسَّرَةً بِمَنْزِلَةِ «أَي»  
مِثْلَهَا فِي ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: .....

إِعْلَامٌ لِمَا فِي النَّفْسِ، وَهُوَ: هَلْ يَجُوزُ كَوْنُهَا بَدَلًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، يَجُوزُ<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولا يمتنع) إلخ

الواو: عطفٌ على مقدر، كأنه قيل: يمتنع القول بامتناع التفسير بعد الإبهام<sup>(٢)</sup>،  
ولا يمتنع القول بالتفسير بعده، ويصح جعلها استثنائية أو اعتراضية، لكن الأول أولى،  
لخلوهما عن رعاية النظم.

وعبر عن الجواز بسلب الامتناع، ليكون نصًّا في الرد على المخالف<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ﴾ [النحل: ٦٨].

أي: ألهمها، وقذف في قلوبها أن تتخذ من الجبال بيوتًا، أي: من بعض الجبال، لأنها  
لا تبني في كل جبل، ف (مِنْ) تبعيضية. وسمى ما تتخذُه بيتًا، تشبيهاً ببيت الإنسان، بل فيه من  
دقة الهندسة ما لا يقوى عليه حُذَّاق المهندسين، فسبحان اللطيف الخبير<sup>(٤)</sup>.

قوله: (مِثْلَهَا)

(١) الرومي.

(٢) عند الكافيجي ٣٧٩: «الالهام».

(٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٧٩.

(٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٧٩.

أي: اتخذني، فُسرَّ الوحي إلى النحل بأنه الأمرُ بأن تتخذ من الجبال بيوتاً.  
انتهى.

خلافًا لمن منع ذلك وهو الإمام الرّازي فإنه قال مُتَعَقِّبًا لَكَلَامِ  
الزَّمَخْشَرِيِّ: إنّ الوحي هنا إلهام باتّفاق وليس في الإلهام معنى القول، وإنّما  
هي مَصْدَرِيَّةٌ، أي: باتّخاذ الجبال بيوتاً،

أي: مثل هذه الآية في أن تكون مفسرة كائن في ﴿فَأَوْحَيْنَا﴾ [المؤمنون: ٢٧].  
ف (مثلها): مبتدأ، أو نصبٌ على الحال من اسم تكون.

والتّغايُرُ المبنّي عليه المماثلة، باعتبار الوقوع في شخص التّركيبين، وإن كان (أن) فيهما  
شيئًا واحدًا، وإنّما جُعل جواز التّفسير الثّاني أصلاً مع أنّ الإيحاء ذُكر في كلّ، لأنّ الإيحاء  
في الآية الثّانية فيه معنى القول اتّفاقاً، بخلاف الأولى، فهو من ردّ المختلف فيه إلى المتّفق  
عليه.

قوله: (وهو الإمام الرّازي)

نسبة للرّي، وهو: أبو عبد الله فخر الدّين محمّد بن عمر بن الحسين البكري الطّبرستانيّ  
الأصل، الرّازي المولد، المعروف بابن الخطيب، توفي سنة ستّ وستمئة، بمدينة هراة<sup>(١)</sup>.

فعلم أنّه ليس المذكور سابقاً، لأنّ ذلك اسمه: سليم، ولذا صرّح باسم ذاك هناك،  
وترك اسم هذا هنا، اكتفاءً بشهرته بالإمام الرّازي.

قوله: (باتّخاذ الجبال بيوتاً)

وأشار المصنّف إلى دفعه نصرّة للزمخشري بقوله: لأن الإلهام في معنى القول، لأن المقصود من القول الإعلام، والإلهام فعلٌ من الله يتضمّن الإعلام بحيث يكون المُلهم عالِمًا بما أُلهم به، والهام الله النحل من هذا القبيل.

ويقال فيها تارة: مُخَفِّفَةٌ من الثَّقِيلَةِ كالتّي في نحو .....

«الصّواب: باتّخاذ بيوت<sup>(١)</sup> من الجبال»<sup>(٢)</sup>، كذا قيل.

ويُجاب: بأنّ البيوت لما كانت بالجبال كانت كأنّها هي واللام في الجبال للجنس، فلا يقتضي الاستغراق، فكأنّه قال باتّخاذ بعض الجبال بيوتًا أي: تأوي إليها، وإن كان ما تبنيه وتتخذ البيوت، لا الجبال.

فالصّواب: (الأوّلَى)<sup>(٣)</sup>، لا: (الصواب).

فائدة:

قال (ك): إذا ولي الفعل المضارع المقترن بـ (لا) (أنّ) الصالحة للتفسير نحو: أشرتُ إليه أن لا يفعل، جاز رفع ذلك الفعل على أنّها نافية، كما جاز جزمه على أنّها ناهية، فتكون مفسّرةً على كلا التقديرين، وجاز نصبه أيضًا على أنّها نافية، فتكون حيثنّ مصدرية، لا غير. وأمّا إذا وليها بدون (لا)، جاز رفعه ونصبه، لا غير<sup>(٤)</sup>.

(١) (أ) و(ج): «بيوت». والمثبت من (ب)، وعند الشنواني في مخطوطة كالأتي:

الصواب باتّخاذ بيوت من الجبال

(٢) الشنواني.

(٣) في حاشية (ج): «أي: التعبير بـ (الأولى)».

(٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٨٢-٣٨٣.

## ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾

قوله: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]

(أَنْ): مخففة من الثقيلة، اسمها ضمير الشأن محذوف.

قال الرضي: لا يجوز تقدير ضمير الشأن، إلا بعد (أَنْ) المخففة قياساً، و(إِنَّ) وأخواتها ضرورة<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: قد جوزوا في قول الشاعر:

قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ يَيُوتِهِمْ      بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوْدَا<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤ / ١١٣).

(٢) للفرزدق. في ديوانه (٣٠٧ ط إيليا الحاوي) وشرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة، بلفظ:

قَنَافِذُ دَرَامُونَ خَلْفَ جَحَاشِهِمْ      لِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوْدَا

اللغة: (قنافذ) جمع قنفذ وهو حيوان ذو شوك، يضرب به المثل في سرى الليل يقال: أسرى من قنفذ، (درامون) يمشون مشياً في سرعة وتقارب خطو، و(هداجون) من الهدج والهدجان وهو السير السريع، (عطية) أبو جرير. المعنى: إن قوم جرير يمشون كالقنافذ، لمشيهم في الليل للسرقة والفجور، وإنهم اكتسبوا هذه الصفة الذميمة من عطية أبي جرير لأنه هو الذي عودهم ذلك. الشاهد: قوله (بما كان إياهم عطية عودا) حيث ولي كان معمول خبرها، وهو ليس بظرف ولا جار ومجرور على رأي الكوفيين، لأنهم يجيزون: كان طعامك زيد آكلاً. والبصريون يأبون ذلك ويمنعون أن يكون (عطية) اسم كان، ولهم في البيت عدة توجيهات، منها ما ذكر الشاهد من أجله هنا: أن اسم كان ضمير الشأن، و(عطية) مبتدأ، و(إياهم... عود) الأصل: عودهم، والجملة من (عود) وفاعله ومفعوله: خبر. وجملة المبتدأ والخبر: في محل نصب خبر كان، فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان على هذا الوجه.

ينظر: المقتضب للمبرد (٤ / ١٠١) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١ / ٣٥١) والمسائل الحلييات للفراسي ٢٥٦ واللامع العزيزي لأبي العلاء المعري ٦٩٤ وتخليص الشواهد لابن هشام ٢٤٥ وخزانة الأدب للبغدادى (٩ / ٢٧٠) وشرح أبيات مغني اللبيب (٧ / ٢٧٨) وفتح القريب المجيب للدره (٤ / ٣٣٧).

﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١] في قِرَاءَةِ الرَّفْعِ فِي يَكُونُ  
وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِي وَيَعْقُوبُ وَخَلْفُ فِي اخْتِيَارِهِ.

وَكَذَا يُحْكَمُ لَهَا بِالتَّخْفِيفِ مِنَ الثَّقِيلَةِ حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ عِلْمٍ، وَلَيْسَ  
الْمَرَادُ بِهِ «ع ل م» بَلْ كُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْيَقِينِ، أَوْ ظَنُّ يَنْزِلُ ذَلِكَ الظَّنُّ مَنْزِلَةَ  
الْعِلْمِ، وَتَقْدَمُ مِثَالَهُمَا.

أَنَّ اسْمَ كَانَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ، وَالتَّقْدِيرُ: بِمَا كَانَ هُوَ، أَيِ: الشَّأْنِ.

وَأَجِيبُ: بِأَنَّهُمْ لَمْ يَجُوزُوا فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ مَحْذُوفٌ، وَإِنَّمَا جُوزُوا أَنَّهُ مُسْتَرْتَفٍ فِي  
(كَانَ)، وَالْكَلَامُ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي. (ش).

وَالسَّيْنُ فِي (سَيَكُونُ) لِلْفَصْلِ بَيْنَ (أَنْ) وَالْفِعْلِ، فَتَكُونُ عَوْضًا عَنِ الْمَحْذُوفِ، أَعْنِي:  
ضَمِيرُ الشَّأْنِ الْعَامِلُ فِيهِ (أَنْ)، وَجَبْرًا لِلتَّنْقِصَانِ الْلاحِقِ لَهَا.

قَوْلُهُ: ﴿وَحَسِبُوا﴾ [المائدة: ٧١] <sup>(١)</sup>

أَيِ: وَحَسَبَ بَنُو إِسْرَائِيلَ أَنَّهُمْ لَا يَصِيبُهُمْ مِنْ اللَّهِ بَلَاءٌ وَعَذَابٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، نُزِّلَ  
حِسَابُهُمْ لِقَوَّتِهِ فِي صَدُورِهِمْ مَنْزِلَةُ الْعِلْمِ، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ (أَنْ) هُنَا بَعْدَ مَا نُزِّلَ مَنْزِلَةُ الْعِلْمِ،  
كَمَا أَنَّهَا فِي الْأَوَّلَى بَعْدَ الْعِلْمِ حَقِيقَةً، فَيَكُونُ قَدْ مَثَلَ لَهَا أَجْمَلُهُ بِقَوْلِهِ: (وَكَذَا يُحْكَمُ) إلخ.

و(لا): حَرْفُ نَفْيٍ جِيءَ بِهِ لِمَا عَلِمْتَ. وَ(تَكُونُ) تَامَّةٌ فَاعِلُهَا (فِتْنَةٌ)، وَهِيَ مَعَ فَاعِلِهَا  
فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ (أَنْ)، وَهِيَ مَعَ مَعْمُولِهَا قَائِمَةٌ مَقَامَ مَفْعُولِي (حَسِبَ).

(١) عَلَى قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو وَحَمْزَةَ وَالْكَسَائِي: ﴿أَلَّا تَكُونُ﴾ بِرَفْعِ النُّونِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ  
فِتْنَةً﴾ وَقَرَأَ بِنَصْبِ النُّونِ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ. يَنْظُرُ: السَّبْعَةُ لابنِ مَجَاهِدٍ ٢٤٧.

الكَلِمَةُ الرَّابِعَةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: «مَنْ»، بَفَتْحِ المِيمِ. فتكون  
تَارَةً شَرْطِيَّةً: كَالَّتِي فِي نَحْوِ ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوْءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]. وتَارَةً  
مَوْصُولَةً، كَالَّتِي فِي نَحْوِ ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾ .....

قال (ش): «وادعى ابن مالك أن (حَسِبَ) تستعمل تارة للظن وتارة للعلم<sup>(١)</sup>»، والظاهر  
أن مراده أن ذلك بحسب الوضع.

قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]

﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾: خبرٌ مقدّم، و﴿مَنْ يَقُولُ﴾: مبتدأ.

والمعنى: الذي يقول كذا وكذا كائن من الناس. وفائدة الإخبار: التنبيه على أن  
الصفات المذكورة تنافي الإنسانية<sup>(٢)</sup>. واعترضه الشريف الجرجاني بأنه لا يظهر في مثل: ﴿مَنْ  
الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

وأجاب الكازروني: بأن الفائدة في الآية المذكورة، تحصل بما ذكر، وليس المراد أن  
ذلك يجري في جميع نظائره<sup>(٣)</sup>.

قال الشريف: «والأولى جعل مضمون الجار والمجرور مبتدأً على معنى: وبعض  
الناس، أو بعضٌ منهم مَنْ اتَّصَفَ بما ذكر، فيكون مناط الفائدة تلك الأوصاف، ولا استبعاد  
في وقوع الظرف بتأويل معناه مبتدأ<sup>(٤)</sup>»، .....

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٨٠).

(٢) حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي (١/ ٧٧ - ٧٨).

(٣) حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي (١/ ٧٨ ط مصطفى البابي).

(٤) تتمته: «يرشدك إلى ذلك قول الحماسي: منهم ليوث لا ترام وبعضهم [...]، حيث قابل لفظ (منهم)  
بما هو مبتدأ، أعني: لفظة (بعضهم). وقد يقع الظرف موضع المبتدأ، مع تقدير الموصوف، كقوله تعالى:  
﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾». ينظر: حاشية السيد الشريف على الكشاف (١/ ١٦٧ ط دار الفكر).

على أحد الاحتمالين، فتحتاج إلى صلة وعائد.

وتارة استفهامية كالتى .....

كقوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١] <sup>(١)</sup>.

قال الكازروني: «جعل ﴿مِنَ النَّاسِ﴾ بمعنى: بعض الناس، يدل على كون (مِنْ) بمعنى: البعض، فيكون اسمًا، لكنهم ذكروا كون الكاف اسمًا، وكذا كون (عن) اسمًا، وما اطلعنا على أنهم ذكروا كون (مِنْ) اسمًا بمعنى: البعض» <sup>(٢)</sup>.

ويجاب عنه: بأن (مِنْ) كذلك أيضًا، وخرج عليه الزمخشري قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]، فقال: إن (مِنْ) بمعنى: بعض، مفعولٌ به. و(رزقًا): مفعول لأجله <sup>(٣)</sup>.

فهذا يدل على أنها اسم، والزمخشري حجة في العربية.

قوله: (على أحد الاحتمالين)

والاحتمال الثاني: أنها نكرة موصوفة.

قال (ك): «وقد تقع (مَنْ) موصوفة بمعرفة، إذا كانت موصولة نحو: قام مَنْ في الدار العاقل. ولم يلتفت إليه المصنّف، لقلّة استعماله في كلام العرب، أو لكونه مِنَ الوجوه المركّبة، وهو ليس بصدها، بل بصدد بيان الوجوه البسيطة» <sup>(٤)</sup>.

قوله: (وتارة استفهامية)

(١) حاشية السيد الشريف على الكشف (١/ ١٦٧ ط دار الفكر).

(٢) حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي (١/ ٧٨).

(٣) ينظر: الكشف للزمخشري (١/ ٧٨ - ٧٩).

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٨٧.

في نحو ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدًا﴾ [يس: ٥٢] فتحتاج إلى جواب.

وتارة نكرة موصوفة كالتي في نحو: «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ» أي:  
إنسان مُعْجِبٍ لَكَ، وتحتاج إلى صفة.

«فيطلب بها العارض المشخص لذوي العلم، هذا هو المشهور»<sup>(١)</sup>. وقال صاحب  
المفتاح: «للسؤال عن الجنس من ذوي العلم»<sup>(٢)</sup>.

وها هنا كلام يطلب من مواد «التلخيص» في مبحث الإنشاء.

قوله: (في نحو ﴿مَنْ بَعَثْنَا﴾ [يس: ٥٢])

وأما: «مَنْ يفعل هذا إلا زيد. ف (مَنْ): استفهامية أُشْرِيت معنى النفي، ومنه: ﴿وَمَنْ  
يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]. ولا يتقيد حصول ذلك المعنى بتقدم الواو، خلافاً  
لابن مالك<sup>(٣)</sup>، بشهادة حصول ذلك المعنى في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا  
بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، بدون تقدم الواو»<sup>(٤)</sup>. (م).

قوله: (بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ)

ف (مَنْ) نكرة ولهذا وصفت، وعليه يتخرج قول حسان <sup>(الفنّان)</sup> شاعر النبي ﷺ:

(١) الرومي.

(٢) مفتاح العلوم للسكاكي ٣١١. وتمامه: «تقول: مَنْ جبريل؟ بمعنى: أبشر هو أم ملك أم جني. وكذا:  
من إبليس ومن فلان. ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَنْتَوَسَّى﴾ [طه: ٤٩]، أراد من  
مالكما ومدير أمركما أملك هو أم جني أم بشر منكرا لأن يكون لهما رب سواه لادعائه الربوبية لنفسه ذاهبا  
في سؤاله هذا على معنى ألكما رب سواي؟ فأجاب موسى بقوله ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾  
[طه: ٥٠]، كأنه قال نعم لنا رب سواك».

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ١١٠).

(٤) حل معاهد القواعد للزيلي ٢٤٨.

وأَجَازَ أبو عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ فِي «مَنْ» أَنْ تَقَعَ نَكْرَةٌ تَامَّةٌ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى صِفَةٍ،

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا<sup>(١)</sup>

ف (مَنْ) نَكْرَةٌ<sup>(٢)</sup> موصوفةٌ بالنكرة، وهي كلمة (غير).

قوله: (وأَجَازَ أبو عَلِيٍّ<sup>(٣)</sup> إلخ

لم يتعرَّض لردِّه المصنَّف وهو دليل القبول، فيعكِّرُ على عَدهَا ممَّا جَاءَ على أربعة أوجه.

ويجاب: بأنَّ كونها (نكرة) أعمُّ من كونها (تامة) كما هو عند أبي عليٍّ، أو موصوفة كما هو عند الكلِّ.

قوله: (أَنْ تَقَعَ نَكْرَةٌ تَامَّةٌ)

(١) البيت لحسان، أو لكعب بن مالك، أو لبشر بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري. المعنى: كفانا فضلاً على مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ إِيَّانَا وَهَجْرَتُهُ إِلَيْنَا. الإعراب: (كفى) فعل ماضٍ، و(بنا) الباء: حرف جر زائد، و(نا) في محل نصب مفعول به لـ (كفى)، (فضلاً) تمييز منصوب، و(على) حرف جر، و(مَنْ) نكرة موصوفة في محل جر، و(غيرنا) مجرور صفة للنكرة الموصوفة. قال الشتمري: «الشاهد فيه حمل (غير) على (مَنْ) نَعْتًا لَهَا، لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ مُبْهَمَةٌ، فَوُصِفَتْ بِمَا بَعْدَهَا وَصْفًا لَازِمًا يَكُونُ لَهَا كَالصَّلَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: عَلَى قَوْمٍ غَيْرِنَا».

ينظر: ديوان حسان ٥١٥ (زيادات الديوان ١ / ٥١٥) وديوان كعب بن مالك الأنصاري (٢٨٩)، جمع: العاني) والكتاب لسيبويه (٢ / ١٠٥ ط هارون، ٢ / ١٨٥ ط البكاء) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١ / ٣٧٠) وتحصيل عين الذهب للشتمري ٢٧٤ (برقم ٣٨١) وأمالي ابن الشجري (٢ / ٤٤٠ و٣ / ٦٥) ومغني اللبيب لابن هشام ٤٢٢ والمقاصد النحوية للعيني (١ / ٤٥٢) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١ / ٣٣٧) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٢ / ٣٧٧).

(٢) بمعنى: إنسان أو ناس. ينظر: أمالي ابن الشجري (٣ / ٦٤).

(٣) ينظر: كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٣٨١.

## وحمل عليه قوله:

وَنَعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

.....

ففاعل «نعم» مُستتر فيها، و«من» تمييز بمعنى شخصاً، .....

محل القصد: الوصف، فلا يُتوهم أن الشرطيّة والاستفهاميّة ليسا نكرتين، والمسوّغ للابتداء بالاستفهاميّة، العموم.

قوله: (وَحَمَلَ عَلَيْهِ)

لم يقل: واستدلّ عليه، لعدم استلزامه ما ادّعاه، لقيام احتمال الغير<sup>(١)</sup>، وهو ما أوّله به الجمهور.

قوله: (وَمَنْ<sup>(٢)</sup>: تمييزٌ)

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٨٨.

(٢) جزء من بيت، بلا نسبة. وتامه:

فَنِعَمَ مَرْكَأً مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ      وَنَعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

اللغة: زكاً إليه: لجأ، ومزكاً: اسم مكان بمعنى: الملجأ والمستند. المعنى: هذا الإنسان نعم الملجأ والملاذ لكل أحد ضاقت عليه الدنيا، وكرمه في سرّه وعلايته، أي: ليس ما يفعله من الخير لتصنع، فيفعل الخير في السر كما يفعله في العلانية. الشاهد: (نعم من) فذهب أبو علي الفارسي إلى أن (من) نكرة تامة، أي لا تحتاج إلى صفة، وهي تمييز، وفاعل (نعم) - على هذا - ضمير مستتر، و(هو) في البيت هو المخصوص بالمدح، فهو مبتدأ خبره جملة: نعم مع فاعله، أو: خبر مبتدأ محذوف. وقال غير أبي علي: إن (من) معرفة ناقصة، أي: اسم موصول، وهي فاعل (نعم)، و(هو) مبتدأ خبره محذوف قدر بـ (هو) آخر، فتكون جملة الصلة هكذا: هو هو، على حد قول الشاعر: (أنا أبو النجم وشعري شعري). وأنكر ذلك أبو علي الفارسي.

ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (٢/ ١٠٩٨) وكتاب الشعر للفارسي ٣٨٠ والمحكم لابن سيدة (٧/ ٦٢) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢١٨) ومغني اللبيب ٤٣٣ وخزانة الأدب للبغداد (٩/ ٤١٠) وفتح =

والضَّمِيرُ الْمُتَفَصِّلُ هُوَ الْمُخْصُوصُ بِالْمَدْحِ، أَي: وَنِعَمَ شَخْصًا هُوَ، أَي: بِشَرِّ بَنِ مَرَّوَانِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ.

فيه: أَنَّ شَرْطَ التَّمْيِيزِ فِي بَابِ (نِعَمَ) أَنْ يَكُونَ الْمُمَيَّزُ صَالِحًا لِدُخُولِ (أَلِ) (١).

والجواب: أَنَّ (مَنْ) صَالِحَةٌ لِدَكَ بِمَرَادِفِهَا، وَإِنْ لَمْ تَصْلُحْ بِنَفْسِهَا (٢)، فَلِذَلِكَ قَالَ الشَّارِحُ: (بِمَعْنَى: شَخْصًا).

قوله: (هو المخصوص بالمدح)

ف (هو): مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ مَا قَبْلَهُ، أَوْ خَبَرُ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ. وَالْجُمْهُورُ: عَلَى أَنَّ (مَنْ) مُوَصُولَةٌ فَاعِلٌ (نِعَمَ)، وَ(هو): مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ (هو) آخِرُ عَلَى حَدِّ: (وشعري شعري) (٣)، وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ

بِالْمَحْذُوفِ، أَي: وَنِعَمَ مَنْ هُوَ هُوَ ثَابِتًا فِي حَالَتِي السَّرِّ وَالْإِعْلَانِ، وَحَيْثُ يُحْتَاجُ لِقَدِيرِ (هو) ثَالِثٌ مُخْصُوصًا بِالْمَدْحِ (٤)، بَلْ وَرَابِعٌ إِنْ لَمْ يُجْعَلْ مَا قَبْلَهُ خَبْرًا، فَكَثُرَ التَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا دُونَ مَذْهَبِ الْفَارَسِيِّ، فَلِذَلِكَ كَانَ كَلَامُهُ أَظْهَرَ، وَلَعَلَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِتَرْيِيفِهِ

= القريب للدرة (٣/ ١٧٤).

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٨٩.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩٠.

(٣) لأبي النجم العجلي. وتماه: أنا أبو النجم وشعري شعري.

المعنى: أنا ذلك المعروف الموصوف بالكمال، وشعري هو الموصوف بالفصاحة. (شعري شعري) ذلك أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة أي: شعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه لا شيء آخر، وشعري ما بلغك وصفه وسمعت ببراوته وفصاحته.

ينظر: ديوان أبي النجم العجلي (١٩٨ ط دمشق، ٩٩ ط الرياض) والأغاني (٢٢ / ٣٣٩) ومعاهد التنصيص للعباسي (١ / ٢٦) وخزانة الأدب للبغداد (١ / ٤٣٩).

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ٤٣٤.

النَّوعُ الْخَامِسُ، مِنَ الْأَنْوَاعِ الثَّمَانِيَةِ:

مَا يَأْتِي مِنَ الْكَلِمَاتِ عَلَى خَمْسَةِ أَوَاجِهٍ:

وَهُوَ شَيْئَانِ:

أَحَدُهُمَا: «أَيُّ»، بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ:

فَتَقَعُ تَارَةً شَرْطِيَّةً، فَتَحْتَاجُ إِلَى شَرْطٍ وَجَوَابٍ، .....

لأجل هذا<sup>(١)</sup>.

قال الكسائي: وقد تزايد (مَنْ) للتأكيد<sup>(٢)</sup>. وحُمل عليه قول حسان رضي الله عنه: (فكفى بنا فضلا) إلخ، عند من جرّ (غيرنا).

ورُدّ: بأنّه خلاف المشهور، والمشهور (غيرنا) بالضم، فـ (مَنْ) إمّا موصولة أو موصوفة، وكأنّه قيل: من هو غيرنا، فالجملة صفة أو صلة<sup>(٣)</sup>.

قوله: (أحدهما: أيّ)

وهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرفٍ مكانٍ فظرفُ مكان، نحو: أيّ مكانٍ تجلسُ أجلسُ معك، أو إلى ظرفٍ زمانٍ فظرفُ زمان، وكذا إلى المفعول والمصدر<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٨٩.

(٢) ينظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٣٥٣ وشرح كتاب سيويه للسيرفائي (١ / ٧١) وشرح المفصل لابن يعيش (٢ / ٤١٤) وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢١٦) وضرائر الشعر لابن عصفور ٨١ وارتشاف الضرب لأبي حيان (٢ / ١٠٣٣) ومغني اللبيب لابن هشام ٤٣٤.

(٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩٠.

(٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩١.

والأكثر أن تتصل بها «ما» الزائدة نحو ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ فـ«أَيُّ» اسم شرط مفعول مُقَدَّم لـ﴿قَضَيْتُ﴾، و﴿قَضَيْتُ﴾ فعل الشرط، وجُمْلَةٌ ﴿فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ جواب الشرط وتقع تارة استفهامية فتحتاج إلى جواب نحو ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ بِأَيِّمَنَّا﴾ [التوبة: ١٢٤] فـ«أَيُّ» مُبْتَدَأٌ، وخبره ما بعده.

وتقع تارة موصولة، خلافاً لثعلب في زعمه أنها لا تقع موصولة أصلاً، ويرده نحو ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] فـ«أَيُّ» موصولة حُذِفَ صَدْرُ صَلَتِهَا، أي: الَّذِي هُوَ أَشَدُّ قَالَهُ سِبْوَيهِ ومن تابعه، وهي عنده مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ إِذَا أُضِيفَتْ وَحُذِفَ صَدْرُ صَلَتِهَا كهذه الآية.

قوله: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]

أي: أيّ أجل وفيتك منهما - سواء كان أطولهما الذي هو العشر أو أقصرهما الذي هو الثماني - ﴿فَلَا عُدْوَانَ﴾ [القصص: ٢٨]، أي: لا يعتدى عليّ في طلب الزيادة عليه<sup>(١)</sup>.

قوله: (فأيّ: اسم شرط)

و(ما): زائدة. و﴿الْأَجَلَيْنِ﴾: مضاف إليه.

أو (ما): نكرة تامة، و﴿الْأَجَلَيْنِ﴾: بدلٌ منها<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ويرده) إلخ

لأنّها لو لم تكن موصولة لكانت استفهامية، إذ لا يصلح هنا غيرها، لكن جعلها

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩٢.

(٢) المدابغي.

وقال من يرى أن «أبًا» الموصولة لا تُبنى وإنما هي مُعرَبةٌ دائماً: هي هنا في هذه الآية استفهاميةٌ مُبتدأٌ، و﴿أَشَدُّ﴾ خبرُهُ، وعليه الكوفيون، وجماعة من البصريين، منهم الزجاج، وقال ما تبين لي أن سيويهِ غلطٌ إلا في مسألتين:

استفهامية لا يصح، لأن (نزع) ليس فعلاً قليلاً حتى يُعلق. <sup>(١)</sup>

قوله: (وقال من يرى)

«ممن رأى ذلك يونس والخليل» <sup>(٢)</sup>، فإنهما يقولان: ليست موصولة، وإنما هي استفهامية معربة. ثم اختلفا في تخريج الآية <sup>(٣)</sup> بالنسبة إلى مفعول (نزع):

فقال الخليل: محذوف، والتقدير: لنزع عن الفريق الذي يُقال فيهم أيهم أشد. ويرده: أنه لا يجوز أن يقال: لأضربن الفاسق، بتقدير: الذي يقال فيه الفاسق.

وقال يونس: الجملة، وعلق (نزع) عن العمل لأجل الاستفهام. ويرده: أن التعليق يختص بأفعال القلوب، و(نزع) ليس منها.

ويردّ مذهبهما جميعاً قوله:

فَسَلَّمَ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ <sup>(٤)</sup>

(١) الشنواني.

(٢) ينظر: الكتاب لسيويه (٢/ ٣٩٩ ط هارون، ٤/ ٧٨ ط البكاء) وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ٢١١٩).

(٣) في قوله: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ [مريم: ٦٩] وتخرجها الآية على رأي سيويه: (أي): اسم موصول مبني على الضم، مضاف إلى الضمير (هم). و(أشد) خبر مبتدأ محذوف، والمبتدأ مع خبره جملة اسمية صلة الموصول. ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩٣.

(٤) لغسان بن وعله. وهو عجز وصدرة: إذا ما أتيت بني مالك.

المعنى: إذا صادفت قبيلة بني مالك فسلم على الشخص الذي هو أفضل، أي: على أفضلها. الإعراب: =

.....

على رواية مَنْ يَضُمُّ (أَيَّ)، لأنَّ حرف الجر لا يُعَلِّقُ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلتته، ولا يستأنف ما بعد الجار. (ش).

قوله: «لأنَّ حرف الجر لا يعلِّق»<sup>(١)</sup> ردُّ على يونس. وقوله: «ولا يجوز حذف المجرور»<sup>(٢)</sup> إلخ، ردُّ على الخليل. وقوله: «ولا يُستأنف»<sup>(٣)</sup> ردُّ على الأخفش، فإنَّه قال بمثل ما قال الخليل ويونس أَنَّ ﴿كُلَّ شَيْعَةٍ﴾ مفعول (تَنَزَّع)، فتكون (مِنْ) فيه زائدة، كما هو مذهبه. وعليه فجملة: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ مستأنفة<sup>(٤)</sup>. فكان الأولى للمحشي أن ينقل مذهبه، ليكون الردُّ والمردود مذكوران.

ثمَّ لا يخفاك أَنَّ الردَّ على يونس غير متَّجه، لأنَّه يقول بالتعليق في غير أفعال القلوب، كما تقدَّم فلا تغفل. أو أَنَّ التَّزَع مضمَّن معنى التَّمييز اللازم للعلم، فمن ثمَّ قال (ك): إِنَّ

= (فسلم): الفاء: واقعة في جواب الشرط و(سلم): فعل أمر والفاعل ضمير مستتر قديره: أنت، و(على): حرف جرّ. و(أَيُّهم) أَيَّ: اسم موصول مبنى على الضم في محل جر مضاف، والهاء: في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (سلم). و(أفضلُ): خبر لمبتدأ محذوف والتقديره: هو أفضل. وجملة المبتدأ والخبر: صلة الموصول (أَيَّ)، لا محل لها من الإعراب.

ينظر: الجيم لأبي عمرو الشيباني (٢/ ٢٦٤) وشرح كتاب سيويه للسيرافي (٣/ ١٦٦) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٨٣) والأنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٢/ ٧١٥)، المسألة ١٠٢ الشاهد برقم ٤٤٢ وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٠٨) وشرح ابن عقيل على الألفية (١/ ١٦٢، برقم ٣٣) وتخليص الشواهد لابن هشام ١٥٨ والمقاصد النحوية للعيني (١/ ٤٠٠) وخزانة الأدب للبغدادى (٦/ ٦١) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٢/ ١٥٢).

(١) الشنواني.

(٢) الشنواني.

(٣) الشنواني.

(٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٥٩.

إحداهما هَذِهِ، فَإِنَّهُ يُسَلِّمُ أَنَّهَا تُعَرَّبُ إِذَا أُفْرِدَتْ .....

«الأظهر هنا قول يونس، لخلوّه عن ارتكاب محذور ولتبادر الذّهن إليه»<sup>(١)</sup>.

قال السيوطي في حاشية المغني: «قال صدر الأفاضل: والمختار أن (أَيًّا) في الآية غير مبنية، بل هي مرفوعة بالابتداء، خبرها محذوف، أي: أيّهم هو أشدّ على الرّحمن عتياً فلننزعنه، فهي بمنزلة الشرط والجزاء، ومقدّرة تقديره»<sup>(٢)</sup>، لأنّ المحذوف مدلول عليه من جهة المجازاة ومن جهة الصّلة، لأنّ الصّلة والشرط لا يكونان بدون جملتين، ولا تكون للمجازاة إلّا إذا كانت مرفوعة، لأنّ حرف الشرط له صدر الكلام.

قال الأندلسي<sup>(٣)</sup> في شرح المفصل: وهذا تخبيطٌ منهم، وقولٌ لم يقل به قائل، لأنّه إذا كانت للمجازاة لم تحتج إلى صلة، نعم تحتاج إلى فعل به يكون الشرط، نحو قولهم: أيّهم يأتني أكرمه، والذي وصلت به في الآية جملة اسميّة، فكيف تكون شرطية فيها. ثمّ قوله: «لأنّ الصّلة والشرط لا يكونان بدون جملتين»، خبطٌ لأنّ الصّلة لا تكون إلّا جملةً واحدة. نعم الشرط يحتاج إلى جملتين هما: الشرط وجوابه»<sup>(٤)</sup>.

قوله: (إحداهما هذه)

والأخرى: نصبُ (غُدْوَة) بـ (لَدُن)»<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح قواعد الإعراب للكافجي ٣٩٥.

(٢) ينظر: التخمير شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي (٢/ ١٩٤). نقله السيوطي عن: شرح المفصل للأندلسي اللّورقي.

(٣) هو الأندلسي اللّورقي (بضم اللام وسكون الواو)، المتوفى سنة ٦٦١هـ.

(٤) حاشية المغني للسيوطي (مخطوط، داماد إبراهيم ١٠٥٤، ل ١٢٣ / ب). والسيوطي ينقل عن: شرح المفصل للأندلسي اللّورقي (بضم اللام وسكون الواو)، المتوفى سنة ٦٦١هـ.

(٥) الشنواني. وينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٥٨ و ٢١٠ ط هارون، ١/ ١٢٢ و ٢٨٢ ط البكاء).

فَكَيْفَ يَقُولُ بِنَائِهَا إِذَا أُضِيفَتْ؟

وَتَقَعُ تَارَةً دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ لِلْمَوْصُوفِ بِهَا فِي الْمَعْنَى، فَتَقَعُ صِفَةً لِنَكْرَةٍ قَبْلَهَا نَحْوَ قَوْلِكَ: «هَذَا رَجُلٌ أَيْ رَجُلٍ» فـ«أَيْ» صِفَةٌ لِرَجُلٍ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ، أَيْ: هَذَا رَجُلٌ كَامِلٌ فِي صِفَةِ الرِّجَالِ.

وَتَقَعُ حَالًا لِمَعْرِفَةٍ قَبْلَهَا، كـ«مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ أَيْ رَجُلٍ»، .....

قوله: (فكيف يقول ببنائها)

«قال بعضهم: إنما بُنيت (أَيَّ) الموصولة وهي مضافة لفظًا، إذا كان صدرُ صلتها ضميرًا محذوفًا، لأنها لما حُذِفَ صدرُ صلتها نُزِلَ ما هي مضافةٌ إليه منزلةً فصارت كأنها منقطعةٌ عن الإضافة لفظًا، مع قيام موجب البناء، فمن لاحظ ذلك بنى، ومن لاحظ الحقيقة أعرب». (ش).

قوله: (فتقع صفة لنكرة) إلخ

«إن قلت: ولم لم يقل: وتقع صفة لمعرفة، إذا أضيفت لمعرفة؟ قلت: لعدم ظهور معنى الكمال حينئذٍ، كقولك: مررتُ بالرجل أَيْ الرجل، مثلاً». (ك).

قوله: (أَيَّ رَجُلٍ)

لم يفسر المصنّف هذا كما فسّر الواقعة صفة، إشارةً إلى أنّه بمعناه وأنّه عائدٌ إلى معنى الكمال، فهما قسمٌ واحد، وإلاّ لو فسّره لشوّش على عدّها ممّا جاء على خمسة أوجه<sup>(١)</sup>.

واعلم أنّ (أَيَّ) إن أضيفت إلى مشتقٍّ من صفةٍ يمكن المدحُ بها، كانت بالوصف الذي اشتقّ منه الاسم الذي أضيف إليه، كما إذا قلت: مررتُ بعالمٍ أَيْ عالمٍ، فقد أثبت

ف«أَيُّ» مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ «عَبْدَ اللَّهِ»، أَي: كَامِلًا فِي صِفَةِ الرَّجَالِ.

وَتَقَعُ تَارَةً وَصَلَةً لِنْدَاءٍ.....

عليه بالعالمية، وإن أضيفت إلى غير المشتق فهي للثناء عليه بكل وصفٍ يمكن أن يُثنى عليه به، ففي مثال المصنّف: أثبت عليه ثناءً عامًا بكل ما يُمدح الرجلُ به<sup>(١)</sup>.

قوله: (ووصلة لنداء) إلخ

«وذلك لأنهم استكروا اجتماع الَّتِي<sup>(٢)</sup> تعريف، فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسمٍ مبهمٍ يحتاج إلى ما يُزيل إبهامه، فيصيرُ المنادى في الظاهر ذلك المُبهم، وفي الحقيقة ذلك المُخصَّص الذي يُزيل إبهامه ويُعين الماهية، فوجدوا ذلك الاسم (أَيًّا) إذا قطع عن الإضافة واسم الإشارة، حيث وضعوا مبهمين مشروطًا بإزالة إبهامهما، إلا أن اسم الإشارة قد يُزال إبهامه بالإشارة الحسية فلا يحتاج إلى الوصف، بخلاف (أَيِّ)، فكان أدخل في الإبهام فلهذا جاز: يا هذا، ولم يجز: يا أَيِّ، بل لزم أن يردفه ما يُزيل إبهامه، وذلك اسم الجنس، لأنه الدالُّ على تعيين الماهية، ويجري مجراه (الذي) ومجموعه ومؤنثهما، وقد يجري مجراه اسمُ الإشارة الموصوف بذي اللام نحو: يا أيُّ هذا الرجل». أفاده السيوطي في حواشي المغني<sup>(٣)</sup>.

ويؤخذ منه: أن (يا) تفيد التعريف، فمن ثمَّ عدَّت النكرة المقصودة معرفةً بالنداء، فعلى هذا تكون المعارفُ سبعةً، منظومةٌ أمثلتها في قولي:

إِنَّ الْمَعَارِفَ سَبْعَةً فِيهَا سَهْلٌ      أَنَا صَالِحٌ ذَا مَا الْفَتَى ابْنِي يَا رَجُلٌ

(١) الرومي. وينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩٦.



(٢) هذه صورتها في (ب): **الَّتِي تَعْرِيفٌ** وصورتها في (ج): **الَّتِي تَعْرِيفٌ**

(٣) حاشية المغني للسيوطي (مخطوط: داماد إبراهيم ١٠٥٤، ل ١٢٣ / ب، ويازم باشا ١٢٢١، ل ١٢٤ / ب).

ما فيه «أل» نحو ﴿يَتَأَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الإنشاق: ٦]، فـ«أَيُّ» مُنادى و«هَا» للتَّنبيه،  
و«الْإِنْسَان» نَعْتُ «أَيُّ»، .....

ونُقل عن الأخفش: أن (أَيُّ) في: يا أَيُّها الرَّجُلُ، موصولةٌ حذف صدرُ صلتها، و(هو) العائدُ إليه، كأنه قيل: يا مَنْ هو الرَّجُلُ.

ورُدَّ: بأنّه محضُ تمحلٍّ، على أنّه لو صحَّ لجاز ظهور المبتدأ ههنا، وأن تُوصَلَ (أَيُّ) بأيّ جملة، مع أنّها - والحالة هذه - لا تكون الجملة إلا اسميّة. وله أن يجيب: بأنّ (ما) في قولهم: لا سيّما زيدٌ، كذلك.

قوله: (ما فيه أل)

قيّد لا بدّ منه، فخرج العَلَمُ نحو: يا زيدُ، لأنّه معرفةٌ بالعلميّة.

و(ال) هذه لتعريف الجنس قبل دخول (أَيُّ)، ويَعْدُه للحضور كهي بعد اسم الإشارة<sup>(١)</sup>.

قوله: (وها للتَّنبيه)

وهي لازمةٌ للتَّعويض عمّا فاتته من الإضافة<sup>(٢)</sup>. وهذا التَّعويض<sup>(٣)</sup> من جهة اللفظ، أمّا التَّعويض بالتَّابع فمن جهة المعنى.

قوله: (والإنسان نعت)

«ظاهره مطلقاً، أي: ولو جامداً، فيُلحظُ فيه الاشتقاق. وفَصَّلَ بعضهم فقال: إن كان مشتقاً فنعت، أو جامداً فعطف بيان»<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافجي ٣٩٧.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ٤١٠. نقلاً عن الشنواني.

(٣) أي: التَّعويض بـ(ها).

(٤) المدابغي.

وَحَرَكَتُهُ إِعْرَابِيَّةٌ، وَحَرَكَةُ «أَيَّ» بِنَائِيَّةٌ.

والكلمة الثَّانِيَّةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ: «لَوْ»:

قال السيوطي في حواشي المغني: «التَّحْقِيقُ: أَنَّهُ عَطْفُ بَيَانٍ، لَا صِفَةٌ، نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ جَنِّيٍّ، وَتَبَعَهُ أَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ.

وَأَنَّ (ال) جَنْسِيَّةٌ، يَرَادُ بِهَا تَعْرِيفُ الْحَقِيقَةِ، أَمَّا مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ الَّتِي لِلْعَهْدِ فَلَا يَنَادِي أَصْلًا وَرَأْسًا»<sup>(١)</sup>.

وَلَا يَنَافِيهِ مَا قُلْنَا سَابِقًا، فَتَأَمَّلْ.

قوله: (وَحَرَكَتُهُ إِعْرَابِيَّةٌ)

أَيَّ: فَهُوَ مَرْفُوعٌ تَبَعًا لِلْفِظِ، بِتَنْزِيلِ الْحَرَكَةِ الْبِنَائِيَّةِ مَنْزِلَةَ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ لظَهْوَرِهَا. (م د).

وَأَجَازُ الْمَازِنِيِّ نَصَبٌ وَصَفُهُ، حَمَلًا عَلَى مُحَلِّهِ، لِأَنَّ الْمَنَادِي مَفْعُولٌ بِهِ مَعْنَى.

قوله: (وَحَرَكَتُهُ أَيَّ بِنَائِيَّةٌ)

فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ فِي مُحَلِّ نَصَبٍ.

إِنْ قُلْتَ: إِذَا كَانَتْ (أَيَّ) وَصَلَةً، فَلِمَ جُعِلَتْ مَنَادِي، وَجُعِلَ مَا هِيَ وَصَلَةٌ إِلَيْهِ نَعْتًا أَوْ بَدَلًا؟

قُلْتَ: لِأَنَّهَا لَمَّا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمَنَادِي جُعِلَتْ كَذَلِكَ، وَلَمَّا وَقَعَ الْإِنْسَانُ مَوْقِعَ التَّابِعِ قِيلَ: إِنَّهُ نَعْتُ أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ، وَإِنْ كَانَ النِّدَاءُ فِي الْحَقِيقَةِ مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِ.

(١) حاشية المغني للسيوطي (مخطوط: داماد إبراهيم ١٠٥٤، ل ١٢٤ / أ). والسيوطي ينتقل عن: التعليقة على المقرب لبهاء الدين ابن النحاس ٢٧٤.

















































































































































































































